جامعة الحاج لخضر- باتنة
كلية الحقوق والعلوم السّياسية
قسم العلوم السّياسية

العلاقات الأوروبية-الأمريكية
بين المتوسّطية والشّرق-أوسطية:
تبادل أدوار وتقاسم مصالح

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسية
تخصّص: دراسات متوسطية ومغاربية في الأمن والتعاون

إعداد الطّالب: سالم حمزة
إشراف الأستاذ الدكتور: عبد النّاصر جندلي

لجنة المناقشة			
أ. د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة
أ. د. عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة
د. مراد بن سعيد	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة باتنة
د. عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة عنابة

السّنة الجامعية:
2013/2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {3} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ {5}﴾

سورة العلق . الآيات من 01 إلى 05

وقال صلى الله عليه وسلم في حديثه عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿من غدا يريد العلم يتعلمه لله، فتح الله له بابا إلى الجنة، وفرشت له الملائكة أكنافها، وصلت عليه ملائكة السماوات، وحيتان البحر، وللعالم من الفضل على العابد كالقمر ليلة البدر على اصغر كوكب في السماء، والعلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكنهم ورثوا العلم، فمن أخذ اخذ بحظه، وموت العالم مصيبة وثلمة لا تسد، وهو نجم طمس، موت قبيلة أيسر من موت عالم﴾ .

رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير إلى المشرف الفاضل، الأستاذ الدكتور عبد الناصر جندلي على كرم إشرافه وفضل توجيهاته الدقيقة ونصائحه القيّمة ومتابعته المستمرة لهذا العمل طيلة هذه السنوات رغم زخم انشغالاته وارتباطاته المهنية و العلمية المتعدّدة.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر و الإمتنان و العرفان إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأستاذة الأفاضل؛ الأستاذ الدكتور زياني صالح رئيسا و الاستاذ الدكتور عبد الحق بن جديد و الدكتور مراد بن سعيد كعضوان مناقشان،على توجيهاتهم ونصائحهم القيّمة وارشاداتهم السّديدة ، دون أن أنسى شكري الجزيل إلى كافة أساتذة وإدارتي قسمي العلوم السياسية بجامعة باتنة وجامعة عنابة . فضلا عن شكري لكافة زملائي الطلبة وزميلاتي الطالبات في الدراسة وبخاصة الزميلان الذين عشت معهم وعايشتهم طيلة مشواري في الماجيستير؛اليامين بن سعدون و حسام الدين حمزة ، لطفي مزياني وغيرهم ،دون أنسى كذلك شكري الموصول ،خاص عرفاني وامتناني إلى الزميلة والأخت الفاضلة جويدة حمزاوي على ما قدّمته لي من مساعدات وافرة و بنّاءة .

كما لا يسعني إلاّ أن أعبّر عن شكري و تقديري وعرفاني إلى إدارات الوكالة الوطنية للتشغيل وإطاراتها وخاصة المدير الجهوي للتشغيل –ناحية عنابة الدكتور عيسى تليلي.والأستاذ سليم بورهدون رئيس الوكالة الولائية للتشغيل (السابق)- سكيكدة على مساعدتهما وتشجيعاتهما الدّائمة لي طيلة سنوات مشواري في الماجيستير .

شكري وعرفاني أيضا إلى زملائي الموظفين بالوكالة المحلية للتشغيل –تمالوس دونما استثناء ،وعلى رأسهم المستشار الرئيسي في التشغيل الزميل صالح قدوس نائب رئيس وكالة التشغيل بتمالوس ،الذي تحمّل معي عبء وثقل مسؤولية تسيير شؤون الوكالة بكافة نشاطاتها ومشاكلها وتطبيق السياسة الوطنية للتشغيل محليا طيلة فترة انشغالي بدراستي العليا وخاصة في الأوقات الحرجة جدا . شكري وعرفاني أيضا الى الزميل مراد مومن الذي قام بطباعة وتنظيم هذه المذكرة .

أشخاصٌ كثيرون : أساتذةٌ،طلبة،أصدقاءٌ لا يسمح المقام بذكرهم ساهموا في هذا العمل ولا يسعني إلاّ الإقرار بأنّ هذا البحث كان بعد الله بفضل إضافاتهم ،أسئلتهم ونقدهم ،فلا يسعني إلاّأن أعبّر لهم عن خالص شكري وعرفاني نظير حسن صنيعهم................سـالم

إهداء

إلـــــى والديـــــا الكريمـــــين

إلـــــى جدّي وجدّتي،

وإلى زوجتي الفاضلة،

وإلى كل عائلتي "حمزة" كبيرا وصغيرا ،وإلى كافة إخواني وأساتذتي وزملائي في الدراسة و العمل.

أهدي ثمرة جهدي

خطة الدّراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة العلاقات الأوروبية-الأمريكية.

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية -الأمريكية حسب المنظور الواقعي

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية والعلاقات الأوروبية-الأمريكية: المصلحة القومية رهان للطرفين

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة: النّظام الدولي وأثره على بنية العلاقات الأوروبية-الأمريكية

المبحث الثاني: الإتّجاه اللّبرالي ونظرته للعلاقات الأوروبية-الأمريكية

المطلب الأول: اللّبرالية الكلاسيكية ونظرتها للعلاقات الأوروبية الأمريكية

المطلب الثاني: اللّبرالية الجديدة (المؤسساتية): إطار مؤسّساتي للتّعاون الأوروبي-الأمريكي.

المبحث الثالث: موقع العلاقات الأوروبية-الأمريكية من منظوري مقاربتي البنائية والتّبعية.

المطلب الأول: البنائية والعلاقات الأوروبية-الأمريكية: صناعة للهوية الغربية وتحديد للمصالح المشتركة

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية -الأمريكية من منظور التبعية

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الأوروبية-الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: مرتكزات العلاقات الأوروبية -الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الأوروبية-الأمريكية

المطلب الثاني: الدّور الأمريكي في عملية التكامل الأوروبي

المطلب الثالث: التّحالف الأوروبي-الأمريكي في مواجهة التهديد السّوفياتي (السابق).

المطلب الرابع: بروز معالم النزعة الإستقلالية لأوروبا الغربية في عهد الإنفراج الدولي.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية-الأمريكية بعد الحرب الباردة: الثوابت.. والمتغيرات

المطلب الأول: دور منظومة القيم الغربية المشتركة والحلف الأطلسي في توطيد العلاقات الأورو-أمريكية

المطلب الثاني: النّزعة الأمريكية الجديدة لإحتواء أوروبا عبر حلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي والطموح نحو تشكيل سياستين دفاعية وخارجية مشتركتين

المطلب الرابع: البُعد الإقتصادي للعلاقات الأورو-أمريكية: تعاون.. وتنافس

الفصل الثالث: العلاقات الأوروبية-الأمريكية ضمن الفضاءين المتوسّطي والشرق أوسطي: المشاريع والمبادرات كمحدّد

مقـــــــــدمة

مقدمة:

اتسمت علاقات أوروبا الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية طيلة حقبه الحرب الباردة بالتّحالف الاستراتيجي ، وذلك بفضل الإدراك الأوروبي- الأمريكيالمشترك للتهديد السّوفياتي باستثناء الخلاف الفرنسي- الأمريكي خلال عقد السّتينيات من القرن الماضي.

بيد أنّ سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1991 غير من البيئة الاستراتيجية للعلاقات الأوروبية - الأمريكية، فلم يعد هناك عدو خارجي يُوجّه ضده التّحالف الأوروبي- الأمريكي طاقته، ومن ثم بدأت أوروبا بلورةاستراتيجيات جديدة في محيطها الجغرافي المباشر، في شرقي أوروبا وجنوبها حيث البحر المتوسط المرتبط في شقه الشرقي بالشرق الاوسط تحديدا . في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى وحيدة. وقدأدى ذلك إلى شعور الدول بالقيود الناشئة عن الهيمنة الأمريكية على العالم، وخاصة بعد أن بدأت الولايات المتحدة في استخدامتلك الهيمنة لفرض شروطها على الآخرين، وبلورة استراتيجيات تخّص مناطق نفوذها المرتبطة بأمنها القومي.

وما إن بدأت أوروبا في التّحول إلى صيغة الاتحاد الأوروبي سنة 1992، وفي اتباع مشروعاتها الاستراتيجية الخاصة في شرق أوروبا والبحر المتوسط، وانتهاج سياسات قد لا تتسق تمامًا مع السياسة الأمريكيةمنذ نهاية الحرب الباردة ، حتى بدأت مناظرة فكرية حول احتمال ظهور الاتحاد الأوروبي كمنافس على أحد مراكز القوة في النّظام العالميالجديد. و قد تدعّمت من تلك المناظرة باتّجاه الإتحاد الأوروبي إلى التوسّع لضمّ باقي دول أوروبا الشّرقية لكي يصبح مؤسسة أوروبية ذات سياسةدفاعية وخارجيةمشتركتين مستقلتين عن الإرادة الامريكية ،ومن ثم أصبحت قضية تشخيص العلاقات الأوروبية - الأمريكية، واحتمال ظهور الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي كقطب دولي مستقلإحدى القضايا المثيرة للجدل في الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار. فبينما يرى بعض الدّارسين وصانعي القرار أن أوروبا والولايات المتحدة هما عالم واحد، وأنهما سيظلان كذلك، فإن البعض الآخر من الدّراسين وصانعي القرار بالمقابل يرون أن الإتحاد الأوروبي يسعىللتخلّص تدريجيا من عالم النفوذ الأمريكي، بالنظر الى حركياته السّياسية والاقتصاديةالاقليمية والدولية الظاهرة بعد تأسيسه عام 1992، بالموازاة مع التحركات الامريكية ذاتها.

وهذه الدراسة هي محاولة لإختبار الرؤى المتضاربة للعلاقات الأوروبية الأمريكية، في إطار فضاءين إستراتيجيين متميزين هما الفضاء المتوسطي وخاصة الجزء الغربي منه والفضاء الشرق أوسطي، اللّذان شكلا مساحة لتوالي المشاريع والمبادرات الأوروبية والأمريكية بمجالاتها وأبعادها السّياسية – الأمنية، الاقتصادية والإجتماعية –الثّقافية على حد سواء، والتي أصبحت تستدعي إهتمام الدارسين والباحثين لمعرفة الطّبيعة التي أصبحت تحكم العلاقات الأوربية-الأمريكية ضمن هذين الفضاءين الإستراتيجيين المتميزين، من خلال تلك المشاريع والمبادرات ،فضلا عن معرفة حقيقة وطبيعة الأدوار التي يؤدّيها الطرفان تجاه الفضاءين وقضاياهما المتعدّدة. وستحاول هذه الدراسة التّعرض لتلك المشاريع والمبادرات الأوروبية والأمريكية بأبعادها المتوسّطية والشرق أوسطية واجراء مقارنة فيمابينها، بالتطرق إلى أوجه التشابه ومظاهر الاختلاف فيما بينها كمحدد لتلك العلاقات من جهة، والتطرّق إلى المواقف الأورو-أمريكية تجاه أهم القضايا المتوسطية والشرق-أوسطية والأدوار المنوط بها كل طرف من جهة أخرى،ويعني ذلك أن النتائج التي سنتوصل إليها، ستبقى محدودة في إطار هذين الفضاءين، ولا يمكن تعميمها على مجمل العلاقات الأوربية-الأمريكية في بيئات أو فضاءات استراتيجية دولية أخرى.

1- التعريف بالموضوع:

إثر تفكّك الإتحّاد السّوفياتي السّابق وانتفاء تهديداته العسكرية والأيديولوجية، التي لطالما عزّزت التضامن و التحالف الأورو-أطلسي عموما والعلاقات الأورو-أمريكية خصوصا، في مواجهتها للغريم السّوفياتي المشترك(السّابق) طيلة حقبة الحرب الباردة .إلاّ أن"موضوع العلاقات الأوروبية-الامريكية طرح نفسه بشدّة بعد نهاية الحرب الباردة، في ظل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزّعامة العالمية، وجنوح الدول الأوروبية منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي نحو التّكتّل الإقتصادي فيما بينها، أملا في الوصول الى الوحدة السّياسية المنشودة، والتي تمخضت نواتها الأولى منذ معاهدة ماستريخت1992 عند الإعلان عن ميلاد الإتحاد الأوروبي الذي سعى و-لايزال- يسعى الى لعب أدوار سياسية واقتصادية محورية إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية إزاء القضايا العالمية والإقليمية، في وقت لازالت فيه الولايات المتحدة تحتفظ بذهنية الوصاية الأمريكية على أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية،وعلى الرغم من تراجع التّهديد السّوفياتي السابق، ورغم الإبقاء على التحالف الإستراتيجي في إطار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة بعد ايجاد مبررات استمراره ووجوده، سواء تعلّق الأمر بنشر وحماية القيم الحضارية الغربية ؛كقيم الحرية والديمقراطية والعدالة... المحدّدةللهوية الأمنية والحضارية الغربية المشتركتين،كثوابت غربية يرتكز عليها استمرار وجود الحلف، أو من خلال جعله إطارا للتّشاور الأورو-أطلسي ووجوب التّعاون لمجابهة التحدّيات والتهديدات الأمنية الجديدة العالمية والا قليمية المشتركة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشّامل والهجرة غير الشرعية...وغيرها، المهدّدة لقيم و مكتسبات الحضارة الغربية من المنظور الأورو-أمريكي. ومن ثم توحُّد مدركات التّعاون الأورو-أطلسي عموما والأورو-أمريكي خصوصا بعد الحرب الباردة .إلاّ أن ذلك لا يعن بالنّسبة للاتحاد الأوروبي الإكتفاء بعائدات التّحالف الإستراتيجي مع الولايات المتّحدة الأمريكية،التي تخدم هذه الأخيرة أكثر ممّا تخدم الإتحاد الأوروبي نفسه بسبب الهيمنة الأمريكية على قرارات الحلف، وبسبب أيضا افتقار الإتحاد الأوروبي لجميع رموز القوّة بمفهومها الشّامل واقعيا، مقارنة بحليفته الولايات المتحدة -عدا القوة الاقتصادية الفائقة- التي يسعى الإتحاد الأوروبي جاهدا إلى محاولة ترجمتها سياسيا-أمنيا، لعلّها تفكّ أسره من قيود التّبعية السّياسية والأمنية للولايات المتحدة والحلف الأطلسي، حتى في محيط المناطق المجاورة له، بقضاياها ومشاكلها الأمنية المعقدة وتحدياتها المتعددة ومنها منطقتي المتوسط والشرق الأوسط ذاتيْ الأهمية الاستراتيجية والمصلحية البالغة في الأجندة السّياسية الأوروبية والامريكية على حد سواء، وارتباط المنطقتان بالمصالح القومية لكليهما .ومن ثم تبلور الاهتمام الثّنائي بهما. وقد تجلّى ذلك من خلال المشاريع والمبادرات الاقتصادية والسياسة ذات الابعاد السياسية والامنية المطروحة أوروبيا وأمريكيا منذ نهاية الحرب الباردة في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية على نحو متوازي تقريبا .وتبدو الاهدف-فيما تبدو- لكل منها فيما يلي:

أولا :بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية: تسعى الى تجسيد هيمنها الإقليمية على أهمّ منطقتين استراتيجيتين على الصعيد العالمي، وارتباطها بالأمن القومي الأمريكي، بدواعي مكافحة انتشار التّهديدات الكلاسيكية منها والجديدة، خصوصا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تهدد مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، كأمن إسرائيل ومصادر النّفط وامداداته عبر المتوسط ومصالحها الاقتصادية الواعدة في شمال افريقيا .ومن ثم طرحت الولايات المتحدة مشروعها الشّرق-أوسطي -الشّمال افريقي في بداية التّسعينيات من القرن الماضي لاحتواء المنطقتين سياسيا بوسائل ومنظورات اقتصادية، فضلا عن مبادرة الشراكة الأمريكية -المغاربية نهاية العقد الاخير من القرن الماضي، في اطار تنافسها االاقتصادي على المغرب العربي مع الاتحاد الاروبي، وكذا طرحها لمشروع الشرق الاوسط الكبير المتضمن اهدافا وأبعادا سياسية، أمنية، اقتصادية وثقافية تصبّ دوما في خدمة الأهداف الأمريكية قبل أي اعتبارات أخرى ابرزها توسيع وخدمة الهيمنة الامريكيةالعالمية، فضلا عن جهودها في مكافحة التهديدات الامنية الكلاسيكية أو الجديدة أهمها منع انتشار أسلحة الدّمار الشامل واستئصال ما تسميه بالارهاب من المنطقة الممتدة من أفغانستان وباكستان شرقا، إلى موريتانيا غربا حيث

تتركز المصالح الأمريكية الحيوية المتشعّبة فيها، وتسعى للحفاظ عليها وحمايتها وخصوصا في اللّحظات الحرجة كما عهدناها دوما .في ظل تنامي النّفوذ الأوروبي والعالمي من خلال المشاريع الأوروبية ذات الابعاد المتوسطية والشرق أ وسطية، التي باشر الاتّحاد الاوروبي في بلورتها منذ نهاية الحرب الباردة، على طول نطاق الضّفة الجنوبية وخاصة منطقة المغرب العربي، والضفة الشّرقية من المتوسط وعمقه الشّرق أوسطي، على غرار مشاريعه ومبادراته على محيط حدوده الشرقية .

ثانيا:بالنّسبة للإتحاد الأوروبي: يبرز اهتمامه-فيما يبرز- بالمنطقتين الشرق-أوسطية والمتوسطية وخصوصا هذه الاخيرة، المرتبطة من ناحية الجغرافيا ومن ناحية الإنشغال الأمني بالشّرق الأوسط حيث الصّراعات والمشاكل الأمنية ذات التعقيدات البالغة كالصّراع العربي-الإسرائيلي(سابقا) والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي حاليا، وتأثيراتها وانعكاساتها سواء المباشرة أوغير المباشرة على الأمن الأوروبي في حدّ ذاته والإتحاد الأوروبي نفسه من كلا الناحيتين ايضا، نظرا لارتباط أمن واستقرار الاتحاد بأمن واستقرار المتوسط سيما الشرق الأوسط.فضلا عن الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشّرق الاوسط والخليج حيث الذهب الاسود. بمعنى اخر ان المنطقة المتوسّطية هي منطقة "وسطى" بين الاتحاد الأوروبي والشّرق الاوسط من جهة شرق وجنوب البحر المتوسط، وما تشكله تلك المنطقة من أهمية اقتصادية وأمنية بالغة للإتحاد الأوروبي، حيث نفط الخليج والشرق الاوسط وأهميته بالنسبة للإتحاد الاوروبي. فضلا عن قضاياهاورهاناتها الأمنية الأخرى كمشكلة انتشار اسلحة الدمار الشامل والإرهاب والهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي...وغيرها.

أمّا بالنّسبة للمتوسط عموما، فهو قبل أن يكون مجالا بحريًا يربط قارة أوروبا بقارتيآسيا وإفريقيا ومدى أهميته التّجارية والملاحة البحرية الحيوية وغيرها، فهو -رغم ذلك- يعتبر مشكلة في حدّ ذاته بالنّسبة للإتحاد الأوروبي قبل أن يكون مجالا حيويا فعّالا له. إذ يعتبر مشكلة بالنسبة له نظرا لعدم وجود نظرة موحّدة من طرف أعضائه وخاصةألمانيا، فرنسا، إسبانيا وإيطاليا حول الحدود الجغرافية لحوض المتوسط، وحول كيفسيكون هذا المتوسط؟ ومن ستوكل له مهمة قيادته؟، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعتبر حوضالمتوسط مشكلة أخرى بالنّسبة للإتحاد الأوروبي نظرًا للمنافسة الأمريكية على المنطقة وحتىالمنافسة الصينية في الوقت الرّاهن .كما أن الإتحاد الأوروبي لم يعد له مناطق نفوذ كبيرة في العالم، وإذا فقد نفوذه في حوضالمتوسّط ستصبح أوروبا مجرّد رقعة مغلقة تسيطر عليها أمريكا، أو بالأحرى تصبح لاعبجيواستراتيجي" متقاعد".كما أن حوض المتوسط هو مشكلة بالنسبة لأوروبا، لأنه يضم دول عربية بالإضافة إلىإسرائيل، وكيف ستتعامل أوروبا مع هذا الوضعهل ستكون ا ًكثر ليونة مع إسرائيل أم مع العرب؟، ولكل سياسة انعكاساتها، فإذا كانت ا ًكثر ليونة مع إسرائيل هذا يعني أنّ العرب سيتّجهوننحو الولايات المتحدة الأمريكية- وإن كان هذا الطرح غير وارد في الوقت الرّاهن -،وإذا كانت ا ًكثر ليونة مع العرب فستخسرا ًكبر حليفاستراتيجي قوي في المنطقة وهو إسرائيل.وبالتّالي فإن حوض المتوسّط قبل أن يكون مجالاحيويا فاعلا وفعّالا للأوروبيين، فهو مشكلة في حدّذاته نظراللعلاقات المركّبة والمعقّدة التي تميّزه، بالإضافة إلى باقي الرّهانات الأمنية الكثيرة التي لا تقلّ مخاطرها شأنا بالنّسبة للإتحاد الاوروبي وأعضائه، من مخاطر أمنية جديدة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية ....وغيرها .

وعلى هذا الأساس فالمتوسّط هو منطقة نفوذ تاريخية وامتداد جغرافي طبيعي لأوروبا ـ من وجهة النّظرالأوروبية ـ حيث يمثّل قفل استراتيجي لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتّالي ونظراللمطامع الدّولية في هذه المنطقة، فإنّ أوروبا ترى نفسها الوصية الوحيدة، بل المدافع الوحيد عن هذهالمنطقة. وتقدم نفسها على أساس أنها برّ الأمان التي تسعى إليه دول المتوسط جميعها. ونظرالهذه المطامع أصبح المتوسّط عبارة عن حوض غير مستقر قابل للتغيير من وقت لآخر، وبالتالي هو حوض المشاكل اللّامتناهية أو قوس الأزمات الذي دائما يؤرّق ويقلق أوروباويهدد مكانتها في ميزان القوى العالمي.

وانطلاقا من هذه المشاكل والتّحديات الشرق-أوسطية والمتوسطية على وجه التحديد، جاءت المشاريع الأوروبية كالشّراكة الأورو-متوسطية مرورا بالسّياسة الاوروبية للجوار ثم الاتحاد من أجل المتوسّط في محاولة أوروبية جادّة وهادفة إلى إحتواء هذه

المشاكل وخاصة في منطقة الشمال إفريقيا، ومواجهة النّفوذ الأمريكي المتنامي بشكل مطّرد في المتّوسط، بعدما تربّع بشكل كامل على منطقة الشرق الأوسط وقضاياها خاصة بعد حرب الخليج الثانية .

نحاول في هذه الدراسة التعرّف على طبيعة العلاقات الأوروبية -الأمريكية من خلال المقارنة بين مشاريع الطرفين :المتوسّطية عن الجانب الأوروبي، والشرق-أوسطية عن الجانب الأمريكي كمحدد لهذه العلاقات من جهة،والتعرّف على مواقف وأدوار الطرفين المدعّمة لمشاريعهما تجاه أهم وأبرزالقضايا الأمنية المتوسّطية الشّرق-أوسطية الرّاهنة كمحدد من جهة أخرى.

2- **أهمية الموضوع:** تنبع أهمية الموضوع الذي نحاول تناوله من الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقتين المتوسّطية والشّرق-أوسطية نفسيهما، إذ تعتبر المنطقة المتوسّطية ذات التّداخل مع منطقة الشرق الأوسط من ناحية شرق المتوسّط ملتقى القارات الثّلاث أوروبا إفريقيا وآسيا ، وتسيطر على أهم المعابر والقنوات والمنافذ البحرية الإستراتيجية المتحكّمة في عبور شتى السّفن التجارية الدولية نحو الاسواق العالمية، ومرور ناقلات وامدادات النّفط عصب الماكنة العالمية، وجسور الأساطيل العسكرية للقوى الكبرى نحو المناطق ذات الحساسية الامنية والتوترات والنزاعات الدولية وبخاصة منطقة الشرق الأوسط، والرّهانات الاقتصادية الحيوية وغيرهاو تتمثل اهم المعابر والمنافذ البحرية الاستراتيجية المتوسطية على سبيل المثال في كل من مضيق جبل طارق غرب المتوسط الذي يفصل اروبا عن المغرب العربي بحوال 14 كلم، قناة السويس التي تربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر، ومضيقي البوسفور والدرنديل الذي يربط بحر إيجا ببحر مرمرة ويفصل المضيق ما بين شاطئ آسيا الصغرى وشبه جزيرة جاليبولي في الجانب الأوروبي وهما من الأراضي التركية. بالاضافة إلى مضيق البوسفور الذي يوصل البحر الاسود وبـ بحر مرمره، ويفصل تركيا الاوروبيه عن تركيا الآسيوية. فضلا عن الاهمية الاقتصادية لجنوب المتوسط وشمال افريقا حيث تنوع مصادر الطاقة ومختلف الثروات الطبيعية كالنفط والغاز (مصر ليبيا والجزائر) والفوسفات (تونس، المغرب وموريتانيا) فضلا عن الهواجس الامنية المختلفة في المنطقة من المنظور الغربي التي تهدد مصالح الولايات المتحدة والغرب عموما كالإرهاب والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا .بالاضافة إلى كون المنطقة المتوسطية عموما ذات قيمة ثقافية وحضارية يكفي أنها ملتقى الدّيانات السّماوية الثلاث ؛الإسلام، المسيحية واليهودية المتصارعة في المنطقة .

أما بالنّسبة للشرق الأوسط فهو لايقل اهمية عن المتوسط. فمن الناحية الاقتصادية يعتبر المنطقة الاولى عالميا من حيث احتياطي وانتاج النفط على الصعيد العالمي خصوصا غي منطقة الخليج وجيوسياسيا يسيطر على أهم منفذ بحري المتمثل في مضيق هرمز الذي يشكل المدخل الرئيس نحو منابع النفط والغاز في الخليج، فضلا عن سيطرته على اهم الانهار في الشرق الاوسط ومدى اهميتها الاقتصادية لدول الشرق الاوسط وبخاصة نهري دجلة والفورات اللذان يعبران تركيا، سوريا والعراق.فضلا عن الأهمية الثّقافية والحضارية المتمثّلة في كون المنطقة مهبطا الاديان السماوية الثلاث المسيحية، اليهودية والاسلام التي تشكل الهوية الثقافية لشعوب المنطقة .وغيرها

وانطلاقا من كل ماسبق كانت- ولازالت - المنطقتان محطّ أنظار القوى العالمية الكبرى، وخاصة بعد الحرب الباردة من قبل الولايات المتحدة الامريكيةالسّاعية لفرض هيمنتها بصفة مطلقة على كامل المنطقتين باستخدام جميع أدوات الضّغط سواء العسكرية منهاأوغير العسكرية من مشاريع في إطار الشرق-أوسطية ببعديْها الشرق-أوسطي والمتوسطي الخادمة للأمن القومي الامريكي بمفهومه الشامل في نهاية المطاف،على اعتبار أن أمن واستقرار الشّرق الأوسط والمتوسط -حيث المصالح الحيوية المتعددة -بالنسبة للولايات المتحدة أصبحت مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة. وازدادت أهمية وارتباطا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. أما من جانب الإتحاد الأروبي المتسلق على أعتاب الهيمنة الامريكية الضّاجّة في الشّرق الأوسط، والرائجة في المتوسّط، وخاصة

شمال إفريقيا منذ مطلع القرن الحالي، سعى الإتحاد من خلال استخدامه أيضالمشاريع ومبادرات متعدّدة في إطار المتوسّطية أبرزها الشراكة الأورومتوسطية ، والتي تصب كلها في مجرى واحد وهو خدمة الأمن الأوروبي بمفهومه الشامل.

إذن وأمام الاهتمام الأورو- أمريكي الشّامل،المتزايد والمباشر بالمنطقتين الاستراتيجيتين المتوسّطية والشرق-أوسطية ذاتي الخصوصية العالمية المتميزة، وفي ظل العلاقات الاستراتيجية المتميزة بين الولايات المتحدة الامريكية في إطارها العام، تحاول هذه الدّراسة معرفة طبيعة العلاقات الأروبية-الأمريكية في هاتين المنطقتين المتميزتين والحسّاستين عالميا، ما إذا كانت منسجمة ومتوافقة قد تعرف تبادلا للأدوار وتقاسما للمصالح المشتركة من عدمها، من خلال مشاريع الطرفين المنصوبة فيها. وكذا من خلال مواقفهما وأدوارهما تجاه أهم القضايا المتوسطية والشرق-أوسطية بعد الحرب الباردة. وربّما هنا يكمن سر أهمية الموضوع ودوافع إختياره.

3 - أسباب اختيار الموضوع:طبيعة الدّراسة هي التي تمنح الأسباب الموضوعية سيما الذاتية، والموقف الفصل وراء اختيار الموضوع، ويمكن ايجازالأسباب الموضوعية والذاتية فيمايلي :

- بالنسبة للأسباب الموضوعية فتتجلى في :

-الوقوف على حقيقة وطبيعة العلاقات الاروبية- الامريكية ضمن الإطارين المتوسطي والشرق-أوسطي، ومحاولة إختبار ومعرفة طبيعة سير العلاقات الأروبية-الأمريكية في إطارين إقليميين حسّاسين للغاية منذ الحرب الباردة، وحتى بعدها حيث مصالح الطرفين الإقتصادية المتشعّبة والمتداخلة فيهما، فضلا عن مشاكل المنطقتين الأمنية المعقدة، كالصراع الفلسطيني- الإسرائلي على سبيل المثال، في ظل العلاقات الاستراتيجية للطرفين في إطارها العام.بحيث نجد- في حدود اطّلاعنا- أنه توجد دراسات سابقة كثيرة سواء باللغة العربية أو باللغات الاجنبية تناولت موضوع العلاقات الاوروبية-الأمريكة .إلاّ أنها جاءت من منظور شامل. وهذه الدراسة هي محاولة تقديم إضافة علمية قدر المستطاع لموضوع العلاقات الأوروبية-الأمريكية لكن في إطارها الإقليمي لا إطارها العام ، نظرا لقلة وضآلة الدراسات العلمية الاكاديمية التي تناولت موضوع العلاقات الأوروبية- الأمريكية من منظور إقليمي مهيكل ومعمّق بعمق وتشعّب المصالح الأوروبية والامريكية في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية، متجاوزا بذلك المنظور العام الكلاسيكي لتلك العلاقات واتجاهاتها.

- الوقوف على مدى تكامل وتوافق المشاريع والمبادرات الأوروبية المتوسطية من عدمها، بالنظر إلى عمق التحالف الاستراتيجي الاوروبي الامريكي الذي طبع تماسك العلاقات الاوروبية الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة تلك المشاريع الاوروبية ذات الابعاد المتوسطية والشرق اوسطية، مع المشاريع والمبادرات الامريكية الشرق اوسطية بأبعادها — كذلك- الشرق أوسطية والمتوسطية.

- محاولة معرفة حقيقة الأدوار الامريكية والاروبية ومدى تكاملها وتبادلهامن عدمها من خلال أمهات القضايا المتوسطية والشرق أوسطيةذات الأولوية للطرفين، سواء تلك القضايا الأمنية الكلاسيكية كالصراع الفلسطيني الاسرائيلي أو مشاكل انتشار سلحة الدمار الشامل ،أو تلك المخاطر الأمنية الجديدة كانتشار ظاهرتا الإرهاب والهجرة غير الشرعية على سبيل الميثال.

- محاولة أيضا معرفة الدور الأوروبي ومواقف الاتحاد عموما على حقيقتها في الإطارين المتوسطي والشرق اوسطي ، خصوصا في ظل طموحه نحو سياسته الخارجية والدفاعية المشتركتين المستقلتين عن الإرادة الأمريكية والحلف الاطسي في ظل الهيمنة الامريكية السياسية والامنية الشرق أوسطية والمتوسطية تقريبا بشكل كلي، فضلا عن منافستها الاقتصادية حتى في منطقة النفوذ التاريخية الاروبية في شمال افريقيا.

- محاولة إدراك مدى تأثير أي منطقة حسّاسة في العالم ومنها منطقتي المتوسّط و الشّرق الأوسط على العلاقات الدولية عموما و العلاقات الأوروبية-الأمريكية تحديدا.

- أما الأسباب الذاتية، فتتلخصفي عدم إغفال رغبة الباحث الخاصةبمعرفة ومواكبة تطور العلاقات الأوروبية- الامريكية في فضاءين ينتمي إلى أحدهما(المتوسّط)، إذا اعتبرناهما وحدة جغرافية مترابطة جغرافيا وحضاريا وثقافيا- إذا صح التعبير- على اعتبار أن الأبعاد الحقيقة للمشاريع والمبادرات الأورو-أمريكية الموجّهة والمستهدفة للمنطقتين المتوسطية والشرق-أسطية، هي محل نقاش دائر ودائم بين الأوساط العلمية والعملية للضفة الجنوبية والشرق أوسطية سواء كانت مستحسنة أم مستهجنة تماما لتلك المشاريع والمبادرات الاوروبية الامريكية، بالنظر الى الطّروحات النظرية و الأهداف و الأبعاد غير المعلنة التي تحملها ثنايا المشاريع والمبادرات الغربية من جانب والممارسات العملية الواقعية من جانب آخر على حد سواء فضلا عن أثر المنطقتان على بنيان العلاقات بين الإتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية من منظور خاص و"حسّاس"، نابع من حساسية واستراتيجية المنطقتين وأثرهما ودورهما في صياغة الأشكال التي يتخذها سير واتجاه العلاقات الدولية عموما، والعلاقات الأوروبية-الامريكية تحديدا إقليميا وعالميا.وبالتالي محاولة التوصّل إلى نتائج علمية مفسّرة، تتجاوز النّظرة العامّة الكلاسيكية لسير واتجاه العلاقات الأوروبية-الأمريكية من منظور عام في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، في محاولة لاختبار مقولة "العبرة بخصوص الأسباب لا بعموم الألفاظ".كما نشير الرّغبة أيضا في إثراء مكتبة قسم العلوم السياسية بهذه الدراسة المتواضعة.

4- إشكالية الدّراسة:

تمت صياغة إشكالية الدراسة بالصورة التي يمكن أن نحقق من خلالها هدفين أساسيين إثنين :

- **هدف نظري**؛نسعى من خلاله إلى تقديم إضافة قد تساهم إثراء مجال الدّراسات المقارنة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بهدف الكشف عن الحقائق العلمية والموضوعية الكامنة وراء الظواهر الدولية، ومنها ظاهرة العلاقات الأوروبية-الأمريكية وخاصة ضمن الإطارين المتوسطيوالشرق-أوسطي،والتي بدت محل نقاش علمي اكاديمي بعد نهاية الحرب الباردة.
- **هدف عملي**؛نسعى من خلاله إلى كشف وفهم طبيعة العلاقات الأوروبية- الأمريكية، وكذا الأدوار المنوط بها كل طرف سواء كان الجانب الأوروبي أو الجانب الأمريكي، في إطارين إقليميين حسّاسين للغاية على الصعيدين الإقليمي والدّولي، وهما المتوسط والشرق الأوسط في ظل مشاريع الطرفين المتوسطية والشرق-أوسطية .

ونعتقد أن أمثل طريقة تساعدنا على بلوغ هذين الهدفين هي طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار العلاقات الأورو-أمريكية ضمن الفضاءين المتوسطي والشرق أوسطي تسير وفق مبدأي تبادل الأدوار وتقاسم المصالح في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

وبغرض تبسيط هذه الإشكالية نحاول تفكيكها الى مجموعة من التساؤلات تتمحور حول :

1- هل العلاقات الأوروبية-الأمريكية نمطية في تفاعلاتها ؟
2- هل هناك إختلاف وتنافس حقيقيان بين الولايات المتحدةوالإتحاد الأوروبي حول القضايا المتوسّطية والشرق- أوسطية؟
3- هل هناك فعلا تبادل للأدوار وتقسيمها في الفضاءين المتوسطي والشرق-أوسطي؟
4- هل حقيقة ثمّةمصالح مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكيةوالإتحاد الأوروبي تتطلب تعاونًا مشتركا فيما بينهما؟

5- فرضيات الدراسة :

✓ **الفرضية الأولى:**

تتوقف طبيعة سير العلاقات الأوروبية-الأمريكية بحسب القضايا الدّولية، مجالات التفاعل ومراحل تطور النظام الدولي

✓ **الفرضية الثانية:**

مهما كان التنافس الاقتصادي بين المشاريع المتوسطية الاروبية والشرق أوسطية الامريكية في شقها الاقتصادي فإن ذلك لا يرقى الى حدّ التأثير السلبي على علاقات الشراكة والتحالف الاستراتيجيين بين الولايات المتّحدة الأمريكية والإتحاد الاوروبي.

✓ **الفرضية الثالثة:**

كلما إلتقت الأهداف السّياسية -الامنية الاوروبية والامريكية في الشّرق الاوسط والمتوسط، كلما زاد حجم التعاون المشترك بين الطرفين.

✓ **الفرضية الرابعة:**

بما أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الاروبي تربطهما علاقة تحالف وشراكة استراتيجيتين، فإنّ التفاعل بينهما في اطار القضايا المتوسطية والشرق أوسطية يتم وفق مبدأي تبادل الأدوار وتقاسم المصالح.

6- المقاربة المنهجية:

ترتبط مسألة العلاقات الأوروبية-الأمريكية وطبيعتها، مدى تبادل الأدوار وتقاسمها ضمن الفضاءين المتوسطي والشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة بعلاقتي التحالف والشركة الاستراتيجيين التي تغذيها الأبعاد التاريخيةوالهوياتية الحضارية المشتركة واعتبارات المصلحة، التي جمعتهم طيلة فترة الحرب الباردة ،وقد كان لها الأثر البالغ لاستمرارها بعد الحرب الباردة، على الرغم من انزواء الطرفين إلى طرح مشاريع ومبادرات تجاه الفضاءين قد تبدو متنافسة ومتوافقة في آن معا. لكن بالمقارنة والتحليل بينها، وبين مواقف الطرفين الأوروبي والأمريكي بشأن قضاياهما، قد ترفع اللبّس عمّا يرنو إليه الطرفان من خلال تلك المشاريع المتوسطية والشرق-أوسطية، وقد تساعدنا في كشف طبيعة العلاقات الأوروبية-الأمريكية وفهمها وتفسيرها ضمن الفضاءين المتوسطي والشرق -أوسطي ومدى سريانها وفق مبدأ تبادل الأدوار وتقاسمها من عدمه. ولبلوغ تلك المراميااستخدمنا في دراستنا هذه كلا من المنهج التاريخي، المنهج المقارن وتقنية تحليل المضمون.

- المنهج التاريخي؛ حيث تبرز أهميته في تحليل الظروف التاريخية التي ارتبطت بمسألة العلاقات الأوروبية-الأمريكية وتوافقها سياسيا وأمنيا، إقتصاديا، ثقافيا وتاريخيا منذ أعقاب الحربين العالميتن؛ الأولى والثانية وحقبة الحرب الباردة، فضلا عن الدور الإقتصادي والأمني—العسكري الذي لعبته الولايات المتحدة في حماية أوروبا الغربية من التهديد الأيديولوجي والعسكري السّوفياتي سابقا ودعمها لعملية التكامل لدول أوروبا الغربية .

- المنهج المقارن ؛ تمّ استخدامه للمقارنة بين مضامين وأبعاد المشاريع والمبادرات المتوسّطية والشرق أوسطية ومواقف الطرفان، أدوارهما تجاه أمهات القضايا المتوسّطية والشرق أوسطية، منذ نهاية الحرب الباردة، بهدف تحليل وفهم العلاقات الأورو-أمريكية في هذين الفضاءين الحسّاسين والإستراتيجيين لكلا الطرفين.

- تقنية تحليل المضمون ؛حيث تمت الإستعانة في هذا العمل ببعض من الوثائق الرّسمية، مثل نصوص المشاريع، سواء تعلّق الأمر بالمشاريع الأوروبية أو بالمشاريع الأمريكية. حيث تم اللجّوء إلى تقنية تحليل المضمون بهدف تحديد التوجهات الأوروبية والأمريكية نحو المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية لفهم طبيعة سير العلاقات الأوروبية- الامريكية فيهما .

7- صعوبات الدّراسة:

تتلخص صعوبات الدّراسة أساسا في طبيعة الموضوع نفسه الذي يتعلق بالعلاقات الأوروبية -الأمريكية ضمن الإطارين المتوسطي والشرق أوسطي.فالموضوع جدّ شاسع لشساعةالفضائين نفسيهما، ولتعدّد وتعقّد قضاياهما ومشاكلهما السّياسية والأمنية وتشعّب المصالحالإقتصادية الدولية، سيما المصالح الاقتصادية الأوروبية والأمريكية، فضلا عن بروز مسائل الخصوصيات الثّقافية- الحضارية بعد الحرب الباردة من جهة ،وتعدد كذلك المبادرات الأوروبية والأمريكية الموجهة صوبهما بما يضمن أهدافهما ويحفظ أمنهما ومصالحهما المتعددةمن منظور ذاتي مُسوَّق في قلب موضوعي وأفكار لولبية أوروبية –أمريكية ذات جاذبية إقتصادية وثقافية عالية ببرامج سياسة خفية وأبعاد أمنية تخدم في نهاية المطاف الأمن الأورو-أمريكي بمفهومه الشامل، ولو على حساب أمن واستقرار دول المنطقتين جنوب المتوسط والشّرق-أوسطية.

8- **تبرير الخطة**: تم الإعتماد في هذه الدّراسة على خطّة مكّونة من مقدّمة، أربعة فصول وخاتمة :

تتضمّن مقدّمة لموضوع دراسةالعلاقات الأوروبية-الأمريكية،أما الفصل الأول ؛فهو عبارة عن إطار نظري لدراسة العلاقات الأوروبية- الامريكية، يتضمن ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على مطلبين ،وقد تعرّضنا في خضم هذا الفصل إلى المقاربات النّظرية التي ارتأينا أنّها تخدم الموضوع كمقاربةالاتجاه الواقعي في مطلبين ضمن المبحث الأول، والإتجاه اللبّرالي(التعددي والموسّساتي) في ثنايا المبحث الثاني عبر مطلبين ، كما عرّجنا على منظوري المقاربة البنائية والتبعية في خلال المبحث الثالث في مطلبين ،وقد حاولنا توظيف طروحات وأفكار تلك المقاربات النظرية -المشار إليها- للاحاطة والالمام نظريا بجوانب الموضوع في محاولة منا- علميا-معالجة الموضوع من منظورات تلك المقاربات النظرية من أجل تحليل وتفسير وفهم طبيعة سيرورة العلاقات الأوروبية-الأمريكية محل الدّراسة.

أما عن الفصل الثاني، فهو يعالج الإطار العام للعلاقات الأروبية -الأمريكية وسيرورتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الرّاهن من منظور عام وشامل، عبر مبحثين إثنين، وكل مبحث يتألف من أربعة مطالب،وقد تعرّضنا في المبحث الأول عبر مطالبه الأربع الى تتبع سيرورة العلاقات الأوروبية-الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة بالتطرّق إلى البعد التاريخي لتلك العلاقات التي طبعها التعاون المشترك، التماسك والتحالف-عدا بعض الخلافات الهامشية الفرنسية-الأمريكية في عقد السّتينات من القرن الماضي-،أما المبحث الثاني فتعرضنا في خلال مطالبه الأربع الأخرى إلى مسار العلاقات الأوروبية-الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ميّزها وجود ثوابث منها بروز مسألة الهوية الثقافية الغربيةو الأمنية المشتركة، وكذا دور حلف شمال الأطلسي في توطيد العلاقات التاريخية بين الأوروبيين والأمريكيين، كما طبعها أيضا بروز متغيرات لكن لم تؤثر سلبا على تماسك تلك العلاقات بين الطرفين على الرغم من جنوح الأوروبيين وطموحاتهم نحو محاولة تشكيل سياسة خارجية وأمنية مشتركتين مستقلتين عن الإرادة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، فضلا عن طغيان مسألة التنافس الاقتصادي الأوروبي- الأمريكي بعد الحرب الباردة.

أما الفصل الثالث؛فيعالج العلاقات الأروبية الأمريكيةضمن الإطارين المتوسطي والشرق أوسطيبشكل مهيكل وا ٌكثر تخصصا إعتمادا على المبادرات والمشاريع الأوروبية والأمريكية كمحدد لتلك العلاقات، وذلك من خلالعرضها في مبحثين .المبحث الأول عرضنا فيه للمشاريع والمبادرات الأوروبية المتوسطية وأبعادها الشرق أوسطية عبر أربع مطالب، بالمقابل عرضنا في المطالب الأربع من المبحث الثاني الى المشاريع والمبادرات الأمريكية في إطار الشرق أوسطية ببعديها الشرق أوسطي والمتوسطي، وقد أجرينا مقارنة فيما بين مشاريع ومبادرات الطرفين في المجالات السياسية — الامنية، الاقتصادية- التجارية والثقافية- الاجتماعية.

أما الفصل الرّابع والأخير؛فتطرقنا فيه إلى العلاقات الأوروبية-الأمريكية في إطار التعامل مع أهمّ القضايا المتوسطية والشرق أوسطية إعتمادا على المواقف والأدوار التي يقوم بها كل طرف كمحدد لتلك العلاقات، عبر ثلاث مباحث، يحتوي كل مبحث على ثلاث مطالب

اختص المبحث الأول بعرض وتحليل وتفسير وفهم العلاقات الأوروبية-الأمريكية في إطار قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ودور كل طرف في هذه القضية المعقدة وتداعياتها على مصالح الطرفين.كما تناول المبحث الثاني موقف ودور الطرفان الأوروبي والأمريكي تجاه اكبر قضية إقليمية وعالمية، وهي قضية منع الإنتشارالنووي، وبخاصة في منطقة المتوسّط والشرق الأوسط، أين يُستباح بالإنتشار النّووي لدول حليفة للغرب كإسرائيل دون السّماح بذلك لدول غيرها في المنطقتين كالعراق وإيران على سبيل المثال،أما المبحث الثالث والأخير فيتعرض إلى التّعامل الأوروبي والأمريكي تجاه قضايا التهديدات الجديدة كالارهاب، الهجرة غير الشرعية كنموذجين، وموقف ودور كل طرف تجاه هذه القضايا الراهنة وأثرها على مصالح الطرفين في المنطقتين المتوسطية سيما الشرق أوسطية.

أما فيما يتعلق بالخاتمة، فهي تتضمن نتائج الدراسة المتوصل إليها بعد اختبار الفرضيات في محاولة منا تقديم إجابة علمية على الإشكالية المطروحة للتحليل والنقاش.

الفصل الأول: الإطار النّظري لدراسة العلاقات الأوروبية-الأمريكية

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية-الأمريكية حسب المنظور الواقعي

المبحث الثاني: الإتجاه اللّبرالي ونظرته للعلاقات الأوروبية-الأمريكية

المبحث الثالث: موقع العلاقات الأوروبية-الأمريكية من منظوري مقاربتي البنائية والتّبعية.

الفصل الأول: الإطار النّظري لدراسة العلاقات الأوروبية-الأمريكية.

إن تزايد تعقيدات السياسة العالمية والعلاقات بين الدول سيما العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة، جعل من دراستها أو تحليلها لفهم ما يجري فيها بواسطة مقاربة واحدة أمرا لا يفي بالغرض المطلوب في الفهم والتفسير، لذا نرى أنّه من الضّروري والأنجع التّطرق إلى جملة من المقاربات والتصوّرات النّظرية في حقل العلاقات الدولية / السياسة العالمية في محاولة منا للإحاطة بجوانب الموضوع محل الدراسة.ومن ضمن هذه المقاربات والتصورات النظرية نتطرق إلى الاتجاه الواقعي بشقيه الكلاسيكي والجديد وتوظيف مدخلات القوة والمصلحة وآثار بنية النظام الدولي ودوروهما في تفسير سيرورة العلاقات الاوروبية-الامريكية، وكذا التطرق الى الاتجاه اللبرالي (التعدّدي)، والمقاربة اللبرالية المؤسساتية الجديدة وموقع العلاقات الأوروبية-الأمريكية من تفسيراتها النّظرية لها، فضلا عن التّعرض إلى المقاربة البنائية وتوظيف المدخل الهوياتي لفهم إعادة صنع هذه العلاقات، بالإضافة إلى إستدعاء مقاربة التّبعية ومحاولة إسقاطها على العلاقات بين الطرفين الأوروبي والأمريكيلفهمها في المجال السياسي-الأمني تحديدا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى هذه المقاربات النظرية وما تنضوي عليه من تصورات قد تساعدنا أكثر على فهم واستيعاب الموضوع محل الدراسة من الناحية النظرية.

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية-الأمريكية حسب المنظور الواقعي.

تعتبر النّظرية الواقعية تقليدا عريقا، تعود جذوره إلى الفلسفة اليونانية، إلاّ أنّ التطوّر السّريع الذي عرفته العلوم الاجتماعية، خلال القرن 20 م من خلال بروز توجهات وتصورات جديدة وتجديدية في الفكر الواقعي، خاصة تحت تأثير التيارات السّلوكية، قسمت الفكر الواقعي إلى واقعية كلاسيكية وواقعية جديدة، كمقاربتين تفسيريتين لسلوكات الدول المتضاربة أ وقات السّلم والحرب في الساحة وكفواعل أساسية في العلاقات الدّولية، ومن بينها العلاقات الأوروبية-الأمريكية في فترة الحرب الباردة وبعدها.

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية والعلاقات الأوروبية-الأمريكية: المصلحة القومية رهان مشترك للطرفين:

تعتبر الواقعية الكلاسيكية أوّل محاولة تنظيرية في مجال العلاقات الدولة، حيث برزت هذه الدّراسات الأكاديمية في الولايات المتّحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثّانية، كردّة فعل مزدوج "على المثاليةالولسونية وعلى النّزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين"[1] في ظلّ النّقاش الدائر في تلك الفترة حول الدّور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتّحدة الأمريكية، والمبادئ التي يقوم على أنقاضها هذا الدّور، في ظل تنامي قوتها على المسرح الدولي.

وتعتمد الواقعية في صياغة افتراضاتها الأساسية على اسهامات المفكرين الواقعيّين الأوائل أمثال توسيديدس.

Thucydids (471 – 400 ق.م) من خلال مؤلفة حول الحرب البلوبونزيةthe plopusian war، وكذلك وجدت الواقعية عند لمفكر الهندي القديم كوتيليا 312 – 296 ق.م[2]، ومن إسهامات المفكر والسياسي الإيطالي نيكولا ميكيافيلي(1469، 1527) في كتابه الأمير the prince،وكذلكمنعند الفيلسوف الانجليزي توماس هويزtomas hobbs 1588 – 1675 في مؤلفه liviathan[3].كما استمدت الواقعية أفكارها من اسهامات المفكر غروتيوس 1583 – 1645 Groutuos مؤلفاتهالعديدة مثل law of war and peace, freedom of reas, love of prize and booy.

فمن خلال اسهامات هؤلاء المفكرين الواقعيين الأوائل، ومن خلال استقراء كتاباتهم، تبين أن الواقعية عندهم قائمة على اعتبار الصراع على القوة .وهي دافع غريزي يكمن وراء الطبيعة الانسانية، ويجتمع هؤلاء حول أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات البشرية، وإن كانوا يختلفون في طريقة توظيفه.

كما كان تأثير الفكر العسكري والاستراتيجي وا ضحا على توجه التنظير الواقعي الكلاسيكي، خاصة من خلال اسهامات Carl Von Clausovitch(1780-1831) في مؤلفه المعنون بـ: (On War)، الى جانب الاسهام الكبير الذي قدمه البريطاني (Edouard Hallet Carr) من خلال بحثه المعنون بـ: (The Twenty Years Crisis 1919-1939) [4].

ولقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية، مثل القوة، ميزان القوة، الفوضى والمصلحة الوطنية .الا ان الواقعيين الكلاسيكيين يعتبرون أن لعبة ميزان القوة هي الوسيلة المثلى والاكثر عملية لاقامة السلم والاستقرار على المستوى الدولي[5] .كون السلام لا يمكن بناؤه بالاعتماد على القانون الدولي أو عن طرق المنظمات الدولية، كما يعتقد الميثاليون، بل يمكن بناؤه فقط على إعتمادا على واقع توازن القوى كحماية وحيدة من القوى المهيمنة، التي تسعى الى الى تهديد الامن

1 - Jean jaques (Roche), théories des relations internationales,paris montchrestien, 2eme edition , 1997, p. 19.

2- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص 136

3 - Thomas hobbes, liviathan ,oxford, basi/black well, 1994, p 93, in; james daugherty robert Pfastgraff, Contending Ttheories of InternationalRelations, USA HAPER power publicher ,1981, p93

4-4 - jean jaques (Roche), Op ,cit,p 36

5- Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi. Internationale relatons Theory, Realism Pluralism,Globalism and Beyand.London,3rd:1999,pp7-4.

الوطني أو المصلحة الوطنية .اذ يعتبر الامريكي هانس مرغانتو (Hans Morganthau) أن الواقعية السياسية الدولية ميزتها الاساسية هي مفهوم المصلحة الوطنية بناء على القوة كمحدّد.[1]

ونظرا لتركيز الواقعية الكلاسيكية على قضايا الحرب والسّلم والأمن الوطني، أُعتبر مفهوم المصلحة الوطنية (Interest)، كأداة تحليلية رئيسية في الواقعية السّياسية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية .[2] هذا إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي أُعتبر كأهم وأحد إسهامات المفكر الواقعي "هانز مورغانتو(Hans Morganthau) في نظرية "توازن القوى"Balance of power، التي إستمدت من الكثير من مسلماتها ومنطلقاتها من أفكار وكتاباتالمفكرين الواقعيين الأوائل أمثال "توماس هوبز" و Tomas Hobs وكارل فون كلاوزوفيتش"Carl Von Clausovitch[3]. ويعتقد هانس مرغانتو أنّ الواقعية السياسية الدولية ترتكز عى خمسة مبادئ:

1- السياسية تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية أو الخلل الذي يميز العالم .

2- المصلحة هي الغاية والمرجعية الاساسية للفعل والعمل والسلوك الدولي.

3- على كل نظرية في العلاقات الدولية تجنب الاخذ بعين الاعتبار التبريرات الايديولوجية ومشاعر الفاعلين .

4- السياسة الخارجية الناجحة هي التي تقلل الاخطار وتعظم الفوائد .

5- التوتر بين متطلبات العمل السياسي والقوانين الاخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه.[4]

وتبقى القوة الغاية التي تبرر السلوك العدواني للدول، لذا يتعتبر مورغانتو أن :

"السّياسة الدولية ككل، هي صراع من أجل القوّة .ومهما تكن الاهداف النهائية للسّياسة الدولية، القوّة هي دائما الهدف العاجل"[5]

أما من حيث البناء النظري، فإن الواقعية الكلاسيكية إعتمدت على مسلمّات محددة المستويات الابستمولوجية والانطولوجية والمنهجية، فعلى المستوى الابستمولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية لم تحاول اللجوء إلى الوسائل التي الإبستمولوجية التي تستخدمها لسلوك الأمم بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات "القوانين الموضوعية " التي تحكم الأمم فيما بينها[6]، دون محاولة التأثير في هذا السّلوك أو توجيه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك سياسي دولي معين .

أما على المستوى الأنطولوجي ،فإن الواقعية الكلاسيكية تتبنى الطرح الدولتي المهيمن، من حيث:

1- الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2- الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية

3- سيادة الدولة كحجر الزاوية في أي بناء سياسي.

1- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 155.

2 - J-J Roche op.cit,pp 32-33

3 - Hans Morgenthou,Politics among Nations,USA ,New york Knof,4th ed ,1967,p 7.

4 - J-J Roche , op,cit,p35

5 - Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi. op.cit,,pp 56-57.

6 - J-J Roche, op,cit,p20.

ومن الناحية المنهجية تعتمد على التجريبية (Empiricisme) باستعمالها عموما الهارمونوطيقا (Hermeneutics)(*)، الى جانب اقترابها من من الوضعية الكانطية Positivisme Kantisme

وسنركز في هذا المجال على مدخل مفهوم المصلحة الوطنية وتأثيرها على السلوك السياسي الخارجي للدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية التي تعتمد في وجودها على القوة لضمان أمنها وتحقيق مصالحها، خاصة في ظل غياب سلطة دولية فوقية قادرة على ضبط السلوكات الدولية. فإذا كان مفهوم القوة وميزان القوى يعدان ركيزتان أساسية من ركائز التحليل الواقعي الكلاسيكي فإن مفهوم المصلحة الوطنية لا يقل شأنا لتحليل السياسة الدولية من المنظار الواقعي، حيث يعود مفهومها إلى القرن السادس عشر في إيطاليا والقرن السابع عشر في انجلترا[1]، فهو نابع منمجموعة مفاهيم سابقة كمفهوم إرادة الأمير، ومصالح السلالة الحاكمة ومنطق الدولة القومية وانتقال الولاءتها.وقد استخدم مفهوم المصلحة الوطنية منذ نشأته كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وفهم وتقويم السياسات الخارجية للدول كما هو الحال عند الواقعيين،وكذلك لتبرير أو رفض أو اقتراح لسلوكية سياسية معينة ويعتبر مورغانتو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقويم العمل السياسي[2] طبقا لما يمليه المبدأ الثاني للواقعية السياسية "إذ أن القائد السياسي يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة المرادة للقوة"[3].

ويرى "جان باريان" أن المصلحة الوطنية لها معنيين اثنين[4] معنى ذاتي subjective ومعنى موضوعي objective. أما المعنى الذاتي فيتجلى في أن المصلحة الوطنية هي كل ما تسفر عليه قرارات السياسة الخارجية الخارجية المعبرة عن المصلحة الوطنية والمرتبطة بالأهداف المسطرة المراد تحقيقها من قبل صناع القرار على أرض الواقع عبر توظيف مختلف الآليات والوسائل المعتمدة في السياسة الخارجية، وفي مقابل المعنى الذاتي للمصلحة الوطنية وينجلي المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في البحث عن القوة التي هي في الأساس مرتبطة بمفهوم المصلحة الوطنية إلى حد المزج والترادف وفي هذا المقام يتفق جان باريان مع مورغانتو في تعريف المصلحة الوطنية وقد صنف الكاتب توماس روبنسون كافة أشكال ومعاني المصلحة الوطنية عند مورغانتو على النحو التالي:

1- المصالح الأولية؛ التي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية، فكل الدول عندها هذه المصالح وتدافع عنها بأي شكل من الأشكال.

2- المصالح الثانوية؛ وهي تلك المصالح المتعلقة بحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم.

3- المصالح الدائمة؛ هي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن، وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشيء بطيء.

4- المصالح المتغيرة؛ ويقصد بها تلك المصالح التي قد تعتبر الدولة أنها مصالحها القومية في فترة معينة، مثلا آراء المسؤولين أو قطاعات واسعة من الرأي العام أو قوى ضغط معينة نافذة تجاه التعامل مع موقف معين أو هدف معين والتي قد تتغير دور ومواقع الأطراف المذكورين سابقا فيما يخص القرار، أو تنتهي هذه بإنهاء الحدث أو القضية المعينة.

(*) **الهارمونوطيقا** :حقل دراسة يعود تطويره الى (Ludwing Wttegeneint)، حيث تهتم هذه الدراسة بالكيفية التي من خلالها يضفي الانسان معان كما هي منعكسة في اللغة التي يبينها(يركبها) ويستخدمها.

1 - jean jaques roche, op.cit ,pp24.25

2- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 28

3- Hans morganthau,op,cit, p 5

4 - Jean Barrea ,Theories des Relations Internationales,Jenève,Institue Universitaire de Hante Etudes Internationals ,1974,p 22.

5- المصالح العامة؛ وتشمل تلك المصالح التي نوعا من المبادئ أو التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة كأن يقال مثلا: دولة معينة هي مع تحرير التجارة الدولية من القيود.

6- المصالح الخاصة؛ وتنبع هذه المصالح من المصالح العامة وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان كالتأييد مثلا كالتأكيد على ضمان حياد دولة معينة في إطار سياسة إبقاء توازن في ميزان قوي إقليمي.

ويجد أيضا مورغانتو وحسب تصنيف روبنسون ثلاث أنواع من المصالح الدولية هي:

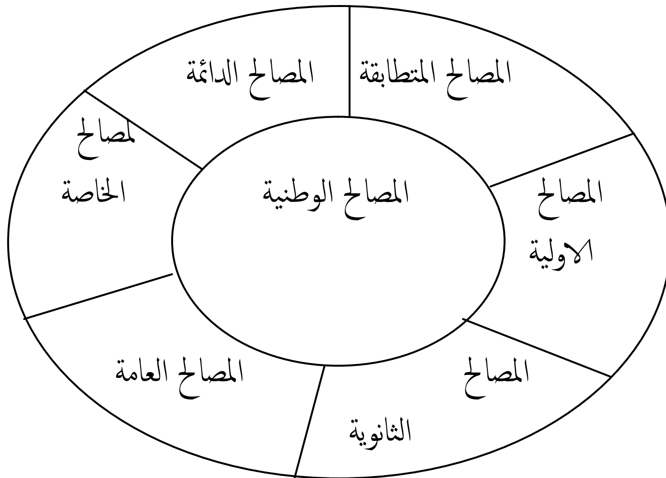
أ- المصالح المتطابقة؛ بين دول معينة.وهي تلك المصالح التي تجمع بين دولتين أو أكثر والتي تمثل إحدى أنواع المصالح التي عددناها سابقا.

ب- المصالح المتكاملة بين الدول؛ وهي إن لم تكن متطابقة ولكنها قادرة على تشكل إطار اتفاق في قضايا محددة، فقد يكون لكل دولة مصلحة مختلفة عن مصلحة الدولة الأخرى في قضية معينة، ولكن المصلحتان تلتقيان بشكل معين مع قضية أو حدث قائم.

ج- المصالح المتناقضة؛ وهي تلك المصالح الدولية غير المشمولة بالفئتين السابقتين وهذه المصالح ليست ثابتة بالطبع إذ قد تتحول بنتيجة حدوث مستجدات في بيئة الدولتان ذات المصالح المتناقضة أو نتيجة نشاط ديبلوماسي إلى مصالح متكاملة أو متطابقة، كما أنه قد يتحول هذان النوعان الأخيران من المصالح بين دولتين إلى مصالح متناقضة.

إذن ومهما تعددت الأشكال والأنواع من المصالح فهي تنضوي أساسا تحت لواء المصلحة الوطنية، إذ أن صناع القرار عند الواقعتين يفكرون ويتصرفون وفقا للمصلحة الوطنية بمفهومها الشامل

جدول رقم 03: أشكال المصلحة الوطنية



المصدر:

عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص 158.

وبناء على القوة كمحدّد، يعتبر الامريكي هانس مرغانتو (Hans Morganthau) أن الواقعية السياسية الدولية ميزتها الاساسية هي مفهوم المصلحة الوطنية، ويؤكد هذا الطرح من خلال ما ذهب اليه الاستاذ أدوارد هاليت كارر (E.H.Carr) مؤسس المدرسة الانجليزية في العلاقات الدولية الذي يعتبر أن على خيالية التوافق أو التجانس العام الاساسي للمصالح، فيما دعى باقي

احد رواد المدرسة الواقعية عمليا فيما بعد وزير الخارجية الامريكي الاسبق في ادارة "جيمي كارتر " خلال سبعينيات القرن الماضي، الى ضرورة التخلي عن أسطورة أخلقة العلاقات الدولية.،عندما راحت الولايات المتحدة تتبنّى استراتيجية إستخدام القوة العسكرية ضد أي تهديد أجنبي لمصالحها في الشرق الأوسط، وما عرف بمبدأ "جيمي كارتر" Jimmy Carter[1] في (23جانفي1980حينما أدرك الرئيس الأسبق "كارتر " مدى تأثير سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي في "فيفري" 1979، وضياع إيران من دائرة النفوذ الأمريكي المباشر ــ على المصالح النفطية للولايات المتحدة الهائلة في منطقة الخليج ــ وعندما كانت مُعظم التقديرات في الولايات المتحدة الأميركية تذهب إلى عَدّ الهزيمة السياسية الأمريكية بسقوط الشاه (حليف واشنطن السابق)، أفدح وأخطر بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية من هزيمتها في فيتنام ذاتها. وذلك أنّ هزيمة فيتنام السابقة كانت تمس الهيبة السياسية الأمريكية في آسيا، وأمكن تعويض جزء من الخسارة الأمريكية بتركيز إستراتيجيها الدفاعية على الجزر الآسيوية البعيدة مثل الفلبين وتايوان، واليابان. فبالنسبة لإيران، فقد كانت خسارتها في قلب المصالح الأمريكية، وأولها النفط، كما أنها كانت في مركز كل تصورات الإستراتيجية الأميركية المتصلة بالشرق الأوسط، فضلا عن امن اسرائيل، وكانت خسارتها تمس المصالح الاقتصادية النفطية والتجارية الأميركية المباشرة في المنطقة. ولم يكن الرئيس " جيمي كارتر "آنذاك يريد أن يعتمد على الوسائل غير المباشرة وحدها، فهذه الوسائل ليست مضمونة بالكامل، كما أنها ليست تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ التفكير في الولايات المتحدة الأميركية يركز على ضرورة إيجاد نظرية أمن أميركية صريحة لمنطقة الخليج وبدأ التفكير في مبدأ "كارتر " والذي إنطوى على شقين : الأول، شق سياسي تمثل في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته وأعلنه الرئيس "كارتر " رسميًا في خطابِهِ عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 23 جانفي 1980 بالنص الآتي {إنَ أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مُسيطر في منطقة الخليج سوف تعد في نظر الولايات المتحدة الأميركية هجومًا على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية}، وُعرف هذا الإعلان بعدها بــ " مبدأ كارتر ". وكان الشق الثاني، في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت بتشكيل قوة عسكرية ضاربة أُطلق عليها تسمية " قوة الإنتشار السريع"[2].ونفس الأمر بالنسبة لاستراتيجية بوش الابن عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر القائمة على إستخدام القوة العسكرية واستراتيجية الحرب الوقائية لدحر ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكيةبالإرهاب الذي يهدد المصالح الامريكية في أي بقعة من العالم سواء المتوسط أو في الشرق الأوسط دولا كانت أم أفرادا. وهذا ما يفسر النزعة المصلحية للواقعية الكلاسيكية عموما والمصلحة الأمريكية خصوصا، بعيدا عن أخذ المعايير والقيم والأخلاق بعين الاعتبار في الممارسة الدولية .

وقد اُكدت ذلك التجارب والوقائع التاريخية الدولية في إطار التفاعل الذي شهدته الساحة الدولية، إبّان الحرب الباردة وبعدها في اعتبار أنّ العلاقات الدولية تحكمها إلى جانب مفهومي القوة وتوازن القوى أيضا مفهوم المصلحة الوطنية. ما يفسّر النزعة المصلحية في العلاقات الدولية ، نشير في هذا الصّدد مفهوم المصلحة الوطنية من المنظور الواقعي الكلاسيكي في إطار العلاقات الاوروبية - الامريكية خلال وبعد الحرب الباردة، على اعتبار أن هذه العلاقات عبارة عن تفاعل بين المصالح الوطنية لدول أوروبا الغربية من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية حسب المدركات التعاونية لكل طرف من الأطراف، فضلا عن المصلحة المشتركة في إطار الصراع الرّأسمالي ضد المدّ الشيوعي السّابق، .فقد طبعت مرحلة الحرب الباردة في إطار صراع الشرق مع الغرب حاجة دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية سياسية واقتصاديا وعسكريا(أمنيا) في فترة الحرب الباردة ضد الخطر الشيوعي. في مقابل حاجة الولايات المتحدة إلى تعظيم قدراتها وتوسيع وحماية مصالحها القومية أو الوطنية .

1- ناصف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 26

2- "تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية ازاء منطقة الشرق الأوسط"، يومية الناس الاكترونية، العدد 266..في موقع تاريخ الزيارة 2012/06/08 (http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=8664)

و لما كانت دول أوروبا قد خرجت من الحربالعالمية الثانية، وهي مدمّرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فإنها كانت تؤمن وخصوصا دول الحلفاء، أنّ من سيتزعم قيادة النظام الاتي هو الولايات المتحدة الامريكية، والتي تمتلك من الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لهذه القيادة الدولية، حيث أنّ الدولة ذات الإمكانيات الجمّة، وليس النظام الدولي هي من تتحمل المسؤولية الوطنية، والتي يمكن لها أن توفر درجة كبيرة من الإستقرار ولو على المستوى القاري لأوروبا. وإذا كانت فكرة النّظام المتعدّد الأقطاب قد تبدّدت تماما من عقول قادة أوروبا، فإنها سرعان ما أيقنت أن العالم سيكون قاب قوسين أو أدنى من نظام ثنائي القطبية، يتزعمه إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، المعسكر الإشتراكي المتمثل في الإتحاد السوفياتي، والذي يشكل الجزء الشرقي للقارة الأوروبية[1].

ومن منظور الواقعية الكلاسيكية قدومه أصبح لزاما على أوروبا الغربية أن تقبل - مرغمة عنها بضغط مصالحها – القيادة الامريكية للحفاظ على هويتها وثقافتها، وللإستمرارفي عملية التّنمية الإقتصادي وانتعاش الأوضاع التّجارية الرّديئة في هذه البقعة من الأرض. ونظرت هذه الدول إلى المضمون السياسي للقيادة الامريكية نظرة إيمانية " حيث ساد شعور عام بأن المساعدات الإقتصادية السّياسية الأمريكية سوف تعمل على تخفيف المشاكل السياسية الإقصادية الداخلية، وتشجيع الإستقرار الدولي، ولم تكن أوروبا تخشى من السّيطرة الأمريكية بقدر خوفها من العزلة الأمريكية -وخصوصا في تلك الفترة – حيث أن انعزال أمريكا السابق، وتأخرها في المشاركة في الحرب العالمية الأولى والثانية، ما زال راسخا في أذهانهم آنذاك.ولذلك فقد أيّدو الإدارة والقيادة الأمريكية لهم، ليس حبا فيها ولا تواضعا منهم. ولكن لحاجتهم اقتصاديات أمريكا ولإيمانهم أنّأيإنعزال أمريكي عنهم في تلك الأثناء ،يعني بقاء أوروبا– وخصوصا الغربية– ردحًا طويلا من الزمن بحالة فوضى عارمة لا يخرجها منها سوى قدرة قادر[2].

ومن المنظور الواقعي أدّت إلى تواق الظروف السياسية الثلاثة، تمركز القوة، وتجمع المصالح المشتركة، واخيرا قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت وبما ليس فيه مجال للشك إلى توافق وتعادل القدرات السّياسية الأمريكية مع المصالح والأهدافالأوروبية، للسّعي قُدُما نحو نظاماأكثر استقرارا وأمنا، وهذا ما تجلت معالمه في التشكيلات الدولية السابقة التي دعمت تلك النظرية، والتي تمثلت أولاً في إنشاء الامم المتحدة عام (1945م) كثاني منظّمة دولية ذات طابع سياسي هدفها الحفاظ على الامن والسّلم الدوليين، ثم تبعتها منظمة عسكرية أقلّ مستوًى من سابقتها، ومنحصرة على محيط الدول المطلّة على المحيط الأطلسي، وهو الحلف الاطلسي (الناتو) (1949م)، وهو القوة العسكرية الأوروبية – الأمريكية للدفاع عن منطقة الدول السابقة، ولحماية أمنها الإقليمي في غرب أوروبا، ثم جاءت وحدة أوروبا الخصوصية ذات الطابع الإقتصادي، ولاهداف سياسية – اقتصادية، ثم السوق الأوروبية المشتركة عام 1957م. ومن غير المعقول-حسب المنظور الواقعي الكلاسيكي - أن يُعتقد أنّ الولايات المتحدة بدورها قدّمت يدها ومساعداتها الى أوروبا الغربية لأهداف إنسانية أو لأنها الرجل الأبيض –كما يدّعون –. فهي كذلك لها مبرّراتها المنطقية ومصالحها القومية التي تتصرف على أساسها، حيث كان بإمكان الولايات المتحدة الامريكيةأن تترك العالم بأسره وعلى رأسه أوروبا دون تقديم مساعدات تذكر، ولكن لو فعلت ذلك فعلا، لكانت كارثة[3] !!.

في عام 1946م جاء التقرير السّري إلى وزارة الدّفاع الأمريكي والذي يقول أن باستطاعة الإتحاد السوفياتي بأسلحته التقليدية أن يجتاح أوروبا الغربية بكاملها ويصبح بذلك على أبواب نيويورك , وهذا بذلك كان دافعأكثر منه رغبة للتّحرك سريعا نحو تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية وبكافة حالاتها إلى أوروبا الغربية من جهة، وإلى البلدان الأخرى التي تطوق الإتحاد

1- ياسر قطيشات، الحصان الأمريكي يجر عبرة أوروبا : رؤية تحليلية في العلاقات الأمريكية – الأوروبية ، ص 01، نقلا عن موقع: (http://yasser-qeteshat.maktoobblog.com12.03.2012تاريخ الزيارة.)

2- المرجع نفسه، ص 12

3- خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 147، جانفي 2002، ص123

السّوفياتي(السّابق)، أو يخشى أن تنسحب وراء شيوعيته آنذاك وخصوصا أن بعض الدول كانت مستعدة لدفع شعار " نعيش بالشّيوعية أفضل من أن نموت جوعًا " بدلا من أن تنتظر الولايات المتحدة لتشفق عليها. ولما كان النزاع على أشده بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السّوفياتي من جهة أخرى في فترة ما سمي " بالحربالباردة عام 1949-1989 " والتي كانت الأيدولوجية – العقيدة التي تعتبر كمصلحة وطنية في نهاية المطاف – هي المحرّك الرئيسي لها كتقيد جديد في العلاقات الدولية فإنّ الولايات المتحدة الأمريكيةاستطاعت أن تحقّق الأهداف الرئيسية التّالية [1]:

أولا :- أن تعيق حركة التطور التّاريخي للشيوعية كما كان مخطط لها، ونجحت في تطبيق كامل سياسة الإحتواء للإتحاد السّوفياتي(السابق)، حتى كسبت فعلا من جهة الحربالباردة، ومن جهة اخرى فك القيود على باقي دول اوروبا الشرقية التي كانت ترزخ – وبقوة الحديد – تحت براثين ذلك القيد، وبذلك سجّلت لنفسها نصرا، أستحق لفرانسيس فوكوياما – ذو الجنسية الامريكية – ان يفخر به في كتابه " نهاية التاريخ وخاتم البشرية "، ويعلن على الملأ قائلا " فان كنا اليوم قد بلغنا مرحلة لا نستطيع معها أن نتخيل عالما شديد الاختلاف عن عالمنا، أو طريقة ظاهرة وواضحة يصبح للمستقبل بها أفضل بكثير مما نحن فيه، فعلينا أيضا أننأخذ بعين الإعتبار إحتمال أن يكون التّاريخ قد بلغ نهايته "وهذا ما يسمى بجنون العظمة الذي يريد من خلاله الكاتب – فوكوياما – أن يوقف حركة التاريخ بأسره.

ثانيا :- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى أن تربط دول أوروبا الغربية معها في رباط وثيق طيلة الحربالباردة.

- **سياسيا** بقيت هذه الدول - ودون استثناء – حتى السبعينات تزرخ تحت جناح الولايات المتحدة الامريكية ولا تستطيع أن تتحرك ساكنا، حيث أن ضمان الاستقرار لها، والتطور السياسي لحركتها اقتضى أن تلحق بركاب الولايات المتحدة الأمريكية حتىتشعر بالأمن الإقليمي الذي تسعى إليه من جهة. ومن جهة أخرى لتهرب من شبح الشوعية الذي كان ينتشر من دولة إلى أخرى في أوروبا الشرقية خصوصا. وهي – الشيوعية – على أبواب أوروبا الغربية، والوحيد القادر على حمايتهم سياسيا –شريطة أن يكونوا حلفاء مطيعين – هي الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت من جانبها تكسب أصواتهم في الامم المتحدة –كتحصيل حاصل – لكسب الشرعية على تصرفاتها في السّيطرة عليهم.

- **عسكريا**، ضمنت الولايات المتحدة الأمريكيةإنصياعهم لها عبر حلف شمال الاطلسي، الذي تشكل أساسا للدفاع عن أوروبا الغربية – وأمريكيا الشمالية، حيث أن المصلحة الأمريكية تقتضي أن يدافع عن أمريكا من خارجها – أي من أوروبا -، وليس من داخلها، وأوروبا، من جهة، رضيت كذلك بالقيادة العسكرية للقائد المجد كونه الا ٔكبر قوة، وخصوصا وهو يملك اكبر تكنولوجيا للحرب النووية أو الشاملة.

- **اقتصاديا**، ربطت الولايات أوروبا بها عبر " نظام بريتون – وودز " الذي وضعت من خلاله أسس النّظام النّقدي الدولي، والقوانين الجديدة لإدارة الإقتصاد الدّولي والذي مكّ ن الدولار في فترة وجيزة من قيام النظام عام 1944م، من أن يكون العملة الدولية (العملة الصعبة)، وخصوصا بعد أن كانت الولايات المتحدة آنذاك تمتلك ٔكثر من ثلثي الإحتياط العالمي من الذهب، ممّا دفعها إلىأن تكون البنك المركزي للعالم، فقدمت المساعدات لأوروبا ولغيرها من القارات، وبذالك بسطت نفوذها على كافة الدول، ولتصبح زيارة البيت الأبيض واحدة من برتوكولات أيّ نظام يرُاد أن يكون شرعيا حسب الأجندة الأمريكية.

ثالثا :- وعلى الرغم من تحول القيادة في بداية الستينات من قيادة فردية إلى قيادة جماعية أوروبية –أمريكية، نتيجة بروز أوروبا واليابان مرة أخرى كقوة سياسية واقتصادية .إلاّ أنّ هذا لم يبعد الولايات المتحدة الأمريكية عن مركز القيادة، رغم تعدد تلك المراكز

1- ياسر قطيشات، مرجع سابق، ص 04

لاتخاذ القرار السياسي والعسكري مادام استمرار الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وحلف شمال الأطلسي،ومنظمة التّجارة الدولية العالمية (OMC)،وهشاشة الوحدة الاوروبية والسّوق المشتركة لفقدانها الوحدة السياسية، وبقاء الشيوعية قوية صامدة ..لخ ,كل هذا أدّى بالضرورة إلى استمرار الولايات المتحدة الامريكية كمتزعمة للقرار السياسي الاقتصادي العسكري زيادة عن أوروبا، ولو نسبيا .

أما بخصوص المنظور الواقعي الكلاسيكي للعلاقات الأوروبية-الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة فقد كان مفهوم المصلحة الوطنية حاضرا بقوة، سواء في تفسير حالات الفتور في العلاقات الأوربية- الأمريكية التي كانت تطفو بين الفينة والأخرى، والتي بدورها ناتجة عن تضارب المصالح بين الطرفين في حدّ ذاتها، أو في تفسير أيضا بقاء التّحالف والتّعاون الإستراتيجي في العلاقات الاوروبية- الأمريكية في إطار منظومة حلف شمال الاطلسي، التي تعززت منذ أحداث البوسنة و الهرسك1995 وأحداث كوسوفا1999 عندما فشل الأوروبيون في بسط الأمن و الإستقرار داخل أوروبا لولا أن تدخل الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتأكدت من جديد أنه من مصلحة الاوروبيين و الامريكيين تدعيم أطرالتشاورالسياسيو التنسيق الأمني و العسكري لدفع مضار مشتركة،كما تعززت أيضا مصالح الطرفين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001[1] عندما أضحت ظاهرة الإرهاب عالمية لا تستثن لا دولة صغيرة أو كبيرة أو تجمعا أو تكتلا ما على الصعيد العالمي ،الأمر الذي زاد من تشابك المصالح وحاجة الأوروبيين و الأمريكيين إلى بعضهم البعض ،ومن ثم تطوير الشراكة السياسية-الأمنية الأورو-أمريكية، إلى جانب تنامي أهمية البعد الإقتصادي في العلاقات الأوربية- الامريكية و أهمية التعاون الإقتصادي الأورو-أمريكيلتدعيم وحماية مكتسبات الحضارة الغربية و النّموذج الرأسمالي الغربي، على الرغم من حالة التّنافس الإقتصادي"المضبوط" بين الطرفين في إطار المنظومة الرأسمالية الغربية.

لكن، وعلى الرغم من أهمية التحليل والتفسير الواقعي الكلاسيكي للسياسة الدولية والعلاقات الدولية عموما، سيما استنباط العلاقات الاوروبية-الامريكية من منظور المصلحة الوطنية/القومية. إلاّ أن الثّورة السلوكية التي عرفتها العلوم الاجتماعية خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أدت الى تنامي الانتقادات ضد الكثير من المسلمات والإفتراضات التي بنت عليها الواقعية الكلاسيكية تصورها للعالم .وفي هذ المنحى ظهر تيار تجديدي ضمن الفكر الواقعي تأثر إلى حدّكبير بالتّحليل السّلوكي والنزعة البنيوية في تفسير السياسة الدولية، سيما التفاعل في إطار العلاقات الأوروبية-الأمريكية.ويتمثل هذا التيار التّجديدي ضمن الإتجاه الواقعي في الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية أو الواقعية النسقية ،التي لاتركز على المصلحة بقدر ما تركز على مداخلكيفية توقّالأمن، توازن القوى ثنائي القطبية كأفضلية لتحقيق السّلام الدّولي، إلى جانب التّركيز على النّظام الدّولي وتأثيره على سلوكات الدول وبنيات النظام الدّولي، سيما بنية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة .

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة: فوضوية النّظام الدّولي وأثره على بنية العلاقات الأورو-أمريكية:

تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها إمتدادا للواقعية التقليدية حتى فترة الثمانينات من القرن الماضي، ومن أهم كتابها الامريكي " كينث وولتز *kenneth waltz، و"ستيفن كريزنر"Stephen Krasner و"روبرت جبلين Robert Giplin"، روبارت تاكرRobert Tucker ، وجورج مدلسكي" George Modelski [2]. ويشكل الإطار التاريخي للواقعية الجديدة من عالم المواجهة تحت تأثير الصراع إبان الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية، أو كما يرى روبرت كوكس Robert

---

1- خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 123.

*- باحث مشارك في معهد دراسات الحرب والسلام، وأستاذ في جامعة كولومبيا، وأحد أهم المنظرين في العلاقات الدولية في الو.م.أ مهندس النظرية الواقعية الجديدة، وأستاذ العلوم السياسية سابقا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

2- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ذكره، ص 26.

Cox أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة Power، العقلانية Rationality والفرضيات البنيوية Structural Hypothesis لبناء نوع جديد من التفكير[1]، فضلا عن انتقادهاالأطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السّلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه"نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفـهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[2]و بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره كنيت والتزK.Waltzو أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها[3].

إذن، والتز يدافع عن منظور منظومي systémique، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة.إذاً ، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها[4]، يقول والتز بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة المراعية دوما للمصلحة الوطنية "[5]، وربما في هذا االمضمار نشير في ظل فوضوية النظام الدولي وتشعّب المصالح الوطنية للدول، يبقى الأمن الوطني لأي دولة من الدول والكبرى تحديدا مرهون بالبحث عن مصادر القوة وتعظيمها حماية لمصالحها اقصاها وجودها بين الدول كفواعل رئيسية ذات سيادة قادرة على التأثير في ميزان القوى ولعل أبرز مثال حي في هذا المجال خلال الحرب الباردة والصراع الامريكي السوفياتي، أين كان كلا الطرفين يسعيان إلى امتلاك القوة حفاظا على مصالحها وأمنها القومي. وبعد الحرب الباردة وانهيار الغريم السوفياتي السابق، تجلى السّعي الدؤوب للولايات المتحدة الامريكية إلى تعظيم القوة ومصادرها للحفاظ على زعامتها العالمية وسبلها، والأحادية القطبية، في مقابل سعي القوى الدولية الأخرى فى اتباع نفس السّلوك من خلال أيضا تعظيم القوة والبحث عن مصادرها. ورغم أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها كما هو متداول عند الغربيين، إلاّ أنه يمكن تفسير سلوك الإتحاد الاوروبي نحو التكتّل بشكل وظيفي في إطار مؤسّسي يسعى إلى بلوغ سياسة خارجية ودفاعية مشتركتين للتخلّص من قيود التّبعية السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، وإن أمكن له تكوين جيش أوروبي موحّد مستقبلا على أنه في نهاية المطاف يرمي إلى خدمة المصالح القومية للدول الأوروبية المتكتلةو البحث عن مصادر وتعظيم القوة لدول الإتحاد الاوروبي في إطار كيان موحّد، وحماية مصالح دوله في إطار البيئة الدولية الفوضوية بسبب الأحادية القطبيةالامريكية المبنية على أسس الهيمنة الأمريكية .وقد بينت الخطوات الإستقلالية السياسية-الامنية الاوروبية "الفاشلة" منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي صدقية المسعى الأوروبي.

1- Barry Buzan and others, « the logic of anarchy : Neorealisme to structural realism.In (http://www.ciaonet.org/book/buzan/outh.html).15.01.2010

2- جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع،، ط1، 2005، ص ص43-44

3- J-J Roche,op., cit.p20 .

4-اكزافييه غيّوم، ترجمة:قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسيدمشق ، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، ، 2003. نقلا عن موقع:(http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm) تاريخ الزيارة 01.03.2012

5- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2002 ، ص 327.

ويتطلع كنيت والتز K.Waltz إلى بناء نظريته على إفتراض أن الواقعيين التقليديين حدّدوا موطن الحرب في مستوى واحد من إثنين، أو كلاهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، والصّواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ويرى والتز Waltz أن تاريخ العلاقات من الحروب الدّينية إلى الحرب الباردةيكشف أنّه ثمة أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات. ويشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في نظام توازن القوى كما عرفته الحرب الباردة. فعلى الرغم من إختلاف البنية السياسية للدولتين وعدم تطابق الإيديولوجيتين، إلاّ أنّ القوتان العضميان سلكتا مسلكا وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ، تأثير، بسط وفرض هيمنة .فما هو السر في ذلك؟و يجيب والتز من خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية

ومن خلال الواقعية الجديدة التي تستقي الأفكار الأساسية من نظرية النظم المتعلقة بالنظام System والبنية Structure والوحدات Unites تحاول بذلك تحديد هذه المفاهيم وطبيعة العلاقة بينهما والتفاعل فيما بينها، إذ أن هناك تأثير واضح لأنصار نظرية النظم على أنصار الواقعية الجديدة[1] سيما وأن أحد أبرز مؤسسي هذه الأخيرة كان ينتمي إلى نظرية النظم وهو جورج مدلسكي، لكن ينقى كينت والتز الرائد الأول للواقعية الجديدة كما اقترنت نظرية النظم إلى المنظر" مارتن كابلن".

ونكتفي في خضم هذه الدراسة بالتطرق الى أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسّلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

1-<u>الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني</u>: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية. وهذا ما أشار إليه هنري كيسنجر H.Kissinger حينما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"[2].

شهد العالم مع بداية الثمانينيات تزايدا كبيرا لفواعل جديدة في النظام الدولي، من الشركات المتعددة الجنسية، وكدا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مما جعل الواقعية افتراض الواقعية الكلاسيكية أمام وضع يستحيل فيه تجاهل هذا التواجد الأنطولوجي على الأقل (دون النظر إلى مدى فعاليته) لهذه الفواعل الجديدة، لذلك نجد الواقعية الجديدة حاولت التعامل مع هذا النقص في عملية تعديلية ضمت فيه هذه الفواعل واعتبارها جزء في التحليل دون أن تكون ذات فعالة أو استقلالية عن سياسات الدول وأهدافها، وكما يقولوالتز" ...فعلى مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون..." كما هو الحال على سبيل المثال حالات الصراع والتعاون في العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، بعد برزو الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية باحثة عن أدوار سياسية وأمنية من خلال سعيها نحو تبني نهج إستقلالي سياسي وأمني خاص به، ومجاراة الولايات المتحدة الأمريكية المتربّعة على عرش النّظام الدّولي ومحاولةالتّأثير فيه لصالحها من خلال تكريس نظام التعددية القطبية.

أما الأمر الأهم الذي جاء به والتز في هذا الجانب، أنه بين أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات ...إلخ فيما بينها يشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له،وهو بنية النّظام الدولي،وما يثبت هذا التواجد الأنطولوجي هو الإستدلال على طبيعة هذا النّظام الفوضوية ،التي تؤثر في سلوكيات الدول،أيضا تعتبر الدول حسب هذا الإتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانيةفالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على *نموذج الرجل الإقتصادي* ***the model of homo oeconomicus***، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور وتفهم الفواعل كفواعل أنانية (أو بشكل أعم، موجهة الأهداف **(goal-oriented)** الأفراد أو المنظمات سلوكاتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى

1- Burry buzan and others, op,cit, see also, Margret light & ATRGroom, op,cit, 81.

2 - James N.Rosenau, International politics and foreign policy, New-York, the free press, 1969,p 261

حدّ من التكاليف، من بين الخيارات السلوكيه فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها. فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير وتوضيح أهداف الفواعل ورغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء[1].

ب- فوضوية النّظام الدولي كمحدّدلسلوك الفواعل:تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول كفواعل رئيسية داخل النظام الدولي نمط السّلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية self helpو اللاأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي.

تُعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية كما تقول به الواقعية الكلاسيكية. بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. ومن حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة وحاضرة بشكل آلي لهذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية[2]، التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى يكتنف الخوف والتوجس لدى الدول تجاه سلوكات بعضها البعض، ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self-preservation، وهذا ما يصيغه K.Waltz، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الإهتمام بحفظ البقاء، وهذا الإهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والأمن تحديدا[3]

ج-العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية: يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما، وهذا ما دافع عنه K.Waltz بقوله:"نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"[4]، لذ ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار أنّ النّسق الدولي هو الذي يحدّد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

إذن يبدو أن الواقعيين وخصوصا واقعية والتز البنيوية تفصل وتنفي أي تأثير وأهمية للسياسة الداخلية في تقديم أطر تفسيرية للسلوكات الخارجية للفواعل.ما دفع البعض لوصفها بـ"النظرية النيواقعية النسقية الصرفة Purely systemic neorealist Theory، وذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية.

غير أن هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية في شقها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة وانحصار تفسير السلوكات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية وبنيتها الفوضوية. وهذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.و هذا ما لا تهمله الواقعية التقليدية الجديدة، التي تؤكّد على أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية. فبعد النفّي التّام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي من قبل واقعية والتز،

1 Volker Rittberger,"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", In site internet: (http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.)

2- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، " الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع: (http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm)

3 -J-J Roche,op, cit,p89.

4 - James D.fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, In site internet: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf. p 294.

حاولت "الواقعية التقليدية الجديدة" "Neo-Classical Realism" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة. لتشكل بذلك مبادرة إيجابية

لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية،و تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، سنحاول تبيانها فيما يلي:

أ- الواقعية الدفاعية: The Defensive Theory: أهم روادها :"اتيفن فان إيفرا Stephen Van Evara"/ روبرت جرفيس Robert Jervis و جوزيف جريكو Joseph Grieco

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، بؤن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، وهي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية[1].

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية، وبالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة وإستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، وبالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة" وعليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية والبشرية، وإدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيينالذين يحدرون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، وأكبر مصلحة حيوية هي الأمن[2].

إذن يبدو واضحا أن الحديث عنإدراكات صناع القرار، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية البنيوية لوالتز، فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، ويؤكدون ذلك انطلاقا من تشبيهات تاريخية وأخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

و قد جاءت بالواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية Cooperative Realism "المشجع والمؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، وهذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك. مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتزنتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية)[3].

ب-الواقعية الهجومية: The Offensive Theory أهم روادها: "فريد زكرياء ZakariaFarid" و "ستيفن وولت" Stephen Waltو "جون ميرشايمر John Mearsheimer".وظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز

---

1 Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51,1998,p p146-149.

2 -J-J Roche,op, cit, p.62

3- ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع:)http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR(

الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، لذا يعتقدون بتزايد إحتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة.غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد "**فريد زكرياء**" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة ومحددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات[1] و الجدول الاتي يبين مظاهر الاختلاف بين الواقعيين والواقعيين الدفاعيين.

جدول رقم 01: مظاهر الاختلاف بين الواقعيين المهاجمين والواقعيين الدفاعيين.

عنصر الاختلاف	الواقعيون المهاجمون	الواقعيون المدافعون
إدارة الازمة (سياسية، اقتصادية، عسكرية)	المبادرة بمواجهة السلوك العدواني	الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة
التحديث العسكري (مدى فعالية الترسانة العسكرية للدولة)	تحديث سريع وتدعيم فعال للترسانة العسكرية بتوظيف موارد الدولة من أجل تعظم قوى العسكرية	تحديث بهدف تحقيق مستويات متساوية او شبه متساوية مع أقرب خصم استراتيجي للدولة
السياسية الاجتماعية الداخلية (الاقليات الإثنية، والعرقية والدينية واللغوية)	دحض المعارضة الداخلية بدون الاستجابة للتدخلات الدولية والضغوطات الخارجية	محاولة مراقبة الخلافات الداخلية إلى حد تظهر الدولة موحدة في سياستها
القناعة السياسية (النوايا والقناعات الفكرية الأيديولوجية)	مفتوحة، هجومية ونوايا غير واضحة	نوايا وقناعات واضحة محددة
الحدود الجغرافية (مدى احترام مفهوم الدولة الوطنية وفقا لمعاهدة واست فاليا)	توسعيين (لا يحترمون المعاهدة)	يلتزمون بمجال الدور الحيوي للمحافظة على تأمين قوتها (يحترمون المعاهدة)
لمشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية (قدرة الدولة في التعاون)	تفقد الدولة ثقتها لدى بقية الاعضاء، لانها تهدف إلى تكرس الهيمنة (نفوذها)	مشاركة واسعة في المنظمات الإقليمية والدولية لأنها تسعى إلى تكرس مبدأ التعاون
تشكيل التحالفات (ذات طابع امني-عسكري)	تحالفات هجومية ممكنة في سعيها إلى تعظيم قدراتها العسكرية وتحسين ترسانتها	تحالفات دفاعية جهوية في حدود ما يضمن امن الدولة من أي عدوان داخلي أو خارجي
السياسة الاقتصادية (توسيع الاقتصاد، تامين الموارد وتوفير رؤوس الأموال)	مراقبة الاسواق النفطية العالمية للتاثير على أسعار النفط من خلال تسلط العقوبات الاقتصادية استعمال العمالة الرخيصة في الداخل	تحسين العلاقات مع الدول المصدرة للبترول والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي والو.م.أ من أجل الدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط

المصدر: عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص ص: 188-189.

1-John- Mearsheimer,Realism,The Real World And Academia,University of Chicago, 2000),p 01.

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحوّلا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، وإزالة ذلك الفصل الصلب بينهما.

بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الإهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، وزيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيبتها. وبالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الإهتمام لدراسة ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض[1]، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية. إذن ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، وبالتالي التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. وساهم هذا كله في زيادة الإهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة[2].

كل هذا طرح إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير السلوك الخارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي، حتى من حتى من قبل العديد من الواقعيين وعلى رأسهم Christensen الذي قال بأن: " الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، ولكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة"[3].

لكن الهيمنة الواقعية البنيوية على ادبيات النظرية في السياسة الدولية، لم يحميها من هجومات التيارات النقدية .فمن الناحية المنهجية على سبيل المثال، يعتبر عزل الميدان السياسي عن بقية الميادين الإجتماعية الاخرى بمثابه إضفاء الطابع اللاّتاريخي على التصورات الواقعية الجديدة، بلجوئها الى إنتزاع نظام الدول من سياقه " السوسيو-ثقافي ".وهذا ما جعلها تبدو عاجزة عن فهم أو تفسير دلالات التغير الثقافي والاخلاقي [4] على المستوى العالمي. ومن جهة اخرى، تعتبر التحليلات الواقعية للظواهر الدولية ذات تقليد محافظ [5]، كونها تنطلق من دراسة الواقع كما هو ولاتحاول تبني موقف نظري من شأنه تغير الوضع القائم بما يخدم المصلحة المشتركة لكل الأمم وليس فقط لتلك المهيمنة على النظام العالمي .إذ نجد مثلا"ف. فوكوياما" يركز انتقاداته للواقعيين الجدد من زاوية تأثيرات التيارات العميقة للتغير العالمي،والتي من ضمنها أصبحت العلاقات بين القوى الصناعية والقطاطية اللبرالية تستند على الإجماع أكثر من القوة[6]. وتنامت المواقف النقدية بشكل مكثّف لتلمس مختلف مستويات البناء النظري الواقعي الجديد .فمنذ الحرب العالمية الثانية بدأ طرح "عقلانية الدولة" يتراجع وأخذت الصّفة المطلقة للسيادة تفقد علّة وجودها وهذا ما أدّى إلى فتح المجال للأفكار المعارضة الرّافضة للواقعية البنيوية، ليس فقط لبروز فاعلين جدد ، بل كذلك لرفض المقاربة "الكل سياسي".

وفي خلاصة هذا المبحث يكمن أن نستنتج أن المقاربتين الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة، وعلى الرغم من الإختلاف في بعض الأفكار، إلاّ أنهما يتفقان حول بعض المسلّمات دوما منها؛ مركزية الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وفوضوية النظام الدولي وغيره،حيث شكلتا إطارا نظريا مهيمنا على تفسير تفاعلات السياسة الدولية لسنوات طويلة من فترة الحرب الباردة، وغالبا

1- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص191
2- المرجع نفسه، ص 192
3- المرجع نفسه.

4 -J-J Roche,op, cit,p 87
5 - ibid.

6- ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص 38

ملتستدعى أفكارهما لتفسير واقع عالم ما بعد الحرب الباردة،و الذي لازالت تهيمن عليه الولايات المتحدة التي أصبحت تستخدم القوة العسكرية لمواجهة التهديدات التي تهدد أمنها ومصالحها القومة ،كون هذا الواقع أيضا لايزال يحتفظ بالمسلمات الواقعية المعهودة في الساحة الدولية، كغياب سلطة دولية فعلية قادرة على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وضبط سلوكات الفاعلين الدوليين المرتكزة على مفاهيم القوة والمصالح المتضاربة في نظام دولي فوضوي، تتأثر العلاقات الدولية بفوضويته إما تعاونا أو تصارعا، ومن ضمنها العلاقات الأوروبية-الأمريكية التي أثبث المنظور الواقعي أنّها خاضعة في تماسكها إلى التّعاون واعتبارات المصلحة والشراكة الإستراتيجية في إطار الحلف الأطلسي وعائداتها،فضلا عن التعاون/التنافس في إطار النظام الرأسمالي اللبرالي الغربي.

المبحث الثاني :العلاقات الأوروبية -الامريكية من منظور الفكر اللّبرالي .

مع تعدّد الفواعل الدولية في السّاحة الدولية إلى جانب الدولة، وازدياد التشابك، التداخل والتضارب في المصالح بين مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، في ظل بيئة دولية فوضوية،أصبحت اكثر حركية وديناميكية منذ تقريبا النصف الثاني من القرن الماضي، وفي اطار الصراع الايديولوجي بين الشرق الغرب بين الشيوعية الرّأسمالية، شكل الفكر اللبرالي أحدى الدعائم والتصورات النظرية للنظام الرّأسمالي الذي ما فتئ يدافع عنه الغرب بهدف فرض وجوده وعولمته بعد نهاية الحرب الباردة بعد سقوط الغرب معتبرا إياه أنجع وسيلة لإحلال السّلم والتّعاون في العلاقات الدولية سيما العلاقات الأوروبية-الأمريكية من خلال لّيات التّعاون والإعتماد المتبادل والتكامل في إطار مؤسسات عبر-وطنية ،ومنظمات دولية متعددة الأطراف قادرة على تحقيق مزاياو مصالح مشتركة عبر التفاعل البراغماتي الذي يجعل الوحدات السياسة تفكر تحقيق مصالحها سلميا دون اللجوء الى العنف والحرب مع إمكانية التحول الديمقراطي، بدل تحقيقها عبر القوة والعنف المسلّح في الساحة الدولية .ونشير هنا الى المقاربات اللبرالية(التعددية) والمؤسساتية الجديدة كأطر للتعاون الدولي سيما التعاون اللبّرالي الأوروبي- الأمريكي.

المطلب الأول :المقاربة اللّبرالية الكلاسيكية ونظرتها للعلاقات الأوروبية-الأمريكية:

على عكس الواقعية، تتبنى النظرية اللبّرالية نظرة مركزية الدولة الخاضعة للبنية العالمية، وهي كتقليد في السياسة الدولية ، تعتبر أن السياسة Politics والسياسة الحكومية policy كلاهما نتاج مصالح متنافسة كما تتميز اللبرالية من حيث نظرتها للسياسة العالمية إعتمادها أجندة موسّعة من حيث وحدات التحليل ومستوياته. وللدفاع عن الصورة التعددية للبرالية .تنطلق التعددية اللبرالية في تصورها للسياسة الدولية من أربع افتراضات أساسية :

- ✓ الفاعلين غير الدول وحدات مهمة في تفسير السياسة العالمية .فالمنظمات الدولية مثلا، قد تكون في بعض المسائل فاعلا مستقلا .والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب في جانبها دورا مهما فغي صناعة السياسة العالمية .لذا، يعود تزايد الشبكات "عبر-الوطنية" الملتفة حو حول استراتيجيات مشتركة وأهدافا محددةإلى الاتجاه نحو تحقيق ما يسمى "بالمجتمع المدني العالمي".
- ✓ بالنسبة للتعديين (Prularist)، الدولة ليست الدولة فاعلا وحدويا، بل تتكون من افراد، جماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة .فالدولة لا يمكن النّظر إليها كفاعل وحدوي وفردي، لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدّد الفاعلين المشكّلين من الوحدة المسماة "الدولة" من جهة، وتجاهلا للتفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهل الأفكار والقيم، للمنظمات الدولية و"عبر- الوطنية " والرأي العام [1] من جهة أخرى.

1- Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi,op,cit,p199.

✓ يتحدى البراليون(التّعدديون) الإفتراض الواقعي القائم على إعتبار الدولة فاعلا عقلانيا .فالنظرة التجزيئية للدولة، تترك الإنطباع بأن صدام المصالح، والمساومة والرغبة في التسوية، لن تؤدي دوما إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار [1] وبالتّالي ، إحتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوب فيها.[2]

✓ الأجندة السياسية العالمية بالنسبة إلى الإتجاه التعددي تبقى قابلة للتوسيع.فاذا كانت مسائل الأمن الوطنيمهمة، فإن المسائل الإقتصادية، الإجتماعية والأيكولوجية البارزة، بفعل تنامي حدّة الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، تبقى هي الأخرى ذات أهمية .فهناك من من التعدّيين الذين يركّزون على في دراساتهم على المسائل النقّدية، التّجارية والطّاقوية، بينما يسعى آخرون إلى تناول المسعى الدولي لمعاجته ،مثل مشكلة السكّان والمجاعة في بعض أجزاء العالم النّامي، ويحاول البعض التركيز على دراسة سياسة التلوّث وتدهور البيئة [3] .وعلاقة ذلك بالجوانب السياسية والإجتماعية .من جانب آخر، يرفض التعدّديون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا، فهم يعتقدون أن أن المشاكل " السوسيو- اقتصادية"الداخلية يجب أن تحضى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

إن الإتجاه اللبّرالي (التعددي) أو الإطار المفهوماتيالعام اللبّرالي، يحاول الإجابة على الأسئلة التالية :كيف ولماذا تتعاون الدول؟ كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية وغير الدولية ؟ أن الإجابة على هذه الأسئلة تعكس دون شك الخلفية أو المرجعية الفكرية للتعدّدية .هذه المرجعية التي تنحصر بالدّرجة الأولى في اللبرالية كفلسفة سياسية و"لبرالية جماعة المصلحة" كمقاربة لدراسة السّياسة الدّاخلية [4].فاللبّرالية كتقليد في الفكر السياسي تتكون من مجموعة أهداف عملية ومُثُل .ويعتبر مُنظّرو اللبرالية الكلاسيكية " الفرد" كوحدة أساسية للتحليل، أما الدولة فدورها يبقى محدودا باقتصاره على الحفاظ على استقرار البيئة السياسية، الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع اللبرالي. ويعتبر في هذا الإطار مؤلف "جون جاك روسو ". (Second Treaties on Government,1689) المرجع الأساسي للفكر اللبّرالي الحديث[5]. أمّا "ليبرالية جماعة المصلحة " Interest Group Liberalisme " فهي بدورها واحدة من التيارات المشكلة للصورة التعددية "Pluralist Image " للسياسة العالمية. ولقد تأثر هذا التّيار بالدّراسات والمحاولات التّنظيرية على مستوى السّياسة الدّاخلية، لذا فإن لبرالية جماعة المصلحة تنطلق في تصورها للسياسة العالمية من زاوية السياسة الداخلية (الوطنية)، وأن كلا من السياسة الداخلية والدولية امتدادا للآخر [6]. ويعتبر كل من Robert Dahl و David Trouman و Harould Lassoual أهم منظري مقاربة " لبرالية جماعة المصلحة .باعتبارهم قدّموا تصورات نظرية حول آليات سير عمل السياسة الأمريكية على المستوى الداخلي، ثم محاولة نقل هذا النموذج التفسيري الى المستوى الدولي .

وتركز التعدّدية في دراستها للسياسة العالمية على محورين أساسيين :تحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة والمسارات التنظيمية والسياسة البروقراطية أما المحور الثاني المتعلق "بالعبر الوطنية فهو يتناول مواضيع ومسائل العصرنة، التكامل، الإعتماد المتبادل وتعددية الأطراف.

1 - Ibid,pp199-200
2 -Idem,p 200.
3 - Ibid,p.199.
4 - Idem.
5 - Ibid.p200.
6-Idem

ومن ثم سوف تقتصر دراستنا للسياسةالعالمية على مسائل محددة في هذا المحور التي تنضوي تحت لواء اللبرالية التعددية وخصوصا تلك التي تأتي تحت اللبّرالية الكلاسيكية كالتكامل والوظيفية والإعتماد المتبادل بالاضافة الى تعدّدية الأطراف.

1- التكامل (الإندماج): أعطت أدبيات التكامل "الاندماج" دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية تسهيل (اللبرالية) للسياسة العالمية من خلال مايلي:

- التعاون الدولي وفق تحليل الشروط والظروف المطلوبة لذلك، والتي جسدت في إسهامات منظري التكامل .
- التركيز على على جماعات المصالح كفاعلين عبر وطنيين في إطار تفاعلات" سوسيو –اقتصادية " شاملة دون اتخاذ الدولة كوحدة تحليل أساسية .
- تجزئة الدولة الوطنية باختيار كل جزء مكون لها على حدى كالبيروقراطيات والنخب.

وبحسب "ارنست هاس" Ernest Haas فإن التكامل عبارة عن :" مسار بمقتضاه تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية الى مركز جديد أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى إمتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية " [1].

يبدو التكامل من هنا كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور حول بناء السّلم الدولي وتخفيض درجة العلاقات الصراعية في العلاقات الدولية .فبعكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها ذات لعبة ذات طبعة صفرية، فإن الأدبيات النظرية حول التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية، يمكن أن تتحول إلى تسمية اللعُّبة الإيجابية يسمح لكل اللاعبين تحقيق فوائد[2].

لكن إذا كان الهدف الأسمى لعملية مسار التّكامل يهدف إلى بناء السلم وتحويل العلاقات الصراعية الى علاقات تعاونية لتحقيق الرفاه الاجتماعي العالمي، إلاّأن الإختلاف بقي قائما حول الأساليب والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج على المستوى الإقليمي والدوليوهذا ما يفسره وجود عدة تصورات نظرية حول تفسير ظاهرة التّكامل محاولة تقديم أُطُر مفاهيمية بإمكانها المساهمة في بناء نموذج تكاملي .من بينها التصورات الوظيفية، والوظيفيةالجديدة، فضلا عن التصورات الفدرالية .

أ- الوظيفية: فيكثير من منطلقاتها، اعتمدت الوظيفية على افكار Hugo Grotus الواردة في مؤلفه " قانون الحرب والسلم "[3]

.وقد تأسّست على افتراضات تسعى إلى تحقيق التوافق والإنسجام بين مصالح الدول، بحيث حاولت تغيير مزايا الأمن والمصلحة بمزايا السلم، الرفاهية والمشاركة كأهداف أساسية واولية في العمل الدولي .وانطلاقا من هذا، تركزت اهتمامات الوظيفيين على التعاون في الميادين التّقنية على أمل أن يؤدّي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن المصالح أو الحسابات السياسية ومن ثمَّ تميّز الوظيفية بنظرة تقنية عالية للتّعاون في العلاقات الدولية .[4] وفي هذا الصدد يعتقد مؤسس الوظيفية "دافيد متراني" أن :"انتشار المشاكل المشتركة سوف يتطلّب منطقيا إجابات تعاونية بين الدول لإيجاد الحلول، لأن هذه المشاكل الإجتماعية ذات طبيعة غير سياسية(اقتصادية، بيئية، علمية....)"[5].

1- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص248

2- المرجع نفسه، ص 249

3 - James Dougherty & Robert Pfaltzgraff,Contending Theories of international Relations,USA,West View Press, 1955,431.

4 - Ibid,432

5- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ذكره، ص 279

انطلاقا من هذه النّظرة التقنية اللّاسياسية للعلاقات الدولية، فإن الوظيفيين يسعون إلى محاولة تحدّي النّظام الدّولي القائم على الدولة من خلال بناء مجتمع دولي قائم على الرفاهية والرخاء .إلآّن تنامي الأفكار النّاقدة للمشروع الوظيفي الخاص بـ"التكامل"، جعل الكثيرمن ينظر إليها على أساس أنها نظرية لا هي قائمة على الوحدات الوطنية التقليدية، ولاهي تهدف إلى خلق دولة جهوية فوق الدول .كما لا تهدف إلى حل الخلافات الحالية، بل فقط أدامت التناقضات السياسية الخطيرة على أعلى مستوًى[1]. وبناء على هذه الإنتقادات برزت نظرية جديدة في إطار محاولات بناء تكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي (العالمي) ،ألا وهي النّظرية الوظيفية الجديدة التي تستمدّ أصول افكارها الخاصة بمشرو ع التكامل من الوظيفية الأصلية.

ب- الوظيفية الجديدة: اعتمدت الوظيفية الجديدةكامتداد نظري للوظيفية الأصلية بشكل واضح على اسهامات Ernest Haas، بخلاف رأى سابقه" دافيد مترانى " حين رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة أو الرخاء، والرفاهية عن الحرب بضرورة ادراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أنه يدخل ضمن إطار مصالحها الذاتية ،أمّا فيما يتعلق بتحويل المهام الى سلطة فوق-وطنية جديدة أو إلى منظمة دولية ، فاإن الوظيفيين الجدد يربطون مدى نجاحه باعتقاد الفاعلين السياسيين بأن مصالحهم الشخصية او الذاتية سوف تتحقق من خلال التزام سياسي مع مثل المنظمة الدولية تلك.[2]أما من حيث بناء مشروع جهوي تكاملي فإن الوظيفيين الجدد وعلى نقيض مشروع "مترانى"، لا يهدفون الى الى التقليصمن دور السيادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة فوقية تتحكم في سيادة فوقية تتحكم فيها. دولة جديدةو من نمط فدرالي في اطار حدود موسعة لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الاصلية للدول.[3].

وانطلاقا من إدراك صعوبة هذا المسار كونه يمس سيادة الدول، فإن الوظيفية الجديدة تحاول تفسير ظاهرة التكامل الإقليمي من حيث تقدم مساره، توفر شروط نجاحه أو معوقاته بتركيزها على درجة تغيير سلوك النخبة من خلال التعلم [4].

ومن خلال اطلاعنا على الأدبيات الوظيفية والوظيفية الجديدة كنظرية تدخل ضمن إطار الإتجاه اللبرالي الكلاسيكي ،يمكن أن نستنتج أن النظريتين لا تعلنان صراحة تخليهما عن بعض الإفتراضات الواقعية إذ تبقى المصلحة حتى وإن كانت على مستوى الفرد أو الجماعة أو حتى على مستوى الدول الأداة المركزية لتفسير السياسة الداخلية والعالمية على حد سواء. لكن رغم ما قدمته النظريتان المذكورتين لدفع مسارات التكامل الجهوي والدّولي في محاولات للتقليل من حدة الصراعات الدولية والإقليمية إلاأنه ثمة منظور آخر من الإتجاه التعددي اللبرالي ينحو نحو بناء العلاقات بين الدول ضمن إطار بيئة ليرالية قائمة على أساس التعاون بين الدول، وهو الإعتماد المتبادل الذي يشكل إحدى المسائل المركزية في الفكر التعددي (اللبرالي).

أ- الإعتماد المتبادل: وهو تيار ضمن الإطار اللبرالي، وما يطلق عليه اسم" نظرية الاعتماد المتبادل المركب" بحسب تعبير" روبارت كيوهان " يعود أساسا الى تفاعل عدة عوامل اصبحت تميز الساحة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية، خاصة من زاوية تحول الحقل الإقتصادي، تطور عالم الشبكات، الإستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الإهتمام بالايكولوجيا وتوسيع ميادين الامن ...الخ[5]. وعلى الرغم من مناقشة ودراسة هذا الموضوع من قبل مختلف الإتجاهات في السياسة الدولية .إلا أن التعدديين يعتبرون أن الإعتماد المتبادل أنه من صميم تصورهم للسياسة العالمية، وهو بمثابة "توازن القوى " لدى الواقعيين من حيث الاهمية ،وفي درجة

1- James Dougherty & Robert Pfaltzgraff,op,cit,p 432.
2 -Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi ,op, cit,p211.
3 - Ibid,p212.
4 James Dougherty & Robert Pfaltzgraf,.Op,cit,p 432.
5 - Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi ,op cit,p212.

التبعية لدى تيار التبعية لدى الاتجاه الشمولي.[1] ومنذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي طور التعدديون امثال "جوزيف ناي" و" روبارت كيوهان " مدلول الاعتماد المتبادل ليأخذ شكل اداة تحليلية ومضمونا مفهوميا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية .لذلك ينظر اللبر اليون (التعدديون) على انه اكثر عملية في تقديم تفسير دقيق للسياسة الدولية الحالية مما قد يقدمه تفسير توازن القوى .[2] وعليه فأن الاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي يهدف إلى تحليل نتائج الإعتماد المتبادل كظاهرة في السّياسة الدّولية والعلاقات الدولية ، والتي تتميز عموما بعدم الوصول إلى اقتسام متساوي وعادل للفوائد بين مختلف الفاعلين .ولذلك طور كل من "كيوهان" و"ناي" [3] وسيلتين تحليليتين هما الحساسية Sensivity وو الانجراحية Vulneberability .فالحساسية تشير إلى سرعة وعمق التغير قد تحدثه دولة ما في بلد آخر.أما الإنجراحية فتتعلق بالإمكانات الممنوحة للفاعل / الدولة (ب) لمقاومة التغيّر الذي تسبب فيه الفاعل / الدولة(أ).

فبعيدا عن عن تجاهلهم للجوانب السلبية للاعتماد المتبادل كمظهر للإنجراحية، فإن التعدّدية تركز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيه العلاقات "بين- الدولية"، " عبر- الحكومية" و "عبر —وطنية" لاقامة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس مبادئ الديمقراطية اللبرالية وفي إطار متعدد الأطراف، كون تعددية الأطراف احدى أشكال أو مظاهر السياسة الدولية التي تتبناها وتدافع عليها التعددية.

2-تعدّدية الأطراف Multilatéralisme : تضاعفت الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار موسع خلال العقود الثلاث الماضية من القرن الماضي، وذلك من خلال الإعتماد على مفهوم تعددية الأطراف Multilatéralisme ، ويعتبر J-G.Ruggie واحد من التعدّديين الذين حاولوا تقديم تعريف دقيق لهذا المفهوم، بحيث اعتبر J-G.Ruggie أن تعددية الاطراف :"تدرك كمبدأ منظم للحياة الدولية، فهي شكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ معممة للسّلوك".[4]

وتتلخص هذه المبادئ حسب J-G.Ruggie في :

- عدم القابلية للتجزئة (Indivisibility) كترتيبات الأمن الجماعي أو الأمن المشترك.
- عدم التفرقة (Nondiscrimination) وهي تشير الى ضرورة النظر أو تناول العلاقات بين الدول أو بين فاعلين غير الدول بتساوي.
- إعتماد مبدأ المبادلة[(*)] (Reciprocity) .

وباعتبار أن تعددية الأطراف تدخل ضمن " الصورة التعددية " للسياسة العالمية، فإنها تدرك كمحرك للتقليص من حدة الإختلافات والتناقضات وتحقيق المصالح المشتركة، فهي تتفق إذن مع أسطورة مطاردة الأيل (stag hunt fable) لـ: "جان جاك روسو"، لتحقيق مصالح مشتركة طويلة المدى، عوض البحث عن المصالح الذاتية قصيرة المدى(التي تتطابق مع مطاردة الارنب البري بصورة منفردة).[5]

1 - -J-Jack Roche, op., cit.p 63
2 - Ibid ,p63.
3 - -Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi,op,cit,p212.
4- Ibid,p214.
(*) رغم جهود J-G.Ruggie لوضع تعريف شامل وجامع لهذا المصطلح، إلاّ أن الغموض لا يزال يكتنفه .في هذا المقام انظر: John-Gerard Ruggie, " America and Multilateralism after the Cold War",Political Science quarterly,Vol.109,n04.1994pp556-561.
5-- Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi,op, cit, p218.

وتنبع أهمية تعددية الاطراف كنظرة تعددية للسلوك والمصالح على المستوى الدولي من كون المعايير متعددة الأطراف (Multilateral Norms): والمؤسسات تلعب دورا حاسما في استقرار السياسة الدولية، خاصة منذ تفكك الإتحاد السوفياتي، ومثل هذه المعايير ستستمر في لعب دور هام نحو في تسيير نسق واسع من التغييرات الإقليمية والعالمية على مستوى النظام العالمي الحالي ككل[1] .

ومع تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايدها نقد كثرت وازدادت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسسي، التي ترنو الى تنظيم الحياة الدولية التي أضحت تشهد تعقيدا اكثر فأكثر .وهنا يمكن ان نميز بين ثلاث ميادين مؤسساتية للعلاقات بين الدول .وهي: الترتيبات الدولية، المنظومات الدولية والمنظمات الدولية .وكل نموذج مؤسساتي من بين هذه النماذج يمكن أن يكون متعدد الأطراف من حيث الشكل .ففي إطار الترتيبات الدولية، يمكن أن نجد ترتيبات اقتصادية دولية، ترتيبات أمنية دولية، ترتيبات بحرية دولية....الخ.أما المنظومات الدولية فهي أكثر وضوحا من الترتيبات (Orders)، على اعتبار أن مصطلح "منظومة"، يشير إلى مكونات وظيفية أو قطاعية في ترتيب معين. ولعل ما يجعل المنظومة الدولية(International Regim)، ذات شكل متعدد الأطراف،، هو إعتمادها على ثلاثة دول فأكثر حين إنشائها [2] ونفس الأمر بالنسبة إلى المنظمات الدولية كبناء مؤسساتي دولي .فهي تتخذ شكل تعددية الأطراف كونها تضم في عضويتها أكثر من دولتين .غير أن هذا التصور ترك ردود أفعال فكرية ومواقف سياسية معارضة. فباعتبار أن تقليد الواقعية السياسية Real (politik) ينظر إلى للعلاقات الدولية كبحث مستمر لا تحده أية حدود في البحث عن القوة وتحقيق المكاسب من خلال سياسة ميزان القوة كإجابة مؤسساتية وحيدة، فإن أول اعتراض واقعي عن النظرة متعددة الأطراف للترتيب العالمي، يتعلق بمبادئ تنظيم العلاقات الدولية التي تبدو في نظر الواقعيين ساذجة إلى حد بعيد[3].أم رد الفعل السياسي، فقد عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسينجر " من خلال انتقاداته الشديدة لإدارتي "جورج بوش الأب" و"بيل كلينتون" بسبب مغازلتهم للالتزامات الدولية متعددة الأطراف وعلى هذا الأساس، فمعظم الدّاعين إلى أحادية الأطراف الأمريكيين ينتقدون المشاركة الأمريكية في الترتيبات المتعدّدة الأطراف، كونها تمثل ضغوطا على غير ضرورية على درجات الحريات الأمريكية[4] .غير أن تلك الإنتقادات لم تتوقف عند الهجمة الواقعية، بل امتدّت إلى التيارات النقدية .إذ أصبحت البنية الحالية للترتيب العالمي تتطلب أشكالا من البناءات المؤسساتية للسياسة العالمية .ولهذا الغرض يقدم واحد من أهم منظري التيار النّقدي"روبارت كوكس" مشروع بديلا من تعددية الأطراف، أسماه "تعددية الأطراف الجديدة" ترتكز على المجتمعات المدنية عوض الدول [5]. وقد تعتبر هذه الانتقادات السبب في نزوع الكثير من الأكاديميين، وحتى السياسيين نحو البحث عن التفكير في تنظيم مؤسساتي أكثر نجاعة لإدارة ومراقبة أو إعادة بناء السياسة الدولية والعلاقات الدولية.وفي هذا الإطار نشير إلى " المقاربة الليبرالية المؤسساتية: أو ما تعرف "باللبرالية الجديدة"كنوذج عن المسعى اللبرالي الجديد لتنظيم واعادة بناء العلاقات بالدولية على أسس شبكة تعاونية لبرالية دولية .

المطلب الثاني : اللّيبرالية الجديدة(المؤسّساتية) : إطار مؤسّساتي للتّعاون الأوروبي -الأمريكي .تعني فكرة المؤسساتية في العلاقات الدولية —وفقا للمنهج الليبرالي- وجود العديد من المؤسسات، سواء كانت إقليمية أم دوليةتساهم في منع اندلاع المواجهات بين الدول، والتقليل من النزاعات المسلحة، واللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات.

---

1 -Ibid.

2- Idem.

3- John-Gerard Ruggie, “Multilateralism.The Anatomy of institutin”.In; Paul R. Viotti ,Mark V.Kauppi,op, cit,p 337.

4- Ibid ,p561.

5 -Idem

جاءت الليبرالية المؤسساتية الجديدة[*]للرد على النظرية الواقعية الجديدة التي ظهرت على يد كينيت والتز (Kenneth Waltz) في كتابه "نظرية السّياسة الدولية"، إذ قام روبرت كيوهان (Robert Keohane)بتطوير المدرسة الليبرالية حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر الحديث. وتقوم هذه المؤسّسية على افتراض وجود دول عدّة تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسساتية دولية تتيح لها تخفيض تكاليف الصفقات التي تبرمها وتمدها بالمعلومات وتخفض احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش والتدليس.[1]

وتُعتبر اللبرالية المؤسساتية الجديدة النّهج النظري الذي يعلق أهمية كبيرة على دور المؤسسات الدولية في إطار النظام الدولي.وهي(اللبراية المؤسساتية الجديدة) تزاوج بين بعض المفاهيم الواقعية حول النّظام الدولي الفوضوي، وأن الدولة هي الفاعل المركزي، وبالتالي فالدولة هي فاعل عقلاني لأناني لكن التّغير هنا أنها تسلط الضوء على دور المؤسسات.

فالمؤسسات هي التي تدفع الدول إلى التّعاون، لأن سير التعاون الدولي يؤدي إلى الحدّ من أوجه عدم اليقين الكامن في الفوضى.[2]

فترى هذه المدرسة التي تأخذ مصدرها الأساسي من أفكار اللبرالية الكلاسيكية، من أفكار آدم سميث (Adam Smith) والفيلسوف جيريمي بنتام (Jérémie Bentham) أن هناك إمكانية لتطوير وتقوية أنماط التعاون الدولي في ظل تحقيق المساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول إعتمادا على مباديء الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية..إنّ هذا يمكن أن يحصل بالرغم من أن الفوضى والصراع كما تقول "الليبرالية الجديدة" يسيطران على النظام الدولي الراهن.و مع إقرارها بفوضوية النظام الدولي تماما كما هو الحال مع النظرية الواقعية إلا أنها تؤكد على إمكانية التعاون بين الدول.بمعنى آخر فإن هذه النظرية لا تنكر الصراع الشديد بين الدول بسبب التناقض في المصالح واستعمال العنف بينها بطرق وأشكال عديدة، إلا أنها تختلف عن النظرة الواقعية عندما تقر بإمكانية وضع وبناء تعاون بين أطراف العلاقات الدولية التي تتناقض في الرؤى والمصالح وتقوم الليبرالية المؤسساتية على الافتراضات الأساسية الآتية[3]:

- ✓ الدولة هي فاعل أناني يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب.
- ✓ أهمية الدول كفاعل والتركيز على الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة.
- ✓ إن المصالح تخضع للتكون والتشكل وهنا الاختلاف الجوهري عن الواقعية الجديدة فتشكيل المصالح هو اهتمام كل النظريات الليبرالية.
- ✓ الدول ومن أجل أن تضمن بقائها تعتمد "الاعتماد المتبادل" مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة.
- ✓ تركيز الليبرالية المؤسساتية حول لماذا تتحول الدول إلى المؤسسات وتعتقد أنها تقوم بذلك كمحاولة لحل مشكلات التعاون فالمؤسسات توفر معلومات حول خيارات ونوايا وسلوكيات الآخرين، كما تكرس الالتزامات والمسؤوليات وتقلل الشك وتخفض تكاليف الصفقات/ المعاملات يقول المؤسساتيون الليبراليون إن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من اجل تسهيل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل هذا التعاون الدولي يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية International Regimes التي تهتم بقضايا

[*]- اللبرالية المؤسساتية الجديدة، تيار يعتبره البعض ضمن الاتجاه التعددي، الا أن البعض يصنّفه ضمن تيار الواقعية لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين .لذا يسميه البعض بالواقعية اللين (Soft-Realism)، ويمثل مؤلف (H.Bull) "المجتمع الفوضوي" أهم مرجع لهذا التيار.

1 جمال عودة، النظام الدولي :نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع ط1.، 2005- ص ص.78 - 83.

2-"Institutionnalisme néolibéral": sur le site: http://fr.wikipédia.org/wiki/N%c3%A9olib%C3%A9ralisme-(relations_internationales)

3- محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة. "دراسة المفاهيم والنظريات". بيروت، دار الجيل، ط1، 1999، ص ص170-171

وظيفية والمهتمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة.إن هذه المنظومات الدولية لا تقوم بفرض سلطة فوق سلطة الدولة ولكنها تساهم في ترقية مصالح الدولة "بتسهيل الالتزام بالاتفاقيات من خلال توفير المعلومات والتخفيض من تكاليف المعاملات.

و كلما تم حل أكبر عدد من المشكلات المشتركة من خلال التعاون، كلما ارتفع بشكل تصاعدي هيكلة التعاون (أصبح التعاون مؤسسا ضمن هيكل رسمي) كما أن تحقيق كم هائل من الأهداف من خلال التعاملات الاقتصادية المتزايدة، يمكن أن يؤدي إلى انتشار الديمقراطية.كما يعتقد الليبراليون المؤسساتيون أن الدّول المشاركة يمكن أن تحمل على مكاسب مطلقة بواسطة التعاون (الإقليمي) عكس ما يقول الواقعيون الجدد الذين تحدثوا عن المكاسب النسبية.[1]

كما يدعون كذلك أن الدول يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على توازن خاص كما في الحجة النيو واقعية حول تشكيل التحالف فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة يمكن أن تقود الدول إلى تكثيف الاعتماد المتبادل والمؤسسة وبالتالي تحسين التماسك الإقليمي.

إذا الآلية الأساسية التي جاءت بها المؤسساتية الليبرالية هي "المنظومات الدولية" التي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات "الاعتماد المتبادل".[2] و تقر الليبرالية الجديدة مع الواقعيين بأن هناك العديد من الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها، على حساب الدول الأخرى، بمعنى أنها تتفق مع المدرسة الواقعية في بعض افتراضاتها الخاصة بطبيعة الدولة، ودوافعها لخوض الصراع، إلا أنهما يختلفان حول الاستنتاجات التي تستخلص من نفس الفروض الواقعية، فتنكر المدرسة الليبرالية النظرة التشاؤمية للمجتمع الدولي، وتقول بأن الدول تتعاون لأن من مصلحتها الدخول في علاقات تعاونية. وعلى الرغم من وجود الكثير من العناصر المسببة للصراع في العلاقات الدولية فإن الدول تستطيع أن تصل لصيغة تعاونية فيما بينها وذلك عن طريق قيامها بعمل "قواعد أخلاقية"، ومؤسسات تعمل على تشجيع التعاون للحصول على مكاسب مشتركة[3].

ويستخدم الليبراليون الجدد معضلة السجين "Prisoner's Dilemma" لتوضيح القول بأن الدول تتعاون، لأن ذلك في مصلحتها، حين يمكن لدولة واحدة أن تربح إذا ما قامت بالتصرف وفقا لمصلحتها فقط، وتجاهلت مصلحة دولة أخرى بما يؤدي لتعرض الأخيرة للخسارة، كان للأخيرة أن تفعل نفس الشيء الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الطرفين قدر أقل من المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما قامت الدولتان بالتعاون والاتفاق حول مصالحهما المشتركة. وترى المدرسة الليبرالية أن معضلة السجين –بهذا الشكل- توضح الوضع الشائع للعلاقات الدولية، والذي يدفع الدول للتعاون وعدم الصراع[4].

كما ترى المدرسة الليبرالية الجديدة أن "مبدأ التبادلية "Recipracity" من المباديء شديدة الأهمية في المجتمع الدولي، وهو المبدأ الذي يعني أن تتبادل الدول فيما بينها منفعة بمنفعة ومصلحة بأخرى، وترى أن مبدأ التبادلية يتصاعد عمليا –على الصعيد العسكري- بشكل كبير، حيث ظهر العديد من الاتفاقيات للحد من التسلح، والعديد من اتفاقيات السلام بين الدول، وتقول الليبرالية الجديدة بأن من خلال المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية في وجه الممارسات غير المشروعة[5].

1 - المرجع نفسه، ص 171.

2- J.J.Roche,op, cit,p.92

3 - Ibid ,p 93.

4-Idem, p93

5- جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 81-82.

و يعد مفهوم المجتمع المدني العالمي من أحدث قيم ومفاهيم المدرسة الليبرالية ويرى "جون كين John Kenn" أحد أهم مفكري الليبرالية الجديدة –أن المجتمع المدني العالمي، يعد أداة لنشر السلام والأمن.[1]

و قد قام "مورافيك" بعمل نظرية مؤسسية أخرى في الفكر الليبرالي الجديد تقوم على فرضيات ثلاثة.

الفرضية الأولى: الفاعلون الرئيسيون في السياسة الدولية هم الأشخاص والمجموعات خاصة.

الفرضية الثانية:تقوم الدول بتمثيل المجموعات المحلية وفقا للأساس الذي يتم الاتفاق عليه محليا، بمعنى أنه على المسؤولين في الدولة أن يعرفوا التفضيلات المحلية ويصفوا تفضيلاتهم الرسمية وفقا لها، ويتصرفوا بشكل هادف لتحقيقها في السياسة العالمية.

الفرضية الثالثة: يجب أن تظهر تفضيلات الدولة الرسمية في تصرفاتها على الصعيد الدولي.

و يطالب "مورافيك" بأن تكون هناك مؤسسات دولية على الصورةالتي وضعها في افتراضاته بمعنى أن تقوم الدولة بتمثيل مصالح مواطنيها الأمر الذي يطرح مفكرة مؤسسية ليبرالية هامة، وهي فكرة المجتمع المدني العالمي الذي يعني أساسا وجود مجموعة من المؤسسات الدولية غير الحكومية تمارس أنشطة مختلفة: اقتصادية، وسياسية وثقافية.[2]

وتقوم النظرية الموسساتية النيولبرالية على مبادئ وركائز هامة وجوهرية، يمكن حصرها في المباديء الجوهرية الأربعة التالية:

أولا: الطرف الفاعل (Actor)يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع، ومع أن روبارت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول، إلا أنه يقر في المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

ثانيا: البنية (Structure) يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر كما يبين وجود الأنظمة (Regimes) الدولية وانتشارها.

فيمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال جعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

ثالثا: العملية (Process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لليبرالية المؤسساتية الجديدة.

رابعا: الحافز (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل "فالمكاسب المطلقة"أكثر أهمية بالنسبة للمذهب الليبرالي المؤسساتي من "المكاسب النسبية"(التي أكد عليها الواقعيون الجدد).

ولا يعتبر الليبراليون المتشدّدون أنّ الدولة شيئا مسلما به، فليست الشرعية بالشيء الذي تملكه الدول كحق لها، بل هي شيء يجب أن يكتسب من خلال الحكم الإنساني والإجراءات الديمقراطية، وعلاوة على ذلك فقدكان أوائل أنصار الليبرالية المؤسساتية من أمثال ميتراني وهاس مشككين بشأن استطاعة الدول أن تحقق الأهداف الليبرالية المتمثلة بالنظام والعدل حتى ولو توفرت لها الإرادة في تحقيق ذلك، وعليه اقترحوا أن تؤول السلطة من الدولة نزولا إلى الحكومات المحلية، الجمعيات البرلمانية الإقليمية أو صعودا إلى منظمات فوق الدولة وإلى حكومة عالمية.[3]

---

1 - المرجع نفسه، ص 82.

2 المرجع نفسه، ص 84-85.

3- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 338.

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه النظري المؤسساتي الجديد أن هذا الاتجاه الجديد يوفر من خلال مبادئه وافتراضاته ميكانيزمات الحد من الحروب وإقرار السلام في الحياة الدولية والعلاقات الدولية عموما ذات الطبيعة الفوضوية، بعد انفقدت النظريات الليبرالية مصداقيتها على ضوء إندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وفشل الأمن الجماعي في فترات ما بين الحروب حيث ساد الطابع الواقعي معظم الكتابات عن السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن مع زيادة الاعتماد المتبادل شهدت أواخر الستينات والسبعينات عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية التي كانت ممدا لهذا الاتجاه النظري الجديد بحيث ظهرت ثلاث أشكال من التفكير الليبرالي السياسي الذي انقسم بدوره إلى جزئين أحدهما يرتبط بالمؤسسات والآخر بالديمقراطية.

فالمحور الاقتصادي يرتبط أساسا بالتجارة، حيث يركز أصحاب الاتجاه الليبرالي الجديد على أهمية التجارة ليس لأنها تحول دون وقوع الحروب فحسب بل لأنها تقود الدول إلى تحديد مصالحها على النحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، كما أنها تتيح للدول الفرصة لكي تغير وضعها من خلال النمو الاقتصادي وليس من خلال الغزو العسكري لأن الحل الأفضل لتجنب الحروب يكون بإتباع التنمية الاقتصادية في نظام اقتصادي منفتح بدون السيطرة العسكرية.و هذا بدون شك يؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا في الحرب.[1] ففوائد التعاون للدول ستنمو وهذا من خلال إضفاء الطابع المؤسسي عليها الذي يسمح بالتقليل من مخاطر النزاع وفي نفس الوقت هذه المؤسسة تسمح بالتنشئة الاجتماعية للفواعل الدولية وعودتهم الطوعية إلى تقديم مجموعة مشتركة من معايير السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات فوق الدولة.فالتجارة تؤدي إلى تلاقي المصالح الخاصة والمصالح العامة وعلى هذا فإن توزيع الهياكل للتجارة الحرة تزيد من تفعيل عمليات السلام التي تظهر من خلال الاعتماد المتبادل وتطوير الشبكات المالية والوزن المتزايد للعملاء غير الدول وهذا ما يؤدي إلى التحرك في اتجاه اندماج قاري وعالمي فعلي هذا الأساس بقدر ما يكون العالم رأسمالي بقدر ما يكون في حالة سلم[2].

كذلك فإن نشر القيم الديمقراطية مرتبطة بالتقليل من الميل إلى الصراعات المسلحة لأنها تفضل التسويات السلمية لأي نزاع.[3]

فالثقافة الليبرالية تسعى إلى الحل الوسط للنزاعات فعلى هذا الأساس بقدر ما يكون العالم الديمقراطي بقدر ما يسوده السلام لأن الديمقراطيات قلما تتصادم فيما بينها، والذي ظهر في أطروحات مايكل دويل Michael Doyle "حول السلام الديمقراطي Democratie Peace" التي تعتبر واحدة من بين المساهمات الأكثر أهمية في نظرية العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وبالتالي فالأجندة الليبرالية للأمن والسلم تظهر بصورة ملحوظة من خلال مختلف هذه المساهمات.

كما أن الاعتماد المتبادل الذي تطور بفعل الأفكار التي قدمها الليبراليين المعاصرين للسلم وهذا بظهور القضايا غير العسكرية، الأمن، القوة حيث تبرز المساهمة الميثالية لروبارت كيوهان وهذا من خلال تفعيل المؤسسات الدولية التي تسعى إلى تخفيض عدم الثقة والمعاملة بالمثل ما بين الدول.[4]

أما المحور الثاني من الليبرالية الجديدة والذي يدور حول الشكل الاجتماعي: يعني الاتصال المباشر بين إنسان وآخر والذي من شأنه أن تقلل الصراع لأنه يؤدي إلى مزيد من الفهم وبالتالي فالاتصالات الاجتماعية غير كافية وحدها حيث قد يكون تأثيرها أكبر إذا تمت من خلال مؤسسات، وهذا ما يركز عليه الشكل الآخر من الليبرالية الجديدة ألا وهو دور المؤسسات لأنها توفر الإطار العام الذي

1-جوزيف ناي الإبن، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997، ص 63.

2- المرجع نفسه، ص 64.

3-Jean Jacques Roche. Charles Philippe David, Théories de la sécurité, définitions, approches et concepts de la sécurité internationales, Paris, Montchrestien, 2002, P 97.

4Ibid, P 98.

يشكل التوقعات، فهذه المؤسسات تجعل الشعوب تعتقد أنه لن يكون هناك صراعات لأنها تمد ظلال المستقبل وتقلل من حدة المعضلة الأمنية،و بالتالي فهذه المؤسسات تؤدي إلى تخفيف أثار الفوضوية وهكذا تسود حالة السلام والجنوح إليه وأن الشعوب يمكن أن تزيد من أمال السلام حين تتقلص الفوضوية، على عكس الليبراليين الكلاسيكيين الذين يعتقدون أن يسود السلام جميع أرجاء العالم حيث يتم ذلك- حسب اللبرالية الجديدة من خلال أربعة سبل:

أولا: أنها توفر الإحساس بالاستمرارية كما هو الحال على سبيل المثال في علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد الاوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، سواء في اطارالمؤسسات اللبرالية الغربية كصندوق النقد الدولي او في اطار الحلف الاطلسي من منظاره اللبرالي او حتى الامني في حماية المنظومة اللبرالية .

ثانيا: أن هذه المؤسسات توفر الفرصة لتبادل الامتيازات وتقاسم المصالح بين الدول،كما هو الحال في العلاقات الاوروبية الامريكية ايضا من خلال منظمة التجارة العالمية .

ثالثا: كما أنها تتيح فرصة تبادل المعلومات حول عديد المسائل وفي مختلف المجالات وخاصة الإقتصادية والسياسية .كما هو الحال ايضا بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة. في اطار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية على سبيل المثال.

رابعا: تتيح المؤسسات سبلا لحل المنازعات فعلى سبيل المثال: في المجموعة الأوروبية تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وهناك أيضا محكمة العدل الأوروبية وهكذا تؤدي هذه المؤسسات إلى تحقيق السلام المستقر، وكذلك في إطار حل الخلافات التجارية بين الاطراف وخير مثال على ذلك دوما في اطار منظمة التجارة العالمية والخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي حول بعض المسائل التجارية منها ما سمي "بحرب الموز [(*)]" بينهما التي اسمرت لاكثر

من عقد من الزمن بين الطرفين ،بالاضافة الى الخلافات التجارية حول المسائل الزرعية أين حلت هذه الخلافات في جو من التعاون في اطار المنظمة العالمية رغم حالة التنافس الاقتصادي الشديد بينها[1]. وبالتالي فأنصار الليّبرالية الجديدة يبحثون عن جزر السلام حيث توجد المؤسسات والتوقعات المستقرة حيث يصفها كارل دوتش Karl Deutch بأنها تجمعات الأمن التعدّدي حيث يصبح احتمال الحرب بين الدول احتمالا غير وارد، بحيث تنشأ التوقعات المستقرة للسلام والتي تعمل المؤسسات على تعزيزها.[2]

أما بخصوص الرؤية الليبرالية المؤسساتية لبعض القضايا الدولية كالسلام الديمقراطي، ترى اللبرالية الجديدة انه ثمة افتراض بأن هناك ترابط بين السلام والديمقراطية الليبرالية ففي ينابيع الديمقراطية كما هو الحال بين الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة والاتحاد الاووربي في علاقاتها الثنائية، حيث يشتد دعاة خطاب السلام الديمقراطي democratic peace على انتشار قضايا الحرب والسلام بمنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجمعها أي أنه على الصعيد الداخلي الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام تنظر إلى الجمهوريات الأخرى على أنها عادلة.[3]

(*)- ويعود النزاع بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حول" الموز"إلى عام 1993 عندما انشأ الاتحاد الاوروبي سوقا داخلية ادت الى وضع نظام استيرادي جديد ووحيد، يتضمن وصول الموز من بلدان اميركا اللاتينية الى عدد من الدول في الاتحاد الاوروبي بحرّية، الى جانب تحديد حصص الفاكهة المستوردة من منطقة افريقيا والكاريبي والهادئ.الامر الذي عارضته الولايات المتحدة الامريكية، وسرعان ما ادى هذا النظام الى اعتراضات متعددة وبصورة رئيسية من قبل شركات اميركية كبرى مثل «تشيكيتا» و«دل مونتي» الناشطة في اميركا الجنوبية في مجال والتي اعتبرت انها «تخضع للتمييز». وفي مطلع العقد الحالي تم تسوية هذا النزاع عندماتوصل الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة العام 2005 الى اتفاق «مفاجأة» حول النزاع القائم بينهما والمعروف بحرب الموز، واضعين بذلك حدّا لأحد أقدم الخلافات التّجارية عبر المحيط الأطلسي اؤكثرها تعقيدا. وقد تمت مناقشة آخر تفاصيل الاتفاق الذي أدى الى تعليق العقوبات الاميركية المفروضة على المنتجات الاوروبية الزراعية نحو الولايات المتحدة اعتبارا من جويلية 2006 بين وزير التجارة الاميركي السابق روبرت زوليك والمفوض الاوروبي السابق للتجارة الدولية باسكال لامي.وضعين حدا لهذا النزاع في جو من الاحترام والتفاهم المتبادل.

1 جوزيف ناي سي الإبن: مرجع سابق، ص ص 65-67.

2المرجع نفسه، ص 68.

3رشيد قويدر: "النيوليبرالية والسلام الديمقراطي... مسارات وأوهام"، على الموقع :

http://www.amin.org/look/amin/article,php?idlanguage=17&idpublication=7&nrarticle=431.46&nrissue=1&nrsection=2 (

فالسلام الديمقراطي هو نتاج تفاعلات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية فهذه النظرية تعتمد على حل الصراعات سلميا وتعتمد على الحجة والإقناع وعدم اللجوء إلى العنف والقوة. وبالتالي فالدول الديمقراطية أو الليبرالية هي دول يحكمها التمثيل الديمقراطي وحقوق الاقتصاد والتسويق الخاص والملكية الخاصة والحصانة الدستورية والحقوق السياسية وهذه المعايير تجعلها أبعد ما تكون عن فكرة شن الحرب أو الدخول في حرب مع دول أخرى وهو ما يطلق بالسّلام الليبرالي أو السّلام الديمقراطي Democratic Peace.

فالليبرالية هي التي تؤدي إلى السلام الديمقراطي فالصّراعات والخلافات دائما موجودة وستبقى ولكن طريقة حلها هي التي تختلف فلا يلجأ إلى الحل العسكري أو الحرب أو القوة وإنما اللجّوء إلى الطرق السّلمية سواء كانت سّياسية أو دبلوماسية[1]. وخير مثال على ذلك الخلافات الامريكية الاوروبية التي تظهر من حين لاخر بشأن بعض القضايا السّياسية والاقتصادية التي لم يسبق وان حُلّت بغير الطرق السلمية، من خلال قنوات التشاور الاقتصادي والسياسي والامني سواء في اطار القمم السنوية الامريكية -الاوروبية العادية التي بدا العمل ببرنامجها منذ العام 2005 ، أو منظومة الحلف الاطلسي أو في اطار المنظمة العالمية للتجارة لما يتعلق الامر بالخلافات الاقتصادية والتجارية تحديدا.

وفي مقالة للأستاذ "تشمبيل Zempiel- Ernest- Otto" طرح بعض الفرضيات والتي استقاها الكاتب من فكر إيمانويل كانط Emmanual Kant والتي تتعلق بالشروط الداخلية الضرورية للسلام الديمقراطي حيث حاول تشمبيل في قراءة تأويلية لكانط أن يثبت بأن هذه الشروط تتضمن سند داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة ولعمل متكافيء للأعباء في تنفيذ السياسات.[2]تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية هو ما اكده العديد من الباحثين مثل "هيجر" و"نيل" و"موسيو".

فالمعايير الليبرالية التي تستقي اللبرالية الجديدة جل أفكارها منها، هي قائمة على افتراض أن الدول الديمقراطية دول يمكن التنبؤ بسلوكها في المجتمع الدولي بما يجعل العلاقة بينها قائمة على أساس السلام والتعاون والتكامل وعلى الجانب الآخر لا يمكن الوثوق بالدول غير الديمقراطية، وخير مثال في هذا الشأن الاتفاق الضمني والصريح بين الولايات المتحدة والامريكية بخصوص غياب الديمقراطية من منظارهما في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وما يسميانه بمنطقة مصدر الارهاب الذي يهدد المصالح الغربية العامة والخاصة، ولذا نجد يسعيان من خلال مشاريعهما المتوسطية والشرق أوسطية في ابعادها السياسية الى نشر مسألة الديمقراطية دول المنطقة الممتدة من افغانستان شرق وحتى موريتانيا غربا، سواء اعتمادا على المشاريع البرّاقة ذات الجاذبية السّياسية والاقتصادية أو من خلال الحلف الاطلسي والقوة العسكرية كما جرى الحال في افغانستان والعراق وليبيا مؤخرا.

ومن منظور الغرب فإن في الدول غير الديمقراطية ومنها الدول الشرقأوسطية- الشّمال -إفريقية من المنظور الأورو-أمريكي " الشرق الاوسط الكبير" أو "الموسع " والعالم العربي عموما، لا يوجد لديها قواعد واضحة لكيفية تصرفها في المجتمع الدولي مما يجعل التنبؤ بسلوكها متعذرا ويزيد من مخاطر الإرهاب والعنف ويقلل من فرص السّلام. ويخلص التحليل الليبرالي إلاّ أن الليبرالية أقل ميولا للتورط في الحروب،كما يمكن تعريف السلام الديمقراطي على أنه "قدرة بعض المجتمعات على حل خلافتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها لوسائل العنف" كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي .

1- ليث زيدان: "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟"، على الموقع:(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771) تاريخ زيارة الموقع 23.01.212

2 سلطان الرفاعي، "السلام الديمقراطي: منظور ليبرالي بنيوي، على الموقع : (http://www.ahewar.org/debat/show,art.asp?aid=74432) تاريخ الزيارة 17.12.2011:

و انقسم الفكر الليبرالي على نفسه فيما يتعلق بمفهوم السلام الديمقراطي فمن مفكريه من نادى لمفهوم السلام المنفصل ومنهم من نادى لمفهوم أوسع "السلام الديمقراطي الشامل" فقد رأى أنصار السلام المنفصل أن السلام يمكن أن يوجد بين دولتين ليبراليتين نظرا لأنهما تسعيان للسلام وركزوا على ضرورة احترام المعايير الليبرالية التي يبنى عليها السلام في علاقاتها المشتركة.

بينما رأى أنصار "السلام الديمقراطي الموسع" أن الذي يدفع الدول الليبرالية للجوء نحو السلم ليس هو طبيعة الطرف الآخر ولكن الذي يدفعها لذلك وجود مجموعة من التأثيرات الليبرالية على صانع القرار بما يجعل قراره السلمي ينمو نموا سلميا.[1]

و استهل البحث عن السلام الديمقراطي من طرف ملفين سمل Melvin Small ودافيد سينغر David Songer في مقال نشر عام 1976 في Jérusalem Journal on international relations فالموضوع كان عبارة عن تقاطع مع موضوع كانط Kant فترات الليبرالية والدولة للشؤون الخارجية Liberal legacy and foreign affairs المنشور من طرف مايكل دويل Michael Doyle في عام 1983 تدور هذه المادة حول فكرة مركزية هي: أن الديمقراطيات لا تميل إلى الحرب في بينها فهي نسبيا ترى أنه ليس من المحتمل أن تكون في حرب مع أنواع أخرى من الأنظمة السياسية.[2]

فمن بين الأسس التي يعتمد عليها السّلام الديمقراطي هناك أسس ثقافية ومعيارية واخرى بنيوية مؤسّساتية .فأما الاسس الثقافية المعيارية، فتقترن بالثقافة الديمقراطية بالمعايير الموضوعة على سلم الفعل الخارجي للدولة، وبالتالي فالحل السلمي للنزاع الدّاخلي هو قاعدة الثّقافة الدّيمقراطية ثم قال شومبيتر Shumpeter وإيلياس Elias فهذا المعيار الذي يسود في السّياسة الدّاخلية فهي تتحدّد من طرف الدّيمقراطيات في علاقاتهم من دول أخرى أي أنها تتجنّب استعمال القوة في تسوية أو حل مختلف التّناقضات الدولية فهناك الكثير من الحكومات ليسوا بحاجة إلى اللجّوء إلى الحرب من أجل الحصول على الدعم الشّعبي. في حين أن الأسس البنيوية والمؤسّساتية، فتتعلق فالبنيات والمؤسّسات القائمة على أساس ديمقراطي تفضل عدم اللجوء إلى الحرب في حين لو أن زعيم ديمقراطي قرر اللجّوء إلى الحرب فإنها تعبر على الأقل على نوعين من القيود: فالأولى يتطلبّ الدعم الشعبي الواسع إذا كان يريد أن يعيد انتخابه والتي ليست بالشيء البسيط عندما يتطلب الأمر موافقة المواطنين ليقرر ما إذا كان ينبغي أن تجري الحرب أم لا فليس هناك ما هو أكثر طبيعية من لأنها سوف تقرر وتتحمل جميع أهوال الحرب ولهذا يجب أن يفكروا كثيرا قبل الشروع في لعبة تكون وخيمة النتائج، وثانيا يجب على الرئيس التنفيذي إقناع السلطات الأخرى القضائية وخاصة التشريعية من مزايا العمل المقترح والحصول على موافقتهم.[3]

ولهذا فإن فرضيات السّلام الدّيمقراطي قائمة على أساس أن الدول الديمقراطية الليّبرالية لا تدخل في صراع فيما بينها وهذا من خلال احترام المعايير الليبرالية قائمة على أساس احترام الحريات وحقوق الإنسان وتمجيد التعاون في بين الدول حتى يتحقق السّلم لأنه بواسطة التّعاون الدولي كما نادت به نظريات التكامل والاندماج فإنه من شأنه أن يؤدي إلى إقرار السّلام العالمي وحلّ الخلافات والنّزاعات بين الدول بطريقة سلمية دون اللجّوء إلى العنف وتعزيز أوامر الاعتماد المتبادل فيما بين الدّول للحيلولة دون اللجّوء إلى الحرب فيما بينها.[4]

وطالما أن موضوع دراستنا يتعلّق في عمومه بالعلاقات الاوروبية- الامريكية بعد الحرب الباردة، نحاول الاشارة الى نظرة اللبّرالية الجديدة الى تلك العلاقات، فبغض النظر عن مسألة التبعية السياسية والامنية الاوروبية للولايات المتحدة والحلف الاطلسي لاعتبارات تتعلق منها - فيما تتعلق -بجنون الهيمنة الامريكية الناتجة عن الشّعور الامريكي بفيض القوة الامريكية بمفوميها الصّلب واللّين، وضرورة صرفها في سياق الزعامة والقيادة العالمية خدة للمصلحة القومية الامريكية بمفهومها الشامل، فضلا عن الاعتبارات

1 جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 62-64.

2Amélie Bloom, Charillon,op,cit, P 35.
3Ibid. P 36-37
4Ibid,PP 36-37.

المتعلقة بكيان الاتحاد نفسه، إلاّ أن الطرفين الاوروبي والامريكي، تجمعها علاقات تاريخية لبرالية واعتماد متبادل وتحالف استراتيجي يقسمان مزايا وعائدات التحالف والتعاون على الرغم من طغيان بعض الخلافات الهامشية التي لم يحدث وأن أثرت سلبا على العلاقات الاستراتيجية التي تربط الطرفين بعد الحرب الباردة. فمن الأهمية بمكان الاشارة الى المساهمات النظرية والأفكار التجريدية التي تسهم بشكل كبير في التفسير، وفي هذا الجانب كان لا بد من العلاقات الأوروبية الامريكية في اطار حلف شمال الأطلسي كمؤسسة عسكرية –لبرالية في نطاق نظريتين محددتين الأولى هي النظرية الليبرالية والتي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، كما يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي،ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية، وبالإضافة إلى ذلك ترى الليبرالية أن المؤسسات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على لثو المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، ورغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين - خاصة الشركات المتعددة الجنسيات - استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، ومن هذه الرؤى نجد أن فإن الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية[1].

والنظرية الأخرى هي المؤسساتية الجديدة حيث ترى بأن حلف شمال الاطلسي هو مؤسسة دولية يمنع حدوث الحرب ويركز على العمل الجماعي والتحالف حول الأمن وبالتالي استقرار العلاقات الاوروبية الامريكية تحديدا، وترى المؤسساتية أن المؤسسة الدولية هي مجموعة من القوانين التي نظم العلاقة بين الدول وتعمل على تشجيع التعاون وتنظمه، وهي التي تخرج عن نطاق الدول ولكن على الدول الأعضاء في هذه المؤسسة أن تحترم القوانين والأنظمة لما يوجد للمؤسسة من قوة وأنظمة، في حين يعرفها البروفيسور جون "ميرشايمر" في إطار نقده للمؤسساتية بأنها جاءت فقط للردّ على الواقعية .وهي تأتي في إطار ثلاث نظريات الأولى هي الليبرالية الاقتصادية والثانية هي الأمن الجماعي والثالثة هي النظرية المركزية، ويقول حول الأمن الجماعي أن هذا النهج يدعو إلى السلام على افتراض أن مفتاح تعزيز الاستقرار في العالم هي القوة العسكرية.ولذا لا بد من إدارة سليمة في الدول المسلّحة والمؤسسات هي عنوان ناجح لإدارة السلطة، وهذا ما تعتقد إدارة حلف شمال الأطلسي بأنها تقوم بها خارج إطار دولها من حربها لإطاحة حكم "ميلوسوفيتش" إلى الحرب في أفغانستان، ففي مفهوم الأمن الجماعي وهو من مرتكزات المؤسساتية يجب أن تدار القوة العسكرية بطريقة منظمة، حيث يمكن لدول العالم الاطمئنان في حال المعرفة بمدى التسلح الدولي، ومنطلق الأمن الجماعي وهو من صلب عمل حلف شمال الاطلسي. هو الإيمان بالهجوم وليس الدفاع والعمل على تشكيل تحالفات كبيرة وواسعة[2]

وكما ترى الليبرالية المؤسساتية، فإن الحلف بين الدول الديمقراطية سيستمر على خلفية أن الدول الديمقراطية لا تحارب نفسها. وبالتالي تماسك العلاقات الاستراتيجية الاوروبية الامريكية، وبهذا وجد الحلف أن له مهمات غير كونه منظمة دفاعية وأمنية رادعة أن له دور في تعزيز القوة الديمقراطية في العالم وحماية المصالح الارروبية الامريكية فيه .وخاصة في أوروبا ونطاقها المجاور لها. وذلك خوفًا من العودة للحروب المدمرة، أو مجابهة التهديدات اللينة والصلبة معا في اطار هذه المنظومة المؤسساتية الاور-أطلسية. كما يمكن اعتبار الحرب غير المتكافئة التي تشنها الولايات المتحدة على "الإرهاب" محفزاً لإعادة الاعتبار لحلف الأطلسي خاصة بعد تفجيرات لندن ومدريد كما تلقت كل من باريس وبرلين تهديد قاعدي بالتفجير والاستهداف، وذلك رغم عدم وضوح جدوى استمرار الحلف (أحد

1-Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, *Foreign Policy*, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge. (Spring, 1998), pp.29-32.in site.
(http://faculty.maxwell.syr.edu/hpschmitz/PSC124/PSC124Readings/WaltOneWorldManyTheories.pdf)
2 -Ibid,pp42-43.

مخلفات الحرب الباردة) عند الكثير من الدراسيين، رغم أنه من الواضح أن الولايات المتحدة تعتمد على الاستقرار والأمن في أوروبا لضمان الأمان عندها وبالتالي فهناك حاجة أوروبية وأمريكية، حسب وجهة النظر الأمريكية في استمرار الحلف وهذا ما يدافع عنه الحلف في أدبياته، حيث تشير مجلة الناتو لعام 2004 والتي تحمل اسم "الناتو في القرن الواحد والعشرين" أن الآمال المعقودة على السلام جاءت متفائلة على نحو غير مناسب حيث ازداد عدم الاستقرار في مناطق متفرقة من أوروبا بسبب النزاعات الإقليمية التي غذّتها العنصرية والعرقية الأمر الذي دفع أعضاء الناتو إلى التعهد بالدفاع المشترك والتعاون في أطار الحلف، وقد تمثل التعاون في أشكال مختلفة من التعاون السياسي والعسكري للحفاظ على السلام والاستقرار في أوروبا، حيث أوكلت لقوات الناتو مهام جديدة كإدارة الأزمات والحفاظ على السلام وعمليات دعم السلام إضافة إلى تطوير القدرات الدفاعية بما تقتضيه التحديات الأمنية الجديدة، ويرى الناتو أنه تطور ليكون اليوم نواة شراكة حقيقية من أجل التعاون الوثيق بين الأمم في نطاق أوسع[1].

ومن ثم فإن حلف الأطلسي كمؤسسة لبرالية عسكرية وامنية أورو-أطلسية ساهم في كل الأحوال في إبقاء أوروبا في حالة سلم ومنع عنها الحرب العسكرية ورغم الخلافات حول أمركة أو أوربة الحلف، إلا أن الحلف يبقى ضمانة أساسية في حفظ المصالح والتبادل المشترك وتماسك الاعلاقات الاوروبية الامريكية، والذي من خلاله يمكن أن يعمّ السلام على أنحاء أوروبا بما في ذلك جنوب شرق القارة، ويسهم في تعزيز العلاقات الاوروبية الامريكية، الى جانب باقي المؤسسات اللبرالية الغربية الاخرى كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العلمية التي جعلت من تداخل شبكة المصالح الأوروبية -الأمريكية أمرا يدعو الى التعاون الثنائي بدل خوض غمار العداء غير المجدي بالنسبة لكليهما.

المبحث الثالث: موقع العلاقات الأوروبية -الامريكية من منظوري مقاربتي البنائية والتبعية :

ثمة مقاربات نظرية أخرى تنظر الى السياسة الدولية والعلاقات الدولية وتفاعلاتها بعد الحرب الباردة، سيما العلاقات الأوروبية - الأمريكية، من زوايا أخرى متجاوزة منظوري مقاربتي الفكر الواقعي واللبرالي، على الرغم من نظرتها المختلفة للنّظام الدولي وبينيته دون إهمال متغيرا القوة والمصلحة بين الدول. ومن بين هذه المقاربات النّظرية نشير إلى المقاربة البنائية ومقاربة التّبعية (النظرية البنيوية للإمبريالية)، واللتين سنحاول إسقاطهما على العلاقات الاوروبية- الامريكية محل الدراسة.

المطلب الأول: البنائية والعلاقات الأوروبية-الأمريكية : صناعة الهوية وتحديد للمصالح المشتركة .

تعتبر البنائية إحدى نظريات الإتجاه التكويني، والتي برزت بعد نهاية الجرب الباردة، وبعد ركود نظري وعجز نظريات الإتجاه التفسيري في بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية، حاولت هذه النظرية الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بغية تقديم منظور متكامل يؤسّس لبناء نظري عامة للعلاقات الدولية، في ظل التحولات العالمية بعد الحرب الباردة، وبروز قضايا جديدة وتحولات في مفهوم الأمن، وبروز المتغير الثقافي كعامل أساسي في العلاقات الدولية ودوره الفعال في تحديد سلوكيات الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية. وطالما أن البنائية تهتم بمسائل تأثير الأفكار والقيم الهوية والمصالح كمسائل اجتماعية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية، نحاول في أن نعرج على الإسهامات النظرية والعملية للبنائية من خلال إبراز دور الأفكار والقيم والهويات في الساحة الدولية وتأثيرها في سلوكيات الفواعل الدولية خاصة الدول باعتبارها فواعل رئيسية في السياسة الدولية .

1- مصطفى هلال مصطفى شتا، "دور حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة"، نقلا عن موقع:
(http://ramus.jeeran.com/Nato/archive/2007/2/160936.html)12.04.2012

وتعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء الاجتماعي، الذي بدأ في البروز كمنافس معتبر للمدرستين السائدتين الواقعية واللبرالية الجديدتين، وقلما يخلو عدد من أعداد المجلات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية، في السنوات القليلة الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي، الذي يركز على البناء الاجتماعي وعلى دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية سيما في العلاقات الاوروبية الامريكية، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات، ويرى بخلاف المدارس الأخرى المرتكزة ليس فقط على أهمية القوة في السياسة والمصالح والأفضليات والمثل العالمية، وانما حول مدى إمكانية تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية يتحقق الى جانب إدراج الجوانب الثقافية كذلك. ويطرح هذا المدخل الجديد أسئلة مثل: كيف شكلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالحهم ومقدراتهم؟ وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة[1]، مثل الأمن القومي؟

ينظر إلى البنائية في بعض الأحيان على أنها اتجاه نظري جديد، إلاّ أنّها في واقع الأمر اتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيسكافو[2]، الذي – حسبه – أن العالم الطبيعي هو من خلق الله لكن العالم التاريخي هو من صنع الإنسان، ما يوحي بأن البنائية فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي[3].

ويركز مدخل البناء الاجتماعي على البعد الثقافي والمؤسسي، ولا يطرق على الجانب المادّي فقط، فالمدرسة الواقعية تعتقد أن البيئة العالمية والمحلية تنعدم فيها الجوانب الثقافية والمؤسّسية، ويظهر بدلا عنها البعد المادّي، الذي يكز على توازن القوى أو السياسة البيروقراطية، كما أن الخصائص التي تميز الدولة متأصلة فيها، وخارجة عن تأثير البيئة، لكن البنائية ترى أن البيئة الثقافية، لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول، لكنها تؤثر أيضا في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة[4]

ومع نهاية الحرب الباردة برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهايتها سلميا، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية واللبرالية فشلتا في استباق هذا الحدث كما أنها وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما تعلق الأمر بالثورة التي أحدثها "غورباتشوف "في السياسة الخارجية السوفياتية (سابقا) باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك[5].

زيادة على ذلك وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبط بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ، أن نجد الباحثين قد لجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام[6].

وقد كان نيكولاس أنوف ***Nicolas Onof*** أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابة "عالم من صعنا" حيث ركز فيه على انتقادات فرضيات الواقعية البنوية[7]،وأيضا المقال الذي يرجع إلى **Alexandre Wendt** الملقب بأب البنائية، الصادر سنة **1992** والمعنون ب

1- حسن الحاج علي أحمد "العالم المصنوع"، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، نقلا عن موقع: (تاريخ الزيارة2011.10.12http://hawariboumedien1510.maktoobblog.com)

2- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص، 323.

3- نفس المرجع ص، 323.

4- حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص، 1.

5- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 324.

6- ستيفن والت، "عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني، ص:01.:تاريخ زيارة موقع 12.12.2010 (http://www.gedicities.com/adolsggasm/IR)

7- Stephen. M. Walt, International :one May theories :Forgen Policy, spring 1998 PP. 40-41.

." The Soual construction of auarchy what state makes power politics of it ـ"[1]

وعموما النظريات البنائية متعددة حتى داخل المنظور الواحد،ويوجد هناك أكثر من اتجاه داخل هذا "البراديم" ويبدو أن العامل الإستمولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة، وهنا قد نجد البنائيين الوضعيين، كما يسمون البنائيون الحداثيون أمثل ألكسندر واندت والبنائيون النيوكلاسيكيون أمثال Kratouchirll وN. Ovnouf إلى الجانب *Katzenstein peter*، ومعظم هؤلاء يميلون إلى تبني إستمولوجية وضعية، أما البنائيون بعد الحداثيون أو بعد "البنيويون" أمثال *Rechard achely*، David Campbett، J. Derian إلى جانب R.B. Jwalker فهم يتبنون استمولوجية ما بعد وضعية.لكن عموما ما يجمع هؤلاء المنظرين هو أن كل من الاتجاهين المذكورين داخل المنظور البنائي كونها جاءا كرد فعل على

الاتجاه السائد (الواقعي، اللبرالي) حيث يتحدث الجميعداخل المنظار البنائي، عن المعايير، والهوية والعوامل المثالية، وكما ذكر "جيفر شيكل" فإن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية ولكنها وجودية[2].

ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية واللبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطي مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول، إذن البنائية تهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول، وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية[3].

بالإضافة إلى هذا ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك، ومن خلال ما سبق يتضح أن ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم قاري، ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، ويسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون، سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم، بحيث يتبوأ أدوارا خارجية فاعلة، وعما إذا كانت الو.م.أ سترفض هوية تقضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم[4].

ومهما يكن فإن الموضوع المشترك بين كل هذه الاتجاهات يتمثل في قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالنتيجة يقومون سلوكاتهم[5].

ويبدو أن البنائية بهذا البناء النظري المقدم حاولت أن تكون بمثابة حلقة وصل أو ***Bridge gaps*** تملأ الفراغ الناجم عن الانتقال من مرحلة الفلسفات الوضعية ممثلة في النظريات العقلانية إلى مرحلة ما بعد الوضعية ممثلة في المقاربات التمهيدية ***Deconstecturisme*** أو التأملية ***Replectisisme*** (النظريات النقدية وما بعد حداثية ***Post-Modernist*** وما يطلق عليها بعض المقاربات الراديكالية كونها اعتمدت على قطيعة مع مستويات البحوث الوضعية،وتبرز هذه السمة أكثر بالنسبة للبنائيون الحداثيون

1- Mythological debates : post-positivist approaches.
(http://www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf)

2- حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص، 02.

3- Alexandre wendt « Anarchy is what states Make of it » the social construction of power politics », in; Mark V.Kauppi International theory, Realism, plualism, Globalisme, and Beyond, london, 3rd allud and Bacon, 1999 pp 434- 459.

4- Stephen. M. Walt,op,cit,p 41.

5- George Robertson, « social constructivision Applied : kosovo and it implications for the global order in the new millenium (wttp://www.ac.uk/politics/publications/jounvuls/erwp/kosova).

Constructions A Modernist خاصة مع كتابات *Heyaund. W* وبالخصوص على مستوى منهج البحث لديه المعتمد أساسا على المعطيات التجريبية *empirical daita*.لدى فالبنائية هي محاولة تركيب أكثر من أنها شكل أو تحدى لأبحاث *neo-neosynthesis* (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)[1].ولذا يعتقد البعض أن الأهمية النظرية للبرنامج البنائي تكمن في مواقفه الابستومولوجية الأنطولوجية والمعيارية الوسطية[2] إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا.

إذن اعتمادا على تصورات وإدراك *Alexandre W* فإن البنائية تنطلق من الافتراضات التالية:

1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2- البنى الأساسية للنظام القائم، مبنية بشكل "تذاتاني" *Intersubjective*.

3- هويات ومصالح الدول، تتشكل معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل في النظام الدولي[3].

لكن يثار النقاش حول وحدوية الدول ومركزيتها في التحليل لدى البنائيين، فليس كل البنائيين يتبنون هذا الطرح، فبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدولاتية – Non states-actors بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيراتها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها، ويعتبر هذا تنويع في الطرح الواقعي في هذا المجال، بالإضافة إلى هذا أن الدولة عند البنائيين لا يتم معالجتها انطلاقا من منطلق الطرح الواقع بمعطى مسبق بل من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية[4].

وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية بناء نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية، ولهذا نحاول ربط البنى، الفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة ديالكتيكية تعددية الاتجاهات، فالعلاقات الدولية إذن تهتم قبل كل شيء بأفعال ووقائع اجتماعية تشارك في البنية الاجتماعية[5]. -كما سنرى في المطلب الثاني.-

وقد حاولت البنائية كإطار نظري الإجابة على كثير من الأسئلة المطروحة ليس فقط على مستوى استيمولوجي للعلاقات الدولية، بل على مستوى أشمل بالمعرفة الاجتماعية، ولعل أهم إسهام نظري إستيمولوجي هو محاولة إيجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل Agent – كما سنرى لاحقا – أو ما يسمى الفاعل/البنية وإشكالية الفصل بينهما من عدمه بين الواقعيون الجدد والبنائيون[6].

فمن حيث نظرتها للعلاقات الدولية، ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي، لتتفق بذلك مع هندلي بول Hendley Bull، الذي يرى –هو الآخر –أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى – عكس هندلي بول – أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية، والتي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، فبالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية والحركات الإجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية والوطنية كما أن المجتمع الدولي – حسب البنائية – لا يمثل حاصل جمع هذه الفواعل بل هو كائن آخر *Other entity* يؤثر ويتأثر بأجزائه، لتتفق في هذا الإطار مع الواقعية حول الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي[7].

1- ستيفن والت، مرجع سابق، ص: 02.

2- J-F (THI BAULT). Presenter et connaitre les relations international : Alexendre wendt Et le paradigme constructive, Note de Recherche n° 07.(http://www.er.upan.capurable/ceptes/not7.html)

3- J-F (THI BAULT) : presenter et connaitre les relation internationale : Atexendre Weiredt et le paradigme constructive » Note de recherche n° 07.(http://www.er.upan.capnoble/ceptes/

4- Alexendre wendt , op,cit, P 397.

5- Pierre (willa) , "La Méditerranée comme espace inventé" , Jean Mouref working paper, Novembre 1991, N° 25,p19.

6- Ibid.

7- Alenander (WENDT) ,op,cit, pp 450-451.

وتطرح البنائية عموما حسب ألكسندر واندت ثلاث اقتراحات أنطولوجية أساسية كالتالي:[1]

1) أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.
2) دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها.
3) التداخل بين البنية Structure والفاعل Agrent.

غير أننا سنركز فقط في دراستنا هذه على دور الهويات وتأثيرها على سلوك الدول كفواعل رئيسية في السياسة الدولية والعلاقات الدولية سيما في العلاقات الاوروبية الامريكية، حيث اقتحمت الحداثة والنظريات النقدية مجال العلاقات الدولية مثل الحمى، والآن يبدو أنه جاء دور الحركة البنائية، حيث يتحدث الجميع عن المعايير، والهوية، والعوامل المثالية، وكما ذكر " جيفر شيكل"، (فإن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية ولكنها وجودية.) ويعتبر *A. WENDT* أن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح، بمعنى ان الهوية هي التي تحدد المصالح -كما يرى البنائيون-وأن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبرى للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقف ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول[2]. ويصبح السؤال المحوري هنا، هو كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية، والدولة في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها للمفهوم الكلاسيكي للمصلحة interest، فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي، بل ومن طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية، فالمصلحة لم تعد – حسب البنائيين – تتحدّد خارج السياق الاجتماعي للفواعل وبمعزل ضمن النظام الدولي، أي أن اعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، ويشير البنائيون أن الهوية، لا تحدد فقط وفقط بناء على دور البنية ذات الطبيعة أو البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين، بل هو نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات، وبالتالي فإن المسار وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول[3].

فالهويات والمعايير والثقافة عناصر تلعب دور مهم في السياسة العالمية، فقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن 20 الماضي، تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، وقد تزامن ذلك مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط، فقد استعمل كل من "توماس بيرقر" و"بيتر كاتزنشتان" المتغيرات الثقافية لتفسيرعلى سبيل المثال نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذّات. كما قدمت "إليزابيت كير" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين، أما "لين جونستون" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره "واقعية ثقافية" متجذرة، في حين تعتبر هذا الاتجاه التفكيري، حيث يستند طرحه على القول بأن الانتماءات الثقافية الواسعة أصبحت الآن تحل محل الولاءات القومية، لكن وبالرغم من أن هذه الأعمال وغيرها تقارب للثقافة في مفهومها الواسع،غير أنها أبعد من أن تقدم لنا فهما كاملا حول كيفية تفعيلها، والمدى الذي يمكن أن تأخذه آثارها، إلا أن المقاربات ثقافية التوجه أصبحت جد شائعة في السنوات الأخيرة، يعتبر هذا الاتجاه وجها من أوجه الاهتمام الواسع بالقضايا الثقافية في الأوساط الأكاديمية (وضمن النقاش العام على حد سواء) كما أنه وفي جانب منه يعتبر ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية والوطنية والثقافية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي[4]. (تأثير البعد الثقافي وتصاعد حدة النزاعات الإثنية والعرقية التي تعود أسبابها إلى الاختلافات في التركيبة الثقافية والهوية للأطراف المتنازعة تغير المقاربة الأولية للنزاعات العرقية، تعتقد أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته السبب الأول للنزاع، وأن الجماعات العرقية هي الفواعل الأساسية في هذه النزاعات، فهي تستقي سلوكها

1- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 223.

2- Alexandre Wendt opcit p : 451.

3- Ibid.

4- ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة، مرجع سابق، ص03.

النزاعي من القيم العرقية (الهوية)، وتعتبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى، ويزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة وفي هذا الإطار يرى "هنتتون" أن الثقافة هي المصدر الأساسي الجديد للنزاعات على المستوى الدولي ويقول في هذا الصدد: "غالبا ما تحدث نزاعات جديدة هي في الحقيقة قديمة مع أطراف جددهم في حقيقة الأمر أطراف قدامى، تحمل آلاما جديدة هي في واقع الأمر أعلام قديمة"، يعني أن هذه التراكمات الحضارية الثقافية تكون خزان يغذي النزاعات بين الدول[1] وقد اكد هنتغتون علما، المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا في المقام الأول أو اقتصاديا في المقام الأول، فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية.

(الهوية)، وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية للسياسة العالمية، سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة، وسوف يكون صدام الحضارات خطوطا لمعارك المستقبل[2].

أما اذا حاولنا اسقاط التحليل البنائي من خلال توظيف المدخل الهوياتي على العلاقات الاوروبية الامريكية التاريخية والاستراتيجية بغية فهمها، فنجد أن القيم الهوياتية كاللبرالية، الحرية، الديمقراطية، وحقوق الانسان، قد لعبت دور كبير في تعزيز التضامن الاورو-أمريكي منذ الحربين العالمية الاولى، وتجلت منذ غمار الحرب العالمية الثانيةوتجلّت اكثر في اطار التحالف الاوروبي الامريكي خلال الحرب الباردة، ضد التهديد السوفياتي السابق، على الرغم من طغيان الإعتبارات الأمنية والعسكرية الصّلبة على الجانب القيمي والهوياتي اللّين على التّحالف الاوروبي -الامريكي في إطار الحلف الاطلسي.غير أنّه وبعد الحرب الباردة واندثار التهديد السوفياتي المحدد ايديولوجيا وجغرافيا، وبغض النظر عن الانصراف الاحادي الامريكي على الزعامة العالمية في اطار النظام الدولي الجديد والتعامل مع الامريكي مع الاوروبين "بعقلية" الحرب الباردة كتابع مدين للولايات المتحدة ووصايتها عليهم، وبغض النّظر أيضا عن الطموح الاستقلالي السياسي-الأمني الأوروبي عنها، إلاّ أنّه كان للسّند الهوياتي والقيمي دورا كبيرا في إعادة الإعتبار لتماسك العلاقات التّاريخية والإستراتيجية -المعبّر عنها- في إطار استمرار عمل الحلف الاطلسي وإيجاد مبّرات وجوده وتحركاته من خلال تكليفه بمهام عديدة، وتكييفه مع الاوضاع والتّحدّيات والرهانات الأمنية الجديدة التي تعتبر في نهاية المطاف خادمة بشكل أو بآخر للقيم الهوياتية المشتركة، كما تخدم هذه الأخيرة الاستراتيجيات العسكرية للحلف بدورها،وقد تمثل هذا السّند الهوياتي في قيم اللّبرالية والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها، التي سعى لإثبات وجودها الطرفان الأوروبي(الغربي تحديدا) والأمريكي طيلة صراعهما مع الإتحاد السوفياتي السابق قائد المعسكر الشّرقي في فترة الحرب الباردة ومن ثم كان لزاما عليهما الحفاظ عليها بعد الحرب الباردة، كمقومات للحضارة الغربية المشتركة " المنتصرة"-من وجهة النّظر الأورو-امريكية- وضرورة عولمتها كونها مُخلِّصةٌ البشر من براثن الصّراعات الكبرى ومشاكل التخلف والفقر بزعمها[3].

وعلى الرّغم من بعض التحفّظات من جانب بعض الدّارسين حول مسألة وجود هوية أوروبية أمريكية مشتركة من عدمها، إلا البعض منهم يشير استنادا إلى المعايير والقيم الهوياتية الغربية المذكورة، التي يتبناها الغرب عموما ويدافع عنها، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وفي ظل عولمة القيم الثقافية الغربية، وبغض النّظر عن أهداف الغرب الاستراتيجية العالمية، إلاّ أنها شكلت إطارا هوياتيا مشتركا، بالإشارة إلى موقع منظومة القيم الغربية المشتركة كمقومات للحضارة الغربية في اطار العلاقات الاوروبية الامريكية عموما، وفي إطار مؤسسة حلف شمال الاطلسي تحديدا بعد نهاية الحرب الباردة وبروز مسألة الهوية الأمنية الأورو-أطلسية التي في حدّ ذاتها بقدر ما

1- James Graham « samuel 1 P Huntington clash of civilizations,(http://www.historyrb.com/world/clashofcivilizations.shtml/).

2- Ibid.

3- عبد النور بن عنتر، وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه السّتين نظرة استشرافية،وموقع العالم الاسلامي فيها، الدّوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2009، ص02.

ترتكز على المصالح المشتركة، فهي أيضا تقوم على السّند الهوياتي الحضاري الغربي المشتركة الذي يشكّل إطار عاما إحدى أعمدة التحالف رفقة المصالح المادية الأخرى للطرفين الأوروبي والأمريكي .كما أن هذه المؤسسة(الحلف الأطلسي) اللبرالية- الامنية والعسكرية الغربية القديمة –الجديدة لا ترى نفسها مجرّد حلف عسكري، بل تؤكدعلى أنها مجموعة ديمقراطية ليبرالية مؤسّسة على مجموعة من القيم أهمُّها الديمقراطية كدعامة هوياتية الى جانب الدّعامة العسكرية. إذ أنه تجلّى في مقدمة الوثيقة التأسيسية للحلف عام 1949تأكيدا على جانب القيم أولا بعبارة تقول "إن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية، في المجال الجغرافي لشمال الأطلسي" وبعد ذلك يأتي تأكيد الجانب الأمني العسكري بأن الدول الأعضاء عازمة "على توحيد جهودها من أجل دفاعها الجماعي والحفاظ على السلام والأمن"[1] ولا شك أن الارتباط التاريخي الحضاري الثقافي الديني الوثيق بين مجتمعات جناحي شمالي الأطلسي -أي أوروبا وأميريكا الشمالية- لعب دورا في تشكيل الأرضية المشتركة على الصّعيد الأمني العسكري كما يمثلها الحلف، بما جعل نوعا من التواؤم بين منظومة القيم الثقافية والسياسية الليبرالية وبين المصالح الاستراتيجية الكبرى، ومن ثم في العلاقات الاورو-امريكية. عموما[2] .

وقد تعززت الدعامة الهوياتية الاورو-امريكية والاطلسية عموما بمرور الزمن، خاصة مع تحول كل أعضاء الحلف إلى ديمقراطيات خلال الحرب الباردة وبعدها. كما أنّ توازن الرعب النووي فتح المجال للتركيز على الصراع السياسي والأيديولوجي لاستحالة المواجهة العسكرية المباشرة، فكان تعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية في حدّ ذاته تعزيزاً للحلف وللعلاقات الاوروبية الامريكية تحديدا. كما أن تقسيم العالم إلى "أمم حرة" و"دكتاتوريات" الموروث عن الحرب الباردة، استمر بعد نهايتها ليترسخ في النسق العقدي للقادة الغربيين. ولم يكن الخوف من التهديد السوفياتي يخص الجوانب العسكرية فقط، بل كان يشمل إمكانية تخريب الأنظمة الديمقراطية من الداخل (أعمال انقلابية لأحزاب شيوعية). وهذا ما يعزز فكرة أهمية الدّعامة الهوياتية على العسكرية، على الأقل من حيث مدركات التهديد. ويدل استمرار الحلف بعد اختفاء هذا التهديد على قوة الروابط الهوياتية، إذ لولا السّند الهوياتي لما تمكنت المصالح الإستراتيجية وحدها من الإبقاء على الحلف، وعلى تماسك العلاقات التاريخية والاستراتيجية الاوروبية الامريكية بعد الحرب الباردة .وبالمقابل تبقى منظومة القيم المشتركة، بحاجة الى الدعامة العسكرية، بل يجب توافر للد فاع عن المصلحة المشتركة. وتجسير الاختلاف حول مصالح الحلفاء بسبب حالة الارتياب الهوياتي التي يمر بها التحالف أحيانا، إلاّ أن الدعامة الهوياتية تبقي دائما على خط التضامن الضروري، وللحلف وظيفة أمنية، فهو يحافظ على استقرار أوروبا حائلاً دون عودتها إلى صراعاتها التقليدية، وبالتالي فإمكانية تعبئة المرجعية الهوياتيةللمجموعة الديمقراطية الأورو-أمريكيةهي التي أعطت معنى جديداً للحلف وللعلاقات الاورو-أطلسية، والتيتنحو كما ينحو الحلف لتكون الغلبة فيهما للبعد الهوياتي على الوظيفة العسكرية التقليدية بالنسبة للحلف، وعلى رأب الانشقاق السياسي-الامني ومراقبة التنافس الاقتصادي والانتماء الثقافي الحضاري المشترك بالنسبة للعلاقات الاورروبية الامريكية عموما[3] .وربما يكمن نجاح حلف شمال الأطلسي في خدمة العلاقات الاوروبية الامريكية بدعامته الهوياتية الى جانب الدعامة العسكرية، والذي يشكل منبرا للتشاور والتعاون وتقاسم المصالح اللبرالية في أنه شدد على القيم المشتركة بين الدول الأعضاء لأنه لا جدال فيها، بينما المصالح قد تختلف، لذا كانت القيم الهوياتية المشتركة المحرك الأساسي للحلف ومبرره الشرعي ومجمع العلاقات الاوروبية الامريكية، فأثّر في سلوك أعضائه لأنه يذكرها بعمق هذه القيم المشتركة التي تُستدعى كلما اقتضت ضرورة الخلافات ذلك للإبقاء عليها تحت سقف منخفض ومحدو[4]د.

1- ليلى مرسي، أحمد وهبان: حلف شمال الأطلسي، العلاقة الأوروبية الأمريكية بين التحالف والمصلحة، 1945 – 2000، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 45.
2- نفس المرجع، ص 02.
3- المرجع نفسه، ص 03
4 -Abdennour Benantar, « NATO,Maghreb and Europe »*Mediterranean Politics* , Vol.11,n 05,July2006,p 23.

وقد ساهم حلف شمال الاطلسي في تعميق وعي دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة إلى جانب الدول الاعضاء الأخرى بالإنتماء إلى مجموعة أطلسية ذات هوية أمنية واحدة باستثناءات محدودة، مساهماً بذلك في صياغة وصقل الذات الأطلسية التي تشكل أوروبا والولايات المتحدة الامريكية جناحيها. وبالتالي صياغة علاقتها البينية وعلاقتها مع الآخر. وحتى حينما تصل الخلافات إلى مستويات عالية (كما كان في غزو العراق)، فإن الحد الأدنى من التضامن الغربي البيني يبقى قائمًا بفضل هذه الأرضية المشتركة من القيم والهوية المشتركة. فدول الحلف المناوئة للتدخل الأميركي في العراق لم تتمنَّ هزيمة الولايات المتحدة هناك، لأنها لا تريد ولا تتصور دعم هزيمة قيم الحرية والديمقراطية أمام الدكتاتورية بغض النظر عن الأهداف الإستراتيجية الأميركية. وقد ساهم الحلف بشكل كبير في ترسخ هذا الوعي والهوية الإستراتيجيين. وقدّ عبر عن ذلك التضامن الاوروبي الامريكي على لسان وزير الخارجية ورئيس الوزراء فيما بعد الاسبق "دومينيك دى فليبان "في الساعات التالية من الغزو-الانجلو- الامريكي للعراق مارس 2003 عندما كانت بلاده ترأس الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي قائلا: "بأنّ فرنسا لا تتمنى هزيمة الولايات المتحدة في العراق، واذا ما ستخدم صدام حسين أسلحة كيماوية ضد الأمريكيين فإن فرنسا ستقف الى جانب الديمقراطية الامريكية ضد الديكتاتورية العراقية"[1]. مما يوحي بصدقية التضامن الارورپي-الامريكي الذي تعكس الهوية الغربية المشتركة بين اوروبا والولايات المتحدة. ومن ثم فإن أن منظومة القيم الهوياتية، ورغم الإختلاف حول المصالح بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة بشان العراق إلا أنها لعبت فعلا دورا حيويا في إحداث الانسجام والتوافق من جديد في العلاقات الاوروبية الامريكية بعد اكتمال الغزو، ولعلّ مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة على قادة الثماني الكبار في سي آيلند بولاية "جيورجيا" في جوان 2004، وبغض النظر عن الاهداف الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، إلا أن التوافق الاوروبي الامريكي كان واضحا خصوصا لما سارعت فرنسا والمانيا الى تبني قبول المشروع باسم جديد مشروع الشرق الاوسط الموسع. ومهما كان التباين في المصطلحات الا أن التوافق بين الطرفين كان حاضرا يعكس نشر القيم الغربية والحفاظ عليها في نهاية المطاف[2] .

ومع الإقرار بحقيقةأن الهويات لا تولد مكتملة بداية، بل هي صيرورة تاريخية تختلط فيها الثقافة والقيم بالمصالح السياسية والعسكرية. وعلى هذا الأساس، فمع توسيع الحلف الاطلسي الذي يشكل نواة العلاقات الاوروبية- الامريكية، ليشمل دولا كانت خصوما له في السابق في شرق ووسط أوروبا، فقد كان معيار منظومة القيم الهوياتية الغربية حاضرة في عملية توسعة وكان قبول عضوية الدول الشرقية محكومًا بمعايير ديمقراطية، وليس بمراعاة ما يمكن أن تقدمه للأمن الأطلسي فقط، وبالتالي تراجعت المعايير العسكرية لصالح المعايير القيمية الهوياتية، وفي هذا دلالة على تحول الحلف حتى في هويته، فهو لم يعد يقوم على البعد العسكري بالدرجة الأولى، وانما على هوية ومنظومة قيمية تساهم في تحديد السلوك العسكري من جهة، وكذلك في خدمة الهوية الغربية المشتركة من جهة اخرى رغم الدوافع الاستراتيجية لتوسعة الحلف الاطلسي الذي يخدم العلاقات الاوروبية الامريكية التي لا تخلو من هوية المحتوى ولهذا يتوافق توسّع الحلف الاطلسي مع المقاربة المنظار البنائي الذي يقول بأن الهوية هي التي تحدّد المصالح، إذ رغم دوافع الحلف الإستراتيجية فإن تدخلاته اطلسية هوياتية المحتوى أيضا، بمعنى أنه يتدخل لأن هويته تجعله يتصرف بهذا الشكل، فالتدخل في أفغانستان مثلا هو في نظر دول الحلف تعزيز للتضامن بين الديمقراطيات، وفي نهاية المطاف الدفاع عن قيمها وهويتها، وعولمة القيم الأطلسية اللبرالية عموما[3] .

1- محمد السيد سليم: "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض؟"، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر، ص 14

2- المرجع نفسه، ص 14.

3- Thomas Lindemann , « Identités démocratiques et choix strategiques »,Revue Française de sciences Politique,Vol.54,n,Octobre, 2004,p 33.

ومهما يكن الأمر، وعلى الرغم من بعض التحفظات بشأن وجود هوية أورو-امريكية من عدمها، إلاّ أن القيم الهوياتية الغربية أصبحت في الأساس بعد الحرب الباردة الدعامة الأساسية لتماسك العلاقات الاوروبية-الامريكة في إطار منظمةحلف شمال الأطلسي، الذي أثبت وجوده واستمراره من خلاله تكامل منظومة القيم الغربية مع المصالح المشتركة، بحيث كان التضامن الغربي في الأوقات الحرجة حاضرا، يتجاوز الخلافات البراغماتية أو على الأقل يؤجلها إلى حين.فكانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، ثم تعرض بعض العواصم الأوروبية إلى التفجيرات فيما بعد، بمثابة الدليل الواضح على التضامن الغربي والاطلسي عموما و الأورو-أمريكي تحديدا، في مواجهة ما يسمّونه بالإرهاب الذي لا يهدد فقط المصالح المادّية الاورو-أمريكية من المنظار الاور-وأمريكي، وإنما يهدد مكتسبات الحضارة الغربية من قيم الحرية واللبرالية والديمقراطية، التي لطالما عملت على إثبات وجودها طيلة عقود طويلة من الصراع الايديولوجي في فترة الحرب الباردة، والتي أضحت تشكل المرجعية الغربية السائرة في طريق الانتشار العالمي، والتي تحدّ شكل المصالح الغربية وتضبط اتجاه ينعها وسبل تقاسمها من خلال التعاون المشترك بالشكل الذي يحفظ تماسك العلاقات بين الاوروبيين والامريكيين[1].

ومن ثم فإن البنائية كمقاربة نظرية قد حاولت تقديم إسهاماتها من خلال التأكيد على دور القيم الهوياتية كأساس لادراك المصالح في العلاقات الدولية سيما العلاقات الامريكية على سبيل المثال، وكيفية تأثيرها في سلوكيات الدول المجموعات المختلفة، وكيفية إدراك هذه المجموعات والدول لهوياتها ومصالحها في ظل بيئة دولية فوضوية، رغم عدم استبعاد المنظور البنائي لمتغير القوة التي تبقى في نهاية الامر خادمة للمسائل الهوياتية كما هو الحال للحلف الاطلسي بالنسبة للهوية الغربية والاطلسية، بمعنى أن الجديد الذي جاءت به البنائية على المستوى الإبستمولوجي هو الجمع بين الجانب الصلب والجانب اللين من الظاهرة، أي الجمع بين القوة والثقافة وبين الهوية والمصلحة، فحسب البنائية لم تعد النظرة التقليدية الصلبة للظاهرة تسيطر، فلا وجود لمفهوم القوة بعيدا عن تأثيرات العامل الثقافي، كما لا يمكن تجاهل الصراع بين الهوية والمصلحة في تحديد وإدراك تصورات الدولة ومواقفها[2].

غير أنه اذا كان لا يمكن اهمال الافتراض القائل بأنه لا يمكن تجاهل الصراع بين الهوية والمصلحة، فإننا نكون هنا أمام مثال حي عن الولايات المتحدة وسلوكاتها الخارجية على الساحة العالمية،وتأثير قيمها الخاصة على هذه السلوكات .وعلى الرغم من ارتباط هذه الأخيرة بطريقة أو بأخرى بالهوية الاطلسية والقيم الهوياتية الغربية الحديثة المشار اليها سابقا، إلاّ أن عقيدة هذه الهوية في حدّ ذاتها مرتبطة بمحتوى "الأنا" الأمريكي،وربما هذا ما يفسر المعارضة الفرنسية لإصباغالولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم الامركة على مفهوم العولمة من منظار أمريكي فحسب وربّما تنبع من هنا مسألة التحفّظ الذي تّباه بعض الدّارسين بشأن وحدة الهوية الارور-اطلسية، حيث يرى هؤلاء، أنّ الولايا المتحدة تعاني من عقدة الهوية ومدى علاقاتها التاريخية بأرورربا، ولذ نجد أنها تحاول توظيف القوة بمختلف رموزها وخاصة العسكرية والتكنولوجية الفائقة خاصة في ظل الأحادية القطبية العالمية لصناعة هوية أمريكية مركزية قائمة على الحضارة المادية، وجعل نفسها المركز و أوروبا والعالم محيطها، وهذا ما يفسر إن -صح الاسناد- الجنوح "الهيمناتي" الأمريكي، الذي هو في نهاية الأمر إحدى الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المرتبطة بالمصالح الامريكية العالمية، لتعويض ما يمكن تسميته بالنقص الهوياتي الأمريكي الخاص وإيجاد السّند الهوياتي الديني والحضاري، وصرف حدود الغور التاريخي الأمريكي من الأسلاف الأوروبيين والرّقيق الإفريقي في نطاق هيمنتها العالمية، بحكم أن الولايات المتحدة وعلاقاتها التاريخية بأروبا، هي إمتداد أوروبي في الأساس ومستعمرة أوروبية وبريطانية

1-Abdennour Benantar, op,cit,p24.

2- ألكسندر، ويندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2006، ص 88.

تحديدا[1]، ولم يمض على إكتشافها خمسة قرون وأربع عشرة سنة من الآن (1498-2012)، على يد الرّحال الإيطالي" كريستوف كولمبوس" العالم 1498، ثم فيما بعد من قبل" أمريكوس فيسبوتشي" الذّي سميت باسمه.

ولذا، فإن القوة الأمريكية -من وجهة نظرنا- بمختلف رموزها، هي التي تشكّل عماد الزّعامة الأمريكية على العالم في ظل بيئة دولية فوضوية تفتقد إلى سلطة دولية تضبط سلوكيات الوحدات السياسية الدولية، جعلت من الدول الأخرى بعد الحرب الباردة إمّا تابعة أو متبوعة، يتحكم فيها عاملا القوة والمصلحة ويغذّيها مفهوم هوية الأقوى، الذي دوما يحاول تجسيد هويته على تابعيه. وهنا إذا سلّمنا أنه في هذا العالم ثمة عالم متقدّم وآخر متخلف، فإن المتقدّم يسعى لفرض هويته بما يخدم مصالحه على العالم المتخلف . وهنا مجال تفسير المقاربة الماركسية الجديدة .وبالمقابلإذا سلّمنا أن العالم الغربي المتقدم في حدّ ذاته يتفاوت من حيث القوة فإن الأقوىهو الذي يحاول فرض قيمه وهويته بما يخدم مصالحه على باقي الأطراف. وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية مركزا للعالم المتقدّم الرّأسمالي، بحكم تفوّقها المطلق على باقي القوى المتقدّمة الاخرى، كحلفائها الاوروبين الذين رغم قوّتهم الاقتصادية والتجارية العالمية، ما فتئووا يسعون للتحرّر من قيود الأنانية والتبعية السياسية –الأمنية الأمريكية رغم الجهود المبذولة حيال ذلك.

لكن رغم ذلك، يمكن القول بأن القيم الهوياتية المتشابهة بين الاوروبيين والامريكيين، التي لا يختلف الإثنان حول أهميتها بالنّسبة لمصالحها، وإن إختلفت هذه المصالح وسبل ادراكها على الساحة العالمية والإقليمية، إلاّ أنهما يجدان في فيها سندا قويا لتهذيب تلك الخلافات المصلحية بمجرّد استدعائها، ومن ثم الحفاظ على العلاقات التاريخية والاستراتيجية بينهما ولذا فالمقاربة البنائية فتحت لنا بابا اخر لفهم تماسك واستمرار العلاقات الارروبية الامريكية من مدخل القيم الهوياتية المشتركة الاورو-أطلسية، رغم توصيف البعض بتبعية الاتحاد الاوروبي للولايات المتحدة سياسيا-وأمنيا للولايات المتحدة وفي اطار الحلف الاطلسي واقعيا.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية -الأمريكية من منظور التبعية

يعتبر مصطلح التبعية من أهم المصطلحات المستخدمة ,العلوم السياسية وخاصةفيالعلاقات الدولية , فهي الكلمة المفتاحية التي انصهرت في مقاربة نظرية منذ تساعدنا على فهم وتحليلالعلاقات بين الدول سيما العلاقات الاروربية الامريكية سواء كان ذلك في المجال السياسي-الامني,الاقتصادي، أوالثقافي. فعلى الرغم من القوة الاقتصادية الاوروبية المضاهية والمنافسة للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية، إلا أن الاتحاد الاوروبي لايزال من الناحية السياسية والأمنية والعسكرية واقعيا يرزخ تحت نير التبعية للولايات المتحدة في ذات المجال، بدليل محدودية مواقفه السياسية الدولية وقصور تحركاته الامنية-العسكرية بدون الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، على الرغم من الجهود التي ما فتئ يبذلها الاتحاد لترجمة قوته الاقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية قادرة على تحقيق الاستقلالية السياسية-الامنية والعسكرية عن الارادة الامريكية والحلف الاطلسي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا، أو محاولات فرض نظام التعددية القطبية وتغير ميزان القوى الدولي الحالي، والتحرّر من قيود الهيمنة الامريكية المرتكزة على أسس القوة بمفهومها الشامل وخاصة القوة العسكرية والدّبلوماسة. وانطلاق من هذا الواقع، نحاول تقديم تفسير لحالة العلاقات الاوروبية الامريكية من منظار مقاربة "التبعية"، بمفهوم يتجاوز المفهوم الماركسي للتبعية، المتمثل في النظرية البنيوية للإمبريالية (Théorie Structurelle de l'impérialisme .

فإذا كان تيار المركز- المحيط كتيار فكري للمنظور النيوماركسي يلخّص العلاقات الدولية على أنها علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية المركز-المحيط الملازمة للنظام الرّأسمالي،وكما يعتقد مفكّرا العالم العربي سمير أمين وسعد زهران "أن وجود طرفان تنمويان مختلفان جدريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ يدعّم على تكريس الوضع القائم، في عالم به مركز يملك التكنولوجيا ورؤوس الاموال وكل

1- راسل، جاكوبي، نهاية اليوتوبيا، ترجمة فاروق عبد القادر، الكويت، مطابع الوطن، 2001، ص 159.

وسائل التطوّر، ومحيط يفتقر الى مثل هذه الامكانات والوسائل ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز، الذي بدوره يصدّرها الى المحيط في شكل مواد مصنّعة ونصف مصنّعة بأسعار لاهبة. أو بالتعبير الماركسي-اللينيني فإن المركز يستحوذ على بنية اقتصادية قوية مكّنته من السيطرة على دول المحيط -ليس فقط اقتصاديا، وانما أيضا سياسيا –التي تعاني من هشاشة وتشوه بنيته الإقتصادية التحتية التي -بطبيعة الحال- تنجر عنها أزمات سياسية فتكون أكثر عرضة إلى تحكّم المركز لقراراتها السياسية وتكون مرتهنة إقتصاديا له في كل الأحوال[1]. إلاّ أنّ النّرويجي "جون غالتينغ" كأبرز المفكرين غير الماركسيين المساهمين في هذا التيار، يدلي بآرائه بشأن تيار المركز- المحيط، عندما يصف العلاقة بين هذه الثنائية بالعلاقة الامبريالية لأنها قائمة في اعتقاده على الهيمنة والاستغلال، نتيجة لتناقض المصالح بينهما[2].

غير أننا في هذا الصّدد ومن خلال اسهامات غالتينغ، لا نركز على علاقة التّبعية بين المركز بمحيطه بقدر ما نركز على تبعية مركز محيط المركز الى المركز في محاولة لتفسير موضوعنا من مقترب التبعية، لأن غالتينغ لا يتحدّث على مركز واحد أو محيط واحد، وانّما على مراكز ومحيطات، مراكز على مستوى المركز والمحيط، ومحيطات على مستوى المركز والمحيط، في حين أنّ هناك علاقة واحدة بينهما هي علاقة سيطرة وتبعية [3] في نهاية المطاف خاضعة تلك السّيطرة والتبعية الى عامل القوة بمفهومها الشامل.

ويتخلى جون غالتينغ عن التحاليل الماركسية القائمة على مفهوم "التبعية" (وهي بالأساس تحاليل مدرسة التبعية) متمسكا برؤية "مركز-محيط" (Centre-périphérie) التي يسقطها على المستويين المحلي والدولي في الوقت ذاته. فحسب غالتونغ، "يتكون العالم من أمم (Nations) مركز وأمم محيط، وكل أمة لها من جهتها مركزها الخاص ومحيطها الخاص"[4]. إذن، حتى ما يعتبر مركزا بموجب تحاليل مدرسة التبعية هو في الواقع مقسم إلى مركز ومحيط، لأن دول المركز ليست كلها على المستوى نفسه من القوة.

هذه الرؤية لبنية العلاقات الدولية هي حاصل توسيع النموذج الماركسي للعلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي الذي قام به غالتينغ، فكما هناك مركز ومحيط على صعيد كل مجتمع وطني، أي هناك برجوازية وطنية وبروليتاريا وطنية، يوجد أيضا مركز عالمي ومحيط عالمي، أي اقتصاديات رأسمالية واقتصاديات غير رأسمالية.

بين المراكز والمحيطات، تنشأ علاقات تؤسس لإمبريالية بنيوية عندما "يشيد مركز أمة من المركز مركزا في أمة من المحيط بغرض تحقيق مصالحهما المشتركة" وعلى حساب مصالح محيطه الخاص. وفي الواقع الملموس، وفي إطار علاقة إمبريالية، نجد دائما أن مركز المركز يتحالف مع مركز المحيط لاستغلال محيط المركز ومحيط المحيط في الوقت ذاته.

وتتأسس نظرية "الإمبريالية البنيوية" لغالتينغ على مفهوم "العنف البنيوي"، وبالتالي فإن فهم الأولى لا يمكن أن يتأتى قبل فهم الأخير. ينشأ العنف البنيوي حسب غالتينغ بمجرد "أن يقع البشر تحت تأثير معين بطريقة تجعل إشباعهم الحالي، الجسمي والعقلي، أقل من إشباعهم الكامن"، بعبارة أخرى، كل تأثير ـ ولو لم يكن ماديـا ومباشرا ـ يؤدي إلى تقهقر الحالة الجسمية والعقلية للإنسان ويحول دون وصوله إلى الحالة التي يستحقها أو يطمح إليها هو عنف بنيوي، وإن هذا التعريف قاد غالتونغ إلى تعريف السلام كمرادف للعدالة الاجتماعية، وكمرادف للتوزيع المتساوي للسلطة والموارد داخل المجتمع، سواء حصل ذلك على الصعيد المحلي أو الدولي.

إنه لهذا المفهوم من العنف البنيوي بالتحديد تأخذنا النظرية البنيوية للإمبريالية عند غالتينغ: الإمبريالية ليست خطوة في مسار توحيد العالم السائر نحو مجتمع دون طبقات (وفق الطرح لينين وبوخارين)، ولا هي المرحلة العليا للرأسمالية التي لا تقوم إلا بتأخير

1- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 222.
2- المرجع نفسة، ص 222.
3- المرجع نفسه، ص 224.
4-Dario Batistella, Théories des relations internationales, , Paris, presses des sciences po, 02ème éd, 2006, p.238.

سقوطها النهائي، إنها (أي الإمبريالية) علاقة سيطرة بالوساطة يؤثر عبرها كيان جماعي على كيان آخر، سواء في مجال إنتاج السلع التي يسمح لهذا الأخير بإنتاجها؛ في مجال المؤسسات السياسية التي تسير نحو تبنيها؛ الحماية العسكرية التي يمكن أن يطمح إليها؛ أو المعلومات والقيم التي لها حق إستيرادها[1].

إن ما يميز علاقة كالعلاقة السابقة أنها قابلة لأن تحدث باستقلالية عن كل لجـوء مباشر للعنف العسكري والمسلح، فكما يوجد عنف بنيوي دون أن يكون هناك عنف مادي، شخصي، عمدي وجلي، توجد إمبريالية بنيوية (محترفة Professionel) ترتكز على العنف البنيوي بدلا من العنف المسلح الذي يعتبر سمة الإمبريالية الناقصة (Imparfaite)[2]بعبارة أكثر اختصارا ووضوحا: عندما تمارس الإمبريالية عبر العنف المسلح المباشر (كحالات الاستعمار في القرن العشرين) نكون بصدد إمبريالية ناقصة، وعندما تمارس الإمبريالية عبر عنف بنيوي، أي كامن وغير ظاهر، نكون بصدد إمبريالية بنيوية.

واضح إذن أنه لدى غالتينغ، يفقد مفهوم الإمبريالية كل دلالة ماركسية مباشرة كي يقترب من مفاهيم السيطرة،الهيمنة والقوة طالما أن الميزة الأساسية للنظرية البنيوية الإمبريالية هي ارتكازها على قدرة دولة (أي دولة) على إملاء توجه وسير دولة أخرى، بالارتكاز على العنف البنيوي بين مراكزها الخاصة، فحتى "التعاون التفضيلي" الذي تتأسس عليه الكثير من العلاقات الدولية الراهنة (بما فيها العلاقات الأوربية -الأمريكية) ليس إلا وجها من أوجه الإمبريالية بمفهومها الغالتونغي عندما يكون بين أطراف غير متكافئة في قوتها.

إن إسقاط النظرية السابقة على حالة العلاقات الأمريكية-الأوربية يقودنا إلى استنتاجين أساسيين: الاستنتاج الأوّل يوجد به مركز ومحيط في العلاقات الأوربية-الأمريكية حتى وإن كانت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تنتميان إلى المركز في إطار تقسيم عالمي للمركز ومحيط. وبالاعتماد على معيار القوة، يمكن الاستنتاج ببساطة أن الولايات المتحدة تقع في مركز المركز وأن أوربا تقع في محيط المركز. فيما يبدو الاستنتاج الثاني أن هناك علاقة إمبريالية بنيوية تمارس في إطار العلاقات الأمريكية-الأوربية يمكن التماسها من خلال التأثير الأمريكي على الأوربيين في مجال الأمن والدفاع أو حتى من خلال تقسيم الأدوار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على أوربا في العديد من القضايا الدّولية .

فبالنسبة للاستنتاج الأول، وإن كانت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تنتميان إلى المركز في إطار تقسيم عالمي للمركز ومحيط. وبالاعتماد على معيار القوة، يتجلّى ببساطة أن الولايات المتحدة تقع في مركز المركز وأن الإتحاد الاوروبي يقع في محيط المركز، بدليل يوافر مختلف عومل القوّة والقدرة الامريكية العالمية المؤثرة في الساحة الدولية والعلاقات الأوروبية-الأمريكة تحديدا ،وقد لعبت القوّة بمفهومها الشامل في العلاقات الأوروبية-الأمريكية دورا مهما في تحديد السقف الذي يذهب إليه الاتحاد في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من فرض توجهاته في العديد من القضايا السياسية والامنية وخاصّة الكبرى كما أثبته الوقائع ولا تزال، حيث اضطر في كثير من الأحيان للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام مع بعض التميز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية، خصوصا تحت قيادة خافيير سولانا، من جهة أخرى فإن الأوروبيين يعلنون أنهم يقومون بدور مكمل للدور الأمريكي في عملية السلام وعلى الأخص فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي، لكن الدور السياسي والأمني الأوروبي لا يزال محظورا من الناحية العملية بسبب التحفظ الأمريكي.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تعد الحليف الاستراتيجي الأول للاتحاد الأوروبي، إلاّ أن إعادة إحياء حلف الأطلسي وإعادة تكييفه مع حقائق ما بعد الحرب الباردة وخلق مهام جديدة له، واتجاههانحو توسيع نطاق الحلف وعضويته لكي يضم بلدان أوروبا الشرقية، بل وصياغة استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعي الأول وتعطي له الحق في التدخل في المناطق خارج نطاقه

1-Ibid, pp.239-240.
2-Idem, p240.

الإقليمي، بل وتتحدث عن عولمة الحلف، فقد أثبت الولايات المتحدة "كمركز" العالم في قدتها على جرّالاوروبيين "محيط مركز المركز" خلف إردتها السياسية والامنية .فخلال حقبة التسعينات وعلى الرغم من تنامي البعد الاقتصادي ودوره في العلاقات الدولية، والإتحاد الاوروبي رائد في هذا المجال، إلاّ أن مواقفه وتحرّكاته بدت /ولا تزال محدودة وقاصرة في المجال السياسي والامني –العسكري لاعتبارات داخلية متعددة، منها ما يتلعّق به ككيان يفتقد الى رؤية سياسية وامنية موحّدتين وكذا تعدد اتجاهات اقطابه الفاعلة داخله، فرنسا والمانيا ذات توجه استقلالي واسبانيا، ايطاليا وبريطانيا ذوات توجه أطلسي (أمريكي)، بالاضافة اهم اعتبار خارجي ويتمثل في افتقاد الاتحاد الاوروبي عدم التكافؤ الاوروبي-الامريكي من حيث القوة العسكرية والأمنية، فالاتحاد الاوروبي لا يمتلك القدرات العسكرية والسياسة مقارنة بالولايات المتحدة من الناحية الواقعية، التي أثبت نجاعتها في التأثير الأمريكي على المواقف السياسية للأروبيين قصورهم العسكري والأمني خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.كما كان خلال الحرب الباردة، على الرغم من جنوحهم نحو تحقيق سياسة خارجية ودفاعية موحّدتين بهدف التعامل مع قضاياهم الداخلية والإقليمية وحتى القضايا الدولية من منظور مستقل عن الإرادة الإمريكية والحلف الأطلسي[1].

وقد أثبت أزمات البلقان التي اندلعت منذ 1992 في البوسنة والهرسك وكسوفو تحديدا عدم قدرة الأوروبين لا استجابتهم السّياسية ولا قدراتهم العسكرية في مواجهة تلك التحدّيات والأزمات التي حدثت في المنطقة لولا تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي بقيادتها وفرض الأمن والإستقرار داخل أوروبا نفسها من خلال التدخل الأمريكي والأطلسي في البوسنة 1995، وإرغام الصّرب على توقيع اتفاق دايتون للسلام1995 برعاية امريكية، والتدخل الأمريكي والأطلسي من جديد في كوسوفو العام 1999 وتكرار نفس السناريو[2] .

وكذلك أثبت الاوروبيون عجزهم السياسي والأمني وانسياقهم خلف السياسات الأمريكية في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط كالتعامل والتفرّد الامريكي بعملية ادارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي منذ موتمر مدريد للسلام عام 1991، أو من خلال التحرّك العسكري الأمريكي الذي تجاوز الإرادة الاوروبية والعالمية ، وغزو العراق العام 2003 بذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل، فقد اثبث الأوروبيون مرّة أخرى تبعيتم لإرادة الولايات المتحدة، سواء من خلال تأييد أو مشاركة بعض الدول الاوروبية في عملية الغزو، بحكم ميولاتهم الاطلسية كبريطانيا، اسبانيا كدول مشاركة في الغزو وايطاليا، هولندا ودول أوروبا الشرقية كدول كانتى مؤيدة له، أو من خلال الدوّل المعارضة لعملية الغزو والتي اتضح فيما بعد أن معارضتها كانت سطحية كألمانيا وفرنسا التي انجرّت سواء مضطرّة، أو لحسابات براغماتية بالأساس مع الولايات المتحدة .ومن ثم فإن كل هذه الأحداث الدولية وو الوقائع الإقليمية -المشار أليها ا-أكدت مركزية الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للأروربيين وتبعيتهم لها سياسيا، أمنيا وعسكريا.[3]

أما فيما يتعلّق بالاستنتاج النظري الثاني بخصوص وجود علاقة إمبريالية بنيوية تمارس في إطار العلاقات - الأمريكيةالأوربية يمكن التماسها من خلال التأثير الأمريكي على الأوربيين في مجال الأمن والدفاع أو حتى من خلال تقسيم الأدوار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على أوربا في العديد من القضايا الدّولية والاقليمية .

فقد أظهرت العديد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولي والإقليمي- كما اشرنا- في خلال الاستنتاج الاول وكذا اختلافات في الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها / تابعيها/ الأوروبيين، علاقة الامبريالية تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية حلفاءها الأوروبين (المخالفين تحديدا للمنهج الأمريكي في التعامل مع الملف العراقي السابق كفرنسا وألمانيا) والمجتمع الدّولي دون الأخذ

1- السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتاب، 2001، ص106.

2- المرجع نفسه، ص 108.

3- خير الدين شمامة، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، الجزائر، دار قرطبة، 2009، ص 586.

بتوجهاتهم وآرائهم سيما خياراتهم، أو عند رفض معظم الدول الأوروبية سياسة الإحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق شاهدا على ذلك، حيث قاوما سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، كما اختلفوا مع واشنطن حول قضايا عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي قضايا دولية، ووقفت الولايات وحدها تقريبا سياسيا في مؤتمرات مثل البيئة، الحظر العالمي على الألغام الأرضية والانحباس الحراري، كذلك كانت الولايات المتحدة الوحيدة في الحلف الأطلسي التي صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك أصبحت اجتماعات مجموعة الثمانية في معظمها تنتهي دائما بعدم توافق في الآراء السياسية، كذلك من الناحية السياسية يستفز الخطاب الأمريكي شركائه الأوروبيين بتأكيده أن الهيمنة الأمريكية هي أمر حتمي بل وأخلاقي وهذه المواقف السياسية الأمريكية كلها تكشف إمبريالية الولايات المتحدة سياسيا لمحيطها من الأورويين إذا ما اعتبرنا أن العلاقة بينهما، هي علاقة تبعية محيط مركز المركز(اوروبا) إلى المركز(الولايات المتحدة)[1].

كما تجنب الاتحاد الأوروبي في عملية البناء طرح بعض القضايا التي قد تعرقل من مساره التكاملي، فلذلك اتبّع المنهج الوظيفي وأعطى أهمية للناحية الاقتصادية على السياسية، في هذه المرحلة لم يتخذ الاتحاد أية قرارات تهدف إلى إعطاء زخم كبير للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإلى إضفاء"هوية أوروبية" على السياسيات الدفاعية[2].

أما على المستوى العسكري والأمني ومن خلال تبلور بعض الخلافات حوله بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تتضح الإمبريالية الأمريكية تجاه حلفائه الاوروبيين حول قضيتين:

الأولى: هي اتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية.

الثانية: هي المشروع الأمريكي لبناء نظام قومي للدفاع ضد الصواريخ، فقد كشفت أحداث كوسوفو، عن إعتماد أوروبا العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان صدمة من الولايات المتّحدة ذاتها، بحيث طالبت الأوروبيين بأن يزيد من ميزانيتهم العسكرية ومن تحميلهم العبء العسكري، بمعنى أن الولايات المتحدة رغم ادّعائها بالدفاع عن اروربا فقد أثبتت أنها براغماتية التعامل رغم الهوية الأمنية التي تربطه بالأروربيين في إطار الحلف الاطلسي[3].

و يُعدّ الجانب العسكري المسألة الشائكة في هذه العلاقة وما يهم أثر هو مسألة التوفيق بين الاستقلالية العسكرية الأوروبية وبين حلف الأطلسي وهو المنظمة العسكرية التي تدمج أوروبا وما وراء الأطلسي، والتي -إضافة إلى ذلك -تشارك فيها ست دول أوروبية لا تنتمي إلى الاتحاد الذي يضم بدوره أربع دول ليست من أعضاء حلف الأطلسي. وقد طالبت صراحة واشنطن بأن يُصار إلى تفادي ثلاث مسائل مع حلف الأطلسي بكل دقة التي تضمن هيمنتها ولا تعيق مسارها. وأيضا تعين الولايات المتحة على تحقيق تلك الهيمنة بأيادي أوروبية مقابل تبادل أدوار وتقاسم مصالح مع حلفائها الأروربيين وهي:

الأولى: هي الفصل مع الاتحاد.

والثانية: هي ازدواجية البنى العملانية(العمالية).

والثالثة: التفريق في القرارات التي تؤثر على ضمان القارة لأمن الدول الست الأوروبية غير المنتمية إلى الاتحاد.

وللولايات المتحدة مطلب مزدوج من حلفائها الأوروبيين، فهي تمارس ضغطًا قويًا من أجل فرض زيادة الإنفاقات العسكرية الأوروبية،. فهي ترغب إذا بشكل مجمل في أن تكون هنالكقوات أوروبية رديفة لها أكثر قوة تحت مظلة الاطلسي.

1 - السيد أمين شلبي، مرجع سابق ص104

2 - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص283.

3 -نفس المرجع، ص107.

ولقد تم التصديق على قرارات الاتحاد الرئيسية، بعد الاتفاق عليها في قمة واشنطن في أفريل احتفالاً بالعيد الخمسين لتأسيس حلف الأطلسي، في القمتين الأوروبيتين اللتين انعقدتا في كولونيا (جويلية) ثم في هلسنكي (ديسمبر عام 1999). وقد تم تعيين مسؤول عن "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" الأوروبية، وأخذ اختيار هذا المسؤول بعداً رمزيًا إذ لم يكن سوى السيد خافيير سولانا، الذي كان قد أنهى مدة ولايته كأمين عام لحلف الأطلسي. وقد حدد الاتحاد لنفسه هدفًا هو أن يصبح في حدود العام 2003قادراً على نشر قوة من 60000 جندي في مهلة شهرين، تستطيع الاستمرار في مهمتها لمدة سنة على الأقل (وهذا ما يفترض مضاعفة هذا العدد مرة أو اثنتين من أجل تأمين دورات المناوبة). والهدف من إنشاء هذه القوة هو تنفيذ مهمات تكون بشكل دقيق من النوع الذي حدده مجلس اتحاد أوروبا الغربية في بطرسبورغ (ألمانيا) في العام 1992، مثل منع نشوب الحروب وفرض السلام وحفظه والمهمات الإنسانية. وهكذا سيكون في إمكان الاتحاد الأوروبي والذي سيحل بذلك مكان اتحاد أوروبا الغربية، التدخل في المناطق الواقعة في محيطه الخاص لتأمين حفظ النظام، على غرار ما تتشارك عليه الآن غالبية دوله الأعضاء في يوغوسلافيا السابقة، وذلك بدون مشاركة الولايات المتحدة مباشرة وهنا تخفيف للاعباء الامريكية باعطاء دور للاوروبين داخل قارتهم. وهذا ما يستجيب إلى رغبة هذه الأخيرة الخاصة بعدم النهوض بمهات من هذا النوع.

ومن جهة أخرى فإن قمة حلف الأطلسي التي انعقدت في براغ في نوفمبر عام 2002 قد زادت من توريط الاتحاد الأوروبي في القوات الأطلسية التي تشرف عليها واشنطن. فمن جهة قررت هذه القمة إنشاء قوة تدخل سريع تابعة لحلف الأطلسي، أوروبية بشكل أساسي تلعب دوراً رديفًا للقوات الأميركية في عمليات التدخل الخارجية وبدون تحديد مدى جغرافي لذلك،ومن جهة أخرى فإن عشراً على الأقل من الدول لاثنتي عشرة التي انضمت إلى الاتحاد ما بين العامين 2005 و2007 ستكون قد انضمت أيضًا إلى حلف الأطلسي مما سيزيد من التطابق بين الاتحاد الأوروبي وبين "العمود الفقري الأوروبي لحلف الأطلسي". وليس من شأن انضمام تركيا إلى الاتحاد إلا تعزيز هذه النزعة نفسها[1].

ومما سبق يمكن الإستنتاج بأن النظرية البنيوية للإمبريالية (Théorie Structurelle de l'impérialisme ."لغالتينغ" قد سخّرت لنا إطارا نظريا لتفسير العلاقات الأوروبية-الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصا في ظل تكريس الأحادية القطبية الأمريكية والهيمنة العالمية بالإعتماد على مختلف رموز قوّتها المتّعددة، وأهمها القوة العسكرية والتكنولوجية الفائقة التي لم تكن بحوزة الأروبيين حلفاءها التقليديين مقارنة بها وبقدراتها، الذين أصبحوا قوة إقتصادية يبحثون من خلالها عن الاستقلالية السياسية-الامنية عن الإرادة الامريكية والحلف الأطلسي .الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الى تكريس الأمر الواقع وهو تسخير القوة العسكرية في القضايا الدولية إذا لزم الامرلحماية مصالحها .ولكن هذا لا يعن أن الولايات المتحدة الامريكية تحارب حلفائها الاوروبيين على اعتبار أن الدول الديمقراطية لاتحارب بعضها البعض، وإنما تستخدم قوتها العسكرية وثقلها العسكري والسياسي في الحلف الأطلسي كوسيلة ضغط لتدعيم مواقفها السياسة في صراعها أحيانا حول المصالح.وهذا ما يؤكّد مركزية الولايات المتحدة في العالم الغربي وتبعية أروبا إلى مركزه الذي تحتل مركزه الولايات المتحدة على غرار مركزيتها في النظام العالمي عموما.ومن ثم فالعلاقات الأوروبية-الامريكية من هذا المنظور هي علاقات تبعية مبنية على عاملي المصلحة والقوة.

وكخلاصة لهذا المبحث يمكن القول المقاربة البنائية ومن خلال توظيف المدخل الهوياتي وخصوصا الهوية الامنية المرتكزة على الانسجام حول ضرورة مكافحة الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية كمصالح استرتيجية ايضا بالاضافة الى القيم الهوياتية المشتركة شكلت اساسا ومنطلقا جديدا بعد الحرب الباردة، لاستمرار تماسك العلاقات الاوروبية- الامريكية والحلف

1- أحمد الماهري، "هل الاتحاد الأوروبي فاعل ذو استقلالية؟سعياً إلى سياسة دفاعية موحدة"، نقلا عن موقع:(http://www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm)

الاطلسي كمؤسسة للتعاون اللبّرالي الأورو- أطلسي والذرع العسكري والامني للعالم الرّأسمالي بقيادة أمريكية ملحّة وحاجة أوروبية ضرورية تأكّدت خصوصا بعد احداث الحدي عشر من سبتمبر 2001، وتوحّد مدركات التهديد الأوروبية -الأمريكية تجاه المصالح والقيم الغربية ،وعلى الرغم من الخلافات البراغماتية أحيانا تستدعى تلك القيم الهوياتية المشتركة لتهذيبها وجعلها في اطار ضيق الحدود ومنخفض الأسقف .وبالمقابل لا يعن التوافق الهوياتي والمصلحي دوما وجود تساوي وتكافؤ بين الطرفين سواء من حيث القوة أو القدرة السياسية والامنية في التأثير في علاقاتها سواء اتجاه بعضها البعض، أو تجاه القضايا الدولية الكبرى والصغرى الدولية والإقليمية، خصوصا في ظل "جنون" العظمة الامريكي المهيمن على مركز محيط العالم الغربي والذي أدّى الى خلق محيط لهذا المركز تابع لارادتها المهيمنة على اساس القوة الإقليمية والدولية، التي جعلت من الاروربيين طالما أنهم بحاجة الى الولايات المتحدة، كما حاجة الولايات المتحدة الامريكية لهم أن يفاضلوا بين قبول الزّعامة الامريكية العالمية والتكيف معها والتعاون مع الولايات المتحدة استراتيجيا لوجود مقومات لهذا التعاون اهمها القيم الهوياتية الحضارية والامنية المشتركة، أو الجنوح نحو تحقيق الاستقلالية السياسية –و الامنية كما هو الحال في الاستقلالية الاقتصادية، وهذا الخيار أثبث فشله على الأقل ماضيا وراهنا وأساس نجاحه يبقى مرهون بتوافر القوة الشاملة التي بحوزة الولايات المتحدة ،أهمها الإنسجام السياسي في السلوك والقرار السياسي يصدر عن العاصمة بروكسل، وضرورة وجود قوة عسكرية تكنولوجية وجيش أوروبي موحّد على غرار الولايات المتحدة وغيرها،وهذه المقومات غير متاحة حاليا بالنسبة لاوروبا للتخلص من التبعية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة والتي يدركها الأوروبيون والأمريكيون جيدا على كل سواء. ومن ثم فإن العلاقات الاروبية الامريكة من منظوري البنائية وتبعية محيط مركز المركز الى المركز تحكمها التوافق الهوياتي والتبعية المبني على عاملي المصلحة المشتركة والقوة.

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن استنتاجه من خلال عرض المقاربات النظرية السّابقة، وعلى اختلاف نظرتها للعلاقات الدولية عموما والعلاقات الاوروبية-الامريكية خصوصا بعد الحرب الباردة، إلا أن كل مقاربة ساهمت بوجهة نظر معينة في محاولة تفسير وفهم العلاقات الدولية عموما والعلاقات الأوروبية-الأمريكية تحديدا، على اعتبار أن العلاقات بين الدول هي مزيج بين التعاون والصراع، وأن الاطراف الدولية تتصرف طبقا لما تمليه مصالحها الوطنية في تفاعلاتها مع باقي الوحدات السياسية الأخرى فقد ركز أصحاب الاتجاه الواقعي على فاعلية الدولة في النظام الدولي وأكدت الواقعية الكلاسيكية على أهمية متغير المصلحة الوطنية ودوره في العلاقات بين الدول إلى جانب دور القوة وميزان القوى، فيما ركزت الواقعية الجديدة على بنية النظام الدّولي وتأثيره على العلاقات الدولية وكيفية إدراك الدول لمصالحها في ظل الفوضوية المطلقة للنظام الدولي .في مقابل تركيز أصحاب الفكر اللبرالي التعددي والمؤسساتي على أهمية الدولة كفاعل الى جانب الفواعل فوق الدولاتية وأكّدوا على امكانية التعاون والاعتماد المتبادل بين الاطراف في النظام الدولي، وتحقيق المصالح في رغم فوضوية النظام الدولي النسبية ومنها التعاون في إطار المؤسّسات الدولية اللبرالية الغربية كمنظمة حلف شمال الأطلسي على سبيل المثال .في حين تركز البنائية على دور الافكار والقيم الهوياتية وأثرها في صنع الانسجام والتعاون داخل بنية النّظام الدولي، فيما تذهب التبعية الامبريالية الى ابراز عدم التكافؤ الذي يطبع النظام الدولي، وتوضيح علاقة التبعية بين المراكز والمحيطات وتأثير عامل الإمبريالية في إدراك المصالح للقوى الامبريالية حتى داخل الامبريالية الغربية ذاتها .لكن الامر الواضح من خلال اسهامات هذه المقاربات انها تركز اكثر على جانب المصلحة سواء من حيث سبل إدراكها والحصول عليها، أو من حيث تعزيزها والحفاظ عليها ما يوكّد ان العلاقات الدولية يحكمه اكثر جوانب ومتغيرات القوة والمصلحة المتلازمتين. وقد حاولنا اسقاط هذه المقاربات النظرية فيتبين أن العلاقات الاوروبية -الامريكية في عمومها تحكمها جوانب القوة والمصالح المتداخلة، القيم الهوياتية المشتركة وجانب من التبعية المبني على عاملي المصلحة المشتركة والقوة.

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الأورو-أمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: مرتكزات العلاقات الأورو-أمريكية خلال فترة الحرب الباردة

المبحث الثاني: العلاقات الأورو-أمريكية بعد الحرب الباردة: الثوابت والمتغيّرات

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الأورو-أمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تميزت العلاقات الاوروبية الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية نهاية الحرب الباردة بالتوافق والتكامل رغم بعض المسائل الخلافية، سواء تلك كانت موجودة خلال فترة الحرب الباردة او بعدها. الا انها لم ترق الى حد التأثير السلبي على العلاقات الاستراتيجية الاورو-أمريكية، المدفوعة بقوة الروابط التاريخية، والمزودة بالمصالح المتبادلة وانسجام القيم والهوية المشتركة كاللبرالية , الديمقراطية, وحقوق الانسان...كمقومات للحضارة الغربية الراسمالية .ففي خلال الحرب الباردة كان التحالف الاستراتيجي بينهما مبني على الدفاع والحفاظ على تلك المقومات الحضارية الغربية المشتركة من خطر التهديد السوفياتي، الخصم المحدد ايديولوجيا وجغرافيا، والتي كانت اقوى من الخلافات الفرنسية الامريكية السياسية الجانبية وقت الستينيات من القرن الماضي.اما بعد الحرب الباردة، واندثار التهديد السوفياتي(الشامل) السّابق، وبرو الولايات كقوة عالمية ساعية للهيمنة العالمية كقائدة للعالم الحر، لم يشفع للإتحاد الاوروبي كقوة اقتصادية فاعلة، الى ترجمة قوته الاقتصادية الى قوة سياسية-امنية مستقلة عن الارادة الامريكية وحلف شمال الاطلسي، قادرة على التعاطي مع القضايا العالمية والاقليمية السّاخنة المتعدّدة مقارنة بالولايات المتحدة ، أبرزها فشله في حل القضيتين البوسنية والكوسوفية السابقين سياسيا وأمنيا، وإيجاد حل للصراع العربي/الفلسطيني الاسرائيلي.فضلا عن محاولاتهلمجابهة التهديدات الامنية الجديدة المستفحلة كالارهاب، ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، الهجرة السرّية وما إلى ذلك، على الرغم من حذوه خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الى اختبار قدراته السياسية—الامنية للإستجابة لتلك المخاطروالتهديدات المتنامية خاصة منذ مطلع القرن الحالي وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبلوغ أدوار بشأن ذلك .فاضطرّ من جديد الى قبول الزعامة الامريكية سياسيا، والحلف الأطلسي أمنيا وعسكريا، واستدعيت مسائل الهوية الأمنية والقيم الثقافية والحضارية الغربية المشتركة لتحديد الاهداف المشتركة، وتقاسم المصالح المكتسبة، ولعب دور توفيقي، كلما شبت خلافات مصلحية بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، والإبقاء عليها تحت سقف منخفض، للحفاظ على استمرار وتماسك علاقتهما الاستراتيجية والتاريخية المتميّزة.

المبحث الأول: مرتكزات العلاقات الأوروبية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة

ارتكزت العلاقات الأوربية-الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة على منطلقات البعد التاريخي، الذي يربط علاقات أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة وجود روابط تاريخية، ثقافية، وقيم ليبرالية مشتركة لا تقف عند حدود الحرب العالمية الثانية، ومصالح متبادلة دعمت التعاون الثنائي فيما بينها، الذي توج بتحقيق تقارب سياسي وتعاون اقتصادي وتحالف أمني- عسكري خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلا عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إعانة أوروبا سياسيا، اقتصاديا، وأمنياوعسكريا على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحالف ضدّ الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السّوفياتي، طالما أن العالم انقسم إلى كتلتين شرقية وأخرى غربية، وتنامي حدة الصراع فيما بينها،ما جعل الولايات المتحدة تأخذ زمام التحالف وقيادة العالم الغربي وحماية أمن أوروبا المنهكة جرّاء الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الأوروبية-الأمريكية

يشكل البعد التاريخي في العلاقات الأوروبية الأمريكية بعدا مهمّا، بما يحتويه من روابط اقتصادية، سكانية وثقافية ودينية وسياسية، توطّدت مع مرور التاريخ،وهذا ما يؤكّد متانة قوة الروابط التي تجمع الطرفين الأوروبي والأمريكي، والتي تجسّدت جذورها خلال مراحل سابقة من الحرب العالمية الأولى، أين تميّزت بنوع من الصدمة البراغماتية في نفس الوقت من خلال الخلافات مع بريطانيا حول أحقيّة هذه الأخيرة في الملاحة في بعض الممرّات المائية، والمواقف المعادية للطموحات التوسّعية الألمانية، إضافة إلى الحرب ضد إسبانيا والتي أطلق عليها اسم "الحرب الصغيرة " little war " سنة1898 [1]. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك التأثير في النّظام الدولي، وفي التوازن القائم بين مختلف القوى الأوروبية، حيث شاركت في مؤتمر "الجزيرة " سنة 1906، لتسوية الأزمة المغربية الأولى بين ألمانيا وفرنسا، حيث سمحت وساطة "تيودور روزفلت" T.Roossevelt بالتوصل إلى اتفاق يخدم الفرنسيين لخشيتهمنالإمبريالية والسيطرة الألمانية، واعتقد أنها قادرة على الإخلال بالتوازن الأوروبي،وهو بالتأكيد ما قد يهدد المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية في أروبا،وقد كانت هذه المواقف تتناسب مع بعض الأفكار التي بدأت تنتشر لدى بعض صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتقد الرئيس تيودور روزفلت T.Roossevelt أن السياسة الأمريكية اتجهت نحو الشمولية، ولذلك أصبح الأمريكيون معنيين بالقضايا العالمية، أما فرانكلين روزفلتF.Roosevelt، فقد ذهب في 1935/12/03 إلى أنه يجب على الولايات المتحدة استخدام نفوذها من أجل توفير السّلم والأمن في العالم، والقضاء على أسباب اللجّوء الى استخدام القوة[2].

وقد تخلّل الفترة الزمنية ما بين الرئيس تيودور روزفلت T.Roosevelt (1901-1909) والرئيس فرانكلين روزفلت F.Roosevelt (1933-1945) عدّة أحداث كبرى منها الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث أدت اعتبارات وظروف الحرب العالمية الأولى إلى دخول الولايات المتحدة الحربإلى جانب دول الوفاق المشكلة كل من: بريطانيا، فرنسا، روسيا، إيطاليا، وذلك بتاريخ 06 أفريل 1917 بهدف إعادة التأثير في ميزان القوى لصالح دول الوفاق من جهة وبهدف ما يخدم مصالحها من جهة أخرى، ضد دول الوسط المشكلة كل من ألمانيا والإمبراطورية النمساوية، المجرية، بلغاريا وغيرها، ومن ثم خروجها من سياسة العزلة ولو بصفة مؤقتة.

---

1 -Annie Zwang, Les Etats-Unis et le monde ;rapport de puissance,Paris. edition Ellipses ,2000,p33

2Yves Henrie Nauaillhat,Les etas unis et le monde au 20 emme siecle,Paris ,édition Armande Colin,2000,p151

غيرأنَّ عدم دخولها إلى الحرب في السَّنوات الأولى عند اندلاعها نابع من موقفها تجاه الحرب القاضي بتبني سياسة الحياد الإيجابي الذي يتضمَّن عدَّة أسباب متشابكة، كانت وراء ذلك الموقف عدّة أسباب اقتصادية، سياسية وأخرى تصبّ في خانة التفوّق والهيمنة هي[1]:

أ- الأسباب الاقتصادية: فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة تعاني من ضيق اقتصادي بين عامي 1913 و1914 نتيجة التنافس على الأسواق مع الدول الأوروبية الأخرى وما أدّته سيّاسة الدولار من ردود أفعال سلبية تجاه الاستثمارات الأمريكية من جهة، وحصول صراعات بين أرباب العمل والعمّال والتي كانت بالأساس ناتجة عن عدم وجود فرص للازدهار الاقتصادي المرتبط بالحاجة إلى التوسّع الاقتصادي الخارجي، والحاجة إلى أسواق خارجية من جهة ثانية. لذلك اعتقدت الأوساط الحاكمة إمكانية استغلال هذه الفرصة لتطوير البلاد صناعيا وتجاريا على حساب الأسواق التجارية، وبوسائل تمهّد لها طريق السيطرة على اقتصاديات العالم. وقد أصابت الإدارة الأمريكية في مااعتقدته، حينما استغلت ظروف الحرب خاصة حاجة الدول المتحاربة الملحة للسلاح والسلع إلى الحد الأقصى الممكن، فلم تمانع بالإتجار على نطاق أوسع بأحدث الأسلحة الفتاكة مع المتقاتلين.وإذا جاءت لوحة تجارتها الخارجيةفي صالح الحلفاء أكثر من دول الوسط، فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى وبالأساس إلى سيطرة الأسطول البريطاني المحكم على البحار التي كانت تشكل حلقة وصل التبادل الوحيدة مع أمريكا آنذاك.وهكذا فتحت أوروبا أبوابها أمام المنتجات الأمريكية بعد أن حولت جميع الدول الرأسمالية الأخرى تقريبا مصانعها إلى الإنتاج الحربي، مما أدى إلى تضاعف الإنتاج الصناعي الأمريكي بوتيرة مذهلة، وبدأت المصانع الأمريكية تنتج بطاقاتها القصوى بعد أن كانت تنتج حتى بداية الحرب في حدود نصف طاقتها الإجمالية تقريبا، وتحولت الو.م.أ في الوقت نفسه إلى المصدر الرئيسي لتمويل عدد كبير من الدول المتحاربة بالقروض بعد أن كانت هي نفسها تلجئ قبل الحرب إلى الديون الأجنبية وكان من الطبيعي أن تحقق الاحتكارات الأمريكية في ظل هذه الظروف أرباحا وصلت حد الخيال وسنتطرق إلى تفاصيلها فيما بعد[2].

ب- الأسباب السّياسية: كانت إحدى تقاليد الدبلوماسية الأمريكية تقضي بعدم التدخل في الشؤون الدولية في المناطق البعيدة، وهذا ما عرف بسياسة العزلة الأمريكية التي بدأت منذ عهد جورج واشنطن G.washington، وظلت الحكومات الأمريكيةالمتعاقبة تسير عليها، بعد ذلك تم ترسيخها بمبدأ مونروMonerau's principle، الذي حاول إقامة حاجز سياسي بينها وبين أوروبا، لذلك، فمنجهة، عندما نشبت الحرب العالمية لم تكن الولايات المتَّحدة أية تحالفات سياسية أو عسكرية تستوجب مشاركتها في الحرب، ولم تكن لديها مصالح مباشرة يمكن أن تهددها الحرب. ومنجهة ثانية كانت الإدارة الأمريكية ترى أنه من مصلحتها أن يذب الوهن عسكريا واقتصاديا في كيانات الأنظمة الأوروبية، التي كان بإمكانها الوقوف أمام التوسّع الأمريكي السياسي والاقتصادي. وانطلاقا من الأسباب السّياسية نفسها كانت حكومة ولسون« W Wilsson". ضد الانتصار الكامل لأي من الجانبين المتحاربين، وظلت تعمل في هذا الاتِجاه حتى أشهر قليلة قبل دخولها الحربوفي مرحلة معينة خاصة بعد أن حقّقت ألمانيا بعض الانتصارات الكبيرة حاول الرئيس "ولسن" wilsson أن يقوم بدور الوسيط لإقرار السلم بين الطرفين، والذي أطلق عليه الاسم المعبّر عن واقعة "سلم بدون انتصار peace without victory"، وقد كانت التَّرجمة الواقعية لهذا الشِّعار خروج أقوى دول أوروبا من الحرب منهكة، ضعيفة ومستسلمة عمليا للدَّولة الرأسمالية الأقوى، التي حققت مكاسب ضخمة للغاية جرّاء موقفها المحايد، وبالطّبع لم يكن على ساسة "مجريين"

---

1 -Steeven allen,Americans in the Great War, 1914–1920 .in;(http://college.cengage.com/history/us/norton/people_nation/7e/students/studyguide/norton_sgvol2_ch23.pdf)
2ibid

من أمثال "كليمنصو، ولويد جورج" إدراك هذه السياسة بسهولة فجاء ردَّهم على لسان الأخير، بأن بلدانهم سوف تستمر في الحرب بجميع طاقاتها إلى أن تحقق سِلْمًا حقيقياً[1].

ج- الهيمنة على نصف الكرة الأرضية:منذ وقت مبكّر ظهر ضغط الرأسمالية الأمريكية لتحقق مصالحها في نصف الكرة الغربي، ولكن هذه الرّأسمالية كانت تعاني من منافسة القوى الدولية الأخرى، ولذلك كان اندلاع الحرب العالمية الأولى فرصة لتعزيز النُّفوذ الأمريكي الاقتصادي والسياسي فيها مستغلة انشغال القوى الأوروبية بالحرب من جهة، ومحاولة تكوين علاقات اقتصادية وسياسية موحَّدة لدول المنطقة لقطع الطريق أمام القوى الأوروبية للعودة إليها بعد انتهاء الحرب من جهة أخرى،ولم يكن ذلك يعني أن السّياسة المتبّعة في هذه المنطقة بعد اندلاع الحرب كانت منفصلة عمّا سبق، إذ استمرت الولايات المتحدة في التميز بين الجوار الجغرافي لها والمناطق البعيدة عنها،فكانت تستخدم سياسة الضم والهيمنة في الجِوار في الوقت الّذي تستخدم فيه سياسة التغلغل الاقتصادي، أو كما تعرف بسياسة الباب المفتوح Open Door Policy في المناطق البعيدة عنها. وقد تدرَّجت هذه السياسة طبقا لتطوُّر الواقع الدولي ودرجة انشغال الدول الأوروبية بالحرب[2].

د - التعـدُّد: اِتَّسم المجتمع الأمريكي بكونه خليطا من أجناس مختلفة، وهو ماانعكس في تعدّد ثقافته وتوجهاته، لذلك كان على الإدارة الأمريكية أن تأخذ بمبدأ الحياد، وعدم استشارة أي فئة، لأن ذلك قد يؤدي إلى خلق تكتُّلات قوية ضدالحكم إذا ما انحازت الإدارة الأمريكية لهذا الطرف أو ذاك.

فكل هذه الأسباب مجتمعة جعلت من حكومة الرّئيسولسونwilsson تقف على الحياد بالأسلوب الذي كان من شأنه تحقيق الأغراض الحقيقية للأسباب المذكورة،إلاّ أنّ الإدارة الأمريكية وبالرغم من كل ذلك، وبشكل مفاجئ غيرت موقفها من الحرب وأصبحت طرفا مباشرا فيها إثر إعلانها الحرب على ألمانيا في 02 أفريل 1917.

وبعد عرضنا لهذه الأسباب التي وقفت وراء الحياد الإيجابي للولايات المتحدة وموقفها من الحرب العالمية الأولى، تجدر الإشارة إلى أن تلك الأسباب السّابقة الذّكر تلاشت مع إعلان الإدارة الأمريكية بدخول الحرب إلى جانب الحلفاء بأسباب وأهداف جديدة تخدم المصالح الأمريكية بطبيعة الحال،فإلى جانب إعادة ميزان القوى لصالح دول الوفاق، تتلخَّص باقي الأسباب والأهداف فيما يلي[3]:

1- تشبث ألمانيا وعزمها على القيام بحرب الغوّاصات إلى أبعد حد، مِمَّا أدّى إلى إغراق الباخرة الإنجليزية "لوزيتانيا" في 07 ماي 1915 وكان على متنها 118 راكبا أمريكيا، فاحتجّت الولايات المتحدة، وتصريحها في حالة تجدّد هذا العمل فستعتبره عملا غير ودي فعدلت ألمانيا عن حرب الغواصات.

2- معاودة ألمانيا ضرب واستهداف الغواصات مما اضطر ببريطانيا التي تعاني من نقص في المواد الأولية وأزمة غذائية خانقة، وقد هدفت ألمانيا بذلك إلى استسلام بريطانيا.

3- تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وألمانيا بسبب خرق ألمانيا لوعودها عام 1915 مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1917.

4- إعلان الولايات المتحدة على لسان الرئيس "ولسن" في 12 مارس 1917 تسليح البواخر الأمريكية بغية الدفاع عن نفسها في حالة أية مواجهة.

1Annie Zwan,op, cit ,p166.
2Ibid , p167
3Yves Henrie Nauaillha,.op, cit,p.23

5- قيام الغواصات الألمانية بإغراق الباخرة التجارية "فيجيلانتيا". الامرالذي أدى بالكونغرس إلى التصويت على قرار دخول الولايات المتحدة الحرب في 02 أفريل 1917 الى جانب دول الوفاق.

6- تحريض ألمانيا المكسيك على دخول الحرب ضد الولايات المتحدة مقابل استرجاع الأراضي التي سلبتها الولايات المتحدة منها العام 1848(كاليفورنيا، المكسيك الجديدة). وقد تم كشف النوايا الألمانية من خلال برقية "تسومان".

7- مساعي دول الوفاق في استدراج الولايات المتحدة إلى الحرف بهدف تغيير موازين القوى لصالحها.

وكان من نتائج دخول الولايات المتحدة الحرب تحقيق الأهداف التالية :

1- انتقال موازين القوى بسرعة لصالح دول الوفاق على حساب دول المحور ألمانيا وحلفائها.

2- تقوية الحصار على ألمانيا اقتصاديا بتجنيد أكثر الدول المحايدة.

3- إجبارهاللدول المحايدة كالنّرويج والسُّويْد وهولندا على الملاحة رغم حرب الغواصات لنقل البضائع إليهم وإلى دول الوفاق.

4- دفع دخول الولايات المتحدة الحرب قسما من دول أمريكا الجنوبية لمساندة موقف وتدخل الولايات المتحدة الامريكية في الحرب كالبرازيل، الأرغواي، البيرو وجمهوريات أمريكا الوسطى.

5- استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب ماليا واقتصاديا.

والجدير بالذِّكر، أنه بفعل الدور الأمريكي في الحرب كان الحسم لدول الوفاق من خلال تغير موازين القوى، وإبطال حرب الغواصات التي كانت تعول عليها ألمانيا كثيرا، وإحكام الحصار المفروض من قبل الحلفاء وزيادة المعونة الاقتصادية. كما دفعت الولايات المتحدة الأمريكية أعداد كبيرة من جنودها في الحرب قدر بحوالي 1.750.000 جندي أمريكي، هذا العدد الضخم هو الذي جعل الوضع يتغير لصالح الحلفاء، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب القوات الفرنسية والبريطانية سلسلة من الهجمات العسكرية الناجحة انتهت بجعل الحكومة الألمانية تدرك صعوبة الانتصار بل واستحالته،مما جعلها تطلب في شهرأكتوبر من نفس السنة من الرئيس الأمريكي "ولسون" wilsson إجراء مفاوضات للصلح على أساس بنوده الأربعة عشر، وفي 11 نوفمبر توقف القتال ووقعت اتفاقية الهدنة وانتهاء الحرب[1].

بانتهاء الحرب وانتصار دول الوفاق بسبب الدّعم الأمريكي العسكري والسياسي والاقتصادي لهاتأكّد قوّة الاختراق الأمريكي لأوروبا، حيث سُجِّل تقارب أمريكي- فرنسي- بريطاني من خلال موقف وزير خارجية بريطانيا عندما طرح فكرة إنشاء هيئة دولية ترعى الأمن والسِّلم في العالم. هذه الفكرة تبناها بشكل كبير الرئيس الأمريكي "وودرو ولسون"wilsson .الذي أراد أن يرى معاهدة فرساي تتضمّن نصا يدعو إلى إنشاء تلك المؤسسة الأممية، وقد تمّ بالفعل إدراج نص التأسيس في 25 جانفي 1919 من الجزء الأول من المعاهدة، غير أن الكونغرس الأمريكي رفض التصديق على ميثاق العصبة الأممية بسبب النظام التأسيسي للعصبة، الذي عكس محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى الاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى، وبالتالي عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة من جديد، ومن دون التدخل في الشُّؤون الدولية عامّة والأوروبية خاصّةتاركة أوروبا تتخبّط في براثن الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة الأزمة الاقتصادية عام 1929 وتأثيراتها وتداعياتها على أوروبا والعالم، التي لم تستعد بعد عافيتها السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية جرّاء الحرب التي عانت من ويلاتها، في الوقت انشغل فيه الأمريكيون بناء قدراتهم الوطنية[2].

وباندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروباالمنهكة بأعقد المسائل السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، لازالت الولايات المتحدة الأمريكية في عزلتها، ولم تدخل في الحرب إلى جانب الحلفاء إلا بعد الهجوم الياباني على قاعدة "بيرل هاربر" الأمريكية في

1Ibid , p.24

2- الموسوعة الحرة، موقف الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى. تاريخ زيارة الموقع.12.06.2011 (http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8)

1941/12/07، مثلما حصل في الحرب العالمية الأولى عند الهجوم الألماني على الغوّاصات والبواخر البريطانية والأمريكية عام 1915[1]، وبدخولها إلى خوض غمار الحرب ودعم الحلفاء تغيّر ميزان القوى لصالحهم، ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المدعّم الأساسي الاقتصادي والحربي لبريطانيا وناصراتها في حربهم ضدّ الألمان وحلفائهم، وبعد القوة التّدميرية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان المتمثّلة في القاء القنبلة النّووية على مدينتي "ناكازاكي وهيروشيما " اليابانيتين في أوت 1945، بهدف ردع اليابان الذي كان يخطّط لشن الحرب جنوب شرق آسيا ضد قوات بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وضعت الحرب أوزارها وتغيرت موازين القوى الدولي، وأفول النّسق الدولي الأوروبي، الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية، وخروج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد الحرب كقوتين عظيمين، ومن ثمَّ برز نظام الثنائية القطبية، واحتدم الصراع الإيديولوجي والعسكري والسياسي بين القطب الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي والقطب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، التي ظلت طيلة فترة الحرب الباردة إلى جانب دول أوروبا الغربية حلفائها التقليديين.فضلا عن الدّور الذي لعبته على جميع الأصعدة من أجل صدّ المد الشيوعي، ومنع التهديد العسكري السوفياتي من ناحية، ومن اجل إحكام السّيطرة على اكبر مناطق النفوذ في العالم في إطار تنافسها الحاد مع الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى.

فكان تأسيس العلاقات أورو-أطلسية الجديدة يقوم على منظومةالقيم الغربية المشتركة والمصالح المتبادلة، رغم ما تخللته من تنافس خصوصا على الصعيد الاقتصادي بعد نهاية الحرب الباردة اثربروز المتغيرين الاقتصادي والثقافي كإحدى معالم عالم ما بعد الحرب الباردة.

ويمكن القول أن العلاقات التاريخية الأوروبية والأمريكية وما تتضمنه من روابط ومصالح اقتصادية، وامتدادت ثقافية وحضارية وسياسية. لعبت دور أساسي ومنطلق هام لتغيير طبيعة العلاقات الأمريكية خاصة بعد خروج الولايات المتحدة من سياسة العزلة بعد الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبته في الدفاع عن أوروبا ودعمها للتكامل الأوروبي وتحالفها في إطار حلف شمال الاطلسيالذي مثل /يمثل الذرع العسكري للعالم الرأسمالي الغربي خلال وبعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: الدّور الأمريكي في عملية التكامل الأوروبي:

يُعدُّ الاتحاد الأوروبي نِتاج عملية اندماج وتكامل ما زالت في أوجّ نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى غايتها النهائية بعد، والمتمثلة في تحقيق الوحدة السياسية الشّاملة والكفاية والهوية الأمنية الموحدتين، رغم قطع أشواط كبيرة من عملية التّكامل الاقتصادي وصولاً إلى تأسيس الاتّحاد الأوروبي في "ماستريخت" 1992 كقطب وفاعل دولي يهدف على تبنّي سياسة خارجية وهوية أمنية مشتركتين بين أعضائه مستقلّة عن حلف شمال الاطلسي، والبحث عن أدوار اقتصادية، سياسية وأمنية إلى جانب القوى الكبرى في السّاحة الدولية، وخاصة الولايات المتحدةالامريكية[2].لكن ومع كلّ عملية توسّع جديدة أو تطوّر يلحق به، تُثار التّساؤلات حول طبيعة العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي من جانب، والولايات المتحدةمن جانب آخر، وإلى أيّ مدى يؤثّر ذلك التطوّر والتوسّع على علاقة الإتّحاد بالولايات المتحدة؟وهل من دور تاريخي الولايات المتحدةفي عملية التكامل التي شهدتها أوروبا طوال فترة الحرب البادرة؟

ففي حقيقة الأمر أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والدّمار الذي لحق بمعظم الدول الأوروبية، وما ترتّب عنه من تراجع لدور هذه الدول على السّاحة الإقليمية والدولية لانشغالها العميق في إصلاح ما دمّرته الحرب، وهنا أدركت الدول الأوروبية أنه من الصُعوبة بمكان أن تعتمد على ذاتها في إعادة البناء والحفاظ على أمنها، وهو ما دفع هذه الدول ولأوّل مرّة في تاريخها بالاعتماد على قوة خارجية قصد المساعدة الاقتصادية والدّفاع عنها واستكمال المنظومة الأمنية، وقد ساعدها في ذلك طبيعة النظام الدولي الذي كان سائدا بعد نهاية

1- نفس المرجع

2- نجوان عبد المعبود، "تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوروبي؛ ملاحظات أولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، جوان 2003 ص 9.

الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت الدول الأوروبية بأنّ تحقيق أمنها أصبح جزءا لا يتجزّأ من أمن أحد القطبين في الثنائية القطبية التي كانت سائدة طيلة فترة الحرب الباردة.[1] حيث سعى كل طرف منها إلى تشكيل أحلاف مع دول أخرى، وهنا انقسمت الدول الأوروبية إلى فريقين: الفريق الأول يشمل دول أوروبا الشرقية التي تحالفت مع الاتحاد السوفياتي (سابقا)، والفريق الثاني يضم دول أوروبا الغربية والتي تحالفت مع الولايات المتحدة، حيث رأت هذه الأخيرة أن ترك دول أوروبا الغربية الاعتماد على نفسها في إعادة البناء يشكل خطرا كبيرا، لأنه قد يؤدّي في النّهاية إلى سقوطها في براثن الشيوعية[2].

ولذلك سعت الولايات المتحدةالامريكية إلى تقديم يد الدّعم والعون لهذه الدول، والتّعاون معها لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي مستخدمة في ذلك آلتين رئيستين: تتعلق الأولى بمبدأ ترومان، إضافة إلى مشروع مارشال 1947 .هذا الاخيرتضمن سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والعسكرية لإعادة إعمار دول أوروبا الغربية. فيما تتعلق الآلية الثانية بالمظلة الأمنية الأمريكية التي ألقت الولايات المتحدة بظلالها في إطار حلف شمال الاطلسي لحماية دول أوروبا الغربية من أي تهديد سوفياتي محتمل. وعلى كل سوف نتعرض إلى الآليتين سابقتي الذكر بشيء من التفصيل والإيضاح لابراز دور الولايات المتحدةالاقتصادي والسياسي والعسكري في دعم أوروبا الغربية. فضلا عن دورها في عملية التكامل الأوروبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبدايات النصف الثاني من القرن الماضي.

أولا: مبدأ ترومان ومشروع مارشال 1947

يُعد كل من مبدأ ترومان 1947، ومشروع مارشال 1947، إحدى النّماذج العملية التي جسّدت خروج الولايات المتحدة من سياسة العزلة وتطليقها لها وبشكل نهائي لهذه السياسة، ومشاركتها ومحاكاتها للأحداث الدولية بشكل مباشر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتجلى ذلك من خلال مبدأ ترومان ومشروع مارشال.[3]

أ. مبدأ ترومان:بعد تلقي وزارة الخارجية الأمريكية المذكّرة البريطانية بشأن اليونان وتركيا في 21 فبراير 1947، حتى عكف المسؤولون الأمريكيون على مناقشة الأوضاع المتردّية في هاتين الدولتين، والبحث عن الإجراءات الكفيلة لمساعدتهما على الوقوف في وجه المدّ الشيوعي.وفي 26 فبراير من عام 1947 اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي برئاسة "هاري ترومان" لبحث الاوضاع بشأنهما، وقد انتهى الاجتماع باتّفاق بقضي بإقناع الكونغرس –فورا وقتداك- بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان.بيد أنّ أولئك المجتمعون أعربوا عن خشيتهم من أن يرفض الكونغرس تقديم مثل هذه المساعدات، وذلك أن مزاج العزلة كان ما يزال يغلب على طباع الأمريكيين، سيما وأنّهم لم يدركوا بعد الأوضاع الدولية المستجدّة التي تمخضت عنها الحرب، والتي تمثلت في تعاظم خطر المد الشيوعي.من هنا اتّفق أعضاء مجلس الأمن القومي على ضرورة عقد لقاء تمهيدي مع قادة الكونغرس لشرح الأوضاع الدولية المستجدة بهم، وإقناعهم بمساندة طلب الإدارة الأمريكية لتقديم المساعدات لكل من تركيا واليونان[4]، وبعد جهود حثيثة قام بها الرئيس"هاري ترومان" بإقناع الكونغرس بضرورة الإسراع في تطبيق مبدئه بالتّركيز على شرح الأوضاع الدولية الجديدة بعد الحرب، واستطاع إقناع الكونغرس أبن انتصار الشيوعيين في تركيا أو اليونان أو إيران أو أي منطقة من منطقة البحر المتوسّط، أو الشرق الأدنى، قد يقود سريعا إلى انهيار الحكومات الدّيمقراطية في أوروبا، وهذا دون شك سيجعل الأمن الأمريكي في خطر محدق به.وكذلك، فإن تقديم

1- المرجع نفسه، ص 10

2John Lewis ,Gaddis ,The united states the Origins of the cold war,1941-1947 , New york ,Colummbia university press,1972,p348

3 - ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق الذكر، ص33

4 -John Lewis, Gaddis,op ,cit,p 387.

تلكالمساعدات الامريكية إلى تركيا واليونان[1] تعتبر بمثابة محاولة امريكية واقعية وفعالة ومحاولة لحماية أمن الولايات المتحدة عن طريق تدعيم قدرة الشعوب الحرّة على مقاومة العدوان والتخريب الشيوعيين[2] -بتعبير هاري ترومان.

وسرعان ما أعلن الكونغرس بما فيه مجلس الشيوخ عن تأييده للمشروع الذي تقدم به الرئيس.فقد كانت الخطوة التالية من جانب الإدارة الأمريكية هي السّعي إلى تنوير الرأي العام الأمريكي بحقيقة الأوضاع الجديدة في عالم ما بعد الحرب، وإقناعه وحتمية مبدأ ترومان لعيد التعامل مع تلك الأوضاع، حيث اجتمع كبار الإعلاميين في الإدارة الأمريكية في 27 فبراير 1947 حيث قاموا بوضع سياسة إعلامية جديدة للولايات المتحدة استهدفت ما يلي :

- تكوين رأي عام متفهم لحقائق الوضع الدولي الجديد، والمشكلات النّاجمة عنه في كل من تركيا واليونان.
- توجيه الرأي العام الأمريكي إلى الحقيقة الهامة المتمثلة في الصراع القائم بين نظام الحكم الحرة، ونظم الحكم الاستبدادية.
- الوصول بالشعب الأمريكي إلى إدراك أوضاع القوة الدولية، وضرورة مساندة الولايات المتحدةللشعوب الحرة التي تقاوم الممارسات القمعية من قبل أقليّات مسلحة، أو بواسطة الضغوط الخارجية[3].

وسرعان ما شرعت كافة وسائل الإعلام الأمريكية في تنفيذ ما دعا إليه الإعلاميون الرسّميون، وكانت قد بدأت حملة إعلامية ضخمة ارتبطت بالأهداف المشار إليها، وكان لهذه الحملة الأثر الكبير في إقناع غالبية الأمريكيين بخطورة التهديد الشيوعي. وهكذاأصبحت الظروف مواتية ومهيأة تماما أمام "ترومان" كي يعرض مشروعه على الكونغرس الذي وافق عليه بتخصيص مبلغ ثلاثمائة مليون دولار كمساعدات لليونان، ومائة مليون دولار كمساعدات لتركيا.كما وافق الكونغرس أيضا على تفويض من أجل إرسال خبراء وفنيين ومدنيين وعسكريين لمساعدة اليونان في إعداد قواتها المسلحة من أجل تعقب ودحر العصابات الشيوعيةوقد خرج مبدأ ترومان حيز الوجود ليكون بذلك بمثابة الخط الأول في سياسة الاحتواء الامريكي الرامية إلى منع التوسّع الشيوعي من جهة، وكخطوة لافتة وتغير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية بتطليق سياسة العزلة وبشكل نهائي، ودعم أوروبا بما يخدم مصالحها وأمنها القومي من جهة ثانية. مستغلة بذلك حاجة أوروبا لدعمها الاقتصادي في تلك الظروف الحرجة[4]، ولم يمضي ثلاثة على إعلان مبدأ ترومان حتّى كان وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "جورج مارشال" قد أعلن عن مشروع أمريكي جديد لتقديم مساعدات اقتصادية ضخمة للدول الأوروبية الاخرى على غرار تركيا واليونان حتى تتمكن من استعادة عافيتها الاقتصادية التي كانت الحرب العالمية الثانية قد أتت عليها.[5]

ب. <u>مشروع مارشال</u>: وهو المشروع الاقتصادي لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، الذي وضعه الجنرال "جورج مارشال"G.Marshall" رئيس أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، ووزير الخارجية الأمريكي منذ جانفي 1947 في عهد ولاية الرئيس الامريكي الراحل هاري تورمانHarry Trumanوقد أعلن مارشال عن المشروع في خطاب ألقاه في جامعة "هارفورد" الأمريكية، والذي صدر رسميا باسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي"European Recovery Pogram . كبرنامج اقتصادي لتشجيع الدول الأوروبية على العمل معا للإنعاش الاقتصادي الاوروبي بعد الحرب، حيث وافقت الولايات المتحدة على مساعدة أوروبا، إذا ما وفقت تلك الدول الأوروبية على الاجتماع لتقرير ما تحتاج إليه، وقد بدأ المشروع في أفريل 1948 عندما وافق الكونغرس على إنشاء "إدارة للتعاون الاقتصادي" لتشرف عليه وعلى المساعدات الأجنبية، حيث أقامت ستة عشر دولة (16)

1 -Ibid ,p 388

2-ليلى مريسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 34

3 - Gaddis John Lewis ,op ,cit,p 350.

4 - wilsonThomas, w,cold warCommonsense,Niew york ,Graphic Society-1962, pp23-24.

5 - Sculzinger Eric, American Diplomacy in The twentieth Century, Niew York,Oxford university press,1984,p208

أوروبية(*)"منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي "Cooperation(**)Organization for European Economic كمساعدة لإدارة التعاون الاقتصادي لغرضزيادة التعاون بين أعضائها، حيث قامت الولايات المتحدة بإرسال ما قيمته 13 بليون دولار من الأغذية والآلات والمنتجات الأخرى إلى أوروبا، وانتهت تلك المساعدات في عام 1952 وفي عام 1961، أين حلّت "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي"لمساعدة إدارة التعاون الاقتصادي لزيادة التّعاون بين أعضائها[1]،كانت بريطانيا من أكبر المستفيذين من المشروع بنسبة26 في المئة، تليها فرنسا بنسبة 22 في المئة .فيما يتوزع باقي المبلغ وبنسب متفاوتة وبنسب متفاوية على باقي أوروبا الغربية وقد حلّت منظّمة التعاون الاقتصادي والتّنمية محل إدارة التعاون الاقتصادي حيث قامت عشرون دولة من بينها الولايات المتحدة وكندا بتكوين" منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية Economic and Develpment(***)" Organization for European لزيّادة النّمو الاقتصادي ومساعدة الدول النّامية.وقد كان الهدف الأسمى من مشروع مارشال الذي يلتقي عند هدف مبدأ ترومان عند هدف منع وصول التوسُّع الشُّيوعي الزّاحف نحو أوروبا الغربية، بعدما أحكم سيطرته على بلدان أوروبا الشرقية.وقد سوق مارشال مشروعه السياسي دبلوماسيابقوله:"إن سيّاسة الولايات المتّحدة من خلال هذا المشروع ليست موجّهة ضدّ أيّ بلد أو نظريّة، إنّما هيّ موجّهة ضد الجوع والفقروالخراب، وأنّ أيّ حكومةتكون على استعداد في مهمّة استعادة العافية الاقتصادية لبلدها سوف تجد منّا كل تعاون، كما أنّ أيّ حكومة سوف تناور لعرقلة استعادة البلدان الأخرى لعافيتها، لا يمكن أن تنتظر منا أية مساعدة، ذلك فضلا عن أن الحكومات أو الأحزاب السياسية أو الجماعات التي تسعى إلى استمرار البؤس الإنساني من أجل أن تستفيد من ذلك سيّاسيا على أيّ نحو كان سوف تلقى كل معارضة من جانب الولايات المتحدة الامريكية "[2]

غير أن التصريحات السّياسية الامريكية المعلنة كانت تنطوي على أهداف اخرى أهمها أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية لم تقتصر على تسيير العلاقات مع أروبا فحسب، بل انتقلت إلى مستوى الهيمنة عليها، فقد تمّ ادراج الاتحاد السّوفياتي على أنّه العدو الأساسي للدول الأروبية اللبّرالية الغربية، لذلك فقد كانت هذه الأخيرة أحد أهم الشركاء فيما عرف بسياسة او استراتيجية الإحتواء[3]Strategy of containment التي كانت تتبنّاها الولايات المتحدة في عهد الرّئيس ترومان ومنها مشرع مارشال على وجه التّحديد[4].كما كان يهدف هذا المشروع أيضا الى منع الحركات الشيوعية من إقامة أنظمة ثورية موالية للإتّحاد السوفياتي، باستغلال الأوضاع الاقتصادية السّيئة المناسبة للدّعاية والثورات الشّيوعية، فضلا عن أن المشروع كان يهدف أيضا إلى منح الأوروبيين القدرة على شراء المنتجات الامريكية واستثمار الفائض المالي الذي حصلت عليه الولايات المتحدة من خلال نشاطها الاقتصادي أثناء الحرب العالمية الثانية[5].

(*)- هذه الدول هي:النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، لوكسنبورغ، النلرويج، هولندا، المملكة المتحدة، السويد، البرتغال، سويسرا، تركيا كما دعي الاتحاد السوفياتي ودول اروبا الشرقية للإستفادة من المشروع، غير أن الإتحاد السوفياتي رفض ذلك ومارس ضغوطا على بقية دول المعسكر الشقي لعدم الاستجابة للمشروع الذي استهدف الهيمنة الامريكية.

(**) -منظمة التعاون الاقتصادي الاروبي تم تأسيسها سنة 1948 هي من بين النتائج المرتبطة بالمشروع على الصعيد المؤسساتي.

1-Arkes Hadley, Bureaucracy, the Marshall Plan and the National Interest. Princeton, Princeton University Press, 1972. 50

(***) -تأسست في 1961/09/30، وتشمل عضويتها الدول التي استفادت من مشروع مارشال، إضافة إلى إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت إلى عضويتها كل من استرالليا، اليابن، فنلندا، نيوزيلندا، ثم كانت اخر توسيعات المنظمة بانضمام الميكسيك سنة 1994، ثم جمهورية التشيك سنة 1995و اخيرا انضام بولونيا والمجر وكوريا الجنوبية سنة 1996

2 -Arkes Hadley ,The Marshall plan,and The national interest ,P New Jersey ,rincetton University press,pp51-52

3-Deibel Terr L,Gaddis ,John Lewis ,Containment,Concept and Policy National Defense press,Washington,Volume2,1986.pp362-374.

4- Annie Zwang ,op,cit ,p78.

5-Ibid ,p.77

وعلى الرغم من أن مشروع مارشال –بطبيعة الحال- لم يشر صراحة إلى إعانة السّوفيات، ومساعدتهم جرّاء الدمار الذي لحق بهم خلال الحرب، إلاّ أن السّوفيات شاركوا في مؤتمر باريس 1947 لبحث المشروع، ممثّلة في وزير خارجية الاتّحاد السوفياتي آنذاك "مولوتوف"Molotuv إلى جانب وزراء خارجية كل من المجر، ألبانيا، بلغاريارومانيا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا، بالإضافة إلى وزراء خارجية دول أوروبا الغربية والولايات المتحدا الامريكية. غير أنه ومع بدايات الاجتماعات انسحب وزير الخارجية السوفياتي"مولوتوف" من المؤتمر، لتضمن المشروع شروطا تمسّ سيادة الدولالمتلقيّ ةللمساعدات بمقتضاه، ودعا مولوتوف كافّة الدول الأوروبية إلى رفض المشاركة في المشروع الذي من شأنه أن يجعل كافّة دول أوروبا أسيرة الولايات المتحدة. كما أنّه يؤدّي إلى تقسيم أوروبا إلى مجموعتين. وتلبية لدعوة مولوتوف هذه أعلنت كافة الدول الشيوعية الأخرى المشاركة في المؤتمر انسحابها منه. وبذلك تحقق للأمريكيين عمليًا مغزى المشروع.اذ أنّه في حقيقة الأمرأن المشروع كان موجّه إلى دول أوروبا الغربية فقط التي تدور في فلك الولايات المتحدة، رغم عدم إعلان ذلك صراحة[1].وبذلك انفردت دول أوروبا الغربية بقيمة 13 مليار دولار لإعادة إعمارها ودفع عجلة الاقتصاد وتشغيل المصانع الأوروبية، وتمويل مشاريع البُنى التحتية التي كانت أحد المسائل التّقنيةوالقاعدة الأساسية والنواة الأولى لعملية التكامل الأوروبي التي تُوجّت بتلك المساعدات المالية والاقتصادية في إطارالمشروع، حيث كانت الدول المستفيدة من المشروع قد شكلت قاعدة اقتصاديةبالغة الأهمّية خصوصا في بريطانيا، ألمانيا الغربية وفرنسا، لوكسمبورغ باعتبارها مناكثر الدول استفادةً من المشروع بنسب متفاوتة.وذلك من خلال إرساء دعائم البنى التحتية كتشييد اكبر المصانع ذات الطاقات الإنتاجية الهائلة ومدّ شبكات المواصلات بالسّكك الحديدية، واستعادة امدادات الغذاء اللائق، وحلّت مشاكل الاختناقات في الصّناعة، والأهم من ذلك، إعادة بناء المخزونات والمعدّات الرأسمالية المنهارة في الاقتصادات المدّمرة في أوروبا الغربية سبيل المثال[2]، ومهما يكن الأمر، فقدكان المبلغ المالي في إطار مشروع مارشال بالغ الضّخامة، لم يكن العالم آنذاك قد استخدم نظيرا له على صعيدالعلاقات بين الدول والذي كان له الأثر الاكبر في استعادة بلدان أوروبا الغربية لعافيتها الاقتصادية، بحيث تطوّر اقتصاد اوروبا الغربية بأربعة اضعاف ماكان عليه قبل الحرب العالمية الثانية، وبسرعة فائقة الأمر الذي كان له شأن تثبيت دعائم النظم اللبّرالية في تلك الدول، التي أخذت تتجسّد فيها معالم التّكامل الاقتصادي انطلاقا من توسيع "اتّحاد البنيلوكس[(*)]" economic Union Benelux الذي ضم كل من بلجيكا، لوكسمبورغ، وهولندا" ليشمل دولا أروبية أخرى تحت وصاية هيئة جديدة أوروبية سميت "بالجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، التي انشئت بموجب بمعاهدة باريس في 18 أفريل 1951، ورد اقتراحها الأصلي في مشروع "تسومان" وزير خارجية فرنسا انداك، الذي أعلنته في 09 ماي 1950، اين أقترح فيه إدماج إنتاج الصّلب والحديد في فرنسا وألمانيا ضمن اطار جماعة موحّدة بفتح الباب أمام باقي دول أوروبا الغربية للانضمام إليها كخطوة أولى نحو الولايات الأوروبية، وتتشكل الدول الأعضاء في جماعة الصّلب والحديد الأوروبية من دول بلجيكا، ولوكسمبورغ، وهولندا فرنسا، ألمانيا ليوقع اتفاق ارتباط عام 1957 بين الجماعة الأوروبية والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى توقيع اتفاق تشاوري بين الجماعة وسويسرا، وقد خرجت الجماعة الأوروبية إلى حيّز الوُجود في اتفاقية روما 1957 لتكون بذلك النّواة الأولى في عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي كان يسير بخطى وئيدة لكنّهاكانت اكيدة نحو بلوغ عملية التكامل إلى مراحل كبيرة منها تأسيس الاتّحاد الأوروبي ماسترخت 1992 بعد نهاية الحرب الباردة[3].

1- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، صص 37-38

2-السيد أمين شلبي، قراءة جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف، 1983، ص ص 24- 25.

(*)- اتحاد البنيلوكس نسبق انشاء الجماعة الاقتصادية الاروبية، حيث ققدت بلجيكا أول اتفاق جمركي مع لوكسمبورغ سنة 1918، ليتطور ذلك سنة1922 الى وحدة اقتصادية كتجربة أولى .فلما اسفرت عن نجاحها سعت بلجيكا الى ضم دول اروبية أخرى وفي مقدمتها هولندا، بعقد اتفاق جمركي معها سنة 1947، الذي تزامن مع خطاب مارشال بشأن مشروعه،ومن ثم كان ذلك الاتفاق بين الدول الثلاث بمثابة الخطوة الاولى للوحدة الاقتصادية فيما بنها واصبحت تعرف باسم البينولوكس.

3- محمد، حسن يوسف، الجماعة الاقتصادية الأروبية، في موقع:. (http ;//www.ency reefnet.gov.sy/ ?pse=entry !id=1893 58)

والجدير بالذكر أن تأسيس الجماعة الأوروبية للحديد والصلب بقدر ما امتزجت بين الرغبة الأوروبية الفتية في إحداث تكامل بين أعضائها وتفعيلها عمليا لانضمام العديد من الدول الأوروبية الأخرى إليها، بقدر ما لاقت السند السياسي والاقتصادي الأمريكي المؤثر من اجل تجسيد عملية التكامل الاقتصادي واسترجاع العافية الاقتصادية الأوروبية-بغض النظر عن الأهداف الأمريكية الخاصة- بعد حالة الدمار والخراب الذي لحق بأوروبا الغربية جراء الحرب[1]، وأدخلها في حالة الإنعاش، فجاء التدخل الاقتصادي الأمريكي لدعم النُّظم اللبّرالية في تلك الدول دعمًا للتقارب الأمريكي-الأوروبي عن طريق التّحالف تعزيزا للقيم المشتركة والرّوابط التاريخية التي تجمعها في ظل القيم اللبرالية، خصوصا بعد تغير الأوضاع في البيئة الدولية وانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين بقيادة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حيث أخذت هذه الأخيرة لواء مساعدة وحماية الدول اللبرالية اقتصاديا وعسكريا من السّقوط في أحضان الكتلة الشيوعية، فكانت أوروبا الغربية تستظل بظلا لمظلة الأمنية الأمريكية من أي تهديد سوفياتي محتمل.ومن ثمَّ زاد ذلك في تعزيز التضامنوالتحالف الأوروبي-الأمريكي في إطار حلف شمال الاطلسي من خلال التوافق في القيم والأهداف، فضلا عنوحدة مدركات التهديد.[2]

ثانيا: <u>المظلة الأمنية الأمريكية وأثرها على عملية بناء التكامل الاوروبي</u> : في حقيقة الأمر أن عملية التكامل الأوروبي بقدر ما كانت وليدة رغبة سياسية- فنيّة بين مجموعة صغيرة لدول أوروبية غربية مدعّمة بمساعدات مالية واقتصادية أمريكية، بقدر ما كانت أيضا وليدة التّغطية الأمنية الأمريكية، حينما أخذت الولايات المتحدة على عاتقهامسؤولية حماية دول أوروبا الغربية من أي تهديد سوفياتي قد يهدّدها أمنيا وعسكريا وحتى نوويًا، أو يعيق مسيرة الإعمار وعملية التكامل الاقتصادي فيها. وتجسدت تلك المظلة الأمنية الأمريكية في حلف شمال الاطلسي الذي انشئ عام 1949، والذي تجلى بالتقارب وكرس التضامن الأمريكي الأوروبي بقيّادة الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما دفع المعسكر الشرقي إلى تشكيل حلف "وارسو" عام 1955 بقيادة سوفياتية، ليكون في مواجهة المعسكر الغربي. وبذلك أوكلت الدول الأوروبية مهمّة دفاعها للولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي، بعد أن بدأت جدّيا في التّفكير والتّجسيد العملي، وصياغة شكل يمكنّها من التّعاون فيما بينها والمضيّ قُدُمًا نحو مسيرة التكامل الاقتصادي، دون أن تعبأ كثيرا بتوحيد مواقفها تجاه قضايا السياسة الخارجية الأمنية، فقد بدا وكأنّه اتّفاق ضمنّي على توزيع الأدوار.فحلف شمالالاطلسي وعلى قمته الولايات المتحدة يتولى مسؤولية الدّفاع والأمن، في الوقت الذي تنشغل فيه أوروبا بمسائل التنمية الاقتصادية[3]. وإن كان ذلك لم يمنع من ظهور بعض الأصوات التي نادت باستقلال دول أوروبا الغربية في سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة في مرحلة الانفراج الدولي تحديدا، وكان أبرز هذه الأصوات فرنسا في عهد الرّاحل "شارل ديغولCharl Degaul" وألمانيا الغربية في عهد حكومة فيلي برانت Phyli Bran ، من خلال تبني هذا الأخير لسياسة الانفتاح على الشرق "الإستبوليتيك"Eastoplitik، الرامية الى مدّ جسور التقارب مع دول الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي[4]-كما سنرى لاحقا-، فيما عملت فرنسا جاهدة على معارضة انضمام المملكة المتحدة الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، على اعتبار أنّه طالما أن سياتها الخارجية هي امتداد للسياسة الخارجية الامريكية، فإنها تمثل المدخل الذي يمكن الولايات المتحدة من التدخل في شؤون الجماعة الاقتصادية الأوروبية[5]. لكن رغم ذلك، ورغم انسحاب فرنسا من الهيكل العسكري لحلف شمال الاطلسي سنة 1966، بسبب الحساسية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة معتبرة أن سياسة هذه الأخيرة، تسعى إلى

1-Annie Zwang ,op,cit ,p78

1. نجوان عبد المعبود، مرجع سابق ذكره ص 10

3- المرجع نفسه ص 16.

4- نبيه الاصفهاني، "الأمن الأروبي والمعاهدة السوفياتية الألمانية"<u>مجلة السياسة الدولية</u>، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 23، جانفي 1971، ص97.

5- بطرس، بطرس غالي، "الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة"، <u>مجلة السياسة الدولية</u>، القاهرة، مركز الاهرام، العدد04، أفريل 1966 ص48.

الهيمنة على أوروبا، وتكريسا للأحادية القطبية الأمريكية داخل الحلف نفسه[1]-حسب المنظار الفرنسي-، لم يمنع فرنسا- فيما بعد- من العودة الرسمية إلى القيادة السياسية للحلف من جديد سنة 2009، خاصة بعد حصول توافق سياسي فرنسي -أمريكي بعد تغير النخب الحاكمة في فرنسا ووصول نيكولا ساركوزيي "N.Sarkouzy" الى سدّة الحكم في فرنسا، وتبنّيه لسياسة خارجية فرنسية ميّالة أكثر الى سياسة الولايات المتحدة[2].

غير أنّه طيلة فترة الحرب الباردة، وبالرّغم من المساعي الفرنسية- الألمانية الغربية الاستقلالية، إلاّ أن ذلك -واقعيا- لم يعزل المظلّة الأمنية الأمريكيية أويحجبها عن حماية دول أوروبا الغربية من أي تهديد سوفياتي محتمل، كون التهديد السوفياتي مازال قائما، وبالتّالي فإن إمكانية الاستجابة له كانت أولوية قائمة وملحّة في آن معا، وأبلغ من أيّ اعتبارات أخرى. ففي إطار حلف الاطلسي تعزّز الوجود الأمريكي العسكري بناءعلى إستراتيجية الاحتواء التي كانت مركّزة على اتّفاق بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة من حيث المبدأ على تخويف "العدو" أو مصدر التهديد، والذي مثّله الاتّحاد السّوفياتي والخطر الشيوعي عموما، لذلك كانت العلاقات الأوروبية -الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا، بمثابة امتداد للصراع الثنائي على المستوى العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومنه فقد كانت أوروبا الغربية تمثل أحد خطوط الدفاع الأساسية للأمن القومي الأمريكي، وعلى هذا الاساس، فإن التصورالذي كان سائدا لدى تلك الدول حول الأمن، كان خاضعا لوجهة النظر الأمريكية أو تحت التأثير الأمريكي، وهو ما كان يعني إنشاء هيكل دفاعي موحّد في إطار المفهوم الأمريكي للعدو والأمن من خلال ضم أكبر قدر ممكن من الدول الأوروبية في حلف عسكري تحت القيادة الأمريكية[3]، وكذلك تم إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في بعض دول أوروبا الغربية بناء على معاهدات ثنائية[4] فعلى سبيل المثال توجد في ألمانيا 26 قاعدة عسكرية، 08 في بريطانيا، 08 في إيطاليا، وقاعدة في هولند وواخرى في بلجيكا وما إلى ذلك.فضلا عن وجود أكثر من 120 ألف جندي أمريكي في أوروبا الغربية، والأهم من كل هذا هو تدعيم التوجه الأمريكي سواء في إستراتيجية الاحتواء أو السياسة الخارجية عموما، بواسطة مسار تكاملي يشكل حاجزا أمام أي توغُّل سوفياتي أو أيديولوجي مناقض للنّموذج اللبّرالي الغربي[5].فبقدر ماكان ذلك يخدُم الاستراتيجية الأمريكية في اطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي، بقدر ما انعكس ذلك صون الأمن الاوروبي اعتمادًا على قدرات الردع الامريكي وتفوّقها العسكري المطلق على دول أروبا الغربية، ومن ثم استغلّ الاوروبيون فرص التّغطية الأمنية التي كانت توفرها المظلة الأمنية الأمريكية من أجل بعث مسار التّكامل الاقتصادي ولتّنمية الاوروبية.

ولذلك فقد كان للولايات المتحدة دورا كبيرا على المستويين: السياسي-الاقتصادي وعلى المستوى الأمني- العسكري.فعلى المستوى السياسي-الاقتصادي يتجلى الدور الامريكي من خلال الارادة السياسية والاقتصادية الامريكية التى اتّسمت بها الولايات المتحدة التي كانت تتوافق وأهداف سياستها الخارجية والمتزامنة مع خروجها من سياسة العزلة بعد الحرب، لتبرز كقوة دولية، ويقتضي ذلك توظيف قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في خضمّ لعبة المصالح والصّراع من أجل القوة في السياسة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى قيادة العالم الرأسمالي بما فيها دول أروبا الغربية والدفاع عن مبادئ الرّأسمالية وخدمة أهدافها، في ظل بروز خصم وفاعل دولي لا يقلّ أهمية من ناحية القوة العسكرية والأيديولوجية وهو الاتحاد السوفياتي الذي كان يسعى إلى نشر الفكر الشيوعي وخدمة

1- ليلى مرسي، أحمد وهبان: مرجع سابق، ص ص162- 163.

2- عبد النور بن عنتر، وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية..وموقع العالم الاسلامي فيها، مرجع سابق، ص 27

3- نجوان عبد المعبود، مرجع سابق، ص 15.

4 - Wikipedia, "listes des bases Militaires des Etats-Unis dans le mande,.(http://fr.wikipedia.org/wiki/Liste_des_bases_militaires_des_%C3%89tats)

1، عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 27

أهداف الشيوعيةفي أوروبا. فضلا عن مناطق أخرى من العالم. وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة وحلفائها تهديدا واضحا للقيم اللبرالية الغربية.وانطلاقا من هذا، جاء مبدأ ترومان ومشروع مارشال وما تضمناه من مساعدات اقتصادية ومالية عاجلة لاروبا الغربية، بهدف اعمارها، والنّهوض باقتصاداتها وانعاشها –كما أشرنا-، ومن ثم كان الأثر الكبير لهذه المساعدات المالية التي بلغ مجموعها 13 مليار دولار (حوالى 100 مليار دولار حسب أسعار عام 2003) في تحريك عملية التكامل، خصوصا وأن عملية التّمويل وإرسال المساعدات في اطار المشروع، امتدّت من سنة 1948 الى غاية 1961، وهي الفترة التي شهدت فيها أوروبا الغربية انتعاشا اقتصاديا ملموسا، وتأسيساللجماعة الاقتصادية الأروبية طبقا لمعاهدة روما، 1957 [1].

أما على المستوى الأمني -العسكري، وعلى الرّغم من أنّ الحلف الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة، لم يقم بهجومات ضدّ المعسكر الشّرقي، خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، الا انه كان يؤكد على أنه حلف دفاعي، يتناسب مع ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة، وتحمل المسؤولية ومهمة حماية والدفاع عن أمن أروبا الغربية بالنّيابة، التي وجهت جهودها نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لبعث التكامل فيما بينها. حيث قامت الولايات المتحدة بتسخيركافّة الوسائل العسكرية التقليدية والردعية النووية.مما وفر الأمن لدول أروبا الغربية، ومن ثم تفرغها لإعادة الاعمار والبناء والتنمية الاقتصادية، فتكوّنت القاعدة الاقتصادية الى جانب توافر الارادة المشتركة والموارد المالية التي وفرّها مشروع مارشال، فرصة للأوروبيين من اجل استغلالها والمضيّ قدما نحو استعادة العافية الاقتصادية وبعث مشاريع التنمية الأوروبية وتعزيز عملية التكامل بين أقطار أوروبا الغربية.

وبالتالي يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد لعبت دورا سياسيا، اقتصاديا وأمنيا وعسكريا تجاه عملية التكامل الأوروبي. خلال فترة الحرب الباردة .فبقدر ما كان الدعم الامريكي الاقتصادي والامني للاروبا الغربية يستهدف اعادة الاعمار الاقتصادي، بقدر ماكان ايضا انقاذ لها من مغبة السقوط في احضان المد الشيوعي الذي يستغل دوما المطالب الشعبية والاجتماعية وتدعيم الاحزاب اليسارية لإثارة وقلب الانظمة الرأسمالية .ومن ثم استهدف ذلك الدعم الاقتصادي الامريكي تشكيل تكتل اقتصادي رأسمالي يكون حاجزا أمام الزحف الشيوعي في دول اروبا الغربية بعدما اتى على نظيرتها الشرقية.غير أنه وبعد الحرب الباردة اصبحت الولايات المتجدة لا تحبّذ ذلك التكامل الاروبي،كون التّكتل السياسي والاقتصادي للاتحاد الاوروبي قد يعيق المصالح والسياسات الأمريكية تجاه مختلف القضايا العالمية والاقليمية .فلجأت الى استخدام اسلوب اختراق الصف الاروبي لإضعاف المواقف الأوربية وللحيلولة دون قيام سياسة أوروبية موحّدة، من خلال شبكة علاقاتها المتميّزة مع دول اوروبا الشرقية المنضمّة حديثًا الى الاتحاد، فضلا عن علاقاتها التّقليدية ببعض الدول الأوربية ذات التوجّه الاطلسي كبريطانيا، ايطاليا واسبانيا.

المطلب الثالث: التحالف الأوروبي–الأمريكيفي مواجهة التهديد السوفياتي(السابق) .

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية وضعًا دوليا جديداعلى صعيد العلاقات الدولية عموما، وتغيرات في الساحة الأوروبية، وتقاربا في العلاقات الأوروبية الأمريكية. فعلى صعيد العلاقات الدولية أدّت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى زوال النسق الدولي الأوروبي بزعامة فرنسا وبريطانيا، وقيام نظام الثّنائية القطبية وانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين فيما بينها، بسبب الاختلاف الأيديولوجي. الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي (سابقا) الذي تبنى الأيديولوجية الشيوعية، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة التي تولّت قيادة العالم الغربي ذو الأيديولوجية الرّأسمالية[2].

1- نجوان عبد المعبود: مرجع سابق، ص 17

2 - طه بدوي، ليلى مرسي، أصول العلاقات الدولية،، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث 1989، ص 107

أما على صعيد السّاحة الأوروبية والعلاقات الأوروبية الأمريكية، فقد شهدت أوروبا بعد نهاية الحرب تغيرات جذرية أدّت بها في النّهاية إلى الانقسام إلى قسمين: القسم الأول يضم دول أوروبا الوسطى والشرقية والخاضعة للنفوذ السوفياتي، فيما يخضع القسم الثاني الذي يضم دول أوروبا الغربية إلى النّفوذ الأمريكي ومع تنامي المد الشيوعي في أوروبا والعالم، أخذت العلاقات الأوروبية الأمريكية تتعززجرّاء دقّ أوروبا الغربية لناقوس الخطر الشيوعي المحدق بها، خاصة بعد توغّل الأحزاب الشيوعية في بعض دول اوروبا الغربية كفرنسا وإيطاليا على سبيل المثال. ما دفع الولايات المتحدة إلى الوقوف إلى جانب دول أوروبا الغربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا-كما رأينا- بعد أن هجرت سياسة العزلة التي كانت قد تبنتها قبل اندلاع الحرب لعقود طويلة، حيث أدّى تدخل الولايات المتحدة في الحرب إلى جانب الحلفاء بهدف تغيير موازين القوى لصالحهم، بعد تعرض قاعدتها العسكرية "بيرل هاربرت"Pearl Harbert" في 1941/12/07 إلى الهجوم الياباني، ومن ثم كان التدخّل الأمريكي في الحرب بمثابة الخروج الفعلي من سياسة العزلة وتأكيد تطليقها لهذه السياسة، وبشكل نهائي بعد نهاية الحرب[1]، لتأخذ بذلك العلاقات الأوروبية الأمريكية منحى جديد في إطار صراع القواتين العظميين الاتحاد السوفياتي السّابق والولايات المتحدة الامريكية، إذ أصبحت أوروبا الغربية تشكل خط الدفاع الأمامي بالنسبة للولايات المتحدة وأمنها القومي من جهة، وأمن أوروبا الغربية من جهة ثانية، خاصة بعد التوسّع السّوفياتي في أوروبا الشّرقية خلال فترة حكم "ستالين" منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال ضمه لأستو نيا، ليتونيا، ولتوانيا، مع أجزاء من فنلندا ورومانيا وشمال شرق ألمانيا وشرق تشيكوسلوفاكيا بإجمالي مساحة 180000 ميل مربع يقطنها حوالي 23 مليون نسمة، وبالإضافة إلى استمرار الجيش الاحمر السوفياتي في وجوده في دول شرق ووسط أوروبا لضمان نشر الفكر الشيوعي فيها، مما أدّى إلى تشكيل حكومات بتلك الدول تمثّل جبهات شعبية ناتجة بفعل التغلغل الأيديولوجي الشيوعي في كل من ألبانيا، بلغاريا، ألمانيا الشرقية، المجر، وبولندا حيث نتج عنها الوقوع في قبضة الهيمنة السوفياتية[2].وتقدر مساحة هذه الدول 390000 ميل مربع يقطنها حوالي 90 مليون نسمة في ذلك الوقت، فضلا عن الدّعم السوفياتي للأحزاب اليسارية في دول أوروبا الغربية في حدِّ ذاتها كفرنسا وإيطاليا[3]. وللحيلولة دون سقوط ها في أحضان الشيوعية، بادرت الولايات المتحدةفي إطار إستراتيجية أو سياسة الاحتواء بمشاريع اقتصادية، سياسية وعسكرية لاحتواء تدفقات المد الشيوعي فضلا عن دعمها لاستعادة أوروبا الغربية للعافية الاقتصادية وصون أمنها من جهة، ومن أجل تكوين تحالف عسكري أوروبي-أطلسي لاحتواء التهديدات السوفياتية العسكرية والأيديولوجية من جهة ثانية، وهو ما تجسّد بالفعل، حيث سارعت الولايات المتحدة في سنة 1947 من خلال مبدأ ترومان 1947 القاضي بإرسال مساعدات عسكرية واقتصادية وعاجلة إلى كل من تركيا واليونان، ثم جاء مشروع مارشال 1948 الذي تضمن حزمة من المساعدات الاقتصادية والمالية –كما أشرنا سابقا- لمواجهة المد الشيوعي، وإعادة إعمار أوروبا الغربية[4]. أما عسكريا فقد اشتركت الولايات المتحدة وكندا ومعظم دول أوروبا الغربية عام 1949، في تكوين منظمة حلف شمال الأطلسي،الذي قام على تصور متعدد الاطراف للأمن، فهو من الناحية النظرية جاء كمحاولة لتعظيم أو زيادة حجم القوة « maximisation of Power »، وهي ظاهرة ميزت موقف الدول من القوة منذ بداية إدراك دورها من طرف الانسان وكذلك من الدول من جهة، وميزت من جهة ثانية العلاقات الدولية عبر تطورها، وخصوصا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،لذلك جاء الحلف في إطار مصلحة جماعية تولّدت مع تعريف جماعي للتّهديد، الذي كان حسب الخطاب الرّسمي الأروبي الأمريكي سنة 1949 يتمثّل بوجه خاص في وجود دولة مثل الاتحاد السوفياتي لها عقيدة جامدة تعتمد على سلوكات عدوانية تجاه محيطها، من

1 - Morgantau Hans J,Policy among nations,The straggle for Power and Peace , Calcutta ,scientific Book agency,1969.p 93

2- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 14

3- المرجع نفسه، ص 15

4 -Morgantau Hans J. op, cit,p 94.

أجل منح الشرعية لنظامها السياسي وضمان استمراره –حسب جورج كينان " G.kinnan "[1] ،وهو يفترض عل الاقل من الناحية النظرية – الاندماج في عملية تكاملية ذات طابع عسكري ،وعليه فقد تم التوقيع على ميثاق انشاء حلف شمال الأطلسي كاستمرار لمعاهدة بروكسل 17 مارس 1948.

يمكن القول أن انشاء حلف شمال الأطلسي كان نتاجا لظهور تصور مشترك لدى أروبا الغربية حول " نظام اروبي للامن الجماعي"، تجسّد من خلال معاهدة بروكسل، (التي ضمّت كل من لوكسمبورغ، بلجيكا، هلندا، بريطانيا وفرنسا)، والتي يمكن اعتبارها كنموذج تكاملي يمزج بين السياستين الدنيا والعليا، حيث تضمنت هذه المعاهدة بنودًا حول تحسين المستوى المعيشة، ورفع مستويات التبادل الإقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء من جهة، وكذلك تشكيل قوة دفاعية متكوّنة من نفس الدول تكون جاهزة للتدخل آليا عند تعرّض أيّة دولة عُضوة إلى اعتداء عسكري، أين شكّلت ألمانيا بطلب من فرنسا أحد أهم مصادر الإعتداءات المحتملة، قبل أن يتّم ضمّها للمعاهدة التي تحولت إلى إتّحاد أوروبا الغربية بعد اتفاقيات باريس بتاريخ 23 أكتوبر 1954.

تبرز العلاقة بين اتفاقية بروكسل 1948 وحلف شمال الأطلسي من خلال الجهود الأمريكية لتحويل الإتّفاقية إلى إطار للتحالف الأروبي الأمريكي، فنظرا لكون اتّفاقية بروكسل تتضمّن أبعادا اقتصادية وعسكرية،فهذا يعني أن تطوير هذه الاتفاقية لم يكن يعتمد على الدول الأروبية، لأنّه يحتاج أساسًا إلى مصادر اقتصادية تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والعسكرية التي تضمّنتها المعاهدة، وهو ما كان ينقص الدول الأروبية بسبب وضعها الاقتصادي السّيئ الذي خلفته الحرب، أي أن الولايات المتحدة كانت المصدر الأساسي لتمويل وتحقيق أهداف الاتفاقية. كما عمل الطرف الأمريكي على توسيع مجال الاتفاقية ليشمل دولا أخرى مثل كندا والولايات المتحدة نفسها، من خلال إنشاء تكتّل دفاعي أوسع من حيث المجال في الإطار الذي أوجدته معاهدة بروكسل.[2]

استند الموقف الأمريكي إلى مواقف سياسية أخرى في الجهاز التشريعي الأمريكي، حيث أقّر الكونغرس ما يعرف بتوصية "فاندنبرغ "The vendenberg Resolution"[(*)] في 19 ماي 1948، التي دعت بإلى ضرورة تطوير مساعي الأمن والدفاع الذّاتي الإقليمي والجماعي، والأحادي في إطار ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى المشاركة الأمريكية في مختلف التدابير الجماعية المجسّدة، والمحافظة على الامن الوطني للدول[3] ،وعلى هده التوصية بدات الولايات المتحدة مشاوراتها مع الدول الموقعة على معاهدة بروكسل، والتي انتهت بتوقيع معاهدة انشاء حلف شمال الاطلسي في 04 أفريل 1949، التي ضمّت كل من فرنسا بريطانيا بلجيكا، لوكسمبورغ، إيطاليا، الدّانمارك، النرويج، ايسلندا البرتغال، ثم توسيع الحلف ابتداءً من 1952 ليضم كل من تركيا واليونان، ثم توالت التوسيعات حتى قمة براغ2002.

وقد أقرت معاهدة الحلف الاطلسي أن هذا الأخير جاء في إطار مفهوم "الأمن الجماعي "، حيث جاء في ديباجة المعاهدة أن الحلف " يهدف إلى الحفاظ على الأمن الجماعي للدول الديمقراطية في المجموعة الأطلسية، ضد أي عمل عدائي من طرف روسيا أو الدول التابعة لها".[4]ويشمل هذا المفهوم الدول الموقعة على المعاهدة بوصفها دولا "غربية ديموقراطية".

من الناحية الرسمية يعتبر الحلف نفسه امتدادا لميثاق الأمم المتحدة، الداعي إلى تجنّب استعمال القوة في العلاقات الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية وبشكل "لا يهدد السلام والأمن والعدالة"، كما نصّت المادة الثانية من المعاهدة على ضرورة المساهمة في إقرار العلاقات السّلمية والودية بين الدول،أما من الناحية العملية فإن الدول العضوة، وفقا للمادة الثالثة من اتفاقية الحلف، تعمل جماعيا على وضع جميع الآليات التقنية والعسكرية اللّازمة لضمان أداء الحلف لمهامه التي أنشئ من أجلها، وكذلك التّشاور حول التّهديدات التيتواجه

1- Yves Henrie Nauaillhat,op ,cit,p164.

2- Ibid

(*)- نسبة إلى ارثر فاندنبرغ Arthur vandenberg رئيس مجلس الشيوخ في تك الفترة.

3 - Henery steele ,Commerger ,Documents of American history, Niew York,Appleton-centbury, ,1963, P 546

4 - Ibid ,p.555

أمن الدول المتحالفة، فحسب المادة 4 من معاهدة واشنطن 1949 " تقوم الأطراف بالتشاور باقتراح أحدها بمجرد أن تتعرض الوحدة الإقليمية، والإستقلال السياسي والأمن الوطني لأي منها للخطر"[1]. والأهم هو اعتبار أي عدوان على إحدى الدول يتطلب ردّا جماعيا، لأنه بذلك يكون اعتداءً على بقية الدول، حيث جاء في المادة 5 أنه " تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلّح ضدّ أحدها أو بعضها، سواءًأحدث ذلك في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر هجوما ضد كل الأطراف، وعليه فهي متفقة على أنه إذا حدث هذا الهجوم، فإن كلّ واحد منها في إطار الحق الفردي والجماعي للدفاع المشروع، المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، يقوم باتّخاذ أي إجراء يراه ضروريا سواء ا كان فرديا أ وبالإتفاق مع بقيّ ة الأطراف، بما في ذلك استعمال القوة المسلّحة لضمان الأمن في منطقة الأطلسي"[2]، وهو ما يصب في إطار المفهوم العملي الجديد للأمن الجماعي الاروبي، الذي انتقل من الحفاظ على توزيع ميداني للقوة، إلى الحفاظ على الامن الوطني المرتبط علميا بمستواه الجماعي الإقليمي. غير أنّ مسؤولية واختصاص حفظ الأمن والسلام في العالم ستكون من صميم مهام مجلس الأمن – والأمم المتحدة – ولا يكون الحلف بأي حال بديلا عنه، وهو ما تقره المادة 7 من اتفاقية إنشاء الحلف، التي تقول أن " هذه المعاهدة لا تؤثّر ولا تفسّر بأنها مؤثّرة بأي حال من الأحوال، على الحقوق والواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مسؤولية مجلس الأمن في المحافظة على الأمن والسلام العالميين[3] "، وهوما يتفق مع دباجة المعاهدة التي تعتبر أن الدول المتحالفة لا تجعل من حلف الأطلسي إطارا بديلا عن إطار الامم المتحدة .

من الناحية الهيكلية يتكون الحلفمن مجموعة من الهياكل ا لتنظيمية، محاورها الأساسية هي:[4]

- مجلس شمال الأطلسي.
- اللجنة العسكرية.
- الأمانة العامة.

وفيما يلي نعرف الأجهزة الرئيسة تلك، وما يتفرع عنها من أجهزة فرعية:

1. مجلس شمال الأطلسي: يعتبر مجلس شمال الأطلسي السّلطة المسؤولة عن وضع سياسات الحلف، كما يعتبر بمثابة منبر عام للمناقشة والتشاور بشأن هذه السياسات، ويتكون هذا المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف كممثلين رسميين لدولهم كما يحضر أيضا جلساته وزراء الدفاع والمالية،وينعقد المجلس مرّتين أو ثلاث سنويا، كما يعقد جلسات استثنائية إذ لزم الأمر. كما يتناوب وزراء خارجية الدول الأعضاء على رئاسة المجلس حسب الترتيب الأبجدي للحروف الأولى من أسماء دولهم ومدّة الرئاسة عام واحد، كما أنّه لكل دولة ممثّلا دائما ينوب عن وزير الخارجية، ويرأس هؤلاء الممثّلين الذي يرأس المجلس في حال غياب الرئيس.

تتّخذ قرارات المجلس بالإجماع وليس بالأغلبية ما يجعل عملية اتخاذ القرارات معقّدة وتستغرقوقتا كثيرا وجهدا كبير، وتساعد المجلس على الاطّلاع بمهامه لجان دائمة يتجاوز عددها العشرينوهي تساعد المجلس وتعنى بالشّؤون المختلفة ونذكر منها:

- لجنة التّخطيط الدفاعي ومهمّتها الأساسية إعداد السياسات المتعلقّة بالنواحي الأمنية يرأسها الأمين العام.
- لجنة شؤون الدفاع النووي وتتبع هذه اللجنة ما يعرف بمجموعة التخطيط النووي.

1 - Idem ,p 555
2 - Ibid ,p 556
3- Idem ,p 556

4- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 70.

– اللجنة الاقتصادية، اللجنة السياسة، اللجنةالطبية، اللجنة التسليح ولجنة التخطيط للفحم والصلب ولجنة العلاقات الدولية والإعلام وغيرها[1].

وفضلا عن كل هذا، فالمجلس بإمكانه انشاء لجان مؤقتة لمهام مؤقتة توكل إليها وتنتهي هذه اللجان فور إتمامها لمهامها[2].

2. اللّجنة العسكرية: وهي الجهاز الرئيسي للحلف وتنصب مهمّة هذه اللجنة على التخطيط للسياسات العسكرية للحلف، وإسداء المشورة لمجلس شمال الأطلسي ولجنة التخطيط الدفاعي التابعة في كل ما يتعلق بالشؤون الدفاعية للحلف[3].

وتتكون اللجنة العسكرية من رؤساء أركان الدول الأعضاء في الحلف مع استثناء بسيط هو أن أيسلندا يمثلها مندوب مدني لأن أيسلندا ليست لها قوات مسلّحة ويتناوب رؤساء أركان الدول الأعضاء رئاسة اللجنة كل عامين، وذلك وفقا للترتيب الأبجدي للحروف الأولى من أسماء دولهم، وتجتمع اللجّنة مرّتين في السّنة في الظروف العادية، فيما تجتمع إذا استدعت الظروف استثناء، كما تعيين الدول الأعضاء ممثلين دائمين لها في اللجنة العسكرية حيث يجتمع هؤلاء الممثلون باستمرار للتخطيط للسياسات العسكرية للحلف، وكانت الأداة التّنفيذية للجّنة العسكرية تتمثّل فيما يعرف بالمجموعة الدّائمة والتي كانت تتشكّل من ممثّلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا، غير أن فرنسا عندما انسحبت من القيادة العسكرية المشتركة للحلف أدّى إلى إلغاء هذه المجموعة الدائمة، وتم استبدالها بجهاز جديد يخدم اللجان العامة في لحلف فيما بات يعرفبالهيئة العسكرية الدولية يرأسها ضابط برتبة نقيب ينتمي إلى إحدى الدول الأعضاء شريطة أن تختلف جنسيته عن جنسية رئيس اللجنة العسكرية،وتتمثل مهمة هذه الهيئة العسكرية الدولية في إعداد الدراسات والخطط المبدئية فيما يتصل بالشؤون ذات الطبيعة العسكرية، وتقديم المشورة لكافة أجهزة الحلف.

2- الأمانة العامة:هي الجهاز الاداري للحلف، يرأسها الأمين العام(*)، يدخل في نطاق اختصاصاتها كل المسائل ذات الطّبيعة غير العسكرية، وتتكون من موظفين دوليين، لكنهم ينتمون –من حيث الجنسية –للدول الأعضاء في الحلف، لذلك يمكن اعتبارها أمانة دولية ،وتعمل تحت إشراف اللجنة العسكرية ثلاث قيادات عسكرية رئيسية هي[4]:

1. قيادة القوات المتحالفة في الأطلسي: ويمتد نطاقها من القطب الشمالي إلى مدار السرطان، ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى شواطئ أوروبا وأفريقيا بما في ذلك البرتغال والجزر البريطانية وكافة المسطحات المائية في هذه المنطقة ماعدا القناة الانجليزية، مهمتها الأساسية هي تأمين المحيط الأطلسي، وحماية الطرق البحرية، وكذا الدفاع عن الجزر الكائنة فيه مثل أيسلندا وجزر أزور.

2. قيادات القوات المتحالفة في القناة الانجليزية: ويعطى نطاق إشرافها مداخل بحر الشمال من نهاية المساحات اليابسية حتى يصل إلى اسكتلندا الدانمرك.

3. قيادة القوات المتحالفة في أوروبا: وتعتبر أهم القيادات على الإطلاق مهمتها الأساسية الدفاع عن المنطقة من النرويج وحتى شمال إفريقيا ومن ساحل المحيط الأطلسي إلى الحدود الإيرانية التركية، ولهذه القيادة الحق بالاتصال بأي من رؤساء أركان الحلف الأطلسي، بل بوزارة الدفاع ورؤساء الحكومات في الظروف الخاصة ومقر هذه القيادة حاليا مدينة "أيفير" قرب بروكسل في بلجيكا، ويرأسها ضابط أمريكي[5].

وهناك ثلاث قيادات فرعية تساعد قيادة أوروبا في أداء مهامها وهي:

1- نفس المرجع، ص 41
2- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات دار السلاسل، 1985، ص231
3 -Collins John M ,U.S Soviet Military Balance,Concepts and Capabilities ,1960-1980,Megraw Hill Publications,1980,pp292 ,294
(*)- تستند عملية تعيين الأمين العام لحف شمال الأطلسي، إلى قاعدة عرفية تنص على أن يكون أروبيا لكون الدول الأروبية تشكل الاغلبية في عضوية الحلف.
4 -Collin John M,op,cit,p295.
5 - Ibid,pp294-300

أ- قيادة المنطقة الشمالية ومقرها كولساس في النرويج ويرأسها ضابط بريطاني.

ب- قيادة المنطقة الوسطى، يقع مقرها برولسنوم في هولندا ويرأسها ضابط أمريكي.

ج- قيادة المنطقة الجنوبية، مقرها نابولي الإيطالية ويرأسها ضابط أمريكي.

وجملة القول بخصوص البنيان التنظيمي للحلف أنه يقوم على جهازين رئيسيين هما مجلس شمال الأطلسي واللجنة العسكرية، كما يتفرع عن هذين الجهازين –كما أسلفنا- شبكة ضخمة من أجهزة فرعية مساعدة، ومن خلال كل هذه الأجهزة الرئيسية والفرعية يعمل الحلف على تحقيق أهدافه[1].

وعموما فإن تأسيسي حلف شمال الاطلسي جاء ليعزز العلاقات الأوروبية الأمريكية عمليا، بمزيد من التقارب والتحالف، مما يؤكد تماثل مسألة الروابط والقيم المشتركة بين ضفتي الأطلسي من جهة وتأكيد مبدأ الدفاع الجماعي المشروع للدول ضد أي تهديد لوحدتها واستقلالها وأمنها الوطني من جهة ثانية ويمكن القول أنه من الناحية العملية فإن الحلف الاطلسي يركز على بصفة واضحة على المبدأ المذكور، إذ جاء استمرارا لما سمي سنة 1949باسم " فرضيات الأمن الاروبي" وهي:

أولا:خطورة التهديد العسكري السوفياتي، ونشاط هذا الاخير من خلا سيطرته على التيارات الشيوعية، التي وجدت في دول أروبا الغربية، والتي يمكنها المساومة في زيادة حجم الخطر السوفياتي الخارجي، حيث كان هناك اجماع بين الاحزابا لديمقراطية في أروبا الغربية على نقطة واحدة وهي:أن العدوان العسكري من جانب "الكريملن "هو خطر حقيقي.[2]

ثانيا:التفوّق النووي الأمريكي لردع القوة التقليدية السوفياتية :ففي حين كانت قوات الاتحاد السوفياتي تفوق المليون جندي، لم يكن لدى دول أروبا الغربية سوى600 ألف جندي، لذلك فقد كان على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق التوازن، بامتلاكها ما يقارب 300 قنبلة نووية في حين قام السّوفيات بأولى تجاربهم، "ومن هنا افترض أعضاء منظمة الحلف ان الأسلحة النووية، تستطيع ضمان الأمن العسكري لأوروبا الغربية في المستقبل المرئي.[3] "

ثالثا: دور القوة الاقتصادية الأمريكية في الدّفاع الأروبي:إذ كان الاقتصاد الامريكي بعد الحرب العالمية الثانية، يشكّل قسمًا هاما من الإقتصاد العالمي، عكس أوروبا التي لم يسمح وضعها الاقتصادي بتخصيص ميزانية للدفاع التّقليدي، لذلك فقد كان يجب تعويض الفراغ النّاتج عن تقليص دول أروبا الغربية لقواتها العسكرية، وكان من نتيجة ذلك أن تقدّمت الولايات المتحدة لسدّ الثغرة، ونشرت مايزيد عن 435 جندي في أروبا بحلول عام 1953، أنفقت أكثر من 60 بليون دولار بأسعار 1987.[4]

رابعا: تركيزالتهديد السوفياتي على أروبا الغربية:في سنة 1949 لم يكن الاتحد السوفياتي يملك القدرات العسكرية الإستراتيجية، التي تمكّنه من القيام بعمليات هجومية ضد الولايات المتحدة، أو مناطق نفوذها البعيدة عن الحدود السوفياتية، وهو ماكـرّس الإعتقاد لدى الدول الأروبية بأن أي تحرّك عسكري سوفياتي سوف يكون موجها نحو أوروبا الغربية، ومنه "صار التهديد مقتصرا على أوروبا الغربية وحدها، وأصبحت الحاجة ماسة للردّ عليه من أوروبا ".[5]

وعلى ذلك فإن حلف شمال الإطلسي كان أحد أهم الآليات المجسّدة لهذه الفرضيات، ومنه حماية الأمن الأروبي من أي خطر سوفياتي محتمل وخاصة بعد التوتّر الذي ميّز العلاقات الثنائية إثر الازمات المتّبطة بمصير ألمانيا. ممّا زاد من حتمية التقارب والتحالف لادراك التهديد المشترك، وهو العدو الواحد المحدّد أيديولوجيا وعسكريا وجغرافيا والمتمثّل في الاتحاد السوفياتي، الذي أسّس بالمقابل

1- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص75

2- رتشارد نيكسون:1999 نصر بلاحرب.ترجمة :عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة، مركزالاهرام للترجمة والنشر، ط1، 1996، ص 211

3- المرجع نفسه، ص 212

4- المرجع نفسه، ص 212

5- المرجع نفسه

حلف يضم الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية سمّي بحلف وارسوا 1955 لمواجهة التهديدات الأطلسية من المنظار السوفياتي طالما أن كل طرف يعتبر الطرف الثاني تهديدا له ولأمنه ولقيمه وحضارته.

وبالفعل كان لبروز الحرب الباردة والصراع السوفياتي الأمريكي،الدور الا ًكبر في تعزيز التقارب وتشكيل التحالف الأوروبي الأمريكي والأطلسي بشكل عام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة مواجهة المد الشيوعي والتهديدات السوفياتية، وما كان لحلف الاطلسي أن يتأسّس لولا ذلك، ومن ثمّ زاد الحلف من قوّة الرّوابط الاستراتيجية في العلاقات الأوروبية الأمريكية خاصة بعد أن أقرت أوروبا بالزعامة الأمريكية للمعسكر الغربي، وقبلت بجميع الاستراتجيات التي وضعتها الولاياتى المتحدة في مواجهة الخطر الشيوعي السابق، بعد أن كانت أوروبا هي البوّابة الرئيسية التي دخلت منها الولايات المتحدة إلى تفاعلات السياسية الدولية بعد أن هجرتها لسياسة العزلة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

ولكن وعلى الرغم من التحالف الاستراتيجي ومن الروابط الاقتصادية والسياسية بين أمريكا وأوروبا خلال فترة الحرب البادرة إلا أن العلاقة بين الطرفين عرفت بعض الخلافات أهمها معارضة واشنطن لموقف بريطانيا وفرنسا من حرب السويس ضد مصر 1956، ورفض غالبية الدول الأوربية للموقف الأمريكي في حرب فيتنام 1954-1975، وتخوف الكثير من القادة الأوربيين خاصة فرنسا من أن تصبح أوروبا الشرقية والغربية هي المكان الذي يجري فيه عملاقا الحرب الباردة واشنطن وموسكو أسلحتهما الذرية، كما عارضت بعض الدول الأوروبية في السبعينات والثمانينات سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، ومن إفريقيا خاصة دعمها لنظام الميز العنصري السابق في جنوب إفريقيا[2]، وفي أوروبا لاقت الولايات المتحدة معارضة شديدة من جانب بعض الدول الغربية خاصة فرنسا لسياستها تجاه دول أوروبا قائمة على الهيمنة السياسية العسكرية لا على الشراكة الاستراتيجية العادلة بين أوروبا والولايات المتحدة -من وجهة النظر الفرنسية – وتهميش دور أوروبا في إطار حلف شمال الاطلسي، ما أدّى إلى انسحابها من المساهمة العسكرية في حلف شمال الأطلسي مع احتفاظها بمركز القيادة السياسية في الحلف كما انتقدت بعض الدول الأوروبية بشدة الأنانية الأمريكية التي تأججت في بدايات الثمانينات من القرن الماضي، في علاقتها الاقتصادية مع الدول الغربية وخاصة ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، وبروز مشكلة خط أنابيب غاز سيبيريا حيث عارضت الولايات المتحدة إنجاز المشروع السوفياتي الأوروبي، ورفضها إقامة أي علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي، وانفرادها بعلاقات تجارية معه دون اشراك حلفائها، في إطار لعبة المصالح مثل بيع القمح الأمريكي للإتحاد السوفياتي خصوصا بعد تولي ريغان مقاليد السلطة في البيت الأبيض في بداية الثمانينات من القرن الماضي[3].

وعلى ذكر تلك الخلافات الأمريكية الأوروبية المشار إليها، نشير الى التغير الجذري الذي حصل على مستوى السياسة الخارجية الفرنسية والألمانية الغربية كانت بالدرجة الأولى تصب في مصب محاولة إيجاد استقلالية السياسة الأوروبية ترعى المصالح القومية للدولتين بشكل خاص ولأوروبا الغربية بشكل عام، خصوصا وأن فرنسا حملت شعار "أوروبا للأوربين"مما يوحي بوجود نزعة استقلالية أوروبية انشقت عن عهدا الإنفراج الدولي، سنأتي على تفصيل محتوى هذه النزعة من خلال المطلب الموالي.

المطلب الرابع: بروز معالم النزعة الاستقلالية لأوروبا الغربية في عهد الإنفراج الدولي

لقد كان مؤتمر لندن 1974 بمثابة النّقطة الفاصلة في علاقات حلفاء الحرب، حيث فشلت الدول الأربعة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بريطانيا وفرنسا في إدارة قضايا مابعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بدأت الحرب الباردة عمليا، مما جعل أوروبا تعتمد اعتماد كاملا على الضمانات الأمريكية –كما أشرنا سابقا- بتوفير الحماية الأمريكية لها ضد الاتحاد السوفياتي في مقابل الهيمنة

1 -Reginald J.Harrison,Europe in question,London ,George Allen& Unwin Ltd,.1975,p157
2 -Ibid p 158
3 -Ibid p 158

الأمريكية على حلف شمال الاطلسي، وكانت السياسة الرّسمية للولايات المتحدة، ترى أن أوروبا قوية وموحّدة تكون أقدر على مواجهة التهديد الشيوعي،خصوصا أن الدول الأوروبية بدأت تشكّك في مصداقية الضّمانات الأمريكية بعد ظهور قدرة القوى النّووية على توجيه الضربة الثانية، ومن ثم شجّعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على عند نشأتها عام 1957 بمعاهدة روما (اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة)، واستمّرت على هذا النحو، عندما توسعت عضوية الجماعة في السبعينات والثمانينات، ولكن ومع اتساع عضوية السوق الأوروبية المشتركة بدأت تهدد الصادرات الأمريكية إلى بلاد السوق، ومع تزايد الاتجار الاقتصادي للسوق، بدأت واشنطن تنظر بعين الشّك إلى نتائج ذلك التطور[1]،حيث أصبحت السوق مؤهلة لأن تكون أكبر كتلة تجارية في العالم.ورغم عوامل الجذب المتمثلة في الروابط الأطلسية، وتلك الشمالية التي جمعت الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوروبية معا، فإن العلاقات بينهما عرفت عوامل تنافر مختلفة كان أبرزها ما أثّر على المستوى السياسي والاستراتيجي لغرب أوروبا والإنفراد الأمريكي بتقرير شؤون السّياسة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي، واختلاف إدراك الطّرفين لطبيعة العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وشرق أوروبا.[2] ومع هذا الخلاف كانت أوروبا مرغمة على الإذعان لضغوط الواقع الذي أحاط بها من كل جانب، اضطرّت لأن تضع نفسها وعلى نطاق واسع لم يسبق له مثيل تحت الحماية العسكرية الأمريكية، ما ترتب على هذا من تدخل أمريكيحتى في سياستها الداخلية، بل أن الولايات المتحدة احتفظت لنفسها بلا منازع بسلطة تغيير وتحديد مضمون ما يمكن أن يسمى بالمصالح الأطلسية المشتركة، فقد كانت أوروبا متخوفة من أن يكون تخلي الولايات المتحدة عن امكانياتها الهائلة في الردع ضد الاتحاد السوفياتي في أوروبا عاملا نحو سقوطها في دائرة السيطرة السوفياتية، فكان الثّمن السياسي الذي يتعين على الطرف الأوروبي أن يؤديه مقابل الحماية العسكرية الأمريكية، هو أن يسلّم بهيمنة أمريكا على الحلف الأطلسي وبسلطتها المطلقة عليه، وفي اقتراح السياساته وخططه الاستراتيجية العامة في منظارها الخاص تحت شعار شراكة أورومتوسطية[3].

وفي ظل المرحلة التي عرفت فيها العلاقة بين الشرق والغرب انفراجا، لم يستمر القبول الاضطراري الأوروبي بالهيمنة الأمريكية طويلا، فقد استشعرت أوروبا وطأة الهيمنة الأمريكية، سيما مع وجود المعارضة الداخلية الأوروبية ضد الوجود الأمريكي، ونشوب الخلاف الأمريكي الفرنسي بشأن أزمة السويس 1956، والتخوف الأمريكي من سياسة ألمانيا الغربية الانفتاحية على الشرق[4]. وقد كان الخلاف الفرنسي الأمريكي مع مجيء الرئيس الفرنسي الأسبق "شارل ديغول" إلى السلطة في فرنسا عام 1958، حيث أحدث تغييرا جذريا في السياسة الخارجية الفرنسية ومجراها.وانطلاقا من أن فرنسا إحدى الأقطاب الأوروبية الفاعلة على مر التاريخ الأوروبي، ارتبطت السياسة الديغولية بهدف رئيسي، يتمثل في السّعي إلى استعادة الأمجاد الفرنسية الآفلة، وكذا العودة إلى الساحة الأوروبية والدولية بقوة، متشبعة بالقيم الفرنسية الوطنية وبلوغ اتحاد اوروبي مستقل عن أيّ إرادة أجنبية، وقد سعى ديغول إلى تبني سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة والسّعي إلى إنشاء قوة نووية فرنسية مستقلة، ومطالبته بقيادة ثلاثية للحلف الاطلسي، بمعنى أراد أن يكون للفرنسيين كما للأمريكيين والبريطانيين (الأنجلوساكسيين) دور في اتخاذ قرارات الحلف[5].

ولم يكن فقط بالنسبة لديغول البحث عن دور فرنسي فعال في حلف الاطلسي كدولة أوروبية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وخاصة مع دخولها النادي النووي وأصبحت دولة نووية منذ 1961، عندماأراد أن تتبوء فرنسا مكانة دولية، يمكن أن يتحقق ذلك من خلال تزعمها لأوروبا الغربية الموحدة، وقد كانت فكرته عن وحدة غرب أوروبا تستقيم مع فكرته عن استعادة فرنسا لعظمتها عن طريق

1- علي المليجي علي: "مستقبل الاتحاد الاروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العالمية "مجلة كلية خالد العسكرية، الرياض، العدد 75، مارس 2004، ص10.

2- مصطفى علوي:" الو.م.أ والجماعة الأوروبية بعد 1992"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 93، سبتمبر 1998، ص112.

3- اسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية الدولية في العالم المتغير، قضايا ومشكلات معاصرة، مصر، كاظمة للنشر والترجمة، الأهرام،، 1998، ص104- 105.

4- هلي المليجي علي، مرجع سابق ذكره، ص 10.

5- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 155.

تزعمها لتلك الوحدة. ذلك أنه كان يرفض أن تصبح بلاده عضوا في أي منظّمة دولية ذات اختصاصات فوق قومية لأنه حسب تصوره فرنسا أعظم ويجب أن تكون سيادية في قراراتها، وإن انخرطت في أي منظّمة لابدّ وأن تكون بمثابة الموجه والمتزعم لهذه المنظّمة. وقد كان ديغول من المنتقدين بشدة لإحدى المحاولات الرامية إلى تعديل المعاهدة المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة على نحو يعطي هذه المنظمة اختصاصات فوق قومية[1].

وقد كانت الوحدة الأوروبية عند ديغول تعني أن تكون للدول الأوروبية سياسة موحدة إزاء كافة الشؤون الدولية، أما زعامة فرنسا فستحقق من خلال قيامها بدور الموجه لتلك السياسة الموحدة، وقد كان ديغول يرى أن تبوّء فرنسا لموقع الزعامة بين بلدان غرب أوروبا لن يكون ممكنا إلا بإبعاد الأنجلوساكسون (أي الأمريكيين والبريطانيين) عن التدخل في شؤون البلدان، ولذلك كان يرفع ديغول شعار "أوروبا للأوروبيين" .كما كان ديغول دائما شديد الانتقاد لحلف شمال الأطلسي والذي كان يعتبره وسيلة أمريكية لإخضاع الأوروبيين للإرادة الأنجلوسكسونية، ومن هنا فقد انصبّ جانب كبير من انتقاداته على الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث كان يعتبر أن سياسة الولايات المتحدة تخفي مطامعها خلف عبارة المجموعة الأطلسية، بهدف إذابة الكيان الأوروبي وإخضاع الأوروبيين لإرادتها[2].

أما عن بريطانيا فقد كان ديغول دائما يؤكد على لاأوروبيتها حيث كان يقول: "إن بريطانيا ليست إلاّ جزيرة أو دولة بحرية لها طبيعة خاصة ولا يمكن أن تلتحم بالقارة[3].

وقد جاء التغيّر في السياسة الخارجية الفرنسية الذي يرجّح كفّة المصلحة الوطنية على اعتبارات التحالف مع حلفائها الأمريكيين والبريطانيين، نتيجة التهميش لمركز فرنسا داخل الحلف، وعلى ذلك فقد جاءت قرارات ديغول كلها وعلى مختلف المحاور السياسية العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية، مرتبطة بالمصلحة الوطنيةوتأكيد الذات الفرنسية ورافضة للهيمنة الأمريكية على شؤون التحالف الغربي، ومتحدية لهذه الهيمنة، ففي يصدر حلف شمال الأطلسي –كما أشرنا- فقد رفضت فرنسا سيطرة الولايات المتحدة وشريكتها بريطانيا على الحلف وقراراته المتعلقة بشؤون الغرب، ولا سيما تلك القرارات التي تتعلّق بأوروبا الغربية. لذلك فقد سارع ديغول عقب توليه الحكم سنة 1958 إلى إرسال مذكرتين لحكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، طالبهما فيهما بتعديل الحلف وجهازه العسكري، بحيث تكون القيادة فيه لمجلس ثلاثي –كما أسلفنا آنفا – مكون من فرنسا الولايات المتحدة وبريطانيا، كما دعى إلى أن يكون هناك تشاور على الأقل بين أعضاء الحلف عموما، وأعضاء القيادة خصوصا فيما يتعلّق بمكانة القضايا الدولية سواء تلك المتعلقة بشمال الأطلسي أو بقية منطقة في مناطق العالم[4].وفضلا عن ذلك عما تقدم فقد طالب ديغول في مذكرته، حليفيه الكبيرين بالاعتراف بدور قيادي لفرنسا في أوروبا الغربية، إذ دعا إلى اتّباع نوع من اللاّمركزية داخل المعسكر الغربي، بحيث أنّ أيّ قرار يتعلّق بأوروبا الغربية، بحيث أن ينال موافقة فرنسا، وأن يوكل إليها أمر تنفيذه، وذلك استنادإلى موقعها القيادي بين دول غرب أوروبا[5]،اؤكّد ديغول في مذكرته أنه في حالها لم تقبل اقتراحات فرنسا هذه من جانب حليفه، فإن حلف الاطليسي لا ينتظر مشاركة كبيرة من جانب فرنسا من أعماله.ومن خلال تلك الاقتراحات فإن ديغول كان يسعى إلى تدعيم مركز فرنسا داخل لحلف وتأكيد زعامة فرنسا لأوروبا الغربية، فضلا عن إبعاد بريطانيا والولايات المتحدة من التدخل في القرارات التي تتعلق بتلك الدول.

وبعد عدم تلقي المذكرة الفرنسية لأي قبول من جانبي حليفيه الولايات المتحدة وبريطانيا، الأمر الذي أغضب الطرف الفرنسي، وجعل ديغول أكثر إصرارا على المضيّ قُدُما نحو انتهاج سياسة استقلالية، ففي مارس 1959 أعلن ديغول عن مجموعة من القرارات

1- بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص ص50-51.

2 - Molchanou Nicolai, De Gaulle, His life and works, progress ,2nd publisher 1985, p365 .

3- فوزي عبد الحميد، ديغول في الميزان، كسلسلة مذاهب وشخصيات، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص: 117.

4 - Malchanou, op, cit,p366

5- إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة، مرجع سابق ذكره ص: 89.

تستهدف تخفيض مساهمة فرنسا العسكرية في حلف الاطلسي من ناحية، وتقليل معادلتها العسكرية مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى ومن بين هذه القرارات نذكر[1].

1- سحب الأسطول الفرنسي الموجود بالبحر المتوسط من قيادة الأطلسي.
2- عدم السماح للقوات الأمريكية بالاحتفاظ بقنابل ذرية على الأراضي الفرنسية.
3- رفض إنشاء أي قواعد أرمدات أمريكية لإطلاق الصواريخ فوق الإقليم الفرنسي.
4- إعادة العديد من معدات الدفاع الجوي إلى القيادة الفرنسية.
5- رفض التخلي عن المعدات العسكرية العائدة –آنذاك– من شمال إفريقيا لحلف شمال الأطلسي، على الرغم من تعهد الفرنسيين المسبق لإعادتها إلى الحلف.

ولقد استمر ديغول في انتهاج سياسة استقلالية بمنأى عن حلف الأطلسي حيث شرع في إنشاء قوة فورية فرنسية مستقلة،على الرغم من التكاليف المرتفعة لامتلاك قوة نووية وعلى الرغم من الرفض الأمريكي بهذه الخطوة الفرنسية إلا أن فرنسا أصرت على امتلاكها تأكيدا لأهليتها وعلى دور فرنسا على الصعيد الأوروبي بزعامتها لأوروبا الغربية، فضلا عن عدم ثقة فرنسا في أن الولايات المتحدة في الدفاع عن أمن أوروبا، مالم تهاجم الأراضي الأمريكية ذاتها. كما أنه كان يشك في الأنانية الأمريكية بأنها قد تجري تسوية منفردة مع السوفيات، أو قد تعقد اتفاقا سريا معهم يقضي بألّا تدمّر أي من الدولتين الدولة الأخرى، وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم، وفي كلتا الحالتين فإن الأسلحة النووية الفرنسية لتكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا وأوروبا الغربية[2].

وقد انتقدت واشنطن بشدّة برنامج فرنسا النووي، حيث كان هذا البرنامج يتعارض مع استراتيجية "الردالمرن" التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهجها آنذاك. ذلك أن تلك الاستراتيجية كانت تتطلب توحيد القوات النووية الاستراتيجية للغرب بطريقة تستبعد استخدامها دون موافقة الحلف الاطلسي،وذهبت واشنطن إلى اعتبار البرنامج النووي الفرنسي بأنه معاد للحلف[3]. مما أدّى إلى توترالعلاقات الأمريكية الفرنسية مع بداية عقد الستينات،والجدير بالذكر أيضا أن التوتر نشأ أيضا حول حملة من القضايا الدولية منها رفض فرنسا التدخل العسكري الأمريكي في الكونغو للإطاحة بنظام الرئيس الاسبق الكونغولي"لومومبا" الاشتراكي[4]. بالإضافة إلى مسألة العلاقات الفرنسية مع النظام الشيوعي في كوبا والخطر الاقتصادي الأمريكي عليها، بسبب قيام النظام الشيوعي فيها والاتحاد السوفياتي، وما يشكله من تهديد للأمن القومي الأمريكي، حيث أنه باستطاعة صاروخ مداه 1000 كلم إن انطلق من الأراضي الكوبية القريبة من حدود الولايات المتحدة بإمكانه استهداف العاصمة واشنطن، ما يفسر على أنها تفكر في مصلحتها القومية على غرار فرنسا الحاملة للواء دول غرب أوروبا، رغم التحالف الاستراتيجي الذي يجمعها في إطار الحلف وقيم اللبّرالية[5].

أما عن بريطانيا ذات التوجه الأطلسي، فقد طلبت الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة عام 1962، غير أن فرنسا رفضت بشدّة انضمامها إلى السّوق، وذلك لجملة من الأسباب من بينها أن بريطانيا –من وجهة النظر الفرنسية ليست أوروبية –كما أشرنا– لها موقع خاص وحدود بحرية تفصلها عن أوروبا، وكذلك بسبب توجهاتها الأطلسية وإذعانها لسياسة الولايات المتحدة، ففي حال انضمامها إلى تلك السّوق. فإن ذلك يعني تقوية النفوذ الأطلسي والأمريكي خصوصا داخل السّوق وفي أوروبا الغربية مما يضعف من

1- أنظر بصدد تلك القرارات: - Molchanou, Op , cit,p 348.
2- هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين شريف، بيروت، الهيئة العامة للكتاب، 1973، ص 169.
3- نفس المرجع، ص 173.
4- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 162.
5- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985، ص ص 664- 667.

مواقف فرنسا الهادفة إلى قيادة دول أوروبا الغربية، وتعطيل مشروع ما يسمى باتحاد دول أوروبا الغربية ككيان سياسي واقتصادي يهدف إلى بلورة سياسة أوروبية مستقلة عن إرادة الولايات المتحدة[1].

غير أن فرنسا بصفتها القطب الفاعل في أوروبا الغربية إلى جانب بريطانيا، اشترطت على هذه الأخيرة مجموعة من الشروط مقابل النظر في طلب انضمامها إلى السوق من بينها: إرساء تعاون فرنسي بريطاني في المجال النووي، قصد إنشاء قوة بريطانية فرنسية (أوروبية خالصة) تستهدف الاستقلالية الدفاعية والأمنية الأوروبية، في حال تخلي الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن أوروبا، وتقاسم أعباء نفقاتها. أما الشرط الثاني فتعلق بمعاملة فرنسا تحقيق ولاء بريطانيا لأوروبا دون التوجه أطلسيا.

غير أن الرد البريطاني كان أطلسيا بمتياز أيضا، حيث وافقت بريطانيا على اتفاقية ناسو 19/11/ 1962، NASSAU AGREMENT بين رئيس وزراء بريطانيا، آنذاك ماكميلان، والرئيس الأمريكي جون كينيدي، في جزر البهاما، التي بمقتضاها تكون بريطانيا طرف فيما يسمّى بالقوة النووية المتعددة الأطراف Multilatéral nuclear forces وهي القوة التي دعت إلى إنشائها الولايات المتحدة آنذاك لمواجهة فكرة قيام كل دولة من دول غرب أوروبا ببناء قوتها النووية المستعملة، سيما وأن فرنسا قد شرعت بالفعل في إنشاء قوتها النووية الخاصة، وقد عرضت الولايات المتحدة على حلفائها الأوروبيين صواريخ polaris، شرطية أن يقدّم الحلفاء من جانبهم الغواصات المستخدمة في إطلاقها، وبهذا يمكن لكل دولة أن تسهم بنصيب في قوة الناتو، على أن يسمح لها باستعادة سيطرتها على الجزء الذي أسهمت به في حالة تعرّض مصالحها العليا للخطر. ومن هنا فإنه في حالة بناء القوة النووية المتعددة الأطراف ستنتفي الحاجة إلى بناء قوة نووية مستقلة لدى كل من الدول الأوروبية[2]. وهذا هو ما كانت ترمي إليه الولايات المتحدة من وراء اقتراحها بإنشاء القوة النووية متعددة الأطراف، حيث كان الأمريكيون يرفضون بشدة فكرة قيام أي من دول الحلف الأطلسي ببناء قوة نووية مستقلة، وذلك نظرا لتعارض تلك الفكرة مع استراتيجية الرد المرن التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة آنذاك من جهة. ولإبقاء تفوقها النووي في المعسكر الغربي في تنافسها مع الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى.

وانطلاقا مما تقدّم كان لموافقة بريطانيا على الانضمام إلى القوة النووية المتعددة الأطراف، دحرالفكرة التّعاون النووي الأوروبي أي الفرنسي البريطاني، وبالتالي فإن البريطانيين –بحسب تعبير ديغول - اختاروا أن يكونوا أطلسيين لا أوروبيين[3].

الجانب الفرنسي رفض الانضمام إلى الاتفاقية الأطلسية (اتفاقية ناسو الأنجلوأمريكية)، وتجسد عمليا من خلال النهج الاستقلالي الفرنسي، إذ في جوان 1963، اتخذت الحكومة الفرنسية قرار جديدا يقضي بتحقيق المزيد من التخفيض لمساهمة فرنسا العسكرية في الحلف.فتمّ سحب الأسطول الفرنسي المعار للحلف من قيادة شمال الأطلسي واعادته إلى فرنسا، كما تمّ سحب أغلب فرق المشاة الفرنسية التيكانت تشارك بها فرنسا في الحلف. فضلا عن سحب العديد من وحدات القوات الجوية الفرنسية التي كانت تحت وصاية الحلف[4].

وبالموازاة مع انشغال بقية اعضاء الحلف بمناقشة القوة النووية متعددة الأطراف، كانت فرنسا مشغولة ببناء القوة الفرنسية النووية الضاربة، إذ أنه مع نهاية 1963، كانت القوات الفرنسية مجهزة بالقنابل النووية tokilton، ومع نهاية 1964 كانت المصانع الفرنسية الحربية قد بدأت إنتاج طائرات Mirage 9. ذات القدرة على حمل القنابل النووية[5]، وبذلك كانت فرنسا حقّقت هدفا من أهدافها،

1- أندريه بريجوه دومينيك ديفيد، السياسة الأمنية الأوروبية أو الدفاع الأوروبي المشترك المفقود، ترجمة أحمد عبد الكريم، دمشق، طلاس للترجمة والنشر، 1984، ص ص94- 95.

2- المرجع نفسه، ص 96.

3- إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة، مرجع سابق ذكره، ص 106-107.

4 - Louis W.M. Roger & Bull Hedley, The special Relationship : Anglo-American since 1945, Oxford, Claredin press, 1986,p 70.

5 - Malchanou, op, cit, p 362.

وهو امتلاكها لقوة نووية مستقلة، ودخولها النادي النووي العالمي. وبذلك عُدَّت أول خطوة أوروبية نحو إحدى مقومات القدرة على الاستقلالية من منظار مصلحي أوروبي الذي طفى فوق اعتبارات التحالف في اوقات السّلم الدولي.

وعلى الجانب السوفياتي، فقد أرادت فرنسا كدولة أوروبية طامحة نحو قيادة أوروبا الغربية إلى تبني سياسة خارجية مستقلة ومغايرة تماما للسياسات التقليدية التي كانت ينتهجها حلفاؤها الأطلسيون في هذا الصددوهي السياسات التي كانت تتماشى مع حقيقة أن حلف شمال الأطلسي قد نشأ أساسا للوقوف في وجه المدّ الشيوعي السوفياتي. فقد كان ديغول يرى أن الاتحاد السوفياتي هو جزء من أوروبا وأنه سيعود إلى القارة إن عاجلا أم آجلا. كون أوروبا -من وجهة نظر ديغول- هي أوروبا من الأطلسي إلى الأورال، وبغض النظر عن التقسيم الذي كان فاصلا في أوروبا من شرق شيوعي وغرب رأسمالي، يعتقد بأن الصراعات القائمة بين النّظم المختلفة كالشّيوعية والرّأسمالية، إنما هي صراعات زائلة سوف تنتهي يوما ما. أما الحقائق الخالدة الباقية فهي صراع القوميات والقارات والحقائق التاريخية والجغرافية الأخرى. ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد السوفياتي -من وجهة نظر ديغول- ما هو إلا دولة أوروبية بغض النظر عن الإيديولوجية[1].

وفضلا عما تقدم، فقد كان ديغول يشكك بالقول بأن من بين أهداف الاتحاد السوفياتي الاستيلاء على غرب أوروبا، وإذا كان حلف شمال الأطلسي قد نشأ ارتباطا بهذا القول، فإن الظروف في عام 1957، أي عند مجيء ديغول إلى الحكم، قد تغيرت عنها وقت إنشاء الحلف[2].

وانطلاقا من أفكار ديغول فقد راح يسعى إلى مد جسور التقارب بين فرنسا والاتحاد السوفياتي مكترثا بالمصالح القومية الفرنسية متبنيا شعار أوروبا للأوروبيين على اعتبارات التحالف، فقد شهدت الفترة ما بين 1964-1966 هذا الصدد تقدما كبيرا من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين الطرفين وعقد اتفاقات تعاون في مجالات التعاون السلمي العلمي والتقني، وكذا اتفاقيات التعاون في دراسات واكتشافات الفضاء والاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وتوج هذا التقارب بزيارة ديغول إلى موسكو 1966 بدعوة من مجلس السوفيات الأعلى، وقد حققت هذه الزيارة مزيدا من التقارب والتعاون بين الدولتين[3].

وكان هول يهدف من وراء تقاربه مع السوفيات إلى التا ًكيد على سياسة فرنسا الاستقلالية العالمية كدول أوروبية فاعلة، وبهذا التقارب ومن دون استشارة حلفائه، فقد أثار غضبهم واستياءهم خصوصا الأمريكيين، خاصة بعد اعتراف فرنسا الرّسمي بجمهورية الصين الشعبية[4] وهي الدولة التي طالما اعتبرها الأمريكيون دولة معادية منذ قيام الثورة الشيوعية فيها عام 1949 ضدّ القوّاتالأمريكية في الحرب الكورية بين أعوام 1950- 1953. والمساعدات الصينية للشيوعيين الفيتناميين –خلال عقد الستينات– لتوضح حجم الصّدمة التي أصابت الأمريكيين من جرّاء اعتراف فرنسا بالصين الشيوعية، بينما الرئيس الفرنسي كان لا يأبه بأيّة اعتبارات أخرى سوى بإرساء دعائم السياسة العالمية الفرنسية المستقلّة كما كان يراها ديغول[5].

وفي مطلع عام 1965، اتخذ ديغول قرارا جديدا ينطوي على عداء واضح لمصالح الولايات المتحدة، ففي فيفري وفي مؤتمر صحفي راح ديغول يطالب بالتّخلي عن استخدام الدولار كوحدة دفع دولية والعودة إلى قاعدة الذهب Gold Standard في هذا الصدد: حيث قال الرئيس الفرنسي "إنه لم يعد مقبولا استخدام الدولار كوحدة دفع دولية، إن قاعدة الذهب وحدها هي المقبولة". وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن أوروبا في ذلك الوقت–أي منتصف الستينات –كانت تمتلك رصيدا ذهبيا كبيرا، ولم تعد هناك فجوة واسعة بينها وبين

1- فوزي عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 116-117.
2- نفس المرجع، ص ص116-117.
3- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 173.
4 - Molchanou, op,cit. P 346.
5-، ليلى مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 174.

الولايات المتحدة، مثلما كان عليه الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد قامت فرنسا بأعمال قرار ديغول وتحويل أغلب احتياطاتها الدولاريةإلىالذهب، ولو أن كل الدول الأوروبية حذت حذوها—في هذا الصدد— لواجهت الولايات المتحدة عواقب اقتصادية وخيمة. كذلك أيضا من المناوءة الصّريحة للمصالح الاقتصادية الأمريكية من جانب فرنسا التي تزعمت رفض السّوق الأوروبية المشتركة لمقّررات المشروع الأمريكي المعروف بجولة كيندي [1] Kennedy Round، وهو المشروع الذي كان قد تبلور نهائيا عام 1964 والذي استهدف إقناع الأوروبيين بتخفيض رسومها الجمركية على السّلع الأمريكية، غير أنّ ديغول رفض تخفيض تلك الرسوم الأمر الذي كان يعني عملا وفي ظل نظام التصويت في السوق أن تحذو بقيّ ة الأعضاء فيه حذو فرنسا، وعلى أيّة حال فإن المواقف الفرنسية الاقتصادية المناوئة لفرنسا خرجت عن اعتبارات التحالف. بل ضربت علنا المبدأ الأساسي من المبادئ التي نصّت عليها معاهدة حلف شمال الأطلسي، حيث نصّت هذه المعاهدة في مادّتها الثانية—كما أسلفنا سابقا— أن أطراف المعاهدة يعقدون العزم على السّعي لتفادي أي تصادم فيما يتعلق بسياستهم الاقتصادية على المستوى الدولي، كما أنهم سيعملون على توثيق التعاون فيما بينهم [2].

وقد استمّرت المناوءة الفرنسية للسلوكات الأمريكية في بقاع مختلفة من العالم، حيث رفضت فرنسا التدخّل العسكري الأمريكي في "الدومينيكا" في 28 أفريل 1965. بسبب اعتقاد الأمريكيين بأن الثّورة في هذه المنطقة يقودها شيوعيون، ومعروف أن جزيرة "الدومينيكا" شأنها شأن كوبا تمثل نقطة قريبة من الولايات المتحدة، وقيام نظام شيوعي فيها معناه تهديد لأمنها القومي، كما جرى عام 1962 وأزمة الصواريخ الكوبية، التي كانت تهديدا لأمن الولايات المتحدة، لولا أن حلّت الأزمة سلميا بينها وبين الاتحاد السوفياتي [3]. كما استمرت سياسة فرنسا الأوروبية الاستقلالية عندما سحبت فرنسا ممثلها عام 1965 من حلف جنوب شرق آسيا SEATO والذي كانت أنشأته الولايات المتحدة عام 1954 بهدف احتواء المد الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا ،ويعني ذلك الإجراء فقدان الحلف لإحدى دعائمه الأساسية وهي فرنسا كقوة أوروبية فاعلة [4]، بالإضافة إلى جملة من الاعتراضات الفرنسية الأخرى لسياسة وسلوكات الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم ترفض فرنسا التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام في منتصف الستينات، ولعل هذا الموقف الفرنسي يذكرنا بموقف الولايات المتخحدة غير المساند لفرنسا في حربها في نفس منطقة الهند الصينية عام 1954 كذلك الموقف المناوئ للولايات المتحدة إزاء الحرب العربية الإسرائيلية على الدول العربية 1967، ووقوفها إلى جانب إسرائيل على الدوام، كذلك كان أيضا موقف فرنسا دائم – أوائل الستينات – للحركة الانفصالية في إقليم "كيباك"** المطالبة باستقلال الإقليم وإقامة دولة فرنسية بتأييد فرنسي، ما أثار استياء كندا في الإجراء الفرنسي [5].

ولم يقتصر أثر أفكار ديغول وسياساته الاستقلالية، بل امتدّت إلى بلدان أخرى أوروبية ومن أظهر البلدان الأوروبية – التي تأثرت سياسة ديغول الاستقلالية – ألمانيا الغربية في عهد "فيليب برانت".إنها السياسة التي عرفت بسياسة الانفتاح على الشرق " الأستوبوليتيك"Eastopolitik". وقبل ذلك فقد شهدت العلاقات الفرنسية الألمانية ازدهارا كبيرا، بعد التّقارب الذي سجّل بين فرنسا وألمانيا في إطار إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في نهاية الخمسينات، وعند مجيء ديغول إلى السلطة سنة 1958، عمل على تدعيم أواصر التّحالف والتّعاون فيما بينهما من خلال اللقاء الذي جمع ديغول بالمستشار الألماني، آنذاك "أديناور" في 14 سبتمبر 1958، وتوج

1-. Molchanou, op,cit, P 346.

2- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق ذكره، ص 176.

3- المرجع نفسه، ص 177.

(*)SEATO أو حلف جنوب شرق آسيا تأسس عام 1954 بهدف منع المد الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا، ويضم الدول الأعضاء الو.م.أ، بريطانيا، أستراليا، نيوزيلندا، الفلبين، تايلاند، باكستان وفرنسا.

4- حسن فوزي النجار، أمريكا والعالم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1986 ص311.

(**) هو إقليم يقع في كندا تقطنه أغلبية تتحدث اللغة الفرنسية على عكس بقية الأقاليم التي تقطنها أغلبية تتحدث اللغة الإنجليزية.

5-حسنفوزي النجار، المرجع السابق الذكر، ص 178.

ذلك الاتفاق بتشكيل ما عرف بمحور "بون- باريس"، وقد قام هذا المحور على صفقة سياسية قوامها أن تساند ألمانيا الغربية فرنسا في تحقيق دور قيادي في أوروبا الغربية، في مقابل أن تساند فرنسا ألمانيا الغربية بصدد مشكلاتها في برلين الغربية، وفي مواجهة ألمانيا الشرقية، وفي عام 1963، عقد الطرفان اتفاقية تحالف ثنائية كانت بمثابة الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات بين الطرفين في ظل محور "بون- باريس. "تضمنت الاتفاقية العديد من المواد بشأن توطيد العلاقات الألمانية الفرنسية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وقد وضعت الاتفاقية خطة شاملة للتّنسيق والتعاون في ميادين الوحدة الأوروبية، شؤون الحرب الباردة، وشؤون حلف الأطلسي. وكان الهدف الأسمى من التقارب والتحالف الألماني الفرنسي هو محاولة من الطرفين بقدر ما هو تحقيق مصالح مشتركة من خلال التعاون والتنسيق بينهما، بقدر ما هو محاولة لتحقيق نزعة استقلالية أوروبية مستقلة عن القوة الأطلسية، رغم التحالف الاستراتيجي في إطار حلف الاطلسي طالما أن عهد الانفراج الدولي قد أتاح الفرصة لذلك.[1].

والجدير بالذّكر أن ألمانيا الغربية وفي بداية السّتينات، قد أضحت من كبريات الدول الصناعية في العالم، وقد حقّقت فائضا في ميزانها التجاري مقداره 15600 مليون مارك سنة 1960 مقارنة بالعجز في ميزانها التجاري سنة 1950 حيث بلغ العجز 3012 مليون مارك. وقد عززت فرنسا من تعاونها الاقتصادي مع ألمانيا بغية تنشيط اقتصادها المنهك جرّاء تكاليف ونفقات إنتاج القنبلة النّووية من جهة، وتعزيز السّوق الأوروبية المشتركة بفضل التفوّق الاقتصادي الألماني الغربي، وإرساء سياسة أوروبية استقلالية تقودها ألمانيا وفرنسا في دول أوروبا الغربية من جهة أخرى،وبالتالي فقد تمكنت ألمانيا الغربية من اكتساب ثقة أعدائها الغربيين التقليديين المتمثلين في الفرنسيين وتبدل العداء التاريخي إلى تحالف راسخ[2].

وبوصول الحزب الاشتراكي بزعامة "فيلي برانت" إلى الحكم في ألمانيا الغربية عام 1969، والذي تأثر بالنزعة الاستقلالية الفرنسية تجاه قضايا أوروبا والسياسة العالمية، فقد كانت الظروف مهيأة أمام الألمان الغربيين لكي يخطو خطوات جادّة نحو هدفهم الرئيسي الذي يتصدر أهداف سياستهم الخارجية، وينص عليها دستورهم وهو إعادة توحيد ألمانيا، بعد أن نجحت في اكتساب ثقة حلفائها الثلاث الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا ونجحت في ترسيخ وتوطيد العلاقات الثنائية بينها وبينهم اتجهت ألمانيا الغربية إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الشرق أين يوجد الاتحاد السوفياتي، علما أن توحيد ألمانيا كان يتطلب موافقة الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب، ويتركز الهدف الأساسي والمحوري لسياسة ألمانيا الغربية الانفتاحية على الشرق "الأستوبوليتيك" على مد جسور التقارب بينها وبين دول الكتلة الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي. من أجل السعي إلى تحقيق الوحدة بين شطري الألمانيتين. وقد لعبت المصالح الاقتصادية دورا بالغا نحو تحقيق نوع من التقارب بين دول الكتلة الشيوعية بما فيها السّوفيات من جهة وبين الألمانيتين من جهة ثانية[3].

وقد استخدمت ألمانيا تفوّقها الاقتصادي الضخم إلى جانب سياستها الخارجية الانفتاحية، قصد ترغيب دول الكتلة الشرقية على توطيد علاقتها مع ألمانيا الغربية، حيث أبدت هذه الاخيرة استعدادها لمد قروض لتلك الدول تسمح لها بالانطلاق في النمو، وقد استجاب الاتحاد السوفياتي سريعا للمبادرة الألمانيّة، ونتج عن ذلك تحقيق نتائج إيجابية من خلال الاتفاق الاقتصادي بين "بون" و"موسكو" بداية عام 1970،ومن بين هذه النتائج الإيجابية تم إرساء قواعد متينة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، ولا سيما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي الذي بدأ يحتل مكانة هامة بين مصادر القوى المحركة،بعد أن ثبتت صلاحيته في تنمية الصناعات المتقدمة، وقد استعان السوفيات بعد اكتشاف الغاز في منطقة "أوريبورخ"بجبال الأورال بشركة "ماتسان" الألمانية الغربية في إنشاء خط لنقل الغاز عبر جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة والنمسا إلى الأسواق الغربية، مقابل حصول الشركة الألمانية على كمية من الغاز الطبيعي السوفياتي.

1- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق ذكره ص 209.
2- المرجع نفسه ص: 210.
3- بنيه الأصفهاني، "الاتحاد الأوروبي والمعاهدة السوفياتية الألمانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد23، جانفي، 1971، ص 97.

كذلك تم الاتفاق على حصول السّوفيات على قرض ألماني قيمته 1.5 مليون مارك ألماني على أن يسدّده السوفيات على مدى 10 أعوام وبفائدة تقدربـ6.5[1] %.

وهكذا بدأت العلاقات السوفياتية الألمانية تتوطد إلى أن تم التوقيع على المعاهدة الألمانية السوفياتية في 12 أوت 1970 .و بمقتضاها أعلن الجانبان على التعاون الاقتصادي وحفظ السلام في أوروبا، وتشجيع تسوية الأوضاع سلميا وتنمية العلاقات بين جميع الدول الأوروبية سلميا، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بشأن المسائل المتعلقة بأمن أوروبا أو احترام الحدود بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي.

وترسيخا لعلاقاتها مع الاتّحاد السوفيتي عمدت ألمانيا إلى تصفية خلافاتها الإقليمية مع حليفاتها الشيوعية، حيث تم توقيع معاهدة "وارسو" بين ألمانيا الغربية وبولندا في نفس العام من أجل تسوية الخلافات الحدودية غداة الحرب العالمية الثانية،كما أبرمت ألمانيا الغربية معاهدة مع مزيد من دول الكتلة الشيوعية في إطار سياسة الانفتاح على الشرق، ولعل أبرز هذه المعاهدات على الإطلاق هي معاهدة ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية في 1972/12/21. وهذه المعاهدة انتهت من جانب الألمان الغربيين، إحداث تقارب بين أبناء الشعب الألماني الواحد، الذي يقطن في دولتين منفصلتين[2]. كما تم عقد اتّفاقية بين ألمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا –سابقا-عام 1973، ونصّت هذه الاتفاقية على مجموعة من المواد فيها إلغاء معاهدة ميونيخ 1938واعتراف ألمانيا الغربية بسيادة تشيكوسلوفاكيا على إقليم السوديت والحدود التشيكية.

وبهذه المعاهدة تكون ألمانيا الغربية قد سجلت تقارب دول أوروبا الشرقية ذات الأنظمة الشيوعية، ما زاد من حجم الاتصالات فيما بينها، وخصوصا بين شعبي الألمانيتين من خلال فتح أبواب للحوار من أجل بلوغ الوحدة الألمانية المنشودة، وقد توالت الحكومات الألمانية الغربية المتعاقدة في انتهاج سياسة الانفتاح على الشرق إلى التأثير على وحدة االحلف الاطلسي، والتحالف الأوروبي الأطلسي، وتشجيع الدول الأوروبية الأخرى على اتباع السلوك المستقل عن واشنطن في علاقاتها مع موسكو، وهو ما من شأنه أن يؤدّي إلى تقليل سلطة الأمريكيين، وقدرتهم على المساومة في مفاوضاتهم مع السوفيات في إطار صراع الحرب الباردة بينهما[3].

وعلى أيه حال فإن السّياسة الخارجية لألمانيا الغربية، عرفت تحوّلا جذريا منذ وصول الاشتراكي "فيلي برانت" إلى رئاسة الحكومة، الذي هدف إلى مدّ جسور التقارب مع بلدان الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية عبر سياسة "الإستوبوليتيك"، من أجل توفير الظروف الملائمة لإحداث تقارب واتصال بين شعبي شطري الألمانيتين قصد تخفيف الوحدة بينهما من جهة، وتحقيق الاستقلالية في قراراتها السياسية الخارجية من جهة أخرى، مستغلة في ذلك تطورها الاقتصادي وتفوقها المالي من أجل ضمان تجسيد تلك السياسة، إيجاد مجال حيوي لسياستها الخارجية المستقلة، بعد أن كانت سياستها ملتصقة بسياسة الولايات المتحدة وحلفائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الستينات من القرن الماضي، بسبب حاجة الحلف الاطلسي الأساسية إليها لتدعيم خطوط الدفاع الأمامية الغربية في أوروبا لمواجهة أي زحف شيوعي نحو ها، وكذلك أيضا بسبب ربما حاجة ألمانيا في حد ذاتها للمساعدات والحماية الأطلسية.

وإجمالا يمكن القول بأن سياستي كل من فرنسا وألمانيا مثلتا نزعة استقلالية أوروبية في عهد الانفراج الدولي رغم اعتراض الولايات المتحدة عليهما، ورغم التحالف الاستراتيجي الذي يربطهما بها في إطار حلف شمال الاطلسي، إلا أن المصلحة القومية لكل منهما هذه المرة كانت تسو على اعتبارات التحالف خصوصا في مرحلة الانفراج الدوليففرنسا أثبتت جرأتها في تبنّي سياسة استقلالية جريئة تناوئ سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا ذات التوجه الأطلسي، خاصة بعد الخلافات الأمريكية الفرنسية حول القيادة السياسية للحلف،

1- نبيه الأصفهاني،"سياسة ألمانيا الغربية تجاه أوروبا الشرقية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 21، نوفمبر، 1976، ص 107.
2- ليلى مرسي، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 315.
3- المرجع نفسه.

وانسحابها من الهيكل العسكري للحلف،كان بمثابة رفض فرنسي للهيمنة الأنجلوساكسونية على حساب مصالح دول أوروبا الغربية، كما يعد امتلاك فرنسا للقنبلة النووية كتحد فرنسي لإثبات أهليتها في قيادة دول أوروبا الغربية وفق توجهاتها، وقدرتها على الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد نووي محتمل.

أما بالنسبة لألمانيا الغربية التي تأثرت بالنزعة الاستقلالية الفرنسية، وتجلى ذلك التأثّر من خلال التحالف الفرنسي الألماني عام 1963 وتكثيف التعاون والتشاور فيما بينهما في شتى المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولد لدى الألمان الغربيين نزعة استقلالية تمثلت في السياسة الانفتاحية على الشرق التي بدأت في بداية الستينات من أجل تحقيق اتصال بين شعبي الألمانيتين قصد التوحيد من جهة والبحث عن مجال حيوي لسياستها الخارجية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، رغم التحالف الاستراتيجي الذي يربطها بحلف الاطلسي.

ولكن، وبالمقابل لا تعن تلك المساعي الأوروبية (الفرنسية اللألمانية الغربية تحديدا) التي كانت ترمي إلى تحقيق نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدةتعنينهاية التحالف الأرو-أمريكي، بمجرد دخول العلاقات بيت الشرق والغرب مرحلة جديدة من الانفراج .وانما كانت تلك المساعيالاوروبية الغربية نحو الاستقلالية تغديها اعتبارات المصلحة الوطنية لكل من فرنسا والمانيا الغربية، منها محاولتها لعب أدوار سياسية إلى جانب الولايات المتحدة في أوقات السّلم .كما هو الحال في عهد الانفراج الدولي، وتراجع معطيات المواجهة بين الشرق والغرب، فضلا عن سعي فرنسا الى إثباث الذّات الاوروبية سياسيا على الصعيدين الاقليمي والدولي إلى جانب المانيا الغربية، التي سعت بدورها إلى محاولة تحقيق حلم الألمان في الوحدة من خلال سياستها الانفتاحية نحو الشرق، وخشية الولايات من أن يؤدّي بسياستي فرنسا وألمانيا إلى إضعاف الموقف الغربي في التعامل مع الخصم السوفياتي بقيادة الولايات المتحدة ،ومن ثمّ كان منطلق الخلافات الاورو-أمريكية.

وما يمكن أن نستنتجه في خلاصة هذا المبحث أن العلاقات الأوروبية الأمريكية، وعلى الرغم من المساعي الاوروبية من جانب فرنسا وألمانيا الغربية نحو الاستقلالية في مرحلة الانفراج الدولي، إلا أن العلاقات الأروبية-الأمريكية اتسمت بالتقارب ووالتحالف طيلة الحرب الباردة، نتيجة وجود روابط تاريخية، ثقافية، قيم ليبرالية مشتركة لا تقف عند حدود الحرب العالمية الثانية، كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة دعمت التعاون الثنائي فيمابينها، والذي توج بتحقيق تقارب سياسي اقتصادي وتحالف أمني- عسكري خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تمثل في انشاءالحلف الاطلسي الذي استمر بعد نهاية الحرب الباردة رغم النقاشات الغربية بشأن استمراريته من عدمها، والتي أفضت في نهاية المطاف تكليفه بمهام أخرى واستراتيجيات جديدة ، فضلا عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إعانة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية اقتصاديا، والذي كان له الأثر الكبير في دفع مسارات التنمية الشاملة في كافة ارجاء أوروبا الغربية، ودعمت قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية ونشير أيضا هنا أنه من بين الأسباب الرئيسة التي دعمت التحالف –بغض النظر عن التهديد السوفياتي – وهي مسألة تماثل القيم الثقافية والحضارية الغربية كالديمقراطية، الحرية وحقوق الانسان ...و التي أيضا كان لها الدور الكبير لمصير الحلف الاطلسي بعد نهاية الحرب الباردة الذي جمع بين خاصيتين هما " حلف القيم والمبادئ الغربية""وحلف المصالح الغربية المشتركة ".ومن ثم تعززت روابط العلاقات الاورو–أمريكية وتكاملت فيما بينها.

المبحث الثاني :العلاقات الأورو-أمريكية بعد الحرب الباردة: الثوابت والمتغيرات.

أخذ مسار العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وبروز النّظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكيةوحلفائها الأوروبيين بشكل عام، ينحو نحو اتجاهات جديدة مبنية على الهيمنة وتحرك الولايات المتحدة وفق ما يخدم مصالحها القومية ولو بشكل انفرادي على الصعيد الدولي، وفي مختلف بؤر التوتر والصراع في مناطق مختلفة من العالم اذا اقتضى الامر، سواء نجحت في ذلك في استمالة حلفائها إلى جانبها بالقدر الكافي أم غير ذلك. الأمر الذي جعل تلك العلاقات لا تسير على وتيرة واحدة فهي بين مد وجزر دائمين نتيجة توافق القيم والأهداف تارة وتضارب المصالح واختلاف التصورات والادراكات تارة أخرى. وعلى الرّغم من ان مسألة التوافق في القيم الحضارية الغربية قد لعبت دورا كبيرا، الى جانب التهديد السوفياتي السابق في احداث التقارب والتحالف الاروأمريكي .الا انه وبعد الحرب الباردةوبعد انتفاء التهديد السوفياتي كان للقيم الغربية المشتركة وضرورة عولمتها لخدمة مصالح الطرفين الاثر الكبير في توظيفها مرة اخرى كمتسبات غربية، وضرورة مجابهة التحديات والتهديدات الجديدة المتعددة من انتشار لأسلحة الدمار الشامل، والارهاب والهجرة غير الشرعية ...وغيرها التي قد تهدد الامن الاورو-أمريكي بمفهومه الشامل .الا ان جنوح الولايات المتحدة الامريكية نحو الهيمنة العالمية من خلال توسيع الحلف الاطلسي وقيادة العالم الحر واعتلاء قمة الهرم العالمي جعل الأروبيين يسعون الى تكثيف اندماجهم السياسي والاقتصادي لمواجهة تلك الهيمنة والمشاركة الى جانب الولايات المتحدة في كسب مناطق النفوذ العالمية والاقليمية .مادفع بالاتحاد الاروبي الى التوسع شرقا وجنوبا بالتزامن مع توسع الحلف الاطلسي ذاته. بدواعي امنية واهداف اقتصادية وابعاد الصراع والتنافس على مناطق النفوذ التي يأبى الاتحاد الاروبي للولايات المتحدة الانفراد بها، من خلال توظيف كامل تفوقه وقوته الاقتصادية للعب ادوار سياسية فاعلة في حركة الصراع الاقليمي والدولي ومحاولات ترجمتها عمليا، أملا في تحقيق طموحاته نحو الاستقلالية السياسية والدفاعية المنشودة والتحرر من القيود السياسية والامنية الامريكية تكبله تكبيلا.

المطلب الأول: دورا منظومة القيم الغربية المشتركة والحلف الأطلسي في توطيد العلاقات الأور-أمريكية:

أدّت نهاية الحرب الباردة الى تغيّر في طبيعة النّظام الدولي من نظام الثنائية القطبية الى نظام الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة في اطار النظام الدولي الجديد، الذي اصبح اكثر تعقيدا من سابقه رغم تراجع التهديد السوفياتي واحتضاره، نظرا لكثرة الانشغالات الامنية على الساحة العالمية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاروبيين، وبسب ظهور تحديات كثيرة وتهديدات جديدة عابرة للحدود وجدت في تكنولوجيا الاعلام والاتصال سبيلها وفي سهولة الانتشار يصعب التحكم فيها بحزم وغلظة ومواجهتها دوما بالآلة العسكريةفي كل الاحوال، كانتشار اسلحة الدمار الشامل، انتشار ظاهرة الارهاب العالمي، النزاعات العرقية والطائفية والحروب الاهلية، والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، الجرائم الالكترونية ...الخ [1] أدّت الى تحول في مفهوم الامن وتوسيع شموليته. وفي مقابل كل هذا وعلى صعيد برزت نقاشات بين أعضاء الحلف الاطلسي حول جدوى بقاء الحلف من عدمه، طالما أن التهديد السوفياتي المحدّد ايديولوجا وجغرافيا وعسكريا قد تولّى واندثر.و التي توجت في نهاية المطاف في اقناع الاطراف المعارضة بقيادة فرنسا والمانيا الموحّدة، وبفضل الجهود الامريكية وبعض حليفاتها الاوروبيات خاصة بريطانيا هولندا وغيرها إلى إبقائه وتكيفية مع واقع ومتطلبات بيئة النظام الدولي الجديد وتكليفه بمهام جديدة سياسة، أمنية وعسكرية واقتصادية تستجيب والتحديات والتهديدات الجديدة، وعلى نحو يعزز تماسك العلاقات الأورو-أمريكية بعد الحرب البادرة وفق مصالح مشتركة وقيم متجانسة من جهة.

1- نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات وللبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص68

ومن جهة ثانية ضمان الحاجة الأمنية أثناء عمليات توسيع النطاق الجغرافي للحلف والاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا على سبيل المثال واحتواء التهديدات وعولمة القيم الأطلسية.[1]

وبذلك فإن الحلف الأطلسي قد تجازو المهمة التقليدية التي كانت محصورة في الدفاع عن أوروبا وبقية المناطق الأخرى من العالم الرأسمالي واحتواء التهديد السوفياتي السابق، مما زاد من قوة الترابط الأورو-أمريكي، والرؤية المشتركة الجديدة من خلال اعتماد المرجعية الهوياتية المتمثلة في القيم الحضارية والثقافية المشتركة والروابط التاريخية والحضارية التي حددت المصالح الأورو –أمريكية، ومنها استمرار التحالف في إطار حلف اشمال الاطلسي، وتعدد مهامه وتجلى توسعاته وفق ما تقتضيه مصلحة الأطراف[2]، ومن ثمّ فإن الهوية الغربية، كان لها اثر بالغ في تحديد المصلحة المشتركة بالمفهوم "البنائي"، إذ أن استمرار وبقاء التحالف الأورو-أمريكي ليس من قبيل ظروف واستثناءات الحرب الباردة فقط، بل هناك عوامل كانت أمتن وأقوى التي ضمنت بقاء التّحالف بعد الحرب الباردة وإلى غاية اليوم، هي نظام القيم المشتركة التي تتشكل من الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام القانون أحد عناصره، فيما يجمع الولايات المتحدة بأوروبا، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بمنظومة قيم الحياة الواحدة التي تشكل محورا أساسيا في بنيان العلاقات الأطلسية، فالروابط الحضارية بين الولايات المتحدة وأوروبا أعمق بكثير ممّا يبدو على سطح العلاقات الساخنة أحياناأقل والباردة أحيانا أكثر.

ما يؤكد الأهمية البالغة لمسألة القيم ودورها في تعزيز التحالف الأورو-أطلسي، ما ورد في مقدمة الوثيقة التأسيسية للحلف عام 1949 والتي أكّدت على أهمّية جانب القيم أولا بعبارة "إنّ الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرّية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في المجال الجغرافي شمالي الأطلسي"وبعد ذلك يأتي تأكيد الجانب الأمني العسكري: "بأن الدول الأعضاء عازمة على توحيد جهودها من أجل دفاعها الجماعي والحفاظ على السلام والأمن".[3]

ولا شك أن الارتباط التاريخي والامتداد الحضاري والثقافي الديني الوثيق كما أشرنا بين مجتمعات جناحي الأطلسي -أي أوروبا وأمريكا الشمالية- لعب دورا كبيرا في تشكيل الأرضية على الصعيد الأمني العسكري، كما يمليها الحلف مما يجعل نوعا من التواؤم بين منظومة القيم الثقافية والسياسية اللبرّالية، وبين المصالح الإستراتيجية الكبرى. ولذا فإن حلف شمال الاطلسي لا يرى نفسه مجرّد حلف عسكري، بل يؤكد على أنه مجموعة لبرالية مؤسسة على مجموعة من القيم، أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وعليه، فإن الحلف يرتكز على دعامتين أساسيتين: هما الدعامة الهوياتية والعسكرية، وقد تعزّزت القيم الهوياتية بمرور الزمن خاصة مع تحول كل أعضاء الحلف إلى ديمقراطيات، كما أن توازن الرعب النووي فتح المجال على التركيز على الصراع السياسي والأيديولوجي لاستحالة المواجهة العسكرية إبان الحرب البادرة، فكان تعزيز القيم الديمقراطية واللبرالية في حدّ ذاته تعزيزا للتقارب الأورو-أطلسي عموما والارو-أمريكي على وجه التحديد. وتحديدا في إطار احلف شمال الاطلسي، ولولا السّند الهوياتي لما تمكّنت المصالح الاستراتيجية وحدها من الإبقاء على الحلف بعد اختفاء التهديد المباشر ما يؤكد على قوة الروابط الهوياتية.

وبالتالي يمكن القول بأن منظومة القيم لعبت دورا أساسيا وحيويا في إحداث الانسجام الداخلي بين أعضاء الحلف الأطلسي وتعزيز جبهته خصوصا خلال الحرب الباردة لدى الأطراف الأطلسية، إلى استعادة مقولة القيم الثقافية والسياسة ضمن سياق سعى الحلف إلى التوسع شرقا في الفضاء الإسلامي، وعلى تخومو روسيا والصين، تظل منظومة القيم في نهاية المطاف خادمة بشكل أو بآخر الاستراتجيات العسكرية والمصالح السياسية الكبرى الذي يعبر عن تكاثف الإرادات السياسية والاقتصادية، وتجمع القدرات العسكرية والحاح ا لحاجات الأمنية لأعضائه بين جناحي الأطلسي، أضف إلى ذلك أنه أصبح بعد نهاية الحرب البادرة يعدّ السّمة الأساسية التي

1- نفس المرجع ص 59

2 - Zbigniew Brezinski ,Forgein Policy into 21 st century ,The US Leadership Chalenge ,Washington DC :Center For strategic and International *Studies ,1996 p 152*

3- عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية ...وموقع العالم الاسلامي فيها، مرجع سابق، ص 03

تؤكد تماسك العلاقات الأورو –أمريكية رغم ما يعتريها من في بعض الأحيان من خلافات سياسية بسبب تضارب المصالح بين أعضائه ولتحديد الرؤى داخله، إلا أنّ تلك الخلافات تضمحل أو على الأقل تبقى تحت سقف منخفض لمجرّد استدعاء القيم الهوياتية التي تؤكد قوة الروابط الأورو -أمريكية من جهة، وتحديد المصالح المشتركة من جهة ثانية لتشكل بذلك تماسك بنيان التحالف الأورو -أمريكي بها والعلاقات الأورو –أمريكية بها عموما، ومن ثم فإن التقارب الأورو –أمريكي المستمد من الاعتبارات والمرجعية والهوياتية، قد أسّس لرؤية أورو -أمريكية شاملة مشتركة جديدة أكثر توافقاللتعاون بعد نهاية الحرب الباردة تجاه مختلف القضايا والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه جناحي الأطلسي وحسب ما تقتضيه مصلحة طرفي الأطلسي، ففي بدايات ظهور ملامح التعاون والثقة المتبادلة مع الشرق كما يستفاد من إعلان لندن بعد جديد لعصر جديد عام 1990، وفي الاتجاه نفسه صدور إعلان روما عام 1991.[1]

كما ظهر التوسع في ميداني العسكري للحلف في البلقان منذ عام 1995 بمشاركة روسية، ثم تعثرت العلاقات مع روسيا تدريجيا حتى بلغت مرحلة المواجهة السياسية مع استقلال كوسوفو ثم الحرب الجورجية، ومن الدلالات الاستراتيجية الهامة على التوسع الميداني الشامل للحلف أنه كان يهدف إلى توظيف قدراته العسكرية القتالية في إطار مهام حفظ السلام والأمر والاستقرار على الساحة الأوروبية أولا، وبالتنسيق مع أطراف أخرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، حتى لا يشكل بعض حلقات التعاون المفقودة أية عقبات أو تأثيرات سلبية على مهامه الحالية والمستقبلية، وذلك حرصا من الحلف على إي قصور أو فشل ميداني يؤدي تراجعه وانحسار دوره وتقلصه، ربما يؤدي إلى إلغائه كلية من الخارطة العالمية، ما سهل للحلف انطلاقته العسكرية وفي وقت لاحق كمرحلة ثانية نحو الشرق الأوسط وآسيا.[2]

وفي المقابل، وفي الوقت الذي أعلن فيه الحلف الاطلسي عن التوسع شرقا وذلك مع ميلاد الاتحاد الأوروبي وتبنيه لاستراتيجي التوسع شرقا والشّراكة مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط، لمجابهة التحديات والتهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن الرواية الأورو–أمريكية المتعلقة بتلك التحديات والتهديدات أصبحت متوافقة من حيث الطموح والواقع بغض النظر عن أهداف كل طرف من طرفي الأطلسي (الإتحاد الأوروبي والو.م.أ) ففي الوقت الذي يسعى الحلف لضم العديد من الدول الأوروبية الشرقية والآسياوية لزيادة عدد دول التحالف في إطاره، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقوية ثقله في الحلف عبر ضم العديد من الدول الأوربية الشرقية إلى الاتحاد رغم عدم استجابتها لمعايير الانضمام إذ يكاد كل أعضاء الحلف الاوروبيين أن يكونوا في نفس الوقت أعضاء في الاتحاد الأوروبي إذ أن شرط العضوية في الحلف هي نفسها شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي، ومن هنا فإن التداخل بين الحلف والاتحاد الأوروبي أصبح واقعا جديد وذا أهمية جيو-استراتيجية حيوية، وما دام الاتحاد الأوروبي مستمر في الاتساع لضم العديد من الدول الأوروبية بالموازاة مع توسع الحلف ذاته فإن المصلحة المشتركة للأطراف تقتضي توسيع مجالات التعاون الأمني وبناء إطار جديد للأمن الأورو- أطلسي لمعالجة قضايا جديدة تتضمن التحديات الامنية الجديدة والراهنة من المخاطر المعقدة والناشئة كالإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانهيار الأنظمة والصراعات المجمدة والمتواصلة، والجريمة المنظمة، وتهديدات الأنترنت ونقص موارد الطاقة وتدهور الأوضاع البيئية والمخاطر الأمنية والكوارث الطبيعية والاصطناعية وتفشي الأمراض والأوبئة وغيرها من المخاطر والتهديدات بمفهومه الليّن في الإقليم الأورو أطلسي وعلى أطرافه بل وحتى على المستوى العالمي، ناهيك عن إقامة علاقة شراكة مع روسيا متميزة وفق ما تقتضيه المصلحة الأورو –امريكية نظرا لما تحتويه روسيا من صفة تاريخية وحجمها السكاني وثقلها العسكري وامتدادها الجغرافي عبر مساحات واسعة من أوروبا ومن ثم فهي تشكل جزء مهمّا في أيّة عملية بناء أمني أوروبي خصوصا وأورو-أطلسي عموما.

1- نفس المرجع، ص 17
2- نفس المرجع، ص 26

ومن ثم فإن مواجهة تلك التحديات السابقة الذكر، يتطلب شراكة واسعة النطاق وتعاونا وثيقا بين الحلف الاطلسي والاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من سعي الاتحاد الأوروبي إلى امتلاك قدرات دفاعية تتمثل في اتحاد أوروبا الغربية لضمان الأمن الأوروبي، إلا أنها في الوقت ذاته تدرك تماما أن الحلف الاطلسي هو الوسيلة المفضلة لتعزيز الأمن والاستقرار العالمي وحتى داخل أوروبا في حد ذاتها، وقد أثبت تدخل الحلف في عام 1995، وكوسوفو 1999،عاملا حاسما في فرض الاستقرار في البلقان ما يؤكّد قوة الثّقل الأطلسي وبالتحديد الأمريكي في القضايا الأوروبية والدولية، ليس من قبيل الهيمنة الأمريكية وتفوقها العسكري فحسب[1]، بل حتى من قبيل قوة التحالف الأورو -امريكي والانشغالات الأمنية المشتركة أيضا.

وقد عرف التحالف الأورأطلسي تعزيزا أكثر وتجاوبا أشمل مع الأحداث التي طرأت وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، حيث فعّل الحلف المادة الخامسة من معاهدته المتعلقة باعتبار أن"أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثّل عدوانا على بقية الأعضاء"،وبتفعيل هذه المادة أصبح الحلف أكثر تماسكا بغض النظر على إلزامية الحلف في تنفيذ رغبات وتوجهات الولايات المتحدة التي أعلنتها من خلال شن الحرب على الإرهاب العالمي وبذلك وجد الحلف مبرّر سياسي وآلية الانتقال الاستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسياوي نحو أفغانستان والشرق الأوسط في إطار البحث عن أدوار عالمية جديدة بقيادة أمريكية، وربما جاء تجاوب الحلف التّلقائي والسّريع مع واشنطن بسبب الثقل الاستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي لها في الحلف، إلاّ أنه أكّد على التّضامن الأورو-أمريكي بغض النظر على خلفيات ومبرّرات كل طرف.[2]

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي وجد في انتقال الحلف من مسرح الأحداث في أوروبا إلى المسارح العالمية فرصة لإعادة تعريف الذّات، ومحاولة بناء أمن أوروبا من دون الولايات المتحدة ومحاولة التخلص من الهيمنة الأمريكية على القضايا الأمنية الأوروبية الداخلية، في محاولة للاستفادة من دور في دول البلقان من جهة، وتأييدا للمصلحة المشتركة لطرفي الأطلسي في محاربة الإرهاب العالمي.[3]

أما بالنسبة للولايات المتحدة فكان تدخّلها في البلقان إثبات أمريكي للاتحاد الأوروبي حاجة الاتّحاد الى الحلف الأطلسي وللولايات المتحدة تحديدا، طالما أنها هي المسيطرة على قرارات الحلف، وتفادي تقسيم العمل الأمني والتّسليم بأن المهام السياسية - الأمنية الكبرى تبقى دوما من اختصاص الحلف والولايات المتحدة الامريكية من جهة، ولا مانع أن تبقى المهام الثانوية كحفظ السلام في البلقان تحت وصاية أوروبية من جهة أخرى.

وخلاصة القول بأن الرؤية الأرو-أمريكية الجديدة المشتركة بقدر ما كانت مبنية على أنقاض القيم الهواياتية التي ضمنت بقاء التحالف بعد الحرب الباردة، بقدر ما كانت المحدّد الأساسي للمصالح المشتركة التي تجمع طرفي الأطلسي كمكافحة التهديدات الجديدة التي قد تهدد المصالح الغربية الحيوية عامة. فعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة إلى الإبقاء على كافة القضايا الأوروبية والعالمية في إطار عولمة أطلسية بقيادة امريكية، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إثبات وجود ككيان شريك للولايات المتحدة في كافة القضايا العالمية والاقليمية، ومن ثم فإن الرؤية الأورو-أطلسية تحديدها المصالح المشتركة والقيم الهوياتية التي تجمع الطرفين قيم مشتركة وهوية واحدة مقابل تعدد التحديات والتهديدات التي تواجه العلاقات تستلزم تضامن أرو –امريكي ورؤية مشتركة.

1- أدريان بوب، "حلف الناتو والاتحاد الاروبي:التعاون والامن "في مجلةالناتو .تاريخ زيارة الموقع 2011/09/23
(http ;//www.nato.int/docu/review/2007/issu2/arabic/art6.html)

2-عبد النور بن عنتر واخرون مرجع سابق ص 18.

3- حلف الناتو بعد الحرب الباردة
(http://www.defense-arab.com/vb/showthread.php?t=4395817.04.2011 تاريخ زيارة الموقف –)

المطلب الثاني: النزعة الأمريكية الجديدة لاحتواء أوروبا عبر حلف شمال الأطلسي:

على الرغم من التحالف الاستراتيجي الذي جمع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال عقود الحرب الباردة في إطار التضامن الأورو-أمريكي والتحالف ضمن منظومة الحلف الاطلسي، الذي كان يهدف- فيما يهدف- الى حصر المد الشيوعي ومواجهة التهديد السوفياتي لأوروبا الغربية، وعلى الرغم كذلك من اجتماع الرؤية الأور-أمريكية وتوافقها بعد الحرب البادرة على أهمية المنظومة الثقافية والهوياتية والمصالح المشتركة التي تجمع طرفي الأطلسي بشكل عام والارو-أمريكية بشكل خاص، إلا أن الحقائق الرئيسية التي أظهرتها علاقة حلف شمال الأطلسي بالبيئة الأوربية الجديدة،بقدر ما أكدت على أهمية ودور الحلف في البناء الأمني الأوروبي لعالم ما بعد الحرب البادرة، بقدر ما فرضت على عليه ضرورة التوسع نحو وسط وشر أوروبا كخطوة مهمة جدا لإنجاز عملية البناء، ليس لأن الأمن الأوروبي يشكل وحدة متكاملة بين الشرق والغرب فحسب، بل لأن الحلف بغير التوسع يصبح عاطلا عن العمل، وعليه ترك المساحة للأوروبيين أنفسهم لبناء الأمن بشكل مستقل عنه وعن الإدارة الأمريكية[1]. رغم توافر الوزن الثّقيل الأمريكي في الحلف نجد أن الولايات المتحدة كانت من أشدّوا أكثر الأعضاء المتحمّسين لتوسيع الحلف بحثا عن مبررات وجوده بعد اختفاء التهديد السوفياتي، وذلك بما يتناسب وإستراتجيتها السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية في بسط نفوذها وزعامتها ليس فقط على أوروبا بل على المستوى العالمي .

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكثر الاعضاء تحمسا لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من اجل السلام" مع دول وسط وشرق اروبا كخطوة أولية نحو اعدادها وتأهيلها للانضمام الى الحلف ، وهي التي أسرّت على توسيع الحلف رغم المعارضة الرّوسية الشديدة[2]. وتنطلق الرؤية الامريكية ظاهريا من ان توسيع الحلف يكون له فوائد جمّة على عملية البناء الامني الاروبي، بحيث ان التوسّع بامكانه أنْ يملأ ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ أمني، وبالتالي بإمكانه أن يأتي بالاستقرار لغرب أروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية شرق أروبا ،كما أنه سيحول دون عودة روسيا الى ممارسة سياسة قيصرية قد تخلّ بالتوازن والاستقرار في أوروبا ،فضلا على أنّ توسيع الحلف سيساعد على التحول على عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي لبلدان وسط وشرق أروبا على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة الشيوعية بكل صعوباتها كما سيساعد الحلف من على عزل أو احتواء الازمات الناجمة عن احتمالات انهيار سلطة موسكو على أقاليمها المترامية وتفكك رابطة الدول المستقلة الضعيفة، سيما في ظل ترهّل الجيش الرّوسي ، وانتشار المافيا فيه قد تستحوذ على بعض أسلحة الدمار الشامل وتستخدمها لاغراض ارهابية ضد الغرب أو في الشرق ،بالإضافة الى أن التوسع وإنشاء بناء متكامل للامن الاوروبي قد يكون خطوة مهمّة لايجاد تعاون مؤسّساتي مع الامم المتّحدة يساعد على القيام بأعباء السّلام العالمي[3] .

ويأتي الموقف الأمريكي –الظاهري- الدّاعم والمؤيّد لعملية توسّع الحلف نحو وسط وشرق أوروبا كخطوة عملية نحو تجسيد الهيمنة الأمريكية، باستخدام آلية الحلف على شؤون القارة الأوروبية مستغلة في ذلك متطلبات البيئة الأمنية الأوروبية الجديدة، والتحديات الأمنية والسياسية -كما رأت واشنطن ظاهريا- التي تواجهها من جهة، وضعف المؤسّسات الأمنية الأوروبية كمنظّمة الأمن والتّعاون في أوروبا في الاستجابة للانشغالات الأمنية والأوروبية من جهة أخرى. خاصة بعد قيام الحرب اليوغسلافية عام 1942 وفشل الأوروبين كلية في فرض حل سلميّ لها، ناهيك عن استغلالها لحالة الانقسام في المواقف الأوروبية وتوجّهاتها السياسية تجاه مختلف القضايا

1- نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص42

2- عماد، جاد "الجدل حول توسيع حلف الناتو" مجلة السياسة الدولية "، القاهرة، مركز الاهرام العدد 76، افريل1997، ص29.وكذلك انظر: عبد الله صالح "بعد قمة مايو:أهداف خطة توسيع الناتو"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مر كز الاهرام العدد 129، فيفري1982، ص 84

3- أدريان بوب، مرجع سابق، ص 02

الأوروبية كالقضية اليوغسلافية، حيث كانت الانقسامات واضحة بشأنها بسبب تضارب المصالح الأوروبية، فألبانيا والنمسا وإيطاليا أظهرت رغبة في عدم قيام وحدة يوغسلافية، وتمسّكت بحق الكروات والسلوفينيين، بالاستقلال فيما رأت بريطانيا أن هذا الاستقلال سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الجمهوريات الأخرى .

وقد عملت الولايات المتحدة جاهدة على الدفاع عن رؤيتها الإستراتيجية في إطار حلف شمال الاطلسي من خلال التبرير لعملية التّوسعة، ومن ثمَّ التّبرير لسياستها الرّامية إلى الهيمنة على شؤون القارة الأوروبية، انطلاقا من عملية التوسّع مبنية على أن الحلف وفّر فرصة جديدة، وفريدة أمام التّحالف الغربي لتحسين البيئة الأمنية في جميع أنحاء أوروبا، بهدف رفع مستوى الاستقرار والأمن لجميع دول القارة دون أن يكون هناك اضطّرار إلى رسم خطوط جديدة، ودون اضطرار إلى خوض صراعات القوة من أجل تحقيق الأمن الا في حالة الضرورة القصوى كما حدث في البوسنة 10995 وكوسوفو 1999.كما أن اعتقاد الحلف وجهة النظر الأمريكية ومؤيدوها مبني على أن مشكلة الأمن الرئيسية في أوروبا قد حلّت بانتهاء التهديد السوفياتي وأن الموجود اليوم هو تهديدات ثانوية نابعة من مشكلات عرقية ودينية واجتماعية واقتصادية في وسط وشرق أوروبا، وهي لا تتطلب من الحلف الدفاع المسند إلى القوة ولكن احتواؤها عبر عملية بناء أمنية متكاملة على أساس التوسع وهذه خلفية امريكية واحدى مبرّرات التوسع وبسط الهيمنة على اروبا .

وقد تدعم توسيع الحلف الأطلسي بالموقف السّياسي الأمريكي الذي تبنّى مشروع الشّراكة من أجل السلام مع دول ووسط وشرق أوروبا كخطوة أولية نحو إعدادها وتأهيلها للانضمام إلى الحلف"وتعتبر الولايات المتحدةالدولة الا كثر إسرار في الحلف على التوسع رغم المعارضة الشديدة من جانب روسيا"، حيث ترى وشطن أمن توسيع الحلف سيكون له فوائد جمة على عملية البناء والأمن الأوروبي- كما اشرنا - فهو[1]:

أولا: يشغل ما ترتب على تحليل حلف وارسو من فراغ أمني وبالتالي سيأتي بالاستقرار لغرب أوروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية في الشرق.

ثانيا: سيحول دون عودة روسيا إلى ممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوروبا،

وثالثا: يساعد على عمليات التحول الاقتصادي والديمقراطي في أوروبا الوسطى والشرقية على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة الشيوعية بكل صعوباتها،وطريقا يساعد الحلف على عزل أو احتواء الأزمات الناجمة عن احتمالات انهيار سلطة موسكو على أقاليمها المترامية الأطراف وتفكك رابطة الدول المستقلة الضعيفة ولاسيما في ظل ترهل الجيش الروسي وانتشار المافيا فيه التي قد تستحوذ على بعض الأسلحة النووية وتستخدمها لأغراض إرهابية سواء في الغرب أو الشرق، وأخيرا فإن التوسع وانشاء بناء متكامل للأمن الأوروبي قد يكون خطوة مهمة لإيجاد وتعاون مؤسساتي مع الأمم المتحدة سيساعد على القيام بأعباء وحفظ السلام العالمي،ومن ثم أصبحت فكرة التوسع القضية المحورية التي دارت عليها مناقشات الحلف في قمة لندن 1990، وكان هناك إجماع عليها من بل جميع أعضاء الحلف ولكنها لم تحظى بالإقرار الرسمي إلا في قمة بروكسل عام 1994 والجدير بالذكر أن الفترة الممتدة بين قمتي لندن 1990 وبروكسل 1994، شهدتا حدثا مهما وهو الإعلان على ميلاد الاتحاد الأوروبي 1992الذي سعى إلى تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة بحثا عن أدوار أساسية وأمنية على الساحة الأوروبية والعالمية إلى جانب الولايات المتحدة بعد إدراك الأوروبيين خصوصا من جانب فرنسا وألمانيا إلى أن الحلف ينحو نحو التمدد والتوسع بقيادة الولايات المتحدة بقدر ما يعكس إرادة الأطراف الأعضاء فإنهم متخوفون بفعل الثقل الأمريكي العسكري اللوّجستي والسّياسي فيه من هيمنة الولايات المتحدة السّاعية إلى تكريس هيمنتها على القارة الأوروبية واستخدام الحلف لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في أوروبا قبل كل شيئ، تحت مبررات التعاون الأمني والسياسي[2].و بالأخص في ظل

1- نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص58.

2-- Zbigniew Brezinski ,op ,cit, p 221.

فشل خطوات الاتجاه الألماني الفرنسي نحو بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الإرادة الأمريكية والحلف الاطلسي، بداية التسعينات مع أول اختيار لها خلال الحرب اليوغسلافية 1992 وبالتزامن مع ميلاد الاتحاد الأوروبي بعدما بلغ أوجه من التطور الاقتصادي، وتبنيه لمشروع إيجاد سياسة خارجية وأمنية موحدة، واعتبار الو.م.أ للمسعى الأوروبي أنه لا يصب في مصلحة الغرب عموما والاروبيين خصوصا، وتخوفها من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف المواقف الأمريكية في أوروبا حتى بادرت الو.م.أ بتطبيق مشروع توسيع حلف الناتو رغم التكاليف الباهظة لعملية التوسع، حيث قدرها الكونغرس الأمريكي بحوالي 125 مليار دولار، تدفع منها واشنطن 25 مليار دفعة أولى خلال 15 سنة[1]، في الوقت الذي ازدادت فيه معدلات البطالة، غير أن واشنطن مضت في سياستها الخاصة بتوسيع حلف الناتو قصد استعادة دورها القيادي في العالم، ما يعني ذلك أن واشنطن لها أهداف أخرى تفوق تلك الأهداف الداخلية والمتمثلة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي، ويمكن أن تأتي على الأهداف الأمريكية التي تبنتها الإدارة الأمريكية بقيادة بيل كلينتون سنة 1992 في خلال ما يلي[2]:

أولا : التوسع إمكان لتكريس زعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، بما انه تبرير أيديولوجي في العماد الأمني الأوروبي الجديد، ويعود ذلك إلى الترابط العضوي بين الحلف وواشنطن من نشوئه وهيمنتها على معظم القيادات المهمة فيه سواء كانت عسكرية أو سياسية، الأمر الذي يمنحها دورا مؤثّرا في معظم سياساته وقراراته المتعلقة بالتوسّع، دعما لقوى هذه الزعامة تعثر الأوروبيون في توسيع الاتحاد الأوروبي بحكم الخلافات القائمة بين فرنسا التي تريد أن يتخذ الإتحاد صيغة اقتصادية ونقدية، وألمانيا التي تفضل أن يتّخذ صيغة أكثر تطورا، بحيث يتحول اندماج سياسي، وهو ما أعطى الفرصة لواشنطن لاستغلال هذه الخلافات وإقناع الأوربيين بأن الحلف هو أفضل مؤسسة غربية للقيام بمهمة التوسع، لخبرته الأمنية العريقة وإمكاناته العسكرية السياسية التي مكنته من حسم معظم الأزمات التي هدّدت الأمن والمصالح الأوروبية والأطلسية، مثل حرب الخليج الثانية عام 1991[3]، والحرب في البوسنة والهرسك1995، وكوسوفو1999، لذلك فإن موافقة الأوروبيين على المبادرة الأمريكية لتوسيع الحلف هو إقرار منهم بزعامة واشنطن ودورها القيادي للأمن الأوروبي.

إن تكريس زعامة واشنطن على أوروبا عبر عملية توسيع الحلف يساعد على إنعاش اقتصادها، ورفع مستوى تبادلها التجاري واستثماراتها داخل القارة، لكنها لا ترغب في أن تتحمل كل نفقات التوسّع وتبعاته السياسية وغير السياسية، وبالتالي فهي تقترح أن يتم التوسّع عبر تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع حليفاتها، فهذا التقاسم بقدر ما سينفع الأوروبيين بأن لهم دورا إيجابيا في بناء الأمن الأوروبي ويخفف من حدة النزاعات الاستقلالية، فإنه سيدفع عملية التوّسع إلى الأمام، ويوفر على واشنطن تكاليف باهظة لا تستطيع تحملها بمفردها، وقد أشار إلى ذلك صراحة الرئيس الأمريكي الاسبق كلينتون في خطاب له في قمّة بروكسل حيث قال: "إن حكومته ليست كالحكومات السابقة، لأنها ستدعم أوروبا في المحافظة على أمنها وبدل الجهود لمصلحتها وستقود الحلف الأطلسي إلاّ انه ليس بإمكانها الزج بنفسها في الصراعات الأوروبية، ويجب أن تلعب أوروبا دورا أكبر، وهذا يقع على عاتق الدور العسكري لدول المجموعة الأوروبية، علاوة على سعي واشنطن لإدخال دول أوروبا الشرقية في الاتّحاد الأوروبي، وعدم حرمان هذه الدول من مساعدة الاتحاد". وهكذا تكون واشنطن قد ضمنت من خلال التوسّع زعامتها على أوروبا والحلف ومساعدة الأوربيين وتزكيتهم إياها لهذه الزعامة.[4]

---

1 - Ibid, p 222.

2- هشام مراد " مجلس أروبا والتوسع نحو الشرق " مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركزالاهرام، جوان 1995 العدد120 ص 32

3 -Zbigniew Brezinski ,op,cit, p 221.

4- نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق ذكره، ص33

ثانيا: في التوسع ترى واشنطن إمكانية لتنشيط فعالية الإستراتيجية العسكرية في القرن الحادي والعشرين (الحالي) لأنه من مقومات هذه الإستراتيجية اعتبارها التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج

وأصبحت أكثر تنوعا بعد نهاية الحرب الباردة وتتمثل في انتشار النزاعات العربية والدّينية في المناطق ذات الحساسية للمصالح الأمريكية مثل أوروبا، الشرق الأوسط، وانتشار أسلحة الدمار الشامل في دول إقليمية تعادي هذه المصالح، وتعتبر مصدرا للجريمة والإرهاب الدولي لذلك تعوّل واشنطن على القوة العسكرية، وتعتبرها عنصرا لا غنى عنه لمواجهة هذه التهديدات بالتعاون مع حلفائها أو بشكل منفرد إذ اقتضت الضرورة كما فعلت في حروب البلقان 1995 – 1999 وكما فعلت في أفغانستان سنة 2001 عقب هجمات 17 سبتمبر 2001 وكذلك في العراق 2003.

ويرى مخططوا هذه الإستراتيجية أن تلك التهديدات لا تتطلب استخداما استراتيجيا للقوات سواء كانت تقليدية أو نووية، وانما تطوير أجيال تكون أصغر حجما وأكثر قدرة على المناورة والحركة السّريعة للقيام بعمليات متعددة في آن واحد وذلك بالاعتماد على منجزات الثورة العلمية في إنتاج التقنية العسكرية المتقدمة التي تحتكرها واشنطن، وهي تتطلب إيجاد مواقع وقواعد قريبة من مناطق الأحداث والأزمات، حتى تتمكن من تحقيق عنصر المبادرة بضرب مصادر التّهديد، أو العمل الفوري لاحتوائها دون انتظار تصاعدها إلى أزمات إقليمية أو عالمية حادة[1]، بعبارة أخرى إن استخدام القوات الأمريكية في القرن الحالي يعتمد أساسا على الفعل وليس على رد الفعل على الأزمات التي تهدّد الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج، علما أن الحلف بدأ هو الآخر تبني فكرة إنشاء مثل هذه القوات لاستخدامها ضد الأزمات التي تهدد الأمن والاستقرار الأورو-أطلسي في المناطق الأوروبية والعالم الثالث، مما يعكس مدى تأثر هذه المناطق بالإستراتيجية الأمريكية وارتباطها بالامن القومي الامريكي[2].

ثالثا: في التوسع إمكانية لحصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي، بعد معافاتها من عللها السّياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية، أو في حال صعود حكومة متطرفة تستند على المصالح القومية الرّوسية كما كانت تفعل في الماضي،ولا ترغب واشنطن في عودة روسيا كقوة عالمية يمكن أن تقف أمام مساعيها مع حليفاتها للهيمنة على العالم، فهي تبقى بنظرها العدو المحتمل رغم ما طرأ عليها من تغيرات لبرالية واقتصادية، ولهذا هي تفضّل عقد اتّفاق مع موسكو بشأن التوسّع بدلا من ضمّها إلى الحلف نفسه[3]، لأنّها في حالة الضّم ستقلب التّوازن الأوروبي والأطلسي رأسا على عقب، خاصة وأنها مازالت تملك الآلاف من الصواريخ الاستراتيجية والتكتيكية المزودة بالرؤوس النووية، وعندئذ تتحوّل إلى قوة مسيطرة، تفرض نفسها على قرارات الحلف بما يتلاءم ومصالحها القومية[4]، فضلا عن ذلك تسعى واشنطن لمنع موسكو من تحويل رابطة الدول المستقلّة سابقا إلى حلف عسكري يقلب موازين القوى في أوراسيا، لذلك تجدها تدعوا لأن تتخذ التوسّع صيغة أطلسية كاملة، تشمل حتى الدول التي كانت منضمّة إلى رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، وسيكون ضمّ دول آسيا الوسطى في آسيا، وتبعا لذلك دفعت الأمين العام السابق للحلف "خافير رسولانا"، والممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامنية المشتركة الاروبية حاليا، إلى زيارة دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وقرغيزيا وأوزباكستان

1- نجلاء محمد نجيب، "مستقبل العلاقات بين الاتحاد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاروبي "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 128، فيفري 1997، ص 25

2- نفس المرجع، ص 26

3- مصطفى نبيل أحمد، " وأخيرا روسيا على مائدة الأطلسي"في مجلة الدفاع، القاهرة، العدد 11، جانفي، 1995، ص 46

4- Peter b. Zwack anato-russia contingency command. In: (http://www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/Articles/04spring/zwack.pdf) p 16

وتركمانستان عام 1997 للتفاوض معها حول الانضمام إلى حلف شمال الاطلسي، وقيام هذا الاخير بتطوير قدراتها العسكرية، بدلا من موسكو واسنادها إلى الشّراكة من أجل السلام الذي انضمّت إليه هذه الدول عام 1994.[1]

وفي مقابل ذلك أيضا، سعت واشنطن بقيادتها لحلف إلى إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي الأطلسي عام 1994 الذي يشمل شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط والشرق الأوسط والمنطقة العربية الجزائر، تونس، المغرب، مصر الأردن وإسرائيل وموريتانيا لمناقشة التعاون المشترك بين دول الحلف وعدد من الدول المتوسطية والشرق أوسطية المذكورة، إذ تشهد هذه المناطق مشاكل أمنية تهدد أمن القارة الأوروبية والمصالح الحيوية الأمريكية كانتشار أسلحة الدمار الشامل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية.....، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية خاصة امدادات النفط...، وقد كان تصور الحلف لمواجهة هذه التهديدات بعقد اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة وبالأخص الو.م.أ بوصفها تنفرد بالسيطرة على قرارات الحلف وتوجهاته وهذا البعد يسهم في إبراز مدى استخدام الحلف الاطلسي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والمتوسط ومنافسة الأوروبيين في المنطقتين وتعزيز الوجود الأمريكي العسكري فيها نظرا للأهمية البالغة الجيواستراتيجية للمتوسط والشرق الأوسط في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي بمفهوم الشامل [2]، وبالتالي فإن الولاياتالمتحدة عبر مساعيها السياسية والأمنية في إطار الحلف تسعى إلى احتواء الأمن الأوروبي من وجهة نظر أمريكية من خلال التوسع في النطاق الأوروبي والآسياوي والشرق أوسطي والمتوسطي في محاولة لقضم التحركات السياسية والأمنية الأوروبية في ظل التفوق الاقتصادي الذي بلغه الاتحاد الأوروبي والذي يحاول توظيف كأداة اقتصادية لتدعيم موافقة السياسة الأمنية في محاولة لاستدراك قطار الهيمنة الأمريكية[3] .

وما يمكن أن نستنتجه مما سبق أن الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام حلف شمال الأطلسي ذو العقيدة الإستراتيجية الجديدة المتمثلة في التوسع في وسط وشرق أوروبا عبرمع عدد من الدول الآسياوية والشرق أوسطية والمتوسطية من أجل ضمان الزّعامة الأمريكية، وتكريس الأحادية القطبية بفعل القوة العسكرية والسياسية الامريكية الذي ترجمته تحركات الحلف، مع إعطاء دور هامشي للأوروبيين في إطار تحركاته، بالقدر الذي يضمن الهيمنة الأمريكية على شؤون القارة الاروبية ومحيطها الشرق والجنوبي، لتحقيق أهدافها السياسية الامنية منها محاصرة روسيا على تخومها الغربية والجنوبية في ظل العجز الأوروبي عن تحقيق أمنه بمفرده والاستجابة للتهديدات والتحديات الأمنية المحيطة به من كل جانب وفي وسطه، فضلا على حرص الولايات المتحدة على حرص ابقاء المانيا ضعيفة عسكريا خوفا من احياء نزعاتها التوسعية النازية الآفلة، التي كانت سببا بالغا في نشوب حربين عالميتن مدمرتين، بالاضافة الى اختراق الولايات المتحدة دول اروبا الشرقية والوسطى كالمجر بلغاريا رومانيا وبولندا وغيرها واستمالتها اطلسيا، مقابل ضمان أمنها امريكيا من أي تهديدات روسية محدقة قد تهدد امنها، ومشروع الدرع الصاروخي الامريكي المزمع انشاؤه من طرف واشنطن لخير دليل مدى اهتمامها بها امريكيا من جهة. ومن جهة اخرى الابقاء على هذه الدول على سبيل المثال تحت دائرة النفوذ الامريكي من شأنه أن يضعف المواقف السياسية والامنية للاتحاد الاروبي تجاه القضايا الدولية والعالمية خاصة تجاه قضايا ما يسمى" بالشرق الوسط الكبير"وسياساتها فيه من افغانستان مرورا بالعراق والصراع الفلسطيني الاسرائيلي الى شمال افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، حيث الانشغالات الامنية الغربية الكبرى والصغرى المتعددة. وهنا نستحضر أن الولايات المتحدة بعدما كانت طيلة فترة الحرب الباردة كانت تدعم التكامل السياسي والاقتصادي بغرض تشكيل قطب سياسي لاروبا الغربية في مواجهة المد الشيوعي الصلب واللين، اصبحت بعد الحرب الباردة تخترق ذات التكامل الذي كانت تدعمه بهدف منع قيام اتحاد اوروبي فاعل قد يواجه هيمنة الولايات المتحدة في

1- نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص33

2 - Richard K. Betts, U.S. National security strategie :Lenses and Landmarks .The Princeton Progect on national Security.. New Jersey, Princeton University press ,2004 ,pp89- 90.

3 Ibid,p 90

ريّادتها العالمية، وقد يكرس التعددية العالمية وهو ما يتنافى مع الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة القائمة على منع ظهور أي قوة موازية للولايات المتحدة التي قد تعيق استراتيجة الهيمنة. ومن تم بلورة الرؤية الأمريكية الجديدة من خلال الابقاء على الحلف الاطلسي كأداة مُثلى تكرّس الهيمنة الامريكية السياسية والعسكرية وحتى الاقتصاديةالعالمية، نظرا لتشعب وتعدد المصالح الامريكية خصوصا في اوروبا ومنطقتا الشرق الاوسط والمتوسط تحديدا.في ظل الطموح الامريكي المتزايد نحو المضيّ قدُما الى محاولة تحقيق سياسية دفاعية وخارجية مشتركة، تقلّص تدريجيا من التّبعية السياسية الامنية للولايات المتحدة والحلف الاطليسي، وتنحو في نهاية المطاف الى الاستقلالية الكاملة عن القرار السياسي والامني عنها، وترجمة قوته الاقتصادية سياسيا وامنيا والاضلاع بأدوار فاعلة في الساحة العالمية، الى جانب الولايات المتحدة وتكريس التعددية الحقيقة في النظام الدولي.

المطلب الثالث:الإتحاد الأوروبي والطموح نحو تشكيل سياستين دفاعية وخارجية مشتركتين:

إن الحديث عن الإرادة الأوروبية حول الاستقلالية السياسية والأمنية للتّعامل تجاه مختلف القضايا الأوروبية أو الدولية، هي ارادة قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، ولكن الجهود التي بذلها الأوروبيون في مجال تنسيق المواقف السياسية والأمنية فيما بينهم كانت أقل تقدّما اوأكثر من تلك الجهود التي بُذلت في مجال السّوق الأوروبية المشتركة والعملة الموحّدة، ولعل أبرز الأسباب تلك الظروف واعتبارات الحرب الباردة، وهيمنة الولايات المتحدة على قرارات المعسكر الغربي والأطلسي وحيازتها على متغير القوة بمفهومها الشامل، غير أن ذلك لم يمنع الأوروبيين من التفكير في الاستقلالية، -كما أشرنا سابقا- خصوصا من جانب فرنسا وألمانيا، في الاستقلالية، حيث كانت أولى خطوات الطموح الأوروبي في سنة 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأولى التي فشلت في الدقيقة الأخيرة[1].والتي جمعت كل من فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لكسمبورغ، إيطاليا، هولندا، ولكنها باءت بالفشل بسبب لها لأنها تمس السيادة القومية، وقد كانت تلك الخطة الدّافع للقادة الأوروبيين لاضفاء أول صيغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي، من اجل التّنسيق في مجال السياسة الخارجية .

أما الخطوة الثانية فكانت المحاولة في جانفي 1970 عندما إتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى بالتعاون السياسي الأوروبي، على أن يتم ذلك من خلال تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية ولكن لم ترق إلى مستوى الإجماع الرّسمي للمواقف إزاء مختلف القضايا الأوروبية والدولية غير انه ومع نهاية الحرب الباردة والتغيرات الجيواستاتيكية، وانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال خطره، وبروز وقع دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة، وميلاد بيئة أوروبية جديدة [2]، دفع بالدول الأوروبية إلى تطوير جهودها من أجل تدعيم مسيرة التكامل الاقتصادي بدعائم توحّد المواقف السياسية والأمنية والدفاعية، وبما يتناسب وحجم مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته دول المجموعة، والبحث عن ادوار سياسية وأمنية تجاه القضايا الأوروبية والشؤون الدولية، بالموازاة مع الدّور الاقتصادي الذي تعيشه دول المجموعة والذي وصل إلى حدّ المنافسة الاقتصادية الحادّة أحيانا مع الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة.

وكان أهم تأثيرات نهاية الحرب الباردة هو فقدان التحالف الأوروبي الأمريكي لأهم حوافز –الخطر السوفياتي- وهذا الوضع أعقب حرب الخليج 1990 أدى إلى تغيرات على مستوى العلاقات الأوروبية الأمريكية، رغم مشاركة أوروبا في عملية تحرير الكويت ضمن

2- حسين طلال مقلد: "محددات السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة الأوروبية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقصادية والقانونية، دمشق، المجلد 25، العدد الأول، 2005، ص62.

الائتلاف الدولي، وتجاهل واشنطن للمصلحة الأوروبية من احتكار للنفوذ وللمنافع التي ترتبت على تحرير الكويت عام 1991 على حساب أوروبا[1].

وقد أصبحت تلك العلاقات أقل تماسكا خاصة في المجالات أو المواقف العسكرية والسياسية بعد أن كان الإختلاف مقتصرا على القضايا الاقتصادية، والمفاهيم والعقيدة العسكرية السّائدة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة أصبحت لا تتلاءم مع المفاهيم والقيم الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بتعريف مصطلح الأمن الذي يختلف المنظور الأمريكي للأمن.

ومن أجل محاولة التجسيد العملي للهوية الأمنية والدفاعية، قام الأوروبيون خصوصا الداعمون لمسار الإستقلال بخطوات توسموا فيها أن تكون مقدمة لبناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الإرادة الأمريكية والحلف الأطلسي لإنهاء دور الحلف في أوروبا مستقبلا، حيث انقسمت تلك الخطوات إلى مجالين: المجال العسكري والمجال السياسي[2].

1. **المجال العسكري الأمني** عمد الأوروبيون إلى اعتماد "اتحاد أوروبا الغربية كأحد ركائز السياسة الأوروبية للدفاع والأمن والذي يعود إنشاؤه إلى فترة سنوات الحرب الباردة .فقد تم إنشاء الفيلق الأوروبي عام 1992 (Eurocorps) الذي شاركت فيه خمس دول هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا ولوكسمبورغ، وبلغ تعداده 150 ألف جندي ومجموعة من الفرق المدرّعة بينما تقع رئاسته في مدينة استراسبورغ الفرنسية والتي تقوم بالربط بين هذه القوات والقوة الجوية والبحرية للدول الأعضاء، ووضع تحت تصرف إتّحاد أوروبا الغربية ليكون جاهز للعمل سنة 1995، كخطوة أولى نحو بداية تجسيد الاستقلالية الأمنية والدفاعية عن الولايات المتحدة والحلف الاطلسي، وتقوم مهامه على حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا والتدخّل في الأزمات لأغراض إنسانية[3]. بيد أن قيام الحرب اليوغسلافية عام 1992أثبتت فشل هذه الخطوة عندما عجز الأوروبيون كلّية عن فرض حل سلميّ لها أو تدخل عسكري لحسم النزاع، بسبب الانقسامات في المصالح والمواقف السياسية الأوروبية، واضطرّالأوروبيونعندئذ إلى الاستنجاد بالولايات المتحدة والحلف الاطلسي لحسم الحرب، وهو ما تم فعلا عندما قامت طائرات الحلف بقصف المواقع الصربية في البوسنة والهرسك وفرض معاهدة ديتون للسلام 1995[4].مؤكدة بذلك عدم قدرة الأوروبيين عسكريا وسياسيا في حلّ مشاكلها بالاعتماد ذراعها العسكري اتحاد أوروبا االغربية، ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا. ونذكر أن الولايات المتحدة في البداية رفضت التدخّل في البلقان بحجّة أن المشكلة اليوغسلافية هي شأن أوروبي تاركة الأوروبيين يواجهون تحدياتهم بمفردهم. من جهةوللتأكيد على أن الأمن الأوروبي لا يتحقّق عن طريق الاستقلالية عن الارادة الامريكية والاطلسية. ولا شك أن دور الحلف والولايات المتحدة في الحرب اليوغسلافية لطّف إلى حد كبير الجدال الذي دار حوله، وبدا ذلك واضحا من إقرار جميع أعضاء الحلف في قمة بروكسل عام 1994 بأهمية بقائه إلى جانب العمل على سياسة أمن ودفاع أوروبية داخل الحلف نفسه، ومن ثم تغيّر الموقف الأوروبيتباعاعلى ما جرى على الارض، من بناء سياسة أمنية خارج الحلف إلى بناء سياسة أمن ودفاع داخل الحلف وهو ما لم تمانع عنه الولايات المتحدة طالما أن الحلف وقراراته في يدها[5].

1- المرجع نفسه، ص 63

2- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 44.

3- عبد الرحمن رشدي الهواري، "مستقبل العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز" مجلة الدفاع، القاهرة، العدد 08، افريل 1995، ص43.

4 - Edward Sponnous and Mark Bundwin :Under US-Frensh Alionce, NATO give UN the boot , EIR vol 22 n°= 31, 1995, p 52 .

5- رمزي حبيب السّيد:" الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطي"، مجلة الدفاع، القاهرة، العدد 11، جويلية 1995، ص 08.

وهكذا إذن، بدأت دول الاتحاد الأوروبي تعمل على تجسيد الدّفاع الأوروبي المشترك الذي دشّنته نظريا اتفاقية ماستريخت 1994 بنصها على اعتبار اتحاد أوروبا الغربية بمثابة الذّراع المسلّح للاتّحاد الأوروبي، وبالتالي المسؤول عن إعداد وتنفيذ قرارات هذا الأخير[1]. كما أوضح الإعلان المرفق مع اتفاقية ماستريخت علاقة اتحاد أوروبا الغربية بحلف شمال الأطلسي، حيث اعتبر الأول وسيلة لتدعيم الحلف الأوروبي[2] وتأكيدا لذلك انتهى وزراء اجتماع وزراء خارجية الحلف بالاعتراف بالهوية الأوروبية للدفاع، حيث يصير بإمكان اتحاذ أوروبا الغربية أن يباشر بنفسه العمليات اللازمة للحفاظ على الأمن بالاستقرار الأوروبي والتي لا ترغب الولايات المتحدة المشاركة فيها، كما يمكنه استخدام وسائل الحلف.غير أن هذا الأمر كذلك يستدعي الموافقة الأمريكية من عدمها والتي تسيطر على الحلف سياسيا وعسكريا، ما يوحي بمحدودية الاستقلالية الدفاعية الاوروبية المنشودة.

وعلى الرغم من فشل اتخاذ أوروبا الغربية في التعامل مع الأزمة البوسنية، التي استدعت تدخل الحلفعام 1995، ومن أجل تطوير سياسة أوروبية دفاعية في إطار الحلف بالاعتماد على وسائله العسكرية، فقد زادت معاهدة أمستردام 1997 من أهمية دور اتّحاد أوروبا الغربية كآلية للأمن الأوروبي باعتباره جزء مكمّلا في تطوير الاتحاد الأوروبي بمنحه الإمكانيات العملية، ومنه يشجّع الاتحاد على إقامة علاقات مؤسساتية وثيقة مع اتحاد أوروبا الغربية في سبيل إدماجه في الاتحاد، وتنحصر مهام اتحاد أوروبا الغربية حسب الفقرة (2) في المادة 07 في المهات الإنسانية، مهمات حفظ الأمن، المهات القتالية، لإدارة الأزمات وإعادة السلام[3].

وعمليا فقد مثل اتّحاد أوروبا الغربية الأداة الأساسية للاتحاد الأوروبي للتّعامل مع الأزمات والعقبات، حيث شارك الاتحاد في عملية إدارة الأزمات. مثل مساهمته بقوات عسكرية للمراقبة من أجل ضمان الحظر على الأسلحة الموجهة لأطراف النزاع، وكذلك التدخل في أزمة كوسوفا ابتداء من جويلي1999.

أي بعد إنهاء الحلف الأطلسي لتدخلاته العسكرية وضغطه الجوي وطرد القوات الصربية من الإقليم، ما يعبر عن فشل الاتّحاد في حل الأزمة الكوسوفية لولا تدخل الحلف الاطلسي والولايات المتحدة. ليأتي انتشاره في الإقليم في جويلية 1999 ليؤكد أنه مهام الاتحاد مقصورة على لإغاثة الإنسانية فيما تبقى حماية الإقليم حصريا من قبل الحلف وتحت الإدارة الأممية لغاية إعلان استقلاله سنة 2003 من جانب أمريكي رغم المعارضة الروسية الشديدة.كما تعزز الاتحاد الأوروبي بقرار تأسيس لقوة التدخل السريع في قمة هلسنكي 2000 لتقويم المهام فقط والأمن وإدارة الأزمات في حال عدم تدخل الحلف الاطلسي والولايات المتحدة الامريكة .

أما عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا*(Osce): التي انبثقت عن مؤتمر هلسنكي الذي عقد في 1973/07/03 في هلسنكي بفلندا، ثم توقيع اتفاقية المؤتمر 1975/08/01 في مؤتمر قمة هلسنكي، وفي عام 1994 تغير اسم المؤتمر إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبلغ عدد أطرافها حتى سنة 2001 دولة مقرها فيينا النمساوية[4] تقوم المنظمة على ثلاث أسس للتعاون بين أطرافها، كالتعاون الأمني، الاقتصادي، والبعد الإنساني. وتتلخص أهدافها في مواجمة الأزمات الناشئة عن انتهاء الحرب الباردة، وتنسيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وحل النزاعات بين الدول الأطراف بصورة سلمية، وتعميق مفهوم الأمن الأوروبي بمعناه الواسع، ليشمل دولا من القارة الأمريكية ودولا آسيوية وذلك عن طريق ضبط التسلح.

1- Juin cloos et autres, la Traite de Mastricht, Bruxels, 2eme ed etablissement de Wite Brylant, 1994, p 703 .

2 - Ibid, p 684.

(*) إضافة إلى دول أوروبا الغربية كفرنسا، بريطانيا، ألمانيا، النمسا، تشمل المنظمة بعض دول أوروبا الشرقية كهنغاريا، أوكرانيا، أرمينيا، والدول التي نجمت عن تفكك الاتحاد السوفياتي مثل جيورجيا، وروسيا، ودولا مثل: اليونان وتركيا، وأخيرا الو.م.أ وكندا التي كانت عضو مؤسس للمؤتمر، كما كانت أندورا آخر دولة منظمة، كما أنه ثمة مجموعة من دول الشرق الأوسط مشاركة في موضوع التعاون منها الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، تونس، وإسرائيل، وكذلك دول أسياوية مشاركة في الموضوع ذاته هي أفغانستان، اليابان، كوريا الجنوبية، وتايلندا.

3 - Traité d'Amesterdam :(http://stfwo.chez.tiscalifr/europe/zips/Amsterdam.pdf.).

4 - (http://www.arab-wy.com/indeophp?modul:pnencyclopedia & Func display_tem&io=1620072 m=1).

وانطلاقا من هذا فإن المنظّمة تعكس المفهوم والأبعاد الجديدة للأمن والتي يتبناها الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي سنة 1973 (مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا) وتكرّست بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، وتتمثل هذه الأبعاد في عمومها في الطابع غير العسكري للأمن من خلال شمولية المفهوم من جهة للأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وكذلك البيئة ..إلخ، إضافة إلى استبعاد المفاهيم الأحادية والاعتماد على التعاون ومن ثم فإن الرؤية الأوروبية للأمن الأوروبي أصبحت بعد الحرب الباردة متعددة سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية، ثقافية، صحية،... بعد أن قامت تلك الرؤية إلى تحول الأمن الأوروبي من ردع المحاولات السوفياتية سنوات الحرب الباردة لتغيير الوضع القائم لصالحه، تغيرت لتضمّ أبعادا متعدّدة كما ذكرناها، سياسية، اقتصادية، عسكرية....إلخ[1].

حيث يتضمن البعد الإنساني للأمن الأوروبي مجموعة من الأهداف والنشاطات مثل: حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك نشر القيم الديمقراطية، حيث تعمل مجموعة من الأجهزة تجسد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني مثل المحافظة السامية للأقليات وكذلك تمثل المنظمة حرية الإعلام...إلخ، وتبرز أهمية هذا البعد في الوقاية من النزاعات خاصة في المناطق ذات التركيبة الإثنية المعقدة، كما حدث في منطقة البلقان، والتطهير العرقي في كوسوفا[2].

أما البعد السياسي العسكري والتي تهدف من خلاله المنظمة إلى الحد من مخاطر المأزق الأمني، بالعمل على اعتماد الشفافية وتوفير المعلومات حول الإجراءات العسكرية في أوروبا، وكذلك الطابع الجماعي في تنظيم المسائل العسكرية، وهذا يعني أن الإجراءات المتعلقة بالمجالات الدفاعية لن تؤدي إلى تهديد أمن الدول الأخرى، ويدخل في هذا الإطار المساعي التي بدلتها المنظمة من أجل تقليص حجم القوات العسكرية في أوروبا،وكذلك التأكيد على إجراءات بناء الثقة ومن بين هذه الإجراءات نجد التبادل الدوري والشامل حول النشاطات العسكرية، إجراءات تقليص الأخطار أو مراقبة النشاطات العسكرية في أوروبا، بالإضافة إلى وضع شبكة الاتصالات بين مختلف الأعضاء في المنظمة. ورفض مجال الأزمات والتعاون في أوروبا من خلال إقامة منتدى الأمن والتعاون والذي يمثل كذلك إطارا لمناقشة ووضع الترتيبات الأمنية والعسكرية[3].

أما البعد الاقتصادي والبيئي الذي لم يغب إطلاقا عن اهتمامات المنظمة وفي تصوراتها الأمنية، حيث ترمي المنظمة إلى تحقيق قدر من الانسجام بين الدول في المجالات الاقتصادية، والبيئية يقلل من حدة التنافس بين دول المنظمة، كما أن رفع المستوى الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة وخارجها يقلل من التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الأوروبية، خاصة بين دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي النامية ودول أوروبا الغربية ذات المستوى الاقتصادي المرتفع، للحد من مخاطر الهجرة السرية، وكذلك ضمان الاستقرار السياسي في هذه الدول، كما يلعب المنتدى الاقتصادي دورا حيويا في إطار المنظمة في تعزيز التوجّه نحو الاقتصاد بالنسبة للدول التي بدأت في التحول الاقليمي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر[4].

إضافة إلى ذلك أصبح الأمن الأوروبي يتجاوز التصور الذي يقوم على ردع التهديدات إلى تصور يقوم على الوقاية من النزاعات المسلحة وإعادة تأهيل المناطق بعد تسوية النزاعات كما في مناطق النزاع في البلقان بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك

3-- جمال الخرسان، ماذا أنجزت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد 35 عاما على نشأتها.تاريخ زيارة الموقع 2010/12.09 - (=http://www.finraq.com/finraq/?p=1452

.

2 - Walter Kempand sturs, osce hand book 3rd ed recrutement of the osce, vienna 2000 ,p 20.

3 - Walter Kempand others, op, cit, p 21.

4 - Ibid, p 22.

إدارة الأزمات مثل الدّور الذي تلعبه في كوسوفو منذ 1999، لذلك فالمفهوم الذي تجسده منظمة الأمن والتعاون يقوم على الوقاية من النزاعات والأزمات وإدارتها بشكل فعال في حالة حدوثها، والعمل على تأهيل مناطق النزاع ومنع العودة نحو الحالات النّزاعية[1].

غيرأنه ورغم تلك الاليات العسكرية- الامنية التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي كاتّحاد اروبا الغربية أو ومنظّمة الامن في أوروبا بقيت عاجزة بمفردها دوما، بسبب هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على القضايا الكبرى في عقر دار أوروبا والحرب في البوسنة وكوسوفو لولا تدخل الحلف الاطلسي والولايات المتحدة لفرض الاستقرار .و المهّمات التي قامت بها الاليتين لا تعكس اسقلالية السياسة الدفاعية والامنية الاروبية المستقلة، بقدر ما تعكس استكمال للمهام الامريكية والاطلسية في أوروبا .كما ان اقرار واشنطن باستقلالية امنية اروبية داخل الحلف نفسه واستخدام اتحاد اروبا الغربية لادوات الحلف في حذ ذاته لايعبر عن لاستقلالية بدليل ان استخدام تلك الادوات العسكرية من قبل الاروبيين والاتحاد يحتاج الى موافقة امريكية، وهذه الموافقة دوما ترتبط بالمصالح الامريكية .فمن البديهي إذا تعارض استخدام الإتحاد لوسائل الحف مع المصالح الامريكية فإن الولايات المتحدةلا توافق على منح وسائل الحلف للاستخدام من قبل الاوروبيين.

2. **المجال السياسي**:إلى جانب الدفاع الأوروبي المشترك سعى الاتحاد الى تكوين سياسة خارجية مشتركة بالاعتماد على مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتشكيل هذا الأخير في حد ذاته بالإضافة إلى كونه أيضا آلية أمنية. يشكل آلية سياسية من خلال دور أجهزة الاتحاد في صياغة السياسة الخارجية للاتحاد والذي منح له من خلال مقررات معاهدتي ماستريخت وأمستردام.

وفي مقدمة هذه المؤسسات نجد المجلس الأوروبي (الذي يضمّ رؤساء الدول والحكومات) والذي يحدد المعالم الكبرى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، حيث يمارس هذا الاختصاص بموجب المادة 13 فقرة 1 من معاهدة أمستردام، التي جاء فيها "يحدد المجلس الأوروبي المبادئ والتوجهات العامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة"[2].

كما عرفت المفوضية الأوروبية بدورها التنفيذي في القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية حسب مقتضيات العقد الأوروبي الأوحد، غير أنّ معاهدة إنشاء الاتحاد ومختلف التعديلات التي أدخلت عليها منحها دورا كبيرا فيما يخص السياسة الخارجية الأوروبية بمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد من خلال تجسيدها ميدانيا، لذلك جاء في المادة 19 ز من معاهدة ماستريخت والمادة 27 من ومعاهدة أمستردام أن المفوضية شريك أساسي في كل أعمال ونشاطات الاتحاد المتعلقة بمجال السايسة الخارجية والأمنية، أما رئاسة الاتحاد فتلعب دورا تمثيليا للاتحاد في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية بحسب المادة 18 من معاهدة أمستردام.

كما يلعب البرلمان الأوروبي دورا مهما في صياغة وتنفيذ السايسة الخارجية والأمنية حيث يتشاور ويتلقى التقارير بشكل دوري ومنتظم من طرف مختلف أجهزة الاتحاد.

وقد تضمنت معاهدة أمستردام إنشاء هيئة جديدة تعمل في إطار السياسة الخارجية وهي الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي: يلعب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية كآلية للسياسة الخارجية دورا مساعدا لأجهزة الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة بالسياسة الخارجية فقد جاء في المادة 18 الفقرة 3 من معاهدة أمستردام.

"تساعد الرئاسة الأمين العام للمجلس الذي يمارس مهام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، فرئاسة الاتحاد تعتبر الممثل الرسمي للاتحاد الأوروبي في العلاقات الخارجية، كما يمكن للمثل الأعلى بطلب من الرئاسة تمثيل الاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي .

1- جمال الخرسان، مرجع سابق، ص2.

2 - Le Traite d'amesterdam, op, cit, p05

من جهة أخرى فإن ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تقوم بنفس الدور مع المجلس كما جاء في المادة 28 من نفس المعاهدة. أن الأمين العام للمجلس، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بالمساهمة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية – إضافة إلى السياسة الأمنية – وعند الحاجة يتصرف باسم المجلس[1].

كما يمكن للمثل الأعلى أن يرأس "لجنة السياسة والأمن" بعد استشارة رئاسة الاتحاد وبشكل خاص خلال الأزمات[2]، والتي من مهامها رصد المؤثرات على السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية وكذلك تنسيق مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد. والتنسيق فيما بين الاتحاد والأطراف الخارجية.

عمليا، رغم البناء المؤسّساتي الأوروبي المحكم الرامي إلى توحيد السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية الأوروبية، إلا أنه وفي مجال السياسة الخارجية منذ تعيين خافيير سولانا ممثّلا للدبلوماسية الأوربية منذ 1999. إلاّ أن ما تجدر ملاحظته، أنّ الاتحاد الأوروبي لا زال لا يمتلك سياسة خارجية موحدة تعبر عنه وتوحد كلمته ككيان سياسي مستقل وذلك لعدة اعتبارات وأسباب منها[3]، حالة الانقسام الأوروبي في مجال حيوي كمجال السياسة الخارجية له آثار داخلية وخارجية في آن معا.

أ. **على المستوى الداخلي:** يلاحظ أن الدّستور الذي يريد الأوروبيون التزود به لتقوية اتحادهم، لا يزال مجرد كتابة نسخة معرضة للنقاش، شبه مستحيلة في ظل الانقسام الكبير بين مناصرين للدور القوي للدول في مجال السياسة الخارجية والدفاع والذين يفضلون ترجيح كفة اتحادهم[4]. بالإضافة إلى هناك تباين في وجهات النّظر بين بعض دول الاتحاد في حد ذاته تجاه بعض قضايا الاتحاد كقضية تعميق الاتحاد وتوسيعه خصوصا بين ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا: حيث أن ألمانيا تدعّم توسعة الاتحاد ليشمل دول أوروبا الشرقية، وفرنسا ذات توجّه متوسطي، وبريطانيا ذات توجّه أطلسي موافق لوجهة النظر الأمريكية، تجاه أي سلوك أو سياسة أمريكية يخص قضايا أوروبا أو غيرها.كذلك فإن طريقة اتخاذ القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي، هي من بين أهم عوائق بلورة سياسة خارجية موحدة (مشتركة). فرغم تبني معاهدتي أمستردام 1997 ونيس 2000 لنمط الأغلبية المؤهلة في اتخاذ القرار بما فيها المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن والدفاع، إلا أنّه في نفس الوقت تم تبني آلية تلجأ إليها بعض الدول من أجل جعل التصويت على القرارات يتم وفق مبدأ الإجماع، ويكون ذلك في حالة ما إذا اعتبرت دولة أو مجموعة من الدول أن التصويت على أساس الأغلبية يؤدي إلى تعارض مع سياستها الخارجية .[5]

انطلاقا من ذلك فإن اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمسائل السّياسة الخارجية يتم وفق قاعدة الإجماع أي بموافقة جميع الدول وه ما يفتح المجال أمام بعض الدول – خاصة ذات النزعة الأطلسية كبريطانيا وايطاليا واسبانيا – لتعطيل بعض القرارات ذات العلاقة بتجسيد الهوية السياسية الخارجية المشتركة سيما الأمنية منها[6].

أيضا هناك انقسام بين المركز وعواصم الدول الأعضاء، حيث ثمة انقسام بين بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي ومقرّ اللجنة الأوروبية وممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والمسؤولين الأوروبيين والعواصم الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن وجود انقسامات داخل الاتحاد نفسه، وقد ظهر الاتحاد فقط في مجال اقتسام المال وتوزيعه على السياسات، وظهر انطباع أن السياسة الخارجية للاتحاد تتألف فقط من البيانات، ومن هنا فإن استمرار الهوة بين وجهات النظر والأفعال للدول الأعضاء ونشاطات

---

1 - Le Traite d'amesterdam, op,cit.p06.

2 - Ibid.

3- خير الدين شمامة، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، الجزائر، دار قرطبة، 2003، ص597.

4 - Pierre Pocen, La politique étrangère dursé la conventoir « in le figro economie 13-14 juillet 2002.

5- عبد الرحمن خير الدين، "مسار الافتراق الأوروبي من الو.م.أ" .تاريخ الزيارة 16.12.2010.(http://www.awv-dam.org.politic/16/ftr16-011html.)

6- نفس المرجع.

الاتحاد الأوروبي يعود إلى: المعاناة من ردود الأفعال الوطنية السّريعة، وكذا الطبيعة الحساسة لقرارات السياسة الخارجية ونقص التنسيق بين أفعال السياسات الخارجية للدول الأعضاء والاتحاد[1]. وتعد السويد من الدول الأعضاء الداعية بألا يصبح الاتحاد الأوروبي قوة عظمى وهي تصر على أن تكون مركزية القرار في بروكسل ويريدون توزيع السلطة، والجدير بالذكر أن معاهدة لشبونة وصفت جانبا من هذه السلطة في أيدي الدول بحيث حذفت قضية الفيتو للدول الرئيسية في الاتحاد[2] هذا الانقسام انعكس على القرار السياسي للاتحاد وكذلك على برامج المساعدات وتحديد مستحقيها وآلية توزيعها والمثال على ذلك حرب البلقان وبرامج المساعدات واختفاء التوافق بين الدول الأعضاء.

ب: **<u>على المستوى الخارجي</u>:** ويتجلى في الاختراق الأمريكي الأمني والسياسي لأوروبا في إطار تحركات حلف شمال الاطسي على الصعيد الأوروبي، مستغلقة بذلك الانشقاق الحاصل في الصف الأوروبي تجاه بعض القضايا الأوروبية وخير دليل على ذلك الانشقاق والانقسام في المصالح والمواقف تجاه القضية اليوغسلافية، حيث ألمانيا وإيطاليا والنمسا أظهرت عدم قيام وحدة يوغسلافية وتمسكت بحق الكروات والسلوفيين بالاستقلال، فيما رأت بريطانيا أن هذا الاستقلال سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الجمهوريات الأخرى، في حين شددت فرنسا على إعطاء حق تقرير المصير لجميع الجمهوريات، واضطر عندئذ الأوروبيون إلى اللجوء إلى الو.م.أ وحلف شمال الأطلسي لحسم الحرب التي أخذت تتصاعد تجاه أصداء خطيرة[3].

كذلك وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي لتلافي الانقسامات ومحاولة تنسيق المواقف بشكل منسجم تجاه قضايا أوروبا والقضايا الدولية الأخرى، من خلال استحداث هيكل جديد يتمثل في منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتفعيل دور المفوضية الأوروبية إلا أن ذلك لم يتجسد فعليا وبشكل مؤثر في الخروج بموقف أوروبي موحد أو على الأقل مشترك اتجاه بعض القضايا الدولية الحساسة كالحرب على العراق التي أحدثت شرخا كبيرا بين المواقف السياسية الأوروبية نفسها من جهة، وبين المواقف الأوروبية والموقف الأمريكي من جهة ثانية، حيث عملية تشكيل الموقف الأوروبي في الأزمة العراقية بمواقف الدول وخلافاتها وأظهرت الخلافات في مواقف كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والدول الأخرى خلال لحظات اتخاذ القرار بحل المشكلة في اختيار الطريقة المناسبة لحلّها، فلكل دولة مصالحها الخارجية سواء كانت سياسية، اقتصادية أو أمنية وبالدّرجة الأولى كانت تحمي مصالحها وتبلور الانقسام الأوروبي في فريق معارض للحرب شدّد على الحل الدّبلوماسي وفريق آخر مؤيد للغزو والداعم للموقف الأمريكي، ما إن شنت الولايات المتحدة تلك الحرب[4].فالفريق المعارض الذي يضم فرنسا وألمانيا وبعض الدول الأخرى مثل بلجيكا ولكسمبورغ، كانت تعارض الطريقة الأمريكية العسكرية في علاج المشكلة، رافضة بذلك الإفراط والمبالغة في القدرات العسكرية العراقية والحجج التي استند إليها الغزو ومبرّراته، أهمها البحث أن أسلحة الدّمار الشامل، والحرب على الإرهاب، مثلما فعلت في أفغانستان ولاقت تضامن أوروبي أمريكي ملفت بما فيها مواقف الدول الأوروبية المعارضة أمثال روسيا وألمانيا، وفرنسا، كون الأسباب المرتبطة بالحرب على أفغانستان تختلف عن أسباب الحرب على العراق من جهة، وتخوف فرنسا وألمانيا من استغلال المفهوم الأمريكي للإرهاب وحلف الاطلسي لبسط نفوذها العسكري في ظلّ عالم أحادي القطبية وتهميش دور أوروبا من جهة ثانية.

فيما رأي الفريق الثاني والّذي يضمّ كل من بريطانيا وايطاليا واسبانيا ودول شرق أوروبا وعلى رأسها بولندا دعمهم للموقف والغزو الأمريكي استنادا للحجج الأمريكية ومبرّرات الغزو كأسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوعها في يد الإرهابيين على حد زعمهم، والحقيقة

---

1 - Steven Everts, shafing a credible EU forgnein policy, london 2002, p31.

2- نادين عبد الله، "اتفاقية لشبونة نظرة تحليلية"، <u>مجلةالسياسةالدولية</u>، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 183، جانفي 2008، ص147.

3- نزار إسماعيل الميالي، مرجع سابق، ص45 .

4- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الأوروبية، <u>مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية</u>، دمشق، العدد الأول، 2005 ص 01.

تكمن في بسط وبلورة النّفوذ الأمريكي على القضايا الدولية وبسط مفهوم الأمركة تحت ضغط العولمة بمختلف أبعادها السّياسية، العسكرية، الاقتصادية، الثقافية...[1].

وحسب كثير من الباحثين فإن مرحلة الحرب على العراق شكلت مرحلة انتقالية في العلاقات الأوروبية الأمريكية، بعد إعطاء دور أوروبي في إعمار العراق وفق منطق اقتسام المصالح بين الطرفين، أما على الصعيد الأوروبي فكان بمثابة درس آخر بعد أزمة البلقان 1992 و1999، حول إعادة النّظر في المواقف الأوروبية تجاه القضايا الدولية في ظل الدّور الأوروبي للرّؤية الموحدة والدقيقة تجاه مختلف القضايا الدولية كالشّرق الأوسط وتحدياته.

- **أسباب داخلية**: إضافة إلى لغة عدم الوضوح والتنسيق في السياسات وتأثير صناع القرار وهي من الأسباب والمشاكل الأخرى التي تضعف السياسة الخارجية هي عدم قدرة الاتحاد على التنسيق في سياسته الخارجية والدعم المادي والعسكري والدبلوماسي والتجاري للسياسة الخارجية .فنادرا ما يتم توظيف هذه السياسات الداخلية في دعم السياسة الخارجية وخدمتها.كما تتأثر المواقف السياسية بصناع القرار والأحزاب الحاكمة في الدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال تفتقر السياسة الألمانية إلى الوضوح والرؤية فهي مرتبطة بالمستشار، وذلك ما أثبتته الحرب على العراق، فقد كانت لشخصية وتوجيهات غيرهارد شرودر المستشار الألماني السابق في وقوف ألمانيا بمواجهة حليفتها الو.م.أ، وما أن وصلت المستشارة إنجيلا ميركل حتى تحولت ألمانيا إلى المدافع عن السياسة الأمريكية، ومن هنا لابد أن تكون سياسة خارجية ألمانية واضحة ليست مرهونة بمواقف المستشار، كذلك التحول في موقف إسبانيا مع وصول حكومة تباثير وسحب جيشها من العراق، وأيضا التحول في الموقف الفرنسي مع وصول ساركوزي إلى الحكم في فرنسا وإبداء ليونة تجاه السياسة الأمريكية والتي توجت بعودة فرنسا إلى الحلف الأطلسي سنة 2009 بعد انسحابهلمن الهيكل العسكري للحف منذ اأكثر من 4 عقود.

- **أسباب خارجية**:في المقابل أيضا هناك عامل أساسي كان له أثر في عدم تشكل موقف أوروبي موحد وهو التحديات التي تفرضها عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، حيث أثبتت مواقف دول شرق أوروبا المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة على الصّعيد الأوروبي والدّولي، بفضل الدّعم الأمريكي السّياسي والاقتصادي لهذه الدول أثناء فترة التحولات التي شهدتها أوروبا، حيث تم احتواؤها في ظلّ توسيع الحلف الاطلسي لخدمة أهداف الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ومن بين هذه الأهداف خرق أوروبا أمريكيا سياسيا، اقتصاديا وأمنيا لتعطيل كيان الاتحاد الأوروبي سياسيا واحتوائه.بالإضافة إلى كل ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة التمثيل الضعيف سيما على الساحة الدولية، إضافة إلى نقص الاستراتيجية الأوروبية المشتركة حيث تشكل قضية تمثيل الاتحاد نقطة ضعف أخرى بسبب هيمنة الولايات المتحدة على كافة المؤسسات الدولية، بفعل مختلف رموز القوة .بما فيه القوة الاقتصادية التي يستعرضها الاتحاد الاروبي اقتصاديا وتجاريا اقليميا وعالميا.

وخلاصة القول أن الطّموح الاوروبي نحو تحقيق السّياسة الدّفاعية والخارجية المشتركتين، لازال محدودا على الاقل في الوقت الراهن سبب الهيمنة السياسية والعسكرية الامريكية على الحلف الاطلسي، وعدم قدرة الاتحاد مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية في امتلاك القدرات المادّية واللوّجيتسة والمعدّات الحديثة العسكرية فائقة التكنولوجيا العسكرية على سبيل المثال طائرات الاستطلاع "الاواكس"، قاذفات "B52"، الاستخبارات العسكرية....وحتى نفقات التسلح وميزانيات الدّفاع الامريكية تفوق بكثير ميزانيات حلفائها الاروبيين وهنا اشير الى ان ميزانية الدفاع الامريكية لسنة 2011 بلغت 549 مليار دولار، في حين بلغت ميزانية الدفاع للدول

1 - Philipe H.Gordon, iraq : the transatlantic debate, occasional papers n°=33, institute porsecnite, stadies, european union , paris, december 2002, p12-14.

السبعة والعشرون الاروبية في نفس العام 170 مليار دولار[1]وهذا ما يؤكّد الفرق الكبير بين القوة العسكرية والامنية بين الولايات المتحدةوالاتحاد الاوروبي، فضلا عن الاختراق السياسي ولامني والعسكري الذي يكبّل التحركات الاروبية السياسية والامنية، والمكبلة اصلا من خلال عدم الانسجام في المواقف السياسية الاروبية تجاه القضايا الاوروبية نفسها وتجاه القضايا العالمية والاقليمية اهمها قضايا الشرق الاوسط، فضلا عن حالة اختلاف المواقف السياسية والامنية الاوروبية، باختلاف النّخب الحاكمة في الدول الاوروبية خاصة الفاعلة في الاتحاد الاروبي كفرنسا ساركوزي التي تختلف عن فرنسا شيراك، وكذلك الحال بالنّسبة لالمانيا شرودر وألمانيا "ميركل"، وعلاقاتهم بالولايات المتحدة، وهذه من بين الاسباب التي تضعف مواقف الاتحاد سياسيا وأمنيا ،مقارنة بتفوقه الاقتصادي المضاهي للولايات الامريكية اقتصاديا. وعموما فالفرق بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، يكمن في القوة بمختلف رموزها، والولايات المتّحدة تجمع بين كل الموز، بينما الاتحاد ليس كذلك .

المطلب الرابع:البعد الإقتصادي للعلاقات الأورو-أمريكية:تعاون. . .وتنافس.

أدّى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السّوفياتي السّابق إلى تحوّل على مستوى النّظام السياسي الدولي عموما، وعلى مستوى العلاقات الأوروبية الأمريكية في ظلّ سعي الاتّحاد الأوروبي إلى الحصول على مكانة مميزة في العالم. فعلى مستوى النظام الدّولي كان قائما على الثنائية القطبية المتمثلة في الكتلة الشرقية التي كان يتميز بتزعمها الاتحاد السوفياتي، والكتلة الغربية التي كانت بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام يتّسم بتعدّد مراكز القوى، فالتفوّق العسكري الأمريكي الذي يشكل مصدرا أساسيا لفرض سياستها الدولية، يقابله تفوّق اقتصادي لقوى أخرى موجودة على المسرح الدولي كاليابان، والصين، والاتّحاد الأوروبي، أصبحت لها القدرة على التأثير في السياسة الدولية من منظار اقتصادي، رغم افتقارها للقوة العسكرية، مقارنة بالولايات المتحدة، كما أدّى عدم احتمال المواجهة في الشرق والغرب نتيجة نهاية الحرب الباردة، إلى فقدان عامل القوة العسكرية لثقله بعد ما كان المعيار الرئيسي لديناميات وتوازنات العلاقات التفاعلات الدولية، وهو ما قاد إلى ما يسمى تدنّي منفعة القوة العسكرية، مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية مع ازدياد التّنافس الاقتصادي وإطلاق حرية آليات السّوق، وعلى هذا النحو أصبحت إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية، أهم سمات الواقع الدّولي الحالي، خاصة في ظلّ تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السّياسية، إلى جانب بروز تنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية[2].

قامت الولايات المتحدة بإعادة ترتيب آلية بناء النّفوذ، باتّجاه التركيز على الاقتصاد والتّجارة الدوليين، إلى جانب قوتها العسكرية، وما يدل على ذلك تصريح مدير المخابرات المركزية السابق CIA الذي قال: إن 40% من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي[3]. وهذا ما يظهر مدى الأهلية التي يحظى بها العامل الاقتصادي في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فضلا عن ازدياد أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة وأصعب هدف تسعى إليه الدول وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية ومعيارا من معايير قياس قوتها،سواء سعى بشكل منفرد أو في إطار التكتلات الجهوية والإقليمية، كما هو الحال في بروز التكتلات الإقليمية والجهوية، بعد الحرب الباردة حيث شهد العقد الأخير من القرن الماضي ظهور تكتلات اقتصادية قائمة على الجغرافيا الإقليمية والمصالح المشتركة. منها اتفاقية ماستريخت1992 وميلاد الاتحاد الاروبي، واتفاقية "الاسيان" 1994، اتفاقية النافتا 1993، وظهور مشاريع وتكتلات النافتا والاتحاد الأوروبي، ومشروع هومن الباسيفيك بين أمريكا والأسيان واليابان، والمشروع

[1]- سيف نصر توفيق الهرمزي ، تحليل لموضوعة - القوة في العلاقات الدولية لـ: هانز مورجانثو ، نقلا عن موقع:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303080)

2- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص 80.

3- المرجع نفسه، ص 81.

الشرق أوسطي 1993، والشراكة الأورومتوسطية 1995، تبرز جميع هذه الإتفاقيات والتّكتّلات مدى أهمّية الجانب الاقتصادي في السّاعة الدولية، والتي تميّزت بين التعاون والتنافس بحثا عن مكانة مميزة في النظام الدولي الجديد، وبعبارة أخرى تسعى كل دولة قوى أو تكتل إقليمي إلى جمع أكبر قدر ممكن من المساحة الجغرافية، والسكانية والاقتصادية للحصول على مكانة متميّزة في العالم[1].

فيعتبر الاتّحاد الاروبي من أهم القوى الاقتصادية العالمية الفاعلة اقتصاديا، الذي لازال يزاحم الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا على الصعيدين الاقليمي والدولي، وبالمقابل يسعى لتوطيد علاقاته الاقتصادية الولايات المتحدة وشراكته الاقتصادية والتجارية بها، من أجل تدعيم اللّبرالية الاقتصادية العالمية. ومن ثمّ عرفت العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية تحديدا، مزيجًا بين التّعاون والشّراكة ومن التّنافس الحاد. وسنحاول فيمايلي إبراز مظاهر التّعاون- الشّراكة ومظاهر التّنافس الاورو-أمريكي

1- مظاهر التعاون الاقتصادي والتجاري الأورو-أمريكي : يعتبر الاتّحاد الأوروبي قوّة اقتصادية على خلاف ماهو عليه سياسيا، يسعى إلى توظيف تلك القوّة الاقتصادية منذُ إنشائه إلى التّربع على قمّة الهرم الاقتصادي العالمي، لكن هذه الرّغبة لا تعني عدم وجود تحالف أوروبي أمريكي –إن جاز التّعبير – للدّفاع عن اللبّرالية والرّأسمالية وعن مفاهيمها الجديدة كالتّعاون والشّراكة والاعتماد المتبادل وما إلى ذلك، حيث تعتبر الطرفان شركاء ضمن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى نشر وعولمة الرأسمالية. مثل المنّظمة العالمية للتّجارة، منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، وصندوق التقدم الدولي FMI، البنك الدولي للإنشاء والتّعمير BIRD، ومجموعة الثّماني G8، وما يؤكّد قوة الإيديولوجية اللبّرالية الرأسمالية الغربية، أيضا ومن السياق ذاته، أي الشّراكة الاقتصادية تبني الطرفان الأوروبي والأمريكي مبادرة الحلف عليها اسم " الأجندة الجديدة عبر الأطلسي للناتو 1995 "، فإلى جانب معالجة المسائل السّياسية والتّحديات الأمنية الأوروبية المشتركة، يسعى الطرفان من خلال هذه المبادرة إلى تسهيل التّجارة في السلع والخدمات ومزيد من تقليص القيود التعريفية، والعمل على توقيع اتّفاقية للتّعاون الجمركي بغرض إقامة منطقة التّجارة الحرّة بينهما[2] ومحاولة التقليص من حدّة المنافسة الشديدة، ودعم الرّوابط التّاريخية والقيم المشتركة وتوثيق التّحالف الإستراتيجي فيما بينهما في إطار حلف الحلف الاطلسي.

كما أن للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر العلاقات الإنتاجية والتجارية الثّنائية في العالم، إذ بلغ الإنتاج الاقتصادي الأوروبي الأمريكي بنسبة 50% من الإنتاج الاقتصادي العالمي، و40% تقريبا هي ثلث من تدفّقات التجارة العالمية، 20% من صادرات الاتحاد الأوروبي تتجه نحو الولايات المتحدة. و19% من وارداتها تأتي من الاتّحاد منذ 15 عاما.

وفي المقابل يعتبر الاتحاد سوق كبير لأكبر سلع الخدمات ورأس المال الأمريكي[3].فضلا على أنّ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدةيُعدّان المحرّكان الرّئيسان للعلاقات التّجارية الدولية، ، فعلى سبيل المثال -لا الحصر-. بلغت المبادلات التجارية بينهما عام 2009، ما قيمته 2421 تريليون دولار أي بنسبة 63 % من اجمالي المبادلات التجارية العالمية .فيما بلغت واردات الاتحاد من السّلع الأمريكية العام نفسه ما قيمته 1695تريليون دولار امريكي في نفس العالم أي بنسبة 25% من اجماي وراداته العالمية، في حين أن التجارة في قطاع الخدمات فقد بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة عام 2010 ما قيمته 1252تريلون دولار دولار ما يعادل

1- أحمد برقاوي، سمير أمين، وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية والإفريقية، ط1، 2003، ص ص69-70.

2- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، قراءات استراتيجية، العيد الخمسون للناتو.نقلا عن موقع:
. (http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/1Read85-htm) 12.04.2011

3 - European Union and United State, Global Partners, Global Responsabilities.
(http://eurunion.org/globalplayer/index.html.( )See also :
Etat Unis-Eunion europien.
(http://www.ladocumentationfrançaise.fr/dossier/etatunis-union-reuropienneconcurencepartenariat.shtml.)

نسبة تقريبا 30 % من اجمالي صادراته في قطاع الخدمات [1]، فيما بلغت وارداته في نفس العام في نفس القطاع من الولايات المتحدة ما قيمته 131.0 دولار،ما يعادل نسبة 28% من اجمالي واداته العالمية في نفي القطاع .

أما بخصوص الاستثمار المباشر الأجنبي.فقد بلغت التدفقات الاستثمارية الأوروبية إلى الولايات المتحدة عام 2009 ما قيمته7920 بليون دولار في حين بلغت تدفقات الاستثمار الأمريكية في الاتحاد الأوروبي عام 2003ما قيمته 97300 بليون دولار.

كل هذه الأرقام تعكس مدى قوّة المبادلات التجارية والاستثمارية الأورو-أمريكية الثنائية والتعاون الاقتصادي بين الطرفان ومن ثم فإنهما يتسمان بعلاقة اقتصادية متكاملة في العالم، يتضح ذلك أيضا من مستويات لا تضاهى من مخزونات الاستثمارات المتبادلة والوصول إلى أكثر من 2.1 تريليون دولار، كما أن مجموع الاستثمارات الأمريكية في دول الاتحاد الأوروبي هو ثلاثة أضعاف في كل من آسيا، والاتحاد الأوروبي في الهند والصين معا، وبالتالي فإن الاستثمارات تمثل الدافع الحقيقي للعلاقة عبر الأطلسي والمساهمة في النمو وفرص العمل على جانبي المحيط الأطلسي، ويمكن أن يتضح أيضا مع ما يقرب 15 مليون وظيفة مرتبطة بالاقتصاد عبر الأطلسي، كما يقدر أن ثلث التجارة يتألف في الواقع من داخل شركة النقل[2].

وفي إطار عولمة الاقتصاد الأطلسي ليعمل الطرفان في إطار منظّمة التجارة العالمية والمؤسّسات المالية العالمية كالبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي كأدوات للعولمة الاقتصادية لتحقيق أهداف معلنة كتقريب الاتجّاهات العالمية نحو أسواق التجارة ورأس المال، وزيادة الإنتاج وتهيئة فرص النمّو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، إضافة إلى زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدّي إلى الإنعاش الاقتصادي العالمي، وحل المشكلات الإنسانية المشتركة، التي لا يمكن للدّول منفردة حلهّا مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدّرات وقضايا البيئة، وانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرىأو مايسمى بالهجرة غير الشرعية ....و الارهاب..الخ ،وأهداف غير معلنة تصب في قالب في خدمته لأهداف عبر الأطلسية عموما والأوروبية الأمريكية خصوصا، مثل: هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي، بوسائل الاحتكارات والشركات الكبرى، والتّحكم في مراكز القرار السياسي في دول العالم، لتحقيق المصالح الأوروبية والأمريكية، فضلا عن تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية، وفرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية[3].

ولكن ورغم كل ما سبق من تعاون وشراكة أورو-أمريكية في المجال الاقتصادي والتّجاري، إلا أن تلك الشّراكة في حدّ ذاتها يشوبها التّنافس الحاد، بسبب تفاوت مدركات التعاون والشراكة، ورغم الرؤية الاقتصادية والسياسية المشتركة في إطار التعاون الاعتماد المتبادل، كإحدى مفاهيم اللبّرالية الرّأسمالية الجديدة، فالاتّحاد الأوروبي لديه رغبة جامحة كقوة اقتصادية يريد توظيف قدراته الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا للبحث عن أسواق تجارية جديدة وأدوار سياسية وأمنية إلى جانب الولايات المتحدة ومحاولة التربع على الهرم الاقتصادي والسياسي العالمي كشريك سياسي واقتصادي وليس كتابع، في مقابل مدركات الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الاتحاد الأوروبي وباقي القوى الاقتصادية الأخرى، وهي ضمان استمرارية التفوق الأمريكي سياسيا واقتصاديا وعسكريا على قضايا السياسة الدولية، ولكن وفي إطار رفض إصباغ سمة الأحادية القطبية على النظام الدولي، فرضت النظرة القائلة بأن المرحلة التي يشهدها هذا النظام تمثل نوعا من التعدد في تشكل قوى جديدة لها تأثيرها في الساحة الدولية، وعلى هذا النحو فقد تعددت القوى المرشحة لشغل مكانة متميزة في إطار هذه التعددية، فكانت دول الاتحاد الأوروبي في قمة هذه الترشيحات كتكتل

1- Michael Smith ،The European Union and the United States; studying Competition ،convergence and the EUs roles in the world arena ،2009 ،p.18-19-20

2- Ibid.

3- أحمد فايق دلول، أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها، في موقع: (http://www.arabvolunteering.org/corner/avt13599.html)،تاريخ زيارة الموقع 2011/10/15

اقتصادي منافس للقوى الاقتصادية الأخرى في العالم وبالأخص الولايات المتحدة [1]. وقد تجلّى ذلك المسعى من خلال محاولة إيجاد هوية سياسية أمنية ودفاعية مشتركة تتمتع بقدر من الاستقلالية على الأقل عن الولايات المتحدة وحلف الاطلسي، وقد ساهم التحوّل في أوروبا من مفهوم الجماعة الأوروبية إلى مفهوم الوحدة الاقتصادية إلى اعطاء دور اقتصادي فاعل للاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي الدولي، الأمر الذي يتعارض والإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة والقائمة على أساس منع ظهور أي منافس للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي شكّل دوما قوة منافسة للسياسة الأمريكية، والإبقاء على الوضع الحالي بحيث يتضمن مكانة مميّزة، حيث اعتبر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية عام 1992 عن أوروبا بأن العلاقات الأوروبية الأمريكية، هي علاقة غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة قدرا من الهيمنة على الدول الأوروبية، وهذا ما دفع بدول الاتّحاد الأوروبي إلى تفعيل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل إثبات وجودها ونفوذها لدولتين، إضافة إلى وضعها لسياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي دوليابعد تراجعها خلال الحرب، هذا ما أدّى إلى قيام تنافس اقتصادي أوروبي-أمريكي، في مناطق عديدة من العالم، أبرزها منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، منطقة الشرق الأوسط، بحيث اختلفت السياسة الأمريكية في المنطقة مع نظيرتها من السياسات الأوروبية وخاصة منها الفرنسية التي تتعارض بمفهومها الشامل مع السياسة الأمريكية في منطقة المتوسط والشرق الأوسط تحديدا[2]

2- مظاهر التنافس الاقتصادي والتجاري الأورو-أمريكي: وتتجلى مظاهر التنافس الاقتصادي الأوروبي-الأمريكي عموما في مجالات الصناعات الإستراتيجية والإنتاج الفلاحي، والمنافسة بين العملات، والمنافسة التجارية، وعلى الأسواق وفي إطار منظمة التجارة العالمية، نفسها على الرغم من شراكتها الاقتصادية فيها.

1) **مجال الصناعات الإستراتيجية**:خاصة بعد اندماج شركتي" بوينغ" و"ماكدونالد دوغلاس" سنة 1997 ما سمح لهما بالسيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية في العالم، حيث تضاعفت المخاوف الأوروبية من خسارة أسواقها، وبالتالي اتجه الأوروبيون على نحو متوقع سنة 2000 اتفاق نوايا ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع اندماج الصناعات الدفاعية والعسكرية الأوروبية، كما ظهرت منذ بداية التسعينات مشاريع صناعية في مجالات عديدة مثل صناعة السيارات وصناعة النفط، لكن من أهم المجالات الشراكة الصناعية الأوروبية تجلت في الصناعات الفضائية، فصنعت طائرة اشتركت فيها 4 دول أوروبية هي: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وبلجيكا. وهي طائرة أرباصAirbus الذي ينافس شركة بوينغ Bouing الأمريكية لصناعة الطائرات.

بالإضافة إلى إنشاء صاروخ أريان لإرسال الأقمار الصناعية الذي جمع بين الدول الاتحاد الأوروبي (وخاصة فرنسا)، لمنافسة الصناعات الفضائية الأمريكية[3].

كما يشهد إنتاج صناعة السيارات تنافسا حادا بين الشركات الإنتاجية الأوروبية والأمريكية، حيث بلغ إجمالي إنتاج العالم في السيارات نحو 73 مليون سيارة كان نصيب أوروبا منها 22.9 مليون سيارة، ونحو 19.4 مليون سيارة بالولايات المتحدة وبالتالي تفوق إنتاج السيارات في العام 2007 بالنسبة لأوروبا. فيما تتوزع الباقي من إنتاج السيارات على كل من كندا وأمريكا اللاتينية بـ 4.4 مليون سيارة، و2.4 مليون سيارة في الشرق الأوسط و1.4 ونحو 21.4 مليون سيارة بآسيا. وتستحوذ الو.م.أ على نحو 250 مليون سيارة من إجمالي 850 مليون سيارة بالعالم[4].

1- علي الحاج، مرجع سابق، ص 79.
2- المرجع السابق الذكر، ص 80.
3- الموسوعة الحرّة، مظاهر القوة الاقتصادية الأوروبية.(http://ar.wikipedia.org/wiki).
4- مصطفى عيد إبراهيم، تداعيات الأزمة المالية العالمية على صناعة السيارات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 179، جويلية 2009،، ص 14.

2) **المجال الفلاحي:** أما عن الجانب الفلاحي للاتحاد الأوروبي فقد تمكنت الفلاحة الأوروبية من تحقيق نجاح بفضل السياسة الفلاحية المشتركة وتتجلى هذه النتائج في ضخامة الإنتاج الفلاحي حيث يحتل الاتحاد المرتبة الثالثة عالميا من إنتاج الحبوب بطاقة إنتاج 292.8 مليون طن سنويا ويعد بذلك أقل مقارنة بالولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى عالميا بطاقة إنتاج تقدر بـ 325.1 طن سنويا وذلك راجع إلى عدة عوامل منها شساعة المساحات الزراعية، وتنوع الأقاليم الفلاحية.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقليص الفارق في الإنتاج من خلال تبنيه لسياسة التوسّع منذ 2004 لضم دول جديدة للاتّحاد بغية مزيدٍ من الاندماج الفلاحي، وتنويع مصادر الإنتاج الفلاحي، الزراعي والحيواني وتأمين الغذاء بـ 500 مليون سنة يتوزعون على 27 دولة تشكل الاتحاد الأوروبي حتى 2007[1].

3)-المنافسة بين العملات: أما عن جانب المنافسة بين العملات فقد تمكنت الدول الأوروبية من الوفاء بمعايير ماستريخت وإطلاق عملتها الموحّدة اليورو في بداية 1999، ودخوله حيّز التّنفيذ بشكل كامل جانفي 2002، ليشكل بذلك نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق المالية الدولية، وبالتالي دفع هذا التحول في الواقع الأوروبي إلى امتلاك أوروبا لمقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي[2]. ولكن على الرغم من وضوح العراقيل حول مدى قدرة تغلغل"اليورو" في الأسواق المالية كعملة منافسة للدولار، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي الذي يملك 30 % من الثروات العالمية، ويضمن ثلث المبادلات، إلا أن دور الأورو النقدي يعني ضعيفا، بسبب هيمنة الدولار،حيث تتم أكثر من نصف الصفقات و80% من المبادلات في أسواق الصّرف بالدولار، أما بعد مجيء الأورو، فإن المؤسسات الأوروبية استعملت هذه العملة في فوترة مبادلاتها داخل الاتحاد بما يعني 60% من المبادلات الأوروبية ستكون بعيدة عن التقلبّات النقدية الدولية سيما الدولار، ومن الأعباء الأخرى التي تحاول التخلّص منها الدول الأوروبية تكاليف التّحويل الذي يتم داخله والمقدر بمائتي (200) مليار فرنك فرنسي، كما أن "اليورو" ربح داخل منطقته سعر مخاطر الصرف والمقدّر في فرنسا بـ 1% من رقم أعمال التصدير[3]. ويسعى الاتحاد إلى توسعة منطقة " اليورو" بضم دولٍ جديدة إلى الاتحاد الأوروبي بعد 2004.

أما عن الصعيد الخارجي فإن "اليورو" كان حاضرا في فوترة مبادلات ضفتي المتوسط ولدى 15 بلدا أفريقيا مرتبط بالفرنك الفرنسي وفي الديون العمومية المقدَّمة من دول الاتحاد ولدى كافّة الذين يرغبون في تنويع توظيف العملات المالية[4].

فضلا عن أن جميع الدول الموقعة على الشراكة الأورومتوسطية أصبحت تتداول في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي وفي مبادلاتها التجارية بعملة اليورو، كما أن منطقة الشرق الأوسط تأثرت بتداول بهذه العملة، حيث توقع العديد من الاقتصاديين في المنطقة أن يؤدّي طرح العملة في التداول، بالنسبة لعدد كبير من الدول الشرق أوسطية إلى زيادة مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي التسعة والعشرين، شريطة أن يكون في وسع الشركات في المنطقة منافسة المنتجات الأوروبية، ويذكر أن منطقة اليورو* تضم 17 دولة أوروبية إلى غاية 2011[5]، فضلا عن أن مجموعة من الدول الشرق أوسطية وقعت اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي كمصر، الأردن،

1- الموسوعة الحرّة، المرجع السابق.

2- علي الحاج، مرجع سابق ص: 70.

3 - Pierre Biarnes, le XXIeme siecle ne sera pas Americain, Paris , Rocher, , 1998 p :18.

4- خير الدين شمامة، مرجع سابق ذكره، ص 505.

5- تيريز منصور، "الأورو انطلق في أسواق 12 دولة بنجاح كبير"، مجلة الحدث اللبناني، العدد 200، بيروت، فيفري 2002، ص 04،انظر الموقع.
(http://www.lebarny.gov/lb/article.asp?in=ar&10=174).

(*)- تضم منطقة الأورو حتى سنة 2011، 17 دولة تختلف تاريخ انضمامها من دولة الأخرى، ودول المنطقة هي (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، إسبانيا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا) وهناك دول أعضاء في الاتحاد لكنها خارج منطقة الأورو أبرزها: بريطانيا، السويد، الدانمارك.

إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لبنان، ما يمهد الطريق أمام اكتساح المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشرق أوسطية الشريكة، وبالتالي مزاحمة عملة الدولار التي ما زالت مهيمنة على الأسواق الشرق أوسطية.

وبما أن سوق البترول لا يزال مهيمنا كليا عليها من قبل الدولار، فقد سعى الأوروبيون إلى إدخال "اليورو" EURO إلى هذا المجال أيضا، وذلك حينما اقترحت الفرنسية نيكول فونتين(**)"Nicole Fontaine" على روسيا فوترة صادراتها(***) من البترول والغاز تجاه الاتحاد الأوروبي باليورو EURO[1].

وقد أنتجت دول اليورو الإحدى عشر عام 1997 حوالي 19.4% من الناتج العالمي، وهي النسبة نفسها التي أنتجتها الولايات المتحدة العام نفسه، كما أن دول اليورو تتمتع بسوق استهلاكي منافس للولايات المتحدة وقد وصلت نسبة النمو خلال الربع الأول من عام 2011 إلى 0.8% (بالمقارنة بـ 0.5 في الو.م.أ) .لكن وعلى الرغم من النجاحات التي حققها اليورو في التعاملات التجارية، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها حاليا منطقة اليورو الناجمة عن ارتفاع حجم الديون بمنطقة اليورو، والتي بلغت عام 2010 85%، حيث كانت اليونان أكثر الدول المتأثرة بالأزمة المالية التي أضحت تهدد بقية دول المنطقة كاملة، ما دفع القادة الأوروبيين لعقد قمة طارئة في بروكسل 2011/10/28، من أجل بحث مسألة الديون ضمن خطة انقاذ اليونان والدول الأخرى، مع ممثلي الاتحاد الدولي للمصارف، حيث اشترطت في مقابل التخلي عن 21% من الديون موافقة القمة على تقديم وعد للمصارف برفع ضمانة لها 30 مليار أورو[2]. ولكن وعلى الرغم من ذلك أن الاتحاد الأوروبي يسعى جاهدا ومن خلال توسعة أسواقه التجارية بين أعضائه وشركائه في المتوسط والشرق الأوسط،من أجل زيادة التعامل بهذه العملة على الصعيد الإقليمي ومناقشة عملة الدولار المهيمن على المبادلات التجارية العالمية.

3. التنافس الاورو-أمريكيفي مجال التجارة والأسواق : أما فيما يخص التنافس الأمريكي الأوروبي في مجال التجارة والأسواق فقد عد الاتحاد الأوروبي أنشط أكثر تجاريا للولايات المتحدة، حيث حقّق فوائض تجارية في أوقات كانت الولايات المتحتدة تسجل فيها عجزا، وذلك ما تعكسه بجلاء الأرقام المسجلة سنة 1998 على سبيل المثال، بلغت نسبة واردات الاتحاد الأوروبي في العام المشار إليه 43.6%مقابل صادرات قدرت بـ 44.7%بينما لم يسجل آسيا سوى 20.1% من الواردات و24.7% من الصادرات، في حين تجاوزت واردات الولايات المتحدة 21.3%وصادرات 17.1% وتبنيه للعملة الموحدة كما أشرنا سابقا، يتوقع أن يزداد النشاط التجاري للاتحاد الأوروبي عبر توسعه لأسواق خاصة إذا تمكنت ألمانيا من تجاوز متاعبها الحالية، وتعتبر منطقتي الشرق الأوسط والمتوسط أهم مناطق التنافس التجاري الأوروبي الأمريكي في العالم.

نظرا للأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للمنطقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايا المتحدة الامريكية، حيث تميّزت بتنافس شديد بينهما، ويتجلى ذلك من خلال التّسابق الأورو-أمريكي في إطلاق المبادرات السياسية والاقتصادية ذات الأبعاد المعقدة كالشراكة الأورو-متوسطية عن الجانب الأوروبي والشّرق-أوسطية واتفاقات التجارة الحرّة مع بعض الدولالجنوب متوسطية والشرق-أوسطية عن الجانب الأمريكي.كما سنأتي على ايضاحها في خلال الفصل الثالث.

4. التنافس في إطار منظمة التجارة العالمية:أما في ما يتعلق التنافس في إطار منظّمة التجارة العالمية، فقد ترجم فشل المؤتمر الإداري لمنظمة التجارة العالمية، في "سياتل" الذي عقد يومَا 30 و03 ديسمبر 1999 بسبب وجود خلافات بين الأمريكيين والأوروبيين، وخصوصية مجال الزراعة. فالأوروبيون يريدون الحفاظ على خصوصية الزراعة، في حين الأمريكيين يعتبرون أن مجال

1- شهامة خير الدين، مرجع سابق ص: 565.

(**)- نيكول فونتين Nicole Fontaine هي وزيرة فرنسية مفوضة للصناعة ورئيسة البرلمان الأوروبي حاليا.

(***)- يحصل الاتحاد الأوروبي على 53% من بتروله و64% من غازه من روسيا.

2- القمة الأوروبية تتفق على خطة طريق لإنقاذ اليونان واليورو، غرفة التجارة والصناعة الدولية.انظر الموقع:

http://ghorfa.de/news-meldungoo.htm/

الزراعة لا يختلف وضعا عن القطاعات الأخرى، وقد اتفقت دول الاتحاد الأوروبي عام 1992 على تجسيدالإصلاحات السياسية الزراعية المشتركة (السياسة الزراعية المشتركة) والخفض التدريجي لدعم الصادرات الزراعية، دون القضاء التّام على هذه الإعانات شريطة أن التحرير التدريجي لا يهدد تعدّد الوظائف في قطاع الزراعة (واجبات حماية البيئة، الحفاظ على العمالة الريفية وانتاج نوعية الغذاء). فيما ترى الولايات المتحدة بضرورة تحرير قطاع الزراعة كلية[1].

وقد توترت العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أثناء ما يسمى حرب الموز* عام 1997، حيث أدانت هيئة تسوية المنازعات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي لتغيير سوق الموز الذي فضل فضل واردات الموز من المستعمرات الأوروبية السابقة في أمريكيا اللاتينية، وذلك على حساب الشركات التجارية الأمريكية، الواقعة في أمريكا اللاتينية، التي اعتبرتها الو.م.أ تدخلا تجاريا أوروبيا في مجالها التجاري الحيوي، مع جعل الو.م.أ تفرض قيود ا صارمة على الواردات الأوروبية إلى الأسواق الأمريكية، كما أدان جهاز تسوية المنازعات تصرفات الاتّحاد عقب اتخاذه إجراء مماثل المتمثل في حظر استيراد هرمون لحوم البقر من الولايات المتحدة بمعاقبة أمريكية لملف الموز، حيث أقام الأمريكيون نظاما دوريا للعقوبات التجارية تتجدد كل 06 أشهر لبعض السّلع الأوروبية، بغية مزيد من الضغوط على الاقتصاد الأوروبي بأكمله[2].

وقد تجددت الصراعات في إطار منظمة التجارة العالمية بين الشريكين المتنافسين عندما هدد الاتحاد الأوروبي سنة 2000 باللجوء هيئة المنازعات في المنظّمة بسبب التشريعات الأمريكية التي تتجاوز الحدود الإقليمية مثل قانون "هيلمز بيرتون" 1996/03/12 الذي ينطبق على الشركات التي تستثمر في كوبا، و"أماتو كيندي" 1996/08/05على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط في إيران وليبيا، بوصفها قوانين أمريكية تتعدى وتتجاهل الأحكام والقواعد المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية التي تدين كل أنواع القيود المفروضة على حرية التجارة، والتي تعتبرها (القوانين) الاتحاد تتعارض مع اتفاقية "الغات" 1994[3].

ومن جانب آخر من النزاع، اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي بتدعيمه لشركة إنتاج طائرة "الآرباص Airbus" التي تشهد تنافس حاد مع شركة "بوينغ "الأمريكية لإنتاج الطائرات المدنية في الولايات المتحدة[4].

ومن خلال كل ما سبق يمكننا أن نستخلص أن العلاقات الاقتصادية الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة، تميزت بالتعاون والشراكة في اطار تجسيد وعولمة القيم اللبّرالية الرّأسمالية الغربية كالتجارة الحرة، وفي اطار المؤسسات الاقتصادية والتجارية الغربية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وكذا صندوق النقد الدولي، واهّام دور هذه المؤسسات اللبرالية الغربية في ممارسة أدوار اقتصادية وتجارية لتحقيق اهداف سياسية لكلا الطرفين الاروبي او الامريكي، واستخدامها في البحث عن مناطق النفوذ الغربية عبر العالمن جهة،، سواء بالضغوط الاقتصادية والتجارية المالية الغربية او عن طريق المساعدات الاقتصادية والمالية المشروطة للدول المتخلفة لفرض وصايتها الغربية عليها. ومن جهة ثانية عرفت العلاقات الاقتصادية الارو-امريكية، رغم الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية بتنافس اقتصادي-تجاري، حول الاسواق التجارية في افريقيا واسيا وخصوصا في منطقتا الشرق الاوسط وشمال افريقيا ذوات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية البالغة للسلع والاستثمارات الغربية، وكذا التنافس في اطار العملات

---

1 - Pantz Dominique, Institutions et Politiques commerciales : du GATT à OMC, Armand Colin, 1998, p 59.

(*)- حرب الموز: ويقصد بها ذلك النزاع التجاري بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ حول تعريفة واردات الموز وهو أكبر النزاعات التجارية بينهما حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن هذا النزاع عام 2009. في اتفاق جنيف حول تجارة التوزيع لدول المنتجة له في أمريكا اللاتينية والو.م.أ والاتحاد الأوروبي والذي نص على التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية على واردات الموز.

2 - Ibid ,p ,178.

3 - Pace Virgile ,l'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la règlementation des échanges commerciaux internationaux", l'Hamattan, 2000, p 131.

4 - Ibid , p 132

بين الدولار واليورو، بحيث هذا الاخير استطاع الدخول الى التعامل التجاري المالي التي كان مهيمن عليها الدولار لعقود طويلة من القرن الماضي، ومازال التنافس بين العملتين على أوجه. كما يوجد تنافس في إطار المنظمة العالمية للتجارة -كما أسلفنا- التي غالبا ما تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية لخدمة أهدافها الخاصة، كما هو الشأن لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كأدوات الى جانب قوتها العسكرية والسياسية. وكقوة قادرة على فرض الضغوط الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية في حركة الصراع الدولي في ظل تفوق عامل القوة الاقتصادية عالميا على عامل القوة العسكرية بعد الحرب الباردة في كثير من الاحيان، وفي ظل سعي الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من التكتل الاقتصادي لتحقيق الاندماج السياسي بحثا عن أدوار سياسية إقليمية وعالمية وتحقيق الطموح الاروبي نحوالاستقلالية السياسية والأمنية عن الولايات المتحدة والحلف الاطلسي.غير أن تلك الخلافات غالبا ما يُقي عليها الطرفان دوما تحت سقف منخفض لألاّ تؤثر سلبا على العلاقات التاريخيةو الاستراتيجية فيما بينهما.

خلاصة الفصل الثاني:

لا تعود جذورالعلاقات الاروبية الامريكية فقط الى نهاية الحرب العالمية الثانية، بل هي غائرة في فترات تاريخية ماضية تطورت مع تقادم السنين، وبرزت بشكل جلي مع بروز الاحداث العالمية الكبرى كالحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية، مرورا بحقبة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب وبعد نهاية الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد بقيادة امريكية. نتيجة لوجود الروابط التاريخية، والثقافية، والدينية والحضارية والقيم لليبّرالية الرأسمالية المشتركة من قيم الحرية والعدالة، والديمقراطية الغربية، وحقوق الانسان والاقتصاد الحر، والمصالح البراغماتية والاقتصادية المتعددة الممتدة بين طرفي الاطلسي من مبادلات تجارية واقتصادية في جميع مجالات الاقتصاد على مر التاريخ، جعلت العلاقات الاروأمريكية اكثر انسجاما وتوافقا، على الرغم ما اعتراها في بعض الاحيان من خلافات مصلحية، لا ترقى الى مستويات القطيعة السياسية او الدبلوماسية على الاطلاق.

وقد تعززت العلاقات الاروبية الامريكية طيلة فترة الحرب الباردة، بفضل الدعم الامريكي المباشر اقتصاديا، وأمنيا وعسكريا لدول اروبا الغربية .اقتصاديا بفضل المساعدات الاقتصادية والمالية الامريكية سواء في اطار مبدأ ترومان أو من خلا مشروع مارشال الخاصين باعادة اعمار دول اروبا الغربية، وحمايتها من تهديدات المد الشيوعي السابق، والذي كان له الاثر الكبير اقتصادي في دعم التكامل الاقتصادي الاروبي في مراحله الاولى لتشكيل تكتل اقتصادي في مواجهة المد الشيوعي السابق وحماية قيم البرالية والراسمالية والانظمة الديمقراطية فيها. أما عسكريا وأمنيا فكان للمظلة الامنية الامريكية الدور الامني والعسكري الكبيرين في حماية وتأمين الجهود الاروبية نحو التكامل الاقصادي فيما بينها وبعث مسار التنمية الاروبية الشاملة على اعتبار ان التنمية دوما بحاجة الى الامن، فلولا التغطية الامنية والعسكرية الامريكية لدول غرب اروبا لما الامريكية لتعثرت مسيرة التكامل الاروبي في تلك الفترة، بل وسقطت هذه الدول في احضان الشيوعية .

كما أن تعزّزدور الحلف الاطلسي في تعزيز التقارب والتحالف الاروبي الامريكي طيلة فترة الحرب الباردة وبعدها، وفي احداث تماسك في العلاقات الاستراتيجية الاروبية الامريكية، رغم مايشوبها من خلافات بين اعضائه احيانا، -كالخلاف الفرنسي الامريكي في عهد الانفراج الدولي في اطار الحلف الاطلسي - وتسوى دوما سلميا، ويبقى عليها تحت سقف منخفض باستدعاء القيم الغربية التي تغذي ذلك التماسك فضلا عن تقاسم المصالح البرغماتية فيما بين الطرفين .غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة،، وبروز الاتحاد الاروبي كقوة اقتصادية عالمية طامحة لضمان مكانة عالمية ومواجهة الهيمنة الامريكية العالمية ، لم يفلح في تحقيق الاستقلالية السياسية والامنية الموحدة لاعتبارات متعددة منها خاصة الانقسام الداخلي وتعدد الرؤى والتوجهات السياسية والامنية لاعضائه من جهة. والفرق الكبير في متغيرات القوة العسكرية والسياسية بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية.

الجدير بالذكر هناك تحول في موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه اوروبا من موقف الدّاعم الى عملية التكامل الاروبي خلال الحرب الباردة الذي كان يرتكز على ضرورة تكوين تكتل اروبي متكامل كجدار عازل لصد المد الشيوعي الذي كان يتهددها، الى موقف المعطل للتكامل الاروبي السياسي من خلال استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع الاروبيين كدول فرادى وليس ككيان، فبلاضافة الى احتفاظها بعلاقات بعلاقات متميزة مع كل من بريطانيا واسبانيا وايطاليا، سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تكثيف علاقاتها مع دول وسط وشرق اروبا سياسيا واقتصاديا لضمان ولائها الغربي مقابل قيام الولايات المتحدة بضمان امنها عبر الحلف الاطلسي والذرع الصاروخي المزمع انشؤه في جمهوريات بولندا والتشيك وبلغاريا. وهذه الاستراتيجية الامريكية لها اثر المعطّل لمسار التكامل السياسي للاتحاد الاروبي. واحدى اسباب فشل الاتحاد في تحقيق سياسة خارجية وامنية موحدة .و على الرغم من فشل

الاتحاد الاروبي في تحقيق مساعيه الاستقلالية السياسية والامنية عن الولايات المتحدة، الا انه يبقى المنافس الاقتصادي العالمي للولايا المتحدة والقوى الاقتصادية العالمية الاخرى كاليابان والصين.فبالتالي هو عملاق اقتصادي وقزم سياسي عالمي.

الفصل الثالث : العلاقات الأورو-أمريكية ضمن الاطارين المتوسطي والشرق اوسطي: المشاريع والمبادرات كمحدد

المبحث الأول: السياسات الأوربية تجاه المتوسط وأبعادها فيالشرق الأوسط

المبحث الثاني: الإستراتيجيةالأمريكيةتجاه الشرق الأوسط واندفاعهانحوالمتوسّط

المبحث الثالث: المشاريع الأوروبية- الأمريكية: توافق أم تعارض؟

الفصل الثالث :العلاقات الأورو-أمريكية ضمن الإطارين المتوسطي والشرق-أوسطي:

المشاريع والمبادرات كمحدد

شكلت منطقتا المتوسط والشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة مساحة لتوالي المشاريع الأوروبية في إطار المتوسطية من جهة، وفضاء لتتابع المشاريع الأمريكية في إطار الشرق أوسطية من جهة ثانية، نظرا للأهمية الاستراتيجية البالغة للمنطقتين بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على حد سواء، وسنحاول في خضم هذا الفصل من خلال التعرّض الى المشاريع والمبادرات الاوروبية والامريكية بأبعادها المتوسطية والشرق-أوسطية منذ نهاية الحرب الباردة في جانب، وفي جانب اخر سنحاول اجراءمقارنة بين مشروعي المتوسطية الأوروبية ببعديها المتوسطي -الشرق أوسطي انطلاقا من الشّراكة الاورو-متوسطية والسياسة الأوروبية للجوار فمشروع الاتحاد من أجل المتوسط ، في مقابل المشاريع والامريكية الشرق أوسطية أيضا ببعديها الشرق أوسطي-المتوسطي من المشروع الشرق أوسطي –الشّمال إفريقي في بداية التسعينات مرورا بمبادرة "إيزينستات "للشراكة الامريكية المغاربية وصولا الى مشروع الشرق الاوسط الكبير، بالتعرض إلى أوجه التشابه ومظاهر التعاون والتكامل، وكذا أوجه الاختلاف ومظاهر التنافس في المجالات: السياسية-الأمنية والاقتصادية والثقافية- الاجتماعية، محاولين معرفة طبيعة العلاقات الأوروبية انطلاقامن تلك المشاريع والمبادرات التي ساقها الطرفان الى المنطقتين كمحدد لعلاقاتهما إذا كانت متكاملة ومتوافقة أو أنها متنافسة ومتصادمة في هذين الفضائيينالحساسين :المتوسطي والشرق اوسطي الجامِعيْن بين زخم المصالح والأهداف وبين التحديات والتهديدات لكلا الطرفين الأوروبي والأمريكي، بعد أن تعرفنا عن العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطارها العام، أنها متكاملة إلى حد بعيد في الجانب السياسي الأمني والثقافي - الاجتماعي ومتنافسة في الجانب الاقتصادي.

المبحث الأول: السياسات الأوروبية تجاه المتوسّط وأبعادها فيالشّرق الأوسط:

تعني السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مجموع المواقف والاتجاهات والمبادرات التي قام بها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المشاطئة للمتوسط من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي، كتركيا، مالطا، قبرص. أو في شمال إفريقيا وفي الشرق الأوسط، حيث تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المتوسط والشرق الأوسط وعلى مدى حوالي 50 سنة تطورا يرتبط بصورة كبيرة بتطور الاتحاد الأوروبي نفسه، وتبعا لذلك فقد تغيرت سياسة الاتحاد وآلياته إزاء المتوسط والشرق الأوسط من مرحلة زمنية لأخرى، في خلال فترة الحرب الباردة انطلاقا من السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية[1]، وخلال السبعينات تم تعديل السياسة المتوسطية للمجموعة مراعية في ذلك فكرة التقارب المتوسطي خلال السبعينات من القرن الماضي مع اعتماد نظام الاستيراد الفلاحي في سنوات الثمانينات، وبعد نهاية الحرب الباردة جاءت محاولة تجديد هذه السياسة، وتبلور اهتمامات وقضايا أمنية.مشتركة أدت إلى الانتقال من التعاون إلى الشراكة بمفهومها الشامل[2] عبر مسار برشلونة ثم السياسة الاروبية للجوارثم إلى تبني مشروع الاتحاد من أجل المتوسط خلال نهاية العقد الأول من القرن الحالي. كمشاريع اروبية صادرة عن المفوضية الاروبية مع الاقرا ر أنه ثمة مبادرات أخرى تجاه جنوب المتوسط صادرة خارج اطار المفوضية الاروبية عن دول القوس اللاتيني، كمبادرة الأمن والتعاون في المتوسط CSCM، حوار 5+5 والمنتدى المتوسطي .وكلها مبادرات اوروبية بالأساس تكمل بعضها وتعكس جهود دول الاتحاد الاروبي نحو تحقيق أمنه بمفهومه الشامل ، وتجاوبا مع الظروف الجديدة التي ميزت عالم ما بعد الحرب الباردة ، من بروز لتحدياتومخاطر جديدة الارهاب الجريمة، الهجرة السّرية ، انتشار

1- نازلي معوض أحمد، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 72، جويلية 1983، ص 15.
2- محمد سالمان طايع، "السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد149اكتوبر 1999، ص 22

اسلحة الدمار الشامل.....الخ ، التي تطلبت تحوّل في مفهوم الامن، فضلا عن ازدياد التنافس الدولي بالمنطقة المتوسطية والشرق اوسطية من قبل القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمتوسط والشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي .

إن تحديد الأهمية الإستراتيجية للمتوسط والشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا يتطلب أساسا الإشارة إلى تحديد الدلالة اللغوية والتاريخية لمصطلحي المتوسط والشرق الأوسط وتحديد مجالهما الجغرافي من وجهة النظر الأوروبية ومدى أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لأوروبا.

أولا: المتوسّط وأهميته الإستراتيجية بالنسبة للاتحاد الاوروبي: يحمل المصطلح دلالات لغوية وتاريخية.فأصل كلمة المتوسط مأخوذة من اللغة اللاتينية Mediterraneus وهي كلمة مركبة من لفظين: Medius وتعني وسط ولفظة Terras وتعني الارض. والكلمة مركبة تعني وسط الأرض Mediterraneus. إذن تأتي تسمية هذا البحر بالمتوسط من كونه يقع وسط الأرض، بالمفهوم اللاتيني: فالأرض حسب هذا المفهوم تكاد تحيط بالمتوسط من جميع الجهات: أوروبا من الشمال والغرب، وافريقيا إلى الجنوب وآسيا من الشرق،**(انظر الخريطة رقم 01 في الصفحة الموالية)**، ولا يفصل عن هذه القارات إلا مضائق صغيرة، مثل مضيق جبل طارق الذي يفصل أوروبا عن إفريقيا ويفصل البحر المتوسط عن إفريقيا[1]، ويفصل البحر المتوسط عن المحيط الأطلسي بمسافة تبلغ حوالي 14كلم، كما يفصل آسيا عن أوروبا مضيق الدرنديل بعرض لا يتجاوز 1.2كلم، ويفصل هذا المضيق المتوسط عن بحر مرمرة والبحر الأسود الذي يعتبره البعض جزء منه.ويتصل المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس، ومن هنا تنبع أهمية الإستراتيجية الحيوية. أما من ناحية الدلالات التاريخية فالمتوسط كان سمي عند المصريين القدامى بالأخضر الكبير، والبحر الداخلي "أو بحرنا" عند الرومان، وبحر الغرب "أو البحر المقدس" أو "بحر فلسطين" عند العبرانيين في العهد القديم. وعند الأتراك كان يسمى بالبحر الأبيض، ويعد اليوناني "سولينوس" الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي[2]أول أستعمل مصطلح البحر المتوسط.

ومن حيث تحديد المتوسط كمفهوم ومجال جغرافي في إطار العلاقات الدولية، فإن كل مواجهته تتعلق أو تشير إلى المتوسط فإنها تضطر إلى طرح مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي،ذإ تطرح هذه الإشكالية نفسها بحدة اُكثر من أية دراسة تتناول مجال أمن في العالم[3]. لكن تحديده كمجال جغرافي يبدو أقل حدة رغم شساعة الاختلافات، فقد ينظر إلى المتوسط على أنه المكان الذي يبدأ منه الخليج الفارسي[4] ، وقد يتم تحديده وفق الأجندة الأمنية وعلاقتها بالأمن الأوروبي، في هذه الحالة نجد متوسطين: شرقي وآخر غربي، بمشاكل واهتمامات أمنية مختلفة، ففي المتوسط الشرقي هناك الصراع التركي اليوناني، الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمات البلقانية، وفي المتوسط الغربي، المشكل الاُكبر هو علاقات دول المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي[5] وفق النظرة الشمولية الجديدة.لكن رغم التمديدات الجغرافية، للمتوسط والمبنية على متغيرات ومؤشرات أمنية، فإن بعض المحللين يرفضون بصورة قطيعة ما يمكن تسميته "بالانتماء الجغرافي للمتوسط"، وهنا يذهب المفكر الفرنسي Edgar Mouri، على أنه لا يوجد متوسط خالص، فرنسا مثلا إلى جانب انتماءات

1- أحمد علو، "البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة ومركز العالم"، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد 306، جانفي 2010، ص1.في موقع: www.Lebarmy.gov.lb/article.asp?in=ar&id=2681)(http://

2- الموسوعة الحرة، البحر المتوسط( )http://arz.wikipedia.org/wiki

3 - A.M.Kacavicz a ,« zones of peace in the tird world : south America and west Africa in a comparative perspective », Japan, Jair.Isa comperence, 1996.

4- Pierrewilla , « la mediterranée comme espace inventé « , Jean monnet working papers. Nov. 1999. N° 25. P :01.

5 - Jaun O.Lesser, Mediterranean security, new perspectives and implications for us policy, Santa Monica Rand corp, 1992. P8. In :cc Introduction in, « Actes du colloque, Méditerranée/Le pacte à construire (http://www.2.tv.r.fr/fmes/fondsdocumentaire/meditEuropePBsD97.htm.)

متوسطية أخرى، لا يمكن اعتبارها كمتوسطية، نفس الشيء بالنسبة للبرتغال الذي يظهر وكأنه غير أوروبي بسبب جغرافيته إلا أنه يشاركه في المتوسطية، وكذلك الحال بالنسبة الى الاردن التي تعتبر دولة متوسطية على الرغم من انها ليست كذلك جغرافيا وكذلك أثناء انعقاد الإتحاد من أجل المتوسط جويلية 2008 في باريس، هناك دول أوروبية غير متوسطية شاركت في ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كألمانيا.

الخريطةرقم01: خريطة البحر الأبيض المتوسط



المصدر: يحي أحمد الكعكي،الشرق الأوسط في الصراع الدولي:دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع،بيروت،دار النهضة للطباعة و النشر،1986،ص202

وجاء تقرير إدارة "العلاقات" العامة في الجماعة الأوروبية ليؤكد صعوبة التحديد الجغرافي للمتوسط ومفهومه كإقليم دولي، واعتبرت بذلك بأن" تعريف الجهة المتوسطية، ومفهوم المتوسط نفسه متقلبان، فأحيانا يشملان مجموع المتوسط، وأحيانا أخرى يمتدان إلى الشرق الأوسط والخليج بل حتى إلى آسيا الوسطى،اختيار مناطق التوتر في الجهة يبين بوضوح أربع مجموعات إقليمية فرعية أساسية، المتوسط الغربي، دول مسار السلام، المتوسط الشرقي، البلقان/ ضفاف الأدرياتيك[1].

فتحديد المتوسط جغرافيا، يصطدم دوما بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى، سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي أو الو.م.أ. فالحدود الجغرافية تتغير وفق المعطيات الأمنية وإدراكات الفاعلين الأساسيين لهذه الجهة من حيث تأثيرها على احتياجاتهم الأمنية، لكن إذا كان المتوسط – ببساطة – هو ذلك الفضاء البحري الممتد على 3800 كلم، ونقطة التقاء حضارات وقارات، فإن دراسة المتوسط كجهة وكإقليم يشكل الضفتين والحضارات التي تحيط بهذا البحر[2]. تطرح – ربما –الإشكال النظري والمفهومي الا كثر حدة، لأن المتوسط المعاصر يطرح دوما على المحللين والملاحظين إشكالية مرجعيته (هويته) الإقليمية،إذ أنه من الصعوبة تأسيس مقاربة إقليمية بالنظر إلى عدم التجانس الكبير بين الأجزاء والوحدات المكونة له، لكن إذا اعتبرنا أن الأمر مؤشرا مهيمنا من تحديد المتوسط جغرافيا، فإن المفارقة

---

1 - AlainRoussilon," La mediterranée au péril De ses Identité ". Annuaire De la Méditerrainée, Paris/ Rebat : publisud/GERM,1997,p 240.

2 - Pierre (w), op, cit, p 01.

هيكون الأمن بمفهومه الواسع هو كذلك العامل الا ُكثر أهمية والذي يمكننا تبني مقاربة تجعل المتوسط إقليما دوليا، فريدا خاصا ومتميزا[1]، بعيدا عن النظرة الكلاسيكية للتحاليل الإقليمية في العلاقات دوليا،ولعل من الأسباب التي عمقت ا ُكثر الاختلافات حول مفهوم المتوسط، غياب نوع من التجانس السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من هذه الجهة[2] وبالتالي استحالة التوصل إلى صياغة مشتركة واجتماعية لمفاهيم الأمن الإقليمي في المتوسط.

أما منحيث الأهمية الإستراتيجيةللمتوسط: فتكمن في النواحي الجيوستراتيجية والتاريخية والاقتصادية والسياسة-الأمنية التي بنى عليها الجانب الأوروبي اهتماماته وانشغالاته المختلفة .فمن الناحية الجيوستراتيجية، تكمن أهميته الجيواستراتيجية في الموقع الجيو-ستراتيجي الذي يتمتع به المتوسط، فهو يتوسط القارات الثلاث الأوروبية، الإفريقية والآسيوية، ويشكل همزة وصل فيما بينها، كما يستحوذ على مضائق وقنوات بحرية مثل مضيق جبل طارق من الغرب الذي يفصل أوروبا عن إفريقيا، ومضيق الدّردنيل الذي يفصل المتوسّط عن بحر مرمرة، وقناة السّويس، التي تصل المتوسط بالبحر الأحمر،كما يتمتّع بموقعه الوسيط بين ا ُكبر مناطق إنتاج النفط في العالم خصوصا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وانطلاقا من هذه الأهميات الجيو-ستراتيجية للمتوسط يوصي الاتحاد الأوروبي اهتماما بالغا للمتوسط باعتباره الفضاء الجيوستراتيجي والمعبر الحيوي الذي يربط المتوسط بالبحر الأسود والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي سواء لتحركات السفن التجارية أو الأساطيل العسكرية الأوروبية وحلف الناتو، كما تكمن في بنيته الجيوبوليتكية فهو يشاطئ 24 دولة وكيانا سياسيا، وحضاريا، وعلى شواطئه الجنوبية الشرقية الجنوبية تجمعات بشرية ودول تكتنز أهمّ الثروات وموارد الطاقة[3]أما من النّاحية التاريخية، فالبعد التاريخي للمتوسط لا يقل أهمية عن موقعه الجيوستراتيجي إذ وبحكم القرب الجغرافي بين أوروبا وآسيا وافريقيا عبر المتوسط ، الذي قامت على ضفافه أهم الحضارات الإنسانية المتوسطية العريقة كالحضارة الإغريقية والرومانية، حيث كان الرومان يطلقون اسم "بحرنا" على المتوسط كناية عن أهميته الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية بالنسبة لهم، وفي العصر الحديث ورث الاستعمار الغربي الأوروبي حضارة أجدادهم الرومان واستعمروا دول الضفة الجنوبية المتوسطية والشرق أوسطية واستوطنوا فيها سنين طويلة، وبعد جلائهم عنها، ظلت مناطق نفوذ لهم بحكم التاريخ والوصاية الاستعماريين[4]، والقرب الجغرافي والتجاذب الاقتصادي والتضارب المصلحي حولها، فكانت المنطقة المتوسطية إبان الحرب الباردة محلا للتنافس السوفياتي الأورو-أطلسي، واليوم شكلت محل تنافس أوروبي أمريكي في ظل الطموحات المتوسطية الأمريكية المتزايدة وخصوصا في منطقة شمال إفريقيا، حيث المغرب العربي تحديدا في إطار ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع الذي يمتد من إسلام أباد شرقا إلى نواكشط غربا على ضفاف الأطلسي وفق التصور السياسي الأمني الاقتصادي الأمريكي والأطلسي[5].أما من الناحية الاقتصادية، وفي حقيقة الأمر أن أهمية البحر المتوسط والمنطقة المتوسطية بشكل عام بالنسبة لأوروبا هي ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية قديما وحديثا، يعتبر البحر المتوسط أهم المواقع الجيوستراتيجية لها، فهو الفضاء البحري للتبادل التجاري بين مختلف الدول المتوسطية المطلة على المتوسط، حيث تقع على شواطئه أهم مدن العالم التجارية منذ التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، من القسطنطينية، إلى روما وجنوبي برشلونة، مرسيليا وغيرها من الضفة الشمالية، وطنجة، الجزائر، تونس، الإسكندرية، بيروت في الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط، فضلا على أن المتوسط يمثل كأهم طريق بحري نحو انطلاقا منه نحو العالم. ضف إلى ذلك أن بلدانه المشاطئة له الأربعة والعشرين تضم كيانا سياسيا وبشريا وحضاريا

---

1 - Dominic M Fenech, " ways and means of secutity around the Méditérranean partener ship",in; (http://www2.tvt.fr/fmes/fonddocumentaire/fenedi96.htm.)

2 - Alberto Bin," security cooperation in the Méditérranean. NATO contridution ",In; (http://www.rd9.ac.uk/EIS/research/emc/publications/ab-readi.htm.)

3- أحمد علو، مرجع سابق الذكر ص: 04.

4- حوض البحر المتوسط، المساحة الإقليمية للهجمات اللبرالية الجديدة، نقلا عن موقع:(http://www.liban.attac.org)تاريخ الزيارة 12.12.2011

5- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 22-23.

وسياحيا، إذ على شواطئه الجنوبية والشرقية تضم تجمعات بشرية ودولا تعد تدخر أهم الثروات موارد الطاقة الإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الأوروبي،ناهيك على أن المتوسط يتموقع ويتوسط بين أهم مناطق إنتاج النفط في العالم جنوب المتوسط والشرق الأوسط[1]، وفي الجانب السياحي، فقد ساهمت السياحة في زيادة الأهمية الاقتصادية لبعض الدول الأوروبية المتوسطية من الضفة الشمالية كاليونان، فرنسا، وإيطاليا والساحل الأدرياتيكي،حيث توجد أكبر التجمعات والمنتجعات السياحية في العالم والتي تستقطب ملايين السياح سنويا، مثل منتجعات جزر اليونان، والريفرا الإيطالية، والريفرا الفرنسية ومنتجعات الساحل الأدرياتيكي في دول يوغسلافيا سابقا، كما يستقطب دول الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط آلاف السياح الأوروبيين خاصة في كل من تونس، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، تركيا، والتي تساهم برفع المداخيل الاقتصادية لهذه الدول من جهة ونشر الثقافة والقيم الأوروبية الحضارية من جهة أخرى. فضلا عن الاستثمارات السياحية الأوروبية المتوسطية.

ولعل ما يبرز الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي هو الشق الاقتصادي والمالي من اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية الذي يهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وذلك عن طريق تقريب مستوى نموها والتقليص من الهوة الكبيرة التي تفصل بين دولها حسب المنظار الأوروبي[2]، في ظل ما تشهده المنطقة من تنافس اقتصادي أمريكي من قبل المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي ومشروع إيزنستات* الأمريكي مع دول المغرب العربي في شمال إفريقيا[3].

أما من الناحية السياسية-الأمنية، فتتجلى الأهمية السياسية للمتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي على انه منطقة نفوذ سياسية اروبية واستقرارها يعني استقرار وامن الاتحاد الاروبي ذاته ، ولذلك يعمل الاتحادعلى بعث الاستقرار السياسي فيها، خاصة في الضفة الجنوبية منه والشرقية، التي تعاني توترات وأزمات سياسية ومشاكل مثل النزاع القبرصي والنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي شرق المتوسط ،، الصحراء الغربية، واليوم حالة اللا استقرار في ليبيا وجنوب الصحراء الكبرى وتنامي ظاهرة الارهاب في بلاد المغرب العربي وجنوبه الصحراوي، وكل هذه المشاكل الامنية تشكل تهديد للامن الاروبي، إضافة إلى سعي دول أوروبا إلى تدعيم نفوذها السياسي بحكم الاستعمار والقرب الجغرافي في مواجهة النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة المتوسطية، ومن ثم يعتبر المتوسط المجال الحيوي للسياسات الخارجية الأوروبية. وكذلك ازدادت أهمية المنطقة المتوسطية من الناحية الأمنية بالنسبة للجانب الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور التهديدات الجديدة كالإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية...". الامر الذي دفع بالاتحاد الاروبي الى تبني مقاربة امنية شاملة ، للاستجابة لتلك التهديدات والمخاطر بوسائل عسكرية وغير عسكرية،، ومن ثم تبلور التصور الأوروبي للأمن المتعدد الأبعاد وفق التحولات الجديدة والظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن[4] الذي أصبح غاية ووسيلة في آن معا بالنسبة لأوروبا، حيث أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال تعدد مبادراته الأمنية في المتوسط إلى توقي الأمن الأوروبي انطلاقا من أن استقرار المتوسط هو أمن بالنسبة لأوروبا وترتيبات الأمن والتعاون في المتوسط انطلاقا من مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، مجموعة 5+5 ومؤشر الأمن والتعاون في المتوسط، المستوى المتوسطي، الشراكة الأورومتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط: 2008، وكلها تعمل على توقي الأمن في المتوسط في ظل غياب سياسة عامة أمنية موحدة في المتوسط،

1- أحمد علو، مرجع سابق ذكره، ص05

2 Bichara, Khader,le partenariat Euro méditérranéen,Paris, l'harmattan. 1997, p 144.

(*)- مشروع إيزنستات 1998 نسبة إلى وكيل وزير الخارجية الأمريكي ستيوارت إيزنستات، S.Isinstat لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية في إدارة كلينتون الأسبق. والمشروع هو عبارة عن مبادرة أمريكية تقدم بها إيزنستات لإقامة شراكة مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) مستعدة على الأقل في مرحلتها الأولى لليبيا وموريتانيا وتهدف المبادرة إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث، المغاربية كخطوة أولى.

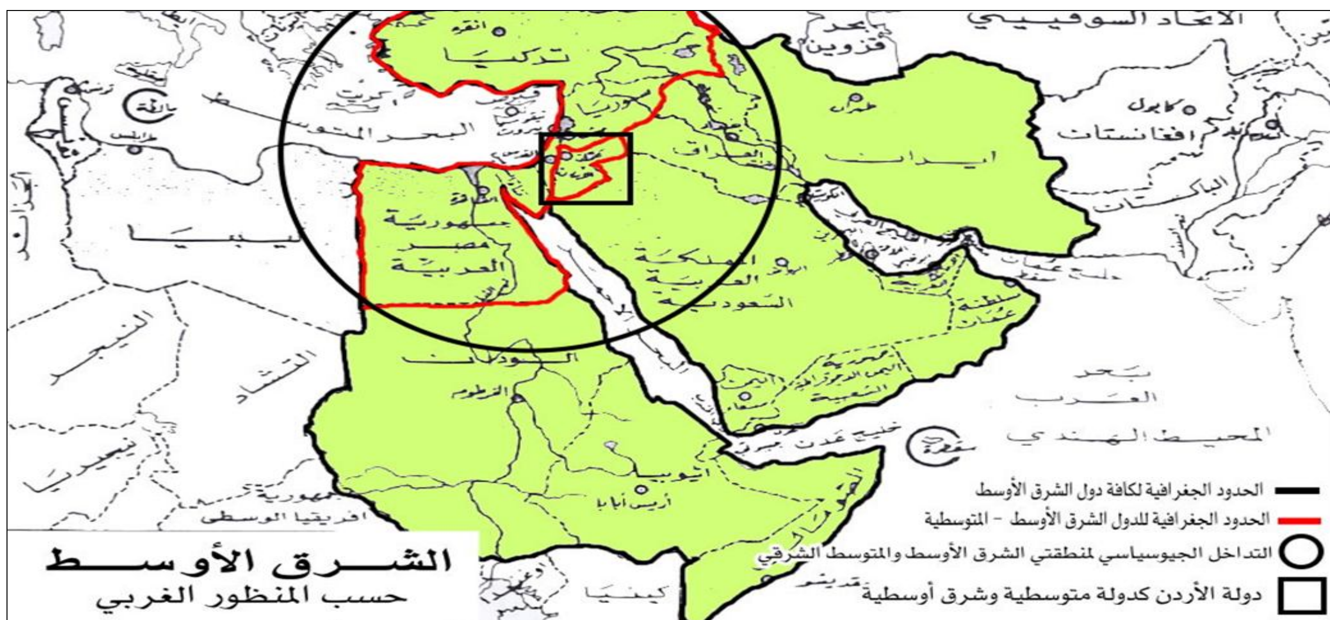
3- صلاح الدين الحورشي، اهتمام أمريكي متزايد بالمغرب العربي .(في موقع)http://www.swissinfo.ch/ara/détailcontent.html?cid=307914

4 - Jean Fronçois Daguzan ,Union Européenne, VEO. Et OTAN : Perceptions du nord et logique contradictoires ; in Antonio Marquina, Ed, Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée, Unité et diversité , paris : Publisud,1998,p179.

تضبط مسائل الأمن والاستقرار فيه، ومن ثم فإن استقرار المتوسط بالنسبة لأوروبا هو استقرار لها[1]أما من الناحية الثقافية، فتعتبر أوروبا المنطقة المتوسطية إطار حيوي حضاريا، جرت وتجري بداخله علاقات تبادل وحضارات واتفاقات وأديان، وتتنافس فيها الاستراتيجيات والسياسات الدولية والغربية خصوصا بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، حيث تعتبر هذه المنطقة مصدرا أساسيا لإيديولوجية الإسلام السياسي التي تعمل أوروبا – إلى جانب الو.م.أ – على محاربتها وتطويعها على اعتبار أنها السبب في التطرف والإرهاب والتخلف ومعاداة الديمقراطية[2]، ولذلك تسعى أوروبا إلى احتواء المسألة الثقافية في المتوسط بما يخدم مصلحة أعتبر الشراكة الاجتماعية والثقافية، ومحاولة تحقيق أهدافها مثل: إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الأديان والثقافات المتوسطية، وتشجيع دور المجتمع المدني في البناء الديمقراطي جنوب المتوسط وشرقه، وتركيز الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية العسكرية والسياسية وإطلاق الحريات لتشمل مختلف القوى وفئات المجتمع المدنية والسياسية والثقافية والروحية...والجامعات ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام، وكل ذلك يصب في مجرى واحد وهو محاولة الاتحاد الأوروبيتأمين للاستقرار في الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط التي تعرف حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار منذ نهاية الحرب الباردة.

ثانيا: لشرق الأوسط وأهميته الاستراتيجيةللاتحاد الاوروبي :وقبل تحديد الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط**(انظر الخريطة 03)**، تجدر الإشارة إلى إبراز دلالات المصطلح التاريخية والجغرافية، ومن ثم ايضاحأهميتةالإستراتيجية بالنسبة لأوروبا.

الخريطة رقم 02: خريطة الشرق الأوسط.



المصدر: يحي أحمد الكعكي،الشرق الأوسط في الصراع الدولي:دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع،بيروت،دار النهضة للطباعة و النشر، 1986 ،ص203،**بتصرف**

تم استخدام مصطلح الشرق الأوسط Middl east لأول مرة عام 1902، من طرف الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية "ألفرد ماهان" " A.Mahane"، لدى مناقشة البحرية المؤدية إلى الهند[3]، وفي نفس العام كتب "فالنتان شيرول" V.SHIROUl مراسل صحيفة التايمز Times البريطانية سلسلة مقالات جمعها في كتاب "الدفاع عن الهند" 1903 ، للدلالة على المناطق الشمالية والغربية لحدود الإمبراطورية البريطانية في الهند وتشمل كل من أفغانستان وإيران والعراق[4]غير أن المصطلح بدأ يشيع استخدامه أثناء

1- علي الحاج، مرجع سابق ذكره ص 195.
2- محمد علي حوات، مرجع سابق، ص ص 84-85.
3- صلاح أحمد زكي، النظام العربي، والنظام الشرق أوسطي، القاهرة، دار العالم الثالث ط1، 1995 ص: 07.
4- محمد علي حوات، مرجع سابق ص، 15.

الحرب العالمية الثانية، على يد الحلفاء للإشارة للإقليم الممتد من جنوب آسيا وإلى شمال إفريقيا، ثم أخذ تعبير الشرق الأوسط يحل تدريجيا وبدأيتمايز عن مصطلحات أخرى ، صارت قبلة في الاستعمال الدارج مثل "الشرق الأدنى، والمشرق Levant"(*). وفي واقع الأمر فإن المصطلح أو إطلاق هذه التسمية إنما جاء من خارج المنطقة وليس من داخلها،ومن المنطقي أن تسمى القوى المهيمنة على العصر الحديث في أوروبا والو.م.أ، مناطق العالم المختلفة من حيث موقعها من أوروبا، ومن هنا جاءت مسميات الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى[1]. أما جغرافيا ومن خلال استقراء الدراسات التي اهتمت بأصول الشرق أوسطية، يتبين أن غالبية الباحثين يتفقون على أن الدول التي تدخل في نطاق ما يسمى بالشرق الأوسط هي كل من: مصر ، فلسطين ، سوريا ، لبنان. إضافة إلى تركيا وقبرص- وهي دول تنتمي إلى المتوسط الشرقي حسب التقسيم الأوروبي للمتوسط -وتنتمي أيضا إلى الشرق الأوسط جغرافيا فضلا عن الدول الشرق أوسطية الأخرى التي تشمل الأردن، العراق، السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، اليمن (من الدول العرب الخليجية) وإيران الفارسية ويضيف بعض الباحثين إسرائيل بحكم احتلالهاللجزء الا ٔكبر من فلسطين.

لكن الثابت أن هناك خلافا حول ضم دول أخرى للشرق الأوسط مثل: ليبيا، السودان، أثيوبيا، الصومال، جيبوتي، تونس، الجزائر والمغرب ثم أفغانستان وباكستان (دون استثناء موريتانيا بالطبع) وما عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير[2].

غير أنه ورغم هذا الخلاف بين الباحثين، إلا أن التحديد الجغرافي للشرق الأوسط كبيرا كان او صغيرا، كما هو الشأن للمتوسط، هو خاضع دائما للإنشغالات الأمنية للقوى الكبرى سواء تعلق الأمر بالو.م.أ. أو بالاتحاد الأوروبي، ففي عام 2004 .وبعد سنة من احتلال العراق، طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يمتد من باكستان شرقا إلى غاية موريتانيا غربا، بدعوى إعادة هيكلة المنطقة العربية ونشر الديمقراطية وإصلاح نظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية ومحاربة الإرهاب ونشر القيم االلبرالية— السامية- فيها[3] وبطبيعة الحال، تتوارى خلف هذه المصوغات أهداف خفية وهي السيطرة على المنطقة بمفهومها الشامل، وإعادة رسم حدود الأمن الأورو-أطلسي. ثم اكتسى المشروع طابعا دوليا لدى إقراره في اجتماع قادة دول الثمانية الصناعية الكبرى G8 الذي عقد في " سي آيلاند " بولاية جورجيا الأمريكية جوان 2004، حيث تمخضت هذه القمة عن تفاهم أولي بهذا الشأن، غير أن الاتحاد الأوروبي ولدى استشعاره للهيمنة الأمريكية في إطلاق المفاهيم الإستراتيجية التي تخدم الإدارة الأمريكية ومصالحها، وفي ظل إصراره على مشاركة الو.م.أ في اقتسام المصالح ومناطق النفوذ في العالم، بادرت ألمانيا إلى طرح مشروع الشرق الأوسط الأدنى وتتبناه الاتحاد الأوروبي تحت اسم الشرق الأوسط الأوسع والذي جاء في سياق مزيج من المنافسةوالتكاملبين القارة القديمة والقارة الجديدة.

ويتفق ساسة الحكومات الغربية مع إصرار الباحثين الغربيين حول مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال:

1- أن المنطقة الشرق أوسطية لا تسمى باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، لكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير.

(*)كلمة LEVANT مشتقة من الكلمة الانجليزية القديمة Levant بمعنى الشرق EAST وهو اسم كان يطلق في الماضي على كل مناطق الساحل الشرقي من البحر المتوسط التي تشمل الآن: اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين ومصر، أما المفهوم الأضيق لهذا المسمى فتشمل البلدان غير الأوروبية ولا يزال هذا الاسم يستخدم أحيانا للإشارة للبلاد العربية، التي كانت واقعة تحت الانتداب الفرنسي في المنطقة أي سوريا ولبنان.

1- محمد علي حوات، مرجع سابق الذكر ص: 15-16.

2- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية حيث العرب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2005 ص 22.

3 - Henery Laurens, L'orient arabe a l'heure américaine. De la guerre du golf à la guerre d'iraq, Paris, ARMAND collin, 2eme édition,2005, P :361.

2- أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو – في المقام الأول – تعبير سياسي، يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية فيها، كما أن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان، والشعوب واللغات، القاعدة فيه التعدد والتنوع والاستثناء هو الوحدة[1].

وعلى أية حال فإن تعبير الشرق الأوسط (الصغير) أو الكبير أو حتى الواسع والأوسع**(انظر خريطة الشرق الاوسط الكبير أو الموسع 03)**-إنما تحديده دائما يبقى خاضعا للانشغالات الآمنية للقوى الكبرى كالو.م.أ والاتحاد الأوروبي.

أما من حيث الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط، فإن الاهتمام الأوروبي بالشرق الأوسط الذي يشكل تقريبا المتوسط الشرقي،يعد امتدادا للإنشغال الأوروبي على غرار المتوسط الغربي.

الخريطة رقم:03:خريطة دول الشرق الأوسط الكبير أو الأوسع



المصدر:سعيد اللاوندي،مشروع الشر الأوسط الكبير:مؤامرة أمريكية ضد العرب،القاهرة ،نهضة مصر للطباعة و النشر،2005،ص **168 ،بتصرف**

إذ أن المتوسط الشرقي يتداخل جغرافيا مع الشرق الأوسط- كما تحدده الخريطة السابقة رقم 02- وأهميته الجيوستراتيجية والاقتصادية والأمنية والثقافية لا تقل أهميته بالنسبة لأوروبا عن المتوسط بشكل عام، ويمكن إبراز أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا من النواحي: التاريخية، الجيوستراتيجية، الاقتصادية، والثقافية /الحضارية والامنيةمعفمن الناحية التاريخية، يعود الاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط إلى فترات تاريخية سابقة انطلاقا من أواخر القرن 15 مع اكتشاف البرتغاليين رأس الرجاء الصالح، ثم حفر قناة السويس سنة 1959 وذلك يتمكن الأوروبي من المرور إلى مناطق المستعمرات الأوروبية خاصة الفرنسية والبريطانية، إفريقيا وآسيا والتي أصبحت محلا للتنافس فيما بين القوى الأوروبية، انطلاقا من البرتغاليين وانتهاء بالصراعات المريرة بين الفرنسيين والبريطانيين وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط إبان سقوط الإمبراطورية العثمانية في بدايات القرن العشرين من القرن الماضي، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول المنطقة في دوامة صراع بين الاتحاد السوفياتي السابق والأمريكان، إلى غاية نهاية الحرب الباردة أين عرفت اهتمام أوروبي جديد يحاول مزاحمة السيطرة الأمريكية عليها خصوصا اقتصاديا[2]، وترجع الأهمية التاريخية القصوى للمشرق الأوسط وتصارع الأوروبيين والقوى الأخرى إلى مصادر الطاقة المعهودة فيها منذ اكتشافها النفط عام 1908 في إيران من طرف شركة نفطية

1- عبد الله التركماني، حول المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الواسع. تاريخ زيارة الموقع 2012/12/12 (http://www.al-moharer.net/moh176/turkemani176htm.)

2- يوسف فضل حسين، "الصراع حول البحر الأحمر منذ أقدم العصور حتى القرن الثامن عشر"، الرياض، مجلة حائل، 1993، ص 26.

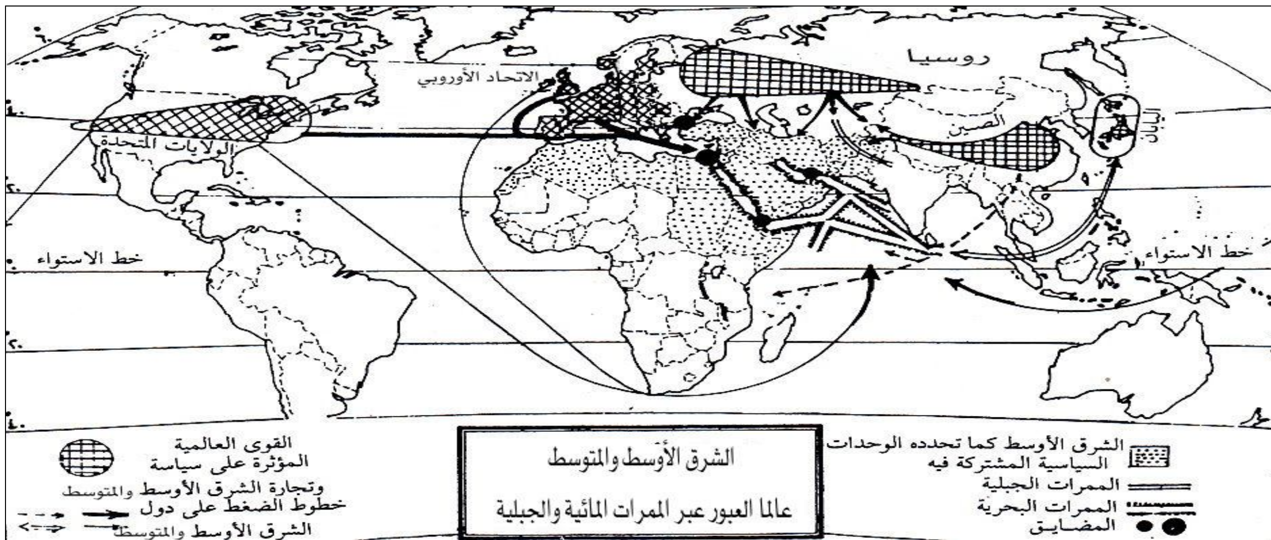
بريطانية، ثم فيما بعد في فترة مابين الحربين اكتشاف مزيد من النفط والغاز خصوصا في دول الخليج العربي كالسعودية، قطر، البحرين، العراق،... فضلا عن قيام دولة إسرائيل في منطقة عربية ذات بعد حضاري وديني واقتصادي حساس، ما جعل المنطقة دوما لا تعرف الاستقرار. والذي يضرب المصالح الأوروبية والغربية أحيانا، ومن ثم تكتسي أهمية بالغة في استراتيجيات القوى الكبرى كالاتحاد الأوروبي[1].أما من الناحية الجيوستراتيجية، فإن الشرق الأوسط، وكما يقول الكاتب جورج لينوكوفسكي Linokovski يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة ألا تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثرها على بقية العالم، وهذا نابع من الأهمية الجيوبوليتيكية له، وقد قدم الباحث الجيوبوليتيكي هالفرد ماكسندر H.Makinder نظرية من أهم النظريات الجيوبوليتيكية، والتي يرى من خلالها أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار واليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط، وأردف أن الخصائص الطبيعية للشرق الأوسط تكمن في أنه يقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم، آسيا، إفريقيا، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية مثل: النيل، الفرات، دجلة، نهر الأردن، الليطان اللبناني[2]، فضلا على أنه يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور البحرية في العالم، كقناة السويس التي تربط المتوسط بالبحر الأحمر، ومضائق البوسفور، الدردنيل، وباب المندب ومضيق هرمز. التي تشكل معابر للأساطيل التجارية والعسكرية الدولية، فضلا على أنها تشكل معابر بحرية لإمدادات الطاقة نحو الغرب وأوروبا على وجه التحديد[3].أما من الناحية الاقتصادية، ولعل أهم ما يمثله الشرق أوسط من أهميته لدى الاتحاد الأوروبي هو وجود النفط والغاز، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأولى عالميا من حيث إنتاج النفط 30% من إنتاج النفط العالمي، يتوزع إنتاجها في دول الخليج، مصر، إيران. والذي يتميز بانخفاض تكاليف انتاجه، وقلة عمق آبار استخراجه، ينتج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة، بلغ احتياط نفط الشرق الأوسط عام 2007 1.24 مليار طن. أما الغاز الذي يعد من أهم مصادر الطاقة، حيث بلغ احتياطه سنة 2007، 41% يتركز غالبية في العراق إيران، قطر[4]. ويعتبر الشرق الاوسط الممون الرئيسي للغرب من النفط حوالي 65في المئة ، منها 45 في المئة من النفط لاروبا وحدها[5].ومن هنا نشأ الاهتمام الأوروبي حول الظفر بإمدادات الطاقة الشرق أوسطية مزاحمة للو.م.أ من خلال حضور الشركات البترولية الأوروبية الاستثمار في الشرق الأوسط في قطاع المحروقات حيث نجد شركتي ((م.ط) بريتيس بيتروليوم ومثال Shell) البريطانيين، والفرنسية Total، وهي أكبر الشركات البترولية الأوروبية في الشرق الأوسط إلى جانب الشركتين الأمريكيتين Exon mobil إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو Sh. Tixaso .كما تعتبر المنطقة مستودعا لإطارات أوروبية مكونة تكوينا جيدا للعمل في المنطقة وبأثمان عالية مقارنة بدولها الأصلية، فضلا عن أن الشرق الأوسط يمثل سوقا تجاريا لمختلف السلع الأوروبية[6].أما من الناحية الثقافية- الامنية، يعتبر الشرق الأوسط المصدر الأساسي من مصادر أديولوجية الإسلام السياسي الذي تعمل أوروبا الى جانب الو.م.أ على محاربته وتطويقه لكونه السبب في التطرف والإرهاب ومعادات الديمقراطية، - من المنظار الغربي- بالإضافة إلى تغيير المحتوى الفكري لشعوب المنطقة الذي يحمل أفكار مناهضة ومناقضة للمصالح الغربية والعداء للغرب، بسبب السياسة الإمبريالية والعدائية التي تنتهجها الو.م.أ والقائمة على ازدواجية المعايير، تحاول أوروبا رأب التصدع الثقافي والحضاري المنجرّ عن تلك السياسة، كون استقرار الشرق الأوسط هو استقرار

1- محمد علي حوات، مرجع سابق ذكره، ص.13
2- المرجع نفسه، ص 14
3-علي حوات، المرجع السابق، ص 27
4- فتحي أحمد، مرجع سابق الذكر، ص: 02.
5- نفس المرجع، ص 03
6- حسين عبد الله أحمد جوهر وعبد الله يوسف سمير أحمد "الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط" دراسة استشرافية حول آفات العلاقات الدولية في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام ،، العدد 133، 1998، ص 23.

للمتوسط الشرقي المجال الحيوي لأوروبا، وذلك من خلال الدعوة إلى حوار الأديان والثقافات في المنطقة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ضمن السلة الاجتماعية والثقافية من مؤتمر برشلونة[1].

ومما سبق يمكن القول بأن المجالين المتوسطي والشرق أوسطي متداخلين جغرافيا ومتكاملين من حيث الاهمية التاريخية ، الجيواستراتيجية والاقتصادية والامنية –السياسية والثقافية والحضارية بالنسبة للاتحاد الاروبي وانشغالاته الامنية بمفهومها الشامل، وان كان المتوسط اكثر يبدو اكثر اهمية بالنسبة اليه ، إلا أن الشرق الاوسط لايقل أهمية عنه كذلك، والمبادرات والمشاريع الاروبية المطروحة ببعديها المتوسطي والشرق أوسطيةلدليل على تلك الاهمية المتعددة للمنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية في مختلف المجالات ومدى اهميتها بالنسبة للاتحاد الاروبي،فضلا عن أهميته أيضا في الاإستراتيجيات الدولية وخاصة القوى الكبرى الاخرى،كما توضحه الخريطة التالية :**انظر الخريطة رقم – التي04** توضح أهمية منطقتا الشرق الأوسط و المتوسط على حد سواء في الإستراتيجيات الدولية ،سيما في أجندة الإتحاد الأوروبي.

خريطة رقم 04:أهمية منطقتا المتوسط و الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى الكبرى



المصدر:يحي أحمد الكعكي،الشرق الأوسط في الصراع الدولي:دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع،بيروت،دار النهضة للطباعة و النشر،1986 ،ص 204،**بتصرف**

المطلب الثاني: أصول السّياسات المتوسّطية الاوروبية:

تجد السياسات الاوروبية ببعديها المتوسطي والشرق أوسطي أصولها في فترة الحرب الباردة، أين تركزت اهتمامات دول الاتحاد الأوروبى بالدول المشاطئة للبحر المتوسط، سواء في أوروبا ـ من غير أعضاء الاتحاد الأوروبى (تركيا، مالطة، قبرص، إسرائيل) أو فيشمالي أفريقيا أو في الشرق الأوسط [2]. فقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبى ومنطقة البحر المتوسط على مدى أكثر من 50 عاما تطورا يرتبط بصورة كبيرة بتطور الاتحاد الأوروبى نفسه، وتبعا لذلك فقد تغيرت سياسات الاتحاد إزاء المتوسط من مرحلة زمنية لأخرى. وسوف نشير فيمايلي الى السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى في مرحلتين زمنيتين هما: قبل انتهاء الحرب الباردة، أي فترة الاستقطاب الدوليالثنائي، وبعد انتهاء الحرب الباردة والتحول إلى نظام عالمي جديد، وذلك على اعتبار أن حدث انتهاء الحرب الباردة يمثل نقطة تحول نوعية فاصلة، ليس فقط في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، ومن ثم فى السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى ، بل وفى العلاقات الدولية بصفة عامة والارو-أمريكية بصفة خاصة.

1- علي الحاج، مرجع سابق الذكر، ص 211.
2- نازلى معوض أحمد، ـ "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية"، مرجع سابق ذكره، ص ص 32 - 35 .

أولا: السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية أثناء فترة الحرب الباردة:

وتمتد هذه الفترة رسميا وفعليا من عام 1957، وهو العام الذى شهد توقيع معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية حتى عام 1990 وهو العام الذى شهد إعلان الجماعة الأوروبية عن تبنيها "لسياسة متوسطية جديدة"إلا أن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة،بل أنه يمكن التمييز فى إطار فترة الحرب الباردة بين مرحلتين أساسيتين هما:

ـ 1 ـ المرحلة الممتدة من 1957 ـ 1972

ـ 2 ـ المرحلة الممتدة من 1972 ـ 1990 ـ

1 ـ السياسة المتوسطية فى الفترة 1957 ـ 1972: حتى عام 1972، لم يكن للجماعة الأوروبية سياسة مشتركة تجاه دول البحر المتوسط، فمع نشأتها عام ـ 1958 بمقتضى معاهدة روما 1957، كان اهتمام الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق، ولاعتبارات مختلفة [1]:

- ✓ دول المغرب العربى: ويعود اهتمام الجماعة بالمغرب العربى إلى العلاقات الوثيقة التى كانت تربط فرنسا بأقطار تلك المنطقة، والتى حتمتها اعتبارات القرب الجغرافى والتاريخ المشترك الملىء بمظاهر الصراع والتعاون

- ✓ الدول الأوروبية المتوسطية: فبعد إنشاء الجماعة الأوروبية، سارعت الدول المتوسطية الأوروبية غير الأعضاء إلى تقديم طلبات الالتحاق بها (3) وقد دفع ذلك الجماعة إلى الاهتمام بتطوير علاقاتها مع تلك الدول من خلال التوقيع على اتفاقات تهدف إلى تكييف اقتصادياتها للانضمام.

- ✓ إسرائيل: فقد أقامت الجماعة الأوروبية منذ نشأتها علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية تاريخية واستعمارية، وهو ما جعلها توقع مع إسرائيل فى عام 1963 اتفاقية تجارة تفضيلية، وتم تجديدها فى عام 1970[2] ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة (1957 ـ 1972) بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة وذلك رغم وجود دوافع مصلحية تحدو الطرف الأوروبى للاهتمام بالطرف المتوسطى، ومن تلك الدوافع المصلحيه الموضوعية:

- الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعى للدول المتوسطية - الكم الضخم من الأيدى العاملة البشرية المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا -الروابط التاريخية والثقافية العتيقة بين الجانبين إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب الأوروبى ـ المتوسطى، واجهتها عقبات موضوعية تحول دون إرساء أسس سياسة متوسطية فعالة للاتحاد الأوروبى (أو ما كان يسمى بالجماعة الأوروبية) فى تلك المرحلة وأهم هذه العقبات:

- العقبات ذات الطابع السياسى، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارساتها.

-العقبات الاقتصادية متمثله فى التباين الرهيب فى مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعى أوروبا والبحر المتوسطوغيرها من العقبات [3] وبسبب هذه العقبات الموضوعية، فلقد اتسمت السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية خلال فترة الستينيات بالمحدودية، حيث لجأت الجماعة الأوروبية منذ إنشائها 1957 فى نطاق سياستها تجاه دول البحر المتوسط وحتى عام 1972 إلى انتهاج سياسة تدريجية جزئية تمثلت فى اتفاقات الانتساب بينها وبين العديد من الدول المتوسطية وتطبيقا لمبادئ نظام الانتساب كما وردت فى معاهدة روما ـ 1957، أبرمت اتفاقية ياوندى فى يوم 20 يوليو عام 1963 بغرض تنظيم عمليات انتساب 18 دولة أفريقية حديثة الاستقلال آنذاك إلى الجماعة الأوروبية واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية بين الجانبين إلى أوسع نطاق ممكن وتقديم المعونات

---

1 - Richard Pomfret,Medediterranean Policy Of The european Community: A Study Of Discrimination in Trade,London,Macmillan Trade Policy Research Center, 1986 pp 15-16

2 - نازلى معوض أحمد، مرجع سابق، ص ص 35 ـ 38

3-Richard Pomfret ,op,cit, P 19

المالية والفنية من الجماعة الأوروبية إلى الدول الأفريقية المنتسبة وخلال فترة الستينيات توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل اتفاقية انتساب مع تركيا 1963 واتفاقية تجارية مع إسرائيل 1963 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية 1970 واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية 1972، واتفاقيتا تعاون مع كل من المغرب وتونس 1969، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970 وقبرص 1972 [1] ويذكر أن الجزائر وقعت اتفاقية التعاون مع الجماعة الاروبية سنة 1976 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1978 .وفى تطور جديد، تقدّمت إيطاليا فى مايو 1964 بمقترح للمجلس الوزارى للمجموعة الأوروبية حول وضع تصور شامل للعلاقة بالمنطقة والتى تتركز فى العلاقات التجارية، من خلال ثلاثة مجالات رئيسية هى:

إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر فى المنتجات الصناعية بين المجموعة ودول المتوسط، وتقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة من دول المتوسط، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتلك الدول وعلى الرغم من رفض المجلس للمقترح الإيطالى، إلا أنه لفت الأنظار لأهمية وضع سياسة اكثر شمولا للعلاقات بدول المتوسط وهو ما قاد السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة . [2]

ـ **2** ـ الفترة من 1972 ـ 1990 (السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية) :

فى 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزارى تحتوى على تقييم للعلاقات الاقتصادية بدول المتوسط فى إطار التعاون السياسى الأوروبى واكد على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهى الأفكار التى أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبى) فى باريس 19 اكتوبر 1972 والتى أشارت إلى رغبة المجموعة الأوروبية فى تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة ـ شاملة ـ أطلق عليها: "السياسة المتوسطية الشاملة : وذلك من منطق الأهمية الكبيرة التى توليها ـ أو يجب أن توليها ـ المجموعة لمنطقة المتوسط ولقد هدفت السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة فى تنمية دول المتوسط من خلال أداتين هما: زيادة التبادل التجارى وفتح المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالى داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية سميت OPERATION AGREEMENT ـ OVERALL CO وركزت على سبع دول عربية هى تونس والجزائر والمغرب (وقعت اتفاقياتها فى افريل ـ 1976) ومصر والأردن وسوريا (جانفي 1977) ولبنان (ماي 1977) بالإضافة إلى إسرائيل (ماي 1975) [3] ولقد عبرت المجموعة الأوروبية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات عن سياستها الشاملة تجاه منطقة البحر المتوسط بآليتين أساسيتين هما:

أ ـ سياسة المساعدة المالية: فى شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبى للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها وفى هذا السياق قدمت دول الجماعة الأوروبية مساعدات مالية إلى الدول المغربية الثلاث (تونس ـ الجزائر - المغرب) كذلك تم نفس الشيء مع إسرائيل، ثم حدث نفس الشيء مع مصر والأردن وسوريا، حيث تلقت مصر مساعدات مالية بلغت 70 مليون وحدة حساب، 60 مليون لسوريا، 40 مليون للأردن، وذلك بموجب توقيع اتفاقية بين المجموعة الأوروبية والدول الثلاث فى 18 1977 [4].

ب ـ آلية الحوار العربى ـ الأوروبى (1974 ـ 1992):وهو الحوار الذى جرى ودار على مستويات وزراء ودبلوماسيين من الطرفين العربى والأوروبى،فبعد حرب اكتوبر 1973 والحظر العربي لتصدير النفط الى الغرب، واستشعار الجماعة الأوروبية لأهمية هذه المنطقة

1- Ibid

2.Idem,p20

3- نادية محمود مصطفى، ـ المشروع المتوسطى: الأبعاد السياسية ،ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996 ص ص 427 ـ 436

4- نازلى معوض أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص 40 ـ 42

بدأت فى إعادة تنظيم علاقاته بالدول العربية فى إطار سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان أمنها واستقرارها[1] ومع بداية الثمانينيات، وانضمام كل من اليونان 1981، وأسبانيا والبرتغال 1986 لعضوية المجموعة الأوروبية، تصاعد الاهتمام الأوروبى بالمنطقة المتوسطية فى إطار ـ السياسة المتوسطية الشاملة ـ للمجموعة الأوروبية وكان آية ذلك أنه فى مارس 1985أعلن المجلس الوزارى تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية التى توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الجماعة الأوروبية، مع التركيز على ثلاثة مجالات أساسية هي[2]:- دعم الإنتاج الغذائى لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية .

- توسيع مجال التعاون الفنى والعلمى والصناعى
- دعم التعاون الإقليمى

كل ما سبق كان فى سياق مرحلة الحرب الباردة (القطبية الثنائية للنظام الدولى)

ثانيا:السياسةالمتوسطية"الجديدة" بعد نهاية الحرب الباردة(1995.1989):مع نهاية عام 1989، أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة العلاقات بدول المتوسط أخذا فى الاعتبار التحديات التى تواجه الجانبين فى ضوء المتغيرات الدولية التى أخذ يشهدها النظام الدولى عشية انتهاء الحرب الباردة، وأصدر هذا التقرير فى يونيو 1990وهو ما أطلق عليه ـ نحو سياسة متوسطية جديدة ـ Toward a Renovated Mediterranean Policy، وفى 18 ديسمبر 1990 أقر المجلس الوزارى الأفكار الواردة بتقرير اللجنة فى إطار ما أطلق عليه ـ السياسة المتوسطية الجديدة ـ للاتحاد الأوروبى The New Mediterranean Policyوالتى أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات. فلقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتى شكلت فى مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى فيما بعد) نحو سياسة متوسطية جديدة ومن ثم نحو مشروع الشراكة الأرو-متوسطية بصفة خاصة، فلقد كان لتوقيت بداية الدعوة إلى سياسة متوسطية جديدة ثم تطورها مغزى مهم، لأنه ارتبط ببعض المتغيرات الأوروبية والإقليمية والعالمية، ولعل أهم المتغيرات العالمية هى مجيء جورباتشوف ثم تطور العلاقات بين الشرق والغرب ومن ثم تراجع فكرة التهديد السوفياتيالشيوعي للأمن الأوروبى، وتصاعد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة حول القضايا التجارية والنقدية العالمية بما أدى إلى تصاعد بعض الأصوات الأوروبية بضرورة هدم وتقويض دور حلف الناتو خصوصا بعدانتهاء الخطر الشيوعي، ولقد عكست هذه الخلاقات بين جانبيالأطلسي آثارها على المواجهة حول حوض المتوسط، ومن هنا كانت الدعوة للمتوسطية الجديدة تعبيرا عن رغبة أوروبا فى جعل (المتوسط) بحرا أوروبيا وليس بحرا لأمريكا وتجسدت هذه الرؤية الأوروبية فى فرنسا بعد وصول الديغوليين إلى السلطة فيها فكان الطرح المتوسطى الأوروبى ردا على إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط، وهو الذى يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية .[3] وعن أهم المحددات والمتغيرات الأوروبية المحضة والتى دفعت الاتحاد الأوروبى نحو المتوسطية الجديدة فتتمثل فى التجربة الاندماجية الأوروبية التى راحت أوروبا تدشن لها منذ النصف الثانى من الثمانينيات، حيث دخلت أوروبا فى مرحلة تحول خطيرة نحو صحوة أوروبية جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعى والجمعى الأوروبى والذى أخذ شعار (مشروع الاتحاد الاروبي 1992) أو (أوروبا الموحدة). وقد جاءت معاهدة ماسترخت لتعكس رغبة الطرف الأوروبى فى الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها ـ السياسة المتوسطية الجديدة ـ ومن ثم كان لابد أن يبرز لهذه الأخيرة بعد سياسى ذو أدوات وأهداف ومضامين سياسية وليست اقتصادية فقط، وهو ما وضح فى مضمون الشراكة

1- Loukas Tsoukalis, The European Community and it's Mediterranean Enlargement,London: BILLING AND SONS LTD, 1981pp28.29
2- Ibid,p29
3-Idem,p30.

الارو- متوسطية، حيث أراد الاتحاد الاروبي أن يترجم نجاحاتها الاقتصادية إلى حضور سياسي على صعيد حركة الأحداث العالمية ، وأخيرا تأتى المحددات والمتغيرات الإقليمية، والتى تتمثل فى مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التى باتت تهدد الأمن الأوروبى، وهى فى معظمها قادمة من الجنوب الذى يشمل جنوبى وشرقي المتوسط بما فيها منطقة الشرق الاوسط، وأهم تلك المخاطر:

-استمرار مستويات التسلح وانتشار اسلحة الدار الشامل ،استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال أفريقيا إلى أوروبا، نظرة الغرب للإسلام التى ترى أن الإسلام يعنى الأصولية والأخيرة تعنى الإرهاب[1]........الخ. وهكذا مثلت هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات (محددات) التوجه الأوروبى نحو (السياسة المتوسطية الجديدة) خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتنهض السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى على استمرارية العلاقات التقليدية مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات، وعلى رأسها مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدات دول المنطقة، بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة فيها، وتحسين فرص دخول منتجاتها للسوق الأوروبية كما أدخلت السياسة الجديدة مجالا جديدا للتعاون يتمثل فى التعاون الإقليمى أو ما يسمى بالتعاون الأفقى وفى جوان 1992 بدأ التطور الجذرى فى سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه المتوسط، حيث أشارت قمة لشبونة ـ المجلس الأوروبى ـ إلى أن شرقى وجنوبى المتوسط، بالإضافة للشرق الأوسط، هى مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبى فى إطار الأمن والاستقرار الجماعى .ومع دخول اتفاقية ماسترخت حيز التنفيذ فى نوفمبر 1993، كلفت قمة كورفو باليونان ـ المجلس الأوروبى ـ فى جوان 1994 كلا من المجلس الوزارى واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدين القصير والمتوسط وبناء عليه عقد مؤتمر (كان) بفرنسا يومى 26، 27 جوان 1995، لمناقشة إمكانية التطوير الفعلى للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبى، وقد تضمن البيان الختامى للقمة موقف الاتحاد الأوروبى المؤيد للمؤتمر الأوروبى ـ المتوسطى الذى يعقد فى برشلونة فى نوفمبر 1995، واستنادا إلى هذا الموقف الأوروبى تم إعداد مشروع الإعلان الرسمى لمؤتمر برشلونة، والذى أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية فى مرحلة الإعداد لمؤتمر برشلونة ويرتكز الهدف الرئيسى من السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى على شراكة أوروبية ـ متوسطية، تبدأ بإنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة مدعمة بالدعم المالى اللازم، وتتطور من خلال التعاون الاقتصادى والسياسى الوثيق إلى أن تصل إلى حد الارتباط بهدف إقامة منطقة سلام وأمن واستقرار أوروبية ـ متوسطية، ومن هنا كان انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية فى نوفمبر 1995 هو بمثابة ذروة الاهتمام الأوروبى (الاتحاد الأوروبى) بمنطقة المتوسط وبانعقاد مؤتمر برشلونة فى 27 ـ 28 نوفمبر 1995 فى مدينة برشلونة بأسبانيا، يبدأ فصل جديد فى السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى في اطار الشراكة الارو متوسطية –كما سنرى لاحقا-.

إضافة إلى كل ما سبق، فإنه إذا كانت السياسة الجماعية الأوروبية تجاه الجهة المتوسطية قد طغت عليها المصالح الاقتصادية والتجارية، إلاأن ذلك لا يعني عدم وجود اهتمامات أمنية أوروبية في ظل السياسة المتوسطية الشاملة نحو محاولات بناء نظام أمن أوروبي، خاصة من خلال الرغبة في التأسيس لمنتديات ومؤتمرات تهتم بقضايا الأمن في المتوسط، هذه الرغبة كرستها اللجنة الأوروبية في تقريرها الوارد (1971/07/09)بتأكيدها على أن المتوسط هو أحد الأقاليم التي تحس فيه أوروبا على أنها جد محظوظة، وهذا بدون شك ستكون مبادراتها واضحة تجاه السلم، ولذا سعت الجماعة الأوروبية إلى توفير أو خلق كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى تحقيق بناء أو الحفاظ على الأمن، كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي بما فيها منطقة المشرق الأوسط[2]، والآن هذه المبادرات

1- زينب عبدالعظيم، ـ" البعد الأمنى للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية"، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة، 1998، ص ص 198 ـ 201.

وانظر ايضا:

عفيف عثمان، "المتوسط الأوروبى الإسلامى: التحديات والاستراتيجيات" ـ، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، العدد 41، جويلية 1995، ص 115 ـ 16

2 - Mustapha Benchenane, « Impacte des Facteurs culturels et Religieuse sur les relations Méditeraneenes « Léminaire le la tour Blanche. Toulon (21.24) juin 1995 p 53.

جاءت نتيجة إبعاد الجماعة الأوروبية عن لعب أي دور استراتيجي في الجهة المتوسطية خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، الذي يعتبر بمثابة وحدة دفاعية-أمنية ذات هوية أطلسية أكثر منها أوروبية، نظرا لهيمنة القيادة الأمريكية على توجهات سياسية الدفاعية والأمنية.

فضلا عن عدم اكتراث هذه المنظمة بصورة جدية بالمسائل الأمنية في المتوسط التي تعتبرها بعض الدول الأوروبية ذات أولوية وبالتحديد فرنسا التي تدرك على أن أمنها القومي وثيق الصلة بأمن الجهة المتوسطية عموما بما فيها الشرق الأوسط، والجهة الفرعية للمتوسط الغربي على وجه الخصوص، هذا إلى جانب عجز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا CSCE على تبني سياسة أمنية تلبي كل الاحتياجات الأمنية المتناقضة للأطراف الأوروبية المشكلة للجماعة الاقتصادية CEE.

تحت التأثير المتزايد للدول الأوروبية المتوسطية العضوية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا CSCE. على إثر مؤتمر هلسنكي 1975، أقنعت كافة الدول الأوروبية على أن أمن أوروبا بصورة شاملة وأمن الدول الأعضاء في الجماعة مرهون بضمان أمن واستقرار الدول المحيطية أو تلك التي تشكل حزاما أمنيا لحماية أوروبا، حيث أن "أمن أوروبا لا يجب حصره في أوروبا فقط، بل يجب توسيعه إلى مناطق أخرى في العالم خاصة إلى الجهة المتوسطية والشرق أوسطية ".

إلا أن الفكرة لم تقنع خبراء الأمن الأوروبي على مستوى منظمة الأمن والتعاون CSCE وهذا دفع هذه الدول مع تطور المأزق الأمني المتوسطي إلى التأسيس لعدة منظمات أو منتديات أمنية خارج نطاق صلاحيات الجماعة الأوروبية ومؤتمرات الأمن والتعاون في أوروبا على السواء.

1- مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط CSCM:

من حيث هيكلته، يشبه المؤتمر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (هلسنكي) 1975 في كثير من مظاهره وأجزائه، حيث اعتمد كل منها على سلات ثلاث:

- أمنية تهدف إلى تحفيز مناخ وفاق عبر مدونة سلوك سياسية، بناء إجراءات ثقة عسكرية، تدابير مصالحة – وفي وقت لاحق – نظام عدم انتشار الأسلحة.

- واقتصادية تهدف إلى تشجيع نمو وتعاون اقتصادي أكثر توازنا وكذا إدارة مشتركة لتدفقات الهجرة، جنوب – شمال، ثم السلة الأمنية وتسعى لحوار الثقافات والتوفيق بين القيم[1].وجاء ميلاد المؤتمر، إلى التحفظات التي أيدتها دول محايدة (غير منحازة) حول مضمون اتفاقية " لجنة المتوسط "*، وذلك خلال اجتماعها بالجزائر 1990، لقي هذا المشروع دعما من إيطاليا واسبانيا، بل هو أصلا مظاهر الاعتماد الأمني المتبادل بين ضفتي المتوسط كان يهدف إلى دفع أسس لبناء أمن جماعي مختلف التجمعات " الجيوبوليتيكية " المحيطة بالمتوسط بما فيها الجماعة الأوروبية، البلقان، الشرق الأوسط، الذي يضم كلا من الدول العربية إلى الخليج الفارسي حيث إيران، بمشاركة الو.م.أوروسيا[2].

من خلال مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط: CSCM فإن المبادرة الإيطالية الإسبانية فشلت في مسعاها الرامي إلى بناء منظومة للأمن الجماعي في الجهة المتوسطية، والفشل يعود حسب كثير من المحللين والإستراتيجيين إلى أسباب موضوعية هي :

- شمولية المقاربة التي اعتمدها المشروع من حيث نطاقها الجغرافي[3].ومن ثم عدد الأطراف المعنية بها والتي تنتمي إلى أجندات أمنية مختلفة، حيث لم تقتصر على المتوسط فقط بل تعدت إلى الشرق الأوسط والخليج الفارسي.

1- عبد النور بن عنبر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 101.

(*)- لجنة انبثقت عن اجتماع بلغراد 1978، اعتبرت بمثابة إطار مؤسسي قد يساهم في تسيير الأزمات وحل المشاكل الأمنية في المتوسط إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا CSCE، بالتركيز على المبدأ الذي يعتبر أن أمن المتوسط مرهون بنزع السلاح النووي.

2 - Alberto Bin « Mediterranean Diplomacy » In; :(http://www.fscpo.unict.it/vedemac/jmwp05.htm).

3 - Ibid.

- غياب اجتماع أوروبي (معارضة فرنسية، واستثقال ألماني بريطاني) يدعون أن هذا البناء المؤسساتي التي يكون بإمكانه تسيير أو حل أزمات أ والنزاعات في مثل هذا المجال الجغرافي المتميز بأعقد النزاعات الدولية على الإطلاق كالنزاع العربي الإسرائيلي، الخلاف التركي اليوناني، الأزمات البلقانية، التوترات المختلفة على المستوى المغاربي...إلخ.

- على الرغم من أن المبدأ الأساسي لهذا المؤتمر هو محاولة تحقيق أو الحفاظ على أمن كل دول الجهة المتوسطية، من خلال توفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار بتكثيف التعاون والتنسيق في القضايا الأمنية والإنسانية (الهجرة)، إلا أن طغيان الحسابات السياسية وعدم الانسجام بين وحدات بنية هذا المؤتمر أفرز نوعا من غياب الإحساس المشترك تجاه القضايا الفعلية للأمن المتوسطي، إن المحاولة "الإيطالية الإسبانية" *لوضع إطار أمني أورومتوسطي شامل ترك المجال مفتوحا أمام محاولات أخرى تصب في نفس الاتجاه، في الوقت الذي عرفت فيه المسائل الأمنية تصاعدا في سلم أولويات دوائر صناعة القرار في كثير من الدول الأوروبية خاصة اللاتينية منها ذات العلاقات التاريخية المتميزة مع دول جنوب المتوسط بغرض الحفاظ على نفوذها – على الأقل – في إنقاذ ما تبقى من امتيازات ومظاهر وجودها من خلال إقحام هذه الدول في مشاريع الشراكة الأمنية كخيار وحيد، لمجابهة المشاكل الأمنية من جهة والانفراد بمنطقة نفوذ أوروبية خالصة بعد أن استشرى النفوذ الأمريكي كلية بمنطقة الشرق الأوسط، ومن ثم جاءت المبادرة الفرنسية بإقامة منتدى للأمن في المتوسط إحدى أهم الإستراتيجيات الأوروبية.

2- **مشروع المتوسط الغربي (5+5)**: انبثق هذا المشروع عن إعلان قمة روما أكتوبر 1990، والذي اعتبر أن الأمن في الجهة المتوسطية بصفة عامة والجهة الفرعية للمتوسط الغربي على الخصوص، يجب أن يكون شاملا مما يستدعي الإسراع في بناء أطر للتعاون الجهوي الشامل، كحماية البيئة والحفاظ على التوازن الطبيعي، وتنظيم تدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال، كون هذه الميادين الجديدة للتعاون أضحت محل اهتمام الدوائر الأمنية الأوروبية، فضلا على أن أنها مصدر الكثير من عوامل التوتر والأخطار، إلا أن هذا المشروع اعتبر من قبل بعض الأطراف المعنية منذ الإعلان عنه، على أنه خطوة متواضعة حيث الأهداف المعلنة، ....من حيث الوسائل المسخرة لبلوغ ذات الأهداف[1] لكن خلال قمة الجزائر 26 أكتوبر 1991 (غداة نهاية الحرب الباردة) عرف انطلاقة جديدة بانضمام مالطة كدولة أوروبية متوسطية، يتحول بعد ذلك إلى حوار 5+5، قمة الجزائر تركز فيها أطراف الحوار على ضرورة تبني التعاون "الأورومتوسطي" في الميادين ذات الأولوية بالنسبة لدول جنوب المتوسط، كمسائل الهجرة، الديون، التطور التكنولوجي...إلخ، إضافة إلى الدعوة إلى ضرورة الدخول في حوار سياسي شامل لمعالجة القضايا الأمنية في هذه الجهة الفرعية من المتوسط.لكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية، خاصة بمشاركة فرنسا، إيطاليا وإسبانيا إلى جانب دول التحالف ضد العراق[2] واستمرار الحضر الاقتصادي على ليبيا بسبب أزمة "لوكربي" بل وعزلها على الساحة الدولية، ولم يلتق أعضاء هذه المجموعة من جديد إلا في جانفي 2001 لما اجتمعوا في جانفي 2001 بمشاركة ليبية هذه المرة، وإعادة تنشيط مجموعة 5+5 بعد حوالي 3-5 شهر فقط من انعقاد ندوة مرسيليا الأورومتوسطية يعكس نوعا من خيبة الأمل حيال عملية برشلونة على الرغم من إصرار المشاركين في اجتماع لشبونة، أصروا على أن لقاءهم يندرج ضمن دينامية برشلونة، وتعتبر القمة الأولى لهذه المجموعة ديسمبر 2003بمثابة إحياء بعد أكثر من عقد المراوحة حول المكان.

ويمكن القول بأن المبادرة الفرنسية حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي المتوسط، إلا أنه كان هناك مقصد آخر، فك الترابط في حوض المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي الإسرائيلي من جهة يعد في ظل تربع الو.م.أ على الشرق الأوسط ومقدراته، وبروز بعض الخلافات الأوروبية-الأمريكية (الفرنسية الأمريكية) بوصول الديغوليين إلى الحكم غداة نهاية الحرب الباردة.حول المسائل

(*)بعد فشل هذا المشروع وتجميده، تكلفت به البرلمانات المتوسطية تحت عناية البرلمانات الدولية وذلك فقد مؤتمر مالطا 1992 حول الأمن والتعاون في المتوسط.

1 - Bichara Khader, l'europe et la mediterranée, Geopolitique de la prascinité, Op,cit, p 274.

2 - PaulBalta, Une cooperation semée D'embuches « le monde diplomatique n°= 487,1994, Pp23- 24.

التجارية والنقدية العالمية مما أدى إلى تصاعد بعض الأحداث الأوروبية بضرورة هدم وتقويض خلف الناتو بعد تراجع التهديد السفياتي للأمن الأوروبي، كل هذه الاعتبارات جعلت فرنسا وبعض الدول الأوروبية تدعو إلى جعل المتوسط بفرعيه الشرقي والغربي خصاما بحرا أوروبيا، ومن هنا جاءت الدعوة إلى المتوسطية الجديدة تعبيرا عن تلك الرغبة الأوروبية[1].

3-المنتدى المتوسطي: فكرة المنتدى المتوسطي(*) هي من اقتراح الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في نوفمبر 1991 في خطاب أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ وبعد ثلاث سنوات تم تجسيدها بمبادرة فرنسية بعقد اجتماع الإسكندرية والذي أعلن فيه عن إنشاء المنتدى المتوسطي، والذي شارك فيه من الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، المغرب، البرتغال، تونس وتركيا. ناقش المجتمعون كيفية تطوير التعاون في المتوسط في مختلف المجالات عن طريق تشكيل ثلاث مجموعات عمل بمجموعة العمل الثقافية، مجموعة العمل الاقتصادية والاجتماعية (تخص إجراءات تعزيز الشراكة والتعاون الاقتصادي بين الضفتين في مجالات الطاقة، السياحة، العلم، التكنولوجيا، الهجرة...إلخ) ومجموعة العمل السياسية. ويهدف المنتدى إلى توسيع التعاون بين ضفتي المتوسط وإلى العمل على التفاهم المتبادل فهو إطار للتشاور بين البلدان المشاطئة للمتوسط وعلى الرغم من أن المنتدى عبارة عن إطار حكومي غير مؤسس وغير رسمي، للحوار والتعاون، إلا أنه يدخل ضمن إطار ترتيبات الأمن والتعاون في المتوسط كمبادرة أورومتوسطية تهدف إلى جعل المتوسط منطقة متبادل، تنمية ورخاء متسامح وإقامة شراكة بين الدول المشاطئة للمتوسط،[2]. ووعيا وإدراكا من أعضاء المنتدى على تدعيم السلام والاستقرار في المتوسط عن طريق تحديد المجالات الأولوية لمجموعة العمل الاقتصادي والاتفاق على ضرورة تقليص الفوارق بين الضفتين بتكامل إقليمي متنامي كما جاء في اجتماع سانت ماكسيم بفرنسا 1995، ثم اجتماع رافيلو بإيطاليا 1995 أين تم التأكيد مجددا على الطبعة غير الرسمية للمنتدى وأن التوسعة ثم وفق الشرطية المتفق عليها سابقا وجاء الاجتماع الوزاري في الجزائر جويلية 1997 وحول تدعيم السلام والاستقرار في المتوسط وكذا تدعيم الجهود من أجل تحفيز ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط وكذا التعاون على محاربة الإرهاب والتعاون في مجال مكافحة التهديدات الأخرى، الجريمة المنظمة، المخدرات، التهريب...إلخ،[3]. و يشكل المنتدى إطار للتشاور والحوار الحضاري –كما ترى الجزائر –أن الطبيعة غير الرسمية لهذه الآلية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تدعيم المبادرات الأخرى خاصة مسار برشلونة كون المنتدى يسمح لدول المتوسطية بتدارك المشاكل السياسية والأمنية والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.[4]. ومن ثم فالمنتدى المتوسطي ببعديه المتوسطي والشرق أوسطي مثل إطار للتشاور من خلال إثارة قضايا ومنغصات الأمن في المتوسط والتي كانت تدعيما لعملية برشلونة كمحاولة أورومتوسطية لاحتواء أمني جهوي شامل على الرغم من طبيعة المنتدى غير الرسمية.

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي والإتجاه نحو شراكة أورو-متوسطية: بين يومي 27-28 نوفمبر 1995 اجتمع قادة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (15) ودول الإثنتي عشر الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط في برشلونة لوضع أسس الشراكة أورو-متوسطية شاملة* تستجيب للتحديات والتهديدات الأورومتوسطية المتعددة، وقد أقرها هذا المشروع بالإجماع إثر عرضه في برشلونة

1- محمد سالمان طايع، مرجع سابق ص 4.

(*) نشير أنه يجب التمييز بين "المنتدى المتوسطي" والمنتدى الأورومتوسطي (المنتدى البرلماني الأورومتوسطي) الذي هو عبارة عن إطار برلماني انبثق عن عملية برشلونة، حيث انعقد عمله التأسيسي في بروكسل 1998، ولتطوير البعد البرلماني أوصى المشاركون في ندوة فالنسيا VALANCIA الوزارية الأورومتوسطية، بإنشاء جمعية برلمانية أورومتوسطية كما اقترح البرلمان الأوروبي، ثم في اجتماع المنتدى في باري BARI الإيطالية تقرر مطلع هذا العقد، تقرر التحضير لإنشاء هذه الجمعية التي تضم برلمانات الدول المنخرطة في عملية برشلونة وكذا البرلمان الأوروبي بتعيين مجموعة عمل لهذا الغرض.

2- عبد النور بن عنبر، البعد المتوسطي للامن القومي الجزائري ...الجزائر أروبا والحلف الاطلسي، مرجع سابق الذكر، ص ص 106-107.

3- المرجع نفسه، ص 108.

4- المرجع نفسه، ص 191.

حيث تم رسم خطة متماسكة للعلاقات مع بلدان حوض المتوسط الأخرى[1] **(انظر الملحق رقم 01)**.وقد قامت المبادرة الأوروبية هذه على دوافع خلفيات على الأصعدة المتوسطية الأوروبية والعالمية واستندت إلى أبعاد ثلاثة سياسية- أمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ورمت إلى تحقيق أهداف أساسية وارتكزت على آليات وتركت آثار أورومتوسطية.

أولا :أسباب ودوافع طرح مشروع الشراكة المتوسطية : لابد أن هناك أسبابًا ودوافع قادت المجموعة الأوربية إلى طرح مبادرتها الخاصة بمشروع الشراكة المتوسطية. ومن تلك الأسباب ماهو سياسي، ومنها ماهو أمني، ومنها ماهو اقتصادي. ويلخص بعض الكتاب تلك الأسباب في الآتي :[2]

1- أن طرح مشروع الشراكة المتوسطية جاء كمشروع أوربي – عربي في مقابل المشروع الأمريكي –الإسرائيلي المتمثل في الشرق أوسطية في ظل احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، لاسيما عقب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من ترتيبات اقليمية جديدة استهدفت بناء شرق أوسط جديد ، استبعد الاتحاد الاروبي من المشاركة فيه.

2- شعور دول الاتحاد الأوربي، وهي تستكمل وحدتها، بأخطار عديدة مصدرها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تهدد أمنها واستقرارها (مثل المخدرات، والهجرة غيرة المشروعة المتنامية، والأصولية الدينية وما يرتبط بها من إرهاب ، انتشار اسلحة الدمار الشامل.....) بسبب التفاوت الاقتصادي الكبير بين المجتمعات الأوربية ومجتمعات تلك الدول. وقد دفع ذلك الشعور دول الاتحاد الأوربي إلى التفكير في الحد من تلك المخاطر والعمل على إزالة أسبابها عن طريق المساهمة في تنمية وتطوير اقتصادات دول جنوب المتوسط وحل مشكلاتها من خلال الدخول معها في شكل من أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3- توسيع نطاق السوق أمام صادرات دول الاتحاد الأوربي من سلع وخدمات، من خلال إدماج دول جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي تدريجيا بحيث تنتقل اقتصادات تلك الدول من اقتصادات مجزأة ذات أسواق صغيرة هامشية إلي فضاء اقتصادي أكثر تماسكا وأوسع نطاقا[3] في إطار ما يعرف منطقة تجارة حرة أرو متوسطية.

وكانت تلك الاسباب والدوافع الكبرى دافعا قويا نحو اطلاق مشروع الشراكة الاورومتوسطية التي تضمنت ثلاث محاوراساسية ، لتحقيق أهدافها المسطرة في وثيقة اعلان برشلونة.1995 .

ثانيا: محاور وأهداف الشراكة:: ارتكزت على ثلاث محاور للشراكة وتتركز هذه المحاور في حد ذاتها على أهداف، وتتعلق هذه المحاور بـ :الشراكة سياسة –الأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية -الثقافية.

I- **الشراكة السياسية والأمنية:** والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة سلام مشتركة في المتوسط من خلال تعزيز الحوار الأمني فيه.

II- **الشراكة الاقتصادية والمالية:** وتهدف إلى الشراكة المالية وإقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول 2010 تضم 80 مليون نسمة عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية عليها.

إضافة إلى مجالات التعاون في مجالات أخرى المتاحة أمام هذه الشراكة، كما ستسهم هذه الشراكة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في المتوسط وشمال إفريقيا من خلال:

- اندماجها مع أهم قوة اقتصادية في المنطقة (الاتحاد الأوروبي).

1- محمد الصالح المسفر، "الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه " المركز العربي الأوروبي، العلاقات العربية الأوربية ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997، ص225.

2- وجيه كوثراني، " العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية"، مجلة الكلمة، بيروت، العدد 12 ، 1996، ص 143

3- محمود عبدالفضيل، مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير، "السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 124، افريل 1996، ص 122.

- تأقلمها مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الدخول إلى منظمة التجارة العالمية كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحدة تجعلها قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي.
- الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بإصلاحات اقتصادية ضرورية.
- الانتفاع بالإنجازات المتخلصة من الشراكة وبصفة خاصة فيما يخص الاستثمارات الأمنية.

III- الشراكة الاجتماعية والثقافية[1]: وتهدف الشّراكة الاجتماعية والثقافية إلى تقريب الشعوب الفضاء المتوسطي بما فيه الفضاء الشرق أوسطي، وإلى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل في المجتمعات المدنية، ونذكر بعض الأسس التي ترتكز عليها:

1- إقامة حوار متّزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان.
2- احترام الحقوق الاجتماعية المؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية.
3- إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عملية الإنتماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية.
4- تركيز الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية...إلخ.

هذه المحاور بأهدافها المتعددة تنحصر في عوامل أربع: الإستقرار والأمن والحريات والتنمية وانطلاقا من هذه العوامل فإن: الهدف العام للشراكة الأورومتوسطية، فهو جعل منطقة حوض المتوسط بما فيه الدول المتوسطية الشرق أوسطية منطقة حوار وتبادل من أجل السلام والإستقرار والإزدهار بغرض توطيد الديمقراطية واحتراما لحقوق الإنسان وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستديم ومتوازي ومكافحة الفقر وتدعيم أفضل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر أساسية للشراكة.

ومن ثم نستنتج أنه يوجد تكامل بين تلك العناصر الأربعة المذكورة وبين لا استقرار من دون أمن ولا أمن من دون حريات ولا حريات من دون تنمية وبالمساهمة الفعالة للجماعة الأوروبية وعلى أساس تلك العناصر الأربعة سيدعم التقارب والتفاهم بين شعوب المتوسط[2].غير أنه من خلال هذه المحاور والأهداف المعلنة تتوارى خلفها أهداف خفية نظرا للاختلاف حول مدركات التعاون والشراكة السياسية الأمنية والاقتصادية المالية والاجتماعية الثقافية، على مستوى جنوب وشرق المتوسط وعلى مستوى الدول الغربية.

فعلى مستوي جنوب وشرق المتوسط فإن اهداف اروبية خفية تتلخص في تكريس تبعية الدول الجنوبية والشرقية نحو الضفة الشمالية .نظرا للتباين الصارخ بين الضفتين الجنوبية والشمالية من حيث القدرات ووحدة مدركات التعاون.فالطرف الشمالي متقدم في جميع المجالات في مقابل طرف جنوبي ضعيف.و الشراكة الحقيقية تتطلب التساوي في القدرات والامكانات المختلفة فضلا عن وحدة المدركات ومن ثم تقاسم نتائج وفوائد الشراكة والتعاون.لكن هذا غير موجود فمدركات تعاون دول الجنوب تتطلع الى التعاون والمساعدة الاروبية لها من اجل النهوض باقتصادياتها للتغلب على كافة المشاكل التي تعيشها ودفع مسار التنمية الشاملة .لكن مدركات التعاون الاروبية تتلخص في نقل المعايير الاروبية السياسية والاقتصادية والثقافية والسيطرة على دول الضفة الجنوبية باحتلاافية الشراكة.فضلا عن تحقيق الاروبي بأيدي جنوبية.و.التعامل وفق قاعدة تعميق تفكيك وتباعد الدول العربية وحسب الثقل الإستراتيجي النسبي لكل بلد من البلدان المتوسطية النامية، وما قد يوفره كل بلد في الجانب الأمني، وهنا يصبح من السهل على الدول الغربية الإنفراد بأي بلد عربي يعارض همتها، وقد أثبتت التجربة على أنه لا يمكن تحقيق الأمن القطري بمعزل عن الأمن القومي[3] وهذا ما يضمن الاتحاد الأوروبي التحكم في سياسات الدول المتوسطية.

1- نفس المرجع، ص211
2- الشاذلي العياري، مرجع سابق ذكره، ص 587.
3- نفس المرجع، ص 501.

اما على مستوى الدول الغربية وبالنظر إلى الصراع الأرو-أمريكي حول مناطق النفوذ في العالم بعد الحرب الباردة ومسألة البحث عن الأدوار، تهدف النظرة الأوروبية إلى جعل منطقة المتوسط مجالا طبيعيا لتوسعهم الثقافي والاقتصادي[1]، ومن ثم جاء مشروع الشراكة الأرو-متوسطية كمحاولة لمواجهة التوسع والنفوذ الأمريكي المنطلق من الشرق الأوسط نحو باقي مناطق المتوسط بعد زوال المنافس السافياتي، كذلك جاء كرد على تهميش المشاركة الأوروبية في صياغة المستقبل وكمنفذ لتحقيق الطموح الأوروبي الشامل لبلورة صورة أوروبا الموحدة والمؤثر الذي يسعى لمضاهاة الو.م.أ، ومن ثم يصبح موضوع التنافس هو المنطقة الشرقية والجنوبية العربية من المتوسط الذي أصلا يعاني اضطرابات في جميع المجالات جراء سياسات الدول الغربية منذ عهد الاستعمار إلى اليوم.

ثالثا:آليات الشراكة الأورومتوسطية : تهدف خطة الشراكة الأورومتوسطية فضاء أوروبي متوسطي يقوم على آليات أربع هي:

1- **إنشاء منطقة التبادل الحر 2010:** تعتبر من أهم ركائز آليات الشراكة الأورو-متوسطية التي تمخضت عن إعلان برشلونة نوفمبر 1995، تهدف إلى تنمية التجارة الحرة في المنطقة المتوسطية (بين الاتحاد الأوروبي وشركائه) عن طريق الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعلقة بتبادل المنتجات المصنعة وذلك بحسب جداول زمنية يتم التفاوض بشأنها بين الشركاء، آخذين بعين الاعتبار تدفقات التجارة التقليدية كنقطة بداية، وضمن الحدود التي تسمح بها مختلف السياسات الزراعية ومع الاحترام الواجب للنتائج التي تحققت في إطار مفاوضات التجارة العالمية، كما قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي بمنطقة التبادل الحر .وفي انتظار نتائج اطلاق منطقة التبادل الحر نهاية 2010 الماضي ، يبقى التباين الصارخ على جميع المستويات والمجالات بين الضفتين سيد الموقف.

2- **الدعم المالي:** أوصى مؤتمر برشلونة 1995 على آلية التعاون المالي الأورومتوسطي[2] وفي هذا السياق إلتزمت الدول الأوروبية بتقديم دعم مالي إلى الدول المتوسطية قيمته 4.7 مليار مليادولار خلال الفترة 1995 – 1999، يضاف إلى ذلك مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوروبي موجهة لتحقيق الأغراض المحدد في إطار السياسة المتجددة وبعض المشاريع المتعلقة بحماية البيئة وتطوير وسائل الإعلام، وهذا ما يؤكد هناك تكامل بين السياسة المتوسطية المجددة ومسار برشلونة الأوروبي:

كما أنه في خطة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية،وبهدف إعطاء مساعدات اأكثر فعالية، اقترح الاتحاد الأوروبي ربط تلك المعنويات الاقتصادية بشروط سياسية واقتصادية، فالأولى تضمنت تبني احترام حقوق الإنسان، أما الثانية تتعلق بقبول الشروط التي يعرضها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، ولعل السؤال الذي يطرح إلى أي مدى تستطيع الدول المتوسطية الجنوبية والشرق أوسطية والمتوسطية، الاستجابة لشروط المؤسستين الدوليتين كي تستفيد من قروضها لتنعم بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الشأن في دول الاتحاد الأوروبي؟،أما الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي مقابل تعاونه مع دول الضفة الشرقية والجنوبية من المتوسط بما فيها الدول المتوسطية العربية والشرق أوسطية،أخضعتها إلى اعتبارات مصلحية متعمدة ومعتمدة في ذلك على ما يمكن تسمية القرابة (Proximity)، بمعنى آخر أن الرؤية الأوروبية تجاه الدول المتوسطية الجنوبية تتوثق أساسا على مدى توسيع القيم التي يحتويها النموذج الغربي الذي يحفظ مصالحها، عن طريق الدعوة إلى مزيد من الخوصصة نتيجة ضغوط المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية، وذلك بتوسيع دول القطاع الخاص وتقليص مهام القطاع العام، مما يفتح الاقتصاديات الوطنية لدول جنوب المتوسط أمام قوته وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك القطاع المصرفي، والحاق الدول المختلفة بالنظام الرأسمالي العالمي وتعميق ارتباطه به، ومن ثم يتم التحكم آليا وتبعا لاقتصاد السوق في عملية القرار السياسي والاقتصادي لتلك الدول داخليا وخارجيا[3].

1- عبد الرحمن مطر " أسئلة برشلونة : قراءة أتت في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأورو- متوسطي "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275، جانفي 1997، ص 67

2- أسامة كنعان، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط "مجلة التمويل والتنمية، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996، ص 14

3- علي ناصر محمد، "البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية" مجلة الشؤون العربية، القاهرة، الأمانة العربية بجامعة الدول العربية، العدد 88، ديسمبر 1996، ص 190

3- **تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وبرنامج MED:** ويسعى برنامج MED إلى تطوير البلدان النامية المتوسطية من نطاق تبادل تجاري حر إلى فضاء أوروبي متوسطي أوسع الذي يشمل جل مظاهر التنمية في المنطقة المتوسطية في ميادين متعددة كالصناعة ، الطاقة البديلة، الحماية البيئية، السياحة، الإعلام والاقتصاد، ميدان الشؤون الاجتماعية، والميدان العلمي والتكنولوجي[1].ويعتبر برنامج المتوسط MED ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية اكثر طموحا ويضاهي ما يسمى ببرنامج PHARE الذي يؤطر التعاون بين جماعة بروكسل ودول أوروبا الوسطى والشرقية، كما يعتبر برنامج ميدا "MED" والإدارة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي بتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، وكان برنامج MEDA1 ميدا1 الذي التزم فيه الاتحاد الأوروبي بتقديم ما قيمته 3.4 مليار يورو على شكل التزامات مالية، تمتد على مدى 05 سنوات (1995- 1999) وبلغت نسبة المدفوعات التي قدمها الاتحاد 26% من قيمة التزاماته، وهو ما يعادل 890 مليون يورو، كما بلغت المساعدات التي قدمها الاتحاد إلى البلدان العربية جنوب المتوسط (الجزائر، المغرب، تونس) والدول العربية الشرق أوسطية المتوسطية (مصر، الأردن، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية) عبر برنامج ميدا1 MED1 منذ بداية تطبيقه في سبتمبر 1996 حتى عام 1999 حوالي 245 مليون يورو، موجهة نحو دعم الإصلاحات الهيكلية، والتحول الاقتصادي، وطوير القطاع الخاص،ومشاريع التنمية التقليدية والإقليمية فضلا عن القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار بغية إقامة عدد من المشاريع الاستثمارية في هذه الدول، والتي بلغت نسبتها (القروض) 4.8 مليار يورو (1995-1999)[2] .وجاء برنامج ميدا2 MEDA2 مكملا للبرنامج الأول MEDA1 الممتد بين عامي 2000- 2006) خصص الاتحاد ما قيمته 5.30 مليار يورو (4.6 مليار يورو) عبر برنامج ميدا2 MEDA2 يهدف إلى مساعدة الدول الجنوبية والشرقية للمتوسط الا كثر فقرا أو بغية تحديث اقتصاداتها وزيادة مستوى التعاون الإقليمي فيما بينها، فضلا عن القروض الجديدة والمقدمة من البنك الأوروبي لدول المنطقة بقيمة 7.4 مليار يورو للفترة نفسها.

لكن على الرغم من المبالغ المالية، سواء المساعدات المالية في إطار برنامج المتوسط ميدا1 وميدا2 ، أو القروض المقدّمة من بنك الاستثمار الأوروبي المقدمة إلى دول جنوب وشرق المتوسط من أجل الدفع بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فيها. إلا أن ذلك بقدر ما كان يهدف إلى التحكم في القرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول والحفاظ على مصالحها هناك في مواجهة النفوذ الأمريكي، بقدر ما كانت هذه المساعدات والقروض لا تستجيب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما زادت الوضع تفاقما بسبب ازدياد حجم المديونية وازدياد انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المتوسطية والجنوبية المتدهورة أصلا ،خصوصا في ظل غياب مؤسّسة ملزمة للأطراف بتطبيق ما يتم الاتفاق عليه في برنامج المتوسط، ومثال ذلك أن الدول المتوسطية الجنوبية سارعت إلى مطالبة الاتحاد بتطبيق التزاماتها كاملة بشأن برنامج ميدا1 الذي طبق منه 26% من الالتزامات الأوروبية فقط على سبيل المثال، فأي شراكة اقتصادية ومالية لطرف يملك المال وقوة الاقتصاد وآخر تابع يأكل من مال مالكه؟

4- **تعميق الحوار السياسي – الأمني الأورومتوسطي:** انطلاقا من اتفاق المشاركين في قمة برشلونة سنة 1995 في إطار الشراكة على إقامة حوار سياسي وأمني يستند إلى مبادئ القانون الدولي من بينها[3]:

- صيانة حقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية ودولة القانون.
- الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية (النووية،والبيولوجية والكيميائية) .

1- الشاذلي العياري، مرجع سابق ذكره، ص 591.
2- علي الحاج، مرجع سابق الذكر ص223
3- محمد الأطرش، "المشروعات الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 260، أوت 1996، ص: 14

- حل الصراعات داخل الفضاء الأوروبي-المتوسطي، وحتى التعرف عليها مبكرا قبل اندلاعها، ويمكن الاستنجاد بدرع إتحاد أوروبا الغربية، قصد الكشف المبكر لمصادر الصراع داخل المتوسط، بما في ذلك اعتماد إجراءات ذات صبغة سياسية وعسكرية بقصد إعادة الثقة[1].غير أن هذه الأفكار الأخيرة وعلى الرغم من مؤشرات التعاون البادية عليها، إلا أنها تعتبر بمثابة تهديد أمني ذو صبغة سياسية لكيانات دول جنوب المتوسط خصوصا بعد تشكيل قوات التدخل الأوروبية للقيام بأعمال عسكرية في المتوسط بحجة إعادة الأمن وبناء إجراءات الثقة، والمناورات المشتركة الذي ترتبط دول المنطقة الشرقية والجنوبية من المتوسط والتي تعتبره تهديدا لأمنها وفرت لسياداتها وتفويضا لتحركاتها السياسية ويكفي "إبداء السوط للمضروب دون ضربه".كما بادرت جماعة الاتحاد الأوروبي بعدة مقترحات في إطار الحوار السياسي – الأمني المتوسطي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- بناء تصور مشترك للأخطار والتهديدات: ما يجعل المنطقة تعيش تحت مناخ من الحذر والخيفة والتوجس في ظل تعدد طبيعة الأخطار والتهديدات، جاء مقترح الاتحاد حول بناء تصور مشترك لها من خلال عملية التضامن وتبادل وجهات النظر حولها وتحديدها قصد معالجتها بشكل مشترك.

- تنمية الحوار الأمني المتوسطي من خلال تجسيد تقارب بين المستوى النظري المتمثل في مفاوضات ونقاشات عملية خاصة بمسائل الأمن (وعبر تبادل المعلومات بين الخبراء) وبين الجهات الرسمية في إطار الدبلوماسية ثانيا، والعمل على فهم مشترك لكل الانشغالات، بالرغم من كل ما يقال فإنه ليس هناك فهم مشترك لنفس الانشغالات على ضفتي البحر المتوسط، إلا أن هناك سوء فهم وسوء تفاهم ظهر لدى صانعي القرار في المنطقة.

- فتح مجال لاتحاد قوات أوروبا الغربية (URO) في البحر المتوسط لمشاركة الدول المغاربية في إطار مناورات عسكرية مشتركة ذات طابع إنساني لإقرار السلم، بدأ مع الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس، انضمت إليه فيما بعد مصر، إسرائيل والأردن، فيما أقصيت ليبيا بسبب أزمة لوكربي والحصار المفروض عليها.

- العمل على بلورة وترقية فضاء قانوني مشترك، حيث أنه سواء ي مجال القانون التجاري أو بالنسبة لمعايير القانون البحري أو مجالات أخرى فإن الأنظمة القانونية الوطنية المتناقضة لا تساعد على المبادلات[3].

الملاحظ أنصناع القرار في الاتحاد الأوروبي ومنظريه يركزون أولا على القضايا الأمنية اكثر من غيرها كالقضايا التنموية المتعثرة وانتشار الفساد وسوء التسيير واكثر من ذلك التأييد الصريح تارة والضمني تارة أخرى لمثل هذه المشاكل في الدول المتوسطية الجنوبية، في ظل عدم تجانس قوانين هذه الدول بما فيها المتوسطية الشرق أوسطية والتي لا تزال (القوانين) بعيدة عن التكييف وما يخدم مصالحها بعيدا عن المؤثرات الخارجية أيا كان مصدرها. وهنا يكمن التباين والاختلاف في مدركات التعاون بين الضفتين.و يكرس حقيقة لا مفر منها وهي انا المبادرة الاروبية جاءت لخدمة الطرف الشمالي الاقوى لا الطرف الجنوبي ، كما تنطوي عليه لولبية الطروحات والخطابات الشمالية المتكررة لتحقيق أبعاد غير معلنة في كثير من الاحيان.

رابعا:أبعاد الشراكة:

إذا كانت الشراكة الأورومتوسطية لها جوانبها الإيجابية غير أنها تتضمن جوانب أخرى سلبية، من خلال أن هذه المبادرة الأوروبية التي تضم أهداف ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب بالنسبة لدول الجنوب، فعن طريق أساليب المراوغة والتضليل في مجالات التعاون،

1- علي محمد ناجي، مرجع سابق ذكره، ص 187

2 - Jean François Daguzan, « proposition du Nord des initiations de stabilité et de sécurité un Méditerrannée » Antonio Marquin,Ed, Perception mutuelles dans la mediterranée, Unité Et Diversité paris : pablished 1998. P :131.

3 - Ibid.

عمد الاتحادالأوروبي إلى تحقيق أهداف من مكاسب سياسية وأمنية وثقافية لاستمرار هيمنته على دول جنوب شرق البحر المتوسط من جهة وفي زمزمة تدفقات الهيمنة الأمريكية المستشرية في المنطقة.

أ- **البعد السياسي:** ينسحب البعد السياسي للشراكة الأورومتوسطية عن أهدافها السياسية غير المعلنة ي خضم اللجوء إلى مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، ونوجزها فيما يلي:

- ضمان تبعية الدول الجنوبية سياسيا الى دول الضفة الشمالية والتحكم في قراراتها السياسيةوالاستفادة من ثراواتها وامكاناتها الطبيعية كالنفط والغاز(ليبيا والجزائر)و الفوسفات تونس والمغرب ومريتانيا وغيرها .

- تدعيم النفوذ الاربي في جنوب المتوسط وخاصة المغرب العريبفي مواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الامريكي المتنامي خاصة بعد حرب الخليج الثانية وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط في الشرق الاوسط والخليج ، واستشراء طموحاتها نحو المتوسط وشمال افريقيا من خلال المشروع الشرق اوسطي الذي همش فيه الاروبيين من قبل حليفتهم الو.م.أ.

- ايجاد اطار اقليمي واسع من خلال مشروع الشراكة الارو-متوسطية لدمج اسرائيل والعرب في فضاء اقتصادي وتجاري على أسس براغماتية قد تكون مقدمة بهدف التطبيع العربي الاسرائيلي.ومن ثم حل معضلة الصراع العربي والفلسطيني الاسرائيلي.

ب- **البعد الأمني:** على غرار اتفاقية هلسنكي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير نهجا جديدا للأمن لا يقوم على البعد العسكري بل على مفهوم الأمن الشامل (في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة والمتعددة)، ومن ثم بدأ التوجه الأوروبي من خلال إعلان برشلونة[1] إلى بلورة الحلول الشاملة لحل الخلافات المتوسطية والتأكد على عدم قابلية حلها بصورة أحادية، وقد سعت أوروبا وفق تصور برشلونة للتعامل ي البحر المتوسط انطلاقا من الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن، وقد أقرت إنشاء عملية الأمن للمنظومة الأوروبية المتوسطية على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، كاحترام سلامة أراضي الدول وحدودها السياسية وعدم التدخل أو المساس بحق تقرير للشعوب، هذا المنطلق بلورته أوروبا بشكل واضح في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة نشير إلى بعض النقاط التي تضمن عليها البيان فيما يلي[2]:

1- إبراز أهمية التعاون من أجل وقاية المجتمعات من الإرهاب، والآليات الدولية الخاصة للقضاء عليه، والمشاركة في التدابير الملائمة لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات.

2- تبيان حرص الدول المشاركة على دعم الجهود الرامية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- بذل الجهود من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل......

4- مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات وتدابير عملية تمكنها من التجميع المفرط للأسلحة التقليدية، وتجنب ظهور قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع.ولأجل معالجة هذه القضايا، تبني إعلان برشلونة عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الأمن نذكر أبرزها:

- إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة، واثارتها فقط دون علاجها وإيجاد الحل المناسب لها.

- مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والاتفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل. والتعامل بازدواجية المعايير مع الاطراف التي الجنوبية للمتوسط –حال العرب ، واسرائيل-.

1- غيدويتري "أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية-الأوروبية" المركز العربي الأوروبي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي 1997، ص 159.

2- محمد الأطرش، مرجع سابق، ص 14.

الملاحظ من خلال التصور الأوروبي للأمن ومن خلال بعض التدابير التي نصت عليها إعلان برشلونة هي في الأساس تخدم الطرف الأوروبي والأمن الأوروبي ولا تعكس بشكل جلي تطلعات الطرف المتوسطي الرقي والغربي. ففي الوقت الذي تسعى فيه دول جنوب وشرق المتوسط (العربية)إلى التأكيد عبر شراكتها من خلال تقديم توضيحات حول أوضاعها ومهددات أمنها ومن خلال التركيز على تقديم الحلول العامة والشاملة لمشاكلها المتعددة وأهمها مشكلة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ونزع أسلحة الدمار الشامل في المتوسط والشرق الأوسط وإيجاد تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، والتمييز بين مفهوم المقاومة ومفهوم الإرهاب (في إطار الجامعة العربية)، وفي الوقت نفسه يتجاهل الطرف الأوروبي انشغالات ما يسميه شركائه في الجنوب، ويركز بصورة أمنية على منغصات أمنية بصورة أنانية، ولا حتى التنديد بالجرائم الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلفة، بل مدعما أحقية إسرائيل في الدفاع عن نفسها، مع يجعل منطقة المتوسط الشرقي مرشحة لمزيد من التصعيد، لتظهر تجليات أخرى تتمثل في سعي الدول العربية المتوسطية الشرقية إلى كسب مزيد التسلح لضمان أمنها من خطر يهدد سلامة أراضيها فضلا عن المشاكل الأمنية التي تعانيها باقي المنطقة الجنوبية وتضارب المصالح الدولية بشأنها أبرزها منطقة المغرب العربي والصراع في الصحراء الغربية[1]، وانتشار الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى وازدياد نفقات التسلح للدول المغاربية في ظل تصاعد التهديدات اللينة والصلبة،ومن هنا وجدت أوروبا حق الو.م.أ المبرر لتوسيع نطاق مجال تحركها وخاصة تجاه المشاكل الساخنة، والتي تدخل فيها أمريكا طرف فاعلا فيه، كتدخل الناتو في ليبيا مؤخرا وإسقاط نظام الراحل القذافي لضمان إمدادات النفط الليبي للغرب، فضلا عن الأبعاد والدوافع التاريخية تجاه منطقة البحر المتوسط سيما الشرقية والجنوبية منها منذ حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط وما ينتج عنها من اهتمامات أوروبية جراء تعرض أمنها الطاقوي نحلل حينذاك جراء الحصار النفطي العربي على الدول الغربية بما فيها أوروبا[2]، مرورا بالغزو الانجلو- الأمريكيي العراق 2039 ، رغم شبه المعارضة من الدول الأوروبية الفاعلة كألمانيا وفرنسا (اللتين ساهمتا فيما بعد في إعمار العراق وتدارك الو.م.أ لمصالحها في إطار اقتسام المصالح) وصولا تدخل الناتو 2011 في ليبيا تحت شعار حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم التحول الديمقراطي في ليبيا، ولكنه في الأساس ضمان إمدادات النفط الليبي كما جرى في العرق.

ج- **البعد الثقافي :** في ظل غياب وجود استراتيجية الانتماء لنفس المنطقة المتوسطية القائمة على فهم كل طرف للآخر، بمعنى إيجاد العوامل المشتركة بين الضفتين على الرغم من إعلان برشلونة في محور الشراكة الاجتماعية والثقافية المتضمنة أحد أهم مبادئ الشراكة الثقافية إقامة حوار ثقافي بين الديانات لتقليص الهوة الفاصلة بينهما، فإن العلاقات الثقافية مهما كانت تبقى الانتقائية المفصلة من طرف الدول الأوروبية في خرجتها للديانتين اليهودية من ناحية ومهاجمتها للإسلام من ناحية أخرى والتي تعتبر مصدر الخطر الذي يهدد دول القارة الأوروبية وإسرائيل في بعدها الحضاري، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها رغم الأفكار اللولبية الأوروبية المنضوية تحت لواء الشراكة الأورومتوسطية بكل جوانبها ومحاورها ومنها إقامة حوار ثقافي بين الأديان المتوسطية وهو يبقى كشعار فقط، في حين تتجسد الرؤية القاصرة والنظرة الأوروبية المحددة في التعامل مع الدول المتوسطية بالتركيز على الجانب الأمني ينعكس سلبا بتكريس هوية الطرف الأقوى (الطرف الأوروبي) على حساب هوية الضعيف (الطرف العربي) لأن هذه الشراكة ليست تكتلات اقتصادية بحتة وإنما هي هويات سياسية وثقافية تربط الطرف العربي الإسلامي بدائرة حضارية متطورة[3]، والطرف القوي تحاول إبعادهم تدريجيا عن قيمهم الحضارية، ويتبنى معايير ثقافية لها صلات بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يحاول الطرف الأوروبي فرضها من أجل الشراكة لمكافحة الأصولية والإرهاب – حسب الطرف الأوروبي – التي يزعم أنها ذات صلة بالإسلام، وقد عملت الدولة الأوروبية أي

1- علي محمد ناجي، "دور أوروبا في النزاعات الداخلية العربية" في المركز العربي الأوروبي، العلاقات العربية حاضرها ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي 1997، ص 105.
2- نفس المرجع، 106
1- أحمد برقاوي، جميل مطر واخرون: الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، مرجع سابق، ص138

محاولات قيام أنظمة إسلامية في جنوب المتوسط في كل من مصر، تونس، الجزائر، كونها تتعارض مع حضارة الغرب الرأسمالية القائمة على أساس الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة النظر الغربية والاروبية[1]،وكذلك ومن المخاطر الثقافية التي أصبحت تواجه دول الضفة الجنوبية الحملات التبشيرية المسيحية التي تغذيها الأطراف الأوروبية سيما في المغرب العربي، فضلا عن محاربة الرموز والقيم الإسلامية في أوروبا وقضية الحجاب في فرنسا، وتونس سابقا في عهد نظام بن علي بدعوى توحيد معايير وأنماط الحياة في المفهوم الحضاري الغربي.كما ترمي الشراكة الأورومتوسطية في المجال الثقافي إلى التطبيع الثقافي مع الكيان الإسرائيلي لدمج الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

انطلاقا مما سبق فإن الشراكة الأورومتوسطية كاستراتيجية أوروبية جديدة شاملة في ببعديها المتوسطي والشرق أوسطي وبمختلف أهدافها وسلاتها الثلاث وآلياتها وأسبابها صيغت لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها ولتحقيق نفوذها بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال الإستراتيجية الأوروبية الجديدة لمواجهة التهديدات الصلبة واللينة أن يكون خط الدفاع الأول عن القارة الأوروبية خارج حدودها أو ضرورة أن تكون منطقتا المتوسط والشرق الأوسط هدفا إستراتيجيا للاتحاد الأوروبي من خلال إعادة النظر في العلاقات مع دول المنطقتين من خلال إعفاء الأولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة[2]، فضلا عن مواجهة تداعيات التهديدات الأخرى كالهجرة والإرهاب، القادمة من الجنوب، وكان من بين الأهداف الرئيسية من عقد مؤتمر برشلونة أن يكون لأوروبا دور بارز في تقرير عملية السلام في الشرق الأوسط بعد انفراد الو.م.أ بالعملية إبان مؤتمر مدريد 1991، لذلك يعتمد مراقبون أن خطة الشراكة صيغت على صعيد البحر المتوسط ككل بعد اتفاقات أوسلو لإيجاد إطار إقليمي واسع يدمج إسرائيل والبلدان العربية المجاورة المطلة على مياه الحوض،وخلال حلت السياسة الإقليمية مكان الخطوات شبع الإقليمية التي كان الاتحاد الأوروبي أعدها لتقرير التعاون مع منطقة المغرب العربي بشكل أولي ولاعتبارات عناصر الأمن والهجرة وتعزيز الاستقرار السياسي، ومن ثم فإن استراتيجية برشلونة للشراكة تنطلق من المغرب العربي نحو الشرق الأوسط لاحتواء أمني جهوي شامل وفي مواجهة ضغوط الهيمنة الأمريكية بعد انفراد الو.م.أ بمقدرات الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: تطوّر الشراكة الاوروبية من السّياسة الأوروبّية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط

بعد فشل مسار برشلونة في بلوغ اهدافه المنشودة، وفي محاولةً أروبية جديدة لإحياء الشراكة مع الدول المتوسّطية وإعطائها دافعا قويا، سارعت أروبا إلى اقتراح مبادرتين جديدتين متواليتين في غضون تقريبا خمس سنوات، تتعلق الاولى بسياسة الجوار الاربية والثانية بمبادرة مشروع الاتحاد من اجل المتوسط .

أولا: سياسة الجوار الأوروبية :وهي سياسةٌ جريئةٌ جديدةٌ شملت فضاء جيوسياسيا أوسع لا يقتصر على الدول المشاطئة للمتوسّط بما فيها الدول الشرق أوسطية المتوسطية فقط. بل لتشمل ايضا الدول المجاورة للاتحاد الاربي في تخومه الشرقية، حيث اقترح الاتحاد الأوربّي وبمبادرةٍ فرديّةٍ منه خلال سنة 2004خيارًا استراتجيًّا جديدًا على شركائه في الشرق والجنوب حمل اسم "السياسة الأوربّية للجوار"، التي تبنّاها المجلس الأوربّي سنةً قبل اقتراحها على الدول المعنّية بها[3]. لتحقيق سياسية أمنية واقتصادية، ولتقوية للعلاقات بينه وبين شركائه من جهة،ومن أجل البحث عن دور اقليمي فاعل سواء في الفضاء الحيوي المتوسطي-بما فيه الشرق اوسطي –أو في فضاء شرق أوروبا في ظل تعاظم وتنامي الدور الامريكي في الفضاءين بعد الحرب الباردة. وقد وجدت هذه السياسة الاروبية

1- نفس المرجع ص139

2- نادر فرجاني، "احتلال العراق بين ادعاءاته التحرير ومطامع الاستعمار" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، جويلية 2003، ص15.

3Commission des communauté Européenne, «Politique européenne de voisinage: Document d'orientation», Bruxelles, Commission des communauté Européenne, 2004, p.02.

الجديدة أصولها في مبادرة رئيس المفوّضيّة الأوربيّة السابق رومانو برودي (Romano Prodi) التي اقترحها سنة 2002 ليس فقط على الدول المتوسّطية، بل على كلّ الدول التي تحدّ أوربّا الموسّعة بريًّا وبحريًّا (أوكرانيا، بيلاروسيا، مولدافيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا وكل الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسّط[1](*) زائد ليبيا وباستثناء تركيا). وتقوم هذه السياسة على تعاون شامل مستوحى من "فلسفة الجوار" مختصر في الصيغة الشهيرة لبرودي "كلّ شيء إلاّ المؤسّسات"[2] التي تسمح للاتحاد الأوربّي بإقامة مخطّطٍ جديدٍ لعلاقاته التفضيليّة مع الدول السابقة ورسم هرميّةٍ جديدةٍ للمناطق الرئيسة الشريكة للاتحاد. ولا يمكن الفصل بين القفزة الكبيرة التي أجراها الاتحاد الأوربّي بتوسّعه في مطلع شهر ماي 2004 ضامًّا إليه 10 دول جديدةٍ(**)، وبين الاستراتيجية الجديدة التي اقترحها، لأنّ توسع الاتحاد الأوربّي انجرّ عنه منطقيًّا توسّع حدوده الخارجيّة، "أصبح لدينا اليوم جيرانٌ جددٌ واقترينا أكثر من القدماء"[3]. وإن كان توسّع 2004 قد منح فرصًا ومكاسبًا جديدةً للاتحاد، فإنّه وضعه أيضًا أمام تحدّياتٍ ورهاناتٍ جديدةٍ، لذا جاءت سياسة الجوار استجابةً لتلك الرهانات، ولكن أيضًا لدعم جهود تحقيق الأهداف المسطّرة في الاستراتيجيّة الأوربّية للأمن الموضوعة سنة 2003.

حسب مفوّضيته، يصبو الاتحاد الأوروبّي من تلك السياسة إلى: تطوير علاقات تفضيلّيةٍ مع البلدان المجاورة له في الشرق والجنوب حسب قاعدة التمايز الذاتي (Autodifférenciation)؛ تقاسم مكاسب توسيع 2004 مع الشركاء بما يحقّق استقرار وأمن جميع الشعوب المعنيّة وتأسيس فضاءٍ للرخاء وحسن الجوار قائم على قيم الاتحاد ومعاييره[4]. ويمكن اعتبار أنّ إطلاق سياسة الجوار دليلاً واضحًا على الوعي الأوربّي بالشرخ الجديد الحاصل بينه وبين تخومه الشرقي والجنوبيوالذي لم يتمكّن مسار برشلونة من منعه بعد مرور حوالي عقد على انطلاقه(***)، لذا أكّدت المفوّضيّة أنّ واحدًا من المقاصد الأساسيّة لسياسة الجوار هو تحاشي تصدّعاتٍ جديدةٍ بين الاتحاد الأوربّي الموسّع وجيرانه ومنحهم إمكانيّة المشاركة في نشاطاتٍ عديدةٍ للاتحاد في إطار تعاونٍ سياسي، أمني، اقتصاديٍ وثقافيٍ معزّزٍ، وهو ما يؤكّد أنّ البعد المتوسّطي حاضرٌ بقوّةٍ في سياسة الجوار.

أمّا المنهج المقترح لتحقيق الأهداف السابقة فهو التعاون بين الاتحاد الأوربّي وشركائه من أجل تحديد مجموعةٍ من الأولويّات التي يؤدّي تحقّقها إلى تقريب هذه الدول من الاتحاد. وتدمج هذه الأولويّات في مخطّطات العمل (Plans d'actions) المتبناة بصيغةٍ مشتركةٍ من الطرفين،والتي تغطّي بعض المجالات المفتاحيّة التي تستوجب مجهودًا خاصًّا: الحوار السياسيّ والإصلاح، العدالة والشؤون الداخليّة، التجارة وإجراءات تحضير الشركاء للمشاركة الفعّالة في السوق الداخلي للاتحاد، الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث والإبداع، السياسات الاجتماعيّة والعلاقات بين الجماعات[5]. وتعتبر مخطّطات العمل نقطة الاختلاف الأساسيّة بين السياسة الأوربّية للجوار ومسار برشلونة. وإن كانت هذه المخطّطات تبنى وفق قاعدةٍ مشتركةٍ، فإنّها تأخذ بالحسبان الخصوصيّة الوطنيّة لكلّ بلدٍ جار وتحدّد بتراتبيّةٍ هرميّةٍ الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها. وتتناسب وتيرة الدعم المالي طرديًا مع وتيرة إنجاز الأهداف الاستراتيجية المحدّدة من كلّ بلدٍ شريكٍ. في هذا الخصوص، يوعز إلى كلّ بلد تحديد المجالات ذات الأولويّة والمستحِقّة للدعم المالي الأوربّي، والتي يمكن أن

(*) - هذه الدول هي :الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأقاليم الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، لبنان وسوريا.

2Lionel Urdy, op.cit, p60

(**) - هذه الدول هي: إيستونيا، ليتونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بولونيا، المجر، سلوفينيا، قبرص ومالطا.

3Commission des communauté Européenne, op.cit, p.02.

4Ibid, p.03.

(***)-ومنذ وضعها، أكّدت المفوّضيةلأوربية أن سياسة الجوار ستدعم مختلف أشكال التعاون الإقليمي وما دون الإقليمي الموجودة، لذاأكّدت منذ ماي 2004 أن سياسة الجوار لن تحل محل مسار برشلونة ولكنها ستنفذ في إطاره وعبر اتفاقات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع كل شركائه

5Commission des communauté Européenne, art.cit, p.03.

تقود إلى تحقيق أهداف استراتيجيّة على المديين القريب والمتوسّط وفق أجندةٍ واضحةٍ. وتُقَوَمُ التقدّمات المحقّقة في كلّ بلدٍ من طرف لجان الشراكة واللجان التقنيّة الفرعيّة[1].

ولتحقيق هذا، يقترح الاتحاد الأوربّي على جيرانه[2]:

- مشاركةٌ لبعض الدول في بعض مجالات السوق الداخليّة للاتحاد الأوربّي؛
- تقريب البنى والبيئات القلنوّة والتشريعيـّة التي اعتبرت كأولويـّةٍ استراتيجيةٍ؛
- إقامة علاقاتٍ تجاريّةٍ تفضيليّةٍ بإبرام وتنفيذ اتفاقاتٍ خاصّةٍ مع الدول المعنّية؛
- فيما يتعلّق بتنقّل الأشخاص وكما أعلنته المفوضة المكلّفة بالعلاقات الخارجيـّة وسياسة الجوار في المفوّضية الأوربّية بينيتا فيريرو والدنر (Benita Ferrero Waldner)، تشجّع السياسة الجديدة دول الاتحاد على تسهيل منح التأشيرات، وذلك عبر نظام حركةٍ جديدٍ يوضع حيّز التطبيق يسمح بفتح أفضل للحدود[3].وقد عُلّقت في بداية الأمر آمال على سياسة الجوار لتحقيق بعض التقدّمات في سياسة الاتحاد الأوربّي للهجرة لكنّ ذلك لم يحدث[4].

في مقابل هذا، واضحٌ أنّ المشروطيّة قد تمّ تشديدها في السياسة الأوربّية للجوار مقارنةً بمسار برشلونة وفقًا لقاعدة "نطلب منكم أن تكونوا مثلنا، معنا، ولكن ليس عندنا: تشبّهوا بنا دون أن تنتموا إلينا"[5]، واعتمادًا على أسلوب تحفيزيّ يدعو الأوربّيون من خلاله شركاءهم إلى الاقتراب من ممارساتهم في مواضيع محدّدةٍ مقابل أن يمنحوهم تعاونًا أكثر وبوسائل ماليـّةٍ أكبر[6]. فمن مقاربةٍ أوربّيةٍ، لا يمكن إقامة علاقاتٍ تفضيليّةٍ مع دول الجوار دون التزام متبادل بقيم مشتركةٍ مستوحاةٍ من التجربة الأوربّية، كقيم دولة الحقّ، الحكم الراشد، احترام حقوق الانسان (وبالأخصّ حقوق الأقلّيات)، ترقية علاقات حسن الجوار ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة. إلاّ أنّ نقطة الاختلاف الأساسيّة بين مخطّطات العمل الخاصّة بسياسة الجوار واتفاقات الشراكة المبرمة في إطار عملية برشلونة هي إضافة ما يعرف بـ"المشروطيّة الجديدة" والتي تقتضي: أوّلاً، إلتزام البلدان الشريكة بما يتماشى والتوجّهات الأساسيّة للسياسة الخارجيـّة والأمنّية المشتركة للاتحاد الأوربّي (*PESC*)[7]، خاصّة ما تعلّق بمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ثانيًا: الإلتزام بالمعايير الخاصّة بـ"العدالة والشؤون الداخليـّة" التي تمّ التركيز عليها بالخصوص في مخطّطات العمل مع دول الضفّة الجنوبيّة للمتوسّط[8]؛ وثالثًا وأخيرًا، الالتزام باحترام القانون الدولي ومجهودات تسوية وحلّ النزاعات الدوليّة[9]. وفق هذه الشروط، يمكن القول أنّ السياسة الأوربّية للجوار عبّرت بجلاءٍ عن الهواجس الأمنّية الأوربّية التي استحكمت بعد 2001/09 وأنها ـ على غرار الشراكة الأورومتوسّطية ـ ليست إلاّ طريقةً في بناء "الآخر" في الجنوب والشرق والتعامل معه كامتدادٍ لـ"الأنا" الأوربّية، وكأنّ دول الجنوب "الشريكة" (كما يسميها الأوربّيون) محكومٌ عليها بتحمّل عواقب جوارها الجغرافيّ مع أوربّا بتبني السياسات التي توضع وتقرّر في بروكسل دون أن تشارك في

1Lionel Urdy,op .cit, p.64.

2Isabel Schäfer, «The EU's Mediterranean policy: competing framework, actors and dynamics from above», in: Isabel Schäfer and Jean-Robert Henry (eds), Mediterranean policies from above and below, Munich, Nomos, 2009, pp.203-204.

3 Faycal Metaoui, «Politique européenne de voisinage: Alger exprime son refus», El Watan (Quotidien Algérien), 04/11/2007, p.03.

4Lionel Urdy,op.cit, p.64.

5Jean-Robert Henry «La Méditerranée occidentale en quête d'un 'destin commun'», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004,p15.

6Lionel Urdy, «L'Europe et la méditerranée dix ans après Barcelone: voisinsdorénavant», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004, p64 .

7PESC: Politique Etrangère et de Sécurité Commune. In (http://www.touteleurope.eu/fr/actions/relations-exterieures/politique-etrangere-et-de-defense/presentation/la-politique-etrangere-et-de-securite-commune-pesc.html)

8Lionel Urdy,op,cit, p.64.

9Commission des communauté Européenne,op.cit, p.03.

إعدادها. كما يمكن القول بأن هذه السياسة الاروبية ما هي الا إحدى أدوات الاتحاد الاروبي الرامية الى تقوية وبعث نفوذه بجلاء سواء في فضاء اروبا الشرقية أو في الفضاء المتوسطي بما فيه الشرق أوسطي في ظل ازدياد النفوذ الأمريكي خاصة بعد 11 من سبتمبر2001، والاختراق الأمريكي لدول اروبا الشرقية من خلال توسيع حلف الناتو شرقا بما يخدم مصالح الو.م في المقام الأول.فضلا عن محاولة الاتحاد الاروبي في إيجاد دور إقليمي في الفضاء المتوسطي والشرق أوسطي أكثر استجابة لتحدياته وتطلعاته الاقتصادية والأمنية والسياسية.

ثانيا :<u>مشروع الاتحاد من أجل المتوسط</u> :فيتطورٍ لاحق، وفي إطار تعزيز الشراكة الأورومتوسطية، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرةً جديدةً تمثّلت في مشروع الاتّحاد من أجل المتوسط الذي عرف بمشروع الاتّحاد المتوسطي، والذي يقضي باقتراح مجموعة تضمّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط(*) الذي أعلنه الرئيس الفرنسي نيكولا سركوزي في 13 جويلية 2008 ،ويهدف الاتّحاد إلى إقامة مشروعات تنموية البحر المتوسط التي تطل على البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه. ويرى كثيرون أنّ المشروع سوف يعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت عام 1995 ورفع الشّراكة السّياسية والأمنية المتعثرة، وكذا أنّ المشروع جاء كبديل لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[1]. وفيما يلي سوف نحاول إبراز أسباب قيامه، أهدافه، وهياكله والمشاكل التي واجهها أطلاق الاتحاد.

1. <u>أسباب ودوافع إنشاء الاتحاد:</u> تنحصر أسباب ودوافع قيام الاتجاد -حسب العديد من الدراسات الأوروبية- في وجود عدد من المؤشرات التي تؤكّد بأنّ العولمة تعزّز بناء الأقاليم الكبرى، وأهم هذه المؤشرات[2] وجود ثلاث مؤشرات رئيسة .فأما المؤشر الأول، فهو يحمل الطّابع الاقتصادي وفيما ما يمكن تسميته "بالتّبادلات" -التي تربط- ومن خلال مسافات كبيرة الأقطاب التجارية بمعنى آخر أن العلاقات المباشرة بين اليابان وأوروبا الغربية والو.م.أ تتطور وهذا مفهوم للكثيرين، ولكن هناك تطوّر خاصة في المبادلات الاقتصادية بين اليابان ومحيطها الإقليمي بين الو.م.أ ، أو جيرانها الأمريكيين، ثم ببين أوروبا وجيرانها الجنوبيين الشرقيين، وقد أطلقت أوروبا سنة 2004 السياسة الأوروبية للجوار PEV فهذا يترجم الصعود القوي للمسألة الإقليمية، حيث أن لأوروبا إقليمها الخاص وكان عليها أن تنظر بشكل أبعد من ذلك في بعدها الإقليمي الحقيقي، والذي يصل بحر قزوين والخليج العربي.الملاحظ هنا أن أقليم أوروبا الخاص لم يعد خاص بسبب الهجمة الاقتصادية والسياسة الأمريكية.فيما ينبثق المؤشر الثاني من صعود "الأقلمة"، وهو مؤشر ذو طابع سياسي بمعنى إعادة تنظيم العلاقات السياسية على أساس إقليمي أكثر واقعية، بدلا من النظر إليها فقط بوصفها تنظيما يخضع لأقطاب وقطب عالمي واحد، كما يمكن القول بأن الاتفاقيات العالمية متعدّدة الجوانب، لا تنفي الفكرة القائلة بإمكانية تحويلها إلى اتفاقيات إقليمية على صعيد الأقاليم الكبرى وهذا يعود لأسباب جغرافية تدعم السير باتجاه الأقلمة أو تنقنياتها من حيث أن العمل على تنظيم الأقلمة يعد أقل صعوبة من تنظيم العالم ككل واحد، وأخيرا ثمة أسباب ديمقراطية، ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على شرعية أمام الشعوب بسبب بعدها عنهم. أما المؤشر الاخير، فهو ذو طابع جيو-لوجستيكي، بمعنى أنّ الإقليمية هي أفضل أداة وربما الأداة الوحيدة لمواجهة التفرد الأمريكي بالقرارات الكبرى وهذه الأخيرة ينبغي أن تتم بالحوار مع أقاليم كبرى (أوروبا، آسيا) أو في المستقبل مع الإقليم الجديد "الاتحاد من أجل المتوسط".عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات التطوعية من الدول الأعضاء وفي هذا الصدد يمكن أن نلحظ توسيع لفرص الاستثمار الأوروبي في دول جنوب المتوسط على اعتبار أن الطرف

(*) يضم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الدول الأورومتوسطية، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن، موريتانيا، سوريا وتركيا وكتلة الاتحاد الأوروبي المتكونة من 27 دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، أما ليبيا فحضرت بصفة مراقب الذي تحتفظ بها منذ مؤتمر برشلونة 1995.

1 - Khadija Mohsen-Finan, « L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud, Ifri-Bruxelles decembre 2008 ».p 04. In ;(http :// www.ifri.org/downloads/EuropeVisions_3_fr.pdf)

2-Habib Kharroubi : « Que cache le projet de l'UM ? »,journal , *le Quotidien d'Oran*, 22.09.2007, p 09

الأوروبي القوي اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا هو القادر على خلق تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمتلك الأدوات كذلك في مقابل دول الضفة الجنوبية التي تعاني من مشاكل جمة اقتصادية مالية وتبعية تكنولوجية لدول الشمال.

الملاحظ من كل هذه المؤشرات أنها تصب في تحقيق الأمن الأوروبي لمفهومه الشامل وكذا محاولة أوروبية أخرى وبطريقة غير مباشرة يمكن الطرف الإسرائيلي لتحقيق أمنه ووجوده بشكل آلي وسلس ضمن المنطقة الشرق أوسطية بعد فشل المشروع الأمريكي القائم على ازدواجية المعايير ،ومن ثم فالاتحاد من أجل المتوسط هو نظرة فرنسية أوروبية لإعادة ترتيب المتوسط بأولوية الأمن الأوروبي الإسرائيلي ولا يكترث كثيرا لمعاناة دول الضفة الجنوبية ومشاكلها.

2. هياكل الاتحاد و تنظيمه: وتتجلى في[1]:

أ. الرئاسة المشتركة: اتفق المشاركون في مؤتمر باريس جويلية 2008 على تنظيم رئاسة مشتركة دورية للإتحاد بحيث يكون هناك رئيس مشترك من الجنوب (يتم اختياره بالتوافق لسنتين قابلتين للتجديد) ورئيس مشترك من الشمال يمثل الإتحاد الأوروبي وفقا لمترتبات المعاهدة السارية المفعول، هذان الرئيسان يدعوان ويديران اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط.

ب. الأمانة العامة: ومقرها مدينة برشلونة تشغل الموقع المركزي في قلب الهيكلة المؤسساتية للإتحاد والأمين العام يجب أن يكون من دول الجنوب يساعده في مهامه 05 أمناء عاملين مساعدين (مدة الولاية 03 سنوات) وهؤلاء الأمناء العاملون الخمسة المساعدون يمثلون السلطة الفلسطينية، إسرائيل، مالطا، اليونان وإيطاليا.

ومن أهم مهام الأمانة العامة:

- تحديد ومتابعة ودفع المشاريع الجديدة، وكذلك البحث عن التمويل والشركاء.
- الجمع بين كافة المشاريع كونها تتمتع بشخصية قانونية ووضع مشغل ذاتيا، لكن ولايتها هي من طبيعة تقنية تجمع كافة المشاريع وتضم اللجنة الدائمة والموظفين الكبار بصورة وضعها موقع التنفيذ.

أما فيما يخص تمويل الأمانة العامة فيكون على شكل إعانة تشغيل مقسمة بصورة متوازنة بين الشركاء الأورومتوسطين على قاعدة طوعية وكذلك ميزانية الاتحاد.

ج. الموظفون الكبار: هم مكلفون بمعالجة كافة جوانب المبادرة ويقيمون النجاحات المنجزة في كل جوانب عملية برشلونة "الإتحاد من اجل المتوسط"، ومن ضمنها معالجة القضايا التي كانت تعالجها سابقا اللجنة الأورومتوسطية "EuroMed".

يجتمع الموظفون الكبار دوريا من اجل تحضير الاجتماعات الوزارية ويضعون أمامها المقترحات بالمشاريع، وكذلك جدول الأعمال السنوي، هم مكلفون أيضا "بالموافقة على الخطوط الرئيسية ومعايير التقييم التي تسمح بالحكم على قيمة المقترحات".

د. لجنة دائمة مشتركة: مركزها بروكسل، تأخذ مكان اللجنة الأوروبية التي يجري علها وتهتم بالقضايا التي لا تشكل جزء من صلاحيات الموظفين الكبار.

3. أهداف الاتحاد: هناك جملة من الأهداف التي يهدف الاتحاد إلى تحقيقها في نطاق تطوير الشراكة الأوروبية المتوسطية ضمن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هي[2]:

أ. مكافحة التلوث في البحر المتوسط (كتنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على مياه الصرف الصحي). الملاحظ في هذا أن الهدف الاتحاد يعاني من هذه المشكلة أكثر من شركائه كونه متقدم صناعيا وتكنولوجيا وهو أكثر الدول المتوسطية تلويثا للبحر، وهنا مغالطة الاتحاد حشر وإقحام دول الضفة الجنوبية بمشكلة هو من السبب في نشوئها.

1- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995، 2008)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص ص 276، 275

2 - Jean françoisJamet ,les defies Politiques et économiques pour L'union pour la méditerrané .
(http:// www.robert-schuman.eu/doc/questions_europe/qe-93-fr.pdf)

ب. الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بإحداث طرق سريعة، فضلا إلى دعم إنجاز مشروع في المستقبل طريق سريع يجمع كل الدول على شاطئ البحر المتوسط الجنوبي وهنا في هذا الصدد المشروع ربط إسرائيل بشبكة الطرقات العربية وربطها تجاريا واقتصاديا بغية إدماجها آليا).

ج. الطاقة البديلة: بحث مدى فعالية خطة المتوسط للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات الخاصة في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز، والملاحظ هنا أيضا أن الاتحاد وفي ظل ازدياد احتياجاته الطاقوية يحاول البحث عن مزيد من موارد الطاقة لتحقيق أمنه الطاقوي عبر آلية التعاون في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

د. مجال التعليم بإقامة جامعة أورومتوسطية يكون مقرها سلوفينيا لتشجيع الحراك الا كاديمي لجامعات الدول الأعضاء، والملاحظ هنا أيضا أنه ليس فقط تشجيع البحث العلمي بل أيضا تسهيل عملية التطبيع الثقافي مع إسرائيل بهدف التقليل من حدة الصراع في المستقبل علىأساس أن الجامعة المنشودة من شأنها تخريج نخب سياسية وعلمية أورومتوسطية (عربية إسرائلية أوروبية) تهدف إلى تدليل العقبات أمام الإندماج الاسرائيلي عبر بوابة الحراك الا كاديمي ولو بعد حين.[1]

ه. تشجيع مبادرة أعمال المتوسط المتمثلة في إقامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يتبين من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كمشروع أوروبي يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة أهداف الإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط ومنها تحقيق الأمن الأوروبي الذي فشل برشلونة تحقيقه بسبب كثرة العقبات كالهجرة، الإرهاب والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحيث كان ولا يزال هذا التحدي الأخير يمثل أهم تحد على الإطلاق يواجه تقدم مسار الشراكة الأرو-متوسطية فيما سعت إليه خلال هذاالمشروع تبني مقارنة تعاونية ا كثر مرونة من مسار برشلونة يحاول جمع الشركاء المتوسطي بمن فيهم العرب وإسرائيل ضمن مؤسسات الاتحاد من اجل المتوسط بهدف التطبيع ومحاولة لحل هذه المعضلة بما يخدم مصلحة اسرائيل.

ومن كل ماسبق من خلال عرضنا لمختلف المبادرا ت والمشاريع الاروبية سواء الفردية كمؤتمر الامن والتعاون في المتوسط ، وحوار 5+5 والمنتدى المتوسطي أو الجماعية المتبناة من قبل الاحاد الاروبي كالشراكة الارو متوسطية والسياسة الاروبية للجوار وصولا الى مشروع الاتحا من اجل المتوسط ، وعلى اختلاف مناهجها وآلياتها ، تبين مدى الاهمية الاستراتيجية البالغة للمتوسط بمافيه الشرق الاوسط بانسبة للاتحاد الاروبي منذ فترة الحرب الباردة وبعدها بشكل كبير.كما أن المبادرات والمشاريع بدت مكملة لبعضها البعض وتلافي نقائص بعضها البعض لتغطي كافة متطلبات الامن الاروبي بمفهومه الشامل سياسي-امن ، اقتصادي ، ثقافي واجتماعي...، وتعكس مدى حرص الجانب الاروبي على المنطقة المتوسطية المتداخلة بمنطقة الشرق الاوسط سواء من حيث الانشغالات الامنية الشاملة، او من حيث الجغرافيا كما تبين ايضا سياسات الاتحاد المتوسطية الاقليمية تخدمه هو بالدرجة الاولدون غيره من دول الجنوب والشرق وتتغير(السياسات) وفق متطلبات الظروف العالمية والاقليمية المستجدة ومنها منطقة المتوسطية بكافة تحدياتها ومخاطرها ، بغية احتوائها من منظار شمولي كما هو الحال في مسار برشلونة تحديدا المدعم بالسياسة الاروبية للجوار ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط أنّ كتب له النجاح،فضلا عن سعي الاتحاد بلورة تصور أمني إقليمي بمفهومه الشامل في منطقة المتوسط تستجيب لكافة التحّديات السياسية-الامنية والاقتصادية والثقافية الأوروبية في مواجهة التفرد والهيمنة الإقليمية والعالمية والأمريكية التي في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.وبعبارات أشمل نقول بأن جميع المبادرات الاوروبية ذات البعدين المتوسطي والشرق أوسطي ، سيما المبادرات الفردية الاوروبية جاءت كمحولات أوروبية لمعالجة مشكلات ثلاث: المشكلة الاولى تتعلق بالاتحاد الاروبي نفسه، نظرالعدموجودنظرةموحدةمنطرفدولهوخاصةألمانيا، فرنسا، إسبانياوإيطالياحولالحدودالجغرافيةلحوضالمتوسطوحولكيفسيكونهذاالمتوسطومنستوكللهمهمةقيادته، هذامنجهة. ومنجهةأخرى، أن هذا

---

[1] Molina frank « Le projet mediterraneen face au probleme israelo-palestinien» , paris , Revue *Réalités*.paris ,1-7 nov.2007p19

الحوض المتوسطي المتداخل مع منطقة الشرق الاوسطهومشكلةبالنسبةللاتحادنظراللمنافسةالأمريكية المنطلقة من الشرق الاوسط نحو المتوسط ، وحتىالمنافسةالصينيةفيالوقتالحاضررغم قوته الاقتصاديةأوبالأحرىيصبحلاعبجيواستراتيجيمتقاعد.و المشكلة الثالثة تتعلق بمحاولة معالجة النظرة الاروبية" المشتتة" و"القاصرة كماأنالاتحاد الاروبيليمعدلهمناطقنفوذكبيرةفيالعالم،

وإذافقدنفوذهفيحوضالمتوسطسيصبحالاتحادمجردرقعةمغلقةتسيطرعليهاأمريكا " تجاه اكبر مشكلة وهي الصراع الفلسطيني الاسرائيلي التي تعيق تقدم المشاريع الاروبية في المتوسط، كون هذا الاخيريضم ددولعربية،

بالإضافةإلىإسرائيلوكيفستتعاملأوروبامعهذاهلستكونا كثرليونةمعإسرائيلأممعالعرب،ولكلسياسةانعكاساتهافإذاكانتا كثرليونةمعإسرائيل، هذايعنيأنالعربسيتجهوننحوالولاياتالمتحدةالأمريكية-وان كان هذ الاحتمال مستبعد نظرا للانحياز العلني الامريكي المؤيدلاسرائيل-، وإكانتا كثرليونةمعالعربفستخسرحليفاستراتيجيقوي، وهواسرائيل.أما المشكلة الاخيرة فتتعلق بالمتوسط كمجال مهم أمنيا نظراللعلاقاتالمركبةوالمعقدة، بالإضافةإلىالرهانات والمخاطر الأمنيةالكثيرةفيهذهالمنطقة التي تهدد الامن الاوروبي الشامل، وهوماتحدثعنه" pascal Boniface(*)" بقولهإن "الرهاناتالأمنيةتخفيالرهاناتالاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط واندفاعها نحو المتوسط.

نتج عن نهاية الحرب الباردة انفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادتها للنّظام الدولي الجديد الذي اتاح لها فرصة التربّع على عرشه، بفضل استحواذِها على كافّة رموز القوة وخاصّة القوة العسكرية ، ومن ثمّ شرعت في بلوة سياسات واستراتيجيات أمريكية تتماشى وطموحاتها الرّمية الى الهيمنة الاقليمية والعالمية، معتمدة في ذلك على سيطرتها السّياسية على كافة المنظمات والمؤسّسات الدولية ، وعلى التها العسكرية والحلف الاطلسي، قصد الظّفر بأكبر قدر ممكن من مناطق النفوذ السّياسي والاقتصادي والثّقافي العالمي، وبخاصة في منطقتي المتوسّط والشرق الاوسط الاستراتيجيتين، حيث المصالح الحيوية الامريكية، أهمها منابع النّفط وطرق امداداته ، وأمن اسرائيل والاسواق التجارية الضّاجّة بالسّلع والمنتجات الامريكية، فضلا عن فرص الاستثمارات الامريكية الواعدة في المنطقتين. بالإضافة الى محاولة الولايات المتحدة احتواء التهديدات والمخاطر الامنية المتعددة خاصة الارهاب انتشار اسلحة الدمار الشامل ، التي قد تؤثّرسلبا على تلك المصالح.وعلى هذا الاساس وانطلاقا من اهمية المنطقتين من كافة النواحي، وفي اطار التنافس الدّولي عليهما، عملت الولايات على بلورة تصوراتها السّياسية والاستريتيجية عقب نهاية الحرب الباردة في اطار مشاريع أمريكية شرق أوسطية – متوسطة بمداخل اقتصادية ووابعاد سياسية –أمنية وثقافية، تمثلت في مشاريع الشرق اوسطي1993، والشراكة الامريكية المغاربية، فضلا عن مشروع الشرق الاوسط الكبير، بالموازاة مع تثبيت تواجدها العسكري وتوجيه تحركات الحلف الاطلسي في المنطقتين .

المطلب الأول: المتوسّط والشرق الأوسط في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية.

على غرار الأهمّية الاستراتيجية للمتوسط والشرق الأوسط بالنسبة للإتحاد الأوروبي. كما أسلفنا-. فإن المنطقتين استراتيجيّا لا تقلاّن أهمّية بالنسبة للولايات المتحدة .ورغم بعدهما الجغرافي عن إقليمها مقارنة بالاتحاد الأوروبي المطل مباشرة عليهما. إلا أنّ المصالح الحيوية على الامريكية على اختلافها، جعلت من المنطقتين امتدادا لأمنها القومي بمفهومه الشامل، حيث تتوزع تلك المصالح بشكل كبير في المنطقتين، من مصادر النّفط وامداداته، ووجود إسرائيل الحليف الاستراتيجي لها كدولة متوسطية وشرق أوسطية تحظى بدعم أمريكي مميّز للغاية. بالاضافة الى اسواقها التجارية الواسعة، ومنابع حيوية استثماراتها المختلفة في المنطقتين. وعلى كلٍّ، سوف نحاول إبراز الأهمّية الإستراتيجية للمنطقتين بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فيما يلي:

(*)باسكال بونيفاس " Pascal Boniface " أستاذ بمعهدي الدراسات السياسية حاليا في كل من جامعة "ليل"، وجامعة فيليتناز"Villetaneuse - باريس 13 " بباريس

أولا: **أهمية المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية**: يمثل البحر المتوسط مجالا حيويا للتّغلغل الأمريكي في هذا المسطح المائي منذ 1930، أين تمّ تمركز الأسطول الأمريكي السّادس في المياه المتوسطية، بهدف تأمين ومراقبة البحر المتوسط كمر بحري نحو الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، وحماية السّفن التجارية والعسكرية الأمريكية، التي تعبر هذا الممرّ البحري الاستراتيجي[1].كما كان

الأسطول أداة لتنفيذ الإستراتيجية البحرية الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية طيلة فترة الحرب الباردة وبعدها.ففي إطار الصّراع السّوفياتي الأمريكي، إذ كانت الإستراتيجية الأمريكية وقتذاك، تحول دون وصول الخصم السوفياتي إلى المياه المتوسطية الدّافئة عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها حماية مصالحها ومصالح دول أوروبا الغربية في إطار التحالف الأورو-أطلسي. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة وصية على جميع الدول المنضوية تحت لواء حلف شمال الاطلسي وبخاصة الدول الاروبية الغربية، حيث استندت قيادة القوات الجنوبية للحلف الاطلسي في جنوب اروبا- والتي تتخذ من مدينة نابولي الايطالية مقرا لها-، إلى ضابط أمريكي نظرا للتفوق العسكري الأمريكي وقدرتها على مجابهة الاتحاد السوفياتي في حال نشوب حرب بينهما[2].

غير أنّ الوضع تغير بعد نهاية الحرب الباردة بعد زوال الاتحاد السوفياتي، حيث أزداد الاهتمام الأمريكي بالمتوسّط وشمال إفريقيا مستغلة بذلك بروز التّهديدات الجديدة، التي أضحت تشكّل خطرا على مصالحها وأمن حلفائها .فضلا عن البحث عن مكانة ضمن التّرتيبات الأمنية في المتوسط في ظلّ النّظام الدولي الجديد ، الذي دعت إليه كقوة عالمية تريد إحكام سيطرتها على جميع الممرّات البحرية العالمية ، ومنها المتوسّط بما يخدم مصالحها سواء منفردة، أو في إطار التّشاور مع حلفائها في اطار حلف شمال الاطلسي، الذي كُلِّف بمهام جديدة تتناسب ومقتضيات المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة[3]، كتأمين إمدادات الطاقة وحماية السّفن التّجارية التي يمر عبرها 30% من حركات الملاحة البحرية، ونحو 65% من النفط والغاز المستهلكين في غرب أوروبا، وتأمين المضايق والممرات البحرية لضمان تدفق النفط إلى الأسواق العالمية وبأسعار معقولة –من وجهة نظر امريكا-.علاوةعلى مراقبة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الارهاب والهجرة غير الشّرعية نحو اوروبا عبر المتوسط وغيرها. أمّا جنوب المتوسّط فتشكل منطقة المغرب العربي اهمّية استراتيجية كبرى في اجندتها، حيث يدخل الاهتمام الامريكي بالمنطقة ضمن اطار الاهتمام بالمتوسّط عبر الحلف الاطلسي لتأمين مصالحها الحيويّة التي يتعيّن الدّفاع عنها. فحسب الرؤية الامريكية، فإن أوروبا لا تستطيع وحدها ان تحقّق الامن والاستقرار في منطقة البحر المتوسّط وجنوبه ، ممّا أهّلها كقوة عالمية لتحمّل المسؤولية السّياسية والامنية، كون الدّور الاعظم للولايات المتحدة الامريكية هو استتباب الامن والاستقرار في المنطقة، التي تُعدّ بالنسبة للولايات المتحدة منطقة استراتيجية لعدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية وسياسية، بحيث يعتبر الامريكيون أن سواحل شمال افريقيا هي امتداد لسواحل اوروبا الاطلسية ، ولافريقيا المتوسطية ، لذلك فهم يرون بأنّ المنطقة بمواصفاتها الاستراتيجية، يجب أن تكون تحت نطاق نفوذهم، ولا يجب ان تكون تحت مراقبة قوة معادية .كما ترتبط المنطقة بالمواصلات البحرية والجوية نحو الشرق الاوسط حيث النّفط السّلعة الاستراتيجية. أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر منطقة المغرب العربي سوقا واعدة لتسويق البضائع الامريكية لاكثر من 150 مليون شخص مغاربي، ويمكن اندماجها بسهولة في الاقتصاد الامريكي ، نتيجة ضعف تنافسيها للمنتجات الاجنبية ، كما تعتبر المنطقة خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الاولية .وعلى اثر هذه الاعتبارات بنت الولايات المتحدة الامريكية اهتمامها بالمغرب العربي سيما منطقة الشرق الاوسط، باعتبارهما متلازمتين من حيث الجغرافيا، ومن حيث الانشغال الامني الامريكي[4] بمنطقة البحر المتوسّط، سيما منطقة المغرب العربي التي اولتها اهمية بالغة جسّدت عقد ها لشراكة امريكية مغاربية في إطار ما عُرف بمبادرة" ايزينستات"1998 مع الدول المغاربية الثلاث(الجزائر،

1- عيدالرضا، المالكي، الاستراتيجية الامريكية في البحر الابيض المتوسط.. الى أين؟
تاريخ زيارة الموقع 2011/07.03 (http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=18528)

2- ليلى مرسي وأحمد وهبان: حلف شمال الأطلسي، العلاقة الأوروبية الأمريكية بين التحالف والمصلحة، 1945 – 2000، مرجع سابق الذكر، ص74

3- سميح قريع: المتوسط في عقل الولايات المتحدة الأمريكية، (http://usamedi.blogspot.com)

2-علي الحاج، مرجع سابق ص 166 .

تونسوالمغرب) كمرحلة اولى على الاقل، بالاضافة الى مشروع الشرق الاوسطالكبير المدعم لهذه الشراكة، كخط موازي للشراكة الاورو-مغاربية عن الجانب الاوروبي.

ثانيا: منطقة الشرق الأوسط وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.نشأ الاهتمام والتشبث الأمريكي بالشرق الأوسط من اعتبارات اقتصادية وسياسية جيواستراتيجية وثقافية هي:

أولا: من الناحية الاقتصادية: وتتجلى المصالح الحيوية الاقتصادية في:

1- وجود النفط: حيث يعتبر الشرق الأوسط المنطقة الأولى عالميا من حيث احتياطي النّفط في العالم وخاصة في دول الخليج العربي التي تعتبر المصدر الرئيسي للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبي، وبذلك يشكل البترول شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم حيث تستهلك الآلة الأمريكية 30% من النفط في العالمكما أن النفط يعتبر السلعة العالمية الأكثر رواجا، ولا يوجد له بديل في عهد السلام وله أهمية استراتيجية وقت الحرب، ولذلك تكمن أهميته بالنسبة للولايات المتحدة في المحافظة على استمرار تدفّقه من الشرق الأوسط لها ولحلفائها بالكميات اللازمة لاقتصادياتها وبأسعار في خدمة مصالحها.

2- ارتباط الشّرق الأوسط بأهداف الشركات النّفطية الأمريكية التي تستثمر أمولا ضخمة في مجال اكتشاف النّفط العربي كشركتي إيكسون موبيل ExxonMobil، وشيفرون تكساسو Chifron Tixasi وتحويل أرباحها إلى الاستثمار داخل الولايات المتحدة بدلا من إعادة استثمارها في الخليج العربي والشرق الأوسط لدفع وتيرة التنمية في دولها[1].

3- اعتبار المنطقة الشرق أوسطية وخاصة دول الخليج سوق للبضائع والمنتوجات الأمريكية تضمن دول الآلة الصناعية الأمريكية المدنية والعسكرية، وتعتبر المنطقة أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية، الذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحويلة والتكنولوجية[2].

4- إقامة تعاون اقتصادي إقليمي بين جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل والعمل على إنشاء سوق مشتركة فيما بينها يتم في نطاقها السماح بتنقل رؤوس الأموال، والأيدي العاملة في هذه الدول وتشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد، وتوسيع نطاق السوق[3] وتحقيق ذلك من شأنه أن يخدم أهداف أمريكا السياسية والاقتصادية في المنطقة وأولها السعي الدؤوب من جانبها لإدماج إسرائيل، واقامة علاقة طبيعية بينها وبين جيرانها العرب، واخراجها من العزلة التي عانت منها على مدى نصف قرن بسبب اغتصابها لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، ورفضها لقرارات الشرعية الدولية، أما الهدف الثاني من الشّرق أوسطية فهو فتح الأسواق الشرق أوسطية أمام السّلع والاستثمارات الأمريكية في ظل إستراتيجية العولمة التي إلى إطلاق حرية التجارة بين دول العالم[4] هذه الإستراتيجية تخدم اقتصاديات الدول الصناعية وأولها أمريكا وتجعلها قادرة على التحكم في متغيرات الاقتصاد العالمي، وهو هدف أمريكا القديم[5].

ثانيا: من الناحية الجيوستراتيجية: تتجلى في:

1- حسين عبد الله أحمد جوهر وعبد الله يوسف أحمد، الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط، دراسة استشراقية حول آفات العلاقات الدولية في المنطقة، مرجع سابق الذكر، ص23.

2- خليل العناني: "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية ،، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 151، جانفي 2003، ص38.

3 -Stanly ficher "Prospects For Regional integration in the Middle East ",in Jame Melo(ed) Demensions in Regional integration,Combridge University press1993.pp 441.444.

4-Warren Christopher,in the stream of history shaping forgein plicy for a new Era,Stanford,California,Stanford university press.1998,p203.

5 -Bill Clinton,Between Hope and History;Meeting America's chalenges for 21 st century,First edition.new York time books 1996.p 266.

1. المحافظة وحماية الكيان الاسرائيلي حماية شاملة سياسيا واقتصاديا، وتقديم المساعدات لها، حيث تعهدت الو.م.أ ذلك منذ إنشاء الدولة العبرية وقامت بالدور الرئيسي في هذا الشأن من سنة 1974 وحتى التوقيت الجائز حيث تعتبر إسرائيل .

قاعدة حيوية في الإستراتيجية الأمريكية على الصعيدين الإقليمي والدولي تعتمد عليها الو.م.ا لتنفيذ سياستها في منطقة الشرق الأوسط[1] حيث ترتبط الدولتين (إسرائيل والو م أ) معاهدة تحالف استراتيجي تشمل التعاون العسكري والتكنولوجي والمعلوماتي، وبموجب هذا التحالف أصبحت أمريكا ملزمة بالمحافظة على تفوق إسرائيل عسكريا على كافة دول الشرق الأوسط ومساعدتها اقتصاديا ومنع اتخاذ آلي قرارات دولية سيما في مجلس الأمن، ضدها لأي سبب وهذا ما تؤكده الوقائع[2].

-1 الممرات المائية: حيث يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وهذا إذا أن معظم تجارة النفط العالمية تكاد تمر كلها عبر هذه الممرات[3] ومن خلال المضايق والقنوات التي تتوزع على محيط الشرق الأوسط كمضيق هرمز في الخليج العربي وقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالمتوسط وكذا منطقة القرن الإفريقي فضلا عن مضيق الدرنديل في تركيا نحو البحر الأسود.

-2 تربع الشرق الأوسط على قواعد عسكرية حيوية أمريكية: تتجلى وظيفتها الأصلية في حماية كل المصالح الحيوية السابقة الذكر سواء كانت اقتصادية أو غير ذلك. ومن أبرز تلك القواعد العسكرية الأمريكية قاعدة "أنجلرليك "و"أنقرة" و"الإسكندرية"، و"يومورتاليك" في تركيا، وقاعدة دييغو غارسيا في البحرين، وقاعدة القاسمين ورأس الخيمة وجبل علي في الإمارات العربية المتحدة، وقاعدة بربرة ومقاديشو وكاسمايو في الصومال، فضلا عن القواعد العسكرية الأخرى الموجودة في كل من الكويت، العراق، أفغانستان، والباكستان[4].

الملاحظ أن الشرق الأوسط محاط بشبكة عالمية من القواعد العسكرية حول مختلف الممرات المائية والمنافذ البحرية ومصادر إنتاج النفط في الشرق الأوسط إن ذل على شيء فإنما يدل على مدى أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للو.م.أ.

ثالثا: من الناحية الثقافية: وتتجلى في:

1. الشرق الأوسط فضاء خصب لنشر القيم الثقافية والأدب الأمريكي ولطالما عملت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل بلوغ هذا المسعى على عشرات السنين منذ منتصف القرن التاسع عشر، ومازالت تسعى إليه حيث أقامت فروعا لجامعتها ومؤسساتها الثقافية والتعليمية في عدد من الدول الشرق أوسطية كلبنان، مصر، العراق، الأردن[5]، إذ أنه من العروق الثقافية بمعناها الواسع، هي من من الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الخارجية[6]، والتبادل الثقافي والعلمي بين الشعوب يساعد على تعميق التفاهم بينها، وتوثيق علاقاتها ببعضها البعض وتوسيع دائرة التعاون في المجالات الأخرى الاقتصادية والسياسية –التعاون حسب المنظار الأمريكي- ولكن تحقيق الثقافية هذه الغايات ينبغي أن تكون بعيدة عن الأغراض السياسية التي تخدم مصالح دولة دون أخرى.

2. اعتبار منطقة الشرق الأوسط مصدر أساسي لأيديولوجية الإسلام السياسي بحيث تعمل الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها الأوربي على محاربتها وتطويقها، بزعم أنها السبب في التطرف والإرهاب والتخلف ومعاداة الديمقراطية[7] خاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 هذا بالإضافة إلى محاولة تغيير المحتوى الفكري لشعوب المنطقة الشرق الأوسطية الذي يحمل أفكار متناقضة للمصالح

1- بكر مصباح تنيرة: الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 106، مارس 2011، ص76.

2- ـــــــ" السلام في استراتيجية الصراع العربي الاسرائيلي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 92، ديسمبر1997، ص86.

3- نفس المرجع، ص75.

4- حسين عبد الله أحمد جوهر وعبد الله يوسف سحر أحمد "الخليج ومحاولة الهيمنة العامية على منابع النفط، دراسة استشراقية حول آفات العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص24" .

5- بكر مصباح تنيرة: الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص86.

6 -John Lewis Gaddis , The US and the end of the Cold War,Oxford,1992.p193

7- محمد علي حوات: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 84، 85.

الأمريكية وترويج الأفكار ذات المحتوى الأحادي لما يتناغم مع الرؤية الأمريكية وتتجسد أمثلة هذه المفاهيم في أطروحات العالمية واللبرالية والثقافة والعلمانية[1].

انطلاقا من هذه الاعتبارات المشار إليها انبثق على أنقاضها السياسات الأمريكية ثابتة في المنطقة أهمها.

- إيجاد تحالفات إستراتيجية في المنطقة تعمل على حماية مصالح الو.م.أ وتساعدها على بلوغها وتمثل قاعدة متقدمة للو.م.أ في المنطقة وأكثر دولها تميز بالأنظمة بالنسبة للو.م.ا إلا أن الو م تعمل على استمرار تحالفها السياسي مع مصر والأردن ومساعدتها بما يوازي المساعدات تقريبا لإسرائيل (حوالي 700 مليون دولار سنويا لمصر) و300 مليون دولار للأردن بهدف إبقاء الدولتين في فلك السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلا عن منع الو.م. لأي قوة إقليمية في الشرق الأوسط ممكن أن تهدد إسرائيل والمصالح الأمريكية[2].

- استتباب الأمن والاستقرار: حيث يأتي الأمن كهدف استراتيجي دائم للولايات المتحدة في المنطقة كون امن المنطقة الشرق أوسطية هي امتداد للأمن القومي الأمريكي العسكري، الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى للولايات المتحدة تنفيذ إستراتجيتها السياسة والاقتصادية في استقرار بعيدا عن بيئة الاضطرابات. لكن الشيء الملاحظ أن المنطقة هي منطقة لا أمن ولا استقرار بسبب إستراتيجية وسياسة الو.لايات المتحدة في المنطقة والقائمة على ازدواجية المعايير[3].

- المحافظة على توازن القوى الإقليمي: بحيث تبذل الولايات المتحدة جهودا مستمرة من أجل المحافظة على توازن القوى بين دول الشرق الأوسط[4] حيث من المعروف أن توازن القوى إذا تحقق بين الأطراف الإقليمية أو الدولية يمنع وقوع الصراع بين هذه الأطراف وتحويله إلى حرب، والشرق الأوسط يضم دولا عربيا إلى جانبها إيران، باكستان، إسرائيل وتركيا نظرا لتحالفها الاستراتيجي مع الو.م.أ لذلك تهدف الولايات المتحدة إلى جعل توازن القوى يميل إلى إسرائيل سيما أيضا تركيا منشغلة في ذلك عدم وجود تضامن عربي[5]. ومن ثم فإن توازن القوى بهذا الشكل يخدم مصالح وأهداف الو.م.أ في المنطقة بما فيها ضمان التفوق العسكري لإسرائيل بما فيه التفوق النووي في وقت تعمل الو.م على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة اعتمادا سياسة ازدواجية المعايير تجاه الدول العربية وإسرائيل[6].

مما سبق يمكن أن نحاول استخلاص أن المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية تكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، كونهما من أهم المناطق في العالم من حيث الموقع الجيواستراتيجي واللذان يشكلان كلا متكاملا (يحتوي على مصالح حيوية سواء كانت جيواستراتيجية أو اقتصادية وسياسية وثقافية) بحيث يتوسط هذا الكل المتكامل ثلاث قارات أوروبا، آسيا وإفريقيا ويتحكم كثيرا في بلورة السياسات الخارجية الأمنية للقوة الكبرى كالو.م.أ أو الاتحاد الأوروبي ما جعلها منطقة تنافس تزداد يوم بعد يوم خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وازدادت أهميته بعد نهاية الحرب الباردة وأصبحت القوة العسكرية الاقتصادية القوة الكبرى أشد ميزات عالم ما بعد الحرب الباردة السمة المميزة فيها للعلاقات الدولية تجاه المنطقة.

1- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 230، 231.
2- محمد علي حوات، مرجع سابق ص 85
3- بكر مصباح نيرة، "السلام والامن في استراتيجية الصراع العربي الاسرائيلي"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد92، ديسمبر 1997، ص 86
4 -Warren Christopher.op cit p.83
5- بكر مصباح نيرة: "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 100، ديسمبر 1999، ص15.
6- نفس المرجع، ص15

المطلب الثاني : المشروع الشرق أوسطي: جذوره، تصوراته وأهدافه.

يعبر هذا المشروع عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل قضايا الشرق الأوسط التي تمثل منطقة مصالح اقتصادية حيوية بالنسبة لها.وتعتمد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في هذا الشأن على التفكيك واعادة التركيب[1]، وهي مخططات تنطوي على فكرة إقامة منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمني تضم دولا عربية وأخرى غير عربية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الشرق الاوسط وفقا للاستراتيجية الأمريكية يعني المنطقة التي تشمل دول المشرق العربي وتركيا وايران وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية الست التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[2]وعلى الرغم من اتساع هذا المفهوم إلا أن مشروع السوق الشرق أوسطية لم يشمل دولاً مثل العراق وإيران، وذلك اتساقا مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى خلق نوع من التوازن الإقليمي الذي يمنع انفراد أي من القوى الإقليمية في المنطقة، مثل إيران والعراق وتركيا، من السيطرة عليها. مع إتاحة الفرصة لإسرائيل للقيام بدور مركزي في المنطقة يمكنها من قيادتها والسيطرة عليها، بما يحقق مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1 - <u>المشروع : بين الفكرة والجذور، التصورا ت والأهداف:</u>

2 **الفكرة والجذور** : لقد ظهرت فكرة هذا المشروع في ظل تداعيات الظروف السياسية التي تضمنت جهودا لتسوية قضية الصراع العربي / الاسرائيلي.واشتملت على أبعاد اقتصادية هي الاكثر وضوحا، حيث إنها صبغت بصبغتها ملامح المشروع فبدا وكأنه مشروع اقتصادي أكثر من كونه مشروعًا سياسيًا يحمل في طياته أهدافا سياسية استراتيجية كبرى عجزت الآلة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية عن تحقيقها وفرضها في المنطقة[3] .

ولما كان الصراع العربي- الإسرائيلي هو القضية المركزية من بين القضايا العديدة التي تتغذى عليها الأزمات المعقدة والمزمنة في منطقة الشرق الاوسطولما كان استمرار ذلك الصراع يعني استمرار الحصار والعزلة التي تعاني منها اسرائيل في محيطها الإقليمي المكون من جيرانها العرب، فقد رسخ في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي أن إنهاء ذلك الحصار وكسر تلك العزلة لن يتم بالقوة العسكرية، ولن تنعم إسرائيل بالأمن والاستقرار في ظل استمرار حالة الصراع تلك، ومهما بلغت قدراتها العسكرية من قوة فإنها لن تتمكن من فرض سلام حقيقي ودائم تتحقق من خلاله حالة الأمن والاستقرار الكامل التي تنشدها .ولهذا فإن البحث عن السلام المنشود من خلال التحول من علاقات الصراع إلى علاقات التعاون في المحيط الإقليمي لدولة إسرائيل ظل فكرة حاضرة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي منذ بواكير ظهور المشروع الاستيطاني في فلسطين وذلك من خلال مشروع الدولة الإقليمية الكبرى الهادفة إلى المزاوجة بين العقلية اليهودية والثروات العربية[4]، والقائمة على فدرالية تضم فلسطين بعربها ويهودها وشرق الاردن. على أن تكّون تلك الدولة الفدرالية اتحادا كونفدراليا مع بقية الدول العربية الأخرى في المنطقة في مرحلة لاحقة[5]. وقد ظلت هذه الفكرة قائمة عند قادة ومفكري الدولة اليهودية بعد ذلك عبر الحقب المختلفة لتطور دولتهم، منذ أن كانت مشروعا، وبعد قيامها في سنة 1948 على حساب دولة فلسطين العربية، ثم دخولها في صراع مع العرب شهد عددا من الحروب الكبيرة والصغيرة التي كسبت بعضها وخسرت البعض الآخر منها. وفي هذا الصدد تشير بعض الكتابات الحديثة، حول السوق الشرق أوسطية، إلى عدد من المشروعات التي ظل يطرحها القادة والمفكرون الإسرائيليون تهدف إلى انفتاح دولة اسرائيل على محيطها العربي اقتصاديا، وذلك منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى ما بعد قيام الدولة اليهودية،

---

1 - نيفين عبد الخالق، 'المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، <u>المستقبل العربي</u> : بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 193، 1995، ص ص 7.4. **وانظر أيضا:** كتاب:.Shimon Peres, The New Middle East, (New York: Henry Holt and Company, Inc. 1993 p 222.

6- يوسف صايغ، " منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب"، <u>مجلة المستقبل العربي</u>: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 192، افريل1995، ص4-8.

1-نفس المرجع، ص 07

2- أسامة المجذوب، " المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات"، <u>مجلة السياسة الدولية</u>، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 112، افريل 1993، ص89.

5- A. Richards ،Economic Imperatives and Political Systems ،The Middle East Journal Vol. 47. no. 2 ،Spring 1993 ،p. 225.

مرورا بفترتي مابعد حربي عام 1967 وعام 1973وانتهاء بتسعينيات القرن العشرين الذي طرح فيه شيمون بيرز مشروعه حول الشرق الأوسط الجديد[1] وتعكس كل تلك المشروعات وما أنطوت عليها من أفكار مدى إيمان أولئك القادة والمفكرين بأهمية أن تعمل اسرائيل على كسر الحصار والعزلة المضروبة حولها من قبل جيرانها العرب باستخدام العامل الاقتصادي ،وتؤكد في نفس الوقت مدى رسوخ فكرة لتعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي كضمانة حقيقية لسلام دائم بالنسبة لدولة اسرائيل في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي يؤكد هذا ما ظل يردده بعض أولئك القادة بعد قيام دولتهم، فقد ظل " ناحوم غولدمان" رئيس الوكالة اليهودية الأسبق يحذر من أن تظل اسرائيل، وهي قائمة وسط محيط عربي محصن، معتمدة على القوة وحدها، وأن لا وجود لإسرائيل في المدى الطويل إلا بارتباطها بالمنطقة من خلال إقامة جسور للتعاون مع العرب لتضمن الخروج من حالة الحصار إلى حالة الامتداد والانتشار والاندماج في نظام إقليمي ترسي دعائمه على التعاون الاقتصادي .[2] كما أن "أبا أيبان" الذي كان وزيرا لخارجية اسرائيل في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين، أعلن في مؤتمر جنيف عام 1974م أن الضمان الحقيقي للسلام هو إقامة مصالح مشتركة بين العرب واسرائيل بحيث يكون لها سمات التنوع والكثافة وفي ذلك كله إشارة واضحة إلى أهمية التعاون الاقتصادي مع العرب بالنسبة لإسرائيل، ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية السياسية بدرجة أكبر،فالتوسع والتمدد اقتصاديا في النطاق الاقليمي أجدى لإسرائيل من وجهة نظر هؤلاء من التوسع والتمدد عسكريا .

أ. **التصورات والتداعيات** : إذن نلاحظ بوضوح جذورا راسخة لفكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي في استراتجيات إسرائيل كحل لقضيتها المحورية المتمثلة في وجودها وبقائها في وسط هي بمثابة الجسم الغريب فيه. ولهذا ظلت ممسكة بهذه الفكرة وساعية إلى إنفاذها بشتى السبل، وستظل على هذا النهج طالما بقيت، لأن نجاحها في ذلك يعني تحقيق أهدافها الاستراتيجية في العيش بسلام في وسط ظل يرفضها على الدوام، ولطالما حلمت بذلك وما فتئت تفعل،ويتأكد هذا القول من خلال التداعيات التي ظلت تشهدها فكرة المشروع منذ مابعد هزيمة اسرائيل للعرب عام 1967م،حيث أخذ تفكيراً كثيراً من القادة والمفكرين الإسرائيليين يتجه نحو لبحث في سبل إقامة وتنمية علاقات تجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويجعله اقتصادا مركزيا في المنطقة، وحتى ظهور كتاب شيمون بيرز (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) الموسوم بالشرق الأوسط الجديد عام 1993م، الذي أعاد فيه بلورة أفكاره حول فكرة الشرق أوسطية التي كان قد طرحها في مقال له سابق نشر عام 1967 في أحدى المجلات الفرنسيةوبتتبع تلك التداعيات نجدها بدأت بكتيب أصدره التجمع من أجل السلام في عام 1968 بعنوان الشرق الأوسط عام 2000، اشتمل على تصور لتعاون اقتصادي إقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط، بحيث يتم التخصص وتقسيم العمل بينها وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فإسرائيل تتخصص في الصناعات الدقيقة والآلات الهندسية والكهربائية والكمبيوتر وصناعة الدواء، بينما تتخصص مصر في الصناعات الحديدية والمعدنية وصناعة السيارات، فيما تركز سوريا على صناعة النسيج وبعض الصناعات الاستهلاكية، في الوقت الذي تعمل فيه لبنان في مجال الخدمات والنقل والمصارف، ويترك للعراق ودول الخليج العربية مهمةالصناعات البتروكيميائية[3].

في السياق نفسه هناك تداعيات أخرى ذات صلة بفكرة المشروع نجدها في الاقتراح الذي تقدم به وزير المواصلات الإسرائيلي عام 1975م والذي تضمن مشروعا تفصيليا لتطوير نظم الاتصال في الشرق الأوسط لربط المشرق العربي بالمغرب العربي، على أن تكون إسرائيل مركزه الرئيسي، وذلك عبر شبكة من المطارات والموانىء والسكك الحديدية. وقد عدل هذا الاقتراح فيما بعد ليتضمن مطلبا بإقامة سوق شرق أوسطية تبدأ بإنشاء هيئة مشتركة لتطوير كل من الزراعة ومصادر الطاقة والمياه والسياحة والمجالات العلمية

1- Harvard University. Cambridge. Securing peace in the Middle East : Project on economic transition. Mass 1993.p 226

5- يوسف صايغ، مرجع سابق، ص ص7-8.

3- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المشروع الشرق اوسطي، التقرير الاستراتيجي العربي 1993م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، افريل 1994، ص ص228-232.

المختلفة[1]. وفي تطور لاحق لتداعيات المشروع، وتطويراً لفكرة السوق الشرق أوسطية المشتركة التي تطرحها إسرائيل، فإن الدراسة التي أعدها عدد من الأكاديميين الاسرائيليين عام 1989 بتمويل من صندوق" أرماندهامر " لأبحاث السلام بجامعة تل أبيب، بعنوان " التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط"[2] وضعت تصورا متكاملا لإمكانية إقامة شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وبعض الدول العربية وفقا لصيغة معينة يمكن أن تعتبر في حال نجاحها خطوة نحو تكامل اقتصادي إقليمي أكبر. وقد اشتملت تلك الدراسة على التوقعات المحتملة للعلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط مع عرض للمشروعات التي يمكن التركيز عليها وعلى رأسها مشروعات البنية الأساسية، خاصة مشروعات المياه والطاقة، بجانب تناولها لمجالات التعاون المشترك الأخرى كالتجارة والسياحة .

في تسعينيات القرن الماضي أخذت تداعيات مشروع السوق الشرق أوسطية منحًى عمليا من خلال طرح إسرائيل لمقترحات حول المشاريع التي يمكن إنفاذها في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي بينها وبين بعض الدول العربية، فعقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وفيما تلاه من مفاوضات سلام ثنائية ومتعددة الأطراف في موسكو عام 1992 وفي أوسلو عام 1993م اقترحت إسرائيل على العرب مشاريع متنوعة للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية مثل فتح أنابيب البترول إلى حيفا وإنشاء محطات مشتركة لتوليد الكهرباء والطاقة وانشاء منطقة تجارة حرة والبدء في تعاون إقليمي في مجال الزراعة والمياه والسياحة، وقد تضمنت المقترحات الإسرائيلية المقدمة للجنة التعاون الاقتصادي في إطار المحادثات متعددة الأطراف تنفيذ مشروعات التطوير بالمناطق الجافة وشبه الجافة، وإنشاء وحدة طاقة شمسية ضخمة، واستخدام الطاقة المولدة منها أو الغاز في برامج تحلية المياه، وتشجيع الاستثمار السياحي وإقامة مناطق سياحية، وتجديد خط السكك الحديدية الذي يربط بين إسرائيل ومصر وسوريا ولبنان[3].

في ظل هذه التداعيات المتتالية طرح شيمون بيريز أفكاره وتصوراته المتكاملة حول ما يسمى باقتصاد السلام القائم على التعاون المفضي إلى التكامل الإقليمي، الذي يضمن لإسرائيل وجوداً وبقاءً آمنًا ودوراً مركزيًا ومسيطراً في المنطقة. وذلك من خلال كتابه " الشرق الأوسط الجديد الذي صدر عام 1993م، وتدور الفكرة المحورية لمشروع بيريز حول ضرورة إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على غرار ما حدث في أوربا من خلال قيام الجماعة الأوربية، باعتبار أن التنظيم الإقليمي هو المدخل الحقيقي للوصول إلى منطقة تنعم بالسلام والأمن. فقد أكد بيريز في كتابه هذا أن بناء سوق إقليمية مشتركة من شأنه أن يضمن عملية السلام أكثر من تقليص عدد الصواريخ[4]. فالاقتصاد والمصالح المشتركة هي التي تقود لسلام دائم وليست السياسة والقدرة العسكرية .

وبالنظر إلى التصورات التي تضمنها كتاب شيمون بيريز حول مشروع السوق الشرق أوسطية نلاحظ أنها تذهب في نفس اتجاه التصورات التي سبقتها في هذا الشأن من حيث ربط السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بمشروعات التعاون الإقليمي الهادفة إلى تحقيق المصالح المشتركة، ومن حيث المجالات الاقتصادية التي يمكن البدء بها، والتي تعددت وتنوعت بين المجالات الإنتاجية والخدمية. وإن كان ثمة مايميز تصورات شيمون بيريز لمشروع السوق الشرق أوسطية عن التصورات الأخرى فهو أنها تضمنت شرحا للكيفية التي يمكن أن يتحول بها اقتصاد الشرق الأوسط من اقتصاد قائم على الصراع إلى اقتصاد قائم على التعاون والتكامل، فضلا عن أنها وسعت النطاق الجغرافي للسوق ليشمل، بجانب اسرائيل والدول العربية، دولة تركيا، حيث اقتصرت التصورات الأخرى ذلك الناطق على إسرائيل وبعض الدول العربية الغربية منها مثل مصر والاردن وسوريا ولبنان والاراضي غير المحتلة من فلسطين. فتصورات بيريز تطمح إلى إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة أساسها التكامل بين التكنلوجيا الإسرائيلية والأموال العربية والمياه التركية[5] فهو يرى أن مجموعة

1- جلال أحمد أمين، " مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية " مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 178، فيفري 1993،، ص48.
2- نفس المرجع، ص232
1- المرجع نفسه، ص45
4- نفس المرجع، ص49-50.
5- التقرير الاستراتيجي العربي 1993م، مرجع سابق، ص ص233-234

الموارد المتمثلة في نفط السعودية والمياه التركية والسوق المصرية والتكنلوجيا الإسلئيلية هي في الحقيقة موارد إقليمية أكثر من كونها وطنية. كذلك يرى أن السياحة هي أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة، ولما لم تكن قد حققت قدراتها الكامنة بعد، فإنها يمكن أن تكون مجالاً واعدا تبدأ به عمليات التعاون المشترك بين دول المنطقة حتى قبل البدء بإقامة إطار إقليمي رسمي [1].

بناء على ما تقدم فإن الأفكار والتصورات التي تضمنها مشروع شيمون بيريز حول بناء شرق أوسط جديد [2]، مع ما سبقها من أفكار وتصورات طرحها قادة ومفكرون اسرائيليون، قد ساهمت بشكل كبير في بلورة ما درج على تسميته، بنظرية السلام الاقتصادي. وقد استفاد بيريز، كما يؤكد هو بنفسه، من التجربة الأوربية في بلورة أفكاره وتصوراته حول إمكانية بناء نظام اقليمي شرق أوسطي أساسه التعاون الاقتصادي [3]ويتأكد لنا ذلك بصورة أكثر وضوحًا بالنظر إلى تلك الأفكار والتصورات مقروءة على ضوء تجربة أوربا في التعاون والتكامل والاتحاد، مع ما هنالك من اختلاف جوهري بين طبيعة الصراع الذي كان سائدا بين دول أوربا في القرن الماضي وماقبله وطبيعة الصراع القائم بين إسرائيل والدول العربية. فقبل قيام الجماعة الأوربية التي تطورت إلى الاتحاد الأوربي، كانت تفاعلات الدول الأوربية فيما بينها تقوم على التصارع والاحتراب، فقد ظلت أوربا على مدى قرون عديدة تعاني من الصراعات والحروب بين دولها، حتى خارج أوربا فيما يعرف بالصراع حول المستعمرات بحثا عن الموارد الاقتصادية وتوسيعا لنطاق الأسواق أمام منتجات تلك الدول. وقد أدت تلك الصراعات إلى أن يشهد العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين حربين كونيتين كانت أوربا القارة ومختلف دولها أكبر الخاسرين فيهما بسبب الدمار الذي لحق بقواها العسكرية والاقتصادية. غير أن أوربا وعت الدرس جيدا وبدأت التحول بشكل جدي نحو بناء علاقات التعاون بدلا عن علاقات الصراع منذ عام 1948 كخطوة أساسية في اتجاه تحقيق وحدتها السياسية. وقد نجحت في ذلك عبر مراحل عديدة انتهت بها إلى أوربا موحدة في فترة لم تتجاوز الخمسين عاما، حيث صارت التجربة الاوربية نموذجًا عالميًا للتعاون والتكامل والإندماج. ولعل هذا ماحدا بشيمون بيريز إلى الاهتداء بها عند طرح مشروعه حول الشرق الأوسط الجديد القائم على التعاون والتكامل الاقتصادي الذي تبدأ خطواتها الجدية بإنشاء السوق الشرق أوسطية المشتركة على غرار السوق الاوربية المشتركة، وهي الخطوة التي اعتبرها بيريز أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الإقليمي الشرق أوسطي [4] ،ومن ثم اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على التصورات الاسرائيلية عندما تبنت المشروع رسميا بعد نهاية الحرب الباردة في اطار المشروع الشرق اوسطي الشمال افريقي وما عرف بالسوق الشرق اوسطية بأت تجسيدة عمليا انطلاقا من مؤتمري الدار اليضاء 1994 وعمان 1995 والمؤتمرات الدولية اللاحقة لخاصة به [5].

أهداف المشروع: وتتجسد الاهداف فيما يلي :

1- تكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية وهذا سيكون محصلة لاستمرار الاختلال في موازين القوى وبدعم الو.م.ا لإسرائيل من جهة ومن جهة ثانية محاولة إحباط أية مقاومة مشروعة بل واجبة للاحتلال الإسرائيلي عبر اتهام المقاومات العربية بالإرهاب لذلك يجب القارئ لكتاب الشرق الأوسط الجديد لشمعون بيراز تخوفا شديدا إلى حد الهوس ما سماه بالأصولية الإسلامية مصدرها إيران الخمينية وان لهذه الأصولية –مخطط لمرتزقة الاستقرار حتى أقصى بقعة من بقاع المعمورة لذلك كان يدعوا إلى قيام تحالف دولي لمقاومتها ولم تكن قمة شرم الشيخ المنعقدة في 13 مارس عام 1995 سوى استجابة لها.

4- جلال أحمد أمين، مرجع سابق، صص50- 51.

22- Shimon Peres with Arye Naor:The new Middle East .Longemead Eng,new York ,element books 1993. P83.

3- نبيل عبد الفتاح، "العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 111، جانفي 1993، ص64-65.

4- مجدي صبحي، "مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف"، سلسلة أوراق استراتيجية ": مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 07، القاهرة، جانفي 1992 ، ص17.

3- محمد الأطرش: "المشروعان الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، بيروت، أوت 1996، ص11.

2- انتزاع اعتراف العرب شرعية قيام إسرائيل أي ليس بوجودها كأمر واقع فحسب كما يتضمن مفهوم الاعتراف في القانون الدولي وفي القرار رقم 242، وإنما بحقها في اليهود أيضا، وهذا الطلب لا سابق له في التاريخ الدبلوماسي، وهذا يعني اعتراف العرب لصهيونية لقيام إسرائيل، وتاليا الاعتراف بأن قيامها لم يتضمن اغتصابا لفلسطين العربية، ولم يتضمن ظلما للعرب الفلسطيني ،بصفة خاصة، وتجدر الإشارة هنا إلى الالتزامات الضخمة التي قدمتها الو.م.أ لإسرائيل كجزء من اتفاقية كامبد دايفد عام 1975 بين مصر وإسرائيل حيث تضمنت التزام الولايات م أ لسياسة عدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت هذه الأخيرة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل قرار مجلس الأمن 242-337.[1] وقد تمكنت إسرائيل فن سحب الاعتراف الفلسطيني بأحقية وجود إسرائيل منذ اتفاقيات أوسلو 1993.

3- توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لإسرائيل ما يساعدها على تطوير اكبر قدر ممكن من طاقاتها الإنتاجية، بخاصة استنادا إلى قاعدة ثقافية متقدمة، إذ من المعلوم أن إسرائيل قد زادت صادراتها نحو مليارين ونصف المليار دولار من العام الذي يلي رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجة الثانية من قبل دول التعاون الخليجي[2] وهذا التوسع في المجال الحيوي سيمكن إسرائيل من استيعاب عدد كبير من المهاجرين.

4- إيجاد مجال كبير لتوسيع مراكز الرأسمالية وثانيا لتخفي فمن حدة البطالة فيها وذلك عبر ما يتطلبه المشروع المتوسطي من قروض واستثمارات خارجية كبيرة ومركزة المشروع تخفيفه من تأمين تدفق النفط الرخيص إلى هذه المراكز، فضلا عما يتكلف الشق الأمني للشرق الأوسط المقترحة الضامنة المهمة للاستثمارات ذات القروض الخارجية ولاستقرار أسعار النفط على مستوى منخفض[3].

ويرى بعض الباحثين أن مشروع الشرق الأوسط من المنظار الامريكي الاسرائيلي المشترك يهدف إلى ما يلي[4]:

1. توسيع النطاق الجغرافي للرؤية الأمريكية للنظام الدولي الجديد، ليشمل منطقة واسعة وغنية، تتزاحم على مواردها (خاصة النفط) وأسواقها، الكتل الاقتصادية الثلاث: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان.
2. توسيع النطاق النسقي/الأيديولوجي لمنظور الولايات المتحدة في ما يختص بإجراء التحولات الآتية:

- من أنظمة اشتراكية تعتمد التخطيط كأداة لتخصيص الموارد لى أنظمة تعتمد اقتصاد السوق وقواه، كأداة لتخصيص الموارد، مسترشدة بحوافز الربح والمنافسة.
- من اعتماد كثيف على القطاع العام إلى اعتماد شبه كلي على القطاع الخاص[5].

5- محاولة تحويل الاهتمام العربي، من التعاون والتكامل بين الأقطار العربية - مع أنه اهتمام محدود وغير مستقر - إلى الاهتمام بالتعاون والتكامل بين بلدان الشرق الأوسط، انطلاقًا من أن التعاون والاعتماد المتبادل بين هذه البلدان، بفضل السلام العربي الإسرائيلي، يسمح بتنمية اقتصادية يستفيد منها جميع الأطراف، ويجنون منها مكاسب خاصة في مجالات التجارة والاستثمار، والسياحة، وانتقال القوى العاملة عبر الحدود، وإقامة شبكة إقليمية واسعة من المواصلات والاتصالات[6].

الملاحظ أن كل هذه الاهداف المسطرة من خلال المشروع هي اهداف اسرايلية امريكية بالاساس ولا تمت بصلة الى دول المنطقة الشرق اوسطية المجاورة لاسرائيل ،ومن ثم يمكننا القول بأن المشروع الشرق أوسطي الذي طرح بعد نهاية الحرب الباردة من

1- محمد الأطرش،: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973- 1975، سلسلة الثقافة القومية، 11 بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1978، ص161.

2- ـــــ ـــــ "المشروعان الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي"، مرجع سابق ص 12

3- المرجع نفسه، ص11.

4- يوسف صايغ، "منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب"، مجلة المستقبل العربي:، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1995، ص العدد 192ص 8-4.

5- A. Richards .op.cit. p .225

4-يوسف صايغ، مرجع سابق، ص ص7-8.

جانب الولايات المتحدة الامريكية ، هو في الأصل مشروع إسرائيلي تعوذ جذوه منذ قيام دولة اسرائيل .وهو التصور الاسرائلي الذي كان يهدف في نهاية المطاف الى تحقيق الامن لاسرائيل من منظار اقتصادي وظيفي-كما هو الحال بالنسبة لاعتماد اسرائيل على القوة- من الانخراط في سوق شرق اوسطية واسعة مع الخصوم العرب التي تخلق شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والتجارية ، قد تذوب فيها الحدود الجغرافية لحساب المصالح المشتركة المتبادلة بين اسرائيل وجيرانها العرب من خلال تلك السوق التي كانت مفترضة.و بالتالي تنتفي الصراعات العربية الاسرائلية من المنظار الاسرائيلي بتحويل اقتصاد الشرق الأوسط من اقتصاد قائم على الصراع إلى اقتصاد قائم على التعاون والتكامل .وهذه التصورات الاسرائيلية شكلت جزءا أصيلا من الرؤية السياسية الامريكية في الاستراتيجيات الامريكية في الشرق الاوسط منذ الحرب الباردة حينما كثفت من مساعيها نحو عقد مؤتمرات للسلام في الشرق الاوسط ، كذلك الذي عقد في كامب ديفد 1978 بين مصر واسرائيل وتوقيعها لمعاهدة السلام التي دخلت حيز التطبيق سنة 1779 .وايضا بعدالحرب الباردة ، عندما تبنت الولايات المتحدة رسميا المشروع الاسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والذي همش فيه دور الطرف الاروبي ، بحيث عملت الولايات المتحدة في مشروعها هذا على توسيع النطاق الجغرافي للسوق الشرق أوسطية ليشمل، بجانب اسرائيل والدول العربية، دولة تركيا خلال يدعم واحد المصالح الحيوية الأمريكية كونه يعكس الرؤية الأمريكية في إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي انطلاقا من التصور الاقتصادي والأمن الإسرائيلي كما طرحه شمعون بيراز في كتابه الشرق الأوسط الجديد من خلال التركيز على البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى فضلا عن البعد الأمني الذي يرمي إلى تحقيقه وإلى تحقيق أهدافه المذكورة سابقا، وبالتالي فمركز المشروع إسرائيلي بالدرجة الاولى والاخيرة. حيث يتجلى ذلك من خلال التصورات والأهداف المشتركة بين الو.م.أ وإسرائيل من خلال الرعاية الكاملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لجميع المؤتمرات الخاصة بالمشروع كما سنرى لاحقا.

المطلب الثالث: المشروع الشرق أوسطي: الفشل والاتجاه الامريكي نحو المغرب العربي.

تبنت الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية حرب الخليج الثانية في مؤتمر مدريد للسلام 1991 مشروع الشرق أوسطي الذي طرحته اسرائيل، فأضحى يمثل جزءاً أصيلاً في الرؤية الأمريكية لحل قضية الشرق الأوسط بما يضمن امن اسرائيل، احدى المصالح الكبرى للوم أ في الشرق الاوسط الى جانب النفط وغيرها ويتجلى ذلك من خلال جهود الو .م في التحضير للمشروع وتبني وتجسيد الأفكار والتصورات التي طرحتها إسرائيل بشأنه، وقيامها بدعم المساعي والجهود العملية الخاصة بتحقيق أهدافه التي ذكرنا سابقا. انطلاقا من أن المشروع كان يرمي -فيما يرمي -تكريس تشبث الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج الثانية ويتيح لها تحقيق طموحات نحو المتوسط في خضم استراتيجية الهيمنة العالمية والاقليمية التي باشرتها بعد الحرب الباردة، وهو ما حصل بالفعل اذ بعد فشل المشروع الامريكي —الاسرائيلي الشرق اوسطي وفي خضم تنامي الشراكة الاورو-متوسطية وبالأخص الشراكة الاورو- مغاربية لجأت الولايات المتحدة نهاية التسعينات من القرن الماضي، عبر مبادرة الشراكة الامريكية- المغاربية وما عرف ب"مبادرة ايزينستات 1998 "الى مزاحمة الاوروبيين اقتصاديا في عقر الدّيار الاوروبية وكسب منطقة نفوذ سياسية جديدة تخدم مصالحها وتوجهاتها الاستراتيجيه تجاه المتوسط والشرق الاوسط مع اعطاء دور للحلف الاطلسي للاضطلاع بالمهام الامنية والعسكرية في المتوسط وتبنيه للحوار الاطلسي المتوسطي منذ 1995و الذي يكمل المساعي الامريكية في المتوسط والشرق الاوسط ويحاو توفير الاجواء الامنية لانجاح المشاريع الاقتصادية الامريكية في المنطقتين[1] .ومن ثم كانت المقاربة الامريكية لإنجاح مشروعي الشرق الاوسط

1- الغالب عبد المجيد، التنافس الاروبي الامريكي على المنطقة المغاربية، الاسترتيجيات والبدائل. المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية .في موقع:
(http://www.cmes-maroc.com/art/index%20php?option=com-content&Views=article.)20.01/2012

والشراكة الامريكية المغاربية مبينة في الاساس على اليتين :التعاون الاقتصادي والتعاون والتنسيق الامني مع الدول المتوسطية-الشرق اوسطية في اطار مبادرة لحوار المتوسطي- الاطلسي.

1- الولايات المتحدة وآلية التعاون الاقتصادي في اطار المشروع الشرق أوسطي والشراكة الامريكية المغاربية:

بعد تبنّي الولايات المتحدة الامريكية للتّصورات الاسرائيلية الخاصة بالمشروع الشرق أوسطي، الذي تضمن فيما تضمن اقامة سوق شرق-اوسطية مركزها اسرائيل، ومحيطها الدول العربية الشرق اوسطية والمتوسطية، من خلال محاولة الولايات المتحدة الامريكية تجسيد رؤيتها في حلّ الصراع العر بي الاسرائيلي من جهة، ويتيح لها مزيدا من الهيمنة الاقتصادية الكاملة على منطقة الشرق الاوسط وبلوغ طموحات نحو المتوسط خصوصا في منطقة جنوب غرب المتوسط من منظار اقتصادي من جهة أخرى،غير أن فشل تجسيد التعاون الاقتصادي في اطار ذلكالمشروع، الذي غُيِّب فيه دور الاتحاد الاروبي، جعل الولايات المتحدة الامريكية تتجه صوب منطقة المغرب العربي وطرحها لمبادرة الشراكة الامريكية المغاربية، التي اتخذت من التعاون الاقتصادي الامريكي المغاربي قاعدة اساسية، خاصة بعد طرح الاتحاد الاروبي لمشروع الشراكة الاورومتوسطية ومنها الشراكة الاورومغاربية ردا على التهميش الامريكي لدور الاتحاد الاروبي في المشروع الشرق اوسطي[1] .وعلى كلٍّ سوف نشير الى محاولات الولايات المتحدة الامريكية تجسيد تصوراتها الخاصة بالتعاون الاقتصادي الاقليمي في اطار المشروع الشرق اوسطي الفاشل، قبل اتجاهها الى التعاون الاقتصادي نحو المغرب العربي.

أ. **آلية التعاون الاقتصادي في اطار السوق الشرق أوسطية :**في تطور للموقف الامريكي تجاه الشرق الاوسط، اتخذ المشروع الشرق اوسطي منحى عمليا خلال مفاوضات السلام بمدريد عام 1991محيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع، بجانب اسرائيل وبعض الدول الأوربية ذات التوجه الاطلسي وبخاصة بريطانيا، ودعمته باعتبارها الراعية الفعلية الوحيدة لسلام الشرق الأوسط .ولم يتوقف المشروع الشرق أوسطي عند حدود طرح الأفكار والتصورات بشأنه، بل تعدى ذلك باتخاذ خطوات عملية لإنزال تلك الأفكار والتصورات إلى ارض الواقع، وقد تمثلت تلك الخطوات في عقد أربعة مؤتمرات في كل من الدار البيضاء (عام 1994) وعمان (عام 1995) والقاهرة (عام1996)، والدوحة (عام 1997) حيث بحثت جميعها موضوع التعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي، وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت دولا أوربية وغير أوربية لحضورها. وقد شاركت في تلك المؤتمرات ،عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 13 دولة عربية بجانب إسرائيل[2] .

وقد تمخّضت عن فعاليات تلك المؤتمرات عن العديد من النتائج المتمثلة في مقترحات لمشروعات مشتركة، ثنائية ومتعددة الأطراف .فمن أهم نتائج مؤتمر الدار البيضاء الاتفاق على إنشاء بنك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتكوين لجنة خبراء لهذا الغرض. وكذلك الاتفاق على إنشاء آليات تعمل على تعميق التعاون الشرق أوسطي، كإقامة غرفة تجارية ومجلس أعمال تابع للقطاع الخاص، وكإنشاء لجنة من ممثلي الحكومات للتنسيق في كل جوانب التعاون الاقتصادي الإقليمي، وسكرتارية تنفيذية للمساعدة في تدعيم بنية التنمية الاقتصادية في المنطقة. هذا فضلا عن الاتفاق على إنشاء هيئة إقليمية للسياحة والسفر، وقد طرحت في ذلك المؤتمر العديد من مشروعات الربط الإقليمي، حيث تقدمت إسرائيل وحدها بـ 150مشروعا شملت قطاعات التنمية الاقتصادية المختلفة من مياه وبنية تحتية وطاقة واتصالات، بجانب قطاعي البيئة والسياحة[3]. بينما تقدمت مصر بـ 58 مشروعا في مجالات البنية الأساسية والطاقة والصناعة والزراعة والسياحة. كما تقدمت فلسطين بمشروعات تقدر تكلفتها بـ 6 مليارات دولار، في حين تقدمت الأردن بـ 121

1- محمد عبدالقادر محمد خير، " الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(1993-2004)"، مجلة دراسات افريقية، الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الافريقية، العدد 39، جانفي 2005، ص 28

2- المرجع نفسه، ص 29

3- عبدالمطلب عبدالحميد، السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق: بدون تاريخ، ص 9.

مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بـ 180 مليار دولار.[1] أما نتائج مؤتمر عمان فقد كان أبرزها الاتفاق على تفعيل المؤسسات الشرق أوسطية، مثل بنك الشرق الأوسط للتنمية من خلال اتخاذ الخطوات التنفيذية لتأسيسه برأسمال قدره خمسة مليارات دولار ، فضلا عن الاتفاق على التعاون الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة التي تم طرحها من قبل بعض الدول المشاركة في المؤتمر، والتي شملت مجالات المياه، والزراعة، والنقل والاتصالات، والطاقة، والصناعة، والتجارة، وتنمية الموارد البشرية. أما مؤتمر القاهرة فقد شهد أيضا طرح مزيد من مشروعات التعاون الاقتصادي المشترك التي عكست تنافس الدول المشاركة في المؤتمر في هذا الشأن. فقد طرحت مصر 188 مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت حوالي 33 مليار دولار، بينما طرحت إسرائيل 50 مشروعا، في حين طرحت الأردن 25 مشروعا استثماريا كبيرا بتكلفة تبلغ 7,3 مليارات دولار، في الوقت الذي طرحت فيه قطر 11 مشروعا صناعيا. ولم تتخلف عن ذلك كل من تونس والمغرب اللتان طرحتا عددا من المشروعات الصناعية أيضا [2].

غير أنه لم يكتب لكل تلك المشروعات أن ترى النور بسبب فشل مؤتمر الدوحة عام 1997م، والذي انعقد في ظروف بالغة التعقيد أهمها تعثر عمليات السلام الشامل في المنطقة نتيجة لتعنت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو' والتي فصلت بين عملية السلام الشامل وبين التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة على أساس ما كانت تراه تلك الحكومة من عدم جدوى ذلك التعاون وتفضيل الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية[3]. وقد نجم عن ذلك الموقف مقاطعة معظم الدول العربية التي شاركت في المؤتمرات السابقة لمؤتمر الدوحة مثل مصر والسعودية والإمارات وسوريا والمغرب .

ب -فشل المشروع الشرق اوسطي الاتجاه الامريكي نحو التعاون والشراكة الاقصادية مع دول المغرب العربي :

في تطور لافت جراء الظروف المعقدة التي عاشتها منطقة الشرق الاوسط عام 1997 ، وتعثر عملية السلام في الشرق الاوسط، أدت الى فشل المشروع الشرق أوسطي الذي غيب فيه دور الاروبيين الذين اعلنوا اقامة شراكة ارومتوسطية مع كافة بلدان الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط طبقا لاعلان برشلونة 1995 ردا على ذلك التهميش يكية الامريكي لهم في اطار المشروع الشرق اوسطي الفاشل. ومن جانبها سعت الولايات المتحدة الامريكية الى طرح مبادرة هذه المرة تخص دول المغرب العربي الثلاث الجزائر تونس المغرب اسبعدت فيها ليبيا بسبب الحصار الغربي عليها –أو على الاقل الى حين رفقة موريتانيا- ، وهي مبادرة ايزنستات 1998 نسبة الى وكيل وزارة الزراعة الامريكة" ستيوارت ايزينستات "، بهدف اختراق المعاقل والحصون السياسية والاقتصادية الاروبية في المنطقة المغاربية ، بسبب تنامي وتيرة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان المغاربية الثلاث والاتحادا الاروبي التي افضت الى دخولها في اطار اتفاقات شراكة ارو-مغارية ، فضلا عن سعي الولايات المتحدة الامر ال تحقيق طموحات متوسطية خصوصا في منطقة المغرب العربي ذات الاهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية والامنية سواء بالنسبة لاروبا او الولايات المتحدة الامريكية .حيث ترتكز التصورات الامريكية للمنطقة المغاربية انطلاقا من انها منطقة تطل على البحر المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة العالمية ، ويبحر فيه باستمرار الاسطول الامريكي السادس والفضاء البحري لتحركات حلف الاطلسي.كما ان لاهتمام الامريكي ايضا بالمنطقة نابع ايضا من رؤية سياسية أمريكية تعمل على تحجيم الدور الاروبي في المنطقة المتوسطية عموما والمغاربية خصوصا، رافضة بذلك المنطق الكلاسيكي الاروبي للنفوذ[4]. الذي كان يعمل به اثناء فترة الحرب الباردة ، وتبلور تصورات استراتيجية أمريكية تجاه المنطقة في شكل مبادرات معلنة تجاه دول المغرب العربي ككل أو لكل دولة على حدة ، وعلى رأسها مشروع الشراكة الامريكية المغاربية ومشروع الشرق الاوسط الكبير-كما سنعرض له لاحقا- ، واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب التي دخلت حيز التنفيذ

1-نفس المرجع، ص 158

2- عبدالمنعم المشاط، " قمة الدار البيضاء الاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 119، فبراير 1995، ص 37.

3 - Petter Clauson,And Hans Rosen, The economic Consequences For Peace ,For Israel, the Palestinians and Jordan.washinton.1997p 169.

4- الغالب عبد المجيد، مرجع سابق، ص12

في 2006 .فضلا عن التعاون العسكري الثنائي بي الولايات المتحدة والدول المغاربية أو في اطار الحوار المتوسطي والاطلسي التي تقوده الولايات المتحدة منذ 1995.[1] وتأتي مبادرة الشراكة الامريكية المغاربية المعروفة بمبادرة ايزينستات 1998 في سياق المنافسة الاقتصادية ذات الابعاد السياسية الامريكية بين الاتحاد الاروبي والولايات المتحدة الامريكية ، حبث جاءت كردة فعل على مشروع برشلونة للشراكة الاروبية المتوسطية لعام 1995 ، والقاضي بادماج المنطقة المغاربية في تلك الشراكة مع الاتحاد الاروبي الذي حول اعادة التموقع مع بين القوى الاقتصادية الكبرى كاليابان، الصين وبالاخص الولايات المتحدة الامريكية .وتهدف المبادرة الامريكية بالاساس في جملة ماتهدف الى تنمية الشراكة والتعاون الاقتصادي مع الدول المغاربية الثلاث كمرحلة اولى على المدى الطويل ، كمشروع يدخل ضمن استراتيجية للتدخل الامريكي في الخارج بعد الحرب الباردة ، باستخدام مفاهيم جديدة كالتعاون والشراكة يهدف الى تأمين أكثر لرأس المال الامريكي بالاستحواذ على الاسواق التجارية والموارد الاولية ومصادر الطاقة الخارجية ومنها في منطقة المغرب العربي ، وانشاء جسور للتعاون والاستقرار بما يضمن المصالح الامريكية عن طريق حرية التجارة ووتكثيف الاستثمارات الخارجية الامريكية منها في المنطقة المغاربية كموطئ قدم للنفوذ السياسي الامريكي فيها .[2] وهذه الاستراتيجية تتضمن عملية مندمجة للشركات الامريكية الخاصة العاملة تحديدا في القطاع الطاقوي والمرتبطة بشركات استثمارية وشركات قروض مدعومة من الحكومة الامريكية من اجل السيطرة والمراقبة الطاقوية الاستراتيجية التي يحتاجها النظام الصناعي الامريكي.[3]

وترتكز مبادرةايزنستات الامريكية على أربعة محاور كبرى أساسية يمكن ان تدعم العلاقات الاقتصادية الامريكية المغاربية وتتمثل في[4]:

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الامريكية بمختالف مستوياتها مع الدول المغاربية المعنية بالمبادرة .

2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعون اقتصادي متميز عن طري تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أي هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة ،من أجل ازاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة بحسب المنظار الامريكي.

3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمارات في المنطقة المغربية على المدى البعيد .

4- تدعيم التوجهات الاقتصادية للانظمة القائمة والمتمثلة في دفع الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية ، من اجل انشاء ارضية للاستقرار الاقتصادي عبر الية التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية والولايات المتحدة وخلق مناخ امن للاستثمار في المنطقة المغاربية منذ عام 2001 تكثفت العلاقات الاقتصادية الامريكية المغاربية من خلال تطبيق هذه المبادرة الاقتصادية وتفعيل التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكة والدول المغاربية الثلاث المعنية بالمبادرة الجزائر تونس والمغرب وذلك عن طرق ما يسمى"بالبرنامج الامريكي لشمال افريقيا" حيث اشتمل البرنامج في البداية على تمويل نقدي امريكي مقدر ب04 مليارات دولار امريكي ، نصفها للجزائر أي 02 مليار دولار.و01 مليار دولار لكل من تونس والمغرب وذلك لتدعيم الشراكة.الامريكية المغاربية[5].فضلا عن نمو الاستثارات الامريكية ف ي قطاعات اقتصادية مختلفة في الدول المغار بية الثلاث، حيث بلغت الاتثارات الامريكية ققي تونس على سبيل المثال سنة 2003 في قطاعات التصدير والاستيراد والاتصالات والمواد الكيماوية والنسيج 327 مليون دينار

1 - Bin Alberto, « la contribution de L'OTAN au renforcement de la coopération en Méditerranée » Revue de L'OTAN Bruxelles , vol.46, n 4, hiver 1998. P 32.

2 - الغالب عبد المجيد، مرجع سابق، ص1

3 - سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم :حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003، ص ص 76.75

4Sami Mekki," La stratégie Américaine en Méditerranée", Revue confluence Méditerranée ,Algerie, N-1 Hiver 2001-2002, L'harmattan Marsa, P 158-160

تونسي. فيما عرفت المبادلات التجارية بين تونس والو .م أ في نفس السنة نشاطا مريحا ، بحيث بلغت قيمة الصادرات الامريكية الى تونس من مواد تجهيز ، معدات نقل ، طائرات..ماقيمته 318.7 مليار دولار .فيما بلغت وارداتها من مواد طاقوية ومنجمية، وصناعات نسجية مماقيمة ملياردولار 58.9[1] اما عن الاستثمارات الامريكية في المغرب فتوجد اكثر من 120مؤسسة أمريكية تستثمر في في قطاعات السياحة المواد المنجمية ، الاتصالات ، الصيدلة.[2]أما عن المبادلات التجارية بين المغرب فقد بلغت 2693,5 مليون درهم **سنة** 2004.[3] فضلا عن التبادل التجاري الامريكي المغربي في اطار منطقة التبادل الحر الامريكية المغربية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 التي بموجبها تم تخفيض الاتاوة الجمركية على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية.[4]

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الامريكية الجزائرية فقد عرفت نشاطا حيويا ، اذ بلغت الاستثمارات الامريكية في الجزائر سنة 2004 نحو 4.7 بليون دولار أمريكي ، منها 02.6 بليون دولار امريكي في قطاع المحروقات والطاقة ، والباقي في قطاعات اخرى ، أدوية ، بنوك، مواصلات ، طيران، معلوماتية ...[5]أما عن المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب فقد بلغت سنة 2010 نسبة 71 في المئة من اجمالي المبادلات التجارية المغاربية الامريكة [6].وتفيد إحصائيات صادرة عن البنك الدولي سنة 2010، أن حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وكل من ليبيا والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، قد تضاعف مرتين خلال السنوات الثلاث الأخيرة فارتفعت من 10 مليار دولار إلى 29 مليار دولار حاليا، وتعد ليبيا أول المستفيدين من تطور حجم المبادلات مع أمريكا، بعد أن فتحت حدودها للمنتجات الأمريكية بعد عشرين عاما من القطيعة وحظر التصدير إليها. وبيّنت الإحصائيات أن المبادلات التجارية الليبية مع أمريكا ارتفعت من 371 مليون دولار، إلى 4.9 مليار دولار نهاية العام الماضي، وتصدر ليبيا أساسا النفط والغاز بنسبة 96 في المئة، فيما تستورد منها القمح والمعدات النفطية والطائرات المدنية. كما تطورت المبادلات الموريتانية - الأمريكية وارتفع حجمها إلى 50 مليون دولار في السنة، وأرجع التقرير الارتفاع إلى انطلاق تصدير النفط ومشتقاته نحو أمريكا. وقد حقق الميزان التجاري الجزائري مع أمريكا فائضا يقدر ب18 مليار دولار العام الماضي، فيما لم يتجاوز الفائض الليبي 3.5 مليار دولار، وسجل المغرب عجزا في قيمة المبادلات بلغت 557 مليون دولار. وتشكل مبادلات المغرب العربي 1 بالمئة من التجارة العالمية مع أمريكا، و10 في المئة من مبادلات البلدان المغاربية مع دول العالم، فيما تشكل نسب تبادل الدول المغاربية مع أمريكا، نحو 17 بالمئة من التجارة الخارجية الجزائرية، و7 بالمئة من مبادلات ليبيا مع الخارج، و4 بالمئة بالنسبة للمغرب و3 بالمئة لتونس[7].

الملاحظ أنّ العلاقات الاقتصادية الامريكية المغاربية عرفت تطورا ملحوظا خلال هذ العقد الاخير ما يفسر الاهتمام الامريكي الاقتصادي الكبير الذي اولته الولايات المتحدة الامريكية لمنطقة المغرب العربي بحيث انها ، اضافة الى تركيزها على الدول الثلاث المغاربية المعنية بمبادرة ايزينستات تونس الجزائر المغرب لم تستثني التعامل الاقتصادي مع باقي الدو المغاربية الاخرى خاصة ليبيا بعد تحسن العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ورفع الحصار الغربي عليها عقب تخليها عام 2004 عن برامجها النووية .فضلا عن الاهتمام الامر يكي بتطوير علاقاتها التجارية مع موريتانيا. لتصبح بذلك منطقة المغرب العربي منطقة ذات اهمية كبرى للولايات المتحدة اضافة الى منطقة الشرق الاوسط من الناحية الاقتصادية وحتى من الناحية الامنية منذ نصف عقد التسعينات من القرن الماضي عندما شرعت الولايات المتحدة الامريكية بقيادتها للحلف الاطلسي من اطلاق مبادرة الحوار المتوسطي-

1- Tunisian-American Relations :in US Department of States,US Government february 2004pp 07-08

2- Marocco Relations with USA nots: :in US Department of States,US Government february 2004pp 26.27

3- أحمد المومني، "مظاهر ضعف العلاقات الاقتصادية بين المغرب وأمريكا"، انظر موقع :http://elmoumni.maktoobblog.com/53/)%(

4- المرجع نفسه

5- Algeria- Relations with USA nots: :in US Department of States,US Government february 2004pp 22.23

6- - Algeria- Relations with USA nots: :in US Department of States,US Government february 2010p 15

7- Economic integration in The Maghreb ,source World Bank (15/12/2011)
(http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Maghrebpub.pdf)

الاطلسي كالية للتعاون والتنيسق الامني بين عدد من الدو المتوسطية والشرق اوسطية والحلف الاطلسي.كالية امريكية عسكرية أمنية تعمل بالموازاة مع مشاريعها االاقتصادية الشرق أوسطية والمغاربية بهدف تأمين المصالح الامريكية في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية .

2- الحوار الاطلسي -المتوسطي كالية أمنية امريكية لتدعيم الشرق-أوسطية والشراكة الامريكية المغاربية:

بالموازاة مع المشروع الشرق أوسطي الاقتصادي الذي فشل نهاية التسعينات من القرن الماضي أو مبادرة الشركة الاقتصادية الامريكية- المغاربية فيما بعد، وعلى الرغم من أنهما لم يشيرا صراحة الى الية الحلف الاطلسي ودوره في استثباب الامن في الشرق الاوسط والمتوسط ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية ، لجأت الى طرح مبادرة الحوار الاطلسي المتوسطي منذ 1994 ، واخدت تفعّلها في مقابل توجهاتها السياسية والاقتصادية تجاه المنطقتين الشرق اوسطية والمتوسطية بهدف توفير الاجواء الامنة لإنجاح مشاريعها السياسية؛الاقتصادية المرتبطة باستراتيجية الهيمنة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى اليوم ، على اعتبار أنه ثمة تلازم التنمية بمسألتي الاستقرار والامن في منطقتي الشرق الاوسط والمتوسط.

وتهدف مبادرة الحلف حول الحوار –حسب وثائق الحلف الاطلسي الى اقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط وحتى الشرق الاوس، وتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل وبناء اجراءات الثقة في المتوسط وتبديد المخاوف والافكار حول اهداف الحلف وسياساته[1]، وتوحيد مدركات التهديد المتوسطية وابداء خطورتها -من منظار موضوعي- على الامن والاستقرار للمتوسط –حسب المنظار الامريكي والغربي عموما ، كمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، الارهاب الهجرة غير الشرعية ...الخ ، غير أن الخلفية الحقيقية أن الخلفية الاساسية التي ارتكز عليها اطلاق مبادرة الحلف كانت تتعلّق أساسا بالاستراتيجية الامريكية الرّامية الى الهيمنة على المتوسط وقضاياه على غرار الشرق الاوسط، وتقويض دور الاروبيين سياسيا وأمنيا في المنطقة المتوسطية وتفادي تقسيم العمل الامني فيها بين الامريكيين والاروبيين. وكذا خدمة الاهداف الامنية للمشروع الشرق الاوسطي المتمثلة في بناء اجراءات الثقة في المتوسط بتدليل عقبات الصراع العربي الاسرائيلي، لانجاح المشروع الشرق اوسطي الذي باشرته الولايات المتحدة واهملت فيه دور الاروبيين من جهة. وحماية مصالحها الناشئة في شمال افريقيا من جهة ثانية. وعلى هذا الاساس اعتُبر الحوار الاطلسي–المتوسطي كردة فعل أمريكية على الحوار الاورو-متوسطي تحت لواء اتحاذ اوروبا الغربية الذي اطلقه الاتحاد الاوروبي مطلع التسعينات من القرن الماضي ، في خضم جنوح الاتحاذ الاروبي نحو مشروع الاستقلالية الامنية والسياسية عن الارادة الامريكية والحلف الاطلسي[2].بحيث انكبّ الحلف الاطلسي على عقد حوارات امنية مع نفس الدول المتوسطية الجنوبية التي باشر اتحاد اوروبا الغربية حواراه معها سابقا ،و تتمثل هذه الدول في كل من مصر اسرائيل ، تونس ، المغرب ، الجزائر، بالاضافة الى الاردن وموريتانيا ظاهر الحوار مكافحة التهديدات الجديدة المشتركة وبناء اجراءات الثقة ، وباطنها خدمة المشروع الامريكي – الاسرائلي الشرق اوسطي وتوسيع نطاق الحماية الامنية الامريكية لمصالحها المتشعّبة في الشرق الاوسط والمتوسط، كتأمين اسرائيل وضمان وصول امدادات الطاقة من الشرق الاوسط ووشمال افريقيا عبر المتوسط تحديدا الى الاسواق العالمية والغربية. فضلا عن تأمين مصالحها بالاقتصادية المتنامية في شمال افريقيا بوتيرة متزايدة منذ نهاية القرن الماضي [3].

وعموما يمكن ان نستنتج ان الولايات المتحدة الامريكية حاولت من خلال المشروع الشرق أوسطي قبل ان يفشل نهاية العقد الاخير من القرن الماضي ان تجسد التصورات الاسرائيلية الامريكية الجديدة للامن الاسائيلي وتامين باقي المصالح الحيوية الامريكية في الشرق الاوسط والمتوسط ، عبر مقاربة التعاون الاقتصادي والرعاية الامريكية لجميع مؤتمرات الشرق اوسطية من قمة الدار البيضاء

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن القومي الجزائري ...الجزائر أروبا والحلف الاطلسي، مرجع سابق ص 167
2- رشيد سلامة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الامريكية المغاربية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، بيروت، العدد 122، اكتوبر 1999، ص 33
3- حسان، سليمان، "توقيع اتفاق أمني مع الحلف الاطلسي"، جريدة الخبر، عدد، 3348، تاريخ، 2001/12/15 ص 03

1994 مرورا بعمان 10995 والقاهرة 1996 وصولار الى الدوحة 1997 في اطار مشروع براغماتي قائم بشكل وظيفي على خلق شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والتجارية ، قد تذوب فيها الحدود الجغرافية لحساب المصالح المشتركة المتبادلة بين اسرائيل وجيرانها العرب، ومن خلال تلك السوق التي كانت مفترضة.و بالتالي تنتفي الصراعات العربية الاسرائلية من المنظار الاسرائيلي- الامريكي بتحويل اقتصاد الشرق الأوسط من اقتصاد قائم على الصراع إلى اقتصاد قائم على التعاون والتكامل بعد الحرب الباردة تغديه ايضا مقاربة أمنية تعاونية اقليمية موازية تتمثل في الية الحوار المتوسطي الاطلسي واجراءات بناء الثقة لصالح اسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها الاروبيين في المتوسط وتأمين مصالحها في شمال افريقيا .خاصة بعد فشل المشروع الشرق اوسطي في قمة الدوحة الاقتصادية 1997 بسبب تراجع حكومة نتانياهو عن التزمتها في اطار الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، واعلان الدول العربية المشاركة في مشروع الشرق اوسطية مقاطعتها واغلاق مكاتبها التجارية مع اسرائيل جعل الولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو منطقة المغرب العربي لدافعين اثنين الاول يتعلق اساسا بالتنافس الاروبي الامريكي حول منطقة المغرب العربي واقامة علاقات اقتصادية امريكية- مغاربية كخط موازي للشراكة الارو-مغاربية .والثاني يتعلق ايضا بفتح افاق جديدة في شمال افريقيا في محاولة لايجاد متنفس لضغوط الصراعات المعقدة في الشرق الاوسط من خلال" أقلمة "الصراع، وتجفيف منابع المقاطعة العربية لاسرائيل في محاولة امريكية لتشجيع بلدان المغرب العربي على اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع اسرائيل ودعم اجراءات بناء الثقة فضلا عن ربط منطقة الشرق الاوسط براغماتياو أمنيا بمنطقة المغرب العربي لتشكل وحدة لامتناهية للمصالح الامريكية المتعددة، التي شكلت معالم مشروع الشرق الاوسط الكبير .

المطلب الرابع:مشروع الشرق الأوسط الكبير:تشبث أمريكي بالأوسط والمتوسط وتركيز على المتوسط

في تطور لافت للموقف الأمريكي تجاه مشروع الشرق اوسطية الفاشل، وفي محاولة امريكية لاعادة بعثه، بناءً على مقاربات شاملة سياسية- أمنية اقتصادية وثقافية لتحقيق أهداف امريكية أمنية شاملة ، في اطار جغرافي اوسع يضم منطقتا الشرق الاوسط والمتوسط، نظر الى تشعب المصالح الأمريكية في المنطقتين خاصة في ظل تكاثر التهديدات الجديدة كالارهاب والهجرة السّرية في المتوسط، الى جانب القضايا الامنية الكلاسيكية الاخرى في المنطقتين كما هو الحال بالنسبة للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، ومسألة الانتشار النووي. وعلى خلفية تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما نتج عنها من تحديات جديدة أمام الولايات المتحدة الأمريكية ما تسميه بمحاربة الإرهاب والأصولية الدينية ، دفعت بها لطرح مشروعها الشرق أوسطي الكبير على قمة مجموعة الثماني الكبار في عام 2004 تحت اسم مشروع الشرق الأوسط الكبير[1]. كمشروع أمريكي يرتبط بأهداف السياسة الخارجية والامن القومي الأمريكيين،الرامي إلى الهيمنة على المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا إلى موريتانيا غربا ، مع إعطاء دور فاعل لحلف شمال الأطلسي لتجسيد سياساتها في المنطقتينوقد قام المشروع الأمريكي على خلفيات وتبنى أهدافا ومحاور وارتكز على أبعاد أمريكية ذات هيمناتية. فضلا عن مواجهته لمعوقات تعيق تجسيده بشكل ناجح.

1- خلفيات المشروع:دعت الولايات المتحدة من خلال المشروع دول مجموعة الثمانية، G8في قمة " سي ايلند" بولاية جيورجيا الامريكية يومي 12و13 جوان 2004 إلى الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه معالجة النواقص الثلاثة اعتمادا على تقرير الأمم المتحدة حول التنمية لعامي 2002و2003 والمتمثلة في الحرية, المعرفة والتي ساهمت – من وجهة النظر الأمريكية – في خلق الظروف التي تهدد أمن واستقرار المنطقة الشرق أوسطية والمتوسطية. وقد انبنت الرّؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير على خلفيات وأهداف أمريكية تحاول الوم أ بلورتها في سياق دولي عبر ربط الظروف العصيبة التي تعيشها المنطقة كظاهرة الإرهاب ودوافعه وأثرها على الأمن والاستقرار

1- نعيم الاشهب، مازن الحسيني، مشروع الشرق الاوسط الكبيركأعلى مراحل التبعية، عمان، دار الشروق للنشرو التوزيع، ط1، 2005، ص 31، وانظر ايضا:: حسن سيد سليمان وآخرون، الشرق الأوسط الكبير،، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقية 2004، ص 185

الدولي، سيما منطقة الشرق الأوسط والمتوسط.ومن خلال الطّرح يتّضح أنّ الولايات المتحدة حاولت الرّبط بين إنشاء ظاهرة الإرهاب الذي يهدّد مصالح الدول الصناعية الكبرى وبين الظروف التي تعيشها دول الشرق الأوسط باعتبارها مصدرا لتلك الظاهرة, وقد استندت في ذلك على ما جاء في التقرير المشار إليه من تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية في منطقة الشرق الاوسط وجنوب المتوسط, وهذا التردّي – من وجهة النظر الأمريكية – هو ما يغذّي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشروعة في ظل ضياع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول المنطقة في أوطانهم.ويشير البعض إلى أن التّمهيد للمشروع الشرق اوسطي الكبير, بدأ بمبادرة "الشراكة مع الشرق الأوسط" التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في أواخر عام 2002.,وهي شراكة استهدفت العالم العربي على وجه التحديد مستخدمة المساعدات الخارجية، والتجارة، والتعليم والتحول الديمقراطي. فقد ركزت تلك المبادرة على ثلاثة مجالات هي الاقتصاد، وذلك عن طريق المساعدة في الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، والسياسة، عن طريق تجسير فجوة الحرية بتقديم المساعدة للمبادرات المحلية وتقوية المجتمع المدني، ثم التعليم، بتجسير فجوة المعرفة عن طريق توسيع فرص التعليم العالي وترقية نوعية التعليم [1].ويلاحظ التطابق الكبير بين المجالات التي ركزت عليها كل من مبادرة كولن باول ومبادرة الشرق الأوسط الكبير من أن الثانية ذهبت في نفس اتجاه الأولى من خلال دعوتها لدول الثمانية، في قمة سي آيلاند، لصياغة شراكة بعيدة المدى مع من أسمتهم بقادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبيرة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكنها في هذا الشأن أن تتفق على أولويات مشتركة لمعالجة النواقص التي أوردها تقرير الأمم المتحدة الخاص با لتنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003، وذلك عبر تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في المنطقة، وبناء مجتمع معرفي فيها، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وقد ربطت المبادرة بين هذه الأولويات الثلاث باعتبارها السبيل الى تنمية المنطقة، فالديمقراطية والحكم الصالح هما الإطار الذي تتحقق داخله ا لتنمية والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيّد هم أدوات ا لتنمية،وتوسيع الفرص الاقتصادية هي ماكينة ا لتنمية [2].

2 **أهداف المشروع**:تمثل الأهداف المعلنة التي تجسدت في المحاور الثلاث الأساسية التي تضمنها المشروع وهي: المحور السياسي ، المحور الثقافي المحور الاقتصادي [3].

1- **المحور السياسي** :ويتضمن هذا المحور مجموعة من الأهداف :

- تشجيع ا لتنمية البشرية في الدول العربية وتشجيع الديمقراطية عبر التعاون في تنظيم انتخابات حرة ومنطقية.
- تركيز الاهتمام على ضوء التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي القانوني وتعزيز دور البرلمان في الديمقراطية
- تعزيز مكانة المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والمدنية.وتعزيز حرية الصحافة ودور الإعلام الحر.
- التشجيع على تبني مبدأ الثقافة ومكافحة الفساد ، وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- زيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

2-**المحور الثقافي والاجتماعي** :ويتضمن هذا المحور أهداف ثقافية واجتماعية ترمي إلى بناء مجتمع معرفي قائم على التطور الثقافي والعلمي وأهم الأهداف [4].

1- حاج علي حسن، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الدوافع والتطور والمآلات، في: حسن سيد سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص 35
2- أسامة غزار حرب، "مبادرة طيبة في توقيت خاطئ"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، جانفي 2003، العدد 151، 31.
3- ماجد كيالي، "مشروع الشرق الاوسط الكبير: دلالاته، اشكالاته"، مجلة دراسات استراتيجية، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 132، فبراير 2007، ص ص15.14
4- المرجع نفسه ص 16، **وانظر كذلك:** عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الاوسط الجديد، "بين الفوضى البناءة، وتوازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 65

- تقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق العولمة لعصرنا الحاضر لعصرنا الحاضر .

- التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقود القادمة والسعي إلى خفض نسبة الأمية .

- تمويل برامج الترجمة والكتب الكلاسيكية الاروبية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع والطبيعة.

- تجسير الهوة الحاسوبية واستخدامات شبكة الانترنت بين أفراد المنطقة وبقية أفراد العالم وإطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الحاسوبي وتوسيعه في أنحاء المنطقة وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد.فضلا عن إنشاء مدارس الاستكشاف باستعمال التكنولوجيا المتطورة كما في تجربة الأردن في هذا المجال

3-المحور الاقتصادي: يتجلى هذا المحور وربما يعتبر الا كثر جرأة ، بحيث يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في الدول الشيوعية سابقا في اروبا الوسطى والشرقية .حيث طرح المشروع إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة ، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطية التي تشكل المحرك الأساسي والرئيسي لنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، وتقوية فاعلية القطاع المالي ، وإطلاق مبادرة إقراض المشاريع الصغيرة ، وتنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير[1]، والتوصّل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة ،وإنشاء مؤسسة إقليمية تتمثل في مصر والشرق الأوسط والاستثمار على غرار البنك الاروبي لاستثمار والعمار ة االتنمية ، لمساعدة الدول السّاعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية[2]، وتحديث الخدمات المصرفية .وتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وتسهيل التجارة وإزالة الحواجز غير الجمركية في وجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة وإقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي على تصميم وتسويق المنتجات ، وإنشاء خبر الفرص الاقتصادية، الذي سيجمع مسؤولي كبار مجمعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي[3].

بالنّظر إلى هذه المحاور والأهداف ومضامينها، نجد أنّها أهدف بلّءة تدعو إلى التّفاؤلإن هي جُدّدت فعلا على أرض الواقع وبدون أية خلفيات ضيقة وأبعاد لولبية امبريالية وحسابات نرجسية أمريكية .ولكن في حقيقة الأمر أن هذه الأهداف تتضمن أبعادا سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وأمنية .تعكس الأهداف الحقيقية سواء للولايات المتحدة وحلفائها وخاصّة إسرائيل من جهة. أوفي اطار تقاسم المصالح بين القوى الكبرى الممثلة مجموعة الثماني الكبارمن جهة ثانية ورأبًا للشّقاق الذي حصل في البيت الاطلسي بسبب قضية غزو العراق من جهةأخرى .فبالنظر كذلك إلى الأهمّية التّي تحظى بها المنطقة، وما جعلها تحتل مكانة هامة في أجندة الدول الكبرى .سعت الولايات المتحدة من خلال المشروع ، وصراعها الخفي تارة والمعلن تارة أخرى مع تلك القوى إلى بسط تصوراتها بانشغالاتها الأمنية الشاملة في المنطقة الممتدة من افغانستان وباكستان شرقا الى موريتانا غربا، ذات الارتباط الوثيق بالأمن القومي الأمريكي بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والمتمثلة في الإستحواذ على منابع النفط في بحر قزوين مرورا بالخليج والشرق الأوسط وصولا إلى المغرب العربي، مستخدمة ذرائع مكافحة الارهاب ومفاهيم مضلّلة ذات جاذبية عالية كالشّراكة والتّعاون والاصلاح في مختلف المجالات السّياسية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية مع دول المنطقة .

1- المرجع نفسه، ص 66

14-المرجع نفسه، ص66

3 “The greater middle east; Broader Middle east iniciative”. In: (http://www.G8.utoronto.ca/evaluations/issues.htm)12.07.2011

3-أبعاد للمشروع: ترتبط بالا هداف المختلفة التي طرحها المشروع في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافيةوالاقتصادية أبعادا متصلة بسياسته وإرادة الولايات المتحدة، وأهدافها الحقيقية في المنطقة وفي نفس المجالات المشار إليها والهادفة في اطارهاع العام إلى تحقق ا الهيمنة الإقليمية والعالمية[1].

✓ **سياسيا :** اعتمادً على مفاهيم نشر وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح ، والانتخابات الحرّة، وحرية وسائل الاعلام كمفاهيم ذات جاذبية سياسية، يسعى المشروع الأمريكي إلى إلى ا الهيمنة على شعوب المنطقة وثرواتها ، وذلك من خلال التدخّل المباشر أوغير المباشر في المنطقة لإسقاط وإقامة أخرى تنضوي تحت ارادة القوى القوى وخصوصا الولايات المتحدة. طالما أنها تمتلك القدرة العسكرة السياسية في بلورة سياستها في الشرق الأوسط لتحقيق الأهدافها الاقتصادية والأمنية، وقد حقّقت الولايات المتحدة بعض أهدافها السياسية، عندما نجحت في اقناع الرأي العام العالمي بشرعنة غزو أفغانستان عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وإسقاط نظام طالبان بدعاوي الحرب على الإرهاب ، بعد ان كانت افغانستان إبّان الحرب الباردة والاحتلال السوفيتي السابق لها مقصد الدّعم الامريكي لها .بل المنشئ الأساسي لهذا النّظام الافغاني "غربي" بالاساس، "أمريكي" تحديدا كذراع لمجابهة الاتحاد السوفيتي وخلق مشاكل ومتاعب سياسية وعسكرية له، للحيلولة دون وصوله إلى الشّرق الأوسط.ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق 2003تحت شعارات متعدّدة غير مستقرة لمحاربة الدكتاتورية في العراق ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تتوارى خلفه، إسقاط نظام صدام حسين حليف واشنطن بالأمس خلال الحرب الباردة (الحرب الإيرانية العراقية) ، الذي كان يشكل خطرا محدقا بالأمن الأمريكي والإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط والخليج. فضلا عن تربّعه على احتياطي كبير من النّفط والغاز. وبعد احتلاله تمّ تشكيل نظام عراقي موالي لواشنطن تنخره النزاعات الطائفية والشرذمة اليوم.[2] كما تسعى واشنطن الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بدعاوي محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية [3] وحقوق الإنسان وما إلى ذلك باستخدام وتمويل هيئات المجتمع المدني الدولي كوسائل لتغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، والتدخل الدولي فيها تحت الحلف لواء الحلف الاطلسي، خاصة في ظل العبث الذي وصلت إليه الأنظمة العربية، والتي وفّرت المناخ المناسب لبسط الرؤية الغربية عموما والأمريكية خصوصا .تحت مظلة حقوق الإنسان، والديمقراطية ليس حبا في شعوب المنطقة، بل من أجل استنزاف خيراتها وثرواتها في مقابل الصّمت الدولي والأمريكي الرهيب عن المجازر والممارسات الاسرائلية ضد الشعب الفلسطيني اليومية ، وعدم تضمن المشروع الشرق أوسطية الذي أطلقته قمة الثماني عن حل جدري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعموما فالمشروع استهدف تحقيق التبعية السياسية للولايات المتحدة وحلفائها.

✓ **عسكريا -أمنيا :** يتجلى البعد العسكري -الامني في مشروع الشرق الأوسط الكبير في الدور الكبير الذي يضطلع به حلف شمال الأطلسي في تجسيد المشروع الامريكي، مستخدما مفاهيم محاربة الارهاب ونشرالديمقراطية والأمن والرخاء -من وجهة النظر الأمريكية- في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وطالما أن أعضاء الحلف قد اتفقوا منذ قمة واشنطن 1999 على تصور استراتيجي جديد يقوم على تجاوز المفهوم الاستراتيجي السابق، ويعطى للحلف حق التدخّل العسكري في أي مكان في العالم لمواجهة أي موقف مهدد لاعضاء الحلف[4]، فإنه اصبح يمثل الدرع العسكري لمشروع الشرق الاوسط الكبير، الذي يستخدم في تجسيد المشروع اذا ما فشلت ادوات القوة الليينة المتمثلة في برامج الاصلاح الشاملة التي حملها المشروع الامريكي. ولكن الأمر الذي يدعو إلى الملاحظة وبشكل

1-نعيم الأشهب، مازن الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص33.

.2- نفس المرجع، ص 36

3- أنور مالك، عبث الأنظمة وعبث الشعوب، في موقع
(http://ww.dhwar.org./debat/show.art.asp?said-135601) 20/12/20011

4-عبد النور عنتر، وآخرون، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشراقية ....موقع العالم الإسلامي فيها "، مرجع سابق ذكره، ص، 28

ملفت، أنه ثمة ارتباط وثيق بين توجهات الحلف وتوجهات الإرادة الأمريكية. وهذا ما يفسر محاولة سعي الولايات المتحدة في سياستها الراهنة إلى الهيمنة العالمية والإقليمية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والمتوسط من خلال طرقها للمشروع ونلاحظ أنها أعطت دور سياسي-امني كبير للحلف في اطار التحرك الجماعي، الذي يدلّس الهيمنة الامريكية، ويجنب تقسيم العمل الامني- العسكري في فضاء الشرق الاوسط الكبير بين الاروبيين والامريكيين.لأن ذلك التقسيم لا يخدم سواء مشروع الهيمنة الاحادية الامريكية[1] أو تحركات الحلف في اطار الحوار الاطلسي- المتوسطي والشراكة الاطلسية- الشرق اوسطية ، هذه الاخيره المنبثقة عن مبادرة اسطنبول **2004**.

✓ **<u>إقتصاديا</u>** :يشكل هدف توسيع الفرص الاقتصادية الذي يركز عليه المشروع, على التحول الاقتصادي واطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطية الذي دعمت الو. م أ ومجموعة الثمانية من خلال تقوية القطاع المالي واقراض المشاريع الصغيرة وانشاء مؤسسة مالية كبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير, فضلا عن تشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير, وتشجيع التعاون الأطلسي, وتشجيع بلدانه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[2]

الملاحظ أن هذه الأفكار الأمريكية التي تبنتّها قمة الثماني بايعاز امريكي ،هي أفكار ذات جاذبية تدعو إلى التنمية الشاملة, الرفاهية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للعاطلين,وترمي إلى بعث الديمقراطية والتحرر والتخلص من حالات الفقر والقهر والقمع السياسي -من وجهة النظر الامريكية. وهي أفكار تدعو إلى التفاؤل لولا أنها تحمل في طياتها أبعادا سياسية واقتصادية وأمنية تهدف بالدرجة الأولى تأمين المصالح الأمريكية وحليفاتها من الدول الأوروبية، غير انها تتضمن ابعادا خطيرة لا تخدم مصالح الدول المتلقية للمشرع,وتتجلى أهم أبعاد المشروع الشرق أوسطي الكبيرفي المجال الاقتصادي إلى ما يلي[3] :

1-تأكيد السيطرة على الموارد العربية خاصة النفط للدول الصناعية

2فتح أبواب الاقتصاديات العربية بمزيد من الإشعاع وبشكل خاص التكنولوجيا التي تتميز بها إسرائيل, واغراق الأسواق العربية والمنتجات الغربية الإسرائيلية بما سهل عملية الاحتكاك التجاري بين العرب واسرائيل ومن ثم الفكريين الفعلي للوجود الإسرائيلي عن طريق الاقتصاد. وتحقيق ما عجزت عنه السياسة.

3تمكين إسرائيل كقوة امبريالية عسكرية إقليمية,كي تصبح قوة إمبريالية اقتصادية إقليمية وفي الوقت ذاته, والى المدى الذي تحتل فيه إسرائيل هذا الموقع, تستفيد الو.م أ اقتصاديا وسياسيا, وقد يخفف هذا الأمر العبء المالي عليها تجاه إسرائيل.

4-تحويل الاهتمام العربي عن أي محاولة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الأقطاب العربية إلى التعاون والتكامل بين بلدان الشرق الأوسط الكبير, انطلاقا من التعاون والاعتماد المتبادل بين هذه البلدان, بفضل السلام العربي الإسرائيلي الذي يهدف إلى التطلع, ويسمح بتنمية اقتصادية تستفيد منها الأطراف, ويحتوي مكاسب خاصة في مجالات التجارة. والاستثمار والسياحة وانتقال القوى العاملة عبر الحدود, واقامة شبكة إقليمية. والسعة في المواصلات والاتصالات

5-لبرلة الأنظمة الاقتصادية الشرق أوسطية وربطها بالاقتصاد الغربي بحيث يسهل التحكم في الأنظمة السياسية لدول المنطقة آليا.[4]

الملاحظ من خلال الأهداف والارتباط في المجال الاقتصادي سعي واشنطن إلى إقامة تعاون اقتصادي على نطاق واسع بين جميع دول الشرق الأوسط الكبير بما فيها إسرائيل في اطار منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بحلول العام **2013**, والعمل على إنشاء سوق مشتركة فيما بينها, يتم في نطاقها السماح بتنقل رؤوس الأعمال والأيدي العاملة بين هذه الدول وتشجيع الاستثمار

1- دور االناتو في مشروع الشرق الأوسط الكبير. في موقع : 12.12.2011(<u>http: // www. Kuna. net. Kw Article Details. aspx ? id = 179</u>)

2 Robert Z.and Ahmed Galal " Anchoring Reform. With US – Egypt Free trade agreement "policy analysis in International Economics. no 74 (May 2005)p5

1-يوسف صايغ:"منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للغرب" مجلة المستقبل <u>العربي،</u> بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية العدد192، 1995, ص ص4-8

في مختلف قطاعات الاقتصاد, وتوسيع نطاق السوق,[1] وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المنطقة وتحقيق ذلك من شأنه أن يخدم المصالح والأهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة ، وسعيها الدؤوب لدمج إسرائيل فيها واقامة علاقات طبيعية فيما بينها وبين جيرانها العرب، ومن ثم كسر جدارالعزلة التي عانت منها إسرائيل على مدى ا كثر من 60 سنة.بالاضافة الى أن المشروع الامريكي من الناحية الاقتصادية يخدم سياسيا الجهود الامريكية الخاصة بعملية السلام المتعثرة بسبب التواطؤ الاورو-امريكي مع الكيان الاسرائيلي، وسياسته العدائية في الشرق الاوسط .أما الملاحظة الثانية التي يمكن استكشافها وتتعلق بالتنافس الاقتصادي الأورو-أمريكي في هذه المنطقة الواسعة بالمفهوم الاورو-أمريكي، بحيث تنبع رؤية الشراكة الاقتصادية الحرة مع دول المنطقة ضمن إطار سعي واشنطن إلى إقامة تجارة حرة بينها وبين دول المنطقة[2] .في إطار ردّ امريكي على إستراتيجية الشراكة الاورو- متوسطية في شقها الاقتصادي والمتضمنة إقامة منطقة تجارة حرة مع جميع شركائها المتوسطين بما فيهم الشرق أوسطيين الموقعين على اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي بدأت منذ سنة2010. وكذلك ردا على السياسة الأوروبية للجوار التي أطلقها الاتحاد 2004 كإطار مكمل لمسار برشلونة،ومن ثم جاءت السّياسة الأوروبية للجوار لبلورة برؤية أوروبية واقتصادية في محاولة لاحتواء مشكلتي الشرق الأوسط من منظار القرب الجغرافي. فضلا عن مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي من المفترض ان يسير في نفس الاتجاه.

✓ **ثقافيا-اجتماعيا:** الملاحظ أن تلك الاهداف المعلن عنها في هذا الخصوص ، تعد مبادرات ذات جاذبية عالمية. غير أنها تبقى دوما مرتبطا بالنوايا والأبعاد غير المعلنة في هذا المجال والمتمثلة أساسا بأبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير بالمفهوم الأمريكي ،وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الالة العسكرية .وهي نشر القيم والثقافة الأمريكية في قالب العولمة المرتبطة بمفهوم الأمركة بين الأجيال العربية والشرق أوسطية. وهو هدف وبعد ليس بجديد ولطالما عملت الو.م أ على تحقيقه على مدى عشرات السنين منذ منتصف القرن 19 ومازالت تسعى إليه اليوم من خلال إقامة ودعم فروعا لجامعاتها – على سبيل المثال- ومؤسساتها الثقافية، والتعليمية في عدد من الدول العربية كمصر, لبنان, العراق, الأردن[3] وتسعى من خلال هذا المشروع إلى تجسيده في باقي الدول العربية والإسلامية الأخرى تحت مسميات التعاون والتبادل العلمي والثقافي والذي يصب في بلورة الهيمنة الثقافية الأمريكية والسيطرة على شعوب المنطقة لتحول الولاء الثقافي والاجتماعي الشرق أوسطي إلى الثقافة والقيم الأمريكية في جانب،وفي جانب اخر يساعد على مسألة التطبيع الثقافي والاجتماعي والسياسي بين لعرب وإسرائيل, فضلا عن الاحتكاك الثقافي المنجر عن التعاون التجاري والاقتصادي بين إسرائيل،ودول الشرق الأوسط الكبير. ومن ثم فأبعاد المشروع في هذا المضمار، تمثل محاولة الهيمنة الثقافية ووبسط القيم الحضارية والاجتماعية الامريكية بين شعوب المنطقة ، فضلا عن تكوين صرح ثقافي امريكي في المنطقة لمجابهة النفوذ الثقافي الاروبي وبخاصة الفرنسي(الفرانكفوني) في المغرب العربي

3- معوقات المشروع: لا يعني طرح المشروع الأمريكي بان الأرض باتت ممهدة له ,او ان المشروع بات بمنزلة قدر للمنطقة لا يمكن الإفلات منه. إذ انه من المعروف ان الولايات المتحدة الأمريكية طرحت العديد من المشروعات في المنطقة العربية,أخرها مشروع نظام إقليمي جديد.كما ذكرنا سابقا في الشرق الأوسط منذ مطلع التسعينيات ولكن هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح بسبب التحدياتوالممانعات والتعقيدات التي حالت دون ذلك وأبرزها ان لم يقل الأول والأخير على الإطلاق وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[4] .و اليوم على الرغم من مرور ا كثر من 7 سنوات تقريبا او يزيد على انطلاق المشروع، إلا انه فشل حسب الكثير من

---

1 Stinlay Fiche "pespects for refional Integration in the middle east in james de melaed Diemeentions in regional integration, Cambridge, The lenhvesisty press,1993,pp222-223

2- Robert.Z Lawrens " A U.S Middle East Trade Agreement:A circle of opportunity " Policy Annalysis .in International economics no.81 November 2006.p15.

4- يوسف صايغ مرجع سابق ص 9.

4-ماجد كيالي، مشروع الاوسط الكبير ودلالاته واشكالاته، مرجع سابق ذكره، ص44. 45.

الباحثين في تحقيق أهدافه .سواء تعلق الأمر بسبب سياسة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية او في ليكن بمعوقات أخرى وتحديات كبيرة ومعقدة لعل أهمها أن هناك عناصر فكل أساسية في سياسة الولايات المتحدة إزاء دول الشرق الأوسط الكبير والعالم العربي تحديداكانت قد أسهمت في إخفاق مشروع الشرق أوسطي السابق (في التسعينيات)[1] وكان السبب الأساسي أيضا الذي أدى إلى فشل هذا المشروع سواء كون أن المشروع لم يطرح حلولا جذرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا في مبادرة كوبن باول2003 ولا حتى في قمة مجموعة الثمانية 2004 وما العدوان الإسرائيلي في صائفة 2006 إلا دليلا كافيا على هذا المشروع.ومن المعوقات أيضا التي واجهت المشروع – ولاتزال –تبلور ممانعته من قبل بعض الحكومات الشرق أوسطية والتي تدخل ضمن تيار الرافض للمشروع ونذكر منها العربية السعودية ، مصر ، سوريا وغيرها كون هذا المشروع نسجت خيوطه من خارج المنطقة يتضمن أبعاد غربية وأمريكية تهدف إلى طمس الهوية الإسلامية والعربية ودمج إسرائيل ككيان عدواني في المنطقة العربية. في ظل غياب حل شامل للقضية الفلسطينية .[2]فضلا على أن المشروع يشكل فرصة أمريكية للتدخل في شؤون المنطقة لفرض الوصاية الخارجية عليها، أول فرض تغييرات في المنظومة المؤسسية والتمية السياسية ، الاقتصادية والثقافية السائدة فيها.وبحكم محاولة الإدارة الأمريكية فرض مشروعها بوسائل الضغط السياسي والاقتصادي ، وبوسائل القوة أحيانا .كما حدث في أفغانستان ، العراق، وليبيا وما يتربص بسوريا اليوم وغيرها. وكذلك سبب تجاهل الو.م.ا لحاجات وأولويات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مجتمعات الشرق الأوسط الكبير .[3]ومن المعوقات أيضا أن الولايات المتحدة وظفت / توظف مفاهيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك .في حين تظهر سياستها الواقعية ا الازدواجية في التعامل مع قضايا المنطقة بتحبيد العمل العسكري على العمل السلمي. .ولا نغفل أيضا أهمية التناقض بين الرؤية الاروبية في كيفية التعاطي مع مشكلات المنطقة الشرق أوسطية الكبيرة وقضاياها .وبين الرؤية الأمريكية بحيث ان الرؤية الاروبية تعتمد على إستراتيجية الحوار والشراكة والوسائل الدبلوماسية .في حين ان الإدارة الأمريكية تميل إلى فرض ما تريد بوسائل الإكراه حتى القوة إذا اقتضى الأمر وبشكل أحادي.[4]ومن وجهة نظرنا فإن السلوك الأحادي القائم على تكريس ا لهيمنة الأمريكية يتجاهل حاجات ومواقف الأطراف ا لهيمنية الدولية الاخرى .وهذا خلق مشكلات كبيرة للولايات المتحدة على الصعيدين العالمي والأوقليي سيما في ظل تنامي شكوك أروبية بشأن سعي واشنطن لتغيير المنطقة من حديقة جغرافية خلفية لها، الى حديقة عسكرية -سياسية أمريكية تحاصرها من كل جانب. وبذلك يحكم قبضتها على منطقة "أوراسيا "برمتها إزاء مجمل هذه المعوقات جاء فشل مشروع الشرق الأوسط الكبير، لكن لا ينبغي الاستهزاء به على الرغم من كل الإشكاليات المتضمنة فيه والثغرات .

اذن بالنظر إلى مآرب مشروع الشرق الأوسط الكبير، يلاحظ أنه كان يسعى، إلى جانب وقف مايسمى بصناعة الإرهاب، وإلى تحقيق الظروف الامنية المطلوبة المساعدة على بعث ا لتمنية في المنطقة، من مطالبة دول المنطقة بتطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية-الاجتماعية من منظار دولي عموما وامريكي خصوصا.غير ان هذه المآرب هي في حقيقة الامر مرتبطة بالتوجه ا لهيمناتي الامريكي على المنطقة المتوسيطية والشرق أوسطية منذ نهاية الحرب الباردة، مستغلة بذلك الظروف الامنية غير المستقرة في هذه المنطقة خدمة لاهدافها وحماية مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط ، وجنوحها نحو احتواء المتوسط ، خاصة مع تنامي وتيرة الشراكة الاورو-متوسطية وخصوصا في المجال الاقتصادي.

يمكن القول بأنه نظرا للاهمية البالغة التي تحظى بها المنطقتين المتوسطية والشرق اوسطية (وخصوصا هذه الاخيرة) سياسيا-أمنيا واقتصاديا وثقافيا، ومدى ارتباطها باجندة السياسة الخارجية الامريكية واهدافها المتعددة ، ومصالحها الحيوية في المنطقتين، وخاصة

1-المرجع نفسه، ص46.

2-أسامة غزار حرب، مرجع سابق، ص 28.

3-علي عواد الشرعة، الرؤى الدولية والإقليمية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص6.

4-سعيد اللاوندي –امريكا أوروبا-سايس بيكو جديد في الشرق الاوسط، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر .ط1، 2006، ص86

منابع النفط وطرق امداداته ، فضلا على اهمية الاسواق التجارية الواسعة في المنطقتين، والفرص الاستثمارية الاقتصادية فيها .بالاضافة الى أهمية امن اسرائيل بالنسبة لها ، وفي ظل تنامي منغصات الامن القومي الامريكي واثرها على تلك الاهداف والمصالح الحيوية الامريكية المذكورة كانتشار اسلحة الدمار الشامل ، ومشكلة الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي في الشرق الاوسط ، فضلا عن نمو ظاهرة الارهاب العالمي مطلع القرن الحالي .بالاضافة ايضا الى تنامي القوة الاقتصادية الاوروبية المنافسة للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. جعل الولايات المتحدة الامريكية ، وفي محاولة منها للاستجابة لهذه التحديات المعيقة لمصالحها ومشروع هيمنتها، تطرح مشاريع ومبادرات ذات ابعاد متوسطية وشرق اوسطية وباهداف اقتصادية وسياسية وامنية في نهاية المطاف، بدءا بمشروع الشرق اوسطي- الشمال افريقي الفاشل بداية التسعينات في محاولة لاحتواء الصراع من منظار تعاون اقتصادي براغماتي اقليمي في الشرق الاوسط يجسد الرؤية الاسرائيلية ويخدم مشروع التسوية والرعاية الامريكية لعملية السلام. ثم جاء مشروع الشراكة المغاربية - الامريكية في مواجهة الشراكة الارور-مغاربية ليحطم اسطورة مقولة النفوذ التاريخي الاوروبي في المنطقة المغاربية. فضلا عن الية الحوار الاطلسي- المتوسطي بقيادتها ، كإطار امني موازي للمشاريع الاقتصادية الامريكية النامية في المنطقتين من جهة .وفي مواجهة الحوار الاورو-متوسطي بقيادة اتحاد اروبا الغربية بداية التسعينات من القرن الماضي من جهة ثانية .علاوة على مشروع الشرق الاوسط الكبير، الذي تضمن ابعادا امريكية تصب كلها في قالب تامين المصالح الحيوية الامريكية ، وخدمة مشروع الهيمنة في المنطقتين ، انطلاقا من التشبث الامريكي بالشرق الاوسط ، ومحاولة لاحتواء للمتوسط، بدواعي امنية ومتطلبات براغماتية اساسا.

المبحث الثالث: المشاريع الأوروبية والأمريكية تجاه المتوسط والشرق الأسط : توافق أم تعارض؟

بعد عرضنا لمختلف المبادرات والمشاريع الأورو-أمريكية تجاه منطقتا الشرق الأوسط والمتوسط نحاول في هذا المبحث إجراء مقارنة بسيطة بين هذه المشاريع في المجالات، السياسية-الأمنية والاقتصادية والثقافية -الاجتماعية، وذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه المشاريع متوافقة ومتكاملة أم أنها متعارضة. فضلا عن معرفة أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال المشاريع المشار إليها سابقا .ومن ثم محاولة طبيعة العلاقات بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكيةاذا اعتبرنا أنّ تلك المشاريع .كإحدى المحددات لهذه العلاقات في المجالين المتوسطي والشرق أوسطي الحسّاسين اقليميا وعالميا.

المطلب الأول: المجال السياسي-الأمني: مشاريع عديدة. . . أهداف مشتركة:

من خلال الاطلاع على المشاريع والمبادرات الأوروأمريكية المختلفة والمتعددة بأبعادها المتوسطية الشرق أوسطية قد يتبادر إلى ذهن المطلع أنها مشاريع ومبادرات مختلفة ومتناقضة، إلا أنها في حقيقة الأمر غير ذلك لأن تحليل معنوياتها وأهدافها وأبعادها يؤكد مسألة التوافق والتكامل بينها أكثر بكثير من الاختلاف في المجال السياسي والأمني. .. .. فيما يلي أوجه التشابه والاختلاف.

I. **أوجه التشابه**: و تتمثل في:

1- هناك توافق أوروبي أمريكي من حيث الرؤية السياسية للمنطقتين الشرق أوسطية والمتوسطيةكونهما منطقتا نفوذ غربية ذات أهمية سياسية واقتصادية وثقافية وأمنية يعمل الطرفان على تقويض مصالح القوى الدولية الأخرى، كروسيا، الصين، اليابان، بالشكل الذي يعزز مصالح الطرفين الأوروبي الأمريكي منذ الحرب الباردة وإلى غاية اليوم[1].

وتشير جميع المشاريع سواء الأوروبية انطلاقا من السياسات الأوروبية الاولى خلال فترة الحرب الباردة وبعدها مرورا بالشراكة الأورومتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار وصولا إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، أو المشاريع الأمريكية انطلاقا من المشروع الشرق أوسطي الشمال إفريقي، في التسعينات ومبادرات الشراكة الأمريكية المغاربية والشرقأوسطية، مرورا بآلية الحوار الأطلسي

1- محمد الأمين بن عشية، "حوض المتوسط أوروبا والقوى العالمية، (2011/01/02)، (http://www. djazairnews. info/etudiant/47-2009html) .

المتوسطي والشرق أوسطي وصولا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، أنها مشاريع ومبادرات غربية ذات رؤية سياسية توافقية حول أهمية المنطقتين من الناحية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية يعمل الطرفان الحفاظ على مصالحهما المختلفة بينهما عن طريق التعاون والتشاور السياسي والأمني في إطار المؤسسات الأورو-أطلسية، كمنظمة حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تهتم بالمسائل الاقتصادية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجموعة الثماني، مجلس الأمن، منظمة التجارة العالمية، ومؤسسات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها[1]، فهذه المؤسسات ورغم تنوع طبيعتها إلا أنها تشكل منابر للتشاور السياسي بين الطرفين الأوروبي والأمريكي بشأن التعاون بينهما إزاء مختلف القضايا التي تخص مختلف بقاع العالم وخاصة منطقتا الشرق الأوسط والمتوسط ذات الصراع العالمي، كما أنها تشكل أيضا منابر لتضييق الهوة بين الخلافات العربية الغربية، الإبقاء عليها تحت سقف منخفض ومحدود دون المساس بالقيم الغربية المشتركة، بحيث تسوى المشاكل العالقة. في إطار حوار سياسي مشترك يضمن استمرارية العلاقات الثنائية سواء بين الاتحاد الأوروبي ككيان أوروبي وبين واشنطن، أو بين هذه الأخيرة وكل دولة أوروبية على حدة[2].

2- تهمل جميع المبادرات الأوروأمريكية المطروحة في الفضاءين المتوسطي والشرق أوسطي إيجاد أي حل بناء وعادل شامل لقضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني المغصوبة أرضه وحقوقه، وما يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة الشرق أوسطية والمتوسطية، حيث تركز الرؤى والأبعاد الإستراتيجية الأورو-أمريكية على إقرار وتعزيز الخلل الإستراتيجي القائم في الشرق الأوسطي والمتوسط بما يضمن المصالح العليا لإسرائيل والمصالح الأورو-أمريكية في المنطقة بل ويرفض الطرفان أي مشروع من شأنه تعديل الخلل كهو يمس بمصالحهم المشتركة من أي طرف كان سواء في إطار المبادرات الإقليمية العربية أو في إطار الأمم المتحدة أين نجد توافق في المواقف الأوروبية الأمريكية داخل مجلس الأمن[3]. ويتجلى ذلك إقرار الأطراف الأوروبية باستخدامات الولايات المتحدة للفيتو في حال إقرار أي مشروع أممي يدين الممارسات أو العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومن ثم كانت تلك المواقف الأورو-أمريكيةإحدى أسباب انهيار المشروع الشرق أوسطي الشمال إفريقي الذي طرحته إسرائيل وتبنته الو. م. أ بشكل رسمي خلال التسعينات من القرن الماضي، الذي تجاهل الحل السلمي للقضية الفلسطينية بشكل عادل، أما مشروع الشراكة الأورو-متوسطية فكما يعتبر كثير من المحللين أن أهم أسباب فشل الشراكة السياسية والأمنية الأوروبية هو تهميش أوروبي لقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذا الاهتمام الأوروبي بمسائل سياسية وأمنية ذات أولوية بالنسبة إليها كالحفاظ على التزاماتها الأطلسية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية، التي تسمو على علاقاتها بالدول العربية المتوسطية -الشرق أوسطية، وكذا تحقيق الأمن الأوروبي انطلاقا من التطورات الأوروبية للأمن الأوروبي دون التصورات المشتركة للمنطقة المتوسطية الشمالية والجنوبية (أحادية التصور)[4].

ومن خلال تحليل الأهداف ومحتويات المشاريع الأوروبية والأمريكية الأخرى للسياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط، ومبادرة الشرق الأوسط الموسع 2004 عن الجانب الأوروبي ومشروع الشرق الأوسط الكبير من صيغته الأمريكية وعلى الرغم من اختلاف تصوراتها السياسية والاقتصادية إلا أنها تستهدف المنطقة العربية بشكل عام وتستهدف التغيير منها وضمان التبعية الدائمة لها عن طريق التحكم في قراراتها السياسية والأمنية[5].

3- يتفق الأوروبيون والأمريكيون على أهمية التغيير بما يخدم مصالحهم وأمن إسرائيل في المنطقة وتحت ادعاءات الإصلاح والدمقرطة في العالم العربي، ويتجلى ذلك الاتفاق من خلال تقاطع المشروعان الأمريكي والأوروبي بحيث أن المشروع الذي تقدمت به

1- مفيد قطيش، المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط (http://www. bebarny. gov/b/article. asp?in=ar&id=r888. html)

2- حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الو. م. أ والاتحاد الأوروبي (http://www. damascusuniversity. edu. sy/mag/law/images/stories/2372370274. pdf)

3- محمد السيد سليم "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض؟" القاهرة، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر 2004، ص 17.

4- حسين طلال مقلد، مرجع سابق ص: 03.

5- علي عواد الشرعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، مرجع سابق ذكره ص: 08.

واشنطن في قمة الثماني في سين آيلند طبع عليه تغيير طفيف يراعي المصالح الأوروبية في المنطقة[1]، بحيث بعد إعلان المشروع الأمريكي بأيام قليلة بادرت ألمانيا من خلال وزير خارجية،. ... إعلان مشروع ألماني تحول إلى مشروع فرنسي ألماني، يتفق مع المشروعان الأمريكي والأوروبي على قضية جوهرية وهي إعطاء الأولوية للتغيرات الداخلية في دول الشرق الأوسط الموسع والمقصود هنا الدول العربية دون غيرها، ولكن بينما يركز المشروع الأمريكي أساسا على تلك التغيرات بدون تشاور مع النظم المحلية، كما يهمل الإشارة إلى قضية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد أشار المشروع إلى هذا الصراع على الرغم من أنه أعطاه مرتبة ثانوية في محاولة توفيقية أوروبية في علاقاتها مع الضفة الجنوبية والشرق أوسطية وأهميتها من حيث الاستقرار والأمن وأهميتها بالنسبة لأمن أوروبا، وبين الالتزامات الأوروبية في علاقاتها بالو. م. أ كما أثار المشروع الألماني- الفرنسي إلى أهمية التنسيق مع النظم الشرق أوسطية بالمفهوم الموسع، وكذا ركز المشروعات دور حلف الاطلسي في عملية التغيير بالتعاون مع الاتحاد[2].

4- هناك توافق أوروبي أمريكي من خلال جل المشاريع حول الهيكلة الأمنية للمنطقة ودور الحلف الأطلسي في بسط الاستقرار والأمن في مواجهة التهديدات والتحديات المحدقة بالمصالح الأوروأمريكية سيما الإسرائيلية وكذا تحقيق هدف نهائي مشترك وهو مكافحة الإرهاب اللّذان يعتبرانه أنه ينتج مما ينتج عن التسلطية المحليّة. ويأتي تحقيق هذه الأهداف كما أشرنا تحت سمات وعناوين برّاقة كالحوار، والشراكة والتعاون مع دول المنطقة، تخفي ورلءها احتواء المنطقة أمنيا وسياسيا لتمرير مشاريعها الإمبريالية الغربية[3] باستخدام القوة العسكرية في بسط تصوراتها كالتدخل الأطلسي مؤخرا في ليبيا من أجل التغيير والسّيطرة على منابع النّفط الذي ورد تحت شعار التدخل من أجل إسقاط نظام الراحل القذافي المعرقل للتحول الديمقراطي والمنهك لحقوق الإنسان... وغيرها.

5- وفي المجال الأمني- السياسي أيضا نسجل توافق كبير بين الأوروبيين والأمريكيين، فهم يضطلعون من خلال تحليل المشاريع المشار إليها بأدوار تكمل بعضها البعض في سياق سعيهم لإعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط الموسع. فمن ناحية أولى تركز الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية على إقرار وتعزيز الحلف الإستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل تأسيسا على أنها تسعى لبناء الاستقرار في المنطقة وإحداث تعديلات تدريجية على هذا الوضع وفي المدى الطويل، فبعد حوالي قرابة الأربع عقود، ما زالت عملية السلام التي بدأها الأمريكيون سنة 1973 تراوح مكانها بدون نتيجة حاسمة، كما أن مشروع الميثاق الذي صاغه الاتحاد الأوروبي للتعامل مع القضايا الأمنية في البحر المتوسط المسمى "ميثاق السلام والاستقرار في البحر المتوسط يخلو من أي إثارة إلى السعي لتغيير الوضع الإقليمي الراهن،ا ًكثر من ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتفق مع الو. م.أ على أنه لا يمكن إطلاقا السماح لأي دولة في الشرق الأوسط والعالم العربي عموما عدا إسرائيل بامتلاك أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية وأسواق نقلها والتي تحتكرها إسرائيل، ونجد ذلك واضحا لضبط التسلح في الشرق الأوسط، فالتوجه الرئيسي لتلك المشروعات هو السّماح ببقاء (أشكال من أسلحة) الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ تمتلكها إسرائيل وفي الوقت ذاته هذه الأسلحة والتكنولوجيا إلى دولة أخرى في المنطقة سواء الدولة العربية من المحيط إلى الخليج أو غير عربية كإيران[4] كما تركز هذه المشروعات على حظر تصدير الأسلحة إلى المنطقة دون الإشارة إلى الأسلحة المنتجة محليا والتي تحتكرها إسرائيل، وبالتوازي مع هذا النهج، يتفق الأوروبيون مع نظرائهم الأمريكيين على أن إسرائيل يجب أن تتمتع بالأمن والاستقرار كما تؤكده أبعاد المشاريع المطروحة من الجانبين، وكذا بالتفوق الإستراتيجي على كافة الدول العربية مجتمعه، وهذا التفوق يجب أن يكون ساحقا بحيث لا تفكر أي دولة غربية في أي بديل آخر غير بديل التفاوض مع إسرائيل وقبول مزيد من التنازلات بالموازاة مع ضغوط القوى الأوروبية الأمريكية على وجه التحديد

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق ص: 18.
2- نعيم الأشهب نعيم، مازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، أعلى درجات التبعية، مرجع سابق ص:36.
3- المرجع السابق ص: 19.
4- محمد السيد سليم، مرجع سابق ص: 19.

على الدول المتعارضة مع إسرائيل انطلاقا من الشروط الإسرائيلية والغربية للسلام مع إسرائيل، وكان آخر تعبير عن هذا النهج هو أنه في مفاوضات شراكة الاتحاد الأوروبي مع سوريا، حيث أصر الاتحاد على مطلب لم يشترطه الاتحاد على أي من الدول التي كانت قد سبقت سوريا في التوقيع على اتفاقات شراكة معه بما فيها إسرائيل[1].

6- كذلك يتفق الأوروبيون والأمريكيون على أهمية بناء ترتيب أمني جديد في الشرق الأوسط يحل محلّ الجامعة العربية ويشمل إسرائيل وتركيا ويرتبط بحلف شمال الأطلسي، ففي كل التفاعلات متعددة الأطراف مع دول المنطقة، يصرّ الأوروبيون والأمريكيون على استبعاد جامعة الدول العربية والسّعي لإنشاء ترتيب أمني جديد لا يعطي أي دور للجامعة، ويلاحظ أن"الاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية وافريقيا في إطار المنظمات الإقليمية التي تضم تلك الدول وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا، "والميركسور" والاتحاد الافريقي وتعقد مؤتمرات قمة دورية، أما في حالة العالم العربي فقد رفض الاتحاد تماما إعطاء أي دور لجامعة الدول العربية، منذ انتهاء الحوار العربي الأوروبي في النصف الثاني من التسعينات[2].

7- كذلك في إطار القواسم المشتركة في هذا المجال، يتفق الأوروبيون والأمريكيون على ضرورة احتواء المنطقة العربية أمنيا وعسكريا، من خلال تعزيز تحركات الحلف الاطلسي في كافة ربوع ما يسمى بالشرق الأوسط "الموسع "من أفغانستان شرقا إلى غاية موريتانيا غربا، على اختلاف ألوان المفاهيم والمصطلحات الأمنية والسياسية الأورو-أمريكية المعلنة كالحوار والتعاون والشراكة الأمنية مع دول المنطقة لمحاربة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[3]، وفي هذا الصدد نجد أن الأوروبيون والأمريكيون يصرّون على منع إيران من امتلاك أو تطوير تكنولوجيا نووية وحتى للأغراض السلمية، وتقود الو. م. أ هذه المعارضة – كما سنرى لاحقا – بحيث قامت فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتكوين لجنة (ترويكا) مؤسفة من وزراء خارجية الدول الثلاث، زارت إيران وقدمت ما يشبه الإنذار لإيران لوقف تخصيب اليورانيوم. وهو أمر تبيحه اتفاقية منع الانتشار النووي، ولكن الدول الثلاث لم تف بالإلتزام وتحولت فيما بعد لقيادة الحملة الغربية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضد إيران كما ففعلت الو. م. أ وحلفائها الأوربيون بعراق صدام حسين[4].

8-وفي إطار هذه القوائم المشتركة، هناك تقسيم للعمل بين الأوروبيين على ما يبدو بين الأمريكيين في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، طبق بهذا التقسيم يختص الاتحاد الأوروبي بقضايا الأمن اللينة، بينما تتوفر الو. م. أ على التعامل مع قضايا "الأمن الصلبة" ففي خطاب ألقاه من الإسكندرية في 13 أكتوبر سنة 2003 قالوا رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية، "إن الاتحاد الأوروبي يتبع سياسة في البحر المتوسط أسماها 'سياسة الاقتراب أو الجوار Proximity Policy، وقد عرف برودي هذه السياسة بأنها "سياسة تجهيز المسرح المتوسطي الشرق أوسطي بالاستقرار والأمن الدائمين، ويخلق ذلك الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم، وهذا ما نسميه بالأمن اللين"، وتتخذ هذه السياسة شكل العلاقات الاقتصادية والثقافية وتهتم بالمجتمع المدني والحكم الجديد[5]، أما الو. م. أ فإنها توفر "الأمن الصلب" من خلال إعادة الهيكلة السياسية، وخرائط الطريق، والغزو المسلّح ويكمل الدوران بعضها البعض، حيث يسهل الأمن اللين أو الطريق أمام الأمن، الصلب في ظل إقرار الاتحاد الأوروبي بالقوة العسكرية الأمريكية واستخداماتها في إطار تحركات الحلف وتوجهاته السياسية الأمنية. وترى الباحثة الألمانية "موريل أسبورج" أن الرؤى السياسية الأمريكية متكاملة، وأنّ هذا التكامل هو محصلة لمطلب أمريكي مؤداه أن يبتعد الاتحاد الأوروبي عن القضايا السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي ويقتصر دوره على تسهيل تنفيذ الدور الأمريكي. ولخصت "أسبورغ" حالة التكامل الأوروبي – الأمريكي فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي بقولها:" لم

1- المرجع السابق ص: 21.

2- سعيد اللاوندي "إنتحار سياسة الحوار الأوروبية مع إيران"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 161، أفريل 2004، ص11.

3- المرجع نفسه، ص 16.

4- أسامة فاروق مخمر، " الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوطات الأمريكية".
(http://www. albainah. net/index. aspx?funcfion=itemccid=7272&lang. htm .)

5- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 21.

تستطع أوروبا أن تتصرف بشكل مستقل أو متعارض مع السياسات الأمريكية في المنطقة، فقد كانت الحكومات الأمريكية حريصة على التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يضطلع بدور سياسي مستقل في الشرق الأوسط وبصفة عامة، فقد قبل صانعوا القرار الأربيين مفهوم الدور الأوروبي المكمل، وقد كانوا على حق في ذلك لأن سياسات الاتحاد لن تكون فعالة إذا تناقضت مع سياسة القوى العظمى والوسيط الرئيسي في المنطقة،ومع إنشاء اللجنة الرباعية في مؤتمر شرم الشيخ في أكتوبر 2000 والتي التقت منذ أفريل 2000 فقد تم إنشاء آلية تنسيقية للسياسات اتجاه المنطقة تسمح بنوع من النفوذ الأوروبي الأمريكي ولكنها تحتفظ بالقيادة للو. م.أ"[1].

9- في المجال السياسي- الأمني أيضا، مة توافق أورو-أمريكي من خلال المشاريع الأمريكية فالتور المتمخض عن الشق السياسي – الأمني من المتوسطية الأوروبية المتمثل في الحوار السياسي -الأمني مع دول الضفة الجنوبية والشرق أوسطية من أجل منع الصراع وإن حدث يعمل على الإبقاء عليه في مستوى منخفض يكمل الشق السياسي – الأمني من الشرق أوسطية الأمريكية التي تعمل على فرض الحلول السياسية الأمنية عن طريق القوة إذا اقتضى الأمر، ومن ثم يترك الاتحاد الأوروبي القضايا الإقليمية الكبرى للو. م. أ في المستوى أو الشرق الأوسط للتعامل معها كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التدخل العسكري في أفغانستان 2001، العراق 2003، ليبيا 2011، في الوقت ذاته فإنه الاتحاد يحاول بتطوير بيئة أمنية في المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية، كما هو الحال بين العرب والإسرائيليين من خلال بيئة أمنية مؤسسة على مفهوم إجراءات بناء الثقة[2]، وهو الأمر الذي يمكن الإشارة إليه من خلال هدف الشراكة الأورو-متوسطية في مجال الشراكة السياسية والأمنية الذي سعت إلى تحقيقه[3]، وكذا من خلال آلية السياسة الأوروبية للجوار أو ما يهدف إليه الاتحاد من أجل المتوسط كمشروع. ولعل الأمر الذي يمكن استنتاجه من خلال مشاريع الشراكة تلك في جانبها السياسي الأمني هو مشاركة العرب والإسرائيلي برعاية أوروبية في ذلك الإطار، وما وجود قبرص، تركيا ومالطا في تلك الشراكات إلا بابا من أبواب التغطية على تلك الحقيقة، بدليل أنه لم ولن توقع اتفاقات شراكة مع الدول الثلاث منذ ماي سنة 2004 أعضاء كاملين في الاتحاد الأوروبي باستثناء تركيا التي تأجل انضمامها.

9- كذلك يوجد توافق أوروبي أمريكي حول إبقاء منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا تحت دائرة النفوذ الغربي السياسي، على الرغم من حالة التنافس الاقتصادي الشّديد بين الو. م.أ وأوروبا من خلال مشاريعها الاقتصادية والسياسية في المنطقة كالشّراكة الأورو-مغاربية أو الشراكة الأمريكية المغاربية منذ 1998، وكذا التركيز الأورو-أطلسي على أهمية استقرار هذه المنطقة ودوره في تحقيق الأمن الأوروبي[4]، ويتجلى ذلك التوافق من خلال الحوارات الأمنية الأورو-أطلسية مع الدول المغاربية الثلاث: تونس، الجزائر والمغرب التي انطلقت منذ 1995 في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي بغض النّظر عن الحوارات الأوروبية المتوسطية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في إطار حوار اتحاد أوروبا الغربية منذ 1993 مع عدد من الدول المتوسطية من بينها الجزائر، تونس، المغرب، وكذا الحوار الذي أطلقته دول القوس اللاتيني في إطار حوار 5+5. ويهدف ذلك التوافق الأوروبي الأمريكي في المجال السياسي الأمني إلى دعم الاستقرار والأمن للمنطقة بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية فيها من مخاطر الإرهاب، الجريمة المنظمة، حماية السفن التجارية والعسكرية وكذا إمدادات النفط العابرة عبر المتوسط ومضيق جبل طارق.

وتأتي مبررات هذا التوافق من خلال الدور الكامل في المجال الأمني الذي أعطي للحلف في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير بالمفهوم الأمريكي و"الموسع" بالمفهوم الأوروبي للاضطلاع بمسؤولية حفظ الأمن وضبط الاستقرار للمصالح الأوروأطلسية والتدخّل عسكريا في أي منطقة من هذا الفضاء الواسع، إذا ما مُسّت مصالح أي طرف من الأطراف،كما أعطي دور كبير أيضا للحلف(ضمنيا)

1- المرجع السابق.
2- علي الحاج، مرجع سابق ص: 213.
3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 158.
4- علي الحاج، المرجع السابق، ص 160.

في إطار المشروع الأوروبي الخاص بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يؤكد في المجال السياسي الأمني وتحت شعار تظافر الجهود الجماعية لبسط الأمن والاستقرار في المتوسط في إطار شراكة وحوار وتعاون بين جميع دول المنطقة، لكن في حقيقة الأمر أنه ثمة دور للحلف الأطلسي في القيام بدور تعزيز المصالح الأوروبية الأمريكية في المنطقة.

وعموما يمكن القول بأن الرّؤى السياسية -الأمنية في إطار المبادرات الأورو-أطلسية السابقة الذكر لاحظنا أنها متوافقة إلى حد بعيد جدا. والسّبب -في نظرنا -راجع إلى عدّة اعتبارات نذكر منها: توافق القيم الغربية واعتبارات المصالح بالمفهوم البنائي فالقيم والهوية الغربية هي التي ساهمت في تحديد المصالح المشتركة في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية. والاعتبار الثاني التّسليم الأوروبي بالأمر الواقع في المجال السياسي – الأمني وهو اعتبار القوة ودورها في حركة الصراع الدولي ومنها الصراع الأمريكي الأوروبي حول القوة، حيث أن الو. م.أ تعد قوة عسكرية عالمية أولى اكسبتها سياسة ودبلوماسية قوية في مقابل كيان أوروبي يجمع دول متعددة، وتفتقد إلى قوة سياسية وعسكرية تؤهلها بالقيام بدور عالمي وإقليمي منافس للو. م. أ مقارنة بهذه الأخيرة.

وانطلاقا من هذا، وجد الاتّحاد الأوروبي نفسه أمام المفاضلة بين خيارين، إما الاستقلالية التّامة في المجال السياسي والأمني عن الو. م. أ ،وكما هو معلوم هذا الخيار فاشل وقد أثبت الوقائع ذلك سواء في حرب البوسنة 1995، كوسوفا، 1999 وفشل المؤسسات الأمنية والسياسية الأوروبية في حل هذا المشكل. والخيار الثاني الإبقاء على التبعية الأمنية والسياسية بالو. م.أ طالما أن الحلف الأطلسي كمؤسسة أمنية سياسية أوروأطلسية يوفر الحماية للمصالح الأوروبية، ويقلص المتاعب الأوروبية في إذا ما اتخذت بشكل أوروبي انفرادي.

لكن، وعلى الرغم من هذا التوافق الأوروبي الأمريكي في هذا المجال، فإن ذلك لا يعني بتاتا عدم وجود نقاط اختلاف سياسية -أمنية من خلال المشاريع الأورو-أطلسية المطروحة في الفضاء بين المتوسطي والشرق أوسطي، لكنها لا تصل الى حدّ التأثير السّلبي على العلاقات الاستراتيجية بينهما. ونحاول التطرق إلى بعض منها فيما يلي:

أوجه الاختلاف: ويمكن الاشارة ليها في النقاط التالية:

هناك بعض الخلافاتفيالمجال السياسي- الأمني والمتمخّضة عن المشاريع الأوروبية والأمريكية تجاه المنطقتين الشرق أوسطية والمتوسطية، فضلا عن الخلافات بين الطرفين تجاه قضايا الشرق أوسط والمتوسط، كما نعرض لها من خلال المواقف والأدوار الأوروبية والأمريكية تجاه بعض القضايا الساخنة في المتوسط والشرق الأوسط، لكنها لا ترق الى حدّ التّأثير السّلبي على العلاقات الاستراتيجيةبين الطرفين ،وسف نركّ ز فقط على الخلافات السّياسية – الأمنية النّاتجة عن المشاريع الأوروبية والأمريكية في المنطقتين ومدى تأثيرها على العلاقات الأوروبية الأمريكية[1]. وتتجلى مظاهر الاختلاف الأوروبية الأمريكية من خلال المشاريع الأورو-أمريكية المطروحة في النقاط التالية:

1- هناك نوع من الشّقاق الارو-أمريكي، بحيث ان الاتحاد الاوروبي السّاعي الى تفعيل سياسة خارجية وامنية فاعلة في السياسة العالمية مدفوعة بغياب التهديد السوفياتي من جهة. ومن جهة ثانية مدفوعة بمشاريع اقتصادية بأبعادها المتوسطية والشرق أوسطية سواء تعلّق الامر بالشراكة الاورو-متوسطية في اطار مسار برشلونة، السياسة الاروبية للجوار او الاتحاد من أجل المتوسط. من اجل البحث عن ادوار سياسية في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية الى جانب الولايات المتحدة الامريكية في اطار ما يعرف باستراتيجية متعددة الاطراف بهدف خدمة الامن الاقليمي والامن العالمي. بالمقارنة مع الاستراتيجية الاحادية التي تنتهجها واشنطن والتي رأى فيها الاتحاد الاروبي تهميشا لدوره ومحاولة أمريكية للهيمنة. كما فعلت واشنطن عند طرحها لمشروع الشرق اوسطي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. واستبعادهاللاتحادالاروبي كلّ ية من الاضلاع بدور محوري تجاه عملية السّلام

1- حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 4.

في الشرق الاوسط، سواء خلال المؤتمر أو في اطار الاتفاقيات اللاّحقة للعملية السّلمية كأوسلو وواشنطن 1993، القاهرة ووادي عربة العام 1994 وغيرها. أو في اطار المؤتمرات الخاصة بالمشروع الشرق اوسطي الدار البيضاء 1995، وعمان 1996[1] اين دعي الاتحاد الاوروبي لحضور المؤتمرين بصفة مراقب فقط، دون ان يكون له دور محوري، ليغيب تماما خلال جلسات قمة الدوحة 1997. فكان هذا التهميش الامريكي للأوروبيين احد الاسباب التي كانت وراء اطلاق مشروع الشراكة الاورو-متوسطية الذي تمخّض عن اعلان برشلونة نوفمبر 1995، كإثبات من الاوروبيين عن قدرة الاتحاد الاوروبي على اطلاق مبادرات اوروبية اقليمية قادرة على التعاطي مع التحديات والتهديدات الاقليمية الغربية الى جانب المشروع الامريكي.[2]

2- هناك ايضا خلاف أوروبي أمريكي حول عدد من القضايا والمسائل الاقليمية، فبالإضافة الى قضية الخلاف بشأن الدرع الصاروخي في اروبا الشرقية، هناك خلاف حول القوة الاوروبية للتدخل السّريع في المتوسط، والتي رأت فيها واشنطن انه محاولة اوروبية نحو نهج خطى الاستقلالية الامنية عن الولايات المتحدة، والتي ردت عليها واشنطن بتشكيل القوة الاطلسية للتدخل السّريع في المتوسط كمحاولة امريكية لتقويض التحركات العسكرية الاوروبية في المجال المتوسطي دون المشاركة الامريكية. ونفس الامر بالنسبة الى لحلف شمال الاطلسي الذي دافعت عن بقائه الولايات المتحدة الامريكية بصفته الاداة الاطلسية الوحيدة لحماية مصالح العالم الحر في المنطقتين المتوسطية سيما الشرق اوسطية[3].

3- هناك خلاف حول بقضية ترتيب اولوية الارهاب كتهديد، بحيث ترى الولايات المتحدة ان الارهاب هو التهديد الرئيسي للمصالح الغربية في المتوسط والشرق الاوسط وان هذا التهديد لا يمكن التعامل معه الا من خلال الادوات العسكرية. في حين يرى الاتحاد الأوروبي ان الارهاب هو تهديد من بين عدة تهديدات اخرى كالفقر البطالة، الهجرة الصراعات الاقليمية الجريمة المنظمة انتشار اسلحة الدمار الشامل ن فشل الانظمة السياسية في الجنوب...وغيرها، كما تحدده الوثيقة الخاصّة بالاستراتيجية الاوروبية للأمن التي طرحها "خافيير سولانا" المفوّض الاعلى للسياسة الخارجية الامنية الاوروبية المشتركة سنة 2003 وتبناها المجلس الاروبي.[4]

4- هناك ايضا خلاف منهجي أوروبي – أمريكي حول مسائل الاصلاح والتغيير في "الشرق الاوسط الكبير" بالمفهوم الامريكي و"الشرق الاوسط "الموسع "بالمفهوم الأوروبي- أمريكي. اذ ترتكز الرؤية الامريكية للإصلاح والتغيير في المنطقة على ضرورة التحول الديموقراطي لدول المنطقة كأداة من أدوات مكافحة الارهاب لتهديد رئيسي مشترك الناتج حسب وجهة النظر الامريكية عن التسلطية المحلية لبلدان المنطقة. في حين يركز الاروبيون على مسألة "التحديث " كمدخل للتحول الديمقراطي في مكافحة الارهاب.[5]

5- تعتقد أوروبا أنّه من الخطأ فرض التّغيير في الشرق الاوسط الموسّع بموقف" أبوي وصائي" كالذي تفرضه الولايات المتحدة، وتركز على عملية صياغة عمل مشترك أورو-أمريكي بالتعاون والتفاهم مع حكومات ومجتمعات المنطقة لإجراء الاصلاح المنشود بوسائل الحوار والاقناع ،وهوما تجلى من خلال مشاريعها (الاوروبية) ذات الابعاد المتوسطية والشرق اوسطية كالشراكة الارو-متوسطية في المجال السياسي والامني او في المبادرة الالمانية الفرنسية التي تبناها الاتحاد الاروبي الخاصة بمشروع الشرق الاوسط

1- المرجع نفسه، ص 05

2- عبد الرحمن مطر، اسئلة برشلونة: قراءة اولى في مءتمر برشلونة للشراكة والتعاون الارو متوسطي، مرجع سابق ص 58

3 - خير الدين شمامة، مرجع سابق ذكره، ص 289

4 - Rapport sur la mise en oeuvre de la stratégie européenne de sécurité

- Assurer la sécurité dans un monde en mutation. (date de visite de site 12/12/2011)

(http//www. consilium. europa. eu/ueDocs/cms_Data/docs/104632. pdf)

5 -ibid.

الموسّع او في اطار الاتحاد من اجل المتوسط. في حين سعت الولايات المتحدة الى فرض املاءات التغيير بمعزل عن عن ارادة المعنيين واولوياتهم ومصالحهم من انظمة سياسية او حكومات محلية أو حتى شعوب المنطقة في حدّ ذاتها[1].

6- كذلك تنطلق أوروبا من اقتناع أنّ التّغلّب على الارهاب لا يكون بالوسائل العسكرية فحسب، وانما ايضا يتطلّب ايضا طرح حوافز تشجيعية في مجالات أربعة :الامن والسياسة، الاقتصاد والقانون والثقافة والمجتمع المدني كما هو واضح من خلالمشروع الشراكة الاورو-متوسطية، والسياسة الاوربية للجوار وكذا الاتحاد من اجل المتوسط في حين تبدو الولايات المتحدة الامريكية أكثر ميلا لاستخدام القوة العسكرية لفرض التّغيير او التلويح باستخدامها واستئصال ما تسميه بالارهاب على الرغم من ان مشروعها الشرق اوسطي الكبير المقدّم الى قمة الثانية 2004 في قمة "سي آيلند" كان يتضمن المجالات الاربعة المذكورة[2] التي دافعت عنها الولايات المتحدة من خلال دعوتها الى انشاء منتدى " شراكة من أجل المستقبل" بين مجموعة الثماني ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا المتمخّض عن مبادرة الشرق الاوسط الكبير أو الموسّع عقب الاعلان عن ميلاده، والذي تضمن فيما تضمن تهيئة الإطار لحوار مرن صريح وشامل ينصب على تعزيز الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني وتنمية الكفاءات التدريبية وتطويرها وتشجيع نمو الاقتصاد العصري الحديث، الذي من شأنه أن يولّد الثروة ويكون مندمجًا في الاقتصاد العالمي، وخلق شراكة وتوفير إطار عمل على مستوى الوزراء لتنسيق الحوار بين الدول الصناعية الثماني ودول الشرق الأوسط وقادة الأعمال مؤسسات المجتمع المدني[3]

7- تعتقد أوروبا ان نجاح اي مبادرة سياسية –أمنية اوحتى اقتصادية ثقافية واجتماعية تجاه منطقة الشرق الاوسط "الكبير" او "الموسع"، ومن ضمنها المبادرات الاوروبية أو حتى الامريكية تحتاج الى نفس طويل والى تخطيط طويل المدى لتحقيق اهدافها المسطرة ومآربها المرجوة، من تغيير أواصلاح سياسي واقتصادي او سيطرتهمُ تة، في وقت تبدو فيه الولايات المتحدة الامريكية مستجلة ومتعجّلة[4] في فرض مسارات التغيير والاصلاح المنشودين، بين المزاوجة بين الضغّط السياسي الاقتصادي واستخدام القوة أو التلويح بها.

8- الشرق أوسطية هي الجزء الاهم من عملية السّلام بالمفهوم الامريكي – الاسرائيلي، بحيث تعمل على إدماج اسرائيل في نسيج المنطقة، وهو ما يرمي اليه الاتحاد الاوروبي كذلك، في حين أنّ المتوسطية هي مرحلة متقدمة من السياسة المتوسطية الاوروبية المجددة، تعبّر عن تحوّل هذه السّياسة من المستوى الثنائي الى المستوى متعدّد الاطراف، وفي حين أنّإسرائيل هي محور الشرق أوسطية، فإن الاتحاد الأوروبي هو نفسه محور المتوسطية وكل المبادرات الاوروبية التالية، التي لا ترى علّة وجودها الفعلية هي إجراء التّطبيع قدر المستطاع بين العرب والاسرائيليين، بخلاف الشّرق أوسطية التي يشكّل التطبيع هدفها الرئيسي.[5] ومن جهة أخرى اذا اعتبرت الشرق اوسطية أنها تطوّر طبيعي ومنطقي بالنسبة لمؤتمر مدريد للسلام لعام 1991، فإنّ مؤتمر برشلونة للشراكة الاورو-متوسطية والسّياسة الاوروبية للجوار والاتحاد من اجل المتوسط ليسوا نتاج مؤتمر مدريد ومشروع الشرق اوسطية، على الرّغم من التلاقي في غالبية الاهداف[6]. إضافة الى ذلك فالمشاريع في اطار المتوسطية هي ذات اطار جغرافي محدّد، في حين ان الشرق الشرق اوسطية تبحث عن حضور جديد وأكثر فعالية –كما هو الحال في مشروع الشرق الاوسط الكبير – فهذا إن دلّ على شيئ فإنّما يدلّ على أنّ الشرق اوسطية تتطلّع الى الحصول على شرعية دولية واقليمية، بينما المتوسطية الاوروبية تبدو وكأنّها لا تعاني من أي

1- الشرق الاوسط في في استرتيجية ادارة بوش: التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاساسية والاستراتيجية. ط1، جويلية 2005 ص 95.

2- محمد سيد سليم، مرجع سابق ص 17.

3- المرجع السابق الذكر، ص 96

4 - Serge SUR : L'H égémonie americaine en queston. voir le site suivant ;
(http:// http://www. diplomatie. gouv. fr/fr/IMG/pdf/FD001240. pdf) date visite 15/01/20012

5- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 233.

6- نفس المرجع، ص 234

نقصٍ في الشّرعية فيما يتعلق بكيانها. كما ان الشرق اوسطية مستعجلة في اقامة نظامها، والثّانية تتطلّع الى بلورة مشروعها على خطى "هلنسكي" متوسطية، ومؤتمر الامن والتعاون في المتوسّط ولديها الوقت الكافي لترى النور[1].

ويمكن ان نستنتج أن هذه الاختلافات، تبقى اختلافات ثانوية لا ترق الى حدّ التأثير السّلبي على العلاقات الاستراتيجية الاروبية – الامريكية المدفوعة بالاقرار الاروبي الموضوعي بالزعامة السياسية – الامنية الامريكية العالمية المستندة الى القوة بمفهومها الشامل، رغم سعيه المستمر الى التسلق على اعتاب هذه الزعامة. ومشاركة الولايات المتحدة في لعب أدوار سياسية وامنية الى جانبها على الاصعدة العالمية والاقليمية. وكذا ارتكاز علاقاتها الاستراتيجية ايضا مسائل الهوية والمصالح المتعددة الغربية المشتركة. ومنثم هناك توافق في الرؤى الاروبية الامريكية السّياسية – الامنية من خلال مشاريعها المتعددة تجاه منطقتا المتوسط والشرق الاوسط. والمتمثلة اجمالا في البحث عن امن واسقرار المصالح الاروبية –الامريكية المشتركة في المنطقتين من منظار أورو أمريكي تذاتاني كتأمين مصادر وامدادات الطاقة والمواد الاولية من الشرق الاوسط عبر المتوسط، فضلا عن ضمان أمن اسرائيل، ومكافحة شاملةلانتشار اسلحة الدمار الشامل، ومجابهة التهديدات كالهجرة غير الشرعية، الارهاب، وفرض الاصلاحات السياسية في العالم العربي تحديدا وفق ما يخدم المصالح والاهداف الغربية...وغيرها، على الرغم من الاختلاف في ترتيب الاولويات والمصالح لكليهما والمقاربات المنهجية التي يوظفها الطرفان في اطار مشاريعها لتحقيق اهدافها السياسية والامنية المشتركة في المنطقتين.

المطلب الثاني :المجال الاقتصادي والتجاري :سيّادة منطق التنافس.

بالنّظر إلى الأهمّية الاقتصادية والتّجارية التي تتميّز بها منطقتا الشرق الأوسط والمتوسّط خاصة المغرب الغربي، سواء من ناحية الموقع الجيواستراتيجي، أو مختلف الموارد الاقتصادية كمصادر الطاقة والنفط والثروات والموارد الاولية المتعدّدة، فضلا عن سيطرتها على مختلف المعابر والحيوية وما إلى ذلك. أو من حيث كون المنطقتين مهدا لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية ما جعلها محل اهتمامات بالغة من جانب القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي اللّذان يتنافسان اقتصاديا من أجل الظّفر بمواردها الاقتصادية. من خلال المشاريع الاقتصادية الأورو-أمريكية التي تقاذفت على المنطقتين خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة، اين برزت حرب المواقع الاقتصادية والتجارية ومناطق النفوذ بعد بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية يبحث عن أدوار سياسية تتوازى وقوته الاقتصادية والتجارية، وسنحاول فيما يلي إبراز مظاهر التعاون والتنافس في المجال الاقتصادي والتجاري.

1- **مظاهر التعاون الاقتصادي- التجاري** : تتجلى مظاهر التعاون الاورو-أمريكي في هذ المجال من خلال توافق الطرفين في جملة منى النقاط نحاول ذكرها فيما يلي:

✓ من خلال دراسة وتحليل ابعاد وأهداف المبادرات الأوروبية المتوسطية والشرق أوسطية الامريكية في شقها الاقتصادي، نجد أنها تركز قضايا ذات اهمية قصوى بالنسبة الى الطرفين وهي ترسيخ النموذج الرأسمالي للتنمية وتحرير التجارة الدولية، وتمثل ذلك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بحيث يركز الطرفان على تحرير التجارة العالمية في مجال واحد هو السلع الصناعية، بحيث يسمح لتلك الأخيرة بالدخول إلى كل الأسواق العالمية دون قيود، بينما تدخل السلع الزراعية (التي تمتع فيها الدول المنافسة بميزة نسبية) إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية في إطار كم هائل من القيود[2]، وفي هذا الإطار تتنافس كل من الو. م. أ والاتحاد الأوروبي حول من يحصل على نصيب الأسد في الأسواق الخارجية، وبالتحديد في الشرق الأوسط والمتوسط كما سنوضح لاحقا.

1- Dirk Vandwalle, the middle east peace process and regional economic integration ,survival, vol. 36. no 4 –(winter 1994 1995)p21

2- محمد سليم السيد، السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط توافق أم تعارض، مرجع سابق، ص4.

✓ كذلك يلتقي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية حول فكرة دعم النمّو الاقتصادي من خلال التجارة، الذي من شأنه تحسين الظروف الاقتصادية، ويشجع على تطبيق الإصلاحات الضرورية في المنطقتين، الأمر الذي يساعد بدوره على الحد من الهجرة غير الشرعية وكبح جماح المشاعر الأصولية التي تهدد الأمن في الدول الغربية وتوفير دعم أكبر للأنظمة الصديقة[1].

✓ يتفق الأوروبيون والأمريكيون على ضرورة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل الانخراط في الشراكات الاقتصادية سواء مع الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد الاروبي [2].

✓ تلتقي المتوسطية في شقها الاقتصادي مع الشرق أوسطية حول دمج إسرائيل اقتصاديا في إطار منطقة التجارة الحرة سواء بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية -- الشرق أوسطية منذ 2010 [3]، أوضمن منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الشرق الاوسط بدءًا من عام 2013 المقبل.

✓ تتفق المتوسطية والشرق أوسطية كمبادرات غربية لبرالية على تحقيق بعُد السّيطرة الغربية الكاملة على الموارد العربية، خاصة النفط والغاز وضمان استمرار تدفقه إلى الأسواق الغربية[4]بأسعار معقولة بالنسبة للغرب.

✓ هناك فكرة ضمنية تلتقي عندها جميع المشاريع المتوسطية والشرق أوسطية الأورو-أمريكية في المجال التجاري- الاقتصادي، تتمثل في دمج اسرائيل اقتصاديا وثقافيا في المنطقة العربية بشكل آلي ووظيفي في إطار مناطق التّجارة الحرّة، سواء كان ذلك من خلال منطقة التجارة الحرة الارومتوسطية أو منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية الامريكية، واللتان- من وجهة النظر الاورو –أمريكية - بإمكانها خلق درجة كبيرة من تكاثف المصالح التجارية والاقتصادية بين العرب والاسرائيليين في المتوسط والشرق الاوسط بفعل الاحتكاك الاقتصادي - التجاري، وتسمحان بتطوير تلك المصالح الاقتصادية والتجارية وتشجيعها وانتشارها ليشمل قطاعات تقنية واسعة بشكل آلي وظيفي، مما قد يقلل من حدّة الصراع بين العرب والاسرائيليين، ويفضي في النهاية الى بلوغ التطبيع الذي يحقّق وجودو أمن اسرائيل واهدافهامن ناحية ،و يحقق أسمى الاهداف الارو أمريكية في المتوسط والشرق الأوسط وهو الاستقرار والامن وفق ما يضمن مصالح الطرفين من ناحية أخرى[5].

لكن على الرغم من مظاهر التشابه ونقاط التعاون التي تلتقي فيها المتوسطية الاوروبية والشرق أوسطية الامريكية في جانبها الاقتصادي، إلا أنه ثمة مظاهر جامّة للتّنافس الاقتصادي- التجاري الكبير بين الطرفي الاروبي والامريكي في المنطقتين.

2- **مظاهر التنافس الاقتصادي- التجاري:** سنحاول في هذا المضمار أن نتطرّق الى مظاهر التنافس الاقتصادي – التجاري الاوروبي- الامريكي في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة المغرب العربي نظرا للتركيز الاقتصادي الكبير للطرفين على المنطقتين في اطارالمشاريع ذات الابعاد الاقتصادية – التجارية المتوسطية والشرق اوسطية.

أولا : منطقة الشرق الاوسط: انطلاقا من الأهمية الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط على امتدادها المتوسطي والخليجي من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية وما تتضمنه من ثروات نفطية هائلة –كما أشرنا سابقا – والتي تستحوذ على احتياطات نفطية تبلغ 45% من الاحتياطي العالمي و20% من احتياطي الغاز، وعلى هذا الأساس كانت المنطقة عامل جلب للمنافسة العالمية عموما والاوروبية- الامريكية خصوصا، حيث تعتبر المنطقة المزوّد الرّئيسي للاحتياجات الغربية(*) من النفط والغاز. فضلا على أن المنطقة تضمّ أكثر من

1- رياض الخوري، تقويم اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والو. م. أ من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة ثانية. (http://www. carnegieendowment. org). 12.03.2011

2- الحاج علي، مرجع سابق، ص 233.

3- علي عواد الشرعة، الرؤى الإقليمية الدولية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 66

4- المرجع نفسه، ص 65

5- محمد سليم السيد، مرجع سابق، ص 3.

(*)في عام 1993 مثلا، استوردت الو. م. أ 23% من حاجياتها النفطية من دول الخليج، أما الاتحاد الأوروبي فقد استورد ما نسبته 50%.

200 مليون مستهلك، وبالتالي فهي منطقة رئيسية للاستثمارات الأجنبية من أجل الاستفادة من امتيازات هذه السوق الواسعة، وانطلاقا من هذه المعطيات أخذ الطرفان: الأوروبي من خلال سياساته المتوسطية ببعدها الشرق أوسطي، والامريكي من خلال الشرق أوسطية ببرامجها الشرق اوسطية [1]، يتنافسان على المنطقة وتتجلّى مظاهر التنافس بين المتوسطية والشرق أوسطية في هذه المنطقة الاستراتيجية من خلال التنافس في مجال عقد اتفاقات التعاون ومناطق التبادل الحرة التي أبرمها الطرفان مع عدد من دول المنطقة، وكذا المنافسة التجارية في إطار المبادلات التجارية بين دول المنطقة والجانبن الأوروبي والأمريكي. فضلا عن التسابق نحو الاستثمارات في قطاعات مختلفة فيها، خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول الشرق أوسطية كالاردن على سبيل المثال. بالاضافة الى المساعدات المالية التي يمنحها الطرفان في سواء في اطار المشاريع أو خارجها والتي تدخل في سياق المنافسة كتحفيزات مالية لانجاح مشاريعها وتحقيق مكاسب سياسية كاستمالة الانظمة السياسية الشرق اوسطية لما يخدم مصالح الطرفين.

أ- اتفاقات التعاون والشراكة الاقتصادية: عمد الطرفان الأوروبي في إطار المشاريع المتوسطية والشرق أوسطية إلى عقد اتفاقات شراكة وتعاون اقتصادي واتفاقات تبادل حر مع عدد من الدول الشرق أوسطية، بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية في المنطقة وأهداف استراتيجية مختلفة لكلا الطرفين. فبعد اطلاق الولايات المتحدة الامريكية للمشروع الشرق أوسطي منذ بدايات التسعينات من القرن الماضي، الذي حاولت الولايات المتحدة من خلاله –فيما حاولت- ربط مصالحها الحيوية في المنطقة في اطار سياستها الرامية إلى الهيمنة على المنطقة دون الاروبيين، قبل أن يفشل بسبب خرق إسرائيل للاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية مع تولّي "نتانياهو" رئاسة الحكومة في إسرائيل 1997[2]، وهو المشروع همّش فيه الاتحاد الأوروبي كطرف اقتصادي فاعل فيه، أين اعترض على المقترح الأمريكي الذي تضمن آنذاك "إنشاء بنك للاستثمار والتنمية" في مؤتمر الدار البيضاء 1994، يقوم بتمويله جزئيا الاتحاد الأوروبي رفقة دول مجلس التعاون الخليجي،وقد ارتكز الاعتراض الاوروبي على الدور الهامشي الذي رسم له في المشروع، ورفض الاتّحاد على أن يكون بيت لتمويل السياسة الأمريكية بمعزل عن شراكته فيها. وعلى هذا الاساس ردّ الاتحاد الأوروبي بمبادرة الشراكة الأورو-متوسطية في مؤتمر برشلونة 1995. انطلاقا من عقد اتفاقات تعاون وشراكة مع دول المغرب العربي -مجال نفوذه التاريخي- كنقطة انطلاق في نفس الاتجاه نحو عقد اتفاقات تعاون وشراكة مع عدد من الدول االمتوسطية -الشرق اوسطية. وما تضمنته تلك الشراكة من محاور كبرى ثلاث هي المحور السياسي – الأمني، المحور الاجتماعي الثقافي والمحور الاقتصادي المالي، تهدف إلى شراكة أورو-متوسطية شاملة في هذه المجالات الثلاث، وفي احتواء جهوي شامل للمشاكل الأمنية بمفهومها الشامل من جهة ومن جهة ثانية في مواجهة الهيمنة الأمريكية على المنطقة المتوسطية بما فيها الشرق أوسطية خصوصا في الجانب الاقتصادي.[3]ومحاولة لعب ادوار سياسية تجاه المنطقة وقضاياها السياسية والامنية الى جانب الولايات المتحدة، حيث عقد الاتحاد اتفاقات شراكة دخلت حيز التنفيذ مع كل من السلطة الفلسطينية 1997، إسرائيل 2000، مصر 2004، لبنان وسوريا 2006، والأردن 2002، فضلا عن المفاوضات الجارية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن انضمام هذه الأخيرة -حليفة واشنطن- إلى كيان الاتحاد. بالإضافة إلى المساعدات المالية التي استفادت منها عدد من الدول الشرق أوسطية كسوريا، مصر الأردن، لبنان، والسلطة الفلسطينية من برنامج MEDA1 وMEDA2. في الفترة الممتدة بين 1995 و2004 ،وقد بلغت استفادت هذه الدول مجتمعة بمقدار 11,02 مليون يورو من مجمل التعهدات والمقدرة بحوالي 16,77 مليون يوروما يعادل 14,71 مليون سنة 2004دولار (عندما كان 100 دولار امريكي يقابله تقريبا 85. 98 يورو)وكانت مصر أكبر المستفيدين من المساعدات بمبلغ 5,17 مليون يورو.

1- سمير أمين، جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،، العدد 10، ديسمبر 2004، ص 37.
2- محمد عبد القادر محمد خير، مرجع سابق ص: 6.

3- Olivier , Le Partenariat Euro-Mediterranien a la recherche d'un noveau soufflé, (http://www. lediplomatie. gouv. fr/IMG/pdf/0103).

غير أن هذه المساعدات لم تكن كافية، وكانت توجه نحو نفقات التسلح. أما القروض فقد خصص البنك الأوروبي للاستثمار ما قيمته 7,4 مليار يورو خصص للدول المذكورة ما قيمته 3,9 مليار يورو في ذات الفترة. وتندرج هذه المساعدات في إطار دعم مشاريع الإصلاح الهيكلي، والتحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص ودعم النمو الاقتصادي فيها، بهدف الاستقرار والأمن في تلك الدول المتوسطية[1]، كما برمج في إطار استراتيجية السياسة الأوروبية للجوار منح مزيد من المساعدات المالية، للفترة الممتدة من 2007 – 2013 من خلال أداة جديدة الجوار الأوروبي والشراكة I. C. V. P)(حلت محل برنامج MEDA[2].

وانطلاق من أهمية منطقة الخليج حيث مصادر النفط وعلى الرغم، وفي مقابل الانشغال والسّيطرة الأمريكيين عليها منذ الحرب العالمية الثانية، وبعد حرب الخليج الثانية 1991، ازداد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة، حيث أن الاتحاد الأوروبي اليوم بصدد مناقشة توقيع اتفاقية التجارة الحرّة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تجمعها به اتفاقية تعاون مبرمة سنة 1986[3].

الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي أولى اهتماما بالغا لتطوير الشراكة مع كافة دول منطقة الشرق الأوسط من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية بهدف إقامة تجارة حرة بينه وبين دوله، على غرار تلك الاتفاقية الخاصة التي بدأت منذ 2010 في محاولة لتحرير المبادلات التجارية الصناعية دون قيود جمركية وكذا التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية[4]. في مقابل هذا، سعت الولايات المتحدة لتعزيز وجودها الاقتصادي في المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال إحياء المبادرة الشرق أوسطية التي تضمنت -فيما تضمنت - تحقيق أهدافا اقتصادية من خلال توسيع فرص الاستثمار، خلق المؤسسات الاقتصادية والمساعدة في دعم التنمية بالمنطقة، وذلك عبر تشجيع الإصلاحات منها الاقتصاديةوالتي تا ّكّ دت من خلال تبني قمة الثماني 8 لمشروع الشرق الاوسط الكبير الذي طرحه وزير خارجيتها الاسبق كولن باول"2002 قبيل غزو العراق والذي تضمّن شق الاصلاحات الاقتصادية في الشرق الوسط. غير أنّ المبادرة الأمريكية في الأساس، ورغم التوافق الأورو- أمريكي على ضرورة الدفع بالإصلاحات السياسية العلمية والمعرفية والاقتصادية بهدف وقف صناعة العنف والإرهاب، وتحقيق الظروف المطلوبة لتمكين الشركات الأجنبية للعمل وفقا لأسس اقتصادية وإدارية، تمكنها من تحقيق القدرات والمزايا النسبية من منظار دولي[5]، إلاّ أنّ هذا المشروع كان إطلاقة يوحي أيضا باستشعار أمريكي لتنامي النّفوذ الأوروبي في المنطقة اقتصاديا، سواء من خلال الشراكة الاقتصادية- والتجارية وما تضمّنته من أبعاد. أو من حيث المساعدات والقروض الموجّهة في إطار آليات الشّراكة لبعض الدول الشرق أوسطية التي ذكرنا سابقا، بهدف ضمان ولائها الاقتصادي لأوروبا وكذا لتسهيل عملية انصهارها في منطقة تبادل حر للتجارة التي انطلقت مع حلول العام 2010، خصوصا بعد تراجع شعبية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بسبب غزو العراق ومواقفها المدعّمة لإسرائيل، ففي جوان 2003 وبعد الغزو الأنجلوساكسون، اقترح الرئيس الأمريكي السّابق جورج بوش الابن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدةودول الشرق الأوسط، بهدف دمج اقتصادات دول المنطقة في الاقتصاد العالمي من خلال ثلاث مراحل تكتمل عام 2013، بحيث تتمثل المرحلة الأولى في إبرام اتفاق ثنائي يقيم منطقة للتجارة الحرة بين كل دولة على حدة والولايات المتحدة، ويتم في المرحلة الثانية إبرام اتفاق ثنائي مماثل على مستوى الإقليم كافة.ثم يُرم اتفاق بين الإقليم كوحدة واحدة والولايات المتحدة [6]، على غرار اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين. وتشترط الولايات المتحدة شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

1- علي الحاج، مرجع سابق، ص ص 221-222.
2- رياض الخوري، مرجع سابق ص07.
3- علي الحاج، المرجع السابق، ص 221
4- المرجع السابق ص 22.
5- محمد عبد القادر، محمد خير، مرجع سابق، ص04.
6 - Robert Z. Lawrens" A US Middle East Trade Agreement : A circle of opportunity"; policy Analysis in International Economics. new York November 2006 pp 1-5

ومن اتفاقات التجارة الحرة الموقعة بين الولايات المتحدة وبلدان المنطقة، تشير اتفاقية التجارة بين الولايا المتحدة وإسرائيل الموقّعة سنة 1985، البحرين 2004، سلطنة عمان 2006، الأردن 2006، فيما وقعت اتفاقات إطارية مع كل من الكويت، قطر، السعودية، العراق والإمارات ومصر وهذه الأخيرة وقعت معها أيضا اتفاق نظام مع الولايات المتحدة[1].

وتهدف واشنطن من وراء مبادرة إقامة منطقة تبادل حر مع دول الشرق الأوسط بالأساس إلى إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل والدول العربية، وإلغاء مقاطعة بعض الدول العربية الشرق أوسطية لإسرائيل منذ بداية السّبعينات من القرن الماضي، وهو الهدف الذي تسعى- فيما تسعى –إليهإنشاء منطقة التبادل الحر في إطار الشراكة الأورو-متوسطية التي انطلقت منذ 2010.

أما بخصوص المساعدات والمعونات المالية التي تقدمها واشنطن لعدد من بلدان الشرق الأوسط، تندرج ضمن إطار استمالة الأنظمة السّياسية العربية لتأييد سياساتها في الشرق الأوسط، على غرار المساعدات الأوروبية لدول المنطقة. ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، وبعض النظر عن المساعدات السنوية الامريكية لكل من مصر 700 مليون دولار والأردن 300 مليون دولار كمنح أمريكية، جراء توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل. فقد أدرجت الولايات المتحدة مساعدات مالية خلال الفترة الممتدة من 2007- 2012 لكل من مصر 9,5 مليار دولار، الأردن 4,5 مليار دولار، لبنان 1,4 مليار دولار، تركيا 7,4 مليون دولار، أفغانستان 8,8 مليار، العراق 2,3 مليار[2].

إذن وكما تبين لنا سابقا أن إبرام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لاتفاقات تجارية في منطقة الشرق الأوسط مع مجموعة من الدول الشرق اوسطية، ترمي الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية الطموحة في محاولة لدفع عملية التنمية وتعزيز الإصلاح السياسي والاجتماعي. لكن ثمة اختلاف طفيف في هذه الاتفاقيات،إذ تتضمن مقاربات الاتحاد الأوروبي عددا أكبر من المكونات غير الاقتصادية، كالتعاون الثقافي وحقوق الإنسان. أما المبادرات الأمريكية فتطغى عليها المسائل الاقتصادية كحقوق الملكية الفكرية والوظائف التي تم إدخالها مؤخرا،وفي حين أن الاتفاقات التّجارية الثّنائية الأمريكية تتّسم بطابع أكثر شمولية، وتعطي مجموعة واسعة من المسائل الاقتصادية، تتطرق الاتفاقيات الأولية إلى العديد من المواضيع غير الاقتصادية وتستثني الخدمات والاستثمار وتقدم آفاق محدودة في المجال الزراعي.[3]

ج - المبادلات التجارية الاوربية – الامريكية مع دول الشرق الاوسط: وفي هذا الصّدد نحاول تبيان حالة التنافس الأوروبي – الأمريكي، وذلك من خلال كثافة المبادلات التجارية بين دول المنطقة الشرق أوسطية والاتحاد الأوروبي (بما فيها الدول الخليجية والتي تجمعها علاقة تعاون اقتصادي منذ 1980) من جهة. ودول المنطقةو الو. م. أ (سواء تلك الدول التي تجمعها بها اتفاقات إطارية أو اتفاقات تبادل حر).

وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01:المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والو. م.أ مع بلدان الشرق الأوسط عام 2002 بالمليار دولار.

دول الشرق الأوسط		الولايات المتحدة		الاتحاد الأوروبي	
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الوادرات
مجموعة البلدان الرئيسية الموقعة على اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية	مصر	2,86	41 .1	6,01	3,07
	الأردن	4	0,43	1,84	0,13
	لبنان	0,31	0,02	2,8	0,18
	سوريا	0,27	0,16	1,96	3,82

1- رياض الخوري مرجع سابق ص: 07.

2- Marian Leonardo Lawson :" Foreign Aid: An Introduction to U. S. Programs and Policy", Congressional Research Service revue, CRS Report for Congress. washington February ,2010 pp 46 49

3- رياض الخوري مرجع سابق ص: 08

بالإضافةإلى إسرائيل وتركيا	فلسطين	1	0,08	0,03	/
	إسرائيل	7,3	16,64	12,8	8,27
	تركيا	3,1	3,76	22,78	21,05
المجموع		18,84	22,5	48,22	37,03
دول الخليج (دول مجلس التعاون السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، الكويت) بالإضافة العراق وايران	السعودية	4,77	13,89	13,84	11,53
	البحرين	0,41	0,41	0,88	0,36
	الإمارات	3,59	0,999	13,36	2,77
	قطر	0,31	0,53	1,78	0,44
	عمان	0,35	0,42	1,28	0,42
	الكويت	1,01	2,05	2,73	1,73
	العراق	0,3	2,79	1,66	2,64
	إيران	0,02	0,16	7,56	5,31
		10,49	21,249	21,249	13,31
المجموع العام		29,33	43,749	69,469	50,34

المصدر: بتصرف

(http://www. enset-media. ac. ma/cpa/Fixe/euro-medier. pdf)« L'espace economique euro méditerranien ».19/01/2012

من خلال هذا الجدول نلاحظ عدة ملاحظات منها:

9- أن المبادلات التجارية بين الاتحّاد ومجموعة الدول المتوسطية الشرق أوسطية الشريكة بما فيها تركيا وإسرائيل، تفوق المبادلات التجارية فيما بين هذه الدول والولايات المتحدة، حيث أنّ صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول المنطقة تقدر بـ (48,22 مليار دولار للاتحاد الأوروبي مقابل 18,84 مليار دولار للو. م.أ، وتتألف مجمل صادرات الاتحاد من المنتجات الزراعية، المواد الغذائية، السلع الصناعية، ومعدات أجهزة النقل، والمواد الكيميائية، والسيارات، والأسلحة وغيرها، في حين نجد أن واردات الاتحاد من دول المنطقة تتركز في موارد الطاقة والمواد الأولية وغيرها).

كما أن المبادلات التجارية بين هذه الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي والو. م.أ هي أقل من مبادلاتها التجارية فيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن الأهمية التجارية التي توليها الو. م.أ لهذه المنطقة سياسيا وتجاريا واقتصاديا لدول الشرق الأوسط المتوسطية (مصر، إسرائيل، الأردن، تركيا) من خلال المساعدات السنوية المالية الأمريكية لهذه الدول حيث تصل إلى 10 مليار أو يزيد سنويا في مقابل مساعدات أوروبية أقل لدول المنطقة تقل عن المبلغ الأمريكي.

ملاحظة أخرى جديرة جد مهمة، هي المكانة المميزة لإسرائيل وتركيا للتجارة الأمريكية والأوروبية على حد سواء، بحيث يمثل البلدان (إسرائيل، تركيا) شريكين متميزين بالنسبة للغرب على باقي الدول العربية الشرق اوسطية، حيث تمثل تجارة الو. م. أ مع إسرائيل على سبيل المثال 3 مرات ونصف من مجمل التجارة الأمريكية مع خمسة بلدان عربية كبرى مشتركة في عملية برشلونة، وتمثل تجارة الو. م.أ مع إسرائيل وحدها حوالي ضعف تجارتها مع المغرب، الجزائر وتونس ومصر والأردن مجتمعة، كما تمثل تجارة الاتحاد مع إسرائيل حوالي ضعف تجارتها مع الأردن، مصر ولبنان مجتمعةأما تجارة الاتحاد مع تركيا فهي أكثرها وأبلغ بكثير من تجارتها مع الو. م.أ كون تركيا شريك تجاري هام يكفي أنه يجري مفاوضات إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج فهي تضاهي وتوازي مبادلات دول المنطقة مع الو. م.أ على الرغم من الاهتمام الاقتصادي الأمريكي من جهة، وعلى الرغم من عدم إدراج الاتحاد لبلدان الخليج ضمن سياسته المتوسطية كالشركة الأورو-متوسطية، إلا أنه مدرك تماما لأهمية التعاون مع بلدانه منذ توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد ومجلس التعاون الخليجي منذ 1986 وهو اليوم بصدد المفاوضات لإجراء منطقة تبادل تجاري حر فيما بينهما، علما أن دول الخليج كافة بما فيها إيران والعراق تسيطر على

حوالي 46,7% من احتياطي النفط، و25,5% من احتياطي الغاز العالمي[1] مع جعل الاتحاد يكشف عن علاقاته التجارية مع دول الخليج حيث نجد هناك تنافس تجاري كبير بين الو. م. أ والاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن صادرات الاتحاد من الأجهزة والمعدات التكنولوجية المختلفة فضلا عن صادراته من الاسلحة. ضمن صادرات الو. م.أ في حين أن وارداتها تفوق واردات الاتحاد، وتتمثل واردات الو. م.أ والاتحاد كلها تقريبا من النفط.

الملاحظة الجديرة بالذكر أيضا وهي: أن المبادلات التجارية بين الاتحاد وايران نجد أنها متميزة جدا، مقارنة بمبادلات تجارية أمريكية إيرانية شبه شبه معدومة، وذلك راجع إلى طبيعة العلاقات المتردية بين إيران والو. م.أ منذ الثورة الإيرانية 1979، وادراج واشنطن لهذه الدولة سنة 2002، كإحدى دول محور الشر. وكذا حالة العداء بينهما بسبب البرنامج النووي الإيراني، أما الاتحاد الأوروبي وبحكم إمداداته النفطية حوالي 10% من إمداداتها النفطية تأتي من إيران، فضلا عن الاستثمارات الاروبية في قطاعات النفط والغاز خصوصا (الفرنسية والالمانية تحديدا) في ايران جعلته يتخذ موقف مرن إزاء إيران وملفها النووي بالمزج بين العقوبات ومنح الامتيازات مقابل تخليها برنامجها النووي، ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعارض التدخل العسكري في إيران الذي تدعو إليه الو. م.أ واسرائيل[2].

ومع إعلان واشنطن عن إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية منذ 2003، ازداد التنافس الأوروبي -الأمريكي بادرت الو. م. أ إلى إنشاء مناطق تجارة حرة مع دول الشرق الاوسط كوحدة واحدة مع الو. م. أ بحلول العام 2013، وذلك لزيادة التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة كالأردن 2001، البحرين 2006، وإسرائيل منذ 1985، فضلا عن المفاوضات بين السعودية لتسهيل دخولها إلى منظمة التجارة العالمية، وتهدف واشنطن من وراء إنشاء منطقة التبادل الحر مع دول المنطقة إلى هدفين اثنين: الأول يتعلق أساسا بدمج إسرائيل تجاريا واقتصاديا بحيث في منطقة التبادل الحر يسمح بدخول المنتجات الصناعية التجارية من وإلى البلدان العربية وإسرائيل. والهدف الثاني في مواجهة المد التجاري المتعاظم بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة خاصة مع دخول عملة اليورو الأوروبية في المبادلات التجارية العالمية والإقليمية خاصة في قطاع المحروقات وتراجع قيمة الدولار في الأسواق مقارنة بما كان عليه في السابق[3]. وقد ارتفعت المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة نسبة 2,2% من إجمالي صادرات الاتحاد العالمية، 46% سنة 2007، في مقابل المبادلات الأمريكية التجارية مع دول المنطقة التي.. نسبة 7,8% مع دول المنطقة من أصل 48% سنة 2007، وذلك بسبب ازدياد المبادلات التجارية بفضل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الو. م.أ والأردن التي سمحت بزيادة التبادل التّجاري فيها بنسبة 2,5%. فضلا عن ازدياد المبادلات التجارية الأمريكية بين البحرين والو. م.أ بفضل إنشاء المناطق الصناعية.[4]

ب- الاستثمارات الأمريكية والأوروبية في دول الشرق الأوسط: فيشير أيضا إلى أنه هناك تنافس كبير بين الو. م. أ والاتحاد الأوروبي. إذ بلغت استثمارات الاتحاد الأوروبي سنة 2006 في الدول الشرق أوسطية المتوسطية الموقعة على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ما قيمته 12,91 مليار يورو. تتوزع بين الاستثمار في قطاعات المحروقات، السياحة، الخدمات (كالصحة والتعليم) الاتصالات وغيرها[5]، في مقابل استثمارات الأمريكية في نفس القطاعات تقريبا وفي نفس السنة ما قيمته 5,6 مليار دولار[(*)]. ما يوحي بتنافس كبير بين الطرفين.

1- شرف دوامة، العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في الحاضر والمستقبل.في موقع (« http://www. drdawada. com/drdawada/tabid/64/ctr/details/mid/365/LTMID/174/Default. aspxt.) »23.01.2012

2- محمد السيد السليم، مرجع سابق، ص 4.

3- المرجع نفسه.

4- ايمان احمد رجب، النظام لاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص156

5- - Robert Z. Lawrens, op ,cit, p 88

(*) تصريح "بيزلي روبرت" المستشار التجاري في المجلة الاقتصادية الإلكترونية القطرية ـ العدد 4977، تاريخ 28 ماي 2007، ص12

أما في منطقة الخليج، وعلى الرُّغم من ازدهار التّجارة الأوروبية الخليجية، إلاّ أن الاستثمارات الأوروبية بدت متواضعة في الفترة ما بين 2001-2006، حيث بلغت الاستثمارات الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى كل من العراق 1,2 مليار. مقارنة بالو. م. أ التي بلغت استثمارات في دول المجلس 18 مليار يورو في نفس الفترة. وتتوزع استثماراتها في كل القطاعات البتروكيمياء والمنتجات النفطية عبر شركائها البترولية مثل شركة إكسن موبيل Ixon Mobil، شيفرون تيكساسو Chivron Tixaso، فضلا عن آفاق الاستثمار التي تفتحها اتفاقية التجارة الحرة الثنائية بين عدد من دول المجلس كالبحرين 2006 وعمان 2004، أملا في الوصول عام 2013 إلى اتفاقية تجارة حرة بين الو. م. أ وبين منطقة الشرق الأوسط كوحدة واحدة. ونشير إلى أن هذه المنطقة تتعارض مع منطقة التّبادل الحر التي أنشأها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية بما فيها الشرق أوسطية، وكذا منطقة التجارة الحرة المزمع توقيعها بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ريثما تنتهي المفوضات بشأنها بين الطرفين.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك تنافس اقتصادي تجاري حقيقي بين المتوسطية الاوروبية ووالشرق أوسطية الامريكية في الجانب الاقتصادي ،سواء من حيث اتفاقات التعاون والشراكة لكلا الجانبين بينها وبين دول منطقة الشرق الأوسط(الصغير)- بالمفهوم الغربي التقليدي- أو من حيث المبادلات التجارية للطرفين مع دول الشرق الأوسط، أو من حيث الاستثمارات الأوروبية والأمريكية مع دول المنطقة، حيث وجدنا أنّ استثمارات الاتحاد الأوروبي مع دول الشرق الأوسط المتوسطية تفوق استثمارات الو. م. أ فيها، كما أن استثمارات الاتحاد الأوروبي، على الرّغم من المبادلات التّجارية النّشيطة مع دول مجلس التعاون الخليجي إلاّ أنّ استثمارات الاتّحاد فيها تبدو ضئيلة مقرانة باستثمارات الو.م أ، وفي مقابل علاقات تجارية أمريكية نشيطة واستثمارات عالية خصوصا في قطاع البترول والمحروقات التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية، كما استنتجنا أيضا أنه ثمّة علاقات تجارية أوروبية مع إيران نشيطة في مقابل علاقات تجارية شبه معدومة فيما بين إيران والو. م.أ نتيجة العلاقات الايرانية الامريكية الرّاكدة أحيان والمتوترة أحيانا أخرى منذ نجاح الثورة الايرانية 1979 التي تعتبرها الو.م أ انها معادية لها. كما نشير أيضا إلى العلاقة التجارية والاقتصادية المتميزة لإسرائيل عند كل من الو. م. أ والاتحاد الأوروبي.

ثانيا: منطقة المغرب العربي:

تحتل منطقة المغرب العربي مكانة بارزة في أجندة المشاريع الأوروبية المتوسطية والشرق أوسطية الأمريكية، بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من النّواحي السّياسية الأمنية الثّقافية والاجتماعية والاقتصادية لكلا الجانبين الأمريكي والأوروبي وخصوصا هذا الأخير، الذي حاول قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه[1] في "منطقة" يعتبر نفسه ولأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية وأمنية وثقافية وحضارية واقتصادية بالخصوص أنه أولى بها انشغالا، ليتحول بذلك التّنافس الأوروبي الأمريكي إلى حرب مواقع ونفوذ اقتصادي وأسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ في العالم ومنها منطقة المغرب العربي، عبر التحركات الأوروبية في إطار الشراكة الأورو-مغاربية بمختلف محاورها ومنها الاقتصادية من خلال عقد اتفاقات الشراكة والتعاون والمساعدات المالية وتعزيز المبادلات التجارية وترقية الاستثمارات في المنطقة في مقابل التحركات الأمريكية في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال عقد اتفاقات تعاون وشراكة اقتصادية ضمن ما بات يعرف الشراكة الامريكية- المغاربية المنبثقة عن مبادرة" إيزنستات "1998، وتعزيز المبادلات التجارية وبعث الاستثمارات في المنطقة فضلا إلى مشروع الشرق أوسطية الذي يدعم هذه الشراكة.

أ- **التنافس من خلال عقد اتفاقات الشراكة والتعاون:** في هذا الصدد نشير إليه أنه ثمة تنافس بين الاتحاد الأوروبي والو. م. أ من خلال سعي الطرفين إلى عقد اتفاقات تعاون وشراكة اقتصادية مع الأطراف المغاربية فضلا عن اتفاقات الخاصة بإنشاء منطقة التبادل بين الطرفين ودول المنطقة فبالنسبة لاتفاقات الشراكة والتعاون تشير في هذا الصدد إلى الاتفاقات الشراكة والتعاون التي عقدها

1-علي الحاج، مرجع سابق، ص 161.

الاتحاد الأوروبي مع كافة دول المغرب العربي تونس 1998 والمغرب 1996 الجزائر 2001 موريتانيا 2003، أما ليبيا فاستبعدت آنذاك بسبب قضية (لوكربي) حيث أن الاتحاد الأوروبي يرى في أداة الشراكة الأورو-مغاربية في شقها الاقتصادي هي الأداة التي تضمن المصالح الأوروبية كقوة اقتصادية في مواجهة القوة الاقتصادية الأمريكية الرامية إلى الهيمنة على المنطقةو تدعيم نفوذها السياسي فيها[1].
ومن ثم سعى الاتحاد إلى إدخال كافة الدول المتوسطية والمغاربية تحديدا إلى منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية التي انطلقت منذ 2010 بهدف تحرير المبادلات التجارية في المنطقة الأورومتوسطية ومنها المنطقة الأورومغاربية.

أما عن الجانب الأمريكي المدرك للقوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، فنجد أنه عمل على تعزيز حضوره في المغرب العربي منذ مبادرته لمشروع الشرق أوسطية- الشمال افريقية التي تعثرت في نهاية التسعينيات، والتي أعاد إحياءها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا من خلال مبادرة إيزستات للشراكة الأمريكية المغاربية، بحيث عقدت الولايات المتحدة مع الدول المغاربية الثلاث الجزائر، تونس والمغرب منذ سنة 1998[2] لاتفاقيات تعاون وشراكة اقتصادية، كانت تهدف بالأساس إلى تدعيم الشرق أوسطية كمشروع أمريكي من جهة. وكذا اختراق النّفوذ الأوروبي في المنطقة في محاولة لإفشال الشراكة الأورو-مغاربية وضمان الهيمنة الاقتصادية والسّياسية على المنطقة الغنيّة بأسواقها التجارية، وثرواتها الطّبيعية المتعدّدة وفي مقدمتها النّفط، بحيث ازداد الاهتمام الأمريكي من خلال إعلان واشنطن سنة 2003 عن إنشاء مناطق تبادل حر مع الأقطار المغاربية بحلول العام 2013 كالجزائر وتونس و(لبيا بعد أحداث التحول فيها) وموريتانيا على غرار منطقة التبادل الحر بين المغرب والو. م.أ الموقّعة سنة 2004 التي دخلت حيز التّنفيذ سنة 2006[3]. وتعتبر الو. م.أ أن أداة الشراكة مع الدول المغاربية أو الشرق أوسطية هي الأداة الأنسب لتحقيق مصالحها المختلفة في المنطقة، طالما أن عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح يميزه المتغير الاقتصادي بشكل جلي.

ب – **التنافس من خلال المبادلات التجارية:** نشير في هذا الصدد إلى المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، وكذا بين الو. م.أ ودول المنطقة مع إجراء مقارنة من خلال تلك المبادلات.

جدول رقم 03: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والو. م.أ مع بلدان المغرب العربي عام 2002 بالمليار دولار.

دول المغرب العربي			الولايات المتحدة		الاتحاد الأوروبي	
			الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
جميع الدول	الدول الموقعة على	الجزائر	0,97	2,5	7,5	13,5

1-خير الدين العايب، "التسابق الامريكي الاروبي في حوض المتوسطهل هو حرب باردة جديدة؟"، جريدة النهار، العدد 331، تاريخ 10-02-2001.
2- أمينة حلمي، الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية، أوراق اقتصادية، القاهرة، مركز البحوث، الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، فبراير 2003، عدد 21، ص: 13-20.
3- رياض الخوري، مرجع سابق ص: 08.
* يقدر مجموع الاحتياطي من البترول المغاربي بـ 5200 مليون طن سنة 1990 يمثل حوالي 3,8% من الاحتياطي العالمي موزع بين ليبيا 58%، الجزائر 28%، تونس 11%، وقد تم تصدير نحو 135,52 مليون طن من البترول من دول المغرب العربي نحو أوروبا موزعة كالآتي: 67 مليون طن، الجزائر 65 مليون طن، تونس 3,5 مليون طن، والمغرب 0,02 مليون طن، لمزيد من المعلومات أنظر: Med Mohattane :Gazoduc Magreb europe en jeux energitique en Mediterrannée, l'anuaire de la mediterrannée. 1997 GERM. Publisud. Rabat. 1997. pp :45-47.
** أما الاحتياطي من الغاز المغاربي فيصل إلى 5675 مليار متر مكعب حوالي 42% من الاحتياطات العالمية يتمركز بالضفة الجنوبية، تحتل الجزائر 58% من المجموع المتوسطي، ليبيا 21%، تونس 6,7% لمزيد من المعلومات أنظر: Med Mohattane, Gazoduc Maghreb Europe.
*** أما بالنسبة إلى الفوسفات فيعتبر المغرب الأقصى المنتج العربي الأساسي بإنتاج قدره 22 مليون طن، وبالتالي تمثل الصدارة الأولى عالميا، نظرا لاحتياطاته النفطية الضخمة والمقدرة بحوالي 40 مليار طن، تمثل حوالي 60% من الاحتياطي العالمي، ولمزيد من المعلومات أنظر: ATLASCO.
أما بالنسبة لباقي الموارد الأخرى فنجد أن منطقة المغرب العربي تحتوي على احتياطي قدره 44 مليون طن من الرصاص، تشكل حوالي 3% من الاحتياطي العالمي، 35 مليون طن من الزنك تشكل حوالي 2% من الاحتياطي العالمي و 420% ألف طن من الكوبلت (كامل الاحتياطي العالمي). لمزيد من المعلومات أنظر:
أحمد السيد تركي: اتحاد المغرب العربي بين الواقع المأمول، كراسات استراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سنة 2000 لندن، ص: 09-11.

المغاربية موقعة على اتفاقات الشراكة	اتفاقية شراكة مع الو. م. أ	تونس	0,19	0,07	7,14	5,7
		المغرب	0,56	0,42	7,23	6,03
مع الاتحاد الاوروبي باستثناء ليبيا		موريتانيا	0,01	/	2,93	8,92
		ليبيا	0,09	2,28	7,22	6,8
المجموع			1,82	4,89	39,16	40,95

المصدر: بتصرف

« L'espace economique euro méditerranien » http://www. enset-media. ac. ma/cpa/Fixe/euro-medier. pdf) 22/07/2011

يستنتج من الجدول أن معظم المبادلات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بالو. م.أ إذ أن الاتحاد يصدر ما قيمته 39,16 مليار دولار من معدات نقل ومواد كيماوية وسلع مصنعة، وأدوية ومواد غذائية (كالقمح) إلى دول المغرب العربي ويستورد ما قيمته 40,95 مليار دولار منإجمالي قيمة صادراته و تتمثل وارداته من دول المغرب العربي من المواد الأولية المعدنية والطاقوية على شكلها الخام (كالحديد، الرصاص، البترول(*)، الغاز(**)، الفوسفات(***)(***) إلخ، فيما تصدر الو. م.أ ما قيمته 0,01 من إجمالي صادراتها الإجمالية بحيث تصدر إلى دول المغرب العربي مواد التجهيز المواد الغذائية، معدات النقل، الطائرات، المخصبات الكيماوية، وتستورد ما قيمته 4,89 مليار دولار من دول المغرب العربي خاصة الموارد الطاقوية (الجزائر، تونس) والمنجمية والفوسفات (موريتانيا والمغرب).

غير أنه وفي إطار تنامي الشراكة الأمريكية- المغاربية، ازدادت نوعا ما سنة 2007 المبادلات التجارية الأمريكية مع الدول المغاربية، إذ قفزت صادرات الو. م.أ إلى دول المغرب العربي إلى 6,77 مليار دولار في مقابل ازدياد حجم الواردات والمقدرة بـ 18,84 مليار دولار[1] في نفس السنة. هذه الحركية التجارية يمكن أن تفسر من عدة جوانب منها دخول اتفاقية التبادل التجاري الحر بين المغرب والو. م.أ حيز التنفيذ سنة 2006 بهدف زيادة التبادل التجاري بينهما ورفع الحواجز الجمركية أمام المبادلات التجارية بين البلدين، وكذا رفع الحصار الاقتصادي والعقوبات التجارية عن ليبيا، إذ قدرت صادرات الو. م. أ سنة 2007 إلى ليبيا حوالي 3,38 مليار دولار فيما قدرت وارداتها منها نحو 0,38 مليار دولار، فضلا عن ازدياد الطلب الأمريكي والعالمي على موارد الطاقة وخاصة البترول حيث قدر على سبيل المثال قيمة 17,81 مليار دولار كواردات أمريكية من البترول من الجزائر في مقابل واردات الاتحاد الأوروبي منها قيمته 19,58 مليار دولار سنة 2007، ما يفسر تنافس أوروبي أمريكي على مصادر الطاقة الجزائرية، بالإضافة إلى تنامي الاستثمارات الأمريكية والأوروبية في بلدان المغرب العربي –كما سنرى – وفي مقابل نمو النشاط التجاري الأمريكي سنة 2007 ازداد النشاط

(*)يقدر مجموع الاحتياطي من البترول المغاربي بـ 5200 مليون طن سنة 1990 يمثل حوالي 3,8% من الاحتياطي العالمي موزع بين ليبيا 58%، الجزائر 28%، تونس 11%، وقد تم تصدير نحو 135,52 مليون طن من البترول من دول المغرب العربي نحو أوروبا موزعة كالآتي: 67 مليون طن، الجزائر 65 مليون طن، تونس 3,5 مليون طن، والمغرب 0,02 مليون طن، لمزيد من المعلومات أنظر: Med Mohattane :Gazoduc Magreb europe en jeux energitique en Mediterrannée, l'anuaire de la mediterrannée. 1997 GERM. Publisud. Rabat. 1997. pp :45-47.

(**) أما الاحتياطي من الغاز المغاربي فيصل إلى 5675 مليار متر مكعب حوالي 42% من الاحتياطات العالمية يتمركز بالضفة الجنوبية، تحتل الجزائر 58% من المجموع المتوسطي، ليبيا 21%، تونس 6,7% لمزيد من المعلومات أنظر: Med Mohattane, Gazoduc Maghreb Europe.

(***)أما بالنسبة إلى الفوسفات فيعتبر المغرب الأقصى المنتج العربي الأساسي بإنتاج قدره 22 مليون طن، وبالتالي تمثل الصدارة الأولى عالميا، نظرا لاحتياطاته النفطية الضخمة والمقدرة بحوالي 40 مليار طن، تمثل حوالي 60% من الاحتياطي العالمي، ولمزيد من المعلومات أنظر: ATLASCO.

أما بالنسبة لباقي الموارد الأخرى فنجد أن منطقة المغرب العربي تحتوي على احتياطي قدره 44 مليون طن من الرصاص، تشكل حوالي 3% من الاحتياطي العالمي، 35 مليون طن من الزنك تشكل حوالي 2% من الاحتياطي العالمي و 420% ألف طن من الكوبلت (كامل الاحتياطي العالمي). لمزيد من المعلومات أنظر:

أحمد السيد تركي: اتحاد المغرب العربي بين الواقع المأمول، كراسات استراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سنة 2000 لندن، ص: 09-11.

التجاري الأوروبي في الدول المغاربية، فقد قفزت صادرات الاتحاد من حوالي 25,53 مليار دولار سنة 2002 لتصل إلى 40,92 مليار دولار سنة 2007، في حين ارتفعت واردات الاتحاد من 40,92 مليار دولار سنة 2002 إلى 44,31 مليار دولار، نظرا لازدياد كثافة المبادلات التجارية وقوة الروابط التجارية الاتحاد ودول المغرب العربي[1].

ب -**التنافس في مجال الاستثمارات المباشرة والمساعدات المالية:** على الرغم من التفوق التجاري الأوروبي مع دول المغرب العربي مقارنة بالو. م. أ إلا أن هذه الأخيرة تعد الرائدة في مجال الاستثمارات المباشرة وكذا المساعدات المالية الممنوحة إلى دول منطقة المغرب العربي، إذ بلغت مجمل الاستثمارات المباشرة الأمريكية في دول المغرب العربي حوالي 4,668 مليون دولار منها 4,092 مليون دولار في الجزائر، استثمرت في قطاع المحروقات حوالي نصف المبلغ فيما يتوزع الباقي على قطاعات أخرى كالأدوية، الطيران والبنوك والمعلوماتية، أما تونس فقد قدرت الاستثمارات فيها بحوالي 286 مليون دولار استثمرت في قطاعات الاستيراد والتصدير والنسيج والجلود، والاتصالات وغيرها، أما عن المغرب فقد بلغت الاستثمارات فيه نحو 286 مليون دولار في مجالات الطاقة، السياحة الاتصالات، الصيدلة، أما موريتانيا فقد كانت الاستثمارات فيها حوالي 5 مليون دولار في مجال الصيد البحري وكذا الفوسفات[2]. وفي مقابل حجم الاستثمارات الأمريكية بلغت الاستثمارات الأوروبية في نفس السنة (2005) ما قيمته 2,0,109 مليون دولار (أي نصف حجم الاستثمارات الأمريكية) تقريبا في نفس القطاعات حيث بلغت الاستثمارات الأوروبية في الجزائر 0,7 مليار دولار (منها 0,3 مليار دولار في قطاع الطاقة والمحروقات) والباقي في قطاعات أخرى كقطاعات الصيدلة والاتصالات وغيرها في حين نجد أن الاستثمارات الأوروبية في تونس والمغرب تبدو بالغة مقارنة باستثماراتها في الجزائر وخاصة الاستثمارات الفرنسية، الإيطالية بما قيمته 295,1 مليون دولار أمريكي في قطاعات الطاقة والمحروقات، السياحة، البنوك، النسيج وغيرها.

أما في المغرب فقد استحوذ على حجم هائل من الاستثمارات الأوروبية خاصة الفرنسية والاسبانية بقيمة 1,715,1 مليون دولار سنة 2006، في قطاعات الطاقة، المحروقات، الفوسفات، السياحة والفندقة والاتصالات وغيرها[3].

أما جانب المساعدات المالية فقد عمل الطرفان الاروبي والامريكي في اطار تنافسهما الاقتصادي في المنطقة على منح مساعدات مالية تهدف بالاساس الى دعم الاصلاحات الاقتصادية (من بنها القطاع الخاص)التي تساعد على خلق الاجواء الامنة لاستثمار لاستثمار الطرفان فيها وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية في بلدان المنطقة المغربية، ولجم انعكاستها السلبية وخصوصا الهجرة غير الشرعية ونتشار العنف والارهاب- من وجهة النظر الغربية – التي قد تعيق المصالح الغربية عموما في ظل ارتباط مفهومي الامن والتنمية وتلازمهما في الوقت الراهن. فضلا عن زيادة النفوذ السياسي للطرفين الاروبي والامريكي في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.[4]

وقد بلغت قيمة المساعدات المالية الاروبية لدول المغرب العربي في اطار برنامج " ميدا 1 وميدا 2 " للفترة الممتدة من 1996 الى غاية 2006 322. 1 مليون يورو[5]. استفادت منها الجزائر مبلغ 256. 1 مليون يورو، المغرب استفاذ بمبلغ 571 مليون يورو فيما استفاذت تونس489 مليون يورو، فضلا عن القروض التي منحها البنك الاروبي للاستثمار في نفس الفترة لكامل الضفة الجنوبية الموقعة على اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية البالغة 12. 2 مليار يورو،كان نصيب اجمالي الدول المغاربية مجتمعة ما قيمته 4. 5 مليار يورو.

1- Commission europeernne,Bilan des Relations Commerciales entre U. E et les pays mediterranéen. (http://www. europarl. europa. eu/meddocs/2009_2014/documents/inta/dv/billanrelationcommerciales-ue-med-/documents/inta/dv/billanrelationcommerciales-ue-med-fr. pdf.)
2 -Peterson institut of international economies. P :O4. (http://www. Iie. com/publication/papers/ghils0508. pdf)
3 - Ibid, p 215.
4- ايمان احمد رجب، مرجع سابق، ص ص 25- 24
5 -Bilan des Relations Commerciales entre U. E et les pays mediterranéen, op, cit, p17

استفادت الجزائر منه بقرض 1. 2 مليار يورو لانعاش القطاع الخاص. فيما يتوزع باقي القرض بمبالغ متفاوتة على كل من تونس والمغرب وموريتانيا. بالإضافة الى تعهد الاتحاد الاروبي بدفع مساعدات مالية لدول المنطقة الاورومتوسطية كافة ومن ضمنها دول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013 عبر الية الجوار الاروبي والشراكة (ICVP) التي حلت محل برنامج" ميدا "ما قيمته 11. 181مليار يورو [1].

وفي مقابل بلغت المساعدات المالية الامريكية الممنوحة الى دول المغرب العربي في اطار الشراكة الامريكية المغاربية، فقد دفعت الولايات المتحدة الامريكية ما قيمته 04 مليار دولار سنة 2003 عبر الية البرنامج الامريكي لشمال افريقيا. U. S North Africa Program كان نصيب الجزائر منه 02 مليار دولار، فيما اقتسمت كل من تونس والمغرب الباقي مناصفة 01 مليار لكل واحد منهما. بهدف بعث الشراكة الاقتصادية وتحسن ظروف الاستثمار. فضلا عن المساعدات السنوية الامريكية للمغرب منذ عام 1963 والمقدرة ب90مليون دولار سنويا توجه الى تنمية المناطق الريفية. كما ساهم "برنامج المساعدات الامريكية للتنمية " في منح المغرب حوالي 11. 9 مليون دولار لمدة 04 سنوات من 2004 الى غاية 2008 [2]،لتنمية مجلات النمو لاقتصادي. هذا بالإضافة الى استفادة الدول المغاربية كافة في اطار المساعدات المالية السنوية التي تمنحها الولايات المتحدة الى ما تسميهم الدول الصديقة في العالم، ففي سنة 2009 منحت الو لايات المتحدة حوالي 45 مليار دولار على اكثر من 130 دولة، تحصلت الجزائرعلى مبلغ 60 مليون دولار، تونس30 مليون دولا، المغرب70 مليون دولار، موريتانيا 40مليون دولار وليبيا (بعد عودتها الى بيت الطاعة الامريكي) تحصلت على 30 مليون دولار. وتهدف واشنطن من وراء هذه الهبات المالية الى تزيين صورتها على الصعيدين الاقليمي والدولي، المتدهورة جراء سياساتها العدائية العالمية. [3]

لكن، وعلى الرّغم من كثافة المساعدات الاوربية الامريكية المقدمة إلى دول المغرب العربي، الاّ انها تندرج ضمن اطارين. الاطار الاول هو اطار تنافسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الاروبي لتدعيم التمركز الاقتصادي والنفوذ السياسي في المنطقة المغاربية لكليهما. والاطار الثاني يندرج ضمنه حشر الدول المغاربية في فلك التّبعية لكليهما ايضا.

ويمكن القول بأنّ منطقة المغرب العربي هي أيضا تشهد تنافس اقتصادي وتجاري بين الاروبيين والامريكيين، وبدا الاتحاد أكثر حرصًا واهتمامًا بالمنطقة المغاربية من خلال تكثيفه لعلاقاته التعاونية الاقصيادية والتجارية مع دولها في اطار الشراكة الارومغاربية وفي اطار منطقة التبادل الحر، التي تغديها اعتبارات العلاقات التاريخية الاقتصادية والتجارية وكذا اعتبارا القرب الجغرافي. وبالمقابل لاحظنا كسر الولايات المتحدة الامريكية لشعار النّفوذ التاريخي والاقتصادي لاوروبا في المنطققة. حيث تعززت العلاقات الاقتصادية والتجارية المغاربية الامريكية منذ اطلاق مبادرة "ازينستات" 1998 حيث اتزداد الحضور الاقتصادي الامريكي في في دول المغرب العربي. ويكفي ان استثماراتها في هذه الدول سنة 2006 فاقت استثمار دول الاتحاد. فضلا عن سعي الولايات المتحدة الامريكية اقامة منطقة تبادل حر مع بلدان المغرب العربي اعتبارا من افاق 2013 .

وما نستخلصه في خضم نهاية هذا المبحث ان انه يوجد تنافس امريكي اروبي واضح في منطقتنا الشرق الاوسط والمتوسط وتحديدا منطقة المغرب العربي، من حيث التنافس في مجال عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون واتفاقات التبا دل الحر مع دول المنطقتين، ومن حيث ايضا كثافة المبادلات النجارية التي سجل فيها الاتحاد الاروبي تفوقه على الولايات المتحدة، وكذا تنافس كبير من حيث حجم الاستثمارات المباشرة في دول المنطقتين فضلا عن وابل المساعدات الاقتصادية لانجاح اهداف شراكة وتعاون الطرفين في المنطقتين. ومن ثم سيادة منطق التنافس فيما يخص المشاريع الاروبية والا مريكية في شقها الاقتصادي

1 -Ibid, p18

2 -Marocco Relatons with USA notes ,op, cit, p35

3 -Isabel Schäfer,op ,cit,p99.

وعموما فإن العلاقات الأمريكية الأوروبية اقتصاديا في الشرق الأوسط والمغرب العربي هي علاقات تنافسية، على الرغم من أنها تمثل بلورة النموذج الرّأسمالي الغربي في المنطقتين. ومن ثم فإن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي لا يستطيع اخفاء حقيقة التنافس الاقتصادي والتجاري الاورو-أمريكي في المنطقتين.

المطلب الثالث: المجال الإجتماعي والثقافي: توافق في نشر القيم الغربية المشتركة.

على الرّغم من العلاقات التنافسية الاروبية الامريكية في المجال الاقتصادي- التجاري في اطار المشاريع المتوسطية الاروبية والشرق اوسطية الامريكية. الاّ أنّه ثمّة توافق الى حد ما، وتجلي نظرة أوروبية-أمريكية مشتركة حول منطقتا المتوسط(جنوبه) والشرق الاوسط في الجانب الثقافي -الاجتماعي من حيث الاهداف والابعاد مع اختلاف نوعا ما في الوسائل والمناهج المستخدمة لتحقيق مراميها في هذا المجال.

فمن أوجه التّلاقي والاتّفاق والتشابه بين المشاريع المتوسطية في شقّها الثقافي- الاجتماعي ونخص بالذكر هنا مشروعي الشراكة الارومتوسطية والاتحاد من اجل المتوسط عن الجانب الاروبي، ومشروع الشرق الاوسط الكبير عن الجانب الامريكي نلحظ أنّه ثمة توافق أوروبي- أمريكي على سمو القيم الثقافية- الحضارية الغربية كالحرية، العدالة، حقوق الانسان، الديمقراطية... كقيم غربية ذات جاذبية عالية، يسعى الطرفان الاروبي والامريكي الى تسويقها، ونشرها في منطقتا جنوب المتوسط والشرق الاوسط وفق ما يخدم مصالحها وسياساتها، دونما مراعاة متطلبّات شعوب المنطقتين، ولا حتى مراعاة الخصوصيات الثقافية- الاجتماعية لهامن خلال تلك المشاريع الاورو-امريكية[1]. ويستمد ذلك السّمو القيمي -بحسب المنظار الغربي- من نشوة الانتصار والتقدّم الغربيين الذان احرزتها الحضارة الغربية على غريمتها الشيوعية الآفلة بعد الحرب الباردة. ومن ثّم واعتمادا على نظرية البقاء للأصلح والاقوى يرى الأوروبيون والامريكيون على حدٍّ سواء، أنّ النّموذج الرأسمالي الحضاري الغربي، هو النّموذج العالمي الاصلح لاعتناقه والاستفادة من مزاياه، والذي – من وجهة النظر الغربية – هو الأقدر على تحقيق العدالة الاجتماعية في جو من الديمقراطية ويضمن حقوق الانسان ويمكّن المرأة ويحول دون حدوث الصراعات ويمنع حدوث العنف...وغيرها. خصوصا في تلك المناطق التي تعاني نقصا في تلك القيم المذكورة – كما يقولون - ومنها منطقتي الشرق الاوسط وجنوب المتوسط بكل مشاكلها وتحدياتها. وانطلاق من أهمّية المتغيّر الثّقافي الذي بلغ أشُدّه منذ نهاية الحرب الباردة، دأب المفكرون الغربيون الى التعبير عن نشوة الانتصار الغربي عن الشيوعية، أمثال "فرانسيس فوكوياما"(في كتابه نهاية التاريخ والرجل الاخير) و" صامويل هينغتنتون" (في كتابه صدام الحضارات) وعلى اختلاف الاصل الفلسفي والاستراتيجي لرؤيتيهما(*)، فقد أكّدا على مركزية الحضارة الغربية وتفوّقها في الامكانات الماديّة والقيمية والممارسات الحيوية، وما حققته تلك الحضارة من مكاسب ثقافية وانهاء الحرب الباردة لصالحها.ومن ثّم ضرورة حماية مكتسباتها وأولوية توسيع نطاقها الجغرافي ونشر قيمها وافكارها " التبشيرية ". باعتبارها هي خلاص البشر من الصراعات الداخلية والدولية والملاذ الاخير للتحرر من قيود الفقر والجوع... الخ، وداعية الى الاستقرار والامن[2] – من المنظار الغربي-. وما المشاريع الاروأمريكية في جانبيها المتوسطي والشرق

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص19

(*)رؤية نهاية التاريخ لدى الاستاذ "فرانسيس فوكوياما" تعني بلوغ التاريخ ذروته، ذلك ان التاريخ في هذه الؤية ظل مسرحا لصراع هائل بين قيم وممارسات ومصالح، في الوقت الذي كان يسير فيه رغم الطلعات والنزلات الى غاياته المحتومة. وقد انحسم الصراع ببلوغه ذلك المصير المحتوم :وانتصار الحرية والديمقراطية القينتان الرئيسيتان في الحضارة الغربية، وبذلك تنتهي الصراعات الكبرى، وينحصر المطلوب في هذه الرؤية حماية مكتسبات الحضارة الغربية. أما الرؤية صراع الحضارت التي اقترحما الاستاذ" صامويل هينغتنتون" فتنتهي الى النهاية نفسها. لكن من مقدمات مختلفة، فقد غص التاريخ بمختلف الحضارات والتي تمحورت كل منها في الغالب حول دين معين. والباقي المؤثر منها في الزمن الحاضر، ست او سبع حضارات تتقدمها الغربية اليهودية/ المسيحية في الامكانيات والقيم الحيوية وتتكون من حولها الحضارات الاخرى بسلاسة، وبدون تحد ظاهر باستثناء الكونفوشيوسية-البوذية- والاسلام. وكانت تشير هذه الرؤية الى الى التقارب / التحالف الاسلامي الكونفوشيوسي في مواجمة الحضارة الغربية. غير أن تقارب هذه الاخيرة مع الكنفوشيوسية البوذية بسبب نزوع الكونفوشيوس البوذيين الى تحقيق النجاح واعتناق قيم الحداثة الغربية، بقي الصراع سيد الموقف بين الاسلام والغرب. من وجمة نظر ص. هنتنغتون.

2 - سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001 ص ص 105-106

أوسطي، إلا مشاريعًا غربيةً من ملّةٍ واحدةٍ، تحاول تجسيد ذلك الانتصار والتقدّم االغربي بما يخدم مصالحها المختلفة فيها الثقافية والاجتماعية وخصوصا في المنطقتين المتوسطية والشرق اوسطية، أو عبر ما يسمى بالقوّة الناعمة في معالجة مشكلاتها ومهددات مصالحها واستخدام القوة الصلبة اذا اقتضى الامرض لفرض تلك المعايير المشار اليها. ويتّفق الاروويين والامريكيون على أنّ منطقتي الشرق الاوسط والمتوسط تعتبران مصدران اساسيان لايديولوجية الاسلام السّياسي، ومن ثم يعمل الطرفان على محاربتها وتطويقها على اعتبار أنها السّبب في التطرف والارهاب والتخلف ومعاداة الديمقراطية [1] التي تمس بالمصالح والقيم الغربية في المتوسّط والشرق الأوسط، وكذا الأمن والاستقرار فيهما .ولذاركّ زت على ما يسمى"بالاصلاح "منها في الجانب الثقافي –الاجتماعي، وضرورة تغيير المحتوى الفكري لشعوب المنطقتين الجنوب متوسطية والشرق اوسطية (جل المنطقة العربية تحديدا)، الذي يحمل أفكارا – من وجهة النظر الاروبية الامريكية- مناقضة للمصالح الغربية عموما والامريكية خصوصا. والترويج للافكار ذات المحتوى الثقافي الاحادي بما يتناغم والرؤية الغربية مثل المفاهيم والطروحات اللبّراية العالمية والثقافة العلمانية[2]. وفي سياق عولمة الثقافة الغربية، تأتي دعوات الاصلاح الصّادرة عن الولايات المتحدة الامريكية والاتحّاد الاروبي التي تسعى لحفظ الاستقرار في الشرق الاوسط وجنوب المتوسط بالشكل الذي يضمن امن واستقرار مصالح الطرفين، على اعتبار ان المنطقيين امتداد لامنها بمفهومه الشامل. وفي هذا الصدد نشير الى الهجوم الاوروبي – الامريكي على القيم العربية وخصوصياتها الثقافية، أهمها الشّروط القاسية التي يفرضها الطرفان على الدول الشرق اوسطية والجنوب المتوسطية الرّاغبة في /المضطرة الى التّعامل معها، وتشمل تلك الشّروط تغيير القيم الثقافية المحلية بما يتوافق والقيم الغربية، بما فيى ذلك القيم المستندة الى العقائد الدينية[3]. ولعلّ الشّروط المطلوبة من تركيا على سبيل المثال – للانضمام الى الاتحاد الاروبي، أو وما جاء في استراتيجية الاتحّاد الاروبي المشتركة في المتوسّط والتي وافق عليها الاتحاد في جوان 2000 بالبرتغال. ففي الوثيقة الاخيرة يشير الاتحاد الاروبي الى سعيه الى فرض تعديل للقيم الثقافية في الدو ل العربية المتوسطية الشريكية بما يتفق والقيم الاوروبية من مسألة نقل المعايير الثقافية – الحضارية، كالغاء عقوبة الاعدام التي تعتبر في الضفة الجنوبية ذات العقيدة الاسلامية قصاصا. ولا تختلف الاستراتيجية الامريكية التي تجسّدت في مشروع الشرق الكبير الاكثر تعقيدا عن فلسفة تلك الاستراتيجية الاروبية، فإن عناصر هذا المشروع هو تغيير قيم الدول الشرق أوسطية. ومن الامثلة على ذلك التغيير – خاصة بعد احداث 2001/09/11 –التغييرات والتعديلات التي بعض الدول العربية فيما يخص المناهج التعليمية والدينية التي يتصورها الغرب على أنها تدعو الى التطرف والارهاب- من وجهة نظر الولايات المتحدة والاتحاد الاروبي-. وفي هذا المقام نشير الى أنّ بعض الدول العربية التي لجأت الى حدّإغلاق بعض المعاهد والجامعات الدّينية كما جرى في اليمن[4]. وفي المعاهد الازهرية المصرية حُذفت بعض النّصوص التي تخصّ الجهاد في سبيل الله في مادتي التّفسير والحديث في المرحلة الاعدادية، وألغيت مادة التاريخ الاسلامي من الابتدائية والثانوية الازهرية العامّة[5]، فضلا عن تقليص عدد ساعات حصص القرآن الكريم من 26 ساعة الى 18 ساعة أسبوعيا في الابتدائية، وتقليص عدد الاجزاء التي يتم حفظها من 30 جزء الى 30 جزء. وبرّرت الحكومة المصرية هذه الاجراءات لقلة عدد مُحفّظِيالقرآن الكريم. ولم تسلم باقي الدول العربية من المخطّطات الاورو-أمريكية حول ما يسمى بإصلاح برامج التعليم، بما يخدم أهدافها الغربية الرّامية الى طمس الهوية الثقافية والحضارية الاسلامية في كافة الدول العربية والاسلامية بدعاوي الاصلاح الثقافي والاجتماعي[6] وهي أمور في غاية

1- المرجعنفسه، ص 107

2- معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص 19

3- محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 82

4- الحاج علي، مرجع سابق، ص ص 230 -231.

5- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص 12

6- علي الحاج، " العراق من الاحتلال الى المقاومة، تغيير الثقافة باستخدام السياسة:الو.م.أ وتجربة العراق"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة السابعة والستون، العدد 294، أوت 2003، ص 26

الخطورة. وفي فهم الاصلاح الثقافي المطلوب، كما هو واضح في مشروع الشرق الاوسط الكبير والاتحاد من اجل المتوسط لا تتوقف الجهود والرؤى الاروامريكية عند حدود القيم السياسية فقط وانما تتعداها من حيث تحرير المرأة وتحديث المجتمعات والتّغيير في مناهج التعليم ودور الانترنيت والمجتمع المدني والفئات المختلفة في المجتمعات الاسلامية العربية ليس حبا في هذة المجتمعات. وانما "الاصلاح "بما يخدم المصالح الاروبية الامريكية من خلال الغزو الثقافي، واعادة صياغة المنطقة الشرق اوسطية والمتوسطية وفق الاسس والمناهج الغربية، وبناء كيان اقليمي جديد يبيح لاسرائيل امكانية وجودها بما يضمن تواصلها الثقافي مع جيرانها العرب لضمان امنها. ومن ناحية اخرى فإن التحولات الاقتصادية والسياسية تجلب معها القيم الثقافية-الاجتماعية المرتبطة بها، والمؤلفة من مفاهيم حاكمة لتصورات الانسان وسلوكه الاجتماعي والاخلاقي. والحرية المقصودة بالدرجة الاولى هي الحرية الشخصية والاجتماعية وليست الحرية السياسية[1]. والنّاظر في المجتمعات العربية التي دخلت طور الخوصصة واقتصاد القطاع الخاص، يجد تغيّرا ملحوظا في الثّقافة الاجتماعية خاصة فئات الشّباب والعنصر النّسائي في ولوج المرأة الى سوق العمل والاماكن المختلطة الى فترات ممتدة الى الليل وخاصة في المجتمعات العربية الاسلامية المحافظة تحت دعاوي الحرية، فضلا عن تنشيط قطاع السّياحة والخدمات العامّة ناهيك عن دور الاعلام المرسوم بدقة لتحقيق اهداف الغزو الثقافي الغربي.

ولكن رغم التوافق الاورو-امريكي بشأن اعادة صياغة منطقة الشرق الاوسط "الموسع" بالمفهوم المشترك الاورو-أمريكي، بما يخدم مصالحها الثقافية واهدافها الاخرى المسطّرة، إلاّ أنّ ثمة نوع من التّنافس الثقافي الاورو-أمريكي، وخصوصا بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط. لكن لا يرق أبدا الى حد التّعارض والصدام. اذ انه وفي ظل العولمة الثقافية ازداد الاهتمام الثقافي الامريكي بالمنطقتين تزامنا مع مشروع الهيمنة الامريكية بعد الحرب الباردة ومنها المجال الثقافي، الذي امتدّ الى منطقة المغرب العربي، ذات النّفوذ التّاريخي والثقافي الاوروبي وبالأحرى الفرنسي، في احدى اهم مناطق الفرنكفونية في العالم. فكانت فرنسا من أشدّ المعارضين "للأمركة الثقافية " في صبغة العولمة الثقافية، خصوصا في مستعمراتها التاريخية ومنها منطقة المغرب العربي، التي شهدت خلال العقدين الاخيرين سعياأمريكيا جليّا نحوتدعيم انتشار اللغّة الانجليزية المتأمركة في المغرب العربي، بالموازة مع شراكتها الاقتصادية مع الدول المغاربية، بعد استحكام انتشارها(اللغة الانجليزة) كلّية في الشرق الاوسط، وتكثيف السّمعي البصري، وترسيخ نمط الاستهلاك الامريكي،معتمدة في ذلك على قواها العلمية والتّكنولوجية الجديدة خاصة المعلوماتية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بنحو 80 في المئة. فضلا عن انشاء وتدعيم مراكزها الثّقافية في مختلف الدول الشرق اوسطية والمغاربية.ومن مظاهر الهيمنة الثقافية الامريكية على سبيل المثال :انتشار الوجبات السّريعة، الانبهار بوسائل الاعلام الالي، والمعلوماتية، وغزو المسلسلات والافلام والبرامج التلفزيونية التي تروّج للمبادئ الخاصة باقتصاد السّوق والثقافة الامريكية عبر مختلف الفضائيات الموجهة نحو العالم الخارجي. ... الخ. وهذا الانتشار الثقافي الامريكي اضحى يزعج خصوصا الفرنسيين الذين كثّفوا بدورهم تدعيم انتشار الثقافة واللغّة الفرنسية في المنطقة المغاربية ، على أساس أنّها منطقة ذات نفوذ تاريخي لها في مواجهة باردة للهيمنة الثقافية الامريكية. غير ان هذا الجنوح اليهيمناتي الثقافي الامريكي لا يرقى الى مستوى التّأثير أوالغاء الثقافة الاوروبية وبالأخص الفرنسية المتجذّرة في المناطق الفرانكفونية، وبخاصة المغرب العربي التى لازالت تحتفظ بمكانة متميزة لاعتبارات الاستعمار الفرنسي التاريخي للمنطقة. فضلا عن اعتبارات كثافة الاحتكاك الثقافي الاروبي (الفرنسي) المغاربي الناتجة عن عوامل القرب الجغرافي والهجرة والجاليات المغاربية في أوروبا.

ويمكن أن نستنتج من خلال المشاريع الاوروبية والامريكية في شقها الثقافي – الاجتماعي النّابعة من صميم الحضارة الغربية أنها تعكس دوما نشر القيم الثقافية –الحضارية والاجتماعية الغربية، بالشكل الذي يؤسّس لعولمة ثقافية غربية مهيمنة على حساب الثقافة العربية الاسلامية وهويتها الحضارية، عبر مداخل قيمية ثقافية غربية ذات جاذبية عالمية وإقليمية،كقيم العدالة الحرية والديمقراطية والمجتمع

1 - ايمان احمد رجب ,مرجع سابق، ص 31

المدني وتمكين المرأة وحقوق الانسان وما الى ذلك. ويتجلى ذلك خصوصا سواء في الشق الثقافي- الاجتماعي للشراكة الارو-متوسطية والمسعى الثقافي في مشروع الاتحاد من اجل المتوسط من جانب. ومسألة نقل وتبني المعايير الثقافية- الاجتماعية الأوروبية كشروط اروبية اساسية لدول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط مقابل الاستفادة من مزايا الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الاروبي. أو في اطار مشروع الشرق الاوسط الكبير في شقه الثقافي- الاجتماعي عن الجانب الامريكي الذي اعتمدته قمة الثماني عام 2004 وباركه الاتحاد الاروبي في إطار رؤية أورو-امريكية متوافقة ضمن المشروع نفسه. حيث طرحت الولايات المتحدة مسائل الاصلاح الثقافي الاجتماعي ضمن افكار ثقافية ذات جاذبية عالية، ظاهرها الرحمة وباطنها "العذاب"و أساليب" لَوْلَبِيَة" مميّزة أساسه تكوين "مجتمع معرفي شرق أوسطي كبير" يجيد استخدام الانترنت والاعلام الالي ويدوس على مطايا الامية، وينحو إلى بلوغ آفاق العلم والمعرفة اللاّمحدودة – من وجهة الغرب- يمتد من أفغانستان وباكستان شرقا إلى موريتانيا غربا، قاسمها المشترك خصوصيات ثقافات متعددة، لكن بهوية حضارية اسلامية واحدة، لاعادة صياغة المنطقة ثقافيا –اجتماعيا وفق نمط الحضارة المادية الغربية تتجاوز قيمها الثقافية وتقبر خصوصياتها الحضارية المجبولة عليها.

في خلاصة هذا المبحث ومن خلال المقارنة بين المشاريع الاروبية والامريكية في جوانبها السياسية – الامنية، الاقتصادية- التجارية والثقافية – الاجتماعية، يتبّين لنا أنه ثمة توافق وتكامل ساسي –أمني أوروبي -أمريكي -، على الرغم من اختلاف المناهج والآليات التي استخدمتها المشاريع والمبادرا ت الاروبية- الامريكية في شقّها السّياسي- الامني من اجل تحقيق مكاسب سياسية للطرفين، وضمان غربية النفوذ السياسي للمنطقتين وقضاياهما المتوسطية والشرق أسطية في مواجهة نفوذ القوى العالمية الاخرى. وأمنيا خدمة الامن الاورو-أمريكي، نظرا لارتباط المنطقتين بأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية المشتركة في المنطقتين أهمها ضمان تدفق إمدادات الطاقة والنفط، ضمان أمن إسرائيل وتفوقها إقليميا على باقي دول المنطقتمن المتوسطية والشرق أوسطية، فضلا عن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والارهاب وزمزمة تدفقات الهجرة غير الشرعية ... الخ،وتأكيدا لتماسك للعلاقات الاستراتجية الاروبية- الامريكية، على الرغم من بعض مظاهر الشقاق السياسي الامني بسبب طغيان المصالح والتي دوما تسوى تحت سقف منخفض ولا يسمح الطرفان بتصاعدها باستدعاء القيم الهوياتية والثقافية الحضارية الغربية المشتركة. والتي بدورها تشكل جانبا مهمّا في تشكّل ومظاهر التوافق الاروبي الامريكي على الصعيد العالمي ومن خلال ايضا المشاريع الاروبية الامريكية الموجهة نحو منطقتا الشرق الاوسط والمتوسط(جنوب المتوسط تحديدا) والتي تصبو فيما تصبو إلى نشر القيم الغربية في المنطقتين كما ذكرنا. أما في الجانب الاقتصادي التجاري فبقدر ما تشكل المنطقتان المتوسطية والشرق أوسطية مساحة واسعة للنفوذ السياسي الامنى والثقافي الاجتماعي الارو-امريكي، بقدر ما تشكل هذة المساحة الواسعة ايضا محل تنافس اقتصادي- تجاري كبير بينهما، وعلى الرغم من أن التنافس الاقتصادي التجاري فيما بينهما في المنطقتين لا يصل الى حدّ المساس بعلاقاتها الاستراتيجية العليا، إلاّأنّه يبقى سيد الموقف، بدليل أن الاتحاد الاوروبي كقوة اقتصادية فاعلة في المنطقتين استطاع تحدّي الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا وتجاريا في المنطقتين الشرق اوسطية والمتوسطية على الرغم قصوره السياسي – الامني مقارنة بالولايات المتحدة.إذ يعتبر الشريك التجاري الاول لبلدان الشرق الاوسط والمتوسط –كما راينا سابقا- وارتفاع مبادلاته التجارية مع هذه البلدان فضلا عن استثماراته الوافرة فيها الى جانب استثمارات الولايات المتحدة كذلك.

خلاصة الفصل الثالث.

بعدما أدركنا ان العلاقات الاوروبية الامريكية في اطارها العام محل توافق سياسي-امني وامتداد ثقافي-اجتماعي غربيومزيج بين التعاون والتنافس الاقتصادي، ونظرا للاهميةالتاريخية، الجيواستراتيجية والاقتصادية والسياسية – الامنية وحتى الثقافية لمنطقتي المتوسط والشرق الاوسط بالنسبة للاتحاد الاروبي والولايات المتحدة الامريكية، وعلى اختلاف درجات الاهمية والانشغال الامني بهما، وكذاالارتباط المباشر بالمنطقتين لكلا الجانبين التي تبلورت المشاريع الاورو-امريكية المتعدّدة التي عرضنا لها ببعديها المتوسطي والشرق اوسطي الموجهة صوب تلك المنطقتين الحساستين منذ نهاية الحرب الباردة، يمكن ان نلتمس عدة نتائج من خلال تحليل اهداف وابعاد وانعكاسات تلك المشاريع على المصالح الاورو-امريكية في المنطقتين والمقارنة التي اجريناها فيما بينها في المجالات الثلاث السياسي-الامني، الاقتصادي والاجتماعي-الثقافي .واثرها كمحدد على العلاقات الاروبية الامريكية ضمن الاطارين المتوسطي والشرق أوسطي .اذ تبين لنا انه في المجال السياسي-الامني أنه ثمة مشاريع ذات اهداف وابعاد أورو-أمريكية سياسية-أمنية مشتركة تصب كلها في نهاية الامر في خدمة وتحقيق الامن والاستقرار لمصالح الطرفين في المنطقتين، وكلاهما له دور ومقاربة سياسية امنية في ذلك.فضلا عن نقطة انطلاق المشاريع حيث تركز مصالح كل طرف .اذ هذا الصدد نجد ان انطلاقة المشاريع الامريكية من منطقة الشرق الاوسط، حيث تركز المصالح الامريكية بصفة كبيرة نحو المتوسط، في حين نجد ان انطلاقة المشاريع الاوروبية من غرب المتوسط وشمال افريقيا حيث معظم المصالح الاورروبية نحو الشرق الاوسط وهنا تبادل للادوار، وتتقاطعهذه المشاريع في شقها الامني السياسي في نقاط وتختلف في نقاط اخرى، بيد أن نقاط الاختلاف تعد ثانوية.لم يحدث وأن أثرت بشكل سلبي اطلاقا على العلاقات الاوروبية الامريكية في ذات المجال، على الرغم من القصور السياسي-الامني الاوروبي والجنوح الهيمناتي الامريكي- في بسط التصورات السياسية- الامنية من خلال المشاريع الاورو-أمريكية ذات البعد المتوسطي والشرق أوسطي في شقها السّياسي-الامني، سواء تعلّق الامر هنا بمسار برشلونة والاتحاد من اجل المتوسط واهدافها وآلياتها، أو مشروع الشرق الاوسط الكبير وتصوراته وأهدافوأبعاده، على اعتبار ان هذه المشاريع تعطي الاولوية للاشراف السياسي-الامني الاورو-أمريكي على المنطقتين.أما في المجال الاقتصادي ومن خلال طبعا المشاريع ذات الشق الاقتصادي، فالتوافق السياسي-الامني بين الطرفين ضمن الاطارين المتوسطي الشرق أوسطي لا يستطيع ابدا اخفاء سيادة منطق التنافس الاقتصادي التجاري بين الطرفين لكنه ايضا، لا يرق الى حدّ التّأثير السّلبي على العلاقات الاستراتيجية الارووبية الامريكية .اذ يوجد ثمة تنافس اقتصادي كبير –كما عر ضنا له- بين الطرفين حيث تبرز القوة الاقتصادية الكبرى للاتحاد الاوروبي الى جانب القوة الاقتصادية الامريكية، مقارنة بدور وقوة الاتحاد الضعيفة والقاصرة سياسيا على الرغم من شمولية النظرة الامنية الاوروبية للمنطقتين، امام قوة الولايات المتحدة في ذات السّياق.ويحاول الاتحاد الاوروبي جاهدا توظيف قدراته الاقتصادية وترجمتها سياسيا-امنيا على غرار الولايات المتحدة .أما في المجال الاجتماعي –الثقافي وعلى الرغم من التنافس الثقافي الاوروبي (الفرنسي تحديدا) والولايات المتحدة على منطقة جنوب المتوسط –منطقة المغرب المغربي- .الا ان ذلك لا يرق الى حدّ التصادم الثقافي المؤثر سلبا على العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة .بحيث تبين من خلال المشاريع الاوروبية والامريكية في شقها الثقافي – الاجتماعي الغربي ان ذلك التوافق الغربي، هو نابع من صميم القيم الهوياتية الحضارة الغربية المشتركة، التي تعكس دوما تعاون غربي لنشر تلك القيم الثقافية –الاجتماعية والحضارية الغربية، بالشّكل الذي يؤسّس لعولمة ثقافية غربية مهيمنة على حساب الثقافة العربية الاسلامية وهويتها الحضارية المشكلة للمنطقتين المتوسطية والشرق اوسطية الغائرة في في اعماق تاريخها .وانطلاقا من هذا، فإن العلاقات الاوروبية الامريكية ضمن الاطاريين المتوسطي والشرق أوسطي ومن خلال المشاريع كمحدد، هي علاقات متكاملة ومتوافقة سياسيا-امنيا وثقافيا-ا جتماعيا، يتخللها تنافس اقتصادي –تجاري محموم في اطار المنظومة الرأسمالية الغربية، ولا يرقى الى حدّ التأثير السّلبي أو المساس بعمق على العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين الطرفين،

مهما بدت أي خلافات مصلحية على السّطح في مواقفهما تجاه مختلف القضايا والمسائل الامنية السّاخنة، التي تعجّ بها المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية على حد سواء.

الفصل الرابع : العلاقات الاوروبية-الامريكية في اطار التعامل مع أهم القضايا الشرق أوسطية والمتوسطية : المواقف والادوار كمحدد

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية-الأمريكية من خلال التعامل مع الصّراع الفلسطيني-الإسرائيليبناء الثقة في المتوسطواستمرار التوتر في الشرق الأوسط .

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ومسألة "منع الانتشار النووي"

المبحث الثالث: التعامل الأوربي-الأمريكي مع التهديدات الجديدة

الفصل الرابع : العلاقات الأورو-أمريكية في اطار التعامل مع أهمّ القضايا الشرق أوسطية والمتوسطية: المواقف والأدوار كمحدد .

تتعدّد الانشغالات الامنية الاورو-أمريكية في منطقتي المتوسط والشرق الأوسط، بتعدّد القضايا الأمنية فيها، والمؤثرة على مصالح الطرفين فيها على حدّ سواء. ونظرا لشساعة المساحة الجغرافية للمتوسط والشرق الاوسط بالمفهوم الأمني الاورو-أمريكي، يختلف تعاملها وتعاطيها مع القضايا الأمنية للمنطقتين، بحسب درجة القدرة، الأهمية، والأولوية في التعامل والتعاطي معها سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأروبي أوبالولايات المتحدة الأمريكية. لكن يبقى في نهاية المطاف الهدف الاسمى لكليهما، هو ضمان الأمن والاستقرار بالشكل الذي يعززأمنهاواستقرار مصالحها السياسية- الامنية والإقتصادية والثقافية المتعدّدة في هاتين المنطقتين المتلازمتين جغرافيا وامنيا من المنظار الاوروبي-الامريكي..

وتتجلى تلك القضايا الأمنية المتوسطية والشرق أوسطية المؤّرقة للطرفين في قضايا :الصراع اليوناني التركي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الصراع في الصحراءالغربية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرةغير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الإصلاح والدّمقراطة، التلوث البيئي، فشل الانظمة في الجنوب.... وغيرها.غير أنه وبالنّظر إلى عدم إمكانية التطرّق إلى كل هذه القضايا المشار إليها في هذا المقام، نحاول التطرق إلى بعض منها كالتعامل الامريكي والتعاطي الاروبي مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل كنموذجين عن القضايا الأمنية الكلاسيكية من جهة التي ستحود على مكانة بالغة في الاجندة الاوروبية والامريكية على حد سواء.والتعاطي والتعامل الأروأمريكي مع قضيتا الإرهاب والهجرة كنموذجين عن قضايا التهديدات الجديدة التي لا تخلو من الاهمية بمكان لكلا الطرفين من جهة ثانية. وهذا لا يعن بتاتا ان باقي القضايا ووالمشاكل الامنية أوالمصالح الاقتصادية الاخرى ليست محل انشغال أوروبي أو -أمريكي أيضا. وعلى أيّة حال سوف نحاول في خضمّ هذا الفصل التطرّق إلى هذه النماذج المختارة حسب درجة وقوة التهديد والتأثير على أمن واستقرار مصالح الطرفين من المنظار الذاتي سواء الاوروبي أو الامريكي، بهدف معرفة طبيعة العلاقات الأوروبية والأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط والمتوسط، وكذا المواقف والأدوارالأورو-أمريكية تجاهها وذلك لفهم الطّبيعة التي تحكم العلاقات الأورو -أمريكية والأدوار المنوط بها كل طرف في إطار لعبة المصالح في هاتين المنطقتين الحساستين.

المبحث الاول :العلاقات الاروبية الامريكية من خلال التعامل مع الصّراع الفلسطيني –الاسرائيلي.

تشكل قضيّة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وأمن إسرائيل تحديدا، أهمّ تحدٍّ واجه / يواجه المشاريع الأورو –أمريكية ذات الابعاد المتوسطية والشرق أوسطية منذ نهاية الحرب الباردة،وعلى الرّغم من انفراد الولايات المتحدة الامريكية بعملية التّسوية للصراع منذ مؤتمر مدريد للسّلام عام 1951 وابعاد الأوروبيين عن مساره[1]. إلاّ أن ذلك لم يثْنِ من عزيمة الإتحاد الأوروبي في لعب دور سياسي بالشكل الذي يضمن الأمن والاستقرار لمنطقة المتوسط ذات الامتداد الجغرافي والامني للأمن الأوروبي. إذ يعتبر المتوسط بالنسبة لأوروبا مشكل قبل ان يكون مجالا لكونه يضم دولا عربية إلى جانب إسرائيل، وكيف تتعامل اووبامع هذا الوضع؟ هل ستكون ا ٔكثر ليونة مع إسرائيل أم مع العرب؟، ولكل توجه سياستة وانعكاسات،فإذا كانت ا ٔكثر ليونة مع اسرائيل، فهذا يعني أنّ العرب سيتّجهون نحو الولايات المتحدة،وإذا كانت ا ٔكثر ليونة مع لعرب فإنّه ستخسر حليف استراتيجي وهو إسرائيل[2].وانطلاقا من هذه الخيارات الأوروبية

1- عبد الرحمن مطر، مرجع سابق، ص51

2-حوض المتوسط :أروبا. القوى العالمية، مرجع سابق، ص3.

المطروحة بدت أوروبا ممسكة 'بالعصا من الوسط'،وا ٔكثر تمسّكا بعلاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة، التي تسمو دوما على باقي العلاقات الأخرى مع الدول المتوسطية مهما كان حجم القضايا المتوسطية والشرق أوسطية كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي .فهذا الصراع لم يؤثر إطلاقا على علاقاتها الإستراتيجية بها، فضلا عن محاولاتنا عرفة تأثيرات التّعامل الامريكي والتّعاطي الاروبي مع ذلك الصراع وانعكاساته على إجراءات بناء الثقة في المتوسط بعمقه الشرق أوسطي التي جاء بها الطرفان ضمن اطار آليتي الحوارالاورو-متوسطي عن الجانب الاوروبي، أو الحوار الاطلسي- المتوسطي بقيادة الجانب الامريكي.

المطلب الأول: الإنفراد الأمريكي في إدارة عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية

يبدو علنا وواقعيا أن الولايات تعمل بازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين تجاه الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي، كون إسرائيل الدولة المتوسطية -الشرق أوسطية، تمثل إحدى الأهداف الامريكية الرّئيسة في المنطقة إلى جانب الأهداف والمصالح الحيوية الأخرى كالنفط.[1] كما تمثل إسرائيل القاعدة الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتي تعتمد عليها في تنفيذ سياستها في هذه المنطقة من العالم .فضلا ارتباط الدولتين (إسرائيل والو.م.أ) بمعاهدة تحالف استراتيجي تشمل التعاون العسكري والتكنولوجي والمعلوماتي، وبموجب هذا التحالف أصبحت الولايات المتحدة ملزمة بالمحافظة على تفوق إسرائيل عسكريا على كافّة الدول العربية ومساعدته اقتصاديا، ومنع اتخاذ أي قرارات دولية ضدها مجلس الأمن. لأي سبب كان، ومهما كان حجم فظاعة المجازر التي ارتكبتها / ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني أو في جنوب لبنان وغيرها على مرّ العقود وتعاقب الإدارات الأمريكية خلال وبعد الحرب الباردة.

فمنذ مؤتمر مدريدللسلام لعام 1991، انفردت الولايات المتحدة بعملية التسوية للصّراع العربي الفلسطيني بالشكل الذي يحفظ مصالح وامن إسرائيل. فقد قزّمت الصّراع العربي الإسرائيلي في البداية، إلى صراع إسرائيلي فلسطيني، عندما كانت السّبب الأوّل في توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في اطار إتفاقية "كامب دافيد " العام 1978 وتوقيع الأردن لمعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل 1994 (اتفاق ودي) عربية، ولازالت تجتهد كرها أو طوعا لأن تصل إلى ذلك مع سوريا [2] وبمباركة الإتحاد الأوربي على الرغم من إبعاده عن ممارسته دور سياسي منوط مقارنة بالولايات المتحدة في هذا الصراع، وفي جهودها تجاه عملية التسوية بين العرب والإسرائيليين. فعقدت اتفاقية شراكة أردنية أوروبية 1997. دخلت حيز التنفيذ سنة2002 وبصدد عقد اتفاقية تبادل حر بينها وبين الاتحاد كجزاء للاردن على اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل على الرغم من أنه دولة ليست متوسطية بالمفهوم الجغرافي، فضلا عن الجزاء الأمريكي للأردن بعد اتفاقية تجارة حرة معها سنة 2001. ومازالت الضغوط الاروبية والمريكية على سوريا حتى تنحو منحى الاردن وتسير في نفس الاتجاه التطبيعي. ومن ثم بقي الصراع يقتصر بين الفلسطينيين والإسرائيليين فقط بفضل الضغوط الأمريكية والأنظمة المجاورة لاسرائيل.

وقد تجلّت الرُّؤية الامريكية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي من جديد في ثلاث مناسبات. الأولى خلال مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، كما تطرّقنا اليه من خلال المشروع الشرق أوسطي الفاشل الذي حاولت من خلاله الولايات المتحدة الامريكية تجسيد، وتبنّي التّصورات الامنية الاسرائيلية في إطار اقليمي من منظار اقتصادي، وكان يرنو الى تحويل منطقة الشرق الاوسط من منطقة قائمة على الصراع، الى منطقة قائمة على التعاون الاقتصادي، بالتركيز على القطاعات الاقتصادية الحسَّاسة كالمياه، السّياحة، الطَّاقة..

(*) يشرح" جون فوستر" دالاس:وزير خارجية الو.م.أفي عهد الرئيس ايز نهاور :دور امريكا في إنشاء إسرائيل فيقول:"وقبل قليل من أخذ الأصوات في الجمعية. على مشروع التقسيم سنة 1948- أمضيت ليلة مع المندوبالعربي الذي يشغل ا ٔكبر منصب رسمي في الوفد العربي وكان يعتبر المتحدث العربي باسم البلاد العربية.وصرحت له في أقوى العبارات أن دولة إسرائيل ستنشأ وأنه من الحمق والخطأ مقاومتها" انظر كتاب دالاس(حرب أم سلام، العالمية للنشر، 1957ص75).

1-RobertJLiebert,No common power understanduy international rolations,london,scott,Fexmon and cpmpany,1988,p02.

(1)-رياض الخوري، مرجع سابق ص04.

،وغيرها، ودعم سُبُل تطويرها وظيفيا بين عدد من الدول المتوسطية الجنوبية والشرق أوسطية بالتركيز على الدول المجاورة لاسرائيل كمصر والاردن، أو تلك التي تُميّزها علاقات جدُّ طّيبة مع الولايات المتحدة واسرائيل منها المغرب،وكان ذلك المشروع الشرق أوسطي المنهار المدخل الاقتصادي الاساس الذي كان يدعّم الرّؤية الامريكة على الارض في سبيل انجاح العملية السّلمية التي كانت ترتّب لها الولايات المتحدة في كواليس البيت الابيض، منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991[1] والتي حاولت اسقاطها وانجاحها سياسيا في جداول اعمال كافّة الموتمرات والقمم اللاّحقة طيلة فترة تسعينات القرن الماضي.

أما المناسبة الثانية، فتجلّت في مؤتمر القمّة الّذي عقد في "كامب دافيد" في جويلية 2000 بين الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي السّابق "إيهود باراك" والرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات".

كان الهدف من المؤتمر، هو التّوصل إلى تسوية نهائية للصّراع الفلسطيني-الإسرائيلي ،غير أنّ المؤتمر أخفق في تحقيق الهدف [2]. وقد كان كلينتون يتفاوض بالنّيابة عن اسرائيل، كما أنّ المشروع الذي قدّمه كلينتون للرئيس الرّاحل عرفات هو نفسه المشروع الإسرائيلي، بحيث عرض كلينتون على عرفات ان يقبل بضمّ اسرائيل للكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي تشكل 12 في المئة من مساحتها، وأن يتّم اقامة دولة فلسطينية على 25 في المئة مما سيبقى من مساحة الضفة وعلى قطاع غزة. وهذه النّسبة لا تشير إلى الضّفة والقطاع الذين أُحتُلا سنة 1967، ولكن إلى تلك المساحات التي ستبقي الكتل الاستيطانية بعد أن تضمّ اسرائيل الاستيطانية، وهوما يعني أن الدّولة ستُقام علىمساحة 83/من الضفة والقطاع الاعلى 95/منهما. كذلك فإنّ الدولة الفلسطينية التي اقترحها كلينتون تتألف من أربعة "كانتونات" تفصلها الكتل الاستيطانية على حدود الدولة، وترتبط ببعضها من خلال طرق ومعابر تسيطر عليها إسرائيل،والتي تسيطر أيضا على حدود الدولة وإقليمها الجوي، وهي الدولة التي ستكون منزوعة السّلاح أيضا. كذلك فإنّ إسرائيل ستضمّ شرق القدس. بالإضافة إلى المنطقة التي يفتح فيها المسجد الاقصى، مقابل إعطاء الدولة الفلسطينية سلطة رمزية على المسجد[3]، وكل ذلك سيكون إطار لمفاوضات لاحقة للتوصّل إلى معاهدة سلام. ولكن الرّئيس الفلسطيني شمل طلب الرئيس كلينتون، سيوقع إعلانا فوريا يؤكد فيه أنه في مقابل هذا الإطار، فإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد انتهى وأنه لا توجد مطالب أخرى مستقبلا للشعب الفلسطيني [4]، وهو ما كان يعني أنّه على السلطة الفلسطينية دفع الثمن فورا، وتتقتضى السلعة في المستقبل. وقد قدم كلينتون هذا المشروع إلى الرئيس عرفاتعلى أساس إما قبوله بأكمله أو رفضه بأكمله. ورفض أن يقدمه مكتوبا وعندما طلب عرفات تقديم المشروع بشكل مكتوب والتفاوض حوله أعلن كلينتون فشل المفاوضات، وألقى بالمسؤولية كاملة على الرئيس الراحل عرفات ما يغيّر الانحياز الكامل من إدارة كلينتون إسرائيل في ظلّ الهيمنة الأمريكية على قضية حلّ الصراع الفلسطيني الاسرائيلي اللاّمتناهية، بحرب الباردة واعتبارها قضية كبرى تستحق المعالجة أمريكيا كدولة عظمى ووحيدة كبرى [5].

واذا كان موقف الاتحاد الاروبي من مشروع "كلينتون –باراك"كل قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وبطبيعة الحال بالشّكل الذي يريح اسرائيل، موقف لم يؤيّده الاتحاد الاروبي علنا،وبذلك لا نستطيع التّأكيد بأيّ درجة من اليقين درجة التوافق الاروبي

1- Shimon peres,Battling for peace:Memoirs,edited by david Landau.london weidenfeld and nicolson,1995,p65

2- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص11.

3- أحمد صدقي الدّجاني، سمير أمين وآخرون، " التحديات الشرق أوسطية الجديدة" والوطن العربي-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز الوحدة العربية، سبتمبر 2001، ص ص 12، 16.

2- المرجع نفسه ص12.

5- مخلد مبييضين، "محددات السياسة الاروبية تجاه عملية التسوية الفلسطينية الاسرائيلية ومعاهدة ماستريخت عام 1993"، مجلة المنارة للبحوث والدّراسات، الأردن، المجلد 16، العدد06، مارس 2005

الامريكي حوله[1]. فإنه وفي المناسبة الثانية جاء التّعبير الأوروبي، كموقف واضح في تأييده للتصورات الأمريكية لحل الصراع بالطريقة الأمريكية، عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع خريطة الطريق[2]،ورغم أن الخريطة تم صياغتها في جويلية 2002. إلاّ أنّها أعلنت بالتزامن مع سفر الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن " إلى جزر " لازور" ليلتقي بزعيمي حلفائه الأوروبيين السابقين "بلير " وازنار"، لتحديد موعد لغزو العراق.وقد أعلنت خريطة الطريق رسميا في هذا التّاريخ لامتصاص غضب الرّأي العام العربي، إزاء خطط الغزو الانجلو-أمريكي للعراق.وفي 30 أفريل 2003 تم تقديم الخريطة رسميا ذاتها ولاقت تأييد أوروبي الذي كان ضالعا في صياغتها بحكم عضويته في اللجّنة الرباعية التي تبنت الخريطة رسميا. والحقّ أنّ الخريطة هيّ بالأساس مشروع أمريكي لحلّ الصراع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية دون منازع. ما يؤكد دورها في صياغة حلول بتصورات أمريكية- إسرائيلة وبرعاية أروبية، لان دور روسيا والأمم المتحدة يقرّ شكليا، من حيث الموافقة على المشروع الأمريكي، وعليه فإننا نخلص إلى أنّ خريطة الطريقة هي بيان كافٍ عن الهيمنة الأمريكية على قضية حلّ الصراع. وتقوم خارطة الطريق(*) على تصور أمريكي لحلّ للصّراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس حلّ الدولتين عبر ثلاث مراحل[3]. الهدف الثّاني الذي كان يحركها إنهاء الصراع في وقت مبكر كان من المفروض أن تكون سنة 2005، وكونها كانت خطة ترتكز إلى الأداء تتطلّب جهود التقدم لحسن نيّة الطرفين. غير أنّ الطرف الفلسطيني وإن أحسن النيّة باعتباره الطرف الأضعف لا خيار له بعدَ المقاومة سبيلا، لم يكن لدى إسرائيل ذلك,رغم إشراف اللجّنة الرّباعية حول تطبيق الخِطّة. وكانت المرحلة الأولى التي تبدأ وفي وقت مبكّ ر من عام 2003 لتطلب حسب المنظور الأمريكي- وحتى اللجنة الرباعية- وقف الفلسطينيين للانتفاضة وما يسميه الاوروبين والأمريكيين بالعنف الفلسطيني, وتطبيق الإصلاح السياسي الفلسطيني منها استحداث منصب رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) بهدف تفويض صلاحيات الرئيس الراحل عرفات في محاولة لإضعاف الموقف الفلسطيني الذي يعاني الضعف أصلا. في مقابل رفع إسرائيل أساليبها العقابية كالانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد الاستيطان الإسرائيلي (شكليا) وفي وقت تجري فيه الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

أما في المرحلة الثانية وتأتي في جويلية وديسمبر في 2003. وفي تقابل التزامات فلسطين بتطبيق ما جاء في المرحلة الأولى. تدعو الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وفي إطار اللجنة الرباعية إلى عقد مؤتمر فيها لدعم الانتعاش لاقتصاد ي الفلسطيني, واطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.واحياء التعاطي المتعددة الأطراف في قضايا مصادر المياه الإقليمية , والبيئة والتنمية الاقتصادية واللاجئين, وقضايا ضبط التسلح, واعادة الدول العربية فتح مكانتها التجارية..الخ التي أغلقت في بعض البلدان العربية, كقطر والسعودية, تونس, وغيرها. بعد اندلاع الانتفاضة سنة 2000, أما في المرحلة. (الممتدة في 2004-2005) وفي هذه المرحلة كان من المفروض التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي في مؤتمر دولي وانهاء الصراع, واتفاق على الحدود النهائية, وكذا التوصل إلى حل للمسائل المثيرة للجد (كمصير اللاجئين والقدس والمستوطنات في تقابل موافقة الدول العربية على إقامة سلام مع إسرائيل واعلان قيام دولة فلسطينية.

الملاحظ من خلال هذه الخطة ومراحلها الثلاث أنها هدفت إلى تحميل الفلسطينيين مسؤولية الصراع وربط مسألة المقاومة وحقوق الشعب الفلسطيني بالإرهاب والفتن, وتصور إسرائيل على أنها دوما الضحية, بحيث طلبت الولايات المتحدة كما جاء في نص

1- Jean Bricmont,Imperialisme Humanitaire :Droit de l'homme,Droit d'ingérence,droit du plus fort !Alger,Apic.2008.p 254.

3- المرجع السابق، ص15.

(*)لمعرفة محتوى الوثيقة الخاصة بخريطة الطريق انظر :وجيه مطر النص الكامل لمشروع خارطة الطريق الأمريكية، بموقع

3- Tyler cowed Accad map at middle eastern peace !a public choice perspective.
(http// :www.gum.eddy/centers/public choice/fawlty%20pages/Tyler/padmap.pdf)
(http:// www.matar.t.com/8.htm)

مشروع الخطة تطالب الفلسطينيين المزيد من التنازلات والإصلاحات السياسية، بما يخدم إسرائيل وأمن الإسرائيليون دون سواهم في مقابل مطالبة إسرائيل بوقت اعتداءاتها " القضائية " ضد الفلسطينيين وتجميد مؤقت للمستوطنات ودون حل فاعل لمسألة السيادة على القدس واللاجئين. فضلا عن المطالبة الأمريكية – الإسرائيلية – وبمباركة أوروبية بوقف الانتفاضة الفلسطينية مقابل مساعدات مالية أوروبية للسلطة الفلسطينية، وكذا دعوة الدول العربية للتراجع عن المقاطعة التي مع إسرائيل وفتح مكانتها التّجارية معها التي كانت قبل الانتفاضة[1]2000. ومن ثمّ إجمال هذه الخطّة يصبّ في صالح الإسرائيليين دون سواهم من الفلسطينيين من جهة، ومن جهة ثانية كان إطلاقها المتزامن مع نّية واشنطن غزو العراق وعزمها إنجاح الغزو، وتوجيه الرأي العام الدولي والعربي نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وخريطة الطّريق وانجاح الغزو الأنجلو أمريكي للعراق دون حدوث اضطرابات كبرى في العالم العربي. يعني أن خريطة الطريق قد نجحت في تحقيق هدفها هذا، وبالتالي فقدت وظيفتها, وهذا ما حدث بالفعل حيث أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قاما بطّي صفحة خريطة الطريق بهدوء, وقد راح مجلس الأمن يطالب بتطبيق الخريطة. عندما وافق المجلس بالإجماع على مشروع قرار يطالب بتطبيق الخريطة. وقد وافق المجلس بالإجماع على مشروع القرار الروسي, وقد تم ذلك في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وهو ما يعني أن تفنيده لا يستند إلى احتمال فرض جزاءات على المخالفين على عكس القرارات التي كانت متعلقة بالعراق[2]

فإنها صيغت في إطار الفصل السّابع من الميثاق المتعلق بتوقيع العقوبات,ا كثر من ذلك والموافقة الجماعية لأعضاء مجلس الأمن على مشروع القرار الروسي لم تسفر عن أي تقدم في تطبيق الخريطة وفي الوقت الراهن تؤيد الولايات المتحدة السياسية الإسرائيلية في كل أبعادها ففي ما مضى استخدمت الفيتو في مجلس الأمن 82 مرة، منها 43 اعتراضا على مشاريع قرارات تدين إسرائيل على جرائمها ضد الفلسطينيين. ووصل التأييد الأمريكي في عهد بوش الابن إلى العمل على مقاطعة الرئيس الراحل ياسر عرفات المنتخب ديمقراطيا، وتأييد الحصار الإسرائيلي عليه في مقر السلطة بـ "رام اللهالمحتلة" لعدة شهور إلى أن نال منه المرض ورحل. كما أنّه في سبتمبر 2003 أعلن "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أن إسرائيل لن تستجيب للمطالبة الفلسطينية فيما يتعلق بوقف الاستيطان في الضفة الغربية حتى تقوم السلطة الفلسطينية بضرب العناصر الناشطة. واستطراد" باول" مؤكدا أنه لا تقدّم في خريطة الطريق، حتى ينتهي ما أسماه" باول" رئيس الوزراء الفلسطيني "محمود عباس أبو مازن"وقتداك بالإرهاب ضد إسرائيل , وفي المصطلح الأمريكي يعني أن السّلطة الفلسطينية عليها أن تقوم فقط بوقف ما يسمى بالعنف ضد الاحتلال، وإنما أيضا تصفية حركة المقاومة الإسلامية حماس, وفي نوفمبر 2003أيد صراحة الرئيس بوش العدوان الإسرائيلي على سوريا على أساس أن إسرائيل لا يجب أن تشعر بأي قيد في الهجوم على أعدائها, كما أيدّت واشنطن جدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل والذي يقطع أجزاء كبيرة من الضفة الغربية[3]. وبالموازاة مع الجهود الامريكية لاحلال السلام لصالح لاسرائيل، تزامنت تلك الجهود بطرح المشروع الامريكي تجاه منطقة الشرق الاوسط بالمفهوم الامريكي الموسّع، تمثل في مشروع الشرق الاوسط الكبير أو "الموسع"، لم يختلف عن المشروع الشرق أوسطي المنهار قبل نهاية التسعينيات من القرن الماضي من حيث مركزية اسرائيل في المشروع، الذي حاولت فيه الولايات المتحدة منذ اطلاقه في خضم مبادرة الشراكة الامريكية -الشرق اوسطية غداة غزو العراق مارس 2003[4]، وتبنيه من قبل قمة الثماني في سي ايلند بولاية

---

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والاهداف، مرجع سابق، ص 44

2- Hennessy Laurens, L orient arabe a là rab a l heure Américaine de la guerre du golf a la guerre d'Iraq,Paris ,ARMAND cdin 2en eddion, 2005 ,p10

3- Tan Wouters and TOM lys: Security council Reform: Anew veto for a new century? Royal institute for international relations (CIRRI-KIIB).Academia press. brussels.2005.p76.

4- Hennessy Laurens.op. cit.p 102.

جيورجيا الامريكية 2004[1]، حاولت بلورة مقاربة أمنية امريكية شاملة سياسيا، اقتصاديا وثقافيا-اجتماعيا بهدف منع نشوء ما تسميه "الارهاب" وخدمة مصالحها واستراتيجيتها الشرق أوسطية وتحقيق طموحاتها المتوسطية أهمها ضمان أمن واستقرار اسرائيل والضغط عل الفلسطينيين قبول المخططات الامريكية الصهيونية على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة[2].

في أفريل 2004, دشنت الولايات المتحدة خرجة جديدة في انحيازها الساخر لإسرائيل، وذلك عن طريق إعلان بوش في مؤتمر مشترك له مع شارون أنه ليس من الواقعي أن تعود إسرائيل إلى حدود 1967 أو أن تزيل المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية. أو تقبل عودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل.[3] ويعني ذلك أن الو م أ تؤيد صراحة ضم إسرائيل لأجزاء كبرى في الأراضي المحتلة كما أنها تنكر تطبيق قرار الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، رغم أنّها غزت العراق تحت شعار تطبيق قرارات الأمم مجلس. والحقّ أن هذه السياسة لم تكن جديدة, فهذه السياسة هي ذاتها المشروع الذي تقدم به كلينتون. إلى عرفات في كامب دافيد سنة2000. الجديد أنّ بوش أخرج هذه السّياسة من حيز المشروع إلى نطاق السياسة الرسمية. كما أن تعامل الإدارة الخارجية لباراك أوباما لاتختلف عن سابقاتها من الإدارة الأمريكية المتعاقبة في تعاملاتها مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بازدواجية المعايير وسياسية الكيل بمكيالين. إد هدّدت الولايات المتحدة في شهر أوت سنة 2011 باستخدام "الفيتو" في حال اعتراف الامم المتحدة بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة أثناء الدورة العادية للجمعية العامة سبتمبر 2011 الماضي أو مستقبلا.و هددت الولايات المتحدة بسحب تمويل منظمة الامم المتحدة ذاتها في حال اعترافها بذلك[4].يذكر أنّ الولاياتالمتحدة توفر نحو ربع ميزانيتها من أصل 2.5 مليار دولار من ميزانيها السنوية، أيأن مساهمتها السنوية تصل إلى نحو 600 مليون دولار(*).

ومما سبق يمكن أن نستنتج نقطتين أساسيتين في التّعامل الأمريكي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: الأول يتعلق بقضية الصراع ككل وهو قضية محدّدة لترتيبات الشرق الأوسط تسيطر عليها الولايات المتحدة دون منازع في مؤتمر مدريد للسلام 1991 والمؤتمرات اللاّحقة كأسلو 1993، اشنطن 1993، كامب دافيد 2000 ومشروع خارطة الطريق 2002, نظرا لحجم القضية وتأثيرها على الأمن الإسرائيلي وانعكاسات الصراع اجملا على استقرار المصالح الأمريكية الاخرى في منطقة الشرق الأوسط. وكذا أهمّية إسرائيل الجيوسياسية كذلك متوسطية وشرق أوسطية. كقلعدة حيوية في الإستراتيجية الأمريكية على الصعيدين الإقليمي والدولي التي تعتمد عليها واشنطن في تنفيذ سياساتها في هذه المنطقة الحيوية الزّاخرة بالموارد الحيوية كمصادر الطاقة والمعايير الإستراتيجية. وبالتالي تريد واشنطن من خلال إسرائيل دعم موطن قدمها في المنطقة لا يشاركها فيها أحد حتى الحلفاء الأوروبيين. أما النقطة الثانية فتتعلق بإبراز القدرة الأمريكية في سعيها كحل وادارة الصراع بما يتوافق ومصالحها في المنطقة وكذا قوتها السياسية والفكرية التي تساعدها لاقتراح الحلول وفرضها بالقوة إذا تعلق الأمر .تمهيدا لعمل اللجنة الرباعية التي يعتبر الإتحاد الأوروبي عضوا فيها. وبالتالي فالدور الكبير للو.م أ نظرا لكبر حجم القضية لا يقدر على حلّها كيان مثل حجم الإتحاد الأوروبي سياسيا.

---

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الاوسط الجديد"بين الفوضى البناءة "وتوازن الرعب"، مرجع سابق، ص102

2 - خليل العناني، "الشرق الاوسط الكبير، "مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 156، أفريل2004، ص 36

3 - محمد السيد سليم، مرجع السابق، ص12

4 - ميادة عبد المجيد، " أمريكا تهدد باستخدام الفيتو ضد قرار ضم فلسطين لعضوية الأمم المتحدة"، صحيفة المشهد، مؤسسة المشهد للنشر، الجيزة، أوث 2011، العدد 2568، ص 16

(*) فراس براس Fras Peres" المندوبة الامريكية في مجلس الامن في تصريح لها لصحيفة "الدايلي غراف البريطانية" حول تهديد واشنطن بوقف تمويل الامم المتحدة في حال اعترافها بالدولة الفلسطينية.فكان التصريح بتاريخ 2011/08/05.

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي وعملية السلام الفلسطينية –الإسرائيلية: دور إقتصادي بمحدودية سياسية.

نتيجة للمتغيرات الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بالسّياسة الدولية ،فقد أصبح الاتجاه الامريكي، ينحو نحو تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية في المنطقة الشرق أوسطية- المتوسطية- على اعتبار أن منطقة الصراع تمت بصلة جغرافيا بالمتوسط- ؛ حيث كان دور أوروبا شكليًا في مؤتمر مدريد عام 1991، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/12، [1] حيث تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تساهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية. وهكذا فإن الدور الأوروبي حتى تلك اللحظات بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي كان محدودا لعدة أسباب، وعلى رأسها عدم موافقة وقبول واشنطن لهذا الدور، ورفض إسرائيل له، وعدم وجود دور عربي مساند وفاعل للدور الأوروبي اذ داك. ولكن حصل توافق أوروبي نوعي على أهمية العلاقة بين منظمة التحرير وإسرائيل، مما أدى إلى التمويل الأوروبي للسلطة الفلسطينية، حيث يساهم الاتحاد الأوروبي بمعدل 50% من المساعدات الدولية وثلث هذه المساعداته تذهب لبلدان الشرق الأوسط، ونصيب الفلسطينيين منها حوالي 50% باعتباره الممول الرئيس للعملية السلمية.[2] فضلا عن تعزيز الاتحاد لعلاقة التعاون مع إسرائيل. وبالتالي فقد اتصفت المسيرة الدبلوماسية الأوروبية تجاه الصراع بسياسة الإعلانات ومهّمات الاستقصاء للمعلومات والبحث عنبعض المبادرات، على اعتبار أن السّلام في حوض المتوسط، لا يمكن فصله عن السّلام في الشرق الأوسط، الذي يحتوي على بحيرة كبيرة من مصادر الطاقة المشكّلةلعصب الاقتصاد العالمي والأورو-أمريكي تحديدًا، وارتفاع نسبة الاعتماد الأمريكي على نفط الشّرق الأوسط إلى 65% من وارداتها الخارجية مع نهاية القرن المنصرم. وجاء أيضا موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية بمؤتمر برشلونة (نهاية نوفمبر) عام 1995، والذي يرتكز على التصور الأوروبي المبني على قاعدة أنّ استقرار أوروبا مرتبط باستقرار المتوسط بعمقه الجنوبي والشرق أوسطي. في الوقت الذي يرى فيه كثير من المراقبين والمحلليّن أنّ مهمّة الولايات المتّحدة بقيادتها لحلف شمال الأطلسي، هي استمرار هيمنتها على أوروبا والإمساك بقرارها الإستراتيجي، بحيث أضحت الفجوة بينهما مرشحة للاتساع[3]. ولكن الشراكة هذه أعطت دفعة للدّور الأوروبي في دعم مسيرة السّلام وتقديم الدعم الاقتصادي للسّلطة الفلسطينية، ومحاولة ترويض الموقف الإسرائيلي المناهض لأي دور أوروبي، وتمثل ذلك في موافقة إسرائيل وللمرة الأولى على تعيين ممثّل للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، بهدف أوروبي واضح وهو الرغبة الكبيرة في "لعب دور مؤثر في السياسات العالمية"، ذات الأهمية للاتحاد[4]، وبخاصة في موضوع العملية السّلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ولكن الاتحاد الأوروبي، ومنذ قمته في فلورنسا (22 جوان 1996)، الذي أصبح بيانها هو المحطّة الرئيسة في انطلاق هذا الدور والمرجعية السياسية التي يستند عليها فيما بعد؛ أكد أن السلام في المنطقة يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي. وكان من أهم الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في الخامس من نوفمبر عام 1996 هو تعيين" ميجيل موراتينوس" مبعوثًا دوليًا لعملية السلام، كخطوة نوعية في الموقف الأوروبي في عملية التسوية، وتحول نوعي

---

1 - عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد 12، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998، ص8، 9. للمزيد انظر: مصطفى عبد الله أبو خشيم، "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية - المتوسطية؛ دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 148، أفريل 2002، ص14-15.

2-ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق ذكره، ص 85.

3- عدنان محمد زرزور، الفجوة بين جانبي الأطلسي والحروب الحضارية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1999، ص5. **للمزيد انظر**: جون ماركو، "أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة! (رؤية فرنسية)"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد148، افريل 2002، ص ص74-77.

4- سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى المشاركة، دمشق، دار الفكر، 2000، ص202.

في الاهتمام بقضية مهمة وكذلك تأكيد ربط الدور الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي محتمل، تمثل بداية بزيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مدينة القدس أواخر تشرين الأول 1996، والتي زار فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وفي هذه الزيارة خاطب الرئيس جاك شيراك المجلس التشريعي الفلسطيني داعيا إلى[1]:

1- إقامة دولة فلسطينية.

2- مبدأ الأرض مقابل السلام.

3- احترام المؤسسات الديمقراطية في فلسطين.

4- تطوير علاقات ودية مع السلطة الفلسطينية.

5- التنديد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية.

6- أن تكون القدس جزءا من أية تسوية سلام.

وقد عدت هذه الزيارة حدثًاكبيراً حيث إنه أول رئيس دولة يلقي كلمة في المجلس التشريعي الفلسطيني والأكثر أهمية من ذلك هو الدعوة إلى دور أوروبي في عملية التسوية إلى جانب الولايات المتحدة. ولكن الأخيرة رفضت ذلك لرغبتها في احتكار الدّور، وكذلك رفضت إسرائيل ذلك، مما أدّى إلى تعميق الفجوة بين الموقفين الفرنسي والإسرائيلي. وبالتّالي، عندما قدمت الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا والسويد (مارس 1997) مشروع قرار لمجلس الأمن يندّد بقيام إسرائيل ببناء مستوطنات في القدس الشرقية، فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضدّه. مما يدل على هشاشة الدّور الأوروبي وضعفه، وعلى عدم الرغبة الأمريكية بتخطّي الحدود الموضوعة لأوروبا ضمن التّحالفات الغربية، وهو ضربة قاسية للموقف الأوروبي في قضية التسوية.

وفي الفترة ما بين 15-16 افريل عام 1999، عقد الاتّحاد الأوروبي مؤتمر "شتوتغارت" في ألمانيا. ومن أهم ما جاء فيه هو تأييد حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يرق إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة الأوروبية المتوسطية. وبالنتيجة فقد بقي القرار الأوروبي في العملية السلمية خجولاً متردداً يحاكي المصالح الاقتصادية. ولكنه لا يجرؤ على تجاوز الدور الأمريكي لافتقاره للإرادة السياسية التي تتيح له استخدام أوراق الضغط التي بحوزته ليؤثر في عملية السلام، وبالتالي أصبح أي دور أوروبي هو دور فردي[2].

ومما لا شك فيه أن أحداث 11 سبتمبر جاءت لتخفف بشكل كبير من الزهو الأمريكي بالقوة الذاتية. ونتيجة لذلك لم يتأخر الأوروبيون في إظهار عدم الرضا بل والسخط تجاه إدارة الانتقام الأمريكي في أفغانستان، وسلوك الولايات المتحدة في إطار الصراع الشرق أوسطي وبخاصة سعيها للتصرف أكثر بشكل منفرد وبخاصة في موضوع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مع المحاولة الأوروبية لطرح مبادرات لإحياء هذه العملية السلمية لتجد لها مكانا في منطقة هامة لأمنها. فكانت هناك محاولات عدة لتحريك عملية السلام، وكان من أهمها التقاء خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كلا من المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث التقى مع مستشار الرئيس عرفات لشؤون الأمن محمد دحلان، ووزير "الدفاع" الإسرائيلي بنيامين أليعازر، كما التقى بالرئيس عرفات، مما أثار حفيظة إسرائيل على اعتبار أنهم يعتبرون أن عرفات بات غير موجود على أرض الواقع، وقال بن إليعازر: "إن الاتصالات التي يجريها الأوروبيون مع عرفات بإشارات التّعاطف معه، إنما هي مضيعة للوقت. وعندما قام يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني بزيارته إلى المنطقة في 2001/10/26، اجتمع مع الرئيس عرفات ومع المسؤولين الإسرائيليين، وذلك لوقف إطلاق النار

1- ناصيف حتي، "حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 215، جوان 1997، ص7.
2- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان، دار وائل للنشر، 2003، ص177.

وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق (أ) لإنهاء العنف ومعاناة الناس وفتح الباب أمام المفاوضات، وإيجاد طريقة لتنفيذ قرارات لجنة ميتشل، معترفا بأن القضية ليست قضية أمنية فحسب ولكنها سياسية واقتصادية واجتماعية[1].

فبعد أحداث 11 أيلول مرحلة صعبة مرت بها القضية الفلسطينية؛ إرهاب إسرائيلي، وقصور عربي، ومراوحة أوروبية شكلية لشغل فراغ الموقع الأمريكي، مع عدم قابليته للاستبدال إذ أريد للتسوية السلمية أن تمضي قدما. وهذا الوضع تجسد في تذبذب السياسة الأمريكية ووصولها لحد الانتهازية؛ فبعد أن استبصرت واشنطن سير حملتها الأفغانية بفاعلية واضحة بسبب سرعة انهيار نظام طالبان وتبعثر تنظيم القاعدة، حتى "أدارت ظهر المجن لهذا المسار، وانتكست إلى مواقفها الفلسطينية في مرحلة ما قبل 11سبتمبر بصورة أكثر تشددا"[2]. ورافق ذلك التشدد الأمريكي نزوعها إلى الأحادية، ودعمها دون تحفظ للخيارات الأمنية للحكومة الإسرائيلية، مما خلق انقساما بين دول الاتحاد الأوروبي. هذا إضافة إلى سوء التفاهم مع العالم العربي والإسلامي، ووضع الولايات المتحدة موضع التنافس مع الاتحاد الأوروبي، بعد أن اعتبرت واشنطن المقاومة الفلسطينية عنفا مقابل الاحتلال (خطة "تينيت"، تقرير ميتشيل والوفود الأمريكية إلى حكومة شارون)، واعتبار المقاومة الفلسطينية مرتع "الإرهاب"، للتغطية على فظائع شارون في مناطق السلطة الفلسطينية، واستغلال إسرائيل لتلك الوضعية لتعميق الصورة السلبية عن العرب والإسلام من خلال الخلط بين العرب والإسلام من جهة، والإرهاب من جهة أخرى، لتعزيز علاقاتها مع دول واجهت أو تواجه مشاكلات إرهابية، وتؤثر في الدول الأوروبية في تعاطفها مع العرب في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي أواخر عام 2001 وأوائل 2002، وضحت الخطوط العامة للدور الأوروبي في الشرق الأوسط في لجوئه لدبلوماسية الوجود المتواصل في المنطقة من خلال إبقاء وزير خارجية الاتحاد في المنطقة، والقيام بزيارات مكثفة للمفوض الأعلى للسياسة الخارجية والدفاعية المشتركة خافيير سولانا وللمبعوث الأوروبي ميجيل موراتينوس (والذي خلفه مارك أتوي في شهر جويلية 2003)، للدلالة على حجم الالتزام الأوروبي بعملية السلام وتأكيد احترام قواعد اللعبة في إدارة الصراع والتسوية التي نشأت عن مؤتمر مدريد وتكرست في أوسلو ومنها عدم المساس بالسلطة الوطنية الفلسطينية وبرئيسهاوبهذا فقد أكد الاتحاد الأوروبي على أولوية العمل السياسي دون تأخير لاحتواء الأزمات والعودة إلى المفاوضات والقبول بتسوية من نوع إحداث تزامن وترابط بين العمل السياسي والأمني أو إدراج الثاني في إطار الأول. إضافة إلى استضافة أوروبا للعديد من اللقاءات الدبلوماسية غير الرسمية. وكان الطابع العام هو جمود في العملية السلمية وعدم مراوحتها مكانها. [3]

ولكن في إشارة واضحة لانسحاب فرنسا والاتحاد الأوروبي من تقديم مبادرات جديدة-على الأقل في تلك المرحلة-، فقد أيدت فرنسا المبادرة السعودية التي بادر بها الأمير عبد الله ولي عهد السعودية في شهر جانفي عام 2002، رغم تحفظ الولايات المتحدة بخصوصها. وقد أعلن هوبير فيدرين (وزير خارجية فرنسا الأسبق) أثناء لقائه مع وزير الخارجية الأردنية الاسبق مروان المعشر في باريس (2002/2/22): "أن الضغوط الأمريكية على الاتحاد الأوروبي كانت كبيرة، حيث أرسل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى وزراء الخارجية الأوروبيين في اجتماعهم الذي انعقد في فبراير في أسبانيا قائلاً: "يجب على حلفاء الولايات المتحدة عدم اتخاذ مواقف معارضة لها". ونتيجة لذلك، فقد اعترف بأن الضغوط الأمريكية أثمرت في الحال، "إذ تخلّت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي الذي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل السياسي والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد ضرورة وقف العنف كشرط لا غنى عنه من أجل

1- سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص216.

2Ahmad Mahdi, Clashing Forces; Introductory Essays on World Politics and Modern History,Amman, Dar Majdalawi Pub. and Dis, 2004, pp25-29

3- محمد عبد الفتاح، "متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات شرق أوسطية، بيررت، العدد 22، 2003/2002، ص101.

إطلاق المبادرات السياسية"[1]. مما أدى إلى وضع الاتحاد الأوروبي في حرج بالغ، واندلاع الحرب الكلامية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تمثل بمهاجمة كريس باتن وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي السابق الولايات المتحدة باتهامها بأنها تتبنى نظرة إطلاقية للعالم. وكان أهم ما قدّمه الاتحاد الأوروبي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[2] هو قبول خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوش (في جويلية عام 2002)وهي من بنات أفكار ألمانيا على يد وزير خارجيتها مع تعديلات أمريكية عليها، ومن ثم موافقة وترحيب العرب والعالم ممثلا باللجنة الرباعية. وفي ظل هذه الأجواء السياسية الأمريكية المعبأة ضد الفلسطينيين، إضافة للضغوط التي تفرضها واشنطن على السلطة الفلسطينية، وخاصة بعد تعيين الجنرال المتقاعد أنتوني زيني للقيام بالوساطة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي والاهتمام بالجوانب الأمنية وتنحية الجوانب السياسية، فلم تكن مهمة هذا الوسيط تتعلق بكيفية تطبيق الرؤية الأمريكية للدولة الفلسطينية، بل حاورت حول إجراءات تنفيذ تقرير لجنة ميتشيل وتوصيات جورج تينيت رئيس وكالة المخابرات الأمريكية السابق، "وهي جوانب أقل جذرية في التعجل بالتسوية الفلسطينية[3]، ودون الاهتمام بالرؤية الأوروبية.

وضمن جهود الاتحاد الأوروبي، فقد ساندت الدنمارك التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي في 2002/8/26 قيام دولة فلسطينية مستقلة عام 2005 في إطار خطّة لإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط، وأعلنت بأن الخطة تستند إلى أفكار بعض الدول العربية والولايات المتحدة وألمانيا، وأنها تهدف إلى تحقيق موقف أوروبي مشترك، وتتكون الخطة من ثلاث مراحل[4]:

1- وضع اتفاق أمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين ينهي دوامة العنف الحالية.
2- إعداد إصلاحات داخلية فلسطينية من بينها اعتماد دستور ديموقراطي ونظام قضائي مستقل.
3- إجراء مفاوضات نهائية حول الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية جديدة تشمل مسألة مدينة القدس.

وفي القمة التي عقدت في بروكسل دعت الدول الـ 15 (03/21/ 2003) كلا من إسرائيل والفلسطينيين إلى التحلي بـ "أكبر قدر من الاعتدال" في حين ازدادت ضرورة التوصل إلى حل في الشرق الأوسط "إلحاحًا" مع اندلاع حرب العراق، وذلك حسب ما ورد في مشروع بيان القمة. ورأى قادة الدول الاتحاد أن "الأزمة العراقية تجعل أكثر إلحاحًا ضرورة معالجة وتسوية مشكلات المنطقة الأخرى". وجاء في البيان أيضًا، أن "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على الأخص يبقى موضع قلق كبير،ويجدر بالطرفين التحلي بأكبر قدر من الاعتدال". وقد رأى القادة أن الوقت حان لـ "التفاوض والتسوية" وليس لـ "دوامة الحقد والمواجهة والعنف". ورحب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بتعيين محمود عباس رئيسًا للوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرين بحسب مشروع البيان الختامي أن تعيينه يشكل "مرحلة أساسية أولية"، و"ستعطي عملية السلام دفعًا كبيرًا"[5].

وكذلك أعلنت الدائرة الفدرالية للشؤون الخارجية (03/21/ 2003) أن سويسرا تشيد بتعيين محمود عباس في منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرة أن هذا التّعيين يعبر عن رغبة الفلسطينيين في إعادة إطلاق الحوار السياسي مع إسرائيل. وقالت الدائرة أن سويسرا" ترى في هذا القرار تعبيرًا عن الإرادة الفلسطينية لتسريع عملية الإصلاحات بغية استئناف الحوار السياسي

1- أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، مجلة دراسات شرق أوسطية، بيروت، العدد 25ب، 2003، ص23

2- Germain-robin,Francoise, « Isrel et le Partenariat Euro-Mediterranée ».Paris, revue de Geo-strategiques,n 08 juillet 2005.p

3 - محمد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص27

4- محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص100

5-charles Cheur, « L'union Europpeene face au conflis Israelo-Palestinien » Revue du marche commun et de l'union europeenne n 465,Juin 2002.p362.

الإسرائيلي - الفلسطيني". وقالت إن سويسرا تأمل من "أعضاء اللجنة الرباعية أن يتبنوا وينشروا دون تأخير خريطة الطريق في أعقاب الرئيس الأمريكي بوش في الرابع عشر من مارس[1].

وكانت إسرائيل تتعمد توجيه الكثير من الضربات القاسية والمهينة للاتحاد الأوروبي؛ومن الأمثلة على ذلك عدم السماح لبعض المسؤولين في الاتحاد بالاجتماع بالرئيس عرفات عندما كان محاصراً من قبل القوات الاسرائلية في مقره بمدينة رام الله المحتلة، وفي المقابل سماحها للمبعوث الأمريكي الخاص "انطوني زيني" ووزير الخارجية الأمريكية الاسبق "كولن باول"بالدخول فورا إلى المبنى الذي يقطن فيه عرفات. مما أشعره بالحرج الكبير بعد تحدي شارون للإرادة الدولية وشنه حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. وفي المقابل، كان رفض بعض المسؤولين الأوروبيين الخضوع للرغبات الإسرائيلية مما جعلهم يفضلون عدم زيارة المنطقة حسب الإملاءات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، رفض رئيس الوزراء السويدي السابق" غورن بيرسون" ووزراء خارجية روسيا والنرويج والدنمارك زيارة إسرائيل لأنه طلب منهم عدم لقاء عرفات، رافضين التفريق بين رئيس الوزراء والرئيس عرفات، كما قال وزير خارجية فرنسا الاسبق " دومينيك دو فيلبان" في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك[2].

وبعد إقدام إسرائيل على بناء جدار الفصل العنصري، فقد طالبت دول الاتحاد بوقف هذا البناء شكليا، ودعمت الطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي قدم لإسرائيل في نوفمبر عام 2003، ويقضي بوقف بناء هذا الجدار، وإزالة ما تم بناؤه لآثاره السلبية في إطار خريطة الطريق. غير أن اسرائيل لم تكترث لذلك الطلب لا الاروبي ولا الأممي. على الرغم من تبني الجمعية العامة في الثامن من جانفي عام 2003قراراً بأغلبية 90 ضد 8 وامتناع 74 عن التصويت، يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأي استشاري بخصوص هذا الجدار الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية، وعلى الرغم كذلك من امتناع الدول الأوروبية عن التصويت، فإن إسرائيل لم تكترث ايضا لما يحدث في أروقة الامم المتحدة،مما أدى إلى تفسيره من قبل ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة بأنه "انتصاراً لإسرائيل" وكانت حجة الأوروبيين في ذلك باعتبار القرار غير ملائم لأنه لا يساعد في دفع الحوار السياسي بين الطرفين (رأي الاتحاد الأوروبي) والأفضل أن يوافق الطرفان (رأي بريطانيا)[3]

هذه السلوكات الاسرائيلية وعدم اكتراثها بالدور الاروبي،هي نابعة أساسا من قوة التأثير والدور الامريكي المهيمن على الصراع بفعل عامل القوة السياسية أو حتى العسكرية الامريكية الذي يفتقد اليه الاتحاد الاروبي مقارنة بالولايات المتحدة .فضلا عن انعدام موقف سياسي أروبي موحد تجاه الصراع.وهذين العاملين يشكلان نقطة ضعف للاتحاد ككيان وقوة اقتصادية، لا تترجمها مواقفه السياسية تجاه هذا الصراع على الرغم من وجود مواقف سياسية للاتحاد لكنها لا ترق الى مستوى التأثير الفعلي في الصراع مقارنة بالولايات المتحدة.

ومهما يكن الامر فإن الاتحاد الاروبي ومهما حصل من خلاف دبلوماسي أروبي –أمريكي سطحي حول الصراع وتوجهاته، فإن لن يعرّض علاقاته التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية للتوتر بسبب مشكل الصراع، والتي تسمو على علاقاته الاقليمية مع الدول العربية في جنوب المتوسط والشرق الاوسط.كون الولايات المتحدة يربطها تاريخيا روابط تحالف وتقارب متين،وتبقى أوروبا مدينة للولايات المتحدة، حيث أنقذت أوروبا ثلاث مرات خلال القرن الماضي وبالتحديد خلال الحربين العالمية الأولى والثانية، والحرب الباردة واستراتيجيا، ما يشير إلى القدرات الإستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة في مواجهة أوروبا مما يضطر الأخيرة إلى قبول

1- ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص14-15.
2 المرجع نفسه ص 16.
3- أحمد سعيد نوفل، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص56.

الزعامة الأمريكية أملا في أن تحظى على بعض المكاسب من ذلك القبول[1]. ويتجلى ذلك عمليا وبحكم هذين الاعتبارين.من خلال رضوخ الاتحاد الى أمر الواقع فرغم أنه يمتلك دولتين عضويين في مجلس الامن هما فرنسا وبريطانيا، الذان يمتلكان حق الفيتو لم يجرءا يوما ما على استخدامه ولو بشكل يدين جرائم اسرائيل في حق الشعب الفلسطني حتى.والسبب في ذلك هو أن بريطانيا مصروف النظر عنها بحكم أنها حليف مباشر ومؤيد للسياسات الامريكية مهما كانت. أما فرنسا ورغم تصنعها المعارض لواشنطن في بعض الفترات لا تريد إغراق علاقاتها بالتأزم مع الولايات المتحدة بسبب مشاكل الشرق الاوسط.

ومن ثم فحقيقة الدور الأوروبي في عملية التسوية يتمثل في هو عن عبارة "الدور المكمل"، أو "الهامشي" أو المساعد للدور الأمريكي في عملية التسويةما يعني ذلك أن الاتحاد يضطلع بدور يهتم برأب التصدع الذي يتركه الدور المركزي الامريكي. فأوروبا لا تقوم بدور منافس أو مناهض للدور الأمريكي، والذي يعترف المعنيون بأولويته ومركزيته. بحيث حدد ميغيل موراتينوس مهامه بأنها تقوم على تقريب وجهات النظر وتقديم اقتراحات وأفكار لبناء الثقة ونقل رسائل بين الأطراف ذات العلاقة، ضمن احترام مرجعيات مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو. وذلك كبداية لتثبيت أوروبا ولتجاوز الصعاب التي قد تقف في وجهها، مع إصرارها على المشاركة في عملية التسوية لعدة أسباب استراتيجية وتجارية واقتصادية واقليمية. إذ يمكن الحديث عن أهمية الدور الأوروبي في عملية التسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في الأمور الآتية[2]:

1- يساهم الدور الأوروبي في تنفيس الاحتقان الذي قد يحصل أحيانًا في العلاقات العربية الأمريكية في إطار المفاوضات، والذي قد يسببه غياب التجاوب الأمريكي مع متطلبات الوضع أو انشغال الولايات المتحدة بقضايا بعيدة عن الشرق الأوسط. وبالتالي يساعد الدور الأوروبي في احتواء كل توتر محتمل بأن يصبح بمثابة محفز للسياسة الأمريكية[3]. مما أدى إلى تشكيل اللجنة الرباعية التي وضعت خريطة الطريق.

2- مختلف الأطراف العربية والأوروبية تؤكد مركزية الدور الأمريكي وموقعها المتميز في عملية المفاوضات، إلا أنه لا يعني القبول بحق واشنطن في مرحلة التسوية أن تضع خطوط حمراء أمام دور الآخرين. وبخاصة عندما يدعم هذا الدور باتجاه تحريك هذه العملية والرجوع إلى المفاوضات[4].

3- امتلاك الاتحاد الأوروبي للعديد من الأوراق المهمة إضافة إلى وزنه السياسي الاقتصادي على صعيد علاقاته مع إسرائيل، ومن الممكن توظيفها إذا أراد لمصلحة هذا الدور. وعلى الرغم من التحفظ الإسرائيلي على الدور الأوروبي فإن حاجة إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي في بعض دوله الرئيسة يضعف هذا التحفظ، إذا تعاملت أوروبا بحزم وأظهرت رغبتها الاشتراك في المفاوضات، وبخاصة ورقة المساعدات، باعتباره كما قيل سابقًا،أكبر طرف مانح للمساعدات في إطار دبلوماسية التسوية[5].

4- وكذلك فإن الدور الأوروبي يتمثل في تشجيع الاتحاد الأوروبي على الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وعقد المؤتمرات المتخصصة للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه عملية السلام، وذلك بخلق نوع من الثقة بين الطرفين.

هذا إضافة إلى لعب الاتحاد دور الممول الهام للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لدعم عملية التسوية؛ لقد كان وما زال الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي هو الأهم والأبرز في عملية السلام، إذ بدأ مع بداية العملية السلمية في المنطقة، حيث قدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية لطرفي السلام الفلسطيني والإسرائيلي، كما أشرنا سابقا. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساعدات للأردن

1- محمد السيد سليم، السياسات الاروبية والامريكية في الشرق الاوسط :توافق ام تعارض؟، مرجع سابق ذكره، ص 15.

2 - ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص14-15

3- Jean Bricmont.op cit. pp 82

4- نفس المرجع السابق ص 15

5- أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 56

وسوريا ولبنان ومصر لتدعيم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وليكون لها دور في تحقيق أمن واستقرار المنطقة عن طريق إشراكها في العملية السلمية.

فمواقف الاتحاد الأوروبي وإن بدت مؤيّدة للقضايا والمطالب العربية وبخاصة قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال محاولاته الاشتراك في عملية التسوية والتأثير فيها نوعا ما لصالح العرب، إلا أنها لم تسْعَ أبداً إلى تجاوز الدور الأمريكي في المنطقة، لأنها اعتبرته دائمًا دوراً رئيسيًا لا مجال لتخطّيه، وبخاصة بعد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، كما أنها لم تطالب بفرض عقوبات أو تضييق الخناق على إسرائيل للقبول بتسوية سلمية وعادلة، ولكن على العكس من ذلك فقد استمرت دول الاتحاد في تعاملها التجاري والاقتصادي مع إسرائيل بحيث قوته اقتصاديًا. وبالنتيجة فإن الموقف الأوروبي كان منبعثا من رغبة في إرضاء الجانب العربي بطريقة أو أخرى، دون تعريض مصالحها الاستراتيجية والحيوية مع أمريكا وإسرائيل لأي خطر. هذا إضافة لعدم وجود سياسة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، واهتماماته الداخلية بعد عملية التوسع شرقا، وحالة التشتت والضعف في الموقف العربي وعدم قدرته على تفعيل الدور الأوروبي لصالحة في مقابل الدور الأمريكي المهيمن والمنحاز لإسرائيل.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن التعاطي الاوروبي مع قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي يرتكز اساسا على الحفاظ على مصالحه العليا مع اسرائيل وعلاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية من جهة، ومحاكاة علاقاته البراغماتية مع دول الضفة الجنوبية العربية منها الدول العربية الشرق أوسطية.ومن ثم فدوره تجاه قضية الصراع هو دور محدود يقتصر فقط على التمويل المالي والاقتصادي لعملية السلام من جهة، وعلى اجراءات بناء الثقة بين العرب سيما الفلسطينيين والاسرائيليين.ولا يستطيع تجاوز هذا الدور المنوط به كونه واقعيا لا يمتلك القدرة السياسية مقارنة بالولايات المتحدة المستخدمة في عملية تسوية الصراع، فضلا عن عدم وجود سياسة خارجية اروبية موحدة تجاه الصراع نفسه.كما أن الولايات المتحدة أيضا لا تستطيع التخلي عن أهمية الدور الاروبي المشار اليه.ومن ثم حصل نوع من الاتفاق الاروبي الامريكي حول الصراع وتبادل الادوار بخصوصه.بحيث يكون الدور الامريكي ينشغل بحل وادارة الصراع،والدور الاروبي ينشغل بالتمويل وقضية اجراءات بناء الثقة لمنع تفاقمه وتصاعده بالشكل الذي يفضي الى الاستقرار على مصالح الطرفين الاوروبي والامريكي(الاسرائيلي).

المطلب الثالث: أثر الصّراع على بنية العلاقات الأورو-متوسطية: إحباط الإجراءات بناء الثقة في المتوسط واستمرار التوتر في الشرق الأوسط

لا شك أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أضحى من المعضلات السياسية والأمنية التي يعاني منها المتوسط والشرق الأوسط، نظرا لتداعياتها الأمنية على المنطقتين وعلى مصالح القوى الكبرى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خصوصا في ظل تعامل الولايات المتحدة بازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين تجاه طرفي الصراع، إذ يتم ممارسة الضغط على الطرف الفلسطيني لتقديم مزيدا من التنازلات من طرف الأمريكين وحتى الاروبيين احيانا، في مقابل الدعم العلني والصريح من قبل الولايات المتحدة المهيمنة على قضية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية والإنساق الأوروبي وراء الدور الأمريكي خاصة اللحظات الحاسمة متجاهلين حقوق الطرف الفلسطيني[1] وهو ما أثبتته وقائع التعامل والتعاطي الأورو-أمريكي، خصوصا إزاء التعنت الاسرائيلي واعتداءاته المتكررة على الشعب الفلسطيني وضربها بالشرعية الدولية عرض الحائط منذ أكثر من 60 عاما ليزداد بذلك من حدة الصراع واتساع الهوة بين طرفي الصراع من جهة.

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 16

وتداعيات ذلك الصراع واثره على واجراءات بناء الثقة التى يطرحها الطرفان الاروأمريكي في المتوسط بعمقه الشرق أوسطي، وبنية العلاقات الاو-متوسطية من جهة ثانية[1].

أصبحت بنية العلاقات الاورو-متوسطي تعاني هشاشة في مقوماتها بسبب اشتداد الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، خاصة بعد وصول حكومة نتانياهو السابقة عام 1997 الى السلطة وتراجعها عن تطبيق التزاماتها تجاه السلطة الفلسطينية حول قضايا عديد القضايا منه اللاجئين والاستيطان وازدياد الصراع ضرواة – فيما بعد -بوصول السّفاح شارون الى السلطة في اسرائيل العام2000، وانطلاق الانتفاضة الفلسطينة الثانية في سبتمبر من نفس العام في جانب. والمواقف الغربية المنحازة للعدوان الاسرائيلي بقيادة الولايات المتحدة وسياساتها المعروفة الدعم العلني لاسرائيل.فضلا عن المواقف الاوروبية الوّلبية بخصوص التّعاطي مع الصراع من جانب آخر[2]. ومن ثم أصبح الصراع ذو أثر كبير على استقرار العلاقات الأورو-متوسطية من عدمها [3]. وانطلاقا من أهمية أمن واستقرار منطقة المتوسط ذات العمق الشرق أوسطي، كجزء من الأمن الأورو-أمريكي بمفهومه الشامل، فضلا عن أهمية عملية السلام في الشرق الأوسط وانعكاستها على الامن في المتوسط، وبغض النظر عن انفراد الولايات المتحدة بالعملية وكذا تعدد القضايا الأمنية المتوسطية وتداعياتها على المصالح الغربية "والإنزال الاستراتيجي" العسكري -الأمني الأورو-أمريكي في إطار الحوارين الأورو-المتوسطي عن الجانب الاروبي والاطلسي- المتوسطي بقيادة الولايات المتحدة (بصرف النظر عن التنافس)، سعى الطّرفان الأوروبي والأمريكي إلى بناء إجراءات الثقة في المنطقة[4] كإجراءات مكملة لمساعي الطرفين نحو التخفيف من حدة هذا الصراع من المنظار الأورو-أمريكي وتسهيل انجاح المبادرات الاورو-أمريكية الموجهة صوب المنطقة، التي تهدف- فيما تهدف - في نهاية الى التّطبيع للعلاقات العربية مع إسرائيل، كسبب وهدف في آن واحد لضمان استقرار المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية للمصالح الغربية والإسرائيلية بعد نهاية الحرب الباردة، وكتركيز استراتيجي أورو-أمريكي على المتوسط يقوم في ظاهره على أساس الحوار والشراكة بدل خطاب التهديد.

انطلاقا من هذا، فقد انبثق التركيز الاورو-أمريكي من ثلاث اعتبارات رئيسية في تفسير هذا التوجّه، تعلّق الاعتبار الأول أنّه جاء في سياق وضع ما بعد الحرب الباردة، والذي طبعه تمركز عسكري أورو-أطلسي في المتوسّط والأولوية لشرق أوروبا على حساب الجنوب، رأت أوروبا والأطلسي أنه حان الوقت لأخذ مبادرات اتّجاه المتوسّط، لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقّف عليه، والاعتبار الثاني أن الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة أرادا طمأنةالدول المتوسطية والتاكيد على أن التمركز في المنطقة لا يثيرتوجسات أمنية لهذه الدول. وأما الاعتبار الثالث ازدواجية دور عملية السلام العربية الإسرائيلية إذ تعتبر سبب وهدف في نفس الوقت بالنسبة للمبادرات الأوروبية، سبب لأن انطلاقها جعل من الممكن الشروع على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية، وهدف لاعتبار القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة وسيلة فعالة ومكملة للعملية السلمية وللتطبيع العربي الإسرائيلي، فضلا عن الإحساس المتزايد لدى الأوروبيين والأمريكيين بأهمّية الترابط بين أمن أوروبا وأمن المتوسط بعد تأمين الجبهة الشرقية الأوروبية توجّبت العناية بالجناح الجنوبي[5].

رغم تكاملها، فإن المبادرات الأوروبية الأطلسية التي أطلقت باتجاه دول جنوب المتوسط تميّزت بنوع من تقسيم العمل، بل حتى التنافس، بحيث في المجال الاقتصادي شرع الاتّحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة، في المجال الأمني بدأ الأوروبيون حوارا أمنيا عبر اتحاد أوروبا الغربية مع بلدان متوسطية وتصرّ أنّ كل مبادرة على أنّها مكملة لغيرها، إذ أنه منذ

1- جون ماركو، "أروبا والشرق الاوسط :رؤية فرنسية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام العدد 155، أفريل 2002، ص 73

2- نفس المرجع، ص 74

3 - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 170

4- المرجع نفسه، ص 170.

5- المرجع نفسه، ص 171.

ندوة برشلونة والندوات الأورو-متوسطية، تؤكد أنّ المبادرات الإقليمية المتوسطية متكاملة، وترمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وعلى أن مسار برشلونة لا يتطلّع لأن يحل محل المبادرات الأخرى، وإنما يساهم في إنجاحها ويعمل من اجل تعاضدها، ويقصد منها أساسا عملية السّلام العربية الإسرائيلية، وخصوصا المسار الفلسطيني الإسرائيلي وترتيبات الشرق أوسطية، إنها محاولة أوروبية لتفادي "الصدام" والتنافس مع الولايات المتحدة.لكن من الواضح أن كل فاعل سواء كان أوروبيا أو أمريكيا يسعى لإنجاح مبادئه، ولو اقتضى الأمر تداخلا في الصّلاحيات وازدواجية في العمل، ثم من الصعب تفادي هذه الازدواجية خاصة وأن ّهذه الحوادث (الأوروبية، الأطلسية) تنظّم الأمن والتعاون في أوروبا مع دول المتوسط، الشّق الأمني لعملية برشلونة والشق الأمني للعملية السّلمية والشرق أوسطية تناقش مسائل أمنية في المتوسط سيما عمقه الشّرق أوسطي[1].منها مشاكل الإرهاب، الهجرة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومعضلة الصراع العربي الإسرائيلي بحيث أن هذا المشكل الأخير يحتل مرتبة مهمّة في الحوارات الأورو-متوسطية والمتوسطية-الأطلسية التي باشرتها كل من أوروبا والو.م.أ مع عدد من الدول المتوسطية في بدايات النصف الأول من العقد الأخير من القرن الماضي (بداية التسعينات) بالتزامن مع انطلاق مسيرة المفاوضات العربية الإسرائيلية وعملية السلام في الشرق الأوسط برعاية أمريكية. غير أنّ استمرار التّعنّت الإسرائيلي أثّر كثيرا على المبادرات ومشاريع الحوار الأوروبية والأطلسية الهادفة إلى في تصورنا إلى تجسيد الخلفية التي تحملها، وهي تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وتدعيم عملية السلام في الشرق الأوسط بإحداث شرخ كبير على مستوى الدول العربية، بفصلٍ بين المساهمةوالمساندة للعملية السلمية عن تكلّـف الدول العربية التي تتحّفظ عنها، وتربط بين وتيرة وحجم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وبين وتيرة وحجم التطبيع من جهة .ومن جهة ثانية تقزيم حجم الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق تطبيع الدول العربية المجاورة لإسرائيل لعلاقاتها مع هذه الأخيرة وتوقيع معاهدة سلام معها ليقتصر الصراع فقط بين الفلسطنين والإسرائيليين، كما حدث مع الأردن الذي وقع معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1994 حاذية بذلك حذو مصر التي وقعت معاهدة السلام عام 1978 مع إسرائيل[2] فضلا عن استمرار الضغوط الأوروبية والأمريكية على كل من سوريا ولبنان[3] لنهج الطريق ذاته وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أما الخلفية المعلنة لمبادرات الحوار العربية مع دول الضفة الجنوبية فهي تبديد مدركات التهديد وإرساء تعاون أمني على أساس الشفافية، بناء وتشييد إجراءات الثقة بين الضفة الشمالية والجنوبية، خصوصا في ظل التحرّكات الأوروأطلسية العسكرية والأمنية في المتوسط، وشعور دول الضّفة الجنوبية بالرّيبة والخوف واللاأمن مما قد يزيد المنطقة لا استقرار هي أصلا في غنى عنه[4].

ويتمثل ذلك التّعاون والتّنسيق الأمني من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مكافحة الإرهاب، وإجراء المناورات العسكرية المشتركة بين دول الضفة الجنوبية والمشاركة في الحوار المغرب، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا مع آلية اتحاد أوروبا الغربية والحوار المتوسطي الأطلسي، وهي الدول نفسها المشاركة في الحوار الأطلسي-المتوسطي فعلى سبيل المثال عمل الأوروبيون والأطلسيون على تشجيع التّعاون بين الدول الأوروبية المتوسطية والسّماح للقوات الأطلسية والمتوسطية بالعمل سويا.فمن نجاحات الحلف الأطلسي أنّه استطاع أن يقود الحوار الأطلسي المتوسطي في قيادته لقوات حفظ السلام في البوسنة وإدماج القوات غير الأطلسية في بنيته، وهي أمور كلها تندرج علنا فيمحاولة بناءإجراءات الثقة في المتوسط رغم التفوق الأورو-أطلسي العسكري والاستخباراتي على دول الضفة الجنوبية.

1- المرجع نفسه، ص172

2- QuandtWilliam B, Camp David: Peacemaking and Politics, Washington, DC: The Brookings Institution, 1986.

3- John Broder, “Israel and Syria Resuming Search for Major Accord,” *New York Times*, 4 January 2000.p 25

4- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 172

غير أنه ورغم الجهود الأورو-أطلسية الرّانية علنا إلى تعزيز الحوار والشراكة الأمنية مع دول الضفة الجنوبية، إلاّ أنّه ثمة نوع من الفتور بين الدول الجنوبية المتوسطية والشرق أوسطية والجانبان الامريكي والاروبي، بسبب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وازدواجية التعامل الأمريكي مع الصراع، وكذا التعاطي الأوروبي دون المستوى المطلوب مع طرفي الصراع. فضلا عن مواقف الطرفين غير العادلة تجاه الصراع في ظل التعسّف والتعنّت الإسرائيلي.إذ في الوقت الذي يتّجه فيه الأوروبيون والأمريكيون نحو تعزيز الحوار وتبديد المخاوف وتوحيدمدركات التهديد مع الدول الجنوبية من المتوسطسيما الدول الشرق أوسطية، كان الأوروبيون والأمريكيون أشدّ تشدّدا في اللّحظات الحاسمة، تجلت صورتها بوضوح في وضع حركة المقاومة حماس الفلسطينية سنة 2003 على قائمة المنظمات الإرهابية، وهو الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الامريكية عزمها تصفية منظمات المقاومة الفلسطينية، وشرعت إسرائيل في تنفيذ تلك السياسة،وكان الدور الأوروبي اأكثر في دعمها من خلال تبني سياسات تضفي الشرعية تعظ تلك السياسة الأمريكية وكان أبرزها الإتحاد الأوروبي بوضع حركة حماس في اأكتوبر 2003 ضمن قائمة المنظمات الإرهابية موافقا بذلك الولايات المتحدة الامريكية، ولم يتواز مع القرار الأوروبي أيّ إدانةٍ للمذابح الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل "الشارونية"، أو إدانة رسمية لبناء جدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل داخل الأراضي المحتلة. وقدكان القرار الأوروبي استجابة لمطالب إسرائيلية أمريكية[1] ماكان يدل ذلك القرار بأنّه تعبيرواضح لدعم الو.م.أ في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في منعطفاته الحاسمة. كما ساند الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، حيث شارك الاتحاد في مقاطعة حكومة حماس المنتخبة بشكل ديمقراطي، وفرض الحصار على قطاع غزة على قطاع غزة عام 2007، كما دعمت غالبية الدول الأوروبية إسرائيل في هجومها على غزة ديسمبر 2008، بل وشجعت تل أبيب في "إنهاء المهمة"، وعارضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاروبي أي تحقيق دولي بخصوص الممارسات الاسرائيلية في قطاع غزة، في حين كانت الهجومات الإسرائيلية باستخدام الاسلحة المحظورة عالميا على المدنيين الفلسطينيين، فضلاعن تدمير البنى التحتية الفلسطينية، التي قام الاتحاد الأوروبي في الأساس بدعم بنائها وتشييدها، ولم يتجاوز الأمر تلويحه بإمكانية طلب التعويض مستقبلا لما دمّرته القاذفات والغرات الاسرائيلية.[2]

وفي حين أيضا تكاثف الإرادات الأورو-أمريكية في تعزيز ما يسمى ببناء إجراءات الثقة ورفع الحوار إلى شراكة في الشرق الأوسط منذ قمة اسطنبول 2004،تزداد موارد السلاح إلى إسرائيل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إذ يعد هذا الأخير تأتي اأكبر مورد للسّلاح إلى إسرائيل بعد الولايات المتحدة الامريكية، تتقدم فرنسا الدول الأوروبية المصدرة للسلاح إلى إسرائيل، تليها ألمانيا وبريطانيا. ففي عام 2006 بلغ حجم مبيعات السّلاح الأوروبي إلى إسرائيل نحو 11 مليار دولار أمريكي، كما باعت ألمانيا لإسرائيل غواصات قادرة على حمل رؤوس نووية، في حين تقوم هذه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية بمطالبة السّلطة الفلسطينية بنزع سلاح المقاومة ومحاربة حركة حماس كشرط أساسي أولي في مباشرة أي مفاوضات للسلطة-" المذعنة" للغرب- مع الكيان الصهيوني. في مقابل الحملة الاروبية – الامريكية ضد البرنامج النووي الإيراني، الذي أضحت إثارته دوليا يبرز كلما تأزّم الصراع الفلسطيني -الاسرائيلي بسبب العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطينيوالمذكى بسياسات ازدواجية التعامل أروبيا وأمريكيا (لصرف انظار العالم ووسائل الاعلام نحو الملف النووي الايراني). وعلى الأرجح أن تستخدم إسرائيل تلك الغواصات الألمانية، إذ أقرّت هجوما على إيران، كما أن مبيعات الو.م.أ والاتحاد الأوروبي من الأسلحة تشمل أسلحة محرمة دوليا[3].

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 17
2- ـــــــ ـــــــ، "الاتحاد الاروبي والصراع العربي الاسرائيلي :فاعلية غائبة"مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد 192، اأكتوبر 2010، ص36.
3- المرجع نفسه، ص 37.

في واقع الامر كل هذه السلوكات والمواقف الغربية، لا تمت بأيّة صلة لما يسمّونه "بإجراءات بناء الثقة" على الإطلاق. فما هي إلاّ إجراءات لتكريس استمرار الوضع الرّاهن، فيما يخص مزيد من المصادرة الإسرائيلية للحقوق العربية الفلسطينية وخدمة أمن إسرائيل عبر موضوعات مستهلكة للوقت، ومستنزفة للثوران الشعبي ومُلجمة للحكومات العربية المتواطئة وغير المتواطئة المغلوب على أمرها كالتعاون الأمني والشراكة الأمنية، ومزيد من إذكاء للصراع من خلال المواقف الغربية المزدوجة المعايير وسياسات الكيل بمكيالين، مما جعل واقع العلاقات الاورمتوسطية أكثر هشاشة وأشد تنافرا، بدل أن يكون من المفترض بحسب الرؤية الأورو-أطلسية يسودها جو من الثّقة المتبادلة. لكن هيهات هيهاتفالحديث عن مسألة إجراءات بناء الثقة يجب أن يأتي بالتوازي مع قيام أنظمة للسّيطرة على التسليح وحل النّزاع القائم في الشرق الأوسط حول الأراضي والمعتقدات المقدسة بشكل عادل. ومن ثم كان لتصاعد وتيرة الصراع في الشرق الأوسط منذ 2001 وازدياد الغطرسة الإسرائيلية واستمرار التّجاهل العمدي الغربي لأهمّية الحل العادل للصّراع في الشرق الأوسط حلاّ عادلا وشاملا، الاثر البالغ في محدودية إجراءات بناء الثقة في المنطقة المتوسطة والشرق أوسطية كما يرجوها الغرب، مازاد المنطقة تعنيفا وعنفا. فبالموازاة مع محدودية الدور السياسي الاوروبي تجاه الصّراع ومع الانحياز الامريكي الصارخ لاسرائيل من عملية التسوية الخاصة بالصراع، أضحت اجراءات بناء الثقة التي جاء بها الطرفان الاووبي والامريكي أكثر هشاشة ، على الرغم من منابر التّطمينات الغربية، مع اعلان الولايات المتحدة الامريكية المدعومة أروبيا، وفي تبنيها لاستراتيجية "الحرب الاستباقية الوقائية" ضد ما يسمى "بالارهاب" المعتمدة اساسا على المقاربة العسكرية الامنية البحتة، التي تتيح لها التدخّل والتحّرك العسكري-الامني والمناورات العسكرية في الفضاءين المتوسطي والشرق الاوسطي باسم التصّدي للارهاب ومصادره، ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقتين. الامر الذي أدّى الى شعور دول المنطقة الجنوبية المتوسطية والشرقية بما فيها الشرق أوسطية بهستيريا التهديد والتوجّس والخيفة من النّوايا غير المعلنة للحلف الاطلسي وتوجهاته تحديدا، رغم محاولات التّبديد الاورو-أمريكي لتلك المخاوف، والتي يفضحها دوما الانحياز الاروبي- الامريكي تجاه اسرائيل، كما فضحها الغزوالانجلو-أمريكي للعراق مارس 2003 والتعاون الاروبي- الامريكي من اجل احباط واجهاض الملف النووي الايراني، في مقابل الدفاع الاروبي- المشترك عن الملف النووي الاسرائيلي كما جرى في كواليس منظمة الطاقة الذرية العام 2009.

كل هذه الاعتبارات كان لها الاثر الكبيرفي خلق جوّ من اللاثقة في المنطقتين المتوسطية والشرق اوسطية بدل خدمة اجراءات الثقة المزعومة، وزاد من اتساع الهوة بين دول المنطقة الشرق أوسطية (المغلوبة على امرها)في علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية. ويتجلى ذلك من خلال التيّار العربي الشرق أوسطي المعارض لمشروع الشرق الاوسط الكبير وأبعاده، الذي باركه الاتحاد الاوروبي في قمة الثماني 2004 في" سي ايلند" العام 2004، على اعتبار انه مشروع يستهدف دمج اسرائيل دون معالجة اسباب الصراع الحقيقة، واعادة تشكيل المنطقة وفق أسس ثقافية وحضارية واقتصادية وسياسية غربية تتجاوز الخصوصيات الثقافية والحضارية العربية والاسلامية،تحت لواء افكار ذات جاذبية عالية كبعث التمنية والحرية ونشر اليمقراطية وحقوق الانسان وتكوين مجتمع معرفي لاستئصال لما تسميه "بالارهاب" من جهة. ومن جهة ثانية كانت تلك الاعتبارات أيضا بمثابة احباط لاجراءات بناء الثقة المنشودة وتنفيس الصراع، فساد نوع من الفتور في العلاقات الاورو-متوسطية من خلال المواقف السياسية للاتحاد الاربي التي بدت -في رأينا - ضعيفة ومحدودة في نهاية المطاف بثلاثية الاسباب. الاول: سبب يتعلق با لهيمنة الامريكية على معالجة كبريات القضايا الامنية المتوسطية والشرق أوسطية وعدم قدرته على تخطي الارادة السياسية الامريكية التي جعلت أدواره في هذا الصدد تقتصر على المساعدة في ادارة تلك القضايا الى جانب الولايات المتحدة بدل اقتراح الحلول من رحم الاتحاد. والسبب الثاني غياب سياسة خارجيةوأمنية أوروبية موحدة وجريئة تجاه تلك القضايا ومنها الصراع الفلسطيني الاسرائيلي تحديدا، على الرغم من شمولية التصور الامني الاروبي في المتوسط بعمقه الشرق اوسطي، كما عبر عنه مسار برشلونة وخصوصا في شقه السياسي- الامني والجانب المتعلق

بدعم اجراءات بناء الثقة، أوما تعلق الامر بتدعيم ذلك من خلال الية السياسة الاروبية للجوار ذات "التماس"بالسياسة الخارجية والامنية الاروبية المشركة. فضلا عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كاخر اجتهاد أروبي "حتى اللحظة"الذي يرنو-فيما يرنو- الى محاولة شييد صرح جديد لبناء الثقة في المنطقة المتوسطية بأوتادها الشرق أوسطية؛أما السبب الثالث والاخير فيتعلق اساسا بالخيارات الاروبية في علاقاتها الارو-متوسطية وعلاقاتها بالولايات المتحدة والمبنية على المفاضلة بينهما.ففي واع الامر أن الاتحاد الاروبي لا يمكنه التضحية -كما هو واضح – بعلاقاته الاستراتيجية والتاريخية بالولايات المتحدة الامريكية بسبب قضايا الشرق الاوسط ذات الصلة بالمتوسط مهما كان حجمها ومنها الصراع الفلسطيني الاسرائيلي،فهو يضفي مزيدا من التعاون السياسي- الامني وحتى العسكري المحض اذا قتضت الضرورة في مساعدة الولايات المتحدة حليفته الاستراتيجية رغم جنوحها الى الهيمنة التي لا تلغي دوره بقدر ما تقزمه، ليصبح تابعا لها ومكملا، مساعدا لادوارها تجاه كبرى قضايا المنطقة التي تهدد أمنها القومي ومصالحها فيها[1]. في تحين تعطي له دورا وتتيح له فرصة التصرف بحرية أو مجبرا مع القضايا والتهدادات اللينة الامنية في المتوسط التي قد لا تمت بصلة لتهديد أمنها القومي بمفهومه الشامل، كالهجرة غير الشرعية، ومشاكل التلوث والبيئة في المتوسط، الجريمة المنظمة، تبييض الاموال على سبيل المثال. لكنها بالمقابل لا تلغ امكانية مساعدة حلفائها الاروبيين كما هو الحال من خلال قبول الولايات المتحدة الامريكية وضع قدرات الحلف السياسة والياته العسكرية تحت تصرف حلفائه الاروبيين للاستجابة لهذه التهديدات اللينة، ومتى طلب منه ذلك.[2]

الملاحظ أن السبب الثالث المتعلق بتفضيل الاتحاد الاروبي لعلاقاته الاستراتيجية والتاريخية بالولايات المتحدة الامريكية، على علاقاته بدول الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط، هو اعتبار في حد ذاته قد يكون سبب في هشاشة العلاقات الاورو-متوسطية وسبب من بين اسباب احباط اجراءات بناء الثقة الاور-أطلسية الموجهة صوب المتوسط ببعده الشرق أوسطي، بدليل المواقف التي تتبناها الولايات المتحدة، والسياسات السلوكات التي تنتهجها في التعامل مع كبريات القضايا المتوسطية والشرق اوسطية، ذات الصلة بمصالحها الحيوية في المنطقتين وأمنها القومي، والقائمة على ممارسة النفوذ باستخدام الضغوط السياسية والاقتصادية وحتى القوة العسكرية في نهاية المطاف، وحتى خارج نطاق الشرعية الدولية كما جرى في مارس 2003حين الغزو الانجلو-امريكي للعراق، رغم المعارضة السطحية لبعض القوى الاروربية كفرنسا والمانيا، ثم تغير موقفهما خلال الحرب من موقف المعارض الى موقف المؤيد ونصرة الولايات المتحدة " الديمقراطية " على "الديكتاتورية "في العراق- من وجهة نظر فرنساوالمانيا-، فقد اثبث خيبة امل دول الضفة الجنوبية والشرق اوسطية من موقف الاروبيين" اللولبي"، الذين ترفعوا عن تعريض علاقاتهم التاريخية والاستراتيجية بالولايات المتحدة الى الشقاق و"التوتر" بسبب مشكلة العراق، كما هو الحال تضحيتهم بالقضية الفلسطينية من اجل ارضاء اسرائيل والولايات المتحدة والمحافظة على علاقات اوروبا البراغماتية معهما. ومن ثم كان لكل ذلك اضافة جديدة لهشاشة العلاقات الاورو-متوسطية[3].

كخلاصة لهذا المبحث، يمكن أن نخلص إلى أن العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي علاقات تكامل وتوافق .ويتجلى ذلك في من تكامل الأدوار المتبادلة الذي يؤديها كل طرف في تعامله وتعاطيه مع الصراع وتداعياته. وعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة على العملية لتسوية الصراع، الا أن الولايات المتحدة لا يمكنها الاستغناء عن الدور الاوروبي، بحيث يقتصر دور الاتحاد الأوروبي على دور المساعد، والممتص للصدمات والداعم في المراحل الحرجة، فيؤدي دور المساعد في استمراره للسعي للحيلولة دون تفجر صراع جديد في الشرق الأوسط، مع ترك عملية حل الصراع الأساسي نفسه للو.م.أ وكان ذلك واضحا من خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن 2010، وكممتص للصدمات من خلال جهود الاتحاد في تحقيق

1- المرجع السابق الذكر ص 18

2 - Pierre Jacquet « L'europe à la recherche d'un sens perdus » in Rames 2004.Dunod, Paris 2004.p 85.

3- محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 16

حالة السخط العربي فيما يخص الدعم الأمريكي الكامل لإسرائيل في سياستها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، ودعم السلطة الفلسطينية ماليا في إعادة الاعمار الذي يتركه العدوان الإسرائيلي عند تدمير البنى التحتية الفلسطينية فضلا عن دور الإتحاد الأوروبي في محاولة تجسيد إجراءات بناء الثقة الأورومتوسطية لتخفيف حدة التوتر ومنع تصاعد الصراع، وفي محاولة ايضا من الاتحاد رأب التصدع الذي اصاب العلاقات الاورومتوسطية بسبب اثار ذلك الصراع.

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية، لإتحاد الأوروبي ومسألة "منع الإنتشار: (العراق، إيران وإسرائيل كنماذج)".

تعتبر قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل(*) في منطقتنا المتوسط والشرق الاوسط من القضايا الأمنية الكبرى التي باتت تؤرّق الطرفين الأوربي والأمريكي،وبشكل أكبر هذا الأخير بعد نهاية الحرب الباردة. ويعمل الطرفانللحيلولة دون انتشارها في دول جنوب المتوسط ودول الشرق الأوسط -ما عدا اسرائيل-، ومجابهة أي جهود ترمي الى امتلاك وتطوير برامج نووية ولو حتى للاستخدام السّلمي للطاقة النووية. ونجد أن الولايات المتحدة الامريكية تتصدر القوى الغربية في التصدّي لظاهرة انتشار اسلحة الدمار الشامل، بل حيازتها على هذا الدور الكبير منذ نهاية الحرب الباردة ، وقد تجلّى أكثر، بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 وتلازم مكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل ومكافحة الارهاب في المتوسّط والشّرق الأوسط، ومدى انعكاس هذان المشكلان على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وأمن اسرائيل من جهة. ومدى انعكاسها على الأمن القومي الأمريكي والأمن الأوربي بمفهومها الشامل وعلى الأمن الاقليمي بشكل عام في الشرق الأوسطو المتوسط من جهة أخرى.

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرّق الى المواقف والادوار الأوروبية والأمريكية تجاه قضيّة منع ومكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل كتهديد من بين التهديدات الصّلبة الكلاسيكية، التي أخدتها الولايات المتحدة محمل الجد والتعامل المباشر معها، مع اعطاء أدوار ثانوية لأوروبا من أجل مساعدتها في التصدي لانتشارها فكانت البداية بتدمير الطموحات العراقية لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل , واليوم لا زالت الولايات المتحدة وأوروبا في تجاذبات سياسية واقتصادية مع إيران لحملها على التخلّي عن برنامجها النووي، في مقابل ذلك تأييد علني على أحقية إمتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل لضمان أمنها القومي وتفوقها الإستراتيجي على سائر جنوب المتوسط والشرق الاوسط.

المطلب الأول :العلاقات الأورو-أمريكية: بين إجهاض البرامج النووية والغزو الأنجلو-أمريكي للعراق.

تميزت العلاقات الأوروبية الأمريكية بميزةٍ من التوافق الشديد منذ نهاية حرب الخليج الثانية تجاه الملف العراقي (سابقا) الذي كان يطبع عليه عنوان كبير وهو أسلحة الدمار الشامل العراقية، التي كانت تهدد من المنظار الأمريكي-الأوروبي دول الجوار والمصالح الأورو-أمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، وتداعيات تلك الأسلحة على منطقة المتوسط والأمن الاوروبي، غير أنه بعد هجمات 2001/09/11 ولجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة في شنّ الحروب الوقائية لضرب ما تسميه بمصادر التهديد كالإرهاب ومكافحة

(*)أصبحت أسلحة الدمارالشامل بأنواعها المختلفة تثير جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض لانتاجها واستخدامها. ورغم المعاهدات الدولية إلا أنها أصبحت أكثر انتشارا أكثر من ذي قبل، وتيسر الحصول عليها. ولقد أثرت على تلك الاسلحة منذ أن ظهرت في بداية القرن العشرين في السياسة العالمية والاقليمية، فقد استخدمت في الحروب التي واكبت القرن المنصرم، منذ بدايته ومازالت تستخدم في الحروب الاقليمية والمحلية والمعاصر للتأثير على مسرح العمليات. كما تطورت هذه الاسلحة تطورا رهيبا وزادت إمكاناتها التدميرية، وقدراتها في الفتك بالكائنات الحية. كما زاد عدد الدول المنتجة لها. وطورت اساليب استخدامها والمعدات المتخدمة في إطلاقها أو قذفها.وتنقسم أسلحة الدمار الشامل الى أسلحة كيماوية (تشمل الغازات الحربية والمواد الحارقة)، وأخرى بيولوجية (البكترولوجية) والاسلحة الذرية(النووية).وتعتبر أسلحة الدمار الشامل أشد فتكا وأعظم تأثيرا في مسرح الحروب على القوات المتحاربة والمدنيين على سواء بسواء، عدا (المواد الحارقة) التي تعتبر ذات أثر محدود على نطاق استخدامه فقط. وهي ذات أثر نفسي أكثر من تأثيرها التدميريبشكل عام. لمزيد من المعلومات انظر:
أسلحة الدار الشامل، **موقع مقاتل الصحراء**
(http://www.moqatel.com.openshare/Behot/Askaria6/Asliha Damar/sec 01.doc.cv.t.htm) 07.02.2012

انتشار أسلحة الدمار الشامل، ألقت بظلالها على العلاقات الأوروبية- الأمريكية من خلال الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق مارس 2003 ،وأنتجت فتورا على السّطح في العلاقات الأورو-أمريكية سرعان ما عادت الى طبيعتها بشكل كامل بعد استواء الغزو الانجلو-أمريكي على كامل ربوع العراق بذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل.

1- **لمحة تاريخية عن الطموحات النووية العراقية:** يعود البحث لامتلاك التكنولوجيا النووية من قبل العراق إلى عام 1968، عندما قام العراق باستيراد مفاعل نووي صغير ومحدود الإمكانيات وبالتأكيد لم يكن لدى العراق في ذلك الوقت أي طموح لامتلاك سلاح نووي، لكن كان لدى العراق الطموح بالتحضير واللحّاق بركب الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، بدليل أن العراق وقع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية عام1963[1]. ومند بداية السبعينات، إلتفت العراقيون إلى فرنسا للحصول على التقنيات الفرنسية في مجال التسلح النووي، وجاءت زيارة جاك شيراك الرئيس الفرنسي الأسبق في ديسمبر عام 1975 عندما كان رئيسا للوزراء وقتداك، ليكلل التعاون الفرنسي-العراقي في صورة بيع فرنسا للعراق مفاعل يعمل بالماء المخفف واليورانيوم المخصب بنسبة 93%. وتوجت الاتفاقات بعد الزيارة الناجحة التي قام بها الرّاحل صدام حسين إلى فرنسا لتكتمل الصورة ,ويتكامل عمل لجنة الطاقة الذرية العراقية التي كان يراسها الراحل صدام حسين بنفسه[2]. غير أن إسرائيل من خلال تحركاتها المكثفة، وفي محاولة لإبطال التعاون العراقي -الفرنسي في مجال التكنولوجيا النووية، أدّى بفرنسا إلى تهرّبها من عملية تزويد التّجهيزات الخاصّة بإنتاج الماء الثقيل. وكانت سنوات السبعينات من القرن الماضي تحمل في طيّاتها خُطى بناء أول مفاعل نووي في العالم العربي، ألا وهو مفاعل "تموز" النووي العراقي من منشأ فرنسي حيث تم عقد اتفاق بين لجنة الطاقة العراقية ونظيرتها الفرنسية بقيمة 450 مليون دولار أمريكي لإنشاء مفاعل لفحص المواد على أن تكون نسخة مماثلة تستخدم في صنع المفاعلات النووية. وقدتم شراء المفاعل العراقي يكون بقدرة 40 ميغا وات حراري. كما تم تغيير اسم المفاعل من اسم "تموز" إلى اسم سمّاه الفرنسيون باسم "أوزيراك - 1" ,الذي يولّد فيضا من النيوترونات الحرارية، وهو مفاعل يستخدم لبحوث الفيزياء النووية وفيزياء الحالة الصلبة، ولفحص المواد بما في ذلك الوقود النووي المستخدمة في تصنيع أجزاء محطات الطاقة النووية , ويمكن استخدام هذا المفاعل لإنتاج النظائر المشعّة ,علما ان الوقود المستخدم لتشغيل هذا المفاعل هو من نوع سبيكة اليورانيوم والألمنيوم، ويحتوي على يورانيوم بتخصيب 93%. وإلى جانب هذا المفاعل انشئ مفاعل صغير "أوزيراك-2".وهو مفاعل ذو قدرة 500 كيلوواط حراري فقط، وينتج فيضا نيوترونيا حراريا ويستخدم كنموذج نيوتروني لمفاعل (أوزيراك -1)، ولتغيير قضبان السيطرة وتوزع الفيض النيوتروني ويستخدم ايضا لدراسة تأثير التجارب في المفاعل على فاعليته [3].

2- **التوجس الإسرائيلي وقصف المفاعل النوويالعراقي1981:** إنطلاقا من التوجّس والخوف الذي كان ينتاب إسرائيل بخصوص تطور الطموحات النووية العراقية بالتّعاون مع فرنسا، وفي محاولة لإبطال هذا المشروع العراقي، تبنت تل أبيب عمليات لتخريب المشروع. ففي 7أفريل عام 1979 كان قلب المفاعل النووي جاهزا للشحن إلى بغداد من ميناء "سان سور مير San SœurMair"الفرنسي حين اخترق سبعة عملاء للموساد الإسرائيلي باب المخزن العائد لشركة "سي.ان.اي.ام"C.N.A.M احدى الشركات المشاركة في تنفيد المشروع، أين تم اصابة المفاعل الجاهز للشحن بمتفجرات. غير ان تقييم الأضرار أثبث أنها لم تكن كبيرة، فأصلحت ولم تؤثر الحادثة سوى في تأخير إكتمال المشروع لأسبوع فقط.وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي "مناحين بيغن" في تلك الفترة قد برر ذلك العدوان الذي جري قبيل الإنتخابات التشريعية الإسرائيلية بقوله: أن مفاعل "أوزيراك"كان على وشك أن يصبح عمليا ما

1- عبد المنعم سعيد "التقديرات السائدة لأسلحة التدمير الشامل العراقية «مجلة السياسة الدولية, القاهرة، مركز الأهرام، العدد 151، أفريل 2002 ص 14.
2- نفس المرجع، ص 15
3 Le double jeu du nucleaire ,comment l'energie nucleaire favorise la prolifiration.in les Dossiers sortie nucleaire(2012.04.01).(http ;//www.sortie nucleaire.org/s'informer/branchures/nucleaire_militaire/double- jeu pdf)

كان يتيح للعراق انتاج قنابل ذرية. وفي 5 جوان 1981 قصفت إسرائيل بغتة المفاعل النووي العراقي، لم يكن تجسيدا للنظرية الأمنية (الإسرائيلية) المرتكزة على استراتيجية "الضربة الوقائية الإستباقية" فقط، وإنما كانت تعبيرا ساطعا عن مدى قلق قادة إسرائيل من تعاظم القوة العسكرية العراقية في ذلك الوقت على نحو خاص. فقد شهد العراق تطورا سريعا وواسعا في عهد الرئيس صدام حسين الذي أمر بإنجاز برنامج نووي سري في العراق. ورغم أن العراق كان منشغلا في ذروة حربه ضد إيران[1] ولم تكن لديه القدرة على فتح جبهة أخرى مع إسرائيل، إلا أن الأخيرة لم تلتزم الصمت كما هو معروف إزاء محاولات العراق تطوير قدراته الإستراتيجية. حيث أن تطوير من هذا القبيل يشكل تهديدا إستراتيجيا لها وفقا للتقديرات العسكرية الإسرائيليةوقد أكد رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الوقت "أريبه ناؤور" و مستشار رئيس الوزراء الأسبق "مناجيم بيغن"، على السياسة الامنية الإسرائيلية قائلا: إن تطوير السلاح النووي في دولة معادية هو اكبر خطر يهدد فعندما اقترح" مناجيم بيغن" على حكومته تدمير المفاعل النووي العراقي طرح مبررا مفاده أنه يكفي إلقاء ثلاث قنابل نووية بحجم "هوريشيما "سلاح كهذا اذا نجحت بإنتاجه ولذلك بلور ما عرف بنظرية بيغن التي تنص على أنه لا يمكن لإسرائيل أن تسمح لدولة معادية بتطوير أو حيازة سلاح التدمير وكان مند أكتوبر 1980 بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بوقت قصير.[2]

و الجدير بالذكر أيضا، أن قادة إسرائيل كانوا يتابعون عن كتب تطورات التعاون الفرنسي- العراقي في مجال تطوير القدرات النووية العراقية، بحيث كان التّخطيط الاستراتيجي والعسكري حاضرا بقوة وجاهزا للتنفيذ ميدانيا سنة 1979. لكن عدم تنفيد ذلك المخطط في حين جاهزيته كان راجعا لاعتبارين أساسيين: يتعلق الاعتبار الأول أساسا في معارضة رئيس الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" الجنرال السابق" اسحاق هوفي". لتوجيه اي ضربة عسكرية للمفعل العراقي,مؤكدا أن المفاعل لم يكن يشكل تهديدا حقيقيا في دلك الوقت إلا بعد بضع سنوات من جهة. ومن جهة ثانية فإن توجيه تلك الضربة العسكرية قد تؤدي إلى حرب شاملة، قد توقف أو تقضي على عملية السلام الجارية انداك مع مصر في تلك الفترة والتي رأى فيها (اي معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية كامب ديفد1971) أنها خيار استراتيجي إسرائيلي لتأمين الجهة الغربية مع مصر.

أما بشان ردود الفعل الدولية والعربية بخصوص القصف الإسرائيلي للمفاعل الدي تم عام 1981 فقد لاقى انتقادات دولية بما في ذلك الحكومة الأمريكية في مجلس الأمن وفي 19 جوان تبنى مجلس الأمن بالإجماع "إدانة الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي "ويأتي ذلك الانتقاد الدولي والعربي على الرغم أنه لم يفضي إلى أية نتائج معتبرة تتيح للعراق تعويض مستحقاته من إسرائيل جراء الإعداء نظرا لتماطل الغرب وانحيازهم خفية لإسرائيل وخاصة الو.م.أ وفرنسا. وما تلك الإدانة الغربية خصوصا إلى بهدف إرضاء النظام العراقي فقط على أساس أنه في تلك الفترة وعلى الرغم من ديكتاتورية النظام إلا أنه كان يحظى بمكانة غربية هامة لسبب بسيط وهو انه كان العدو الأول لإيران عدوة الو.م.أ والغرب خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه الموالي لواشنطن وخشية الغرب استهداف مصالحها في الشرق الأوسط، خاصة وأن إيران كانت تعلن عداءها الصريح للغرب بعد الثورة،بل أكثر من هذا فقد كان العراق يستمد طاقته التسلحية من الو.م.أ أو الغرب في مواجهة إيران. أي أنه كان يقود الحرب ضد إيران مند 1980 بالوكالة عن الغرب وبعد 6 أشهر من إدانة مجلس الأمن أكدت فرنسا على لسان وزير خارجيتها السابق انداك "ميشال جوبير""Michel Joupeer"، اثر زيارة رسمية لبغداد موافقة فرنسا المبدئية إعادة بناء المفاعل. ولكن ظلت التصريحات بدون تنفيد في ظل حالة اللاإستقرار التي باتت

1- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق ص 16

2- يسري الغرباوي. :"العراق وأسلحة الدمار الشامل :أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية ولجنة اليونسكوم "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 154، جانفي 2003، ص 42

تشهدها منطقة الشرق الأوسط بسبب الحرب الإيرانية العراقية، وكذا ازدياد حالة اللاإستقرار في فترة الثمانينات من القرن الماضي بسبب تأزم حالة الصراع العربي –الإسرائيلي.

3- العراق، الغرب وإثارة مشكلة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية 1991:

غداة نهاية الحرب الباردة، وفي اعقاب احتلال العراق للكويت في أوت 1990.بدأت المعطيات الإقليمية تتغير كنتيجة لبداية تغير المعطيات العالمية المتمثلة في تغير ميزان القوى الدولي لصالح الغرب والتفكك السوفياتي، وازدياد أهمية الشرق الأوسط بما فيها الخليج في السياسات الدولية الغربية. إذ أنه وبعد احتلال العراق للكويت أصبح العراق يسيطر على 40% من الإحتياط العالمي للنفط العصب الحيوي للمآكنة والصناعات الغربية،و على رأسها الولايات المتحدة،وأروبا، بحيث يعتمد الغرب على نسبة 65% من نفط الشرق الأوسط.والإحتلال العراقي للكويت يعني-فيما يعني- تحكمه في مصادر إمدادات الطاقة نحو الغرب. فبادرت الو.م.أ بائتلاف دوليواعلان الحرب على العراق تحت تسمية عاصفة الصحراء هدفها العلني تحرير الكويت وباطنها تأمين مصادر النفط الغربية في الخليج وتأمين إسرائيل[1]. فمن المنظور الغربي أصبح العراق يمثل تهديدا لدول الجوار الحليفة لواشنطن والغرب وازدياد التوجّس والريبة الإسرائيلية بعد أن تجرّأ العراق على قصف إسرائيل بصواريخ سكود واصابة أهداف داخل عمق اسرائيل، أين وجد الغرب ذريعة لتضخيم الأحداث إعلاميا واتهام العراق بتطوير أسلحة دمار شامل خصوصا بعد تهديد صدام حسين بقصف إسرائيل بأسلحة بيولوجية وكيميائية التي يعتقد أنه يمتلكها [2]. هذه التّهديدات كانت على محمل من الجدّ إسرائيليا. أماأمريكيا فكانت فرصة مواتية تحت ذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل لتحقيق اهدافها الرامية إلى الهيمنة على نفط العراق والخليج عامة, وهذا ما تجسد فيما بعد في الغزو في الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق في 20مارس 2003رغم تأكيد هيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم حيازة العراق لأي من أسلحة الدمار الشامل[3].

وفي ظل الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تهدد مصالحها وأمنها القومي ومصالح حلفائها الأوروبيين والإسرائيليين، أسندت الولايات المتحدة إلى نفسها دور مراقبة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عن كثب بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين، أين دعت من جديد إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط -ما عدا إسرائيل- ودحر وإجهاض أي محاولات شرق أوسطية أو جنوب-متوسطية كانت، لامتلاك ذلك[4]. فكان العراق من بين الدول المستهدفة التي تهدد –من المنظور الأمريكي- الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها ودول الجوار في المنطقة، نظرا للتراكمات والمؤشرات أهمها تطلع العراق مند منتصف السبعينات وحتى حرب الخليج الثانية ليكون دولة مؤثرة في إقليمها، وهو الهدف الذي وضعه حزب البعث العراقيي في قائمة أولوياته. ولربما القرار العراقي في تلك الفترة عدم انضمام العراق للهيئة العربية للتّصنيع وإنشاء المؤسسة العراقي للصناعة العسكرية، واحد من التوجهات التي تدل على الاستقلال العراقي في مجال التصنيع العسكري والذي لم يقتصر على الصناعات التقليدية أو الإلكترونية المتقدمة فحسب. ولكن أيضا انطلق في مجال الصناعات غير التقليدية كما أشرنا سابقا. حيث تمت استعانة العراق بخبرات العديد من الدول كفرنسا ,الاتحاد السوفياتي (سابقا) في المجال النووي وأروبا الشرقية وخصوصا ألمانيا الشرقية في انتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية، فضلا عن استعانته بإمكانات الاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية والأرجنتين في مجال الصواريخ، واستخدامه لأساليب التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر في استيراد المواد المصنعة. إذ

1- Michael T Klare ;" Behind Desert Storm :the new military Paradigm",Technology Review.May 191.USA.p 31

2 -محمد محمود الطناحي، مرجع سابق، ص43

3أحمد علو، "الإستراتيجية الأمريكية في محاربة أسلحة الدمار الشامل".مجلة الجيش اللبناني, بيروت، العدد240، فبراير 2006 ,ص4 (http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=10181)

4 محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي دراسة تاريخية سياسية 1990، 1971، القاهرة، مطبعة المدني، 2005، ص118

تحصّل على مواد من الولايات المتحدة نفسها والدول الغربية المتقدمة لاستكمال برامجه النووية. غير أنه وبعد استشعار الغرب للطموحات العراقية الذي كان يسعى للعب دور افليمي،و بفضل الضغوط الإسرائيلية على الولايات المتحدة وعلى الدول المتعاونة مع العراق[1]. قامت الدول الأروبية بحظر توريد المواد المصنعة لأسلحة الدمار الشامل ومنها ألمانيا التي حظرت تصدير المواد الوسيطة لتصنيع الغازات وبريطانيا التي صادرت أجزاء المنجم العملاق , ولم يدرك العالم حجم البرنامج العراقي الطموح إلا في أعقاب غزو العراق للكويت ,حين ضخّمته وتولّت ودعت الولايات المتحدة إلى ضرورة تحطيم القدرات العراقية التقليدية وغير التقليدية واجهاضها كليا بدءا من حرب الخليج الثانية إلى غاية احتلاله.

4- الاجهاض الغربي لقدرات العراق الخاصة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل :

تركزت الجهود الاروبية والامريكية الخاصة بتحطيم الطموحات النووية العراقية خلال فترة حرب الخليج الثانية والقصف الارو-امريكي المكثف على المنشآت الحيوية للبرنامج النووي العراقي، وخلال فترة عمل بعثة لجنة التفتيش الاممية والطاقة الذرية بعد نهاية حرب الخليج مباشرة عقب اصدار مجلس الامن القرار الامي رقم 966 بدايات 1991 الخاص بتدمير البرنامج النووي العراقي.

ففي خلال حرب الخليج الثانية، استحوذت القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل والصواريخالباليستة على حيّز كبير من اهتمام مخططّي الحملة الجوية لقوات التحّالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وناصرتها أوروبا أثناء حرب الخليج الثانية. وقد وصلت نسبة الضّربات الجوية التي نفدتها قوات التّحالف ضد المنشئات النووية والكيماوية والبيولوجية والصاروخية العراقية نحو 58 ضربة من إجمالي الضربات الجوية لتلك القوات. وقد شاعت اختلافات بشأن تقييم حجم الدمار الدي لحق بالأهداف العراقية المذكورة أثناء الحرب[2].

ففي مجال القدرات الكيماوية، أدّت الهجمات إلى حدوث دمار كبير في عناصر البِنية الأساسية الكيماوية العراقية, وحسب التقديرات العراقية،فإن ما تم تدميره بلغ اكثر من 100 طن من المواد الكيماوية و45ألف قطعة أغلبها من قذائف الهاون عيار 120ملم و6 آلاف قطعة مدفعية والصواريخ عيار 100 معدات انتاج مختلفة و85 من الأبنية والمخازن الكيماوية المنتشرة عبر أرجاء العراق كما ركزت الهجمات الجوية لقوات التحالف على ضرب المنشآت العراقية، التي كان يعتقد أسلحة كيماوية في مناطق ثلاث بالعراق وهي "الفلوّجة "وسلمان بك" و"السامرة". وفي مجال القدرات البيولوجية العراقية. ورغم عدم الإشارة أن العراق لم ينتج موادا بيولوجية صالحة للإستخدام العملّياتي، إلاّ أن قوّات التّحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ركّزت على نوعين رئيسيين من الأهداف البيولوجية هما، المنشآت البحثية في سلمان بك والتاجي وأبوغريب ومناطق إنتشار وتخزين المواد في ملاجئ مختلفة. وتؤكد تقارير القيادة المركزية الامركية على تدمير منشآت البحوث والتطوير البيولوجية المهّمة ومعظم منشآت التخزين[3]. أما في المجال الصاروخي، فقد ذكرت المصادر الغربية أن أطْقُم الطائرات التابعة لقوات التّحالف بقيادة الولايات المتحدة، أبلغت عن تدمير حوالي 80 قادفة صاروخية خلال الهجمات الجوية أضافة إلى تدمير 9 الى 11 قاذف آخر بواسطة القوات الخاصة[4]. لكن الملاحظ من خلال ويلات القصف الارو-أمريكي لم يستهدف فقط تلك المنشآت المذكورة، بل استهدفت المدنيين والمستشفيات ومراكز اللّاجئين أهمّها ملجأ 'العامرية' في بغداد الذي راح ضحّيته

---

1 - Falk Richard,U.S forgein policy in the Middle East,Reseach in ;The United states and The Middle East,Edited by ;Hooshang Amir Ahmadi ,(new York:State University of new York press ,1993)pp288.290

2- ادعاءات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، في موقع مقاتل الصحراء (http://www.moqatel.com.openshare/Behot/Askaria6/Asliha Damar/sec 01.doc.cv.t.htm)

3- أحمد علو، مرجع سابق، ص 08

4- عبدالمنعم سعيد، ص 16

اًكثر من1200 شهيد عراقي بين شيوخ ونساء وأطفال عُزّل. فضلا عن استهداف المدنّيين في مناطق مختلفة من العراق وبأسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا، والذي يبين الغطرسة الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

أما بخصوص عملية ازالة الدمار الشامل العراقية بواسطة لجنة اليونسكوم التّابعة للامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد حرب الخليج الثانية. فقد حرصت اللجنة، بعثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقوى دولية واقليمية على خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن 150كلم وأوضح التقرير النهائي لفريق نزع السلاح ووسائل الرّصد والتحقيق المستمر في العراق، الذي شكله مجلس الأمن في 30 جانفي 1991 عقب انهيار لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق الحقائق التالية [1]:

1/في المجال النووي : يشير التقرير أن الوكالة الدولية للطاقة الذية اًكملت مند نهاية عام 1992 معظم الأعمال المتعلقة بتدمير وإزالة مكونات بر نامج الأسلحة النووية العراقية، وجعلها عديمة الضرر حيث كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مكونات البرنامج العراقي وعن تدميرها كما نقلت المواد النووية الصالحة للإستخدام في صنع الأسلحة إلى الخارج ولاسيما وقود مفاعلات الأبحاث وانتهت من عملية النقل في فبراير 1994و تؤكد الوكالة أنه لا توجد دلائل على ان العراق ما يزال في حيازته أي أسلحة نووية أو مواد نووية صالحة للإستخدام في صنع الأسلحة، أو على الأقل أن العراق يحتفظ بأي قدرة على عملية انتاج تلك المواد من حيث المرافق والمعدات.

2/ الصواريخ الباليستية العراقية التي يزيد مداها عن 150كلم: دمّر بهدا الخصوص 817 صاروخا باليستيا كما دمرت جميع منصات الإطلاق المتحركة إضافة إلى 56 موقع ثابث لإطلاق القدائف كما تم تدمير والتعرف على مصير 73 رأسا حربيا كيماويا وبيولوجيا من إجمالي 75 رأس من نوع الحسين و80 رأسا حربيا من 103 رؤوس حربية انتجت محليا.

3/ الأسلحة الكيماوية: في إشارة لتقرير الأمم المتحدة أن لجنة "اليونسكوم" أشرفت على تدمير وإزالة كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الكيماوية أو جعلها عديمة الضرر مع مكوناتها والمعدات الأساسية المستخدمة في عمليات البحوث، والتطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية ويقدّر حجم الذخائر الكيماوية التي دمّرت بما يزيد عن 88 ألف قطعة ذخيرة كيماوية,وا ًكثر من 600طن من عوامل الأسلحة الكيماوية المستخدمة وا ًكثر من 4 آلاف طن من الماد الكيماوية الأولية ونحو 980 معدة انتاجية أساسية وحوالي 300 قطعة من أدوات التحليل.و قد فككت اللجنة المجمع الرئيسي لتطوير وانتاج الأسلحة الكيماوية في العراق وأغلقته نهائيا. كما رصدت جميع المرافق الكيماوية مزدوجة الإستخدام ووضعتها تحت إشراف الأمم المتحدة وكذلك حددت الأرصدة الخاصة بمواد العناصر الأساسية المتصلة بالأسلحة الكيماوية في العراق، وأيضا مشاريع البحث والتطوير في مجال الأسلحة الكيماوية [2].

4/ الأسلحة البيولوجية :كشفت لجنة اليونسكوم عن برنامج الأسلحة البيولوجية العراقية وقدرات العراق في هذا المجال، وأيضا نُظم النقل الرئيسية وأنشطة العراق الشرائية لبرنامجه البيولوجي. وقد دمرت مرفق العراق الرئيسي لإنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية (مرفق الحكم) مع تدمير نحو 60قطعة من المعدّات الخاصة بالإنتاج لثلاثة مرافق أخرى تشارك في الأنشطة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية مع تدمير المرافق الأخرى المعلنة لبرنامج الأسلحة البيولوجية، وجعلها عديمة الضرر كما دمرت ما يقارب 22طن من الوسائط الزراعية الخاصة بإنتاج الأسلحة البيولوجية والتي جمعت في أربعة مرافق أخرى [3].

1- المرجع نفسه، ص 8 **وانظر كذلك :**

تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل

The international InstitutFor Strategic studies(h.ss.London.2002).

2 - المرجع نفسه .

3 - احمد علو، مرجع سابق، ص 12

الملاحظ أنه من خلال مسار الإجهاض الغربي لطموحات العراق الخاصة بأسلحة الدمار الشامل أنه كان هناك توافقا أوروبيا أمريكيا لا تشوبه شائبة ميّزه الدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة في هذا المسار سواء عسكريا خلال حرب الخليج الثانية، وسياسيا بالضغط على مجلس الأمن لإيفاد لجنة المفتشين الدوليين الى العراق قصد التفتيش وإزالة ما تبقى من وجود أسلحة دمار شامل. غير أنّه وبعد الإجهاض الأور-وأمريكي، وتدمير المنشآت والبرامج العراقية ذات الصّلة بالطموحات النووية العراقية، لم يلجم الولايات المتحدة عن اطماعها ا لهيمناتية. فبادرت بغزو العراق بدعاوي أن العراق لا يزال يمتلك أسلحة دمار شامل. غير أن المقصود فيما هو مقصود نفط العراق، واحتواء إيران وتطويقها عسكريا واستراتيجيا الطامحة إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل من المنظار الأمريكي سيما الاوروبي.

5-المواقف الأروبية -الأمريكية من غزو العراق بذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل:

أثار الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق في مارس 2003 جدلاً واسعا في الولايات المتحدة وبريطانيا في جانب، وبعض الدول الأروبية في جانب أخر وبالذات فرنسا وألمانيا. فبينما بدت فرنسا وألمانيا تعارضان مشروع الغزو فإن إيطاليا وإسبانيا انضمّتا إلى بريطانيا والولايات المتحدة وتأييدهما لمشروع الغزو والدعوة إلى تنفيذه ,وقد أعطت المبارزات الكلامية بين وزيري خارجية فرنسا وألمانيا ووزيرا خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا في جلسات مجلس الأمن قبيل الغزو، وتهديد فرنسا باستخدام حق النقض (الفيتو)ضد مشروع قراريمنح الولايا المتحدة الحق في غزو العراق[1].فالانطباع كان هناك دول أروبية تعارض الغزو علنيا.

على السّطح، بدت أوروبا منقسمة على ذاتها حول مشروع الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق تحت مبررات منع انتشار اسلحة الدمار الشامل بالقوة. فقد أيّدت هذا المشروع إيطاليا وإسبانيا وشاركت فيه بريطانيا كما أيدت إسبانيا وبلغاريا بحرارة الموقف الأمريكي في مناقشات مجلس الأمن قبل الغزو، وكذلك منحت بعض الدول الأروبية مثل بولندا , والمجر وبلغاريا بعض التسهيلات العسكرية على اراضيها لتسهيـل المهمّة الأمريكية. ولكن بْدَ أنّ فرنسا وألمانيا كانتا تقودان مجموعة من الدول التي تعارض بشدة مشروع الغزو,كما أنّهما عملتا بهمّة داخل المجلس لعرقلة صدور قرار من المجلس يخوّل للولايات المتحدة وبريطانيا غزو العراق[2].غير أنّه وفي حقيقة الامر، لم يكن هناك خلاف حقيقي أصلا بين فرنسا وألمانيا من ناحية، والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى حول قضية الغزو, وأنّ المعارضة الشّكلية الألمانية –الفرنسية، قد خدمت خُطط الغزو وبشكل يفوق ما فعلته الدول الأوربية الأخرى التي أيّدت الغزو علناً.فبمعارضتهما العلنية لمشروع الغزو الأنجلو-أمريكي، استطاعت فرنسا وألمانيا أن تضطلع بدور في حث الرئيس العراقي الراحل صدام حسين على قَبول التفتيش غير المشروط لكل المواقع العسكرية والمدنية, الرسمية وغير الرسمية العراقية، وذلك من خلال وعده بمنع الغزو إذا استجاب بدون شروط لمطالب مفتشي الأمم المتحدة. فقد تبين بعد الغزو أن فرنسا وعدت الراحل صدام حسين باستعمال حق النقض لمنع صدور قرار يخوّل للولايات المتحدة غزو العراق. وهكذا سادت قناعة لدى القيادة العراقية بأن أووربا ستقف معها، إذا استجابت بالكامل لشروط المفتشين ونفّذت قرار مجلس الأمن رقم 1441[3]وقد ا ٔكد ذلك طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في النظام العراقي البائد في 9أفريل سنة 2003للأمريكيين بعد أن اعتقلوه بعد انتهاء الغزو أن صدام حسين كان مقتنعا حتى اللحّظة الأخيرة بأن الغزو لن يحدث نتيجة التا ٔكيدات الفرنسية –الألمانية. ومن ثم سمح العراقيون للمفتشين بتفتيش العراق والتقاط كل الصور ورفع كل القياسات بما في ذلك القصور الرئاسية ومنازل العلماء العراقيين, كما سمحوا لطائرات الإستطلاع الأمريكية والفرنسية بالتحليق فوق

1 - محمد السيد سليم، السياسات الاروبية والامريكية في الشرق الاوسط توافق ام تعارض، مرجع سابق ذكره، ص18

2- Jean Bricmont, op, cit,p 254.

3 - Ibid ,p255

العراق لمسح الأراضي العراقية, وقد تم ارسال الصور الملتقطة إلى الذين يحضّرون للغزو ومما أكّد لهم أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل أي أن غزو العراق عملية آمنة لأن الأخير ليس في حوزته أسلحة الردع,وهو أمر كانوا يعلمونه جيّدا قبل الغزو [1].

مع بدء المراحل الأخيرة للإعداد للغزو، طرأت ثلاث تطورات، أكّدت نظرية وجود تفاهم غير معلن بين ألمانيا وفرنسا من ناحية والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى [2].

أولا: حينما أزالت القوات الأمريكية شبكة الأسلاك التي تحدّد خط الحدود العراقية –الكويتية، لم تعترض فرنسا أو ألمانيا على ذلك، وعلما أن هذه الشبكة تم وضعها بموجب قرار لمجلس الأمن صدر سنة 1993، فإذا كانت فرنسا وألمانيا جادتين في منع الغزو، كان من الواجب عليهما أن يذهبا إلى مجلس الأمن متهمتين الولايات المتحدة بانتهاك قرار مجلس الأمن بإقامة خط الحدود. ومن المؤكد أنه إذا كانت القوت العراقية هي التي أزالت شبكة الأسلاك، فإن ما نقوله هو بالضبط ما كانت ستفعله فرنسا وألمانيا، اي يتهمان العراق بخرق قرارمجلس الأمن. ولكن فرنسا وألمانيا تجاهلتا المسألة بالكامل.

ثانيا: حينما قرر كوفي عنان، الأمين العم للأمم المتحدة السابق سحب المفتشين من العراق قبل بدء الغزو بيومين، لم تعترض فرنسا وألمانيا على ذلك. فقد تم إرسال المفتشين بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441، ممّا يعني أنه يمكن سحبهم فقط بقرار آخر للمجلس. وفي اليوم الذي أعلن فيه كوفي عنان قراره أعلن المندوب الألماني لدى الأمم المتحدة أن عنان قد أبلغ أعضاء مجلس الأمن بقراره، وأننا "أخذنا علما بذلك" [3].

ثالثا: حينما بدأ الغزو يوم 20مارس لم تطلب فرنسا أو ألمانيا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة قيام بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغزو دولة عضو في المنظمة دون تخويل قانوني وبالمخالفة لميثاق الامم المتحدة تأسيسا على أن الغزو هو عمل يهدد السلم والأمن الدوليين، بل ولم تطلبا عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل قرار "الإتحاد من أجل السلام" لإصدار قرار يدين الغزوببساطة نظرت فرنسا وألمانيا إلى الإتجاه الآخر. صحيح أن فيشر، وزير خارجية ألمانيا قال يوم بدا الغزو «إن يوم بدأ الحرب هو يوم حزين للعلم"، كما أن جان بييررافاران، رئيس وزراء فرنسان قال في 3أفريل سنة 2003 إن"الولايات المتحدة ارتكبت خطأ استراتيجيا وأخلاقيا" ولكن هذه التصريحات لم تكن سببا يدعوها إلى إنهاء "حزن العالم" ووقف "الخطأ الأخلاقي" من خلال سلوك إيجابي داخل مجلس الأمن [4].

حينما بدأ الغزو فعليا يوم 20مارس سنة 2003أسقطت فرنسا وألمانيا أوهام الخلاف مع الولايات المتحدة, وأيدتا الغزو علنا ,ففي اليوم الاول للغزو قال السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة انه ادا استعمل العراق أسلحة الدمار الشامل ضد القوات الامريكية والبريطانية ,فإن فرنسا ستقف ضد العراق لأن استعمال تلك الأسلحة غير قانوني طبقا للقانون الدولي [5].

وفي 03أفريل سنة 2003أعلن رئيس أركان حرب الجيش الفرنسي ان جيشه مستعدّ للإضطلاع بدور في العراق بعد إنتهاء الحرب. وفي خطابله أمام البرلمان الآلماني في اليوم داته أظهر المستشار الألماني شرودر تحولا كاملا في موقفه بإعلانه أن ألمانيا تمنح الطائرات الحربية الأمريكية العابرة إلى ومن العراق حق استعمال مجالها الجوي وقواعدها العسكرية وأضاف المستشار أن بلاده تأمل في إنتهاء الحرب بأسرع ما يمكن وأن يكون الشعب العراقي قادرا على إسقاط الدكتاتورية لتحقيق حلمه في أن يعيش في سلام وحرية.

1- رون سسكن، نظرية الواحد في المئة، ترجمة ميشال دانو، بيروت، دار العربية للعلوم-ناشرون، 2007، ص19.

2 - محمد السيد سليم ن مرجع سابق الذكر، ص19.

3- فؤاد نهرا، "دول الاتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 111، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف سنة 2003، ص129.

4 - المرجع السابق

5 - رون سسكن، المرجع السابق الذكر، ص317.

ولكي يتم إزالة اي أوهام عن وجود خلاف فرنسي_ ألماني مع الولايات المتحدة أعلن رافان في 31مارس أن"الحكومة الفرنسية لا تتمنى أن تنتصر الدكتاتورية (العراق)على الديمقراطية (الولايات المتحدة),وإن معسكر فرنسا هو معسكر الديمقراطية"[1].وفي 03أفريل صرح السفير الألماني لدى واشنطن إنه رغم أن بلاده تعارض الحرب على العراق "إلا أنها مازالت تقدم مساعدة تفوق ما يقدمه كثير من أعضاء الإئتلاف الدي تقوده الولايات المتحدة للإطاحة بصدام". ورغم أن ألمانيا عارضت مشروع الغزو، إلا أنها أيدت الغزو. وفي 08أفريل سنة 2003 وخلال زيارته لإسرائيل، وقبل احتلال بغداد بيوم واحد، زار فيشر، وزير خارجية ألمانيا، إسرائيل واعتدر علنا للولايات المتحدة عن "المشاجرة" حول الحرب ضد العراق. وأضاف فيشر أن العلاقات بين ضفتي الأطلنطي حيوية للأمريكيين والأوربيين على حد سواء.

تميزت المناقشات في مجلس الأمن بعد اكتمال الغزو بدرجة واضحة من التوافق الأوربي-الأمريكي بخلاف مظاهر التي الخلاف التي ميزت تلك المناقشات قبل الغزو نفقد أيدت فرنسا وألمانيا مشروع القرار رقم1483 الصادر عن مجلس الأمن والدي يعترف بالقوات الأنجلو-أمريكية في العراق "كقوات احتلال " بل إن دومينيك دو فيلبان، وزير خارجية فرنسا أضاف فيما بعد أنه "لا يتمنى هزيمة الولايات المتحدة في العراق"[2].و كانت الحجة الرئيسية لتبرير الغزو الأمريكي-البريطاني هي أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وأن هناك علاقة بين العراق ومنظمة القاعدة. وبعد اكتمال الغزو، لم يعثر على أي أسلحة دمار شامل ولم يثبث أن الحكومة العراقية كانت تتعامل مع القاعدة. ورغم دلك لم تثر ألمانيا ولا فرنسا هده القضية في مجلس الأمن أو خارجه خاصة أن الولايات المتحدة رفضت السماح بعودة المفتشين إلى العراق لاستكمال مهمتهم وهو الأمر الدي كان الأمريكيون يلومون الحكومة العراقية عليه قبل الغزو[3]. ولم يثر تلك القضية إلا روسيا نالتي طالبت بعودة المفتشين إلى العراق، وأن مجلس الأمن عليه أن يصدر شهادة نهائية حول أصلحة الدمار الشامل في العراق.[4]

من كل ماسبق يمكن ان نستنتج ان الغرب هم من كانوا الدّاعمين الاساسيين للطموحات العراقية النووية وخاصة فرنسا خلال السبعينات من القرن الماضي عندما كان العراق يخدم المصالح الغربية في الشرق الاوسط والخليج، وبعد الغزو العراقي للكويت عام 1990 تغيرت المواقف الاروبية والامريكية تجاه العراق الذي كان يهدد المصالح الاورو-أمريكية في الشرق الاوسط والخليج وبالأخص الامريكية من المنظار الامريكي.. وعلى الرغم من بروز الدور الامريكي بشكل جلي على الدور الاوروبي بخصوص عراق صدّام حسين البائد، إلاّ أنّ الدورين الاوروبي والأمريكي عسكريا كانا منسجمين عند إجهاض القدرات والطموحات النووية العراقية ابان حرب الخليج الثانية، وسياسيا كانا متكاملان ومنسجمان تماما في دعمهما لعمل المفتشين الدوليين واستكمال اجهاض ما تبقى من قدرات وطموحات نووية عراقية. وخلال الغزو- الانجلو-أمريكي للعراق تبين أن الدّور الأوروبي في عملية الغزو قد لعب وظائفا ثلاثا كما هو الحال في اطار الصراع العربي –الإسرائيلي، دور الممتص للصدامات، المسهل والمؤيد. فبالظهور بمظهر المعارض للغزو، لعب الإتحاد الأوروبي دور "امتصاص الصدمات "، حيث بدا أن الغرب ليس موحّدا ضد العرب في قضية الغزو. كذلك، فقد "سهّل" الإتحاد الأوروبي الغزو، حيث لعبت المعارضة الأوروبية دورا في حث العراق على قبول التفتيش غير المشروط لكل مواقعه مما جعل الولايات المتحدة علىيقين بما ستتوقعه وتأكدت من أن العراق لن يستخدم أي أسلحة دمار شامل ضدها لأن هده الأسلحة غير موجودة بالأصل. وأخيرا، فإنه بمجرد أن بدأ الغزو أيد كل الأوروبيين، بما فيهم فرنسا وألمانيا، الغزو علنا،ومن ثم رغم السيطرة الامريكية الكاملة

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق ص18

2 -Jean Bricmont ,op cit, p113.

3 - Ibid

4 - رون سكن، المرجع السابق الذكر، ص307.

على الملف العراقي منذ حرب الخليج الثانية، ودورها البارز في ادارته، الا ان الولايات المتحدة الامريكية بقيت في حاجة الى دور حلفائها الاروبين. ومن ثم فإن العلاقات الاورو-امريكية ازاء مسيرة التعامل السابق مع الملف العراقي هي علاقات تكامل، كانت متعاضدة، أثبتت حاجة الولايات المتحدة الامريكية رغم قوتها القاهرة إلى حلفائها الاوروبيين وكما هو معهود فإن الاوروبيين ليسوا على استعداد للتضحية بعلاقاتهم الاستراتيجية والتاريخية مع الولايات المتحدة، بسبب مشكل العراق كما هو الحال لعلاقاتهم بها في إطار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وحتى الملف النووي الايراني.

المطلب الثاني : الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية.

ما إن تمّ قبر الطموحات العراقية، التي كانت ترنو بعراق صدام حسين الى السّعي لامتلاك قدرات نووية في منطقة الشرق الاوسط، حتى ظهرت إيران بملفها النّووي من جديد أمام الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاروبيين وحتى اسرائيل على كل سواء. وعلى الرّغم من الخطابات الايرانية المؤكّدة دوما على سلمية برنامجها النووي، إلاّ أنّ ذلك لم يَخْلُو لا لإسرائيل ولا للأمريكيين والاروبيين يقينا. فهواجس الشّكوك لازالت لهم مُنْتابة، تدفعهم بجهودٍ قُصوى نحو منع إيران من تطوير التّكنولوجيا النّووية. ومن ثَمّ وجد الملف النوويُّ الايراني نفسَه متأرجحا بين جهدين: الاول أوروبي والترويكا الاروبية (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) ممثلة لكتلة الاتحاد الاروبي، التي تفاضل بين سياستي التحفيزات والعقوبات الاقتصادية، في مقابل الجهد الثاني الامريكي المدعوم اسرائيليا وسياسة التّرهيب، والذي لا يعرف غير التلويح باستخدام القوة لحسم الملف -على ما يبدو- بديلاً.وسواء اختلفت المناهج الاوروبية والامريكي أو تكاملت، فمحاولات إحباط الطّموحات النووية الايرانية تبقى واحدة، فالاروبيون والامريكيون على حد سواء، في بادئ الامر من كانوا السّبب في انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العالم سيما في منطقة الشرق الاوسط. يحلونها دومًا على حلفائهم، ويحرّمونها على غيرهم. ولعل إيران احدى الدول الشرق اوسطية الطّموحة منذ عقود الى امتلاك التكنولوجيا النووية والتي تواجه اليوم مشكلة حقيقية مع الغرب بشأن برنامجها النووي.

1- لمحة تاريخية عن برنامج ايران النووي: يعود الطّموح النوويّ الايرانيّ إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي، إذ حاز البرنامج النووي، على دعمٍ وتشجيعٍ من قبل بعض الحكومات الاوروبية الغربية كفرنسا والولايات المتحدة الامريكية. حيث كانت هذه الاخيرة المساعد(*) والداعم الاول للطّموحات النووية الايرانية. واستمر الدّعم الامريكي لايران في هذا المجال، عندما بادرت الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة ايران في تجسيد برنامجها من خلال تزويدها بثمان مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية عام 1977، لقاء إلغاء ايران لاتفاقية تعاون في نفس المجال النووي مع كل من الهند، وفرنسا، للحيلولة دون الاستغناء عن خبرات الولايات المتحدة. وقد تم التوقيع على الاتفاق بين ايران والولايات المتحدة الامريكية سنة 1978، وبموجب ذلك الاتفاق تشتري ايران تلك المفاعلات وما يلزمها من الوقود النووي وكيفية تطويره فضلا عن مواده الاساسية. غير ان ذلك الاتفاق لم ير النور مع سقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة عام 1979.فصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات دولار امريكي كجزء من سعر المفاعلات التي تم التّعاقد بشأنها. وبعد نجاح الثورة الايرانية وتوتّر العلاقات فيما بينهما بسبب قضيّة الرّهائن الامريكيين الذين كانوا محتجزين في السفارة الامريكية

(*) مع انشاء شاه ايران " محمد رضا بهلوي" منظمة الطاقة الايرانية النووية، ومراكز طهران للبحوث النووية الذي الحق بجامعة طهران 1967.وبدأ العمل في ابحاثه تحت اشراف المركز أهدت الولايات المتحدة الامريكية إيران مفاعلا نوويا صغيرا كنواة للمركز.وكانت قدرة المفاعل 05 ميغاواط بغرض البحث. وكان لهذا المفاعل التدريجي قدرة انتاج 600 غرامن البلوتونيوم سنويا وقوده النووي المستنفذ. وحدث هذا عندما كانت ايران ذات علاقة طيبة وطبيعية مع الولايات المتحدة الامريكية.خصوصا بعد بعد حرب اكتوبر 1973. حين امتنع شاه ايران في لعبة استخدام استخدام البترول كاداة ضغط على الغرب الذي فرضته الدول النفطية العربية. وضخ ايران لبترولها الى الا الى الاسواق العالمية وبكميات كبيرة لسد الاحتياجات المطلوبة في ذلك الوقت جراء الحضر العربي للنفط.

في طهران، فضلا عن اعتبار الولايات المتحدة أنّ نجاح الثورة الاسلامية في ايران، أضحى يمثّل ايديولوجية عدائية لها[1]. ومن ثم توقف البرنامج النووي الايراني مؤقّتا بعد الثورة، قبل ان يعُاد تشغيله بقليل من المساعدات الشّحيحة لبعض الدول الاروبية الغربية كفرنسا، المانيا وايطاليا.وكان ذلك الشّح الاوروبي ناتج جرّاء الضغوط الامريكية المتزايدة عليها، مما أدّى بهذه الدول في نهاية المطاف إلى إبطال مشاريع الاتفاقيات الثنائية بينها وبين ايران الخاصة بالتعاون في المجال الطاقوي النووي[2]. غيرأنّه وفي النّصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي تمّ تدمير المفاعل النووي الايراني الشّهير "بوشهر "تدميرا كليّاً من قِبل القصف المتوالي للطائرات العراقية في إبّان الحرب العراقية الايرانية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، حيث قصفته ست مرّات متتابعة في مارس 1984، فبراير1985، مارس 1985، جوان 1986، ومرتين في شهر نوفمبر 1987. أين أُحبِط المفاعل النووي الايراني الوحيد نهائيا[3].غير أنّ إيران لجأت من جديد الى محاولات التعاون النووي مع كل من الصين وروسيا منذ عام 1990، عندما راحت جادة في إعادة بناء مفاعلها النووي لتوليد الطّاقة الكهربائية في بوشهر من جديد، مستغلّة بذلك انهيار لاتحاد السوفياتي السابق وحاجة روسيا الفتية لملايير الدولارات للخلاص من أزمتها الاقتصادية، حيث وقّعت إيران عقدا مع الحكومة الروسية في موسكو في الاول من مارس 1990 لاعادة بعث مفاعل بوشهر الثّلاثي النووي، وبناء مفاعلين آخرين. إلاّ ان البلدين اختلفا في تسديد الفواتير المالية الخاصّة بالمشروع فتأخّر تنفيذ المشروع في حينه[4]. كما استغلّت إيران حالة النّفور السّلمي الصّيني الامريكي وتمكّنت من التّعاقد مع الصين لتزويدها بالوقود النّووي عام 1991، وساعدها في ذلك انشغال الولايات المتحدة الامريكية بالمسألة الكويتية – العراقية في تمرير التّعاقد الايراني الصيني في 15 جانفي 1991. نصَّ العقد على تزويد إيران بسرعة بالوقود النووي الصيني، قبل أي تحرّك أمريكي لمنع ذلك لاعتبارات سياسية. فكان من تلك الاعتبارات تحييد الصين وإيران في المسألة الكويتية-العراقية. حتى من تلك، حتى تنهي الولايات المتحدة الامريكية اعمالها الحربية التي اندلعت قبل التعاقد الايراني بيومين.15جانفي 1991. حيث فكان العقد الايراني-الصيني، الذي تمّ تنفيذه بسرعة ينص على على تزويد ايران بالوقود النووي " اليورانيومي" الغازي المسمى باليورانيوم ومع بداية 1993[5].ثم عادت ايران وتعاقدت مع روسيا مجدّدا لاحياء عقد موسكو في بناء مفاعل بوشهر ومفاعلين آخرين، وتكاثف التّعاون خصوصا عام 1995، حين وقّعت عقدا جديدا مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.بحيث كان ينص العقد على انشاء عدة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية القادرة على انتاج 100كيلوغرام من "البلوتونيوم" في السنة من الوقود النووي المستنفذ. كما كان ينص العقد انجاز روسيا عملها في أولا مقابل مفاعل نووي في "بوشهر " لتوليد 30-50 ميغاواط خلال أربع سنوات، وأن تدرّب روسيا خمسة عشر خبيرا نوويا إيرانيا في السّنة. بالاضافة الى بناء وحدة انتاج الغاز النووي القاذف لتخصيب اليورانيوم. حدث ذلك في وقت عملت فيه ادارة كلينتون لإفشال العقد، لكنّها لم تفلح، واستمرت روسيا في تنفيذ بنوذ العقد لاسباب مادية روسية بحتة جراء الازمة الاقتصادية التي عاشتها روسيا عقب انهيار الاتحاد السّوفياتي السابق.[6] وقد أثارت مسألة "البلوتونيوم" المتوّلد من الوقود النووي

1- الموسوعة الحرة، البرنامج النووي الايراني.

(http://www.wikipedia.org/wiki/)

2- محمد محمود الطناحي، مرجع سابق، ص 283

3- محمد محمود تاجي مرجع سابق، ص 273

4 - Robert O. freedman ,Russia and Iran ;The nuclrair Question:The Putin Record. Jerusalem,. Jerusalem Viewpoints, Jerusalem Center for public Affairs,july 2006,p 03
.(http://jcpa.org/jl/vp544.htm)

5- Cristiani Dario,“China and Iran Strengthen their Bilateral Relationship”, PINR, October 6, 2006.
http://www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=566&language_id=1

6 - Bijan Mossavar “ Persian gulf:Iran’s Role”, fifth IIES International Conference,Teherane,November 200.p25

خاصة بعد تصريحها أنها سوف تستعمله لانتاج السلاح النووي اثارت مخاوف الولايات المتحدة خاصة بعد اقناع ايران الروس بضرورة ابقاء "البلوتونيوم" في ايران مقابل مبالغ مالية دون نقله وخزنه "سيبيريا".كما اتفق عليه الرئيسان الروسي "فلاديمير بوتين" والامريكي "بيل كلينتون".بعد ان عجزت الولايات المتحدة الامريكية. ، وبضغط من اسرائيل، على منع انجاز مفاعلات بوشهر، راح الاثنتان تصرحان بخطورة البرنامج النووي الايراني، خصوصا بعد قيام روسيا بتدريب علماء نوويين ايرانيين للعمل في 'بوشهر' بعد الانتهاء من التعاون مع روسيا، ومن ثمّ بدأت هواجس الملف النووي الايراني تثير مخاوف الولايات المتحدة وإسرائيل وتلقي بظلالها على الاوروبيين ايضا، خصوصا عندما اعتبر الاتحاد الاروبي سنة 1992 أن إيران ببرنامجها تشعل سباق التسلّح في منطقة الشرق الاوسط.واشتدت تلك المخاوف اثارة بعد الغزو الامريكي للعراق. ويرى كثير من الباحثين ان جنوح إيران نحو تطوير برنامجها النووي يتعلّق أساسا بالمدركات الامنية الايرانية، حيث تُعدّ إيران الدولة الاكبر في منطقة الخليج، خاصّة بعد خروج العراق من دائرة الفعل العربي نتيجة الاحتلال الامريكي سنة 2003 ومساندتها له، فهي تحتلّ على سبيل الميثال موقعا جيواستراتيجيا مطِلا على ضفّة الخليج، وتشرف على مدخل مضيق "هرمز" الاستراتيجي، وتسيطر على جزر متعدّدة في الخليج، وتمتّع بقدرة اقتصادية عالية، وعدد سكّانها اكبر من عدد سكان الخليج العربي بما فيها العراق. بناء على ذلك رسمت ايران سياستها الامنية في المنطقة، حيث قامت بوضع وابحاثا نووية تسلّحية متطوّرة، علاوة على القلق الايراني الامني نتيجةً لشعورها بالحصار بقوّات أجنبية في العراق وافغانستان والخليج العربي وآسيا[1]. ناهيك عن امتلاك بعض دول المنطقة المحيطة بها لأسلحة نووية كالهند، باكستان واسرائيل، فضلا عن القوى النووية الدّولية كالولايات المتحدة الامريكة. بالاضافة إلى المعتقدات المذهبية الايرانية القومية الايرانية، بحيث تؤمن إيران بحتمية قيام حكومة عالمية إسلامية إنآجلاًأم عاجلاً. وتعتقد إيران أيضاأنّها من ستقودها وفقا لمعتقداتها المذهبية الشّيعية منذ نجاح الثورة الاسلامية 1979[2]فيها، المؤثرة دوما على السلوك السياسي الخارجي الايراني، وتفاعلاتها مع دول المنطقة والقوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاروبي على وجه الخصوصفي اطار مواقفها ومساعيها الحالية الهادفة الى لجم الطموحات النووية الايرانية المهددة لامنها القومي ومصالحها الاستراتيجية الاورو-امريكية من منظار تذاتاتي.

2- الموقف الأوروبي من الملف النووي الايراني: تقود الجهود الأوروبية في اطار مساعي الاتحاد الاروبي نحو لجم إيران عن طوير برنامجها النووي دول الترويكا الثلاث: بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وينظر لها على أنّها مكمّلة للجهود الأمريكية وإن كانت ا كثر مرونة منها غير أن الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني، أنّها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السّياسة. فمن حيث الدّوافع ترغب الدول الأوروبية أن يكون لها دور في إطار التعامل مع قضية هامّة وحسّاسة مثل الملف النووي الإيراني خصوصا، وقضايا الانتشار عموما، سواء في المتوسّط أو الشرق الاوسط تحديدا، كقضايا التهديدات الامنية الصّلبة التي تجنح دوما الولايات المتحدة على معالجتها بالميل الى استخدام القوة. بعد أن استحوذت على الملف العراقي كاملا منذ نهاية حرب الخلج الثانية عام 1991 مرورا بقرار الغزو وتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، نهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق وبسط شركاتها النفطية على على النفط العراقي بشكل كلي تقريبا[3]. ولذلك يشكل الملف الإيراني محطّة اختبار جديدة للسّياسة الخارجية الأوروبية "المشتركة" التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها. امّا من حيث طبيعة السّياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية المتراوحة بين المزج

1- عبد الوهاب بدر خان، الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص27.
2- باسكال بونيفاس، "الملف النووي الإيراني: تقييات إستراتيجية متباينة"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص1.
3- محمد السيد سليم، مرجع سابق ذكرة ص 12

بين التحفيزات والعقوبات الاقتصادية، كما أنّها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار مشترك للعمل[1]، فإذا أخذنا موقف "الترويكا" من الملف النووي الإيراني فسنجد أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التّعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفّات أخرى : مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو " الملف النووي الإيراني " ومما لا شك فيه أن التعامل مع تلك الملفات دفعة واحدة وربطها ببعضها يسهّل خلط الأوراق ويزيد من الضغوط على إيران من كافة الاتجاهات. كما شرعت بريطانيا في إجراء اتصالات مع الجماعات الإيرانية المعارضة وتقديمها على أنّها جماعات سياسية للضّغط على إيران. كما تحاول إثارة قضايا الدّيمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات الحرّة مع اقتراب موعد كل انتخابات رئاسية في إيران كما حدث جوان 2005[2] أو في عام 2010 واعادة انتخاب أحمدي لولاياية ثانية والفوضى الجماهيرية التي عاشتها إيران بفعل المعارضة المدعومة غربيا، وتحديدا بريطانيا والتشكيك في نزاهة الانتخابات الايراية الرئاسية الاخيرة، لتستكمل منظومة الضغط على إيران. أمّا بخصوص الموقف الفرنسي فهو يختلف من موقف "فرنسا -شيراك " و"فرنسا-ساركوزي" بشأن الملف النووي الايراني. فموقف "فرنسا-شيراك السّابقة" فقد اتّسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية وكان يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية. ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية) والطيران المدني، والمنشآت السّياحية والترفيهية، إلى جانب منشآت الموانئ، ومنها على سبيل المثال : المشاركة في استثمارات بقيمة ملياري يورو في المجموعة السياحية المسماة " وردة الشرق " في المنطقة التي تقع شمال شرق منطقة "كيش" الحرّة بالمشاركة مع مجموعة من المستثمرين الألمان. وكان استقرار الأوضاع في إيران سياسيا واقتصاديا يُعد مطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموّها. وكان من المؤكّد أنّ خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان وكان من المؤكّد أيضا أن" فرنسا- شيراك" كانت لا تودّ تكرار نفس التّجربة لاستثماراتها في إيران[3] غير أنّ ذلك الموقف الفرنسي بدا متغيّرا واضحى ميّالا الى سياسات الولايات المتحدة الامريكية الى حدّ التّبعية، التي لاتقل تبعية من تبعية بريطانيا لها، محطِّمة -على الاقل في الوقت الراهن-آخر قلاع الاستقلالية "الديغولية والشراكية"عن الولايات المتحدة الامريكية، بحيث تبنّت فرنسا –الساركوزية موقف بريطانيا ذاته.ويتجلى ذلك قبول فرنسا الحالية اقتراح واشنطن إحالة الملف النووي الايراني على مجلس الامن عام 2010 في مقابل استفادة فرنسا من حصص اقتصادية استثمارية اضافية في العراق أين توجد شركاتها البترولية "توتال". وقد تمّت احالة الملف النووي الايراني على مجلس الامن في سنة 2011، اين اصدر المجلس قراره بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على ايران ، فضلا عن العقوبات الاخرى في فترة لاحقة تعلقت بفرض حظر على الطائرات الايرانية بمنعها دخول الاجواء الاروبية والامريكية[4]. لكن غير أنّ تغيّر النخب الحاكمة في فرنسا، وعلى الرغم من تبعية فرنسا الحالية لمواقف واشنطن، الا ان الخيارات الاقتصادية التي تدافع عنها فرنسا تجاه التّعامل مع الملف النووي الايراني لازالت باقية على الاقل راهنا.

أما عن الموقف الألماني فهو الاخر بدوره تأثر بتأثر النّخب الحاكة في المانيا ففي عهد المستشار "غيرهاد شرود" عندماكان الموقف الالماني يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية" فرنسا-شراك" أخذا في الاعتبار عقود

1- أسامة فاروق مخيمر، الملف النووي الايراني بين الترويكا الاروبية والضغوط الامريكية، طهران، دورية مختارات ايرانية، جوان 2005، العدد 59، ص 14.
2- المرجع نفسه، ص 13
1- المرجع نفسه، ص 13

4 - Pirouz MOJTAHED-ZADEH,Le Triangle nucléaire Europe -Iran - Etats-Unis.
(http://www.strategicsinternational.com/8_zadeh.pdf)

العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في احتياطي النفّط والغاز الطبيعي. وكانت الجهود الأوروبية قد أسفرت عن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في عام 2003 ثم التوقيع على اتفاق باريس في نوفمبر 2004 والذي تلتزم إيران بموجبه بالوقف التّام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وبحيث تمتنع طهران عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي، وذلك في مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى جانب تجنّب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي[1]. غير أنه ومع تولّي المستشارة الالمانية الحالية "انجيلا ميركل" زمام الاستشارة في المانيا، وميولاتها الاطلسية بسبب التقارب الالماني الامريكي في عهدها، بعد حالة الفتور النّسبي في العلاقات الالمانية الامريكية بسبب الغزو الانجلو امريكي للعراق. وقد عملت المانيا الحالية على احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن في تغيّر لافت لموقفها وابداء تشدّد نوعا ما في موقفهاتجاه الملف النووي الايراني، بعد ان كانت المانيا من بين الرّافضين على ذلك في عهد شرودر. الملاحظ ايضا انه ورغم التقارب والميولات الاطلسية الالمانية، نجد ان المانيا مازالت تحبذ تشديد العقوبات الاقتصادية بدلا من الحسم العسكري للملف الذي غالبا ما تلوح به واشنطن بضغط وتوجس اسرائيلي، خصوصا، كلما فشلت لقاءات ممثلي إيران عن الملف وممثلي الترويكا عن الجانب الاروبي.

ويبدو موقف الاتحاد الاروبي حاليا أكثر تشدّدا إزاء فشل الترويكا في جهودها نحو حلّ الملف سلميا، حيث أيّد الاتحاد الاوروبي حزمةالعقوبات الاقتصادية والتّجارية المشدّدة التي أقرّها مجلس الامن نهاية العام الماضي، من بينها تفتيش السّفن التّجارية الايرانية في عرض المياه، وفرض حظر استيراد الاسلحةمن طرف إيران[2]، فضلا عن العقوبات الاروبية الاخيرة في مطلع شهر جانفي من العام الحالي (2012). في قمّة وزراء خارجية الاتّحاد في إجتماعهم ببروكسل والتي اقرّت حظر وخفض اسيراد الدول الاروبية للنفط الايراني. وبموجب هذا الاتفاق الاروبي توقفت تماما ثلاث دول اروبية عن استيراد النفط الايراني، وهي كل من بلجيكا، جمهورية التشيك وهولندا، فيما خفّضت كل من ايطاليا، اسبانيا واليونان وفرنسا وارداتها النّفطية من ايران وتدرس خيارات تعويض ذلك من خلال استيراد النفط من دول الخليج العربية وليبيا ما بعد القذافي[3]. وتأتي هذه العقوبات الاخيرة كأدوات ضغط اقتصادي أوروبي لحمل ايران على وقف تخصيب اليورانيوم ووقف كامل انشطتها النووية،على الرغم من تأكيد الوكالة الدّولية للطاقة الذرية أن برنامج إيرن النووي لا يكتنفه الغموض حول سلميته.

الملاحظ أنّ موقف الاتحاد الاروبي عموما، وجهود الترويكا خصوصا تجاه الملف النووي الايراني تميل الى المرونة في التعامل تحبيذ التّحفيزات والضغوط الاقتصادية والتّجارية، بدلامن استخدام القوة رغم إحالة الملف على مجلس الامن بخلاف الموقف الامريكي.

3- **الموقف الأمريكي من الملف النووي الايراني** : على الرغم من أن الملف النّووي هو الذي يطفو على سطح الفتور في العلاقات بين بين ايران والولايات المتحدة الامريكية في الوقت الراهن، إلاّ أنّ هناك حساسيةّ امريكيةّ تاريخيةّ تجاه النّظام الايراني في حدّ ذاته، وبالضّبط منذ نجاح الثّورة الاسلامية الايرانية عام 1979، واسقاط نظام الشاه الذي كان محسوبا في ولائه للولايات المتحدة الامريكية. غير أنّه ثمّة قضايا أخرى عدّة ومتشابكة زادت من الحساسية الامريكية تجاه إيران، تغذّيها جملة من الاتّهامات الامريكية الرائجة لإيران

---

1 - Isabel Schäfer,La politique proche-orientale de la grande coalition ;Comité d'études des relations franco-allemandes (Cerfa).Ifri, janvier 2008 p 10.
(www.heymat.hu-berlin.de/team/schaefer/cerfa51_schaefer)23..4.2012

2- مصطفى، داود، "أوروبا تتمسك بفرض العقوبات وأمريكا لا تريد استفزاز أسواق النفط ": تلويح إيران بإغلاق مضيق هرمز يهدد بمواجهة عسكرية مع الغرب، يومية الخبر الجزائرية، الخميس 29 ديسمبر 2011، العدد 6580، ص ص 11-12

3- رضا شنوف، "الاتحاد الأوروبي يحظر استيراد النفط الإيراني"، "يومية الخبر" الجزائرية، الخميس 05 جانفي 2012 - العدد : 6586ص 07

المتمثلة فيدعم الإرهاب، معارضة عملية السّلام في الشرق الأوسط، التدخل في القضايا الإقليمية (العراق، لبنان، فلسطين)، تهديد أمن الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة (إسرائيل) وانتهاك قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا إضافة إلى الاتّهام الرئيسي لإيران بالسّعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل[1]. ولم تدخر الولايات المتحدة جهدا في حشد ما تسميه الولايات المتحدة " بالمجتمع الدّولي"[2] والمنظّمات الدولية ضد إيران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولي، مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضّغوط على طهران لمراجعة مواقفها من القضايا السّابقة، ووقف برنامجها النووي، ولعل نموذج الملف النووي الليّبي هو النّموذج الحاضر في ذهن واشنطن. فالرئيس الأمريكي بوش السّابق كان لا يملّ من تكرار مقولة، إن استشعار ليبيا لجدّية الولايات المتحدة في وقف البرنامج النووي الليّبي هو الذي دفعها إلى وقف ذلك البرنامج وتسليم معدّاته إلى واشنطن غير أنّ واشنطن تعلم أن الظروف المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني تختلف تماما عن تلك التي كانت تحيط بالبرنامج النووي الليبي، وبالتالي فمن المستبعد أن تسير طهران على نفس خُطى طرابلس في هذا الملف[3]. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى عدّة أدوات للضّغط على طهران فاستخدمت الأداة الدبلوماسية للتّهديد بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وهو ما تمّ فعلا، ونجحت في ضغوطها حتى على الاروبيين انفسهم، وسعت إلى حشد الدول الأوروبية (خاصة بريطانيا) لتبني نفس الموقف الأمريكي، وحاولت الضّغط على الوكالة الدولية للطاقة الذّرية لاتخاذ موقف يدين طهران، وعندما أوضحت الوكالة أنه لا يوجد دليل قاطع على أن البرنامج النووي الإيراني يسعى لإنتاج أسلحة نووية وأن المطلوب من طهران هو إبداء المزيد من الشفافية والوضوح للعالم حول برنامجها النووي، اتهمت واشنطن الرئيس السّابق الوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعي بأنّه يحمل نوايا طيّبة تجاه إيران وصلت إلى القدر الذي جعله يعطي نصائح للدّبلوماسيين الإيرانيين حول كيفية العمل والتّصرف، فيما يخص البرنامج النووي الإيراني.كما أنها مؤخرا اتّهمت ايران بترهيب المفتشين الدوليين[4].

كما لجأت الادارة الامريكية السّابقة إلى تقديم إغراءات إلى طهران بإعلانها عن موافقة واشنطن على انضمام إيران إلى منظّمة التّجارة العالمية، إذا ما تخلّت إيران عن برنامجها النووي، وتزويدها بقطع غيار للطائرات مقابل تخليّها عن برنامجها النووي، وقد أجابت طهران على ذلك العرض الأخير بأنه لا يستحق التعليق عليه. أما ورقة الضغط التي استجدت مؤخرا في يد واشنطن فهي الضغط على إيران عن طريق الملف اللبناني. فبعد إخراج القوات السورية من لبنان، تتجه واشنطن نحو تحجيم حزب الله الموالي لإيران وذلك بهدف تجريد طهران من مصادر قوتها في لبنان وقطع الطريق على تعاونها مع سوريا، ووقف دعمها للفصائل الفلسطينية التي تعمل ضد إسرائيل[5]. ورغم جادّة إيران لقواعد اللعبةغير أنها لم تنجح في تجنّب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ولم تنجح إلى حدّ كبير في كسر العزلة التي تحاول واشنطن فرضها على طهران.

أما الأداة الأخرى، هي الأداة العسكرية، فبعد فشل الدّبلوماسية الامريكية في وقف انشطة إيران النووية، هدّدت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية وقائية لإجهاض المشروع النووي الإيراني في عهد الرئيس الامريكي بوش الابن، بل سرّبت للصّحافة أن موعد تلك الضّربة، قد تقرّر في جوان 2005 (موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران) وأن هناك وحدات أمريكية خاصة في دول مجاورة لإيران تعمل منذ شهور استعدادا لتحقيق ذلك الهدف[6]، غير أنّ الولايات المتحدة ثّبت مساعي الترويكا الاوروبية في محاولة

1-Geoffrey Kemp, “How to Stop the Iranian Bomb,” *National Interest*, no. 72 (spring 2003), pp. 48–58.

2- أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص 12

3- المرجع نفسه

4- مصطفى عبد الله: "أمريكا تحذر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من فتح الملف النووي الإسرائيلي وتدعو لمراقبة العقوبات الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد181، سبتمبر 2010 ،، ص26

5- سعيد اللاوندي: الشرق الوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، مرجع سبق ذكره، ص 81

6-ibid

لاعطاء دور لحلفائها الاروبيين بعد رأْب التصدّع في العلاقات الاروبية الامريكية (الالمانية والفرنيسية مع الولايات المتحدة بعدغزو العراق) بمزيد من التّعامل بمرونة مع مع ايران وتحويل الملف الى مجلس الامن وفرض مزيد من الضغوط الاقتصاديةوالتجارية[1].غير أنّه وبضغوط اسرائيلية التي ازدادت توجّسا وخيفة من تطور البرنامج النووي بعد اعلان إيران تشغيل أجهزة الطّرد المركزي بمفاعلها النّووي، هدّدت واشنطن من جديد في اكتوبر 2011، باستخدام الخيار العسكري لحسم الملف النووي الايراني بالموازاة مع الجهود الاروبية وضغوط مجلس الامن على ايران. وعلى الصّعيد الميداني أجّلت الولايات المتحدة الامريكية مشروع المناورة الامريكية الاسرائيلية الى أجل غير مسمى، والتي كان من المقرّر اجراؤها منتصف شهر ديسمبر 2011، في عرض مياه الخليج[2] قبالة السّواحل الايرانية، وتهديد إيران باغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي أمام حركة السّفن التّجارية والاساطيل العسكرية. ويأتي التّراجع الامريكي بشأن المناورة –حسب بعض الاستراتيجيين-الى حسابات استراتيجيةوامنية أمريكية محضة أهمّها إقبال الولايات المتحدة على انتخابات رئاسية مقبلة ولا تريد -على الاقل في الوقت الراهن- فتح جبهة حرب جديدة في الخليج قد تطُول مداها قبل انتهاء العهدة الحالية للرئيس "باراك أوباما" بأشهر.

يمكن أن نستخلص أن الاروبيين والامريكين على حد سوءكانوا السّباقين في مساعدة إيران على الحصول على التكنولوجيا النّووية قبل الثّورة الاسلامية الايرانية عام 1979. غير أنّ المعطيات تغيّرت خلال العقد التي اعقبت تلك الثورة فتحوّلت إيران من وضع الصّديق المميّز للغرب في الشرق الاوسط وخصوصابالنسبة الولايات المتّحدة، الى وضع العدو شأنها شأن عراق-الراحل صدام حسين قبل حرب الخليج الثانية، بحيث أصبحت إيران بعد سقوط النّظام العراقي البائد المهدّد الرئيسي للمصالح الغربية في منطقة الشرق الاوسط الرّامية الى إمتلاك أسلحة الدّار الشّامل بما فيها السّلاح النّووي من المنظار الغربي. وفي ظلّ هذه المعطيات السّابقة يتّضح أنّ الملف النّووي الإيراني، لا يزال بعيدا عن الحسم،كما يتّضح من سياسة النّفس الطّويل التي تتبعها إيران والمضي قُدُما نحو استكمال برنامجها النووي، في الوقت الذي لازلت فيه المواقف الاروبية -الامريكية تفاضل بين أنجع الخيارات والضغوط الاقتصادية على إيران من جهة ،والضغوط الامريكية على مجلس الامن من جهة اخرى لحمل إيران على التخلّي عن برنامجها النووي. وعلى هذا الاساس يتبيّن أنّ الدّور الاوروبي مكمّل للدّور الامريكي لخدمة لهدف واحد، وهو منع إيران من امتلاك قدرات نووية. وفي في سياق لتبادل الادوار وتقاسمها، أعطت الولايات المتحدة هذه المرّة دورًا للأوروبيين لمعالجة الملف النووي الايراني من وجهة النظر الاروبية مترّقبة نتائجها مع الإبقاء على الدّور الامريكي لائحًا في الافق وعدم استبعاد الخيار العسكري إذا مافشلت المساعي الاروبية ومجلس الامن في حلّ الملف النووي الايراني سلميا.

المطلب الثالث: الموقفان الأوربيو الأمريكي من قضية السّلاح النووي الإسرائيلي: صمت أم عجز؟

في الوقت الذي تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على ضرورة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدّمار الشّامل في الشرق الأوسط بمفهومه الواسع، ومجابهة أيّ طرف يسعى إلى بناء برامج نووية، ولو حتى للأغراض السّلمية، يزدادالتّجاهل الأمريكي خصوصا للسّلاح النّووي الإسرائيلي، وأثره على الأطراف الشرق الأوسط والمتوسّط، ورغم وما يثُار فيه بين الفتنة والأخرى من التّساؤلات من قبل بعض الدول الشرق أوسطية وخاصة إيران والعراق سابقا، غير أن هذه التساؤلات سرعان ما تندثر وتتلاشى رغم صواب مراميها

1 -JEAN-PAUL Hebert,L'iran Nucleaire face aux Etats-Unis : in(http://www.recherches-internationales.fr/RI79_pdf_2/RI79_Hebert_pdf.pdf)

2- أحمد سعد ، المناورات العسكرية الامريكية – الاسرائيلية في أرجوحة لتطورات الاقليمية!
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187958) 23/01/2012

بفضل الغطاء الأوروأمريكي حول أحقيّة إسرائيل في الحفاظ على أمنها بامتلاك وسائل الردع النووي من ثم يتجلّى الموقف الأوروبي والأمريكي حيال التّرسانة النووية الإسرائيلية، التي كانت أوروبا في امتلاكها منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي والو لايات اليوم متمسكة ما أنجزه الأوروبيون لإسرائيل.

1- **خلفية تاريخية عن الملف النووي الإسرائيلي:** يعود اهتمام إسرائيل بتطوير برنامج نووي إسرائيلي إلى عام 1948، تاريخ تأسيس الدولة الإسرائيلية بإنشاء ومعهد "وايزمن" للعلوم والأبحاث النّووية، ثم تشكيل اللجنة الإسرائيلية العليا للطاقة الذّرية سرًّا عام 1952انطلاقا من إدراك قادة إسرائيل وقت ا كّد بأنَّ الخيار النووي ضروري لبقاء الدولة اليهودية[1] وأن التفوّق هو هدف الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة الكثرة العربية المحيطة بإسرائيل.وقد كثّفت إسرائيل في بدَاية الخمسينات اتصالاتها بفرنسا، ثم فيما بعد الولايات المتحدة وعدد من الدول النّووية الأخرى كجنوب إفريقيا، المانيا، بريطانيا... فكانت فرنسا من أوّل الدول المساعدة لإسرائيل. فقد وقعت إسرائيل خلال عام 1957 مع القطاع الخاص في فرنسا وبموافقة الحكومة الفرنسية إتّفاقية سرّية لإقامة مفاعل نووي قوته 24 ألف كيلو واط في ديمونة في إسرائيل باستخدام اليورانيوم كوقود، ويتم التبّريد بالماء الثّقيل.والجذير بالّذكر أنّ إسرائيل أحاطت أعمالها بجدار عالي من السّرية والكتمان حتى عن الولايات المتحدة، -آنذاك- وأعلنت الأوساط المختلفة في إسرائيل أنّها شرعت في بناء مصنع كبير للنّسيج[2] .ولكنّ في الحقيقة بخلاف ذلك، إذ أنّ المصنع المزعوم مدينة صغيرة في وسط الصحراء الرّملية، هي المدينة النووية ديمونة، وبدأ العمل في ديمونة عام .1960 وانتهى العمل به وبدأ تشغيله أواخر، 1963 وبلغت طاقته الكاملة عام 1965وتكلّ ف إنشاؤه حوالي 130 مليون دولار، هذا المشروع الضخم كان دليلا واضحا على أنّ إسرائيل، قد قرّرت أنّ تتخذ الخطوات الأولى نحو تنفيذ برنامج للأسلحة النووية .وكان هدف فرنسا من مساعدة إسرائيل في مسعاها النّووي هو مساعدة إسرائيل لتحقيق أمنها دون الحاجة إلى المساعدة الخارجية، ويؤكد ذلك ما تم من تعاون وثيق بين إسرائيل وفرنسا خلال الفترة (1977 وحتى1960) من أجل الإعداد لتصميم طائرة الميراج الفرنسية القادرة على حمل قنابل نووية[3].

في عام 1964 بدأ عمل المفاعل رسميا، وتعزّزت قدرته الحرارية بشكل ملحوظ أوائل السّبعينات من القرن الماضي، بحيث ارتفعت قدراته الحقيقية الأصلية من 24 ميغلواط إلى أربعة أضعاف هذه الطاقة.كما أنّ العمليات الخاصّة بمصنع استخراج "البلوتونيوم" المرتبطة بالمفاعل انطبقت بعد فترة وجيزة من تشغيل المفاعل. وتقدّر قدرة مصنع إعاَدة المعالجة في السّنة الواحدة من 20 إلى 40 كلغ من "البلوتونيوم"من الدّرجة المستخدمة في وضع الأسلحة أي ما يكفي لصناعة رؤوس حربية سنويا، ولطالما عملت منشأة ديمونة خارج إتفاقية الحماية الدولية[4]، وقد حافظت إسرائيل على سرّيتها التّامة بخصوص برنامجها النووي وزيادة التعاون في المجال النووي مع كل من الولايات المتحدة الامريكية، ألمانيا، بلجيكا، الأرجنتين وجنوب إفريقيا .حيث تـّم بعث وتطوير اتّفاق التّعاون النّووي بين إسرائيل والولايات الّذي تم توقيعه عام 1955، والذي أهدت بموجبه الولايات المتحدة مفاعلا نوويا صغيرا، تمّت إقامته في السّبعينات من القرن الماضي من مدينة "بئرسبع"[5].كما أبرمت رئيسة وزراء إسرائيل "جولداماثي" في مطلع السّبعينات من القرن الماضياتّفاقا مع الرّئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" ويتّم تجديده مع كل رئيس يأتي إلى السّلطة في البيت الأبيض، وينصّ الإتّفاق على أنّ إسرائيل بإمكانها أن تمضي قُدُمًا في برنامجها النّووي كيف ما تشاء ما دام هذا البرنامج سيبقى طّي الكتمان،ومن ثـّم أعطى الضّوء الأخضر من

1- الموسوعة الحرة، البرنامج النووي الإسرائيلي 12.01.2012 (http:/www.wikipedia.org/wiki/)

2 -Abdelwahab Biad , l'armement Nucléaire Israélien (http:/www.afri-ct.org/img/pdf/afri/2005_biad.pdf) 13.03.2012.

3 - ibid, P 25.

4- زكريا أحمد سعد: دور فرنسا التاريخي في النشاط النووي الإسرائيلي، 2011/07/12
http:/ www.islanweb.net/medic/index.php?page=articlelong1&id=5192

5 - pierre Pean , les deny bombes, paris ,Fayard, 1991,p25

الولايات المتحدة لإسرائيل لتطوير قدرتها النّووية بحماية أمريكية، فضلا عن إمداداتالولايات المتحدة لإسرائيل بمادّة "اليورانيوم" المخصّب إلى جانب فرنسا[1].كما وقّعت إسرائيل سنة 1974 إتّفاقًا في ذات المجال، مع ألمانيا لتطوير قدرات إسرائيل النووية، بحيث تسلّمت إسرائيل من ألمانيا 520 مليون مارك.

استخلاص اليورانيوم من خدمات الفوسفات من الثّقب، كما بَاعت بلجيكا لإسرائيل بموجب اتفاقية التّناتيب للتّعاون في ذات المجال الموقعة بين الطرفين عام 1988، 200 طن متري من اليورانيوم استعملته إسرائيل عام 1973[2]، فضلا عن توجّه إسرائيل باهتماماتها نحو جنوب إفريقيا من أجل الحصول على "اليورانيوم" واعتماد على تقرير معهد "ستوكهولم" Stokholm لأبحاث السّلام فإنّ مخزون جنوب إفريقيا يقدر بنحو 300 الف طن، وهوأكبر مخزون عالمي، كما ورد في كتاب الدكتور سليمان رشيد سلمان "السّلاح النّووي والصّراع العربي-الإسرائيلي"، فإن جنوب إفريقيا كانت تسوق اليورانيوم في شكل مادة أولية، وهي التي تسمى "بالكيك الأصفر" الذي يستخدم بعد المعالجة لتخصيب اليورانيوموقد نجحت بفعل التّعاون الوثيق بين جنوب إفريقيا وإسرائيل في اختبار نووي مشترك في جنوب المحيط الأطلسي عام 1979 بكل نجاح[3].

كما عزّزت إسرائيل تعاونها النّووي مع كلٍّ من البرازيل والأرجنتين في ذات المجال، وكانت إسرائيل ترفض أن تقرّ أو تنفي رسميا أنّ لديها برنامجا نوويا،بالإضافة إلى أنّها لم توقّع على اتفاقية انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومع ذلك فإنه وفي عام 1998 اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السّابق "شمعون بيريز" بتطوير إسرائيل قوّة نووية حسب قوله ليس لتكرار ما حدث في هيروشيما وإنّما لتنفيذ اتّفاقية "أوسلو" وقد يعني مصطلح قوة نووية هنا سلاح نووي، أو مفاعل نووي كالذي في "ديمومة" على غرار المفاعلات النووية التي تستخدم للأغراض العسكرية كمفاعلات 'ساحل سوريك'، 'الكيشون'، 'النبي روبس'، 'رفائيل بئر يعقوب' وغيرها.

يذكر أنّه وقبل تصريح شمعون بيريز، فقد سبق لليهودي "مردخاي فغنونو"في أكتوبر 1986 الذّي كان يعمل في مركز النّجف للأبحاث النووية، إفشاء الأسرار النووية الإسرائيلية لصحيفة Sunday times اللّندنية. وقد تم اختطاف المشتبه به من قبل الموساد وإيداعه السّجن لمدة 18 سنة، منها 12 سنة في حبسٍ انفراديّ، كعقاب له بتهمة الخيانة العظمى. المعلومات التي قدّمها المشتبه به إلى الصحيفة كانت عبارة عن وثائق سرقها من المركز المدرجة تحت صنف سرّي للغاية، كما قدّم شريط فيديو بالصّوت والصورة لمركز الأبحاث وصور للمفاعل أثناء الاشتغال وفي عام 2006 صرح 'إيهود أولمرت' رئيس الوزراء الإسرائيلي السّابق عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي[4].غير أنّ البعض الاستراتيجيين يشيرون أنّ إسرائيل تمتلك السّلاح النووي منذ أكثر من 35 سنة حتى اليوم. كما تقدر الترسانة الإسرائيلية النووية والكيميائية والبيولوجية بين 100 إلى 200 رأس حربي حسب تقدير خبراء تعاونت معهم الصحيفة اللّندنية عام 1986 وبذلك تعدّ ترسانتها السادسة عالمياوبالتّالي فإنّإسرائيل أصبحت أكبر مهدّد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الذي تدعوا فيه الولايات المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. فأجهضت الطموحات النووية العراقية سابقا، وتتربص بإيران اليوم، وتواطأت وساعدت إسرائيل على امتلاكها فضلا عن المساعدات الأوروبية كلها، وخاصة فرنسا وألمانيا منذ النصف الثاني من القرن الماضي[5].

---

1 -ibid. P471.

2 - wikipidia. arsenal nucléaire israélien (http:/ www.wikipidia.org/wiki/.)date de visite 30.11.2011

3 -Pierre Pean, op,cit, P 81-84

4 -ipid

5- سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره، ص 36، وانظر أيضا:
نعوم شومسكي، شرق أوسط خالي من السلاح النووي، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الساسية والاستراتيجية، العدد187، جانفي 2012، ص28.

2- موقفا الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من الترسانة النووية الاسرائيلية:

عملت أوروبا والولايات المتحدة الامريكية منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 على دعمها سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا وأمنيا لاسسرائيل، ولم تدّخرا جهدا من أجل ضمان أمنهاووجودها، لتكون كقوة إقليمية شرق أوسطية ومتوسطية، تشكل نقطة لتقاطع المصالح الأورو-أمريكية عموما والأمريكية تحديدا.فبالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والدّعم السّياسي في المحافل الدولية وصراعها مع جيرانها العرب والفلسطينيين، وكذلك كانت ولازالت إسرائيل مقصدا للمساعدات العسكرية والاستراتيجية منذ قيامها إلى اليوم، لضمان تفوقها العسكري والاستراتيجي على سائر دول المنطقة من المحيط إلى الخليج، وقد أفضت تلك المساعدات الاستراتيجية إلى حصول إسرائيل على ترسانة نووية قادرة على تدمير مطقة الشرق الأوسط كلّيًا، لتحتل بذلك مرتبة سادس قوة نووية في العالم، وأضحت تتحكم في قواعد الصّراع في المنطقة بفضل تلك القوة، وبفضل المواقف الأورو-أمريكية المؤيِّدة لأحقيّتها في امتلاك القوة النووية التدميرية في المنظار الأورو-أمريكي، في مقابل منعها على باقي الدول الأخرى في المنطقة[1].

وقد بدت التعاملات الأوروبية الأمريكية ومواقفها اكثر انسجاما وتناسقا وتكاملا في الأدوار، كلّما أثارت دول المنطقة زوبعة بخصوص الملف النووي الإسرائيلي الذي بات غامضا لا كثر من ثلاثة عقود أو يزيد قبل العام 2006، بسبب سياسة والغموض التي انتهجتها إسرائيل، وسياسة غضّ الطّرف عنه من جانب أوروبا والولايات المتحدة صاحبتي الفضل النووي عليها(إسرائيل). وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان العام 2006، واستخدام إسرائيل لأسلحة محضورة دوليا كالقنابل العنقودية الانشطارية، وهي نفسها التي استخدمتها الولايات المتحدةو إبّان حرب الخليج الثانية عام 1991 في عدوانها على العراق، وفي عام 2003 كذلك. كان الموقفان الأمريكي جرّاء العدوان الإسرائيلي "غير التقليدي" سوى إحباط قرار لمجلس الأمن يدين فيه إسرائيل على جرائمها في لبنان والأمر نفسه في عدوانها على قطاع غزة ديسمبر 2008 وبداية جانفي 2009 وما بعدها[2] وازداد الموقفان الأوروبي والأمريكي وضوحا ا كثر من ذي قبل عام 2006، عندما أعلن رئيس وزراء إسرائيل السّابق عن امتلاك إسرائيل للسّلاح النووي، وما أثاره من زوبعة للدول الجنوب متوسطية -الشّرق أوسطية وإيران، لكن سرعان ما رضخت للأمر الواقع، رغم مساعيها الدولية الرامية لفتح الملف النووي الإسرائيلي على مستوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على غرار الملفين النوويين العراقي سابقا والإيراني حاليا، مُطالبة الوكالة الدولية للطّاقة الذرية بتجنّب ازدواجية المعايير في تعاملها مع مسألة منع الانتشار بإنصاف، والعمل على تفعيل ما يسمى بإنشاء الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشّامل، التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء ها إلى جانب دول المنطقة، وإخضاع كافة المنشآت النووية لدول المنطقة بما فيها المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش من قبل فريق من مفتشي لوكالة، شأنها شأن العراق سابقا، وإيران حاليا، وضرورة الضّغط على إسرائيل لتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1968[3]. وقد تزامنت تلك المساعي مع إطلاق الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما استراتيجيتة الجديدة، التي اتّبعت عالميا بدعوى نزع السلاح النووي من العالم بشكل عام، وأن يكون البدء بشكل خاص من الشّرق الأوسط المنطقة الا كثر حساسيّة، والأجدَى خصوصية في العالم .من حيث موقعها الاستراتيجي وجغرافيتها السياسية، ومدى تأثيرها على الأمن والسلام العالميين ومن هذا المنطلق وجدت مساعي الدول الشرق أوسطية العربية خصوصا في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي تهديدا له ولأمن المنطقة، ولأمن العالم برمّته. ومن ثم وجدت الفرصة مواتية لفتح الملف النووي الإسرائيلي من باب دعوة إسرائيل إلى توقيع معاهدة حظر الانتشار، وبدء فرق التّفتيش الدولي العمل في مواقع إسرائيل النووية

1- نفس المرجع، ص37.
2- نفس المرجع، ص38.
3- مصطفى عبد الله: مرجع سابق، ص26.

للتّحقيق وحملها على التّخلي عن السّلاح النووي[1]. فكانت منظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقصدًا لتلك المساعي، حينما طرح مشروع قرار يدعوا إسرائيل إلى توقيع اتفاقية حظر الانتشار. غير أنّ الموقف الذي استخدم في اجتماع وكالة الطاقة النووية الدولية العام 2009، كان مجحفا وغير منصفٍ، يكرس ازدواجية المعايير، حيث كان التصويت داخل الوكالة ضدّ الطّلب و بالأغلبية أيضا. أي أن الوكالة رفضت دعوة إسرائيل إلى توقيع معاهدة حظر الانتشار،ورفضت إخضاع إسرائيل للنّظام العالمي الذي يحظر انتشار السّلاح النووي. ورأت الولايات المتحدة على لسان مندوبها بالوكالة تطالب إيران بمزيد من العمل مع فريق المفتشين الدوليين واتهامها بالتقصير واخفاء الحقائق عن برنامجها النووي، أما فليب كراولي المتحدث السابق باسم الخارجية الأمريكيّة، وفي مسعى امريكي جديد لقطع الطريق أمام التعرّض للملف الإسرائيلي النووي مرة أخرى بالوكالة أو أية هيئة دولية أخرى، فقد حذّر بأن الوكالة ليست المكان المناسب لبحث إمكانية انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي ،كما أصرّ بأنّ إسرائيل تعاونت بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك ليس هناك ما يستدعي إعادة مناقشة ملفها النووي مرة أخرى داخل الوكالة، طالما أنّه تمّ بحث هذه القضية خلال مؤتمر مراجعة المعاهدة الدولية في مارس 2003 ،والذي عقدته الأمم المتحدة، ويمكن بحثه مرّة أخرى خلال مؤتمر آخر يركز على سبل إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي قبل نهاية العام الجاري.[2]

ووصلت الولايات المتحدة هجومها المكثف على إيران، حيث اتهمت واشنطن طهران بترهيب المفتشين الدوليين، في حين اتهم مبعوثو الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الأمم المتحدة بالتواطؤ في تشكيل لجنة المراقبة إلتزام إيران بعقوبات المنظمة الدولة بشأن برنامجها النووي،ومن ثم كان للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الدور الأساس إجهاض المحاولة ومع اتخاذ الوكالة لمثل هذا القرار بحجة أن التوقيت والمكان غير مناسبين لفتح الملف النووي الإسرائيلي، ومن هنا طرحت أسئلة عديدة حول صدقية ما يسمى "بالمجتمع الدولي" وما يسمى بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحرّكها لتطبيق حظر إنتشار الأسلحة النووية خصوصا أننا. نتابع حالتين متناقضتين في موضوع واحد إيران وإسرائيل. حيث أن إسرائيل ترفض الضّغط عليها لتوقيع المعاهدة ولا تحرّك ساكنا تجاه ملفها النّووي وهو عسكري حربي بتصريح قادتها. أمّا إيران التّي وقّعت المعاهدة بشكل طوعي، ووقّعت البروتكول الملحق بها،وفتحت منشآتها للتّفتيش الدولي الذي تنفذه الوكالة الدولية تفتيشا لم يسجّل أنّ إيران خرجت عن قواعد الاتفاقية الدولية، ورغم كل ذلك تبتز وتلاحق في مجلس الأمن،وتفرض بحقّها العقوبات الدولية للمرة الرابعة على التوالي، والخامسة تلوح في الأفق وتهدد بالمزيد كل ذلك من أجل ظن ما، ومن غير دليل، ظن بأن لإيران نوايا في امتلاك السلاح النووي،وبالتّالي فإنّ الوكالة شأنها شأن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، هي خاضعة لإرادة القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة وحليفتها أوروبا، تجسّد سياستها وفق ما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها وإسرائيل هي إحدى هذه القوى بقيادة الولايات المتحدة[3].

ومع هذا السّلوك المتناقض للوكالة التي تتحكم في قرارتها الولايات المتحدة إلى جانب تابعيها الأوروبيين، نستنتج أن سقوط مشروع قرار الوكالة دعوة إسرائيل إلى توقيع معاهدة حظر الانتشار النووي يؤكد خمسة حقائق، نرى أنّها أساسية يتخلّلها تكامل وانسجام وتبادل للادوار في المواقف الأوروأمريكية تجاه الملف النووي الإسرائيلي عموما. فالحقيقة الأولى أن وكالة الطاقة الذرية ليست هيئة دولية نزيهة، وليست صادقة في ما تعلنه من أهداف لجهة انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في العالم بغية حفظ الأمن والسلام، إنما هي جهاز دولي تسيره منظومة ما يسمى "المجتمع الدولي المفلس" بقيادة الولايات المتحدة ونهايتها الحقيقية إبقاء

1- خالد عبد الله درار: قمة الأمن النووي بوشنطن، 2010، قرءات متعددة، تاريخ الزيارة 17.01.2012 (http:/www.arrassid.com/file/D9%84%.pdf)
2- مصطفى عبد الله، مرجع سابق، ص22.
3- نعوم تشوسكي، مرجع سابق، ص37، وأنظر أيضا
أمين محمد حطيط، فضيحة وكالة الطاقة النووية، تعنت إسرائيل وقنبلتها النووية

السلاح النووي حكرا على الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.ومنها حلفائها أو من ترضى عنهم واشنطن أو يلتحق بها.كما هو الحال باكستان ولهذا "إسرائيل". أمّا من لا يسير في فلكها، فيمنع من السّلاح، وكذلك من الطاقة والتقنية حتى لو كانت للاستخدام السّلمي، ومن ثم فإن امتناع الوكالة عن دعوة إسرائيل إلى توقيع اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي، لم يسقط القرار فحسب[1] بل أسقط الوكالة ذاتها وعارها أمام الرأي العام الواعي والمتجرد أما الحقيقة الثانية أن سقوط المشروع الذي قدمته الدول العربية، فضح علاقة هذه الدول بالولايات المتحدة وحلفائها، خصوصا ما يُعاون عليه غربيا على تنمية الدول المعتدلة وهي في الحقيقة دول مرتهنة للو.م.أ وحلفائها، لا تقدر على فعل شيء سوى قبول الأمر الواقع، وأظهر أن هذه الدول مجرّد كيانات هشّة لا وزن لها سياسيا واستراتيجيا لها في الميزان الأمريكي، عندما تكون إسرائيل في الكفة الأخرى من الميزان. فحليف الولايات المتحدة الأمريكية عموما هو إسرائيل، أمّا الدول العربية فلا وزن لهم عندها بحجم وزن إسرائيل .

أما الحقيقة الثالثة وهي ربما أهم، أن سقوط مشروع القرار يعني أن الرئيس أوباما غير جادٍ في استراتيجيته،كما أن ما أطلق من وعود بشأن نزع السلاح النووي من العالم سلوك مراوغ يقصد منه فقط عزف أوتار منع الانتشار ونزع سلاح الخصم، أو منع الخصم من امتلاكه أما الحلفاء فلا يسري عليهم الأمر. أما الحقيقة الرابعة أنّ تبرير الموقف الأمريكي بخدمة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية الأسيرة وإسرائيل والحرص على السّلام في المنطقة أمر فيه من الخطورة مالا يستهان به، حيث أنه يفسّر وببساطة أنّ لإسرائيل الحقّ بالضّغط بالسّلاح النووي والتهويل به، على الأقل حتّى يسلّم لها على طاولة التفاوض ما تريد من مصالح، حتى لو كانت هذه المطالب حقوق ثابته للغير، فالمهم غربيا وأمريكيا مصلحة إسرائيل. ويمكن تذكارهما ما جاء في مؤتمر "هرتزليا" التاسع الذي أوصى إسرائيل برفضها أي تقيد لها في المجال النووي والاستعداد لاستعمال القنبلة النووية التي تملكها عندما تعجز الأسلحة التقليدية عن دفع الخطر المهدّد بزوال الدولة، أو عندما يكون العدو قد شارف أو اهتلك قنبلة أو سلاح دمار شامل. أما الحقيقة الخامسة والأخيرة أن رفض الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتح الملف النووي الإسرائيلي، واقدامها على منح حصانة دولية مضمرة له كتلك الحصانة المضمرة من خلال الاتفاق النووي بين الحكومة الأمريكية ابان إدارة ريتشارد نيكسون والحكومة الإسرائيلية برئاسة الوزراء "جولدا ماثير" الذي يتم تحديده مع كل رئيس أمريكي يأتي إلى سدة الحكم في البيت الأبيض الذي يتيح إلى إسرائيل حرية النشاط النووي دون قيود، فقد اسقط شرعية وجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم فالحصانة المضمرة لسلاح إسرائيل النووي دعوة واضحة للقوى والهيئات التي لا تنضوي تحت الراية الأمريكية سواء تحالفا أو تبعيةّ إلى عدم الإنكار على المنظمات الدولية الراعية مصالحها وملاحقة خصومها المسندة إلى القوة، هي وحدها التي يقول عليها في الدفاع على المصالح الوطنية والقومية والإنسانية لتلك الجهات[2].

وبين هذه الحقائق الخمس يتجلى الدور الأمريكي خصوصا والغربي عموما المؤيد لإسرائيل لامتلاك سلاح نووي دون غيرها من دول الشرق الأوسط وهو ما تجلى في موقف الو.م.أ والإتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا وبريطانيا) في إبطال مشروع فتح الملف النووي الإسرائيلي للمناقشة لدى هيئة الطاقة الذرية كنموذج عن الهيئات الدولية الأخرى المكلفة بمراقبة ومعاينة البرامج الدولية النووية وما التصويت بالأغلبية داخل الوكالة إلا انعكاس للدور الأمريكي في الضغط على أعضاء الوكالة بمساندة الدور الأوروبي الذي يسهل مهمة الدور الأمريكي حتى إحباط مشروع القرار المقدم إلى الوكالة بخصوص البرنامج النووي الإسرائيلي ومن ثم يبرز مرة أخرى الدور الأوروبي المساند للدور الأمريكي في اللحظات الحرجة كما حدث مع إجهاض البرنامج النووي العراقي وغزو العراق وما يحدث مع إيران رغم اختلاف المناهج، كما أن الدور الأوروبي لعب دور الممتص للصدمة التي أحدثتها موقف الوكالة من البرنامج الإسرائيلي بفضل الضغط الأمريكي الأوروبي من خلال ضرورة تقديم المساعدات المالية العاجلة إلى الشعب الفلسطيني ورفع جزئي للحصار على قطاع

1- المرجع نفسه، ص 16

2- المرجع نفسه.

غزة لإيصال المساعدات الأوروبية وأيضا حاول التطرق الأوروبي إلى ملف إيران النووي في رسالة أيديولوجية مشفرة إلى دول الشرق أوسطية من جمة النظر الأوروبية أن إيران تطور قنبلة نووية شيعية تهدد امن واستقرار الدول الخليجية.

وكخلاصة عامة لهذا المبحث، بأنه ثمة توافق أوبي –أمريكي من حيث المواقف والادوار تجاه مسألة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط وحتى المتوسط نظرا لتلازم المنطقتين الشرق اوسطية والمتوسطية من الناحيتين الجغرافية والانشغالات الامنية بالنسبة للطرفين الاروبي والامريكي، واثر انتشار تلك الاسلحة على الامن القومي بالنسبة اليهما. فهناك دور رئيسي للولايات المتحدة الامريكة في التصدي ولوبالقوة لاحباط انتشارها- ماعدا التعرض لملف اسرائيل حليف الطرفين- يكمله دور ثانوي أوربي كمساعد ومكمل ومؤيد للدور الامريكي. وقد مارس الدور الاروبي وظائفه الثلاث مع ابان احباط الطموحات العراقية النووية واليوم مع ايران ينحو للهدف نفسه لكن بمنهجية مختلفة، وفي مقابل ذلك يقف موقف المؤيد والمساعد والمكل لمساعي الدور الامريكي في تحييد وتجنب اثارة التعرض للملف النووي الاسرائيلي من أي طرف كان. فبالنسبة لاجماض الملف الطموحات العراقية النووية، كان الدور الاروبي واضحا عندما شارك في القصف العسكري للقدرات والبرامج النووية للعراق في حرب 1991، ثم استكمال الاجماض الاروبي الامريكي لبقايا تلك البرامج في اطار عمل لجنة المفتشين الدوليين سواء التابعين للجنة اليونيسكوم الاممية السابقة او التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ نهاية 1991 تمهيدا لغزوه واحتلاله سنة2003، والدور الاروبي الذي تراوح بين المساعد والمؤيد والممتص للصدمة التي احدثها الدور الامريكي عند احتلال العراق خارج اطار الشرعية الدولية والتي توجت في النهاية بتقاسم المصالح عند اعمار العراق وما بعده.

أما بخصوص الدور الاوروبي تجاه الملف النووي الايراني فإنه لايقل أهمية من حيث المساعدة والتأييد والتكامل مع الدور الامريكي، على الرغم من مرونة المنهجية التي يتبعها المتمثلة في المفاضلة بين خيارات الحوافز والضغوط الاقتصادية لحمل ايران على التخلي عن برنامجها النووي، في مقابل دور أمريكي رئيسي يترقب نتائج الدور الاروبي ولا يستبعد الاستغناء عنه في حال فشله. أما بخصوص الدور الاروبي تجاه الملف النووي الاسرائيلي، فقد مارس ايضا -ولايزال- يكمل ويؤيد الدور الامريكي الذي يدعم امتلاك اسرائيل للسلاح النووي دون غيرها في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية، وقد بدا ذلك جليا عندما احبطت الولايات المتحدة مشروع الطلب الذي تقدمت به مجموعة من الدول المتوسطية والشرق اوسطية بما فيها ايران –كما رأينا –للوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف فتح الملف النووي الاسرائيل للمناقشة، اين اعترضت الولايات المتحدة عن ذلك بالتنسيق مع الاتحاد الاروبي، الذي اخذ مهمة التهدئة وامتصاص الصدمة داخل اروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الناتجة عن الاعتراض الامريكي، بزعم ان المكان والوقت غير مناسبين للاثارة وفتح الملف النووي الاسرائيلي لدولة ديمقراطية كإسرائيل من المنظار الاورو-أمريكي.ومن ثم هناك توافق من حيث المواقف والادوار الاروبية الامريكية على الرغم من جزئية الدور الاوروبي مقارنة بالدور الامريكي تجاه مسألة الانتشار النووي وعدمه.وعلى هذا الاساس فإن العلاقات الاورو-أمريكية في إطارالتعامل منع مسألة الانتشار هي علاقات تكامل فيما بينها تجسدها توافق في المكوافق وتكامل في الادوار وإن كان الدور الامريكي أكثر تميّزا واضطّلاعا بالمسألة، لكن تبقى الحاجة الامريكية دوما الى الدور الاوربي، كما لحاجة الاتحاد الاوروبي الى الدور الامريكي المساعد في تعامله قضايا التهديدات الجديدة كمكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية على سبيل المثال.

المبحث الثالث: التعامل الأورو-أمريكي مع التهديدات الجديدة: (مثالا الإرهاب والهجرة غير الشرعية)

بعد إبراز الدّور الأمريكي الكبير في إطار التعامل مع أهمّ قضايا الأمنية الصلبة الكلاسيكية في الشّرق الاوسط كمنطقة نفوذ أمريكية ضّامجة بالمصالح الأمريكية فيما يبدو اكثر من المصالح الأوروبية. يتجلى بالمقابل دور كبير للاتحاد الأوروبي اتجاه أبرز القضايا الأمنية الجديدة المتوسطية كالإرهاب والهجرة غير الشّرعية وتهديداتها المباشرة للأمن الأوروبي. وأقل تهديدا(ربمّا) بشكل مباشر للأمن القومي الأمريكي، على الرغم من جزئية المنطقة المتوسطية على غرار المنطقة الشرق أوسطية من الأمن القومي الأمريكي خصوصا بعد الحادي عشر سبتمبر 2001. لذلك نجد أنّ الاتحد الأوروبي يبدو اكثر اهتماما بمعالجة القضايا الأمنية الجديدة ذات التأثير الامني المباشر على أمنه بمفهومه الشامل، من خلال الدور الكبير الذي يقوم به في مواجهتها، في مقابل الدّور الاكبر الذي تضطلع به الولايات المتحدة في معالجة قضايا الأمنيةالكبرى كما تعرضنا له سابقا .وهنا تجلي واضح لمسألة تبادل الادوار وتقاسمها بعد نهاية الحرب الباردة في منطقتي المتوسط والشرق الاوسط. يتخللها تنسيق متكامل من الطرفين الأوروبي والأمريكي لإنجاح وتحقيق الأهداف الامنية والسياسية المشتركة في المنطقتين الخاصة، على الرغم من اختلاف المقاربات والمناهج والوسائل الت يتبناها في ذلك كل طرف .

المطلب الاول: المقاربتان الأوروبية والأمريكية لمواجهة التهديدات الجديدة :المحتوى ووسائل العمل:

نظرا لأهمية المنطقة المتوسطية للأمن الأوروبي وخصوصية جانبها الغربي الجنوبي، سيما أهميتها بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة الناحية منذ بداية القرن الحالي وبعد أحداث 11 سبتمبر، وإنتشار ما يسمى بظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب على سبيل المثال، ومدى تأثيرهما على الأمن الأوروبي وانعكاسها على المصالح الأمريكية الشرق أوسطية والمتوسطية، وفي إطار التعاون الأورو-أمريكي في مواجهة التهديدات المشتركة، وعلى مدى تلازم هاتين الظاهرتين ببعضهما البعض –من المنظار الغربي- نجد أن الاتحاد الأوروبي قد حدّد ورتّب من خلال"الاستراتيجية الأوروبية للأمن" المخاطروالتهديداتالامنية الجديدة، التي طوّر بشأنها الاتحاد الاوروبي مقاربته الامنية والتنموية في التعامل مع تلك المخاطر والتهديدات، في مقابل جنوح الولايات المتحدة لتطوير مقاربة أمنية أمريكية متوسطية ولعب دور أمني ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط على غرار وجود استراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسطية.

1. **مضمون المقاربة الاوروبية ووسائلها:** بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن الأوروبي يطفوا على السّياسات الأوروبية، ويعلن موقفها، إذ أنّه ومع اختفاء الخطر السّوفياتي زُيل اكبر تهديدٍ، كان يهدّد الأمن الأوروبي الذي كان واضحًا في أهدافه، ومحدّداص في جغرافيته. كما أن انطلاق عملية السّلام في الشرق الأوسط في بداية التسعينات من القرن الحالي وتوقيع اتفاق سلام فلسطيني- إسرائيلي (غزة، أريحا أولا) العام 1993، هوّن قليلا من أهم العقبات أمام تفعيل التقارب بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط. إلاّ أنّ هناك عددًا من المخاطر والتّهديدات التي برزت على السّطح، وطرحت نفسها بفعّالية أقوى من السّابق، وانعكست على مستقبل التّعاون والأمن في المنطقة المتوسطية ببعدها الشرق أوسطي، وشكلت تهديدًا للمصالح الأوروبية فيها، وانعكست على وحدتها السّياسية[1]، فضلا عن جنوح الوالولايات المتحدة الامريكية إلى تحقيق طموحات متوسطية ومغاربية في عقر دار حلفائها الأوروبين، بعدما بسطت نفوذها بالكامل على الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية. فالتطوّر الشّامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات، جعل من قاعدة التّأثير المتبادل محورًا أساسيًا في هذا التّصور.كما أنّ الأخطار التي تخيّم على منطقة من المناطق أيًّا كان مصدرُها أو حجمُ خطورتها، لن يكون تأثيرُها قاصرًا على هذه المنطقة وحدها، ولكنّه ينتقل تلقائيا إلى المناطق المجاورة بالدّرجة الأولى وربمّا بالحدّة نفسها. ومن أجل ذلك كانت الاستراتيجيات الأوروبية في جميع مشاريعها

1- علي الحاج، مرجع سابق، ص 276

مع بلدان الضّفة الجنوبية بما فيها الشرق أوسطية من المتوسط ركّز- فيما تتركز - جميعها على تأمين الاستقرار فيها واعطاء الأهمية القصوي للأمن كهدف ووسيلةٍ في آن معانظرا لتلازم التنمية بالأمن بحيث لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن، خاصة في ظل الاعتبارات والمخاطر التي يعتبرها الأوروبيون سببا في اللامن في المتوسط التي أضحى يتأثر بها الأمن الأوروبيآليا، وهي الإعتبارت الأهم نذكر :

- الحركات الأصولية – من وجهة النظر الاوروبية- في الضّفة الجنوبية والشرقية وغيرها من البلدان المجاورة وامتداداتها ما يهدّد الوجود والامن الأوروبيين، والانشغالات الاستثمارية الهائلة في منطقة المتوسط وجنوبه وشرقه(الشرق الاوسط). إضافة إلى انعكاساتها على المنطقة والنّظام الاقليمي الدولي.

- النّزاعات والصّراعات ذات الطّبيعة الإقليمية أو المحليّة وفي مقدّمتها الصّراع الفلسطيني والإسرائيلي وانتشار ظاهرة العنف والإرهاب بشتى صوره في بلدان البحر المتوسط من غربه الى شرقه العربية وغير العربية.

- التحدّي الدّيموغرافي المرتبط بالأوضاع السّكانية والهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله نتيجة الفوارق الكبيرة بين كلا الطرفين في المستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وانتشار ظاهرة البطالة التي أدّت الى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية، وازداد عدم الاستقرار السياسي لانظمة المنطقة الجنوبية والشرقية من المتوسط الى جانب مشكلة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، فضلا عن تزايد المشاكل العرقية والطائفية، وانتهاكات حقوق الانسان ومصادرة حرية الرأي.[1] وهذا وفق التصور الاروبي يؤذي الى تزايد معدّلات الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا، هربًا من الاضّطهاد ومصادرة الفكر، الامر الذي تخشاه دول الاتحاد الاروبي التي وضعت قوانين صارمة لزمزمة تدفّقات الهجرة، في الوقت الذي تعاني فيه بلدان الضفة الجنوبية للمتوسّط من تزايد في معدلات البطالة فيها والضخم فيها، ويزداد العداء للمهاجرين في بعض الدول الاوروبية وما نتج عنها من اضطرابات في الاوضاع الاجتماعية والسياسية والامنية لبعض الدول الاروبية[2].

- المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي التي فرضت نفسها على الساحة الاوروبية كمخاطر امنية جديدة تهدد دول البحر الابيض المتوسط ومنها الدول الاروبية والناجمة عن مخلفات قنوات الصرف الصحي، الوجود العسكري، وتزاحم النقل البحري.. ..وغيرها، حيث تتعرض دول المتوسط الى حالة خطيرة من التلوّث البيئي، فضلا عن تهديدات انتشار اسلحة الدمار الشامل في المتوسط والشرق الاوسط التي لأخذت الولايات المتحدة مسؤولية التّصدي لها بالتنسيق مع حلفائها الاوروبيين، ماعدا التعرض الى الملف النووي الاسرائيلي.

- وإزاء كل هذه المخاطر والتحديات الامنية الكلاسيكية منها والجديدة ذات الابعاد المتوسطية والشرق اوسطية، فإنّ دول الاتحاد الاوروبي وبناء على تصورها الشّامل لمفهوم الامن، وفي محاولة منها للتصدّي الى هذه المخاطر والتحديات سعت الىإلى إنتاج مقاربة أمنية وتنموية شاملة، ترجمتها مبادراتها الاورو-متوسطية المتعددة في جانبها الامني والسياسي والاقتصادي، خصوصا منها ذات الابعاد المتوسطية والشرق اوسطية على نحو يخدم الامن والاستقرار في البيئة المتوسطية ذات التواصل مع الشرق الاوسط من ناحية الجغرافيا والانشغال الامني الاوروبي.فجاء الحوار الاورو –متوسطي كآلية أورو-متوسطية لخلق إجراءات بناء الثقة في المتوسط والشراكة الاورو-متوسطية كمحاولة لاحتواء امني جهوي شامل بمحاورها الثلاث السياسية الامنية، الاقتصادية-المالية والثقافية-الاجتماعية، كما تدعّمت الشّراكة الاورو-متوسطية بآلية السّياسة الاوروبية للجوار فمشروع الاتحاد من اجل المتوسط، بالإضافة الى المبادرات خارج اطار الاتحاد الأوروبي كحوار 5+5 والمنتدى المتوسطي.. وهي كلّها مقاربات أوروبيةتصب في نفس الاتجاه وهو

1 - نفس المرجع، ص 277.
2 - علي أرسيل، "حلف شمال الاطلسي والاسلام" مجلة المنتدى ، ، بيروت، العدد، 144، مارس 1995، ص ص 3-5.

خدمةوتحقيق الامن الاوروبي من جوانب متعددة، وعلى الرغم من تعدّدها يصرّ الاتحاد الاروبي بأنها مكمّلة لبعضها البعض، هدفها الاول والاخير خدمة الامن الأوروبي بمفهومه الشامل ،بالإضافة محاولة تبيان فاعلية الاتحاد الاوروبي إقليميا إلى جانب الولايات المتحدة الجانحة إلى الهيمنة على المنطقة المتوسطية بعدما بسطت يدها على الشرق الاوسط. وفي بيئة متوسطية معقدة المشاكل والتحديات والمخاطر، فقد أدركت الاتحاد أنه لا يمكن له معالجة تلك المخاطر والتهديدات والتحديات، إلاّ بالاتفاق والتّعاون مع دول الضفة الجنوبية والشّرقية من المتوسط وبعدها الشرق أوسطي.ومن وجهة النّظر الاوروبية فإن ّهذه المناطق تشكل مصدرا للازمات وعدم الاستقرار، حيث الهجرة السّرية والعمليات الارهابية وتنامي ما يسميه الغرب" بالأصولية"، التي ما فتئت تقلق الاتحاد الاوروبي والغرب ًأكثر مما تقلقه مشكلة أخرى. ولاسيما بعدما خرجت من ادراج المكاتب الغربية ملفات وأفكار وطروحات عن صدام الحضارات وأنّ الاسلام عدوّ الغرب[1].فكل هذه العوامل المرتبطة بقضية الامن في دول المتوسط تطلبّت اقترابا أوروبيا واعيًا في عملية بناء الامن في المتوسط بما في بعده الشرق أوسطي.فالشراكة الاورو-متوسطية التي دافع عنها الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال وحملها شعارا له في برشلونة 1995، لم تخف الاهداف الامنية التي ترتكز عليها هذه الشّراكة كإحدى أعمدة المقاربة الامنية الأوربية في تعاملها مع بلدان الجنوبية والشرقية للمتوسط، فضلا عن الاهداف السياسية والاقتصادية كركائز لتلك المقاربة بأهداف أمنية في نهاية المطاف ايضا.

وانطلاقا ممّا تقدّم فإنّ اهداف المقاربة الامنية الاوروبية تجاه المنطقة المتوسطية ببعديها المتوسطي الشرق اوسطي، تنحصر في دعم الحرّية والامن والاستقرار فيها، كون التهّديدات القادمة من الجنوب من وجهة النظر الاوروبية، هي تهديدات صلبة ولينة في ان معا، تتطلبّ المرونة في التّعامل معها، وتقتضي التّعاون بين الضّفتين. انطلاقا من معالجة الاسباب والمصادر التي تصدر منها هذه التّهديدات كمعالجة اسباب عدم الاستقرار السّياسي في الجنوب بنقل معايير الحكم الرّاشد والديمقراطية والاسباب الاقتصادية بنقل معايير اللبّرالية الاقتصادية الغربية الى دول الضّفة الجنوبية، ومدعّم الاصلاحات الاقتصادية، كإنشاء وتشجيع القطاع الخاص والحرية. فضلا عن مساعدة دول الضفة الجنوبية بمساعدات مالية وقروض علهّا تساهم في اقامة وبعث مشاريع اقتصادية تنموية توفّر مناصب العمل، وتقلل من نسبة البطالة والفقر وما الى ذلك، بهدف الحدّ من التطرّف وسدّ ذرائع الارهاب، وزمزمة تدفقات الهجرة غير الشّرعية نحو أوروبا. بعيدا عن معالجة هذه المشاكل الامنية عن طريق المقاربة الامنية البحثة واستخدام القوة [2].فالقوة ليست دائما، وفي كل الاحوال أنجع في معالجة مثل هذه التهّديدات التي حددتها بشكل واضح وثيقة " الاستراتيجية الاوروبية للأمن" المقدمة من قبل رئيس المفوضّية الاوروبية "خافيير سولانا" عام 2003 وتبناها المجلس الأوروبي. بحيث تضمنت الوثيقة- فيما تضمنت- التّهديدات الجديدة، الارهاب، انتشار اسلحة الدمار الشامل، الصّراعات الاقليمية، عطل الدّول في الجنوب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...وغيرها. وهي تهديدات تتطلب معالجتها وسائل عسكرية وغير عسكرية بهدف خدمة الامن[3].

وبالتّالي فالتّصور الاوروبي للأمن في المتوسّط وعمقه الشّرق أوسطيعموما، يختلف عن التّصوّر الامريكي، إذ أنالتصور الاوروبي للأمن شامل، ومحاولات إدراكه تتطلبّ في الأساس المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، وبتحييد العمل السلمي على القوة، والاهتمام بمعالجة الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية للوقوف على مسببات عدم الاستقرار. فبمقابل "الحرب الاستباقية الامريكية"، يتبنّى الاتحّاد الاوروبي مقاربة يمكن أن تسمّى "بالوقاية الاستباقية " -إذا صح التعبير- من خلال التدّخل

1 - نفس المرجع، ص 05
2 - الحاج علي، مرجع سابق، ص 222
3 - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 139

قبيل حدوث الازمة أو صدور التّهديد كالإرهاب او الهجرة غير الشرعية على سبيل المثال بوسائل غير عسكرية اقتصادية وسياسية وما الى ذلك. وهذا التصوّر يناقض المعالجة الامريكية الامنية البحتة التي تقول بها الولايات المتحدة.

3- **محتوى المقاربة الأمريكية وآلياتها:** على الرّغم من عدم وجود استراتيجية أمريكية في المتوسط على غرار الاستراتيجية الامريكية الموجودة في الشرق الاوسط والاستراتيجية الاوروبية في المتوسط. إلاّ أنّ الاهتمام الامريكي بمنطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة بدا في تنامٍ مطّرد عبر آلية الحلف الاطلسي والاسطول الامريكي السّادس في عرض المياه المتوسّطية، بهدف تأمين المصالح الحيوية الامريكية في المتوسط وشمال افريقيا والدفاع عنها انطلاق من تأمين الملاحة التجارية وتأمين امدادات الطاقة من والى الشّرق الوسط عبر المتوسط. فضلا عن اقترابه من مشاكل الشرق الاوسط. وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ازداد الاهتمام الامريكي اكثر بالمنطقة المتوسطية لازدياد المشاكل الامنية، التي أضحت تهدّد المصالح الامريكية وأمن حلفائها الاروبيين. فضلا عن التخوّف الامريكي من انتشار اسلحة الدمار الشامل في منطقة المتوسط على غرار الشرق الاوسط، إضافة الى انتشار ظاهرة الارهاب، وازدياد حدّة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وفشل اجراءات بناء الثّقة الاورو-أطلسية اتّجاه المتوسّط وبعده الشرق أوسطي، وانتشار الهجرة غير الشّرعية، وعدم الاستقرار السّياسي في دول الضّفة الجنوبية بالموازاة مع تنامي المصالح الاقتصادية الامريكية في منطقة المغرب العربي. ومن ثم رأت الولايات المتحدة الامريكية نفسها كقوة عالمية قادرة على تحمل المسؤولية السياسية والامنية وفق ما تمليه عليها مصالحها [1]، ودرجة تأثير تلك التهديدات على مصالحها المتوسطية والشرق اوسطية، في لعب دور سياسي- امني في المنطقة[2].كما رأت الولايات المتحدة أن أوروبا لا تستطيع وحدها ان تحقق الامن والاستقرار في المتوسط – وهنا مدخل لجنوح الولايات المتحدة نحو الهيمنة- التي تعد منطقة استراتيجية لها لعدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية وسيّاسية منها اعتبار الولايات المتحدة أنّ أمن منطقة المتوسط يخدم أمن الشرق الاوسط حيث المصالح الامريكية الحيوية الكبرى كامتداد جيو-استراتيجي لأمنها القومي، وكذلك اعتبار أنّ سواحل جنوب المتوسط على امتدادها من غرب المتوسط وحتى شرق المتوسط، هي امتداد لسواحل اوروبا الاطلسية، فضلا عن اعتبار منطقة المتوسط أهم خطوط المواصلات البحرية، وأقصر طريق بحري نحو الشرق الاوسط والمحيطين الهادي والهندي، وممرّا لأهم سلعة استراتيجية وهي "النّفط". لذا يرى الامريكيون أنّ وقوع هذه المنطقة بأيدي قوى معادية سيعرض أمنهم القومي للخطر، ويضعف المركز التّفاوضي للأوروبيين والامريكيين بشأن مستقبلها في حال ما تمّت السّيطرة عليها. أمّا من النّاحية الاقتصادية فتشكل منطقة المغرب العربي منذ مطلع القرن الحالي أهم بيئة اقتصادية تتنافس فيها الولايات المتحدة مع القوى الكبرى الاقتصادية وبخاصة الاتحاد الأوروبي والصّين. فضلا عن كونها مصدرا من مصادرالطاقة(ليبيا، الجزائر)[3]ولذلك ترى الولايات المتحدة أن أمن واستقرار هذه المنطقة الممتدة من شمال افريقيا والمتوسط الى الشرق الاوسط هو استقرار لمصالحها ومصالح حلفائها من التهديدات الجديدة وبخاصة الارهاب. ومن ثم ترتكز المقاربة الامنية الامريكية لهذه المنطقة على ثلاث عناصر ترى الولايات المتحدة أنّها اساسية هي ؛مكافحة الارهاب كتهديد جديد ذو علاقة بعنصر انتشار اسلحة الدمار الشامل،

1- Lauren Ploch, Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa Analyst in African Affairs July 28, 2009.p 12 in;
(http://fpc.state.gov/documents/organization/128839.pdf)01.03.2012

2- Abdennour Benantar ;The Role of the USA in the Mediterranean "What Role Does the USA Play in the Mediterranean".in (http://www.iemed.org/anuari/2009/aarticles/a40.pdf)04.04.2012.

3- عبد الاله بلقزيز:"الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي، من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2000، العدد 259، ص42

وفرض الديمقراطية في بلدان المنطقة. ولأجل تجسيد المقاربة الامنية الامريكية هذه، نجد أنّ الولايات المتحدة تعتمد على اليتها العسكرية لتحقيق أهدافها السياسية-الامنية الى جانب حماية المصالح الاقتصادية في المنطقة من خلال:

- **تثبيث تواجد الاسطول الامريكي السّادس في مياه المتوسّط**:فعلى الرغم من زوال الخطر الشيوعي، إلاّ أنّ الولايات المتحدة الامريكية أبقت على هذا الاسطول، وذلك لمراقبة القوى المعادية بشكل وقائي وضرب مصادر الارهاب في الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية" مارقة" المهددة لمصالحها. وهذا يعني أنّ توسيع الانتشار العسكري بهدف تأمين المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية.[1]

- **استخدام الحلف الاطلسي لمهام جديدة** :فإذا كان الحلف قد وُجد لإدارة الصّراع العسكري مع الكتلة الشيوعية، وحماية المنظومة الرأسمالية من الزّحف الشّيوعي، فإنّه بانهيار الشّيوعية قد تغيّرت مهامه التّقليدية الى مهام جديدة، تتمثل في ضبط استقرار النّظام الدّولي من خلال تولّي مهمّة محاربة الارهاب وحماية الاقليّات، ومعاقبة الدول الوطنية المسمّاة "بالمارقة"، مع احتفاظه بالمهام التقليدية في الدفاع الجماعي والانخراط الدّائم في عمليات حفظ السلام والاسهام في دعم الاستقرار في المتوسّط والشرق الاوسط تم فتح الباب أمام سائر البلدان من الناحية الامنية، لتكون هدفًا جوهريا للحلف الاطلسي في مهامه الجديدة، مما أدّى الى انخراط عدد من الدول المتوسطية الجنوبية كموريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الاردن بالإضافة الى اسرائيل[2].وفضلا عن دخول الحلف في حوار وشراكة أطلسية-شرق أوسطية منذ قمة اسطنبول2004 في اطار تعاون امني عسكري لمواجهة ما يسمّ بالارهاب، والتكوين في المجال الامني وحفظ السلام والمشاركة في عملية ازالة الالغام، وكذلك البحث والاغاثة الانسانية في البحر المتوسّط، وتبادل وجهات النظر حول جملة من المسائل الامنية الخاصة بالجرائم الدولية، والهجرة غير الشرعية[3].

ويتضح من التواجد العسكري للولايات المتحدة الامريكية في المتوسط، أنها تسعى الى توسيع الانتشار العسكري الامريكي بهدف تأمين المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية ومصالحها الحيوية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من جهة، وتوسيع نطاق الهيمنة الامريكية المرتكزة على القوة العسكرية مستغلة بذلك تواجد التعقيدات والمشاكل الامنية الجديدة أهمها الارهاب في المتوسط والشرق الاوسط، فضلا عن منع انتشار اسلحة الدمار الشامل، الذي ترى فيه الولايات المتحدة الامريكية التهديد الرئيسي للمصالح الغربية عوما والامريكية خصوصا، ومن ثم جاءت المقاربة الامنية الامريكية البحتة والمبنية اساسا بالاعتماد على القوة العسكرية في مواجهة هذا التهديد. وعلى الرغم من امتلاكها- كقوة عالمية وحيدة - لمختلف عوامل القوة اللّينة والصّلبة، لا زالت الولايات المتحدة تتبنى مقاربة عسكرية كما دل ذلك على غزوها للعراق 2003، واستخدام الحلف الاطلسي كأداة عسكرية لفرض الديمقراطية في ليبيا2011 واسقاط النّظام الليبي البائد. وعلى الرغم من عدم مشاركة قواتها الجوية في قوات الحلف واقتصارها على الدّعم اللوجيستي، الا أنهّا كانت المدبرّ والدّاعم والموجّه الاساسي لتوجهّات الحلف من قضية فرضها تسميه بـ" الديمقراطية" في ليبيا بالقوّة في اطار تفاهم أوروبي-أمريكي بشأن ذلك، بإعطاء الحلف أهمّ القيّام بعمليات عسكرية جويّة في ليبيا[4]. وقد انتقد في وقت سابق

1 - خالد حنفي، " موقع افريقيا من في استراتيجية امريكا الجديدة" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد ,154، اكتوبر 2003، ص 27
2- Moons Daniel, La coopération civilo-militaire de l'OTAN, dans Fondation pour les Etudes de Défense, *La gestion des sorties de crise, actions civilo-militaires et opérations de reconstruction*, FED, 1998, p70.
3- Jaap de Hoop Scheffer : NATO after the Istanbul Summit.
(http://www.atlcom.nl/ap_archive/pdf/AP%202004%20nr.%205/De%20Hoop%20Scheffer.pdf)

4 - جيسون هانوفر وجيفري وايت، " تدخل الولايات المتحدة وحلف "الناتو" في ليبيا: المخاطر والمنافع، في مجلة صقر الالكترونية، بغداد، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2011.في موقع:(http://www.saqrcenter.net/index.php?)

الأمريكيجوزيفنايإدارة بوش الابن السّابقة، داعيا إياها الى ردّ الاعتبار للقوّة اللّينة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية خاصة، على اعتبار ان العامل العسكري لن يحلّ كل المشاكل الامنية التي تعترض الامن القومي الامريكي[1].

من خلال ماسبق يمكن ان نستنتج أنّه ثمّة اختلاف أوروبي –أمريكي في من ناحية التصور الامني والمقاربتين الامنية الاوروبية والامريكية في المتوسط والشرق الاوسط، بحيث أن التّصور الاروبي يتبنى مقاربة أمنية شاملة للأمن في المتوسط ويعتمد في معالجة المشاكل الامنية بالمزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية وبتحييد العمل السلمي على القوة، والاهتمام بمعالجة الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للصّراعات والمشاكل الامنية في المتوسط وجنوبه.في حين أنّ تصور الولايات المتحدة للأمن في المتوسط ببعده الشرق أوسطي يقوم على القوة العسكرية. وعلى الرّغم من امتلاكها للوسائل غير العسكرية كأدوات لبسط الامن والاستقرار، الا انها لا تزال تتبنّى مقاربة عسكرية بحتة رغم الانتقادات الموجهة إليها منظّريها واستراتيجّييها وخبرائها وباحثيها مثل جوزيف ناي. لكن الطّرفين في نهاية المطاف لا يختلفان من حيث الهدف وهو البحث عن الامن والاستقرار بالشّكل الذي يضمن امن واستقرار مصالح الطرفين في المنطقة المتوسطية وحتى جانبها الشرق أوسطي. بل ومن خلال المقاربيتين الاوروبية والامريكية نستطيع القول بأنهما بصدد تعاون وتبادل للأدوار فالاتحاد الاوروبي يوفر القوة اللينة والولايات المتحدة توفر القوة الصّلبة لمواجهة تهديدات قاسمها المشترك التعاون في مجابهتها أهمها الارهاب وباقي التهديدات الاخرى سواء كانت تهديدات صلبة او ليّنة.

المطالب الثاني : التعامل الأوروبي والأمريكي مع مسألة الإرهاب:مرونة أوروبية...وخشونة أمريكية

يعتبر الارهاب من بين التهديدات الامنية الجديدة الكبرى، التي أضحت تهدّد الامن والاستقرار الدوليين، واذا كانت هذة الظّاهرة قديمة الإّ أنّها برزت بكثرة مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات، وأصبحت أكثر انتشارا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، عندما أصابت عدّلها أكبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة، وما انجر عن تلك الاحداث اعلانها وحلفائها الاروبيينالحرب على ما تسميه بالإرهاب. وبانتشار هذه الظّاهرةا كدت مدى عالميتها وعدم سلامة أيّ دولة من العالم، مهما كانت قوّتها العسكرية أو وزنها السّياسي أو الاقتصادي، خصوصا في ظّل يُسر انتشار تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة في ظل العولمة وتداعياتها المختلفة .ومن ثم استوجب مواجهة هذه الظاهرة تظافر الجهود الدولية والتعاون فيما بينها ازاء تعاملها ومواجهاتها وفق ما تتطلبّه المعالجة من وسائل عسكرية وغير عسكرية سواء في معالجة اسباب الظاهرة ومصادرها او تداعياتها للحيلولة دون مزيد من الانتشار الاقليمي والعالمي، وخصوصا في منطقتي الشرق الاوسط والمتوسط.حيث ترى الولايات المتحدة والاتحاد الاروبي أنّ مصالحها في المنطقتين باتت مهدّدة وجب التّعاون فيما بينهما، والاضطلاع بأدوار أمنية للتصدّي لنشوئها وانتشارها في المنطقتين التّين تعتبران بالنسبة اليهما امتدادا لأمنهما القومي. وسوف نشير فيما يلي الى اشكالية مفهوم الارهاب، مصادره وانعكاساته على الامن والاستقرار في المتوسط والشرق الاوسط ناهيك على الادوار الاورو-أمريكية من خلال آليات الطرفين الاوروبي- الامريكي في التّصدي له.

1- الإرهاب وإشكالية المفهوم: على الرغم من انتشار ظاهرة الارهاب عالميا واقليميا وخصوصا في منطقتي الشرق الاوسط والمتوسط، إلاّ أنّه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لهذه الظاهرة، كونها إحدى اشكال أو اساليب الصّراع السّياسي من ناحية. ومن ناحية أخرى ترفض الدول ذات النفوذ العالمي وبخاصة الولايات المتحدة تعريفه، حتى لا يتسنى مقاومة المحتل، كما هو الحال في فلسطين والعراق وافغانستان. كما أنّ التعمّد في عدم صياغة تعريف يميز بين الارهاب وبين المقاومة، وخاصة من جانب الاروبيين والامريكيين

1 - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 136

يعطي الشّرعية للتدخّل في شؤون الدول والسّيطرة عليها، وعلى مواردها بذريعة مكافحة الارهاب[1]. والدليل على ذلك التدخّل الاورو-اطلسي في افغانستان والانجلو -أمريكي في العراق تحديدا، وكذا إدراج الغرب لحركة حماس في فلسطين المحتلة ضمن لائحة التّنظيمات الارهابية بسبب مقاومتها لحليفتها إسرائيل وعدم قبولهالمخطّطات التسوية الأمريكية-الإسرائيلية على حساب حقوق الفلسطينيين[2]. فضلا عن أنّ مصطلح الارهاب ذاته محمّل بقدرٍ كبيرٍ من الشّحنات العاطفية، التي تتضمّن الادانة المبدئية. وبالتالي نجد أنّ استخدام المصطلح، يأتي لوصف عمل أونشاط معين يكون مقصورًا على الخصوم، فقد يرى عملا بطوليا يستحق التقدير[3].

وحاول علماء الاجتماع اعطاء تعريفٍ لمعنى الارهاب الدّولي "بأنّه التّهديد باستخدام القوّأو استخدامها بواسطة جماعة أو اكثر، ضد المجتمع المحلّي أو الدّولي لتحقيق ضدإرادته أو رغبته ،وهو فعل رمزي بمعنى ان الفعل الارهابي يسعى الى احداث اثارة كبيرة على الرغم من محدودية نطاقه"[4]، لكن هذا التعريف يُعدّ قاصرا، ولا يغطّي كافّة حيثيات وجوانب الظّاهرة ذاتها.خصوصا مع انتشار حدّة الظّاهرة، تضاعفها وتصاعد العمليات الارهابية بشكل مكثف خلال العقود الاخيرة في مناطق مختلفة من العالم، سواء من حيث مخاطرها وأشكالها أو على مستوى النّطاق أو بالنّسبة لعدد المنظّمات التي تمارسها.[5] وإن كانت معظم الدول أجمعت على خطورة هذه الظّاهرة، وأكّدت على ضرورة مجابهتها، فإنّها اختلفت في مقاربتها، ممّاجعل هذه العمليات تتزايد بشكل مطّرد، بحيث يكاد يجمع الكل على أنّ ظاهرة الارهاب "الدولي" أصبحت تشكل تحدّيا كبيرا أمام المجتمع الدولي برمّته بالنّظر إلى التّحديات الامنية، السياسية والاقتصادية التي أصبحت تطرحها مختلف الدول بشمالها وجنوبها.فالعمليات التي طالت عددا من البلدان خلال العقد الماضي، دلّت على أنّ مخاطرهاتتجاوز مخاطر الحروب النّظامية بالنّظر الى جسامتها، فجائيتها واستهدافها لمنشآت استراتيجية ومصالح حيوية، فضلا عن خسائرها البشرية الفادحة. بحيث أنّه بعدما كانت العمليات "الارهابية " تتم وفق أساليب تقليدية وتخلّف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة، أصبحت تتم بطريقة بالغة الدّقة والتطور في الاداء والاصابة، مستفيدة بذلك من التكنولوجيا الحديثة[6]. وعلى الرغم من الجهود المحليّة والاتفاقات التي بُذلت في سبيل الحدّ من الظّاهرة، إلاّ أنّها لم تكن بالفعالية المطلوبة. حين تبيّن أنّ الظاهرةباتت في تزايد مستمر، وخطورة متنامية وانتشار واسع.

يمكن القول بأن عجز "المجتمع الدولي" عن صياغة مفهوم دقيق ومتفق عليه بشأن هذه الظّاهرة، سبّب تباين الخلفيات الايديولوجية والمصلحية والمذهبية سواء بالنّسبة للباحثين والمفكرين أو السّاسة الذين تناولوا/واجهوا هذه الظاهرة. وأسهم بشكل كبير في قصور مختلف هذه التّدابير والاجراءات التي حاولت مقاربة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

إنّ اقرار المجتمع الدولي برمّته بهذا الخطر، الذي أصبح يحتل مكانة بارزة على رأس قائمة الاولويات ضمن مختلف اللقاءات والمؤتمرات الدولية الى جانب القضايا الدولية الاخرى الحيوية كانتشار اسلحة الدمار الشامل، تلوث البيئة، الديمقراطية وحقوق الانسان والامراض الخطيرة العابرة للحدود...الخ خاصة في منطقة المتوسط، أضحى عائقا أمام مقاربة شاملةو فعّالة تسمح بوقفه وانتشاره.فعلاوة على مواقف الباحثين السّياسيين والفقهاء والدول إزاء هذه الظاهرة تبعًا لتباين الخلفيات الايديولوجية والثقافية

---

1 - فكري عبد الله، المتفجرات والارهاب الدولي، دمشق، دار المعارف، 1992، ص 33.

2 - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 11

3 - فكري عبد الله، الارهاب، دمشق، مطبعة الشام، 1986، ص72.

4 - الارهاب الدولي، مقال في موقع تاريخ الزيارة 2012/02/12 (http ;//www.ibtissama.com/vb/ show thread-t 147242.html)

5- Philippe Marchesine , Les nouvelles Menaces :Les Relations Nord-Sud Des années 19980 à nos jours ,Kartala,Boulvard. arago. Paris 183.

6 - إدريس لكريني، الارهاب الدولي واشكالية المفهوم .في موقع:

(http://www.minbarlhurryya.org/index.php/archives2291)12.02.2012

والسياسية.. وتباين بين مؤكّـد اختزال "الارهاب" في كل أشكال العنف، وبين مايميز بين العنف المشروع (المقاومة) والعنف المحرّم، وبين من يركز على" إرهاب" الافراد وبين من يميزه عن "إرهاب" الدولة، الى الحدّ الذي اختزل فيه الارهاب في كثير من الاحيان في عنف الاخر[1]. وجدير بالذكر ان هذا التّباين في المفاهيم ليَفتح المجال أمام المقاربات الانفرادية للظاهرة التي تركز على نطاق جغرافي واسع، بحيث نجلى وبإلقاء نظرة سريعة على مختلف الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة الظاهرة، سواء في صورها القانونية والاتفاقية والميدانية الانفرادية تجلّوتا ًكّـد أن ّجل هذه الجهود اتخّذت الطّابع العلاجي، وتحكّم في الهاجس الامني ا ًكثر من أي اعتبارات أخرى [2]. ولذلك فالمكافحة الحقيقية لهذه الظاهرة لابد ألاّ تقتصر على المقاربة الامنية البحثة التي تركز فقط على الفاعل والفعل التي أثبثت افلاسها بالفعل في عديد من الحالات، بل تتجاوزها وتبدأ ببلورة مفهوم عالمي للظاهرة وتسمح بمقاربة شمولية تسمح ببلورة سبل ناجعة ومداخل تقف على المسببات والدوافع الحقيقية لهذه الظاهرة في شتى أبعاده وتجلياتها النفسية والاجتماعية والتربوية...بدل الخوض في علاجه بأشكال جزرية وأمنية وربما "إرهابية"، أيضا قد تزيد من تفاقمه وتطوره ليصبح إرهابا وإرهابا مضادا. وبخاصة التجارب الدولية المرة (في هذا الخصوص أحداث 2001/09/11 في الولايات المتحدة الامريكية)أوضحت بالملموس أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الامكانيات البشرية المادية، لا يمكنه الحد من هذه الظاهرة. بعدما أصبح القائمون بهذه الاعمال يطورون الياتهم ووسائلهم وينشغلون وبتجاهل كبير أضيق الفرص والفجوات لتنفيذ أعمالهم.

2- أسباب ودوافع الارهاب وموقع منطقتنا المتوسط والشرق الاوسط منها :

ثمة اسباب ودوافع عديدة لظاهرة الارهاب منها أسبابا سياسية، اقتصادية واجتماعية- ثقافية وغيرها

- **الاسباب السياسية :**ويمكن اجمالها في[3] :
  - سيطرة دولة على دولة اخر وما يسمى بالاستعمار والاحتلال.
  - التمييز العنصري داخل الدولة.
  - التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.
  - القهر السياسي.
  - وجود خلط بين صراعات اقليمية ومناطق ساخنة التي تعتبر بؤر توتر وتربة خصبة لنمو الارهاب.
- **الاسباب الاقتصادية : وتتلخص في[4]:**
  - عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي.
  - الاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية.
  - الاوضاع الاقتصادية المزرية داخل الدول النامية.
- **الاسباب الاجتماعية- الثقافية : ويمكن حصرها في[5] :**
  - انتهاك حقوق الانسان.
  - الفقر والحرمان والبؤس والجهل والامية.

---

1 - نفس المرجع، ص 01

2 نفس المرجع، ص 02

3 - محمد السماك، الارهاب والعنف السياسي، بيروت، دار النفائس للنشر، 1999 ص 198.

4 - أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار: الارهاب الدولي، بيروت، مركز الدراسات العربية الاروبية، 1998، ص 224

5 - المرجع السابق، ص 210

- القهر الفكري والثقافي.

بالاضافة الى أسباب ودوافع أخرى نذكر على سبيل المثال.

- الخلط بين الارهاب والكفاح المسلح. والمقاومة.
- التهميش الحضاري وغياب الحوار في كل المجالات خاصة الثقافية والدينية الامر الذي قد يدعو الى التعصب و الكراهية والحروب ذات الدوافع الحضارية.
- الفكر المتطرف والخطاب الديني المتشدد.
- استغلال الارهاب لوسائل الاعلام وشبكات الاتصال العالمية سببه نقل وترويج ودعمه.
- اهمال السلطات ووسائل للإعلام لهذه الظاهرة.

انطلاقا من هذه الدوافع والاسباب التي غالبا ما تؤدي الى نشوء ظاهرة الارهاب، التي تزيد من حالة الانتشار ويصعب التحكم فيها في مناطق مختلفة من العالم وخاصة منطقة المتوسط والشرق الاوسط. وتعتبر الولايات المتحد الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي ان منطقتا الشرق الاوسط وجنوب المتوسط المصدر الاساسي للإرهاب من منظار حضاري –ثقافي الذي يهدد الامن الأوروبي والمصالح الاوربية الامريكية في المنطقتين المتوسطية والشرق اوسطية.

3- انعكاس ظاهرة الارهاب على الأمن في المتوسط والشرق الاوسط واليات التصدي له:

لا شك أنّ منطقتي المتوسّط سيما الشرق الاوسط، وبغض النّظر عن التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والولايات الامريكية فيها، إلاّ أنهّما تشكلان منطقا نفوذ غربية، ازدادت أهميتها والاستراتيجية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث المصالح الغربية بصفة عامة، والتي أضحت تؤرّقها المشاكل والمخاطرالامنية الجديدة المستفحلة، وبخاصة ظاهرة الارهاب التي نمت بشكل مطّرد ممّا أثر على الامن والاستقرار فيها، على اعتبار أنّ الطّرفين الأوروبي- والامريكي يعتبران أنأمن واستقرارالمنطقتين الشرق اوسطية والمتوسطية هو امتداد للأمن والاستقرار للأمنالأوروبي والامن القومي الامريكي على حد سواء. وازداد الاهتمام الاورو-أمريكي أمنيا بالمنطقتين خصوصا بعد تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ولذا نجد أنّ الجانبين وعلى اختلاف مقاربات التعامل مع ظاهرة الارهاب[1]، إلاّ أنهّما صنفّا ظاهرة الارهاب في خانة التّحديات الكبرى الى جانب ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المتوسط والشرق الاوسط بعد نهاية الحرب الباردة، وإن كان الاتّحاد الاوربي يقرّ بأهمية التّهديدات والمخاطر الاخرى كالهجرة غير الشّرعية، فشل الانظمة السياسية في الجنوب، الفقر، الجريمة المنظمة، ومشاكل البيئة، جانب ظاهرة الارهاب. فإذا كانت هذه الظاهرة القادمة من جنوب المتوسط بعمقه الشرق أوسطي، أو ما يصطلح عليه غربيا بأيديولوجية "الاسلام السياسي" فظاهرة الارهاب قديمة برزت اكثر مع عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي. وقد شكل انسحاب الاتّحاد السّوفياتي من أفغانستان منعرجًا حاسمًا في انتشار واستفحال الظّاهرة (الارهاب)، تجلى مع عودة أفواج المتطوّعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الاحمر السّوفياتي الى بلدانهم الاصلية، وقاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السّرية، والتي كانت تحظى بدعمٍ خارجي من منظّمات ودول اسلامية. وهذه النظرة الاوروبية تشاطرها فيها الولايات المتحدة من منطلق أنّ ظاهرة الاسلام السّياسي منبثقة من الشّرق الاوسط وشمال افريقيا ومدى تأثيرها على المصالح الغربية[2].وتلك العناصر كان لديها من التّجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالجماعات أثناء تواجدها في افغانستان، ما يجعلها تشكّل تهديدا حقيقياللأمن في منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط وتداعياتها على الامن الاروبي

---

1 - علي الحاج، مرجع سابق ص 73.

2- Rocio Mendez Alemen ,la securite Mediterranienne L'OTAN est –elle la solution ? in ; (http://www.nato.int./acad/fellow/98-02/mendez.pdf.)25.12.2011

والمصالح لغربية عموما.. وهذه الحركات المتطرفة القادمة من شمال افريقيا وجنوب المتوسط عموما. كان هدفها الاول دائما -من جهة النظر الاورو-أمريكية - الاطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن ذلك غيّرت من استراتيجيتها واستهداف مصالح الدول الغربية بحجة أنّ هذه الاخيرة تساعد وتساند وتدعّم الانظمة السياسية 'الفاسدة' في الكثير من دول الجنوب بما فيها الشرق أوسطية[1]،وبعد أن عرفت العديد من العواصم الغربية اعتداءات وتفجيرات خلفّت خسائر بشرية ومادية معتبرة، انطلاقا من تفجيرات واشنطن، باريس، لندن، مدريد....الخ خلال العقد الماضي، استغلت – من وجهة النظر الغربية-استغلاّت الحركات المتطرّفة الظّروف الصّعبة التي تمر بها دول الجنوب من فقر وحرمان ولا عدالة في توزيع الدّخل والثّروة، وتهميش حقوق الانسان. بالإضافة الى استبداد أنظمة الحكم فيها من أجل زعزعة استقرار هذه الدول وسلامها من ظاهرة الارهاب، الذي انطلق من الاطار القومي الضّيق الى شمولية الاطار، وأصبح عابرا للأوطان، بحيث تمكنّت هذه الحركات المتطرّفة مستمدة قوة انتشارها من التطور المذهل في وسائل الاعلام في تنفيذ مخطّطاتها الاجرامية. ولأسباب سياسية وجدت هذه الحركات بعض التسهيلات ونوع من التراخي من قبل بعض الدول الغربية كبريطانيا وحتى الولايات المتحدة نفسها، التي شكلت القواعد الخلفية للتنظيمات الارهابية - قبل أن تغيّر موقفها فيما يخص تلك التسهيلات بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 واستهداف واشنطن ونيويورك بتفجيرات ارهابية، فضلا عن تعرض لندن لتفجيرات عام 2005 –.

ومصدر القلق والخوف بالنّسبة للجانب الأوروبي سيما الجانب الامريكي من هذه الحركات هو عجز أنظمة هذه الدول الجنوبية والشرقية المتوسطية عن ضمان أمنها الداخلي (الوطني) وما يشكله ذلك من تهديد لأمن الجانب الأوروبي من جهة بالنظر الى انتقال الى انتقال الفوضى وحالة اللاّستقرار الى مجتمعات الضفة الشمالية عنى طريق الهجرة بشرعيتها أوغير شرعيتها. فضلا عن التوجس والخيفة الامريكية من تأثر مصالحها في الشرق الاوسط والمتوسط من جهة اخرى[2].

غير أنّ الجانبين الأوروبيوالامريكي، وفي خضم تصورهما الذّاتي للإرهاب كتهديد، يتضح أنهما يخفيان تماما أسباب ودوافع تتجاوز المصادر والاسباب التي ابنتعليها افتراضاتهما وتصوراتها للظاهرة الارهابية، خصوصا ما تعلق الامر بسياستيهما تجاه جنوب المتوسط والشرق الاوسط وقضاياهما. انطلاقا من الماضي الاستعماري الاوروبي جنوب المتوسط وخصوصا في المغرب العربي (الجرائم الفرنسية في الجزائر تحديدا) وكذا السياسة الاورو-أمريكية المتغطرسة القائمة على ازدواجية المعايير وخصوصا تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وقضايا منع الانتشار، وغيرها. الذي زاد الاوضاع الامنية تعقيدا في المنطقية الجنوبية من المتوسط بما فيها الشرق الاوسط،وهي حقائق يدرك معناها الاوروبيون والامريكيون على كل سواء، لكن يضمرونها ولا يتّخذون منها اسبابا في معالجة الظّاهرة الى جانب الاسباب الموضوعية الاخرى مثل الفقر وعطل التنمية في الجنوب.

ومهما يكن من أمر، فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية، وفي سياق مقارباتها الامنية ذات المنظار التذاتاني لمعالجة ظاهرة الارهاب وخدمة الامن الاورو-أمريكي، من خلال أداء أدوار أمنية متكاملة وعلى اختلاف مقارباتهما ووسائلهما الا انهما في نهاية المطاف تصبّ في تحقيق الامن الاوروبي – الامريكي. بحيث أنّ الطرف الأوروبي الذي لديه تصورات شاملة لمفهوم الامن يتبنى مقاربة شاملة في "خدمة الامن " بمعنى أن مقاربته توحي بالتصرّف قبل انفجار الصراع، أو الوضع، او الاعمال الارهابية، أو الازمة قبل حدوثها بصفة وقائية ومعالجة الموقف من خلال المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية لمعالجة ظاهرة الارهاب التي تعتبر من بين التهديدات الجديدة الكبرى التي حددتها وثيقة "الاستراتيجية الاوروبية للأمن" الى جانب انتشار اسلحة الدمار الشامل، الصراعات الاقليمية، عطل الدول، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية. وغيرها وجل هذه التهديدات سيما ظاهرة الارهاب كتهديد

1 - Ibid p03
2- Ibid

تتميز بالدينامية، وسرعة الانتشار[1]، تزداد مع الوقت ان لم يتخذ اي سلك ضدها.كما ان شبكات الارهاب اكثر خطورة تحتم اللجوء الى استخدام العملالمخابراتي، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية داخليا(داخل الاتحاد) وخارجيا.

داخليا من حيث سن التشريعات لمكافحة الارهاب، تكثيف اعمال المراقبة حول المرافق العامة، الموانئ والمطارات... كنشر كاميرات المراقبة، مراقبة خطوط الهاتف على سبيل المثال، بالإضافة الى تكثيف عمل المخابرات واجهزة الامن للحصول على المعلومات والمخططات لإحباط أيّ محاولات إرهابية قبل وقوعها بصورة استباقية، وقبل حدوث الفعل الارهابي وهذه الاجراءات تبقى إجراءات احترازية تدخل فيما يسمى باستراتيجية "خدمة الامن"[2].

أما خارجيا : فتتجلى في المبادرات الاوروبية، سواء تلك الصادرة عن بعض دول الاتحاد الأوروبي كحوار 5+5 والمنتدى المتوسّطي... وغيرها، أو تلك المبادرات الصادرة عن المفوضية الاوروبية وما تضمنته كل مبادرة من اهداف امنية انطلاقا الحوار الأرو- متوسطي بداية التسعينيات من القرن الماضي مرورا بالشراكة الاوروبية المتوسطية بسللها الثلاث التي هدفت فيما هدفت الى محاولة احتواء أمني جهوي شامل بما فيها الحد من ظاهرة انتشار الارهاب فضلا عن تدعيم الشراكة الأوروبية المتوسطية بآلية السياسة الأوربية للجوار[3] وكذا مشروع الاتحاد من اجل المتوسط،وكلّها تهدف الى بناء اجراءات الثقة البحث عن سبل ضمان الامن والاستقرار في المتوسط وشقه الشرق اوسطي، ودعم سبل التعاون مع بلدان الصفة الجنوبية لمجابهة التهديدات ومن بينها الارهاب[4].وفي هذا الخصوص، وعلى اعتبار أن الجوانب السياسية –الامنية والاقتصادية- المالية والاجتماعية- الثقافية تكمل بعضها البعض وتهدف في نهاية المطاف الى في خدمة الامن الأوروبي وصدّ التهديدات الجديدة ومن بينها الارهاب،فقدخرجت قمة برشلونة 2005 للشراكة الأوروبية المتوسطية بإصدار ثلاث وثائق تتعلق الأولى بتقويم مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد مرور عشر سنوات على إطلاقه في هذه المدينة. أما الوثيقة الثانية فإنها مدوّنة سلوك أوروبية متوسطية لمكافحةالإرهاب، وأما الوثيقة الثالثة فهي تتضمن عدداً من المبادئ والاجراءات التي ستتخذ لتفعيل الشراكة الأوروبية المتوسطية طوال خمس سنوات انطلاقًا من عام ألفين وسبعة. ففي الجانب الاقتصادي في برنامج العمل الذي كشف عنه في أعقاب القمة ركز على إدراج القطاع الخاص في الدورة الاقتصادية بشكل أفضل مما هو عليه اليوم[5] وأكدت الوثيقة المتصلة بخطة العمل التي بدأ تنفيذها في عام 2007 إلى ألفين واثني عشر على اتفاق أطراف الشراكة وفي اطار تفعيل الية السياسة الأوروبية للجوار من خلال الدخول في مفاوضات حول المبادلات الزراعية والخدمات من جهة، ورفع حجم المساعدات المالية لدول الضفة الجنوبية من اجل دعم الاصلاحات السياسية والاقتصادية للحد من التطرّف والارهاب والهجرة في اطار الية الجوار الأوروبي والشراكة في الفترة الممتدة من 2007 الى غاية 2013 وقد قدرت قيمة المساعدات بـ13 مليار يورو خلال هذه الفترة. فضلا عن تنشيط وتدعيم منطقة التبادل الحر التي بدأت نهاية 2010.أما في الجانب الاجتماعي من برنامج العمل الذي اتفق عليه المشاركون في القمة فقد بدت بلدان الشمال مستعدة اكثر من قبل لمساعدة بلدان الجنوب على كسب معارك العلم والمعرفة عبر تقديم مساعدات مالية ونقل التكنولوجيا واقامة مكتبة افتراضية كبرى حول المعرفة يمكن الاستفادة منها بلغات كثيرة منها اللغة العربية[6].

---

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن القومي الجزائري... الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق ذكره، ص 138

2 - نفس المرجع، ص 139

3- Alessia Biava ,L'Union européenne, acteur global?Potentialités et limites de la PESC et de la PESD , Genève ,Publications euryopa,Institut européen de l'Université de Genève 2005.pp82.88

4- ibid ,p 88

5 حسان التليلي، "القمة الأوروبية - المتوسطية تتبنى مدوّنة سلوك لمقاومة الإرهاب وخطة عمل لتفعيل الشراكة "، الرياض، صحيفة الرياض، 27 نوفمبر 2005، العدد 13672، ص 14

6- المرجع نفسه.

أما في مجال مقاومة الإرهاب وإذا كان ثمة عنصر إيجابي أو ملموس على الأقل في نتائج القمة فهو توصل المشاركين فيها إلى صياغة مدونة سلوك لمقاومة الإرهاب. وتنص هذه الوسيلة على ضرورة إقامة تعاون فعلي بين الشمال والجنوب لمكافحة الإرهاب والقائمين به والشبكات التي تموّله أو تتغذى منه. وجاء في المدونة أيضًا أن القادة الشماليين والجنوبيين متفقون على تكثيف التعاون بين الشمال والجنوب عبر تبادل المعلومات والمهارات والكفاءات المتخصصة في التصدّي لهذه الظاهرة، وعلى إيجاد استراتيجية عالمية في هذا المجال بإشراف منظمة الأمم المتحدة.غير أنّه وفي إطار هذه القمة تمّ اهمال الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي -كالعادة — بل واذكائه، خاصة بعد اعتبار الاتحاد الاوروبي حركة المقاومة الفلسطينية في نفس السنة (2005) ضمن التّنظيمات الارهابية في المنطقة المتوسطية والشرق اوسطية. ومن ثم احباط جانب مهم جدّا من اجراءات بناء الثقة التي ترنو إليها جل المبادرات الأوربية تقريبا.

ومما سبق يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الارهاب يتبنى وسائل عسكرية وغير عسكرية، ويميل اكثر الى تحييد العمل السّلمي اكثر في استجابته لتصوره للأمني، وادراكه لطبيعة التهديد في المتوسط، الذي يتطلب التعامل معه وفق ما تقتضيه طبيعته ووفق استراتيجية وقائية استباقية.

أما الولايات المتحدة التي فتجنح الى العامل العسكري واستخدام القوة في التّعامل مع الارهاب كتهديد.على الرغم من استحواذها على وسائل القوة الصلبة واللينة في آن معا، لكنها دوما تنزوي نحو استخدام القوة، وهو ما اثبته السلوكيات العسكرية الامريكية، من خلال غزوها لأفغانستان 2001 والعراق 2003، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أحدثته من انقلاب في السياسة الامريكية تجاه المنطقة الممتدة من افغانستان مرورا بالشرق الاوسط وشمال افريقيا، بحيث طورت الولايات المتحدة الامريكية في عهد ادارة بوش الابن، استراتيجية امنية عسكرية محضة بدأ تطبيقها الفعلي منذ 2002.09.18 بهدف التعامل مع الواقع الجديد الذي خلقّته الهجمات، والتي عكفت تبلور طائفة جديدة من التهديدات امام الامن القومي الامريكي في هذه المناطق ومن ضمنها الشرق الاوسط والمتوسط. من بين هذه التهديدات الارهاب الذي يمثل التهديد الرئيس أمام الولايات المتحدة في المنطقة الى جانب انتشار اسلحة الدمار الشامل. وتتيح هذه الاستراتيجية للولايات المتحدة التدخل العسكري في أي منطقة من جنوب المتوسط او الشرق الاوسط بحجة لملاحقة ما تسميهم بالإرهابيين وضرب مصادر التهديد اعتماد على استراتيجية الحرب الاستباقية من جهة. أو فرض ما تسميه بالديمقراطية في الدول ذات الانظمة الديكتاتورية التي تتسبب في توليد الارهاب. كما هو الحال في العراق سابقا، وليبيا والدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة، في اعطاء دور الحلف الاطلسي في اسقاط النّظام الليبي السابق. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة الى سياسة الولايات المتحدة المبنية على الخيارات العسكرية في مواجهة التهديدات الاقليمية والعالمية ومن بينها الارهاب. وقد وجه الامريكيان جوزيف ناي ونعوم تشو مسكي انتقادات شديدة لسياسة بلديهما القائمة على استخدام القوة في كل الاحوال باسم محاولة التصدّي للإرهاب.

وخلاصة القول انّه في اطار التعامل الاوروبي- الامريكي مع قضية الارهاب على المستوى المتوسطي لاسيما الشرق اوسطي، يوجد توافق وتعاون اوروبي- أمريكي من حيث عدم اعطاء تعريف محدد لظاهرة الارهاب يسمح بايجاد مقاربة شمولية تسمح ببلورة سبل ناجعة ومداخل تقف على المسببّات والدوافع الحقيقية لهذه الظاهرة في شتى أبعاده وتجلياتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية..بدل الخوض في علاجها بأشكال جزرية وأمنية،كما أنه ثمة إصرار فعليتا ًكيد على خطورة الظاهرة وديناميتها وضرورة الصدّي لها من أجل ضمان استقرار وامن مصالح الطرفين عل كل سواء. لكن هناك اختلاف في نوعا ما في طبيعة المعالجة لبلوغ أسباب الاستقرار والامن، وذلك الاختلاف ناتج في حدّ ذاته من الاختلاف في طبيعة التصور الامني لكل طرف، والمقاربة التي يتبناها كل طرف في التعامل مع هذه الظاهرة. وهنا نستنتج مسألة تبادل الادوار، ففي الوقت الذي يقوم فيه الاتحاد الاروبي بدور شمولي في معالجة الظاهرة بتحييد بالاعتماد على الوسائل العسكرية وغير العسكرية تحديدا وبتحييد العمل السلمي على عامل القوة من خلال التركيز

على الجانب الاقتصادي والتنمية في والحوار السياسي الامني مع دول الضفة الجنوبية والتعاون والتنسيق معها من اجل التصدي لهذه الظاهرة الى جانب الظاهر الاخرى كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتلوث البيئي وغيرها، نجد ان الولايات المتحدة تقوم بدور يعتمد على استخدام القوة تبني المقاربة العسكرية الضيقة الناتجة عن تصورها الضيق للأمن في المنطقة المتوسطية والشرق اوسطية على اعتبار انها تنظر للإرهاب كتهديد رئيسي للمصالح الامريكية والأوروبية في المنطقتين، بخلاف الأوروبيين الذين يعتبرون ان الارهاب واحد من بين التهديدات في المنطقة،ومن ثم فالدور الاوروبي يبدو اأكثر حيوية وشموليةلشمولية التصور الامني اأكثر من الدور الامريكي في هذا الخصوص.

المطلب الثالث: التعاطي الأورو-أمريكي مع ملف الهجرة غير الشرعية: محورية الدور الأوروبي وهامشية الدور الأمريكي

ينظر الإتّحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشّمالية للبحر الأبيض المتوسّط على أنّها مصدر جل المخاطرالامنية اللّينة. وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، ويسعى الإتحاد في محاولة منه إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجر الآتية من الجنوب بصفة عامة، ومن المغرب العربي على وجه الخصوص، نظرا للمشاكل التي تصاحب وترافق هذه الظاهرة،كما أنها شكلت نقطة من نقاط الالتقاء بين المشروع الامريكي للشرق الاوسط الكبير[1]، والمبادرات الاوروبية ولو أنّها مطروحة بحدّة اأكبر من جانب الاروبيين الذين ما فتئوا يفاضلون بين انجع الحلول لزمزمة تدفقاتها المطّردة من خلال الاعتماد على مقاربة أروبية شاملة في محاولة لاحتوائها،ومن هنا يبرز دور أوروبي متميز جدا مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية في معالجة ظاهرة الهجرةغير الشرعية.

1- تعريف الهجرة: إن تعدّد تعاريف الهجرة راجع إلى تعدّد جوانب الظاهرة، فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرّفها الموسوعة الحرة wikipedia بأنها "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقّلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر"[2]، أمّا في الموسوعة السّياسية فهي كلمة تدل على الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة[3]، وحسب الأستاذ تريبالا M. Tribalat فإن للهجرة مفهومين أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل"، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم[4].

ومن بين التعاريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة نجد المعجم القانوني، فهي العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل[5]، كما نجد الكاتب جورج P. George الذي يعرف لنا المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، والعامل الأجنبي –عنده- هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل، واللاّجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي[6].

أما عند الحديث عن المعيار القانوني، نجد أنّ المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها.

بالتالي، يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

1 -نعيم الاشهب، مازن الحسيني:مشروع الشرق الاوسط الكبير اعلى درجات التبعية، مرجع سابق، ص 130

2الموسوعة الحرة ويكيبيديا، "الهجرة"، من الموقع الإليكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9 تاريخ الدخول 23جوان 2011.

3عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج7، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص.67.

4Michèle Tribalat, "Immigration", Cahiers Français, N°291, Mai-Juin 1999, pp.40-41.

5Nathalie Berger, La Politique Européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles: Bruylant, 2000, p.15.

6Pierre George, Les Migration Internationales, Paris: Presses Universitaires de France, 1976, p.28.

- الهجرة العمالية ذات الدوافع الاقتصادية.
- الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية والأمنية.
- الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية

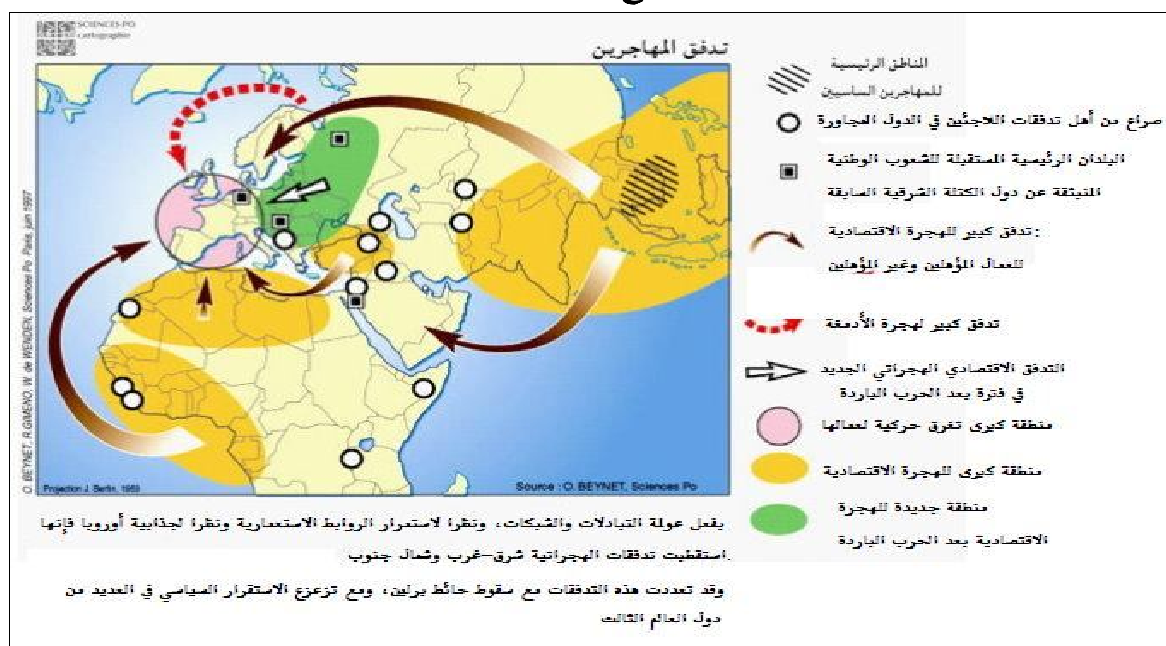
وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو غير الشرعية، وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالإلتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدون بها والخاصة بدخول واقامة الأجانب، وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون بصفة شرعية أو غير شرعية إلى دولة تكون ممرا للانتقال إلى دولة أخرى.

ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

تعتبر المفوضية الأوربية هجرة غير شرعية فهو "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد".

2- أسباب الهجرة في المتوسط: يمكن تقسيم المجال المتوسطي إلى منطقتين: الأولى هي الدول الجاذبة للهجرة وهي دول أوروبا الغربية التي تستقبل المهاجرين القادمين من جنوب المتوسط وهي المنطقة الثانية التي تعد منطقة دفع رئيسية نحو دول الإتحاد الأوروبي.كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة05:**خريطة توضح مناطق تركيز الهجرة في المتوسط**



العرمرم صفاء، "سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات"، من الموقع الإليكتروني
http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html تاريخ الدخول 23 مارس 2011

عموما يمكن إجمال الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الأفراد إلى الأسباب التالية:

- أسباب اقتصادية: تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم، لأن الهدف من الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة، وحسب الأستاذ **تابينوس** G.P.Tapinos فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي[1]، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد.

ففي المجال المتوسطي فإن اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي سواء الفردي أو الوطني يبدو واضحا جدا بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، ويتضح ذلك جليا بإجراء مقارنة بسيطة بين دول ضفتي المتوسط من خلال مؤشر الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه، ذلك ما يشكل عاملا مساعدا للهجرة نحو الشمال.

✓ أسباب إجتماعية؛ إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للإرتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلا قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 2025[2].

ومن النتائج الأولى للإنفجار الدّيمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن إنخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط، ففي إفريقيا مثلا، البطالةهيمنأعلىمعدلاتالبطالةفيالعالم، معأنهاغيرموزعةبالتساويبينالبلدانبحسبنوعالجنسوالفئاتالعمرية، فقدسجلمعدلالبطالةفي أفريقياجنوبالصحراءزيادةطفيفةفيالفترةبينعامي1996 و2006، ليرتفعمن9.2 %إلى 9.8%، وذلكرغمتحقيقالناتجالمحليالإجماليلنمواسنوياقدره 3.9% وقدتراجعمعدلالبطالةفيالشرقالأوسطوشمالأفريقيا من 13%إلى 12.2%، من جهة أخرى انخفضمعدلالبطالةفيالاقتصاداتالمتقدمة ومنها دول شمال المتوسط، من7.8 %فيعام1996إلى 6.2 %عام2006،ويعزىذلكإلىالشدةالنموالاقتصاديوتباطؤالنموفيقوة العملوزيادةإنتاجيةالعمل[3].

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل أن الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة.

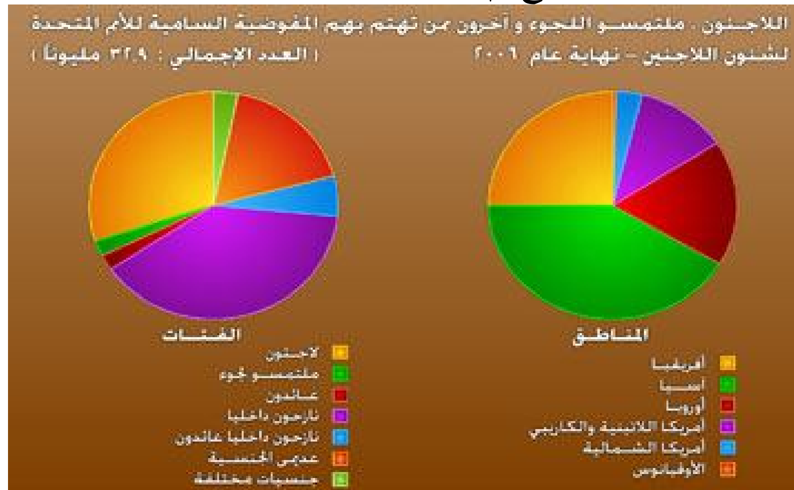
✓ **أسباب سياسية**؛ تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاّجئين بصفة فردية أو جماعيةمن جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطراريةأو اللّجوء السياسي

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وافريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاّجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة.

شكل03: اللاّجئون في العالم حسب المناطق والفئات

---

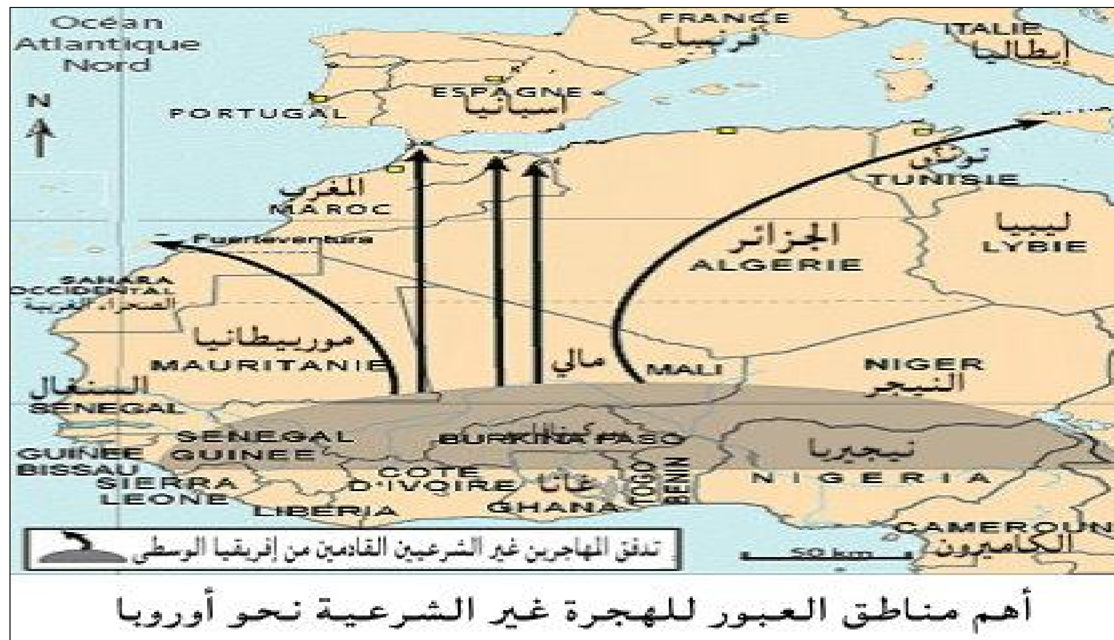
1 G.P.Tapinos, L'économie des Migrations Internationales, Paris: Fondations des Sciences Politiques, Harmand Collin, 1974, p.14.
2Bechra Khader, l'europe et la Méditerranée, Géopolitique de la proximité, Paris: ed. l'harmattan, 1994, p.66.
3الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة، الدورة 62، البند 64 (أ)، 30 جويلية 2007، ص.4.



المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين U.N.H.C.R، الموقع الأليكتروني http://www.unhcr.org.eg/default.asp تاريخ الدخول 25 مارس 2011.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعدّ نقطة عبور رئيسية عبر إسباني، سنويا هناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق، وقد سجل بين سنتي 1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق، والجزائر وتونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف إنتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.وفي مقابل المغرب العربي تشكل تركيا في شرق المتوسط وجزر قبرص منفذين هامين للهجرة نحو الاتحاد الاروبي.

خريطة 06: خريطة توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا



المصدر: Sylviane Tabarly, "La Méditerranée, une géographie paradoxale", dans Géo-Confluences, le cite internet http://geoconfluences.ens-lsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut, 25 Mars 2011

✓ **العامل البيئي أو الجغرافي:** يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد واجتماعية وسياسة، عامل القرب من أوروبا، ذلك الجزائر تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط،

ولا يمكن إغفال التأثيرات السلبية للحروب العربية الإسرائيلية، حيث أدت إلى هجرة الفلسطينيين واللبنانيين، جزء منهم اتجه إلى منطقة الخليج العربي،واتجه الجزء الاخر إلى منطقة المغرب العربي أو إلى أوروبا، وتجب الإشارة أيضا إلى هجرة المعارضة السياسية في تونس والجزائر والمغرب إلى أوروبا والتي وجدت فيها ملجأ آمنا.[1]

3-انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الاوروبي وآليات مواجهة الظاهرة: تتفق معظم دول القارة الأوربية تقريبًا داخل الاتحاد الأوربي وخارجه على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من أفريقيا وغيرها، وفي المقابل لا تمانع بعض هذه الدول في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك استنزاف لهذه الكفاءات والأدمغة من مواطنها الأصلية،إلاّ أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة الشرعية.

نظراً لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوربي أصبحت مسألة تقلق أوربا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من أفريقيا.

مما سبق نرى أن الدول الأوربية ترى في الهجرة غير الشرعية خطراً من عدة نواحي ولعدة اعتبارات تؤثر على الامن المجتمعي الاروبي منها[2]:

1.الإخلال بالبناء الديموغرافي: حيث أن سيل المهاجرين المتدفق- إذا ما سمح له بالاستمرار- يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوربية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

2.الإخلال بالنواحي الأمنية: فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوربية في عقر دارها.

3.الإخلال بالوضع الاقتصادي: فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة،إلاّ أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوربا قد تشكل منافسًا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها..

4- مواجهة الهجرةغير الشرعية :

في محاولة اروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية وبخانة تدفقاتها من المنطقة المغاربية، يعتمد الاروبيين على اليات ردعية وأخرى تحفيزية للحد من الهجرة غير الشرعية نحاول التطرق اليها باختصار لايضاح الدور الاروبي الكبير في للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الجنوب متوسطية وخاصة المغاربية:

1- **اليات الردع:** ويقصد بها الوسائل الامنية المعتمدة من طرف دولة ما او مجموعة الدول بهدف التصدي لبعض الظواهر الاجتماعية كالعنف والشغب.. .وغيرها والمتفحص لوسائل الردع الاوروبية لثني الشباب عن دخول الاقليم الاروبي يلاحظ عملية تدرج في وضع هذه القيود الردعية من خلال العديد من الاتفاقيات والتفاهمات الدولية بدءا بحوار 5+5 مرورا بالشراكة

1- Azzouz Kerdoun, « Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée », Alger, Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, , Mai 2002, p325
2 - P 326 Ibid

الاورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي وصولا الى الاتحاد من اجل المتوسط. حيث تم من خلالها تعزيز الاليات المتبعة من طرف اروبا للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية [1].

فبالاضافة الى اتفاقية "شنغن[(*)]" لعام 1985 كأول معاهدة اروبية لتنظيم الهجرة بين دول المجموعة الاروبية، وضمان تنقل افرادها داخل نطاقها(الاتحاد الاروبي حاليا) بكل حرية عملت بعض الدول الاروبية في اطار اتفاقية حوار خمسة زائد خمسة الموقعة بروما الايطالية عام 1990، بين كل من ايطاليا، مالطا، فرنسا، سبانيا والبرتغال عن الجانب الاروبي وليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا عن الجانب المغاربي. كاتفاقية قائمة على شمولية مفهوم الامن. وتشمل الاتفاقية - فيما تشمل- التعاون بين الطرفين في مستويات ثلاث :المستوى السياسي، الاقتصادي والثقافي-الاجتماعي.وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في اطار هذه الاتفاقية، تم بعث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والاروبي مجهزة بوسائل الحديثة، والسيارات والمراكب البحرية السريعة حتى يتم رصد الفارين ومراقبتهم وملاحقتهم في أوطانهم وفي عرض المياه الاقليمية للجانبين [2].

وبالتوازي مع مبادرة حوار5+5 يعمل الاتحاد الاروبي في اطار الشراكة الاروبية المتوسطية كاحتواء جهوي شامل للتهديدات الجديدة من ضمنها الهجرة غير الشرعية عبر الارتكاز على مجالاتها الثلاث السياسة- الامنية، الاقتصادية –المالية والاجتماعية الثقافية. بحيث عدت الهجرة غير الشرعية اهم محاور الشراكة، وقد أعلنت اروبا صراحة عن تصديها للهجرة غير الشرعية، وتعزيز الوسائل الامنية والقمعية لصد المهاجرين غير الشرعيين. وهذا ما يفسر عن تصنيفهم خارج الاطار القانوني "بالارهابيين" [3] وفي هذ الصدد لجات كافة الدول على سن قوانين لمكافحة الارهاب ويدخل في ذلك ما يطلق عليه" بالحراقة". وقد تم في اطار الشراكة الارومتوسطية تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار. وفي هذا السياق تم تدعيم وتفعيل مركز المعلومات والتفكير والتبادل الذي تم احداثه عام 1992 بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

2- **اليات التحفيز :** تتلخص ليّات التحفيز في كل من الاعانات التّنموية والاستثمار وتشجيع الهجرة الانتقائية. وتتراوح الاعانات التنموية بين القروض والمعونات المالية التي قدمها/يقدمها سواء الاتحاد الأوروبيأو بعض دول الاتحاد الأوروبي لدول الضفة الجنوبية من المتوسط من اجل مساعدتها على خلق فرص التنمية وايجاد مناصب العمل وتحسن الخدمات. وعلى هذا الاساس وبالموازاة مع الوسائل الجزرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والارهاب، قام الاتحاد الأوروبي بتقديم ماقيمته4.6 مليار دولار امريكي في اطار برنامج "ميدا 1 "للفترة الممتدة من 1996- 1999[4]. للمساهمة في تطبيق وبعث الاصلاحات الاقتصادية، ودعم فرص التنمية للحدّ من الهجرة الى الضّفة الشمالية. فضلا عن المساعدات المالية في اطار برنامج "ميدا 2"للفترة الممتدة بين 2000و2006 لنفس الغرض حوالي 322.1 مليون يورو[5]. بالإضافة الى القروض التي قدّمها البنك الدولي للاستثمار خلال الفترتين والتي بلغت 12.2 مليار يورو. ناهيك عن تخصيص الاتحاد لدعم المالي في اطار الية الالية الاوروبية للجوار والشراكة للفترة الممتدة 2007 إلى 2013بين 11 مليار يورو لكافة

1- ماهر عبد مولاه، "التشريع الاروبي تجاه الهجرة السرية المغاربية:اليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2012، العدد 398، ص 36

(*) – "شنغن "مدينة في لوكسمبورغ

2 - الرزقي المنذر، "من التقارب المتوسطي الى حوار 5+5 " مجلة البرلمان العربي، القاهرة، السنة 28، سبتمبر 2008، صص 24-28

3 -فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشركة الاورو-متوسطية،مرجع سابق، ص 121

4- علي الحاج، مرجع سابق، ص 223

5-Pierre Bekouche ,"Comparer Euromed aux autres regions Nord-Sud ", in *Géoéconomie*, no. 42, Paris, 2007, p.25

دول الضفة الجنوبية[1]. أما مجال الاستثمار فقد شجع الاتحاد الأوروبي دول الضفة الجنوبية وخاصة المغاربية على تشجيع الاستثمار وخاصة القطاع الخاص، بهدف تحسّن الظّروف الاقتصادية والاجتماعية وايجاد مناصب العمل للعاطلين للحد من الهجرة نحو أوروبا. وفي هذا الصدد جاءت الشراكة الاقتصادية مدعومة سياسة الجوار الاوروبية (وحتى مشروع الاتحاد من اجل المتوسط) من اجل تفعيل التوجهات الداعية الى الاستثمار في دول الجنوب وخاصة المغرب العربي التي اصبحت محل تنافس القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.

أما في فيما يخص الهجرة الانتقائية فقد عكف الاتحاد الاروبي وخاصة دوله فرنسا، اسبانيا، وايطاليا على تفضيل الهجرة الانتقائية وقبول حاملي الشهادات الجامعية وخاصة الفروع العلمية والتكنولوجية، وكذا اصحاب الكفاءات وغيرها وادماجهم في اسواق العمل للاستفاذة من مزاياهم. في حين تشن حملات شعواء لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين، اعتقادا منها انهم بدون شهادات وكفاءات يصبحون عرضة للانزلاقات والانحرافات والآفات التي قد تؤثر على الامن المجتمعي الاروبي وتوذي الى نشر الجرائم والمخدرات وغيرها.

لكن هذه الخطوات تبقى محدودة ولا يمكن أن تستوعب كافة مشاكل الضفة الجنوبية المتراكمة، وفي نفس الوقت لم تتمكن من وقف وبشكل فعال من هذا المد الهجراتي غير الشرعي.وتبدو هذه الآليات الرادعة والمحفزة غير قادرة على كبح جماح الهجرة غير الشرعية ومازالت لحد الساعة محدودة التأثير[2].

وخلاصة القول أن الهجرة غير الشرعية تمثل الخط الاحمر لكافة الدول الاوروبية، ولهذا لاحظنا الدور الاروبي الكبير الذي تقوم به دول الاتحاد جماعة وفرادى من اجل التصدّي لهذه الظاهرة المستفحلة، من خلال الآليات الرّدعية والتّحفيزية اي الجمع بين المقاربة الامنية –العسكرية والمقاربة الاقتصادية التنموية من اجل احتواء هذه الظاهرة (كما هو الحال في التعامل الاوروبي مع ظاهرة الارهاب بوسائل عسكرية وغير عسكرية)، وتعتبر الهجرة غير الشرعية كتهديد لين في نظر الاروبيين والامريكيين، انها إحدى دعائم وخلايا انتشار وتنقل العصابات الاجرامية والارهابية التي تستغل ظروف الفقر والبطالة وعوامل غياب الديمقراطية في دول الجنوب... وتستهدف المصالح الغربية، وخاصة اروبا بحكم القرب الجغرافي بينها وبين والمغرب العربي.لذا نجد ان دور الاروبيين في التصدي لهذه الظاهرة التي تهدده مباشرة يحتل فيها الريادة دون منازع. في مقابل الدور الامريكي المدعوم أوروبيا والمنشغل دوما بالقضايا الامنية الكبرى سواء في المتوسط أو الشرق الاوسط، كالتعامل مع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، مراقبة ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، مكافحة الارهاب في الشرق الاوسط سيما المتوسط حيث تركز المصالح الامريكية الحيوية بالاساس.

1- Bichara Khader ,"L'anneau des amis " : la nouvelle politique europeenne de Voisinage >>, in *Géostratégiques,* no. 17, Paris, ete 2007, pp.197-233

2- Yassir Badr Eddine ,"Politique de voisinage : cimetiere des illusions perdues ", in *Perspectives du Maghreb*, no. 8, decembre 2006, p.18

خلاصة الفصل الرّابع

نظرا لتعدد الانشغالات والقضايا الامنية واثرها على امن واستقرار مصالح الطرفين الاروبي والامريكي في منطقة المتوسط سيما الشرق الاوسط بعد نهاية الحرب الباردة، يتبين من خلال مواقف وادوار الطرفين ازاء التعامل مع تلك القضايا الامنية سواء تلك القضايا الكبرى والتهديدات الصلبة ذات الانعكاس الامني الشرق اوسطي والمتوسطي والتي تتركز في معظمها في الشرق الاوسط وشرق المتوسط كالصراع الفلسطيني الاسرائيلي، مسألة انتشار اسلحة الدمار الشامل... وغيرها في الشرق الاوسط. أو تلك التهديدات الجديدة كالارهاب، الهجرة غير الشرعية بالاضافة الى مشاكل التلوث البيئي في المتوسط وخصوصا في منطقة غرب المتوسط، تيبن ان هناك تبادل وتقاسم للادوار بين الطرفين الامريكي والاروبي في المنطقتين المتوسطية والشرق اوسطية يتخللها تعاون وتكامل من اجل ضمان امن واستقرار لمصالح الطرفين رغم اختلاف المناهج والوسائل التي ستخدمها كل طرف عند الاضطلاع بأي دور تجاه اي قضية متوسطية او شرق اوسطية. اذ نجد ان الدور الامريكي يبرز في الشرق الاوسط حيث المصالح الحيوية الامريكية المتجدرة في المنطقة، ويتضح جليا ويختص اكثر في التعامل ازاء القضايا الكبرى كالصراع الفلسطيني الاسرائيلي ومنع انتشار اسلحة الدمار بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الاروبي سواء بسواء، وفي ظل الجنوح الامريكية نحو الهيمنة وفرض نظام الاحادية القطبية، في الشامل ومكافحة الارهاب على سبيل المثال، يساعده دور ثانوي أوروبي يضطلع بوظائف تسهيل وامتصاص الصدامات التي ينشئها الدور الامريكي، كما هو الحال في الحرب على العراق، الصراع الفلسطيني الاسرائيلى والتعامل الاروبي مع الملف النووي الايراني أو الدفاع عن الملف النووي الاسرائيلي. في مقابل بروز الدور الاروبي أكثر في غرب المتوسط مقارنة بالولايات المتحدة، لاعتبارات -القرب الجغرافي والنفوذ السياسي التاريخي وهامش التحرك الاروبي - إزاء التعامل مع القضايا والتهديدات الجديدة من خلال تبنيه للمقاربات الامنية الشاملة كالارهاب- كتهديد صلب ولين في ان معا- والهجرة غير الشرعية ومشاكل التنمية في الجنوب والدمقرطة...وغيرها. وعلى الرغم من التنافس الاقتصادي بين الطرفين في المنطقتين المتوسطية والشرق أوسطية أو تضارب المواقف أحيانا الاروأمريكية أحيانا تجاه بعض القضايا الشرق اوسطية ذات الانعكاسات الامنية الاقليمية (قضية غزو العراق سابقا)، أو جنوح الولايات المتحدة الامريكية نحو لهيمنة الاقليمية الشرق اوسطية والمتوسطية، الا ان هذه الاخيرة لا تستغن ابدا عن خدمات الاروبين ومساهماتهم السياسية والاقتصادية في انجاح مساعيها، كما لا يمكن للاروبيين بدورهم الاستغناء عن خدمات الولايات المتحدة الامريكية القديمة –الجديدة، على الرغم من سعيهم نحو تقليص من التبعية السياسية والامنية للولايات المتحدة، وقدأثبتت التجارب والوقائع أن الاتحاد الاروبي لن يعرض علاقاته التاريخية والاستراتيجية بالولايات المتحدة الى الضرر، بسبب مشاكل الشرق الاوسط والمتوسط مهما بلغ حجمها، أو أن يؤثر التنافس الاقتصادي بين الطرفين سلبا على تلك العلاقات المتميزة، فدوما تبقى على الخلافات السياسية تحت سقف منخفض من تسوى بمجرد استدعاء القيم الثقافية الغربية والتحديات المشتركة، كما لا يسمح الطرفان للتنافس الاقتصادي- التجاري فيما بينهما في المنطقتين أن يتجاوز قيم المنافسة الحرة في اطار النظام الرأسمالي الغربي.ومن ثم فإن العلاقات الاروبية الامريكية في اطار التعامل مع القضايا المتوسطية والشرق اوسطية من خلال المواقف والادوار تتسم بالتوافق والانسجام والتكامل أثناء تبادل الادوار.

الخاتمـــة

الخاتمة

من خلال تطرّقنا للعلاقات الأوروبية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إطارها العام عموما، ودراستنا لها ضمن منطقتا المتوسط والشرق الأوسطبعد نهاية الحرب الباردة خصوصا، كمنطقتين حسّاستين سياسيا-أمنيا ثقافيا واجتماعا واقتصاديا وتجاريا تشغلان مكانة كبيرة في أجندة كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها وأهدافها السياسية- الأمنية والإقتصادية والثقافية-الاجتماعية على اختلاف درجاتها،وأثرهما على العلاقات التاريخية والإستراتيجية الثّنائية التي تستمدّ أصول تماسك بنيانها من التقارب والتحالف واستثناءاتها خلال الحربين العالميتن الأولى والثانية،فضلا عن اعتباراتالحرب الباردة وتداعياتهانستخلص النتائج التالية:

أولا :في الإطار العام للعلاقات الأوروبية-الامريكية، اتّضح أنّ العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية تأثرت بظروف واعتبارات الحرب الباردة، كما تأثرت بمتغيرات بيئة عالم ما بعد زوال الإتحاد السوفياتي السّابق ونهاية الحرب الباردة ومتطلباتها.ففي خلال فترة الحرب الباردة والصّراع المحتدم بين المعسكر الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي السابق، وبين المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،كانت اعتبارات التحالف الأورو-اطلسي في إطار حلف شمال الأطلسي التي تغذّيه الرّوابط التاريخية والقيم الثقافية والهوياتية المشتركة إضافة إلى التّهديد السوفياتي السابق المشترك المحدد جغرافيا وأيديولوجيا أكثر من ضررة، والدّور السّياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكيلتأييد تكامل دول أوروبا الغربية أشدّإلحاحا من أجل حمايها وتعاضدها إلى جانب العالم الرأسمالي الغربي من الخطر الشيوعي والتهديد السوفياتيين.حيث برز الدور الأمريكي كعادته وللمرة الثالثة على التّوالي في إنقاذأوروبا، كما فعلت الولايات المتحدة ذلك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، عندما تدخلت عسكريا واقتصاديا لانقاذ دول أوورﺑا الغربية من الخطر التوسّعي الألمانيومن ثم كانت العلاقات الأوروبية-الامريكية خلال فترة الحرب الباردة أشدّ تكاملا وتعاضدا، على الرغم من بعض الخلافات الفرنسية الأمريكية في عهد الانفراج الدولي تحديدا.

ثانيا: بعد نهاية الحرب الباردة، وانتفاء التهديد السوفياتي السّابقكمبررلاستمرارالتحالف الأورو-أمريكي في إطار منظومة الحلف الأطلسي، وبروز الإتحاد الاوروبي كقوة اقتصادية عالمية باحثة عن أدوار سياسية وأمنية عالمية، هادفة لِى التخلّصمن التبّعية السياسية والأمنية للولايات المتحدة الامريكية والحلف الاطلسي، تتناسب وحجم قوّتها الإقتصادية العالمية ، خاصة في ظل الجنوح الامريكي نحو الهيمنة الأحادية العالمية، فقد عرفت بذلك العلاقات الاوروبية-الامريكية نوعا من الفتور السياسي غداة نهاية الحرب الباردة، بسبب الأنانية الأمريكية.إلاّ أن ذلك الفتور سرعان آل الاضمحلال بمجرّد أن تواجدت أطر استمرار التعاون والتحالف الاستراتيجي في إطار الحلف الاطلسي، خاصة بعد فشل المسعى الإستقلالي الأوروبي لأسباب موضوعية متعدّدة أهمّها ضعف المقوّمات السّياسية والأمنية والمادّية الأوروبية مقارنة بالقوة الامريكية ومقوماتها بمفهومها السياسي والعسكري، التي استطاعت الولايات المتحدة من خلالها اختراق المنظومه التكاملية للإتحاد الأوروبي لإضعاف مساعيه السياسيةوالأمنية الإستقلالية، بعد أن كانت تحّبذ وتؤيّد مساره التكاملي خلال حقبة الحرب الباردة ليكون حاجزا أمام المدّ والتّهديد الشيوعي السوفياتي السابق. ومن ثـَّم أضحى الحلف الاطلسي بعد الحرب الباردةيشكل الأداة الأورو-أطلسية التي تعتبر إحدى أسس لتّضامن الغربي في إطارمنظومة القيم اللبّرالية الهوية الثقافية الحضارية الغربية المشتركة ودواعي التعاون لمجابهة التحديات والمخاطرالأمنية الجديدة التي تهدّد المصالح الاورو-أمريكية المشتركة، على الرغم من التنافس الاقتصادي الكبير بين الطرفينفي إطار قواعد المنظومة اللّبرالية الرأسمالية الغربية، وبذلك أضحت العلاقات الاوروبية-الأمريكية مزيجاومتأرجحة بين تلاقي مُدركات التماسك والتعاون السياسي-الأمني في إطار المنظومات المؤسساتية اللبرالية الغربية المتعددة، رغم بعض الخلافات البراغماتية، ووحدة السّندالتاريخي والهوياتي الثقافي الحضاري الغربي المشترك، وبين واقع التّنافس

الاقتصادي- التجاري الاقليمي والعالمي بعد الحرب الباردة.وعلى هذا الاساس فالعلاقات الاوروبية -الامريكية في إطارها العام هي علاقات تكاملية من الناحية السياسية-الأمنية والثقافية، وتنافسية إقتصادية- تجارية، لكن في إطار تنافسي مضبوط، لم يحدث وأن خَلّ بالعلاقات التاريخية والاستراتيجية بين الطرفين الاوروبي والامريكي مهما بلغ التنافس الاقتصادي –التجاري الأورو-أمريكي أشدّه منذ نهاية الحرالباردة.

ثالثا: أمّا فيما يتعلّق بالعلاقات الأوروبية-الأمريكية وطبيعتها ضمن الفضائينالمتوسّطي والشّرق أوسطي بعد نهاية الحرب الباردة، كفضائين استراتيجيين حسّاسين في السّياسة الدولية عموما وفي أجندة الطرفين الأوروبي والأمريكي خصوصا، واسقاطًا للطّبيعةالاورو-أمريكية التاريخية، التعاونية، التكاملية، التوافقية، الاستراتيجية والسياسية-الامنية، سيما الثقافية الحضارية الغربية -الى حد كبير-، وكذا الطّبيعة التّنافسية الاقتصادية- الاقتصادية-التجارية، التي ميزّت الإطار العام للعلاقات الأورو-أمريكية، خاصةّ منذ نهاية الحرب الباردة، على علاقات الطرفين ضمن إطاري الفضائين المتوسّطي والشرق أوسطي على اختلاف أهمية استراتيجية وأولوية كل فضاء لكل طرف، اتضح أنّ علاقاتهما ضمن هذا الإطارينتسير وفق مبدأي تبادل الأدوار وتقاسم المصالح وقد تجلّت هذه النتيجة انطلاقا من الدّراسة المقارنة التي أجريناها بين مشاريع المتوسّطية ببعديها المتوسطي والشرق أوسطي عن الجانب الأوروبي، ومشاريع الشرق-أوسطية أيضا ببعديها الشرق-أوسطي والمتوسطي عن الجانب الأمريكي كمحدّد لعلاقات الطرفين بصفة تحليلية استنتاجية، في المجالات السياسية-الامنية، الثقافية-الاجتماعية، وكذا في المجال الاقتصادي-التجاري، بالاضافة إلى تطرّقنا إلى العلاقات بين الطرفين ضمن إطارالتعامل مع أمّهات القضايا السّياسية -الامنية المتوسطية والشرق اوسطية المتعدّدة من خلال المواقف التي يتبنّاها كل طرف بشأنها، والأدوار الفعلية التي يؤدّيها إزّاءها .

رابعا :تحليلا واستنتاجا من المشاريع الاورو-أمريكية المتوسطية والشرق أوسطية كمحدّد للعلاقات الثنائية، ذات الأهداف والأبعاد في المجال السيّاسي-الامني، تبيّن أنهثمّة توافق وتكامل ساسي –أمني أوروبي -أمريكي ، على الرغم من اختلاف المناهج والمقاربات والآليات التي استخدمتها المشاريع والمبادرا ت الاروبية- الامريكية في شقّها السّياسي- الامني، من أجل تحقيق مكاسب سياسية للطرفين، وضمان غربية النفوذ السياسي للمنطقتين وقضاياهما المتوسطية والشرق اوسطية في مواجهة نفوذ القوى العالمية الأخرى. وأمنيا خدمة الأمن الأورو-أمريكي، نظرا لارتباط المنطقتين بأمنهما القومي ومصالحهما الإستراتيجية المشتركة في المنطقتين أهمّها ضمان تدفّق إمدادات الطاقة والنفط، ضمان امن اسرائيل وتفوقها إقليميا على باقي دول المنطقة المتوسطية والشرق اوسطية على حد سواء، فضلا باقي التهديدات الأخرى من منظور تذاتاني أورو-أمريكي من مكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل ،الارهاب ،زمزمة تدفقات الهجرة غير الشرعية ... الخ.ونشير في هذا المجال أن التركيز المبادراتي الأورو-أمريكي في المجال السياسي- الأمني يعرف تبادلا للأدوار، إذ نجد الاتحاد الاوروبي ينشط اكثر في البحر المتوسط ويتجه نحو الشرق الاوسط.في حين أن الولايات المتحدة تنشط اكثر في الشرق الاوسط وتتجه نحو المتوسط.

خامسا :فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط والفضاء الجيوسياسي المتوسطي عموما نجد العلاقات الأوربية-الأمريكية، تسير وفق مبدأ تبادل الأدوار، و تقوم على إعطاء الدور الرّيادي للإتحاد الأوربي والدول الجنوبية لأوربا خاصة فرنسا، إسبانيا وإيطاليا في المسائل الأمنية والاستراتيجية وذلك لاعتبارات عديدة أهمها القرب الجغرافي والارتباط المباشر للأمن الأوربي بهذه المنطقة، وبالتالي ركزت كل المبادرات الأوربية على الفضاء المتوسطي الذي يمكن القول أنه منطقة نفوذ أوربية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي.فيما يتعلق بالفضاء الشرق أوسطي فإنه يمثل المجال الحيوي السياسي-الامني للولايات المتحدة الأمريكية، كما تبينه المشاريع والاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، التي تحظى بدعم سياسي أوروبيتا كيدا لتماسك للعلاقات الاستراتيجيةالأوروبية- الامريكية. على الرغم من بعض مظاهر الشقاق السياسي الامني، بسبب طغيان المصالح والتي دوما تُسوّى تحت سقف منخفض، ولا يسمح الطرفان بتصاعدها

باستدعاء القيم الهوياتية والثقافية الحضارية الغربية المشتركة،. والتي بدورها تشكل جانبا مهمّا في تشكّل مظاهر التوافق الأروبي-الأمريكي على الصعيد العالمي، سيما على الصعيد الاقليمي من خلال المشاريع الاوروبية-الأمريكية في شقها الثقافي الموجّهة نحو منطقتنا الشرق الاوسط والمتوسط(جنوب المتوسط تحديدا)، والتي تصبو -فيما تصبو-إلى نشر القيم الغربية في المنطقتين في إطار عولمة القيم الثقافية –الاجتماعية الغربية. أما في الجانب الاقتصادي-التجاري فبقدر ما تشكل المنطقتان المتوسطية والشرق أوسطية مساحة واسعة للنفوذ السياسي الامنى والثقافي الاجتماعي الاورو-أمريكي، بقدر ما تشكل هذة المساحة الواسعة أيضا التي تمثّل محل تنافس اقتصادي- تجاري كبير بينهما، وعلى الرغم من أن التّنافس الاقتصادي التجاري فيما بينهما في المنطقتين، لا يصل الى حدّ المساس بعلاقاتهما الاستراتيجية العليا، إلاّأنّه يبقى سيد الموقف، إذ نجد تنافسا بين المشاريع الأوربية والأمريكية حيث أن المجال الاقتصادي - على خلاف المجالين الأمني-السياسي والثقافي- الاجتماعي- لا يخضع لمبدأ تبادل الأدوار بدليل أن الاتحاد الاوروبي كقوة اقتصادية فاعلة في المنطقتين استطاع تحدّي الولايات المتحدة الامريكية إقتصاديا وتجاريا في المنطقتين على الرغم قصوره السياسي – الأمني مقارنة بالولايات المتحدة.إذ يعتبر الشريك التجاري الأول لبلدان الشرق الاوسط والمتوسط، وارتفاع مبادلاته التجارية مع هذه البلدان، فضلا عن استثماراته الوافرة فيها إلى جانب استثمارات الولايات المتحدة كذلك في كلتا المنطقتين.

سادسا:بخصوص العلاقات بين الطرفين في إطارى التّعامل مع أمّهات القضايا السّياسية -الأمنية المتوسطية والشرق أوسطية المتعدّدة، من خلال المواقف التي يتبنّاها كل طرف بشأنها، والأدوار الفعلية التي يؤدّيها إزّاءها أهمها،فإنه يتضح أنّ العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار التّعامل مع القضايا المتوسطية والشرق اوسطية من خلال المواقف تتسم بالتوافق والانسجام وتبادل الادوار، إذ أنه نظرا لتعدّد الانشغالات والقضايا الامنية وأثرها على أمن واستقرار مصالح الطرفين الاروبي والامريكي في منطقة المتوسط سيما الشرق الاوسط، فمن خلال مواقف وادوار الطرفين ازّاء التعامل مع تلك القضايا الامنية سواء تلك القضايا الامنية الكبركالصراع الفلسطيني الاسرائيلي، مسألة انتشار اسلحة الدمار الشامل... وغيرها في المنطقتين. أو تلك التهديدات الجديدة كالارهاب، الهجرة غير الشرعية بالاضافة الى مشاكل التلوث البيئي في المتوسط خصوصاتيين أن هناك تبادل وتقاسم للادوار بين الطرفين، يتخللّها تعاون وتكامل من أجل ضمان أمن واستقرار مصالحما، رغم اختلاف المناهج والوسائل التي يستخدمها كل طرف عند الاضطلاع بأي دور تجاه أي قضية متوسطية أو شرق أوسطية. إذ نجد أن الدور الامريكي يبرزأكثر في الشرق الأوسط حيث المصالح الحيوية الامريكية المتجذرة في المنطقة، ويتضح جليا ويختص اكثر في التعامل ازاء القضايا الكبرى، أما الدور الأوربي فيه فهو ثانوي ويقتصر على مساندة ودعم الزعامة الأمريكية سواء بالدعم العسكري وتسهيل المهّمات العسكرية، أو دعم الاستراتيجية الأمريكية اقتصاديا (تمويل عملية السلام)، وبصفة عامة، فقد قبل صنّاع القرار الأوروبيون (باستثناء فرنسا قبل ساركوزي) بمفهوم الدور الأوروبي المكمّل، وهذا من منطلق أنّ سياسات الاتحاد الأوروبي لن تكون فعالة إذا تناقضت مع سياسة القوة العظمى والوسيط الرئيس في المنطقة.كما هو الحال في الحرب على العراق، الصراع الفلسطيني الاسرائيلى والتعامل الاوروبي مع الملف النووي الايراني أو الدّفاع عن الملف النووي الاسرائيلي، في مقابل بروز الدّور الرئيسي الاوروبي أكثرفي المتوسط الغربي تحديدا مقارنة بالولايات المتحدة، لاعتبارات -القرب الجغرافي والنفوذ السياسي التاريخي وهامش التحرك الاوروبي سواء تحت مظلة الحلف الاطلسي أو فيالتّعامل مع القضايا والتهديدات الجديدة ، كالارهاب- كتهديد صلب ولين في آن معا- الهجرة غير الشرعية، الجريمةالمنظمة، التلوّث البيئي المتوسطي...وغيرها.

سابعا:وعلى الرغم من التنافس الاقتصادي- التجاري بين الطرفين في المنطقتين، أو بعض الخلافات السياسية التي قد تطفو على السّطح في بعض الأحيان، نتيجة جنوح الولايات المتحدة الامريكه نحو الهيمنة الاقليمية الشرق أوسطية والمتوسطية، إلاّ أن هذه الأخيرة لا تستغن أبدًا عن خدمات الاوروبين ومساهماتهم السّياسية والاقتصادية في إنجاح مساعيها، كما لا يمكن للأروبيين بدورهم الاستغناء عن خدمات الولايات المتحدة الامريكية القديمة –الجديدة،على الرغم من سعيهم نحو تقليص من التّبعية السياسية والامنية

للولايات المتحدة،وقدأثبتت التّجارب والوقائع أنّ الاتّحاد الاوروبي لن يعرّض علاقاته التاريخية والاستراتيجية بالولايات المتحدة إلى الضّررأو التوتّر، بسبب مشاكل المنطقتين مهما بلغ حجمها، أو أن يؤثّر التّنافس الاقتصادي بين الطرفين سلبا على تلك العلاقات المميّزة، فدوما يُبقى على الخلافات السياسية تحت سقف منخفض،وسرعان ما تُسوى بمجرّد استدعاء العلاقات التاريخية الاستراتيجية والقيم الهوياتية الثقافية الغربية والتحدياتالمشتركة، كما لا يسمح الطرفان للتنافس الاقتصادي- التجاري فيما بينهما في المنطقتين أن يتجاوز قيم المنافسة الحرة في إطار النّظام الرأسمالي الغربي.

بناء على هذا التحليل، يمكن القول أنّ العلاقات الأوربية-الأمريكية بين المتوسطية والشرق أوسطية هي تبادل أدوار لتحقيق مصالح مشتركة خاصة في المسائل الأمنية والاستراتيجية يتخلله تنافس اقتصادي مضبوطلا يرق الى حدّ التأثير سلبا على العلاقات الاستراتيجية الامريكية "المخضرمة"، وانه من السّابق لأوانه أن نقول أن الإتّحاد الأوروبي في طريقه إلى أن يصبح قطبا مستقلا عن الولايات المتحدة الأمريكية في السّياسة الدولية، ونحن بصدد تبادل للأدوار بين قوة عظمى وقوى كبرى، وأنّ الاتّحاد الأوروبي ليس شريكا بديلا بالنّسبة للدّول المتوسطية والشرق أوسطية في القضايا المتعلقّة بالصّراع والسَّلام.وعلى الدول المستهدفة في المرحلة التالية من المشروع الأمريكي الأخير أن تتفهم هذه النّتيجة، وتطوّر إستراتيجيات فعالة للتّعامل مع هذا الواقع بعيدا عن أمل وأوهام الدّور الأوروبي المستقل عن الدور الأمريكي.

الملاحق

الملحق رقم 01

برنامج عمل برشلونة :

1-مقدمـــــــــــة :

-يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق أهداف إعلان برشلونة , واحترام مبادئه , من خلال أنشطة إقليمية متعددة الأطراف. وهو برنامج مكمل لكل من التعاون الثنائي المنفذ بشكل خاص في إطار الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين , والتعاون القائم فعلا في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى .

-يتم إعداد ومتابعة مختلف الأنشطة وفق المبادئ والآليات التي أقرت في إعلان برشلونة .

- وقد أدرجت أدناه قائمة بالأنشطة ذات الأولوية في مجالات التعاون الأوسع , وهذا لا يعني استبعاد امتداد التعاون الأوروبي –المتوسطي ليشمل أنشطة أخرى إذا ما اتفق الشركاء على ذلك .

-هذه الأنشطة قد تخص دولا أو سلطات إقليمية أو محلية ,وكذلك فعاليات مجتمعاتها المدنية .

وباتفاق المشاركين ,يمكن إشراك أقطار أخرى أو منظمات , في الأنشطة الواردة في برنامج العمل , وينبغي تنفيذ ذلك بطريقة مرنة وشفافة.

-وباتفاق المشاركين سيأخذ التعاون الأوروبي – المتوسطي المستقبلي بعين الاعتبار, كلما اقتضى الأمر ذلك , الآراء والتوصيات الناتجة من المناقشات ذات الصلة التي تنعقد على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب أن يبدأ تنفيذ البرنامج , بالسرعة الممكنة , بعد اختتام مؤتمر برشلونة لأعماله. وستتم مراجعة ذلك في المؤتمر الأوروبي – المتوسطي المقبل اعتمادا على تقرير تعده إدارات المفوضية الأوروبية , وعلى وجه الخصوص في ضوء تقارير مختلف الاجتماعات والمجموعات المشار إليها أدناه , وذلك بعد التصديق عليها من قبل " اللجنة الأوروبية – المتوسطية لعملية برشلونة " التي تم تشكيلها بموجب إعلان برشلونة.

I. الشراكة السياسية والأمنية : إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في تحقيق الهدف الرامي إلى الإنشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار وأمن في حوض المتوسط , سيعقد كبار المسؤولين اجتماعات دورية ابتداء من الربع الأول لعام 1996 , حيث سيقومون بما يلي :

- إجلاء حوار سياسي لبحث أنجح الوسائل والطرق الكفيلة بتنفيذ المبادئ التي اعتمدها إعلان برشلونة .
- رفع مقترحات عملية , في الوقت المناسب , إلى الاجتماع الأوروبي – المتوسطي المقبل لوزراء الخارجية .

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية – المتوسطية على إنشاء شبكة لتكثيف التعاون في ما بينها , ومن الممكن أن يبدأ ذلك عمليا انطلاقا من عام 1996.

II. الشراكة الاقتصادية والمالية : بناء منطقة ازدهار مشترك

سيتم عقد اجتماعات دورية على المستوى الوزاري , وعلى مستوى المسؤولين والخبراء , بحسب الحاجة ومن أجل دفع التعاون في المجالات التالية , وسنستكمل هذه الاجتماعات , إذا ما اقتضت الحاجة , بعقد مؤتمرات وندوات يشارك فيها أيضا القطاع الخاص.

- **إقامة منطقة تبادل حر أوروبية – متوسطية :**

إن إقامة منطقة تبادل حر أوربية – متوسطية وفقا للمبادئ المضمنة في إعلان برشلونة , يعتبر عنصرا أساسيا في الشراكة الأوروبية – المتوسطية .

سيركز التعاون على التدابير العملية لتيسير التجارة الحرة وكل ما يترتب عليها, بما في ذلك:

- تحقيق انسجام في القواعد والإجراءات المتبعة في مجال الجمارك مع الأخذ في الاعتبار الإدخال التدريجي لتراكم المنشأ,وفي الوقت ذاته إيلاء الاعتبار المناسب كلما اقتضى الحال لإيجاد الحلول المتعلقة بالحالات الخاصة.
- تحقيق انسجام في المواصفات وعقد اجتماعات في إطار المنظمات الأوروبية للمواصفات.

- رفع الحواجز الفنية غير الضرورية في مجال مجاراة المنتجات الزراعية , واعتماد تدابير مناسبة تتعلق بصحة البيانات والقواعد البيطرية , وكذلك التشريعات الأخرى الخاصة بالأغذية .

- إقامة تعاون بين المنظمات الإحصائية قصد توفير بيانات موثوق فيها على أساس منسجما.
- إمكانية قيام تعاون إقليمي ومادون الإضرار بالمبادرات التي تتخذ من خلال الأطر الأخرى القائمة.

الاستثـــــــمار:

يهدف التعاون إلى المساعدة في خلق مناخ مؤات لرفع العوائق التي تواجه الاستثمار, وذلك عن طريق التعرف بشكل معمق على مثل هذه العوائق والوسائل التي يمكن اتخاذها ,بما في ذلك القطاع المصرفي,لتنشيط الاستثمار.

الصـــــناعة:

يشكل كل من تحديث الصناعة وزيادة القدرة التنافسية العنصرية الأساسيين لنجاح الشراكة الأوروبية – المتوسطية.وفي هذا الإطارسيلعب القطاع الخاص دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة , وفي خلق فرص العمل.وسيركز التعاون على ما يلي:

-تكييف النسيج الصناعي للبيئة الدولية المتغيرة وخاصة لظهور مجتمع المعلومات.
- إيجاد الإطار والإعداد لتحديث واعادة هيكلة المؤسسات القائمة ,وبخاصة من القطاع العام ,بما في ذلك الخصخصة.
- استخدام المواصفات الدولية أو الأوروبية ورفع كفاءة المطابقة القياسية,واصدار الشهادات والاعتماد ومواصفات الجودة.

سيتم إيلاء اهتمام خاص لوسائل تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولخلق ظروف تطويرها ,بما في ذلك إمكانية عقد ورش عمل ,مع الأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة من (MED-INVEST) وداخل الاتحاد الأوروبي.

الزراعـــــــــة:

مع الإشارة إلى أن هذه الأمور تتم تغطيتها في إطار العلاقات الثنائية بشكل أساس,إلا أن التعاون في هذا المجال سيركز على ما يلي:

- دعم السياسات المطبقة من قبلهم قصد تنويع الإنتاج.
- خفض الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية.
- تطوير زراعة صديقة للبيئة.
- علاقات وثيقة في مابين قطاعات الأعمال والمجموعات والمنظمات الممثلة للتجارة والمهن في دول الشركاء على أساس طوعي .
- دعم الخصخصة
- العون الفني والتدريب
- تحقيق الانسجام في ما يتعلق بصحة النباتات والمواصفات البيطرية.
- تنمية ريفية متكاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتطوير النشاطات الاقتصادية المقترنة بها.
-التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرات والمعرفة في ما يتعلق با لتنمية الريفية.
- تطوير المناطق المتأثرة بإزالة الحشائش الضارة.

النقـــــــــل:

يشكل إيجاد روابط نقل فعالة ومتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم ,وكذلك إيجاد سوق حرة للخدمات في قطاع النقل البحري الدوليعاملين رئيسيين لتنمية الأنساق التجارية وسلامة سير الشراكة الأوربية – المتوسطية.

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسطوعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط,تبنت مجموعة العمل المتوسطة للنقل عبر الممرات المالية برنامجا متعدد السنوات .

سيتركز التعاون في هذا المجال في التالي:

-إنشاء نظام فعال ومتعدد الأساليب للنقل البحري والجوي عبر المتوسط ,وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات ,ورفع القيود التي لا مبرر لها ,وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمن البري والجوي ,وانسجام المواصفات البيئية بمستوى رفيع,بما في ذلك مراقبة أكثر فعالية للتلوث البحري وتطوير أنظمة منسجمة لإدارة حركة النقل.

- تطوير ربط بري شرق – غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

- ربط شبكات النقل المتوسطية بالشبكة عبر الأوروبية بطريقة تضمن العمل في مابينها.

الطـــــــــــــاقة:

انعقد مؤتمر على مستوى رفيع في تونس سنة 1995 ,تلاه اجتماع متابعة في أثينا ,ومؤتمر حول الطاقة في مدريد في 1995/11/20

وعملا على خلق الظروف الملائمة لاستثمارات وعمل الشركات المنتجة للطاقة سيتركز التعاون المستقبلي,ضمن أمور أخر,على ما يلي:

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة.
- التخطيط في مجال الطاقة.
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين.
- التنقيب والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية للنفط والغاز.
- إنتاج ونقل الفحم الحجري.
- توليد ونقل الكهرباء وربط وتطوير الشبكات.
- فعالية الطاقة.
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة.
- القضايا البيئية المتصلة بالطاقة.
- تطوير برامج مشتركة للبحث.
- أنشطة التدريب والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

وبهدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة,سيتركز التعاون على:

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار لائحي أدنى,مواصفات,اختبارات المطابقة,تداخل الشبكات...).
- البنى التحتية الإقليمية بما في ذلك الارتباط مع الشبكات الأوروبية.
- الحصول على الخدمات.
- الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات الأولوية.
- تعزيز المبادلات الأوروبية المتوسطية والولوج إلى مجتمع المعلومات الجديد,وسيصبح ذلك ممكنا من خلال توافر بنى تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات.

من المتوقع أن ينعقد مؤتمر إقليمي خلال عام 1996 من أجل التهيئة لمشاريع تجريبية رائدة لإبراز الفوائد المحسوسة لمجتمع المعلوماتية.

التـــــــخطيط الإقليمي:

سوف يتركز التعاون على:

- وضع استراتيجية تخطيط إقليمي للمنطقة الأورو- متوسطية تتفق مع حاجات الدول وخصائصها.
- تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات المصلحة المشتركة.

السيــــــــــاحة:

اعتمد وزراء السياحة في الدار البيضاء عام 1995 ميثاق المتوسط للسياحة وستتعلق نشاطات التعاون التي ستبدأ بشكل خاص,بمجالات المعلومات والترويج والتدريب.

البيـــــــــئة:

سوف يركز التعاون على:

- تقييم مشاكل البيئة في منطقة المتوسط وتحديد المجالات التي من الممكن أن تؤخد المبادرة فيها.

- تقديم مقترحات لوضع تم من بعد تحديد برنامج عمل ذي أولوية في المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة تتولى التنسيق بشأنه اللجنة الأوروبية،ويستتبع ذلك تكملته ببرنامج عمل للمدى الطويل،ويتضمن هذا البرنامج:
*إدارة المياه والتربة والمناطق الساحلية.
* إدارة النفايات.
* مواجهة مشكلة تلوث الهواء وتلوث المتوسط.
* الحفاظ على إدارة الإرث الطبيعي والمناظر الطبيعية.
*حماية وإصلاح غابات المتوسط من خلال محاصرة تآكل التربة وتدني نوعيتها،ومكافحة حرائق الغابات والتصدي لظاهرة التصحر
* نقل خبرات المجموعة الأوروبية،خاصة في مجال تقنيات التمويل والتشريع ومراقبة البيئة.
* تضمين الاهتمام بالبيئة في كل السياسات .
- إجراء حوار منتظم من أجل متابعة تنفيد برنامج العمل.
- تقوية التعاون الإقليمي ومادون الإقليمي وتعزيزالتنسيق مع خطة عمل المتوسط (Mediterranean Action plan)
- الحث على تنسيق الاستثمار من مختلف المصادر وتطبيق الاتفاقات الدولية ذات الصلة.
- العمل على تبني وتطبيق التشريعات والإجراءات التنظيمية،عند الحاجة إلى ذلك،خاصة الإجراءات الوقائية والمستويات العالية الملائمة.

العـــــلم والتكنولوجيـــــــا:

سوف يركز التعاون على:

- دعم الأبحاث وتطويرها والتطرق إلى مشكلة اتساع الفجوة في التفوق العلمي،أخدا في القطاعات والسياسات العلمية،الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تضييق الفجوة بين الشركاء والمتوسطيين وجيرانهم الأوروبيين،وأن يساهم في نقل التكنولوجيا.
- العمل على تدريب فريق فني وعملي من خلال المشاركة المتزايدة في مشاريع الأبحاث المشتركة.

وإثر الاجتماع الوزاري الذي انعقد في صوفيا انتيبولس في آذار/مارس 1995 , تم تأسيس لجنة للمراقبة ستجتمع لأول مرة فور انتهاء مؤتمر برشلونة،وسوف تركز على إعداد توصيات للتطبيق المشترك لأولويات السياسية التي تم الاتفاق عليها على المستوى الوزاري.

الميـــــــــــاه:

- تم اعتماد الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1996 .
- تشكيل مشكلة المياه أولوية خاصة لجميع الشركاء المتوسطين،وسوف تكتسب أهمية أكبر كلما تفاقمت ندرة المياه.
- والهدف من التعاون في هذا المجال هو تحقيق ما يلي:

*دراسة الوضع الحالي وضعا في الاعتبار الحاجات الحالية والمستقبلية.
*تحديد وسائل تعزيز التعاون الإقليمي.
* تقديم مقترحات لترشيد تخطيط وإدارة مصادر المياه،على أن يتم ذلك بشكل مشترك كلما كان ذلك مناسبا.
* المساهمة في إيجاد مصادر جديدة للمياه.

مصـــــائد الأسمـــاك:

- في ضوء أهمية حماية وترشيد إدارة المخزون السمكي في المتوسط، فسوف يتم تدعيم التعاون في إطار المجلس العام لمصائد الأسماك.
- في أعقاب المؤتمر الوزاري للمصائد الذي انعقد في هيراكيلون عام 1994،سوف تتم المتابعة الملائمة في مايتعلق بالمجال القانوني من خلال اجتماعات ستعقد في عام 1996.
- ستتم زيادة التعاون في الأبحاث الخاصة بالمخزون السمكي بما في ذلك تربية المائيات،إضافة إلى التدريب والبحث العلمي.

III. الشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية :

تنمية الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية:

تنمــــــــية الموارد البشرية:

ينبغي على الشراكة الأوروبية – المتوسطية أن تساهم في تعزيز المستويات التعليمية داخل الإقليمع تأكيد خاص على الشركاء المتوسطين.وتحقيقا لهذا الهدف سيتم إجراء حوار منتظم حول السياسات التعليمية,خصوصا في مجالات التدريب المهني,والتكنولوجيا في مجالات التعليم ومؤسسات التعليم العالي الأخرى والبحث.وسيساهم في هذا التعاون كل من المدرسة العربية – الأوروبية للإدارة في غرناطة ,والمؤسسة الأوروبية في تورينو.

سينظم اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (صانعي السياسة,الأكاديميين,والمدربين...الخ)بهدف تبادل الرأي حول مقاربات نظم الإدارة الحديثة.

سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي,وستستمر المفوضية الأوروبية في دعم برنامجها (MED-campus) ,وستتم الدعوة إلى اجتماع آخر حول موضوع التكنولوجيا في مجال التعليم.

البلديـــــــــات والأقاليم:

هنالك حاجة إلى الاشتراك الوثيق للبلديات والسلطات الجهوية في عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية,وسيتم تشجيع ممثلي المدن والأقاليم للاجتماع سنويا لبحث التحديات المشتركة وتبادل الخبرات.وستنظم المفوضية الأوروبية هذا الاجتماع مع الأخذ في الاعتبار التجارب السابقة.

الحوار بيـــــن الثقافات والحضارات:

بالنظر لأهمية تعزيز التفاهم المتبادل عن طريق تحسين وسائل التبادل الثقافي ومعرفة اللغات,سيجتمع المسؤولون والخبراء لوضع مقترحات ملموسة في هذا الصدد,وبشكل خاص في المجالات التالية:الميراث الثقافي والإبداعي,الأحداث الثقافية والفنية,الإنتاج المشترك (المسرح والسينما),الترجمة والوسائل الأخرى للنشر الثقافي,التدريب.

سيساهم التفاهم الكبير بين الديانات الرئيسية في الإقليم الأوروبي – المتوسطي في تسهيل التسامح المتبادل والتعاون ,وسيتم دعم اجتماعات دورية لممثلي الديانات والمؤسسات الدينية بالإضافة إلى رجال الدين,والجامعيين والمعنيين الآخرين وذلك بهدف التصدي للتعصب والجهل,وإرساء روح التعاون على مستوى القاعدة.ويمكن الإشارة إلى المؤتمرين اللذين انعقدا في استكهولم (15-1995/6/17),وفي طليطلة (4-1995/11/7) كمثالين في هذا السياق.

وســــــائل الإعلام:

سيؤدي التفاعل التام بين وسائل الإعلام إلى تفاهم ثقافي أفضل.وسيعزز الإتحاد الأوروبي ذلك التفاعل بفعالية,خصوصا من خلال استمرار البرنامج الإعلامي المتوسطي (MED-Media prog).وفي هذا السياق,سينظم اجتماع سنوي لممثلي وسائل الإعلام.

الشــــــــــباب:

ينبغي أن يكون التبادل الشبابي وسيلة لإعداد الأجيال القادمة لتعاون وثيق بين الشركاء الأورو- متوسطيين.ويجب إعداد برنامج التبادل الشبابي مرتكزا على الخبرة المكتسبة في أوروبا,مع الأخذ في اعتبار احتياجات الشركاء,على أن يأخذ هذا البرنامج في اعتباره أهمية التدريب المهني,خصوصا بالنسبة إلى من لا مؤهلات لهم,وتدريب المنظمين والمرشدين والاجتماعيين في مجال الشباب.وستعقد المفوضية الأوروبية المقترحات الضرورية قبل الاجتماع القادم لوزراء خارجية الدول الأورو – متوسطية.

التبادل بيـــــن المجتمعات المدنية:

سيجتمع كبار المسؤولين بشكل دوري لمناقشة الإجراءات التي يمكن أن تساهم في تسهيل التبادل الإنساني نتيجة للشراكة الأوروبية- المتوسطية,بخاصة في مايتعلق بالمسؤولين ,والعلماء,والأكاديميين,ورجال الأعمال,والطلاب والرياضيين بما في ذلك تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية خاصة في حال وجود عوائق إدارية غير ضرورية.

الملحق رقم 02

نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي:

يمثل " الشرق الأوسط الكبير " تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي,وساهمت " النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002و2003 – الحرية,المعرفة,وتمكين النساء – في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني,وكلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة,شهدنا زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في"الشرق الأوسط الكبير"مروعة:

ــ مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ 22 هو أقل من نظيره في اسبانيا.

ــ حوالي 40في المائة من العرب البالغين- 65 مليون شخص –أميون,وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

ــ سيدخل أكثر من 50 مليونا من الشباب سوق العمل بحلول 2010, وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020,وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

ــ إذا استمرت المعادلات الحالية للبطالة, سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 20 مليونا بحلول 2010.

ــ يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم, ولتحسين مستويات المعيشةيجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف عن مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة على الأقل.

ــ في إمكان 1 ,6 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت,وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم,بما في دلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ــ لا تشغل النساء سوى 3 ,5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية,بالمقارنة ,على سبيل المثال , مع 8 ,4 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ــ عبر 51 في المائة من الشباب العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى,وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002, والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات وقوف المنطقة عند مفترق طرق,ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته,ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية,وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة,وللمصالح المشتركة للأعضاء مجموعة الـ 8.

البديل هو الطريق إلى إصلاح,ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير,وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة,وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات, واتخدو خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الـ 8, وبدورها, هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وتبين " الشراكة الأوروبية المتوسطية ", و" ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط " , وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الـ8 بالإصلاح في المنطقة .

إن التغيرات الديمغرافية المشار إليها أعلاه, وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين, ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة, بمجموعها تتيح لمجموعة الـ8 فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة, في قمتها في سي آيلاند, أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير,وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية

وتمثل أولوية الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقةفالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحلق داخله التنمية, والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية

أولا: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

" توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ..ويضعف هذا النقص في حرية التنمية البشريةوهو أحد التجليات الا كثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية " (تقرير التنمية البشرية,2002).

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية, لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير وفي تقرير " فريدوم هاوس " للعام 2003, كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه " حر" ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئيا".ولفت تقرير التنمية البشرية العربية الأنظار إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم, حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس" التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم بالإضافة إلى ذلك لا يتقدم العالم العربي إلا إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة.

في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003 – على سبيل المثال – تصدر العرب لائحة من يؤيد, في لأرجاء العالم, الرأي القائل بأن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم ",وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الـ 8أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطية هي المنطقة عبر التزام ما يلي:

-مبادرة الانتخابات الأخرى:

في الفترة بين 2004 و2006أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة, يمكن لمجموعة الـ 8 أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

-تقديم مساعدات تقنية , عبر تبادل الزيادات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسليم التقارير.

- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك,مع تركيز خاص على الناخبات

- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان, يمكن لمجموعة الـ8 أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات, مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

- معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:

تشغل النساء 3,5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية, يمكن لمجموعة الـ8 أن ترعى معاهدة تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء – أو تشغيل – منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهدة أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الـ8 والمنطقة.

- **-المساعدة القانونية للناس العاديين:**

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي, فإن معظمها يجرى على مستوى الوطني في مجالات مثل: التدريب القضائي, والإدارة القضائية, وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الـ8أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع, حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الـ8أن تنشىء وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون

المدني أو الجنائي أو الشريعة, ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة).كما يمكن لهذه المراكز أن تربط بكليات الحقوق في المنطقة .

- **-مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:**

ينبه تقرير التنمية البشرية العربية على أن هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي, بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة, وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها, وغالبا ما تكون النوعية رديئة, إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة. ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك, يمكن لمجموعة الـ8 أن:

-ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

- ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين.

- تقدم زمالات دراسية لطلاب: كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد, وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات, أوقضاء فصل دراسي في مدارس بالمنطقة.

- الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية, وقد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير ويمكن لمجموعة الـ8:

-أن تشجع على تبني " مبادىء الشفافية ومكافحة الفساد " الخاصة بمجموعة الـ8.

- أن تدعم علنا مبادرة منظمة المعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط – شمال إفريقيا, التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وSIFI ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الـ8 حول الشفافية في المنطقة.

-المجتمع لمدني

أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتى من الداخل,وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية: ينبغي لمجموعة الـ8 أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة.

ويمكن لمجموعة الـ8:

تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني, ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام,على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أوتقييدات.

-تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية, وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

-تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنضمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو " مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية " الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج, والتأثير على الحكومة, وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد.كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيادات وإنشاء شبكات إقليمية .

- تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية ")

ثانيا:بناء مجتمع معرفي:

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق, خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة " (تقرير التنمية البشرية العربية,2003).

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير, التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة, 'لى حد بعيد في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة, ونزف الأدمغة المتواصل –تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1,1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها) ويهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات, وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 15 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة, يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة, ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

- مبادرة التعليم الأساسي:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي, بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية, كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ 8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولى في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي, ببب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانبة , كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولى في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

-محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 " برنامج عقد مكافحة الأمية " تحت شعار " محو الأمية كحرية ". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة, من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل, مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010, وستركز مبادرة مجموعة الـ8, مثل برنامج الأمم المتحدة, على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 60 مليونا من الراشدين في المنطقة من الأمية, يمكن لمبادرة مجموعة الـ8, أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة, من مناهج تدريس على الإنترنت لتدريب المعلمين.

- فرق محو الأمية:يمكن لمجموعة الـ8 – سعيا إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات – إنشاء أو توسيع معاهدة تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث), لكي يركزون بدورهن على تعليم البنات القراءة " التعليم للجميع " التابع لـ "يونيسكو" بهدف إعداد " فرق محو الأمية " التي يبلغ تعدادا بحلول 2008 مائة ألف معلمة.

-الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعية, كما تلاحظ " الحالة المؤسفة للمكتبات " في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها " الكلاسيكية " في هذه الحقول, وأيضا – وحيث يكون ذلك مناسبا – تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجية عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

- مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته:

لإنشاء " مدارس الاكتشاف " حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة, ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة,ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة عن طريق التمويل, من ضمنه القطاع الخاص.

-إصلاح التعليم: ستقوم " المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط " فبل قمة مجموعة الـ8 المقبلة (في آذار/مارس أو نسيان / أبريل) براعية " قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم " التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي, وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي

تتطلب المعالجة, والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم, ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ8 توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

- مبادرة التعليم في الإنترنت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماما تجسير " الهوة الرقمية " هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت, وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة, وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحدوقد يكون من المناسب اكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد, مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر(العراق, أفغانستان, باكستان,اليمن, سورية, ليبيا, الجزائر, مصر, المغرب), والسعي ضمن الإمكانات المالية, إلى توفيرالاتصال بالكومبيوتر إلى اكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ "مبادرة فرق محو الأمية, المذكورة أعلاه, أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت, في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معادلته, ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

-مبادرة تدريس إدارة الأعمال:

لمجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشركات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة, مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال, وهي مؤسسة بمدريد أمريكي, ولهذا علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

-توسيع الفرص الاقتصادية:

- تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة, خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة, التي تشكل المحركات الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الثمانية في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

-مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو, وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متاكملة تتضمن العناصر التالية .

-إقراض المشاريع الصغيرة:هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة.إذ لا يحص على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليهولا يتم عموما تقديم اكثر من 8 المساء على تلافي هذا النقص من مجموع المال المطلوب من خلال تمويل المشاريع الصغيرة,مع التركيز على التمويل بهذا ض الربح, خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء,مؤسسات الإقراض الصغيرة المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر 700 ألفا منهم من النساء.

- مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة 8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز " مؤسسة المال الدولية " المساعدة على تمية مشاريع الأعمال على المستويات المتوسط والكبيرة, بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

-**بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير**: في إمكان مجموعة الـ8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها, إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار " البنك الأوروبي للإعمار والتنمية " لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى, وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ " بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير " هذا أن يكون مدخرا للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. قرارات الإقراض أو المنح (يجب أن تتحد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة).

- الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ8، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيزعلى:

ـ تنفيذ خطط الاصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية .

- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول .
- تحديث الخدمات المصرفية .
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
- انشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لاطلاق حرية الخدمات المالية .

- **مبادرة التجارة** :ان حجم التبادل التجاري في الشرق الاوسط متدني جدا، اذ لا يشكل سوى في المئة من مجما التجارة العربية ،ومعظم بلدان ق الاوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت الى اتفاقات تجارية تفضيلية مع اطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها،ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغيير الجمركية هي الشيئ المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا ،ويمكن ان لمجموعة الثماني ان تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الاوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية :

- الانظمام / التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة :

يمكن لمجموعة الثمانية ان تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة الى منظمة التجارة الدولية، وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية، توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام الى منظمة التجارة الدولية، وتحفيز التزام واسع من مجموعة الثمانية لتشجيع عملية الانضمام بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وازالة غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام الى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام الى توقيع التزامات اضافية لمنظمة التجارة الدولية مثل " الجوانب التجاريية لحقوق الملكية الفكرية " و" اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التحارة الدولية ،ويمكن لهذه المساعدات التقنية ان تربط ايضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الثمانية بشأن التسهيلات والجوانب اللوجيستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الادارية والمادية في وجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة .

- المناطق التجارية :

ستنشئ مجموعة اللثمانية مناطق في الشرق الاوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل اللتجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك" التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين اللاجانب ،وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليق الوقت الذي يستغرقه انجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من اللمنطقة.

- **مناطق رعاية الاعمال:**

بالاستناد الى النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق اخرى، يمكن لمجموعة الثمانية ان تساعد على اقامة مناطق محددة خصيصا في الششرق الاوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الاقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات ،ويمكن لمجموعة الثمانية ان تعرض منافذ محسنة الى اسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في انشاء هذه المناطق.

- **منبر الفرص الاقتصادية للشرق الاوسط الكبير :**

لتشجيع التعاون الاقليمي المحسن يمكن لمجموعة الثمانية ان تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الاوسط " ،الذي سيجمع مسؤولين كبارا من مجموعة الثمانية والشرق الاوسط الكبير (مع امكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وافراد غير حكوميين من وسط رجال الاعمال).لمناقشة القضايا المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي .

ويمكن للمنبر ان يستند في شكل مرن على نموذج رابطة اسيا – المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي(أ. ب .ي.ك)، وسيغطي قضايا اقتصادية اقليمية من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

التـــــــنمية الاجتماعية:

على الشراكة الأوروبية-المتوسطية أن تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية وظروف العمل ،وزيادة معدلات التشغيل للسكان في الدول المتوسطية المشاركة وبشكل خاص النساء وطبقات الشعب ذوي الحاجة،وفي هذا الإطار يعلق الشركاء أهمية خاصة على احترام وتحسين الحقوق الاجتماعية بشكل دوري على المستوى المناسب.

الصـــــــــــــحة:

يوافق الشركاء على تكثيف التعلون في هذا المجال والعمل على تحقيق مايلي:

-العمل من أجل زيادة الوعي،والمعلومات والوقاية.

- تطوير الخدمات الصحية العامة،خصوصا الرعاية الصحية،ومراكز الإسعاف الأولى،والعناية الصحية بالطفل والأمومة،وتنظيم الأسرة،وأنظمة الإشراف على الأمراض المعدنية.

- التدريب للأشخاص المعنيين بالصحة وبالإدارة الصحية.

- التعاون الطبي في حالة الكوارث الطبيعية.

الهجـــــــــــرة:

بالنظر لأهمية موضوع الهجرة في العلاقات الأوروبية – المتوسطية،فسوف تشجع اللقاءات بهدف تقديم مقترحات في ما يتعلق بتدفقات وضغط الهجرة المتوسطي،وخاصة في ما يتعلق بتحسين الأحوال المعيشية للمهاجرين الذين يقيمون بشكل شرعي في دول الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة:

-يجب أن تكون لمحاربة الإرهاب الأسبقية الأولى بالنسبة إلى الشركاء،ومن أجل ذلك،سيجتمع مسؤولون بشكل دوري يهدف تعزيز التعاون بين الشرطة والسلطات القضائية وغيرها،وفي هذا الإطار،سيتم إيلاء عناية خاصة لزيادة تبادل المعلومات وتحسين إجراءات تسليم المطلوبين.

- كما سيلتقي مسؤولون بشكل دوري لمناقشة الإجراءات العملية التي يسكن اتحادها من أجل تحسين التعاون في مابين أجهزة الشرطة والقضاء والجمارك والسلطات الإدارية وغيرها،من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بما فيها التهريب.

- وستنظم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الحسبان الحاجة إلى مقاربة تضع في الاعتبار تنوع الحالة في كل دولة.

الهـــــــجرة غير القانونية:

سيجتمع مسؤولون بشكل دوري لمناقشة الإجراء العملية التي يمكن القيام بها من أجل تحسين التعاون بين الشرطة والسلطات القضائية والجمركية والإدارية وغيرها,لمكافحة الهجرة غير المشروعةوستنظم هذه الاجتماعات أخدا في الحسبان الحاجة إلى مقاربة تأخذ في الاعتبار تنوع الحالة في كل دولة.

5- الإتصـــــالات المؤسسية:

الحوار البرلماني الأوروبي – المتوسطي:

انعقد مؤتمر برلماني للأمن والتعاون في المتوسط في فاليتا بين 1و4 تشرين الثاني/نوفمبر1995,والبرلمان الأوروبي مدعو لاتخاذ المبادرة مع البرلمانات الأخرى بشأن الحوار البرلماني الأوروبي – المتوسطي المستقبليوالذي سيمكن ممثلي الشركاء المنتخبين من تبادل الأفكار حول نطاق واسع من القضايا.

الاتصالات المؤسسية الأخرى :

ستساهم الاتصالات المنتظمة بين الهيئات الأوروبية,خاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية,ونظيراتها في المتوسط,في تفهم أفضل للقضايا الكبى ذات الصلة بالشراكة الأوروبية – المتوسطية,ومن أجل تحقيق ذلك,فإن اللجنة الإقتصادية والاجتماعية مدعوة إلى اتخاد المبادرة من أجل إقامة روابط مع نظيراتها والهيئات المماثلة الأخرى في دول المتوسط وفي هذا السياق,فإن اجتماعا أوروبيا متوسطيا للجان الإقتصادية والإجتماعية والخيئات المماثلة سيعقد في مدريد في 12و13 كانون الأول/ديسمبر 1990.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا :المراجع باللغة العربية:

I. الكتب

1. أحمد رجب، إيمان، النظام لاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2010 .
2. أحمد زكي، صلاح، النظام العربي، والنظام الشرق أوسطي، القاهرة، دار العالم الثالث ط1، 1995.
3. إسماعيل الحيالي نزار، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات وللبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003 .
4. الاشهب، نعيم والحسيني، مازن، مشروع الشرق الاوسط الكبيركأعلى مراحل التبعية، عمان، دار الشروق للنشرو التوزيع، ط1، 2005
5. الأطرش، محمد، السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973- 1975، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1997 .
6. ألكسندر، ويندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة صالح العتيبي، عبد الله جابر، الرياض، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2006.
7. أندريه بريجوه، دومينيك ديفيد، السياسة الأمنية الأوروبية أو الدفاع الأوروبي المشترك المفقود، ترجمة أحمد عبد الكريم، دمشق، طلاس للترجمة والنشر، 1984.
8. بدرخان، عبد الوهاب، الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
9. بدوي طه، مرسي ليلى، أصول العلاقات الدولية، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989.
10. برقاوي أحمد، أمين سمير، وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية والإفريقية، ط1، 2003.
11. بوعشة، محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة "دراسة المفاهيم والنظريات"، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999.
12. بونيفاس، باسكال، الملف النووي الإيراني: تقييمات إستراتيجية متباينة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
13. جاكوبي، راسل، نهاية اليوتوبيا، ترجمة عبد القادر فاروق، الكويت، مطابع الوطن، 2001
14. جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007
15. جون، بيليس وستيفن، سميث: عولمة السياسة العالمية. ط1. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004
16. الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2001،
17. حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985

18. حسن، حاج علي ، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الدوافع والتطور والمآلات، في: سليمان سيد، حسن وآخرون، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2004.
19. حقي توفيق، سعد، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
20. خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (1995، 2008)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
21. رفعت، محمد أحمد وبكر الطيار، صالح، الارهاب الدولي، بيروت، مركز الدراسات العربية الاروبية، 1998.
22. سسكن، رون، نظرية الواحد في المئة، ترجمة ميشال، دانو، بيروت، دار العربية للعلوم-ناشرون، 2007
23. السماك محمد، الارهاب والعنف السياسي، بيروت، دار النفائس للنشر، 1999.
24. السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتاب، 2001.
25. سيد سليمان حسن وآخرون، الشرق الأوسط الكبير، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقية، 2004
26. شمامة، خير الدين، العلاقات الاستراتيجية، العلاقات الاستراتيجية، بين قوى المستقبل في القرن21، الجزائر، دار قرطبة، 2009
27. صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى المشاركة، دمشق، دار الفكر، 2000.
28. صبري مقلد، اسماعيل: الاستراتيجية الدولية في العالم المتغير، قضايا ومشكلات معاصرة، كاظمة للنشر والترجمة، الأهرام، مصر، 1998، .
29. صبري مقلد، إسماعيل، الاستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985.
30. صبري مقلد، اسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات دار السلاسل، 1985.
31. عبد الحميد، فوزي، ديغول في الميزان، سلسلة مذاهب وشخصيات، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1989.
32. عبد الفتاح، الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، أبو ظبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998
33. عبدالمطلب، عبد الحميد، السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية، القاهرة مكتبة زهراء الشرق، بدون تاريخ .
34. عودة، جهاد، النظام الدولي...نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005
35. غضبان، مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2002
36. فوزي النجار، حسن، أمريكا والعالم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1986.
37. الكعكي ،يحي أحمد ،الشرق الأوسط في الصراع الدولي:دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع،بيروت،دار النهضة للطباعة و النشر،1986
38. كيسنجر، هنري، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة، شريف، حسين، بيروت، الهيئة العامة للكتاب، 1973
39. اللاوندي، سعيد –امريكا اروبا-سايس بيكو جديد في الشرق الاوسط، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، 2006.
40. اللاوندي، سعيد، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية حيث العرب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2005.
41. اللاوندي، سعيد، أمريكا في مواجهة العالم :حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003 .

42. محمد زرزور، عدنان، الفجوة بين جانبي الأطلسي والحروب الحضارية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1999
43. محمد ناجي علي "دور أوروبا في النزاعات الداخلية العربية" في المركز العربي الأوروبي، العلاقات العربية حاضرها ومستقبل غيدويتري "أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية-الأوروبية" المركز العربي الأوروبي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997.
44. محمود مصطفى، نادية، المشروع المتوسطى: الأبعاد السياسية ـومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.
45. المخادمي، رزيق، عبد القادر، الشرق الاوسط الجدبد، "بين الفوضى البناءة ، وتوازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
46. مرسي، ليلى ووهبان، أحمد، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1995.
47. نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
48. ناي، جوزيف الإبن، "المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ". ترجمة، الجمل، أحمد أمين وكامل، مجدي، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997
49. نيكسون، رتشارد، 1999 نصر بلاحرب، ترجمة :عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة، مركزالاهرام للترجمة والنشر، ط1، 1996.

II. المجلات والدوريات:

1. أحمد أمين جلال، " مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية " مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 178، فيفري 1993، .
2. أرسيل، علي، "حلف شمال الاطلسي والاسلام " مجلة المنتدى، بيروت، العدد 144، مارس 1995، .
3. الأصفهاني، بنيه "الأمن الأروبي والمعاهدة السوفياتية الألمانية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام العدد 23، جانفي 1971.
4. الأصفهاني، بنيه ،"سياسة ألمانيا الغربية تجاه أوروبا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام العدد 21، نوفمبر 1976.
5. الأصفهاني، بنيه، "الاتحاد الأوروبي والمعاهدة السوفياتية الألمانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 23، جانفي 1971.
6. الأطرش، محمد "المشروعات الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 260، أوت 1996.
7. أمين سمير، "جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 10، ديسمبر 2004،
8. بطرس غالي، بطرس، "الدبلوماسية اليغولية والجمهورية الخامسة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام العدد 04، أفريل 1966.
9. بلقزيز، عبد الاله:"الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي، من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000 .

10. تشومسكي، نعوم، "شرق أوسط خالي من السلاح النووي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، العدد 187، جانفي 2012.
11. جاد، عماد : "الجدل حول توسيع حلف الناتو" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 76، جويلية 1997،
12. حبيب السيد رمزي: "الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطي"، مجلة الدفاع، القاهرة، العدد 11، 1995.
13. حتي ناصيف، يوسف، "حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 215، 1997.
14. حلمي، أمينة، "الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية: أوراق اقتصادية"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد 21،، فبراير 2003.
15. حنفي، خالد، " موقع افريقيا من في استراتيجية امريكا الجديدة" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 154، اكتوبر 2003.
16. رشدي الهواري، عبد الرحمن، "مستقبل العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز" مجلة الدفاع، القاهرة، العدد 08، 1995.
17. سعيد نوفل، أحمد، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، مجلة دراسات شرق أوسطية، بيروت، العدد 25، 2003.
18. سعيد، عبد المنعم: "التقديرات السائدة لأسلحة التدمير الشامل العراقية "، مجلة السياسة الدولية,القاهرة، مركز الأهرام، العدد 151، أفريل 2002 .
19. سلامة، رشيد، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الامريكية المغاربية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، بيروت، العدد 122، 1999 اكتوبر
20. السيد تركي أحمد: اتحاد المغرب العربي بين الواقع المأمول، كراسات استراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سنة 2000 لندن.
21. السيد سليم، محمد: "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض؟"، القاهرة، العدد 45، السنة الرابعة عشر، نوفمبر2004.
22. سيد سليم، محمد، " الاتحاد الاروبي والصراع العربي الاسرائيلي :فاعلية غائبة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 192، أكتوبر 2010، .
23. صايغ، يوسف، "منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 192، ماي 1995.
24. صايغ، يوسف، "منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للغرب" مجلة المستقبل العربي,بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد192، ماي 1995.
25. طلال مقلد، حسني: محددات السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة الأوروبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول، 2005.
26. طلال مقلد، حسين، "محددات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الأوروبية"، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2005.
27. عبد الخالق، نيفين، "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 193، 1995 .

28. عبد العظيم، خالد، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 147، جانفي 2002
29. عبد الفتاح، محمد، "متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات شرق أوسطية، بيروت، العدد 22، 2003/2002.
30. عبد الله أبو خشيم، مصطفى، "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية - المتوسطية؛ دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 148، أفريل 2002.
31. عبد المعبود، نجوان "تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوروبي، ملاحظات أولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 157، جانفي 2003.
32. عبدمولاه، ماهر، "التشريع الاروبي تجاه الهجرة السرية المغاربية:اليات الردع والتحفيز"، مجلة المسقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، أفريل 2012.
33. عبدالعظيم، زينب، " البعد الأمنى للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية"، القاهرة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 22،، 1998.
34. عبدالفضيل، محمود، "مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير"، مجلةالسياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 124، افريل 1996
35. عبدالقادر محمد، خير محمد، " الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(1993-2004)"، مجلة دراسات افريقية، الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الافريقية، العدد 39، جانفي 2005 .
36. عثمان، عفيف، "المتوسط الأوروبى الإسلامى: التحديات والاستراتيجيات" ـ، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، العدد 41، جويلية 1995،
37. علو، أحمد، "البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة ومركز العالم"، مجلة الجيش اللبناني، العدد 306، جانفي 2010.
38. العناني، خليل: "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، القاهرة، مركز الأهرام، جانفي 2003.
39. العناني، خليل، "الشرق الاوسط الكبير، "مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 156، أفريل، 2004
40. عيد إبراهيم، مصطفى، " تداعيات الأزمة المالية العالمية على صناعة السيارات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 179، جوان 2009.
41. غزار حرب، أسامة، "مبادرة طيبة في توقيت خاطئ"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 151، جانفي 2003.
42. فاروق، أسامة: مخيمر الملف النووي الايراني بين الترويكا الاروبية والضغوط الامريكية، دورية مختارات ايرانية، طهران، العدد 59، جوان 2005، .
43. فرجاني، نادر، "احتلال العراق بين ادعاءاته التحرير ومطامع الاستعمار" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، جويلية 2003.
44. فضل حسين، يوسف، "الصراع حول البحر الأحمر منذ أقدم العصور حتى القرن الثامن عشر"، مجلة حائل، الرياض، 1993
45. كنعان أسامة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط "مجلة التمويل والتمية، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 3، مصر، المجلد 33 ،، سبتمبر 1996.

46. كيالي، ماجد، "مشروع الشرق الاوسط الكبير: دلالاته، اشكالاته"، مجلة دراسات استراتيجية، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستريتيجية، العدد 132، فيفري 2007، .
47. اللاوندي سعيد: "إنتحار سياسة الحوار الأوروبية مع إيران"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 161، أفريل 2004.
48. ماركو، جون، " أروبا والشرق الاوسط :رؤية فرنسية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، أفريل 2002.
49. مبييضين، مخلد، "محددات السياسة الاروبية تجاه عملية التسوية الفلسطينية الاسرائيلية ومعاهدة ماستريخت عام 1993" ، مجلة المنارة للبحوث والدّراسات، الأردن، المجلّد 16، العدد06، مارس 2005
50. محمد نجيب، نجلاء، "مستقبل العلاقات بين الاتحاد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام فيراير 1997.
51. مراد، هشام " مجلس أروبا والتوسع نحو الشرق " مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركزالاهرام، العدد120، جوان 1995.
52. مصباح تنيرة بكر: الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مجلة الشؤون العربية. العدد 106 القاهرة، مارس 2011.
53. مصباح تنيرة، بكر: السلام في استراتيجية الصراع العربي الاسرائيلي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 92، ديسمبر1997.
54. مصباح نيرة بكر، "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 100، ديسمبر1999.
55. مصطفى علوي الو.م.أ والجماعة الأوروبية بعد 1992، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد 93، مصر، 1998.
56. مصطفى، عبد الله: "أمريكا تحذر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من فتح الملف النووي الإسرائيلي وتدعو لمراقبة العقوبات الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 181، سبتمبر 2010،
57. مطر، عبد الرحمن: " أسئلة برشلونة : قراءة أتت في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأورو- متوسطي "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275، جانفي 1997.
58. معوض، أحمد نازلي، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية" مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 72، القاهرة جويلية 1983.
59. المليجي علي، علي، " مستقبل الاتحاد الاوروبي في النّظام الدولي وتأثيره على القضايا العالمية، مجلة كلية خالد العسكرية، الرياض، العدد 75، مارس 2004.
60. المنذر، الرزقي، "من التقارب المتوسطي الى حوار 5+5 " مجلة البرلمان العربي، القاهرة، السنة 28، سبتمبر 2008.
61. منصور، تيريز، "الأورو انطلق في أسواق 12 دولة بنجاح كبير"، مجلة الحدث اللبناني، العدد 200، بيروت، فبراير 2002
62. نبيل أحمد، مصطفى، " وأخيرا روسيا على مائدة الأطلسي"في مجلة الدفاع القاهرة، العدد 11، جانفي 1995.
63. نهرا، فؤاد، "دول الاتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 111، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف سنة 2003 .

III. الملتقيات والندوات:

1. صدقي الدجاني، أحمد وأمين، سمير وآخرون، "التحديات الشرق أوسطية الجديدة" والوطن العربي- بيروت، ملتقى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، بيروت، مركز الوحدة العربية، سبتمبر 2001.

IV. التقارير:

1- بن عنتر، عبد النور وآخرون: حلف شمال الاطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية ...وموقع العالم الاسلامي فيها، الدّوحة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2009 .

2. الشرق الاوسط بعد حرب الخليج الثانية، التقرير الاستراتيجي العربي 1993م، القاهرة، مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، افريل 1994.

3. الشرق الاوسط في في استرتيجية ادارة بوش: التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاساسية والاستراتيجية، جويلية 2005

4. صبحي، مجدي، "مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، سلسلة أوراق استراتيجية، القاهرة، تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد 07، جانفي 1992.

5. عبداللهأحمد، جوهرحسينويوسفسمير، عبداللهأحمد " الخليجومحاولاتا لهيمنةالعالمية علىمنابعالنفط" دراسةاستشرافيةحولآفاقالعلاقاتالدوليةفيالمنطقة"، القاهرة، تقريرمركزالأهراماللدراساتالإستراتيجية، 1998

V. الجرائد:

1. مصطفى، داود، "أوروبا تتمسك بفرض العقوبات وأمريكا لا تريد استفزاز أسواق النفط ": تلويح إيران بإغلاق مضيق هرمز يهدد بمواجهة عسكرية مع الغرب"، يومية الخبر الجزائرية، العدد، 6580، الخميس 29 ديسمبر 2011، .

2. سليمان، حبيب، "توقيع اتفاق أمني مع الحلف الاطلسي"، جريدة الخبر، العدد، 3348، الاربعاء 2001/12/15، .

3. شنوف، رضا، "الاتحاد الأوروبي يحظر استيراد النفط الإيراني"، "يومية الخبر" الجزائرية، الخميس 05 جانفي 2012 - العدد : 6586.

4. عبد المجيد، ميادة، " أمريكا تهدد باستخدام الفيتو ضد قرار ضم فلسطين لعضوية الأمم المتحدة"، مصر، صحيفة المشهد، مؤسسة المشهد للنشر، - العدد2568، 10 أوت 2011.

5. خير الدين، العايب، "التسابق الامريكي الاروبي في حوض المتوسط، هل هو حرب باردة جديدة؟"، الجزائر، جريدة النهار، العدد 331، الاثنين 10-02-2001

6. التليلي، حسان، " القمة الأوروبية - المتوسطية تتبنى مدونة سلوك لمقاومة الإرهاب وخطة عمل لتفعيل الشراكة"، الرياض، صحيفة الرياض، العدد 13672،، 27 نوفمبر 2005، .

VI. مواقع من الأنترنت:

1 -الموسوعة الحرة ،، "موقف الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى "http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8:

2 -محمد، حسن يوسف، "الجماعة الاقتصادية الأوروبية"
http ;//www.ency reefnet.gov.sy/ ?pse=entry !id=1893 583

3 –"حلف الناتو بعد الحرب الباردة"، في موقع:
(http://www.defense-arab.com/vb/showthread.php?t=43958–)

4 - منظمة الامن والتعاون في أوروبا، في موقع:http://www.finraq.com/finraq/?p=1452/2010

5 - عبد الرحمن، خير الدين، "مسار الافتراق الأوروبي من الو.م.أ".
("http://www.awv-dam.org.politic/16/ftr16-011html.

6 -سيف نصرت، توفيق الهرمزي ، "تحليل لموضوعة - القوة في العلاقات الدولية : ل - هانز مورجانثو"-
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303080

7 –" الموسوعة الحرة، "الولايات المتحدة الامريكية"
.(http:// www.wikipedia.org/wiki/)

8 "-العيد الخمسون للناتو"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، قراءات استراتيجية، في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/1Read85-htm

9 أحمد فايق، "دلول، أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها".
http://www.arabvolunteering.org/corner/avt13599.html

10 – الموسوعة الحرة، مظاهر القوة الاقتصادية الأوروبية.http://ar.wikipedia.org/wiki

11 –"القمة الأوروبية تتفق على خطة طريق لإنقاد اليونان واليورو"، غرفة التجارة والصناعة الدولية.
http://ghorfa.de/news-meldungoo.htm/

12 الموسوعة الحرة، "البحر المتوسط "، في موقع: http://arz.wikipedia.org/wiki!

13 الحورشي، صلاح الدين، "إهتمام أمريكي متزايد بالمغرب العربي".
http://www.swissinfo.ch/ara/détailcontent.html?cid=307914

14 التركماني، عبد الله، " حول المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الواسع".
(http://www.al-moharer.net/moh176/turkemani176htm.)

15 قربع، سميح، "المتوسط في عقل الولايات المتحدة الأمريكية"، (http://usamedi.blogspot.com)

16 أحمد المومني، "مظاهر ضعف العلاقات الاقتصادية بين المغرب وأمريكا"،
(http://elmoumni.maktoobblog.com/53/)%:

17 أنور، مالك ، "عبث الأنظمة وعبث الشعوب". في موقع :
(http://ww.dhwar.org./debat/show.art.asp?said-135601)

18 دور االناتو في مشروع الشرق الأوسط الكبير. في موقع :
(http: // www. Kuna. net. Kw Article Details. aspx ? id = 179)

19 محمد الأمين بن عشية "حوض المتوسط أوروبا والقوى العالمية:
. (http://www. djazairnews. info/etudiant/47-2009html) .

20 قطيش، مفيد، " المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط http://www. bebarny. gov/b/article.
asp?in=ar&id=r888. html

21 حسين، طلال مقلد، " المعوقات التي تواجه العلاقات بين الو. م. أ والاتحاد الأوروبي"
(http://www. damascusuniversity. edu. sy/mag/law/images/stories/2372370274. pdf)

22 أسامة فاروق مخمر، " الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوطات الأمريكية".
(http://www. albainah. net/index. aspx?funcfion=itemccid=7272&lang. htm .)

23 "أسلحة الدار الشامل"، موقع مقاتل الصحراء
(http://www.moqatel.com.openshare/Behot/Askaria6/Asliha Damar/sec01.doc.cv.t.htm)

24 البرنامج النووي الإسرائيلي http:/www.wikipedia.org/wiki/>

25 خالد عبد الله درار: قمة الأمن النووي بوشنطن، 2010(http:/www.arrassid.com/file/D9%84%.pdf)

26 الارهاب الدولي، (http ;//www.ibtissama.com/vb/ show thread-t 147242.html)

27 إدريس لكريني :الارهاب الدولي واشكالية المفهوم في موقع
(http://www.minbarlhurryya.org/index.php/archives2291)

28 الموسوعة الحرة ويكيبيديا، "الهجرة"، من الموقع الإليكتروني

29 http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9

المالكي، عبدالرضا، الاستراتيجيةالامريكيةفيالبحرالابيضالمتوسط.. المأين؟
(http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=185282011/07.03

30 يومية الناس الاكترونية، تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية ازاء منطقة الشرق الأوسط، العدد 266. تاريخ 07.06.2012 .في موقع

31 (http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=8664).

32 ياسر قطيشات، الحصان الأمريكي يجر عبرة أوروبا : رؤية تحليلية في العلاقات الأمريكية – الأوروبية ص 01، نقلا عن موقع:(http://yasser-qeteshat.maktoobblog.com).

33 اكزافييه غّوم، ترجمة:قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: (http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm)

34 غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، " الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm

35 وولت، ستيف"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ، عادل وزياني، زيدان. نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

36 رشيد قويدر: "النيوليبرالية والسلام الديمقراطي... مسارات وأوهام"
http://www.amin.org/look/amin/article,php?idlanguage=17&idpublication=7&nrarticle=431.46&nrissue=1&nrsection=2 (

37 - ليث زيدان: "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟" على الموقع
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771)

38 سلطان الرفاعي: "السلام الديمقراطي: منظور ليبرالي بنيوي على الموقع
(http://www.ahewar.org/debat/show,art.asp?aid=74432)

39 - مصطفى شتا، مصطفى هلال، "دور حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة".http://ramus.jeeran.com/Nato/archive/2007/2/160936.html

40 الحاج، علي، "العالم المصنوع"، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية".
http://hawariboumedien1510.maktoobblog.com

41 الماهري، أحمد، "هل الاتحاد الأوروبي فاعل ذو استقلالية؟سعيًا إلى سياسة دفاعية موحدة"، نقلا عن:.http://www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm- Mythological debates : post-positivist approaches.

42 دوامة، شرف، العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في الحاضر والمستقبل.في موقع:
http://www. drdawada. com/drdawada/tabid/64/ctr/details/mid/365/LTMID/174/Default. aspxt).

43 "دور االناتو في مشروع الشرق الأوسط الكبير". في موقع :

(http: // www. Kuna. net. Kw Article Details. aspx ? id = 179)

44 . صفاء،العرمرم "سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات"، من الموقع الإليكتروني
http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html

VII. القواميس والمعاجـم:

1- عواد، عبد النور، معجم الثنائي الوجيز، عربي-فرنسي، فرنسي-عربي، بيروت، دار الملايين، ط16، 2008

2- هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، عربي-فرنسي-انجليزي،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية :

I. الكتب:

1. - Dominique ,Pantz, Institutions et Politiques commerciales : du GATT à OMC, Colin ,Armand, 1998.
2. -Jean jaques (Roche), théories des relations internationales, 2eme edition , paris montchrestien 1997
3. , Virgile ,Pace,l'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la règlementation des échanges commerciaux internationaux", l'Hamattan, 2000
4. Batistella ,Dario, Théories des relations internationales, , Paris, presses des sciences poiltiques, 02ème éd ,2006
5. Berger,Nathalie, La Politique Européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles, Bruylant, 2000.
6. Biarnes, Pierre, le XXIeme siecle ne sera pas americain, Paris, Rocher, 1998.
7. Cloos,Juin et autres, la traite de Mastricht, Bruxels, 2ème ed etablissement de Wite Brylant, 1994.
8. George,Pierre, Les Migration Internationales, Paris, Presses Universitaires de France, 1976
9. Henry ,Jean-Robert «La Méditerranée occidentale en quête d'un 'destin commun'», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004
10. Jean ,Fronçois Daguzan :Union Européenne, VEO. Et OTAN : Perceptions du nord et logique contradictoires ; in Antonio Marquina, Ed, Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée, Unité et diversité ,paris , Publisud,1998
11. jean Barrea theories des relations international, jenève, institue universitaire de hante etudes internationals , 1974
12. Jean Bricmont,Imperialisme Humanitaire :Droit de l'homme,Droit d'ingérence,droit du plus fort !Alger,Apic.2008

13. Jean François, Daguzan, « proposition du Nord des initiations de stabilité et de sécurité un Méditerrannée » Antonio Marquin,Ed, Perception mutuelles dans la mediterranée, Unité Et Diversité paris : pablished 1998

14. Khader,Bechara, l'europe et la Méditerranée, Géopolitique de la proximité, Paris: ed. l'harmattan, 1994

15. Khader, Bichara, le partenariat Euro méditérranéen. Paris, l'harmattan,1997.

16. Laurens, Henery, L'orient arabe a l'heure américaine ; De la guerre du golf à la guerre d'iraq, Paris, ARMAND collin, 2eme édition. 2005.

17. Mahdi ,Ahmad, Clashing Forces; Introductory Essays on World Politics and Modern History, Amman, Dar Majdalawi Pub. and Dis, 2004

18. Marchesine ,Philippe , Les nouvelles Menaces :Les Relations Nord-Sud Des années 1980 à nos jours ,Kartala,Boulvard. arago. Paris2001

19. Med Mohattane :Gazoduc Magreb europe en jeux energitique en Mediterrannée, l'anuaire de la mediterrannée. 1997 GERM. Publisud. Rabat. 1997.

20. Pean,Pierre , les deny bombes,paris,Fayard, 1991.

21. Roche,Jean-Jacques et Philippe David, Charles: "Théories de la sécurité, définitions, approches et concepts de la sécurité internationales", Paris ,Montchrestien, 2002

22. Roussilon,Alain , La mediterranée au péril De ses Identité ,Paris/ Rebat ,Annuaire De la Méditerrainée, publisud/GERM.1997.

23. Tapinos, G.P, L'économie des Migrations Internationales, Paris: Fondations des Sciences Politiques, Collin, Harmand, 1974.

24. Urdy ,Lionel ,l'Europe et la méditerranée dix ans après Barcelone: voisinsdorénavant», L'Année du Maghreb 2004, Paris, CNRS éditions, 2004.

25. Yves, Henrie Nauaillhat.Les etas unis et le monde au 20 emme siecle, Paris, (édition Armande Colin, 2000.

II. المجلات والدوريات:

1. Bin ,Alberto, « la contribution de L'OTAN au renforcement de la coopération en Méditerranée » Revue de L'OTAN,Bruxelles vol.46, n 4, hiver 1998, P 32.

2. Cheur ,charles , « L'union Europpeene face au conflis Israelo-Palestinien » Revue du marche commun et de l'union europeenne ,Bruxelles, 465,Juin 2002.

3. Francoise ,Germain-robin, « Isrel et le Partenariat Euro-Mediterranée »,revue de Geo-strategiques, Paris, n 08 juillet 2005.

4. Frank,Molina,"Le projet mediterraneen face au probleme israelo-palestinien" , Revue *Réalités*, paris , 1-7 nov,p2007

5. Jacquet, Pierre « L'europe à la recherche d'un sens perdus », in Rames 2004, Paris ,Dunod, 2004

6. Lindemann ,Tomas, « Identités démocratiques et choix strategiques »Revue Française de sciences Politique,Vol.54,n,Octobre 2004
7. Mekki,Sami ," La stratégie Américaine en Méditerranée", Revue confluence Méditerranée ,Algerie, N-1 Hiver 2001-2002, L'harmattan Marsa, Alger.
8. Tribalat, Michel, "Immigration",Cahiers Français, N°291, Mai-Juin 1999, pp40-41.
9. Willa ,Pierre ," la mediterranée comme espace inventé " , Jean monnet working papers, Paris.N° 25, Nov. 1999

III. الملتقيات والندوات:

1. Azzouz kerdoun. « enjeux de l'environnement et defis securitaires en mediterranee ». Communication presentee au colloque international sur la mondialisation et securite organise par le conseil de la nation, alger, mai 2002.
2. Benchenane ,Mustapha , « Impacte des Facteurs culturels et Religieuse sur les relations Méditeraneenes , Toulon ,Léminaire le la tour Blanche. (21.24) juin 1995

IV. الجرائد:

1. Balta,Paul, ,"Une cooperation semée D'embuches " le Monde Diplomatique, n°= 487. 1994.
2. Faycal,Metaoui , «Politique européenne de voisinage: Alger exprime son refus», El Watan,(Quotidien Algérien),N° 5165, le 04/11/2007.
3. Kharroubi ,Habib « Que cache le projet de l'UM ? »,journal le Quotidien d'Oran,n5354 ,du 12.03.2008
4. Pocen,Pierre "La politique étrangère dursé la conventoir" , le figro economie, Paris,N ;562 13-14 juillet 2002.

V. مواقع الأنترنيت:

5. « listes des bases Militaires des Etats-Unis dans le mande », sur le Site ;http://fr.wikipedia.org/wiki/Liste_des_bases_militaires_des_%C3%89tats
6. Peter b. Zwack ,"NATO-Russia contingency command". In: (http://www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/Articles/04spring/zwack.pdf).
7. Rapport sur la mise en oeuvre de la stratégie européenne de sécurité Assurer la sécurité dans un monde en mutation. (date de visite de site 12/12/2011) (http//www. consilium. europa. eu/ueDocs/cms_Data/docs/104632. pdf)
8. Sur,Serge, L'H égémonie americaine en queston , voir le site suivant ; (http:// http://www. diplomatie. gouv. fr/fr/IMG/pdf/FD001240. pdf).
9. Olivier, Michel , Le Partenariat Euro-Mediterranien a la recherche d'un noveau soufflé, (http://www. lediplomatie. gouv. fr/IMG/pdf/0103).

10. Bilan des Relations Commerciales entre U. E et les pays mediterranéen. (http://www. europarl. europa. eu/meddocs/2009_2014/documents/inta/dv/billanrelationcommerciales-ue-med-/ documents/inta/dv/billanrelationcommerciales-ue-med-fr. pdf.)
11. Le double jeu du nucleaire :comment l'energie nucleaire favorise la prolifiration.in les Dossiers sortie nucleaire
http ;//www.sortie nucleaire.org/s'informer/branchures/nucleaire_militaire/double- jeu pdf)
12. Biad ,Abdelwahab,« l'armement Nucléaire Israélien »
(http:/www.afri-ct.org/img/pdf/afri/2005_biad.pdf>
13. Rocio Mendez Alemen , "la securite Mediterranienne L'OTAN est –elle la solution ? "
(http://www.nato.int./acad/fellow/98-02/mendez.pdf.)
14. "PESC: Politique Etrangère et de Sécurité Commune". In
(http://www.touteleurope.eu/fr/actions/relations-exterieures/politique-etrangere-et-de-defense/presentation/la-politique-etrangere-et-de-securite-commune-pesc.html)
15. Tabarly ,Sylviane, "La Méditerranée, une géographie paradoxale", dans Géo-Confluences ",

le cite internet http://geoconfluences.ens-lsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut

VI. مواقع رسمية:

1. Commission des communauté Européenne, "Politique européenne de voisinage" Document d'orientation», Bruxelles, Commission des communauté Européenne, 2004.In ;
(http://ec.europa.eu/world/enp/policy_.htm.)
2. "Traité d'Amesterdam" ,In ;(http://stfwo.chez.tiscalifr/europe/zips/Amsterdam.pdf.).

VII. القواميسوالمعاجـم:

1.Alen, Ray, Le Grand Robert de la langue Francaise,Version electronique,2010.

ثالثا : المراجع باللّغة الإنجليزية:

I. الكتب:

1. Fiche ,Stinlay "pespects for refional Integration in the middle east in james de melaed Diemeentions in regional integration. Cambridge. The lenhvesisty press.
2. Gaddis ,John Lewis ,The united states the Origins of the cold war,1941-1947 ,New york,Colummbia university press, 1972.

3. Peres ,Shimon with Naor ,Arye, The new Middle East , new York ,Longemead EnglishElement Books , 1993.
4. Clauson ,Petter,And Rosen, Hans, The economic Consequences For PeaceFor Israel, the Palestinians and Jordan,washington,1997
5. Eric.Sculzinger.,American Diplomacy in The twentieth Century,Niew York,Oxford university press, 1984.
6. Nicolai ,Molchanou, , De Gaulle, His life and works, Calcutt, progress 2nd publisher 1985.
7. Morgantau,Hans,Policy Among Nations;The straggle for Power and Peace , New york ,scientific Book agency,1969.
8. John M ,collins ?U.S Soviet military balance,concepts and capabilities ;1960-1980,egraw Hill Publications ,1980
9. Richard ,Falk,U.S forgein policy in the Middle East,Reseach in ;The United states and The Middle East,Edited by ;Hooshang Amir Ahmadi ,new York,State University of new York press ,1993
10. J. Liebert ,Robert,Nocommon power understanduy international rolations. London,scott,Fexmon and cpmpany,1988.
11. Peres ,Shimon, The New Middle East, ,New York: Henry Holt and Company, Inc. 1993
12. O.Lesser,Jaun,Mediterranean security, new perspectives and implications for us policy, Santa Monica Rand corp, 1992
13. Louis W.M. Roger & Bull Hedley, the special Relation ship Anglo-American since 1945, Oxford, Claredin press, 1986
14. J.Harrison ,Reginald,Europe in question.in Allen, George &Ltd,Unwin London.1975.
15. Pomfret ,Richard,Medediterranean Policy Of The european Community: A Study Of Discrimination in Trade,London :Macmillan Trade Policy Research Center, 1986.
16. Peres ,Shimon,Battling for peace:Memoirs,edited by david Landau.london weidenfeld and nicolson,1995.
17. Everts ,Steven, shafing a credible EU forgnein policy, london 2002.
18. Mearsheimer,John,Realism.The Real World And Academia,University Of Chicago, 2000
19. Hobbs ,Tomas, leviathan, oxford, basi/black well, 1994, p 93 in ;Daugherty,James,Pfaltzgraff,Robert , contending Theorie of InternationalRelations, USA HAPER power publicher, 1981
20. R. Viotti ,Paul,andV.Kauppi ,Mark. Internationalerelatons Theory, Realism Pluralism,Globalism,London, Beyand3rd ed.1999
21. MorgenthouHans,Politics among Nations,USA ,New york Knof,4th ed ,1967
22. James ,Dougherty &Pfaltzgraff,Robert,Contending Theories of international Relations,USA,West View Press 1955

23. Wendt,Alexandre « Anarchy is what states Make of it » the social construction of power politics » in;R. Viotti ,Paul,andV.Kauppi ,Mark,InternationaleTheory, Realissime, plualissime, Globalisme, and Bayond,London, 3rd allud and Bacon , 1999

Tsoukalis ,Loukas, , “The European Community and it’s Mediterranean .24 Enlargement”,London: BILLING AND SONS LTD, 1981

II. المجلات والدوريات:

1. Benantar ,Abdennour, "NATO,Maghreb and Europe "Mediterranean Politics , Vol.11,n 05,July2006.

2. Z. Lawrens, Robert, and; Galal ,Ahmed “ Anchoring Reform. With US – Egypt Free trade agreement “policy analysis,in International Economics. no 74 (May 2005(

3. Z. Lawrens ,Robert” A US Middle East Trade Agreement : A circle of opportunity”; policy Analysis in International Economics. new York , November 2006

4. Sponnous ,Edward and Mark Bundwin :Under US-Frensh Alionce, NATO give UN the boot , EIR vol 22 n°= 31, 1995.

5. Dirk, Vandwalle , the middle east peace process and regional economic integration survival, vol. 36. no 4 –(winter 1994 1995)

6. A. Richards ،Economic Imperatives and Political Systems ،The Middle East Journal Vol. 47. no. 2 ،Spring 1993.

7. -Kemp ,Geoffrey, “How to Stop the Iranian Bomb,” *National Interest*, no. 72 (spring 2003

8. John Broder, “Israel and Syria Resuming Search for Major Accord,”*New York Times*, 4 January 2000

9. Ploch ,Lauren, Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa Analyst in African Affairs July 28, 2009

10. Leonardo Lawson ,Marian:" Foreign Aid: An Introduction to U. S. Programs and Policy", Congressional Research Service revue, washington, CRS Report for Congress. February ,2010

11. Michael T Klare ;” Behind Desert Storm :the new military Paradigm”,Technology Review..USA. May 1991

12. Philipe H.Gordon,”Iraq the transatlantic debate”, occasional papers n°=33, institute porsecnite, stadies, european union , paris december 2002.

13. Z Lawrens ,Robert. “ A U.S Middle East Trade Agreement:A circle of opportunity “ Policy Annalysis .in International economics no.81 November 2006

14. N.Rosenau,James, International politics and foreign policy”, the free press, New-York, 1969

15. Rose ,Giden, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51,1998

16. M. Walt ,Stephen, “International :one World ,May theories” :Forgen Policy, spring 1998

III. الملتقيات والتقارير:

1. Brezinski ,Zbigniew ,Forgein Policy into 21 st century ,The US Leadership Chalenge ,Washington ,DC :Center For strategic and International Studies ,1996

IV. مواقع الانترنيت:

1. "Rittberger ,Volker,"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", In site internet: http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.-
2. D.fearon ,James, "Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations", In site internet:
3. http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf
4. Robertson ,George ," social constructivision Applied : kosovo and it implications for the global order in the new millennium" (wttp://www.ac.uk/politics/publications/jounvuls/erwp/kosova).
5. Graham ,James ,« samuel 1 P Hangtengtons clasti of civilizations
6. http://www.historyrb.com/world/clashofcivilizations.shtml/.
7. Buzan ,Barry and Others, " the logic of anarchy : "Neorealisme to structural realisme", (http://www.ciaonet.org/book/buzan/outh.html)
8. "European Union and United State, Global Partners, Global Responsabilities". (http://eurunion.org/globalplayer/index.html.( )See also
9. Allen ,Steeven, "Americans in the Great War, 1914–1920" .in (http://college.cengage.com/history/us/norton/people_nation/7e/students/studyguide/norton_sgvol2_ch23.pdf)
10. "Etat Unis-Eunioneuropien", In ;http://www.ladocumentationfrançaise.fr/dossier/etatunis-union-reuropienneconcurencepartenariat.shtml.)
11. M.Fenech ,Dominic," ways and means of secutity around the Méditérranean partener ship "In;http://www2.tvt.fr/fmes/fonddocumentaire/fenedi96.htm.
12. –Bin,Alberto," security cooperation in the Méditérranean". NATO contridution" .In; http://www.rd9.ac.uk/EIS/research/emc/publications/ab-readi.htm.
13. Bin ,Alberto," Mediterranean Diplomacy ". :(http://www.fscpo.unict.it/vedemac/jmwp05.htm).
14. PESC: Politique Etrangère et de Sécurité Commune. In (http://www.touteleurope.eu/fr/actions/relations-exterieures/politique-etrangere-et-de-defense/presentation/la-politique-etrangere-et-de-securite-commune-pesc.html).
15. "Economic integration in The Maghreb ,source World Bank" (http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Maghrebpub.pdf)

16. "The greater middle east; Broader Middle east iniciative". In:
(http://.ww.G8.utoronto.ca/evaluations/issues.htm)
17. "Peterson institut of international economies. ".
(http://www. Iie. com/publication/papers/ghils0508. pdf)
18. Cowed Accad ,Tyler,"Map at M*i*ddle Eastern peace !A public Choice Perspective".(http// :www.gum.eddy/centers/public choice/fawlty%20pages/Tyler/padmap.pdf)
(http:// www.matar.t.com/8.htm).

V. مواقع رسمية:

3. Algeria- Relations with USA nots:in US Department of States,US Government february 2010
4. Algeria- Relations with USA nots: :in US Department of States,US Government february 2010.
5. Marocco Relations with USA nots: :in US Department of States,US Government february 2010.

VI. القواميس والمعاجم:

1.Al-mondjid,English Arabic,Beirut,lebruary Oriental.2nd ed,1997

الفهرس

الفهرس